

تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد

المعروف

ب "شرح منظومة ابن وهبان"
م ٧٦٨ هـ

للعلامة

عبدالبر بن محمد المعروف
ب ابن الشحنة الحلبي
م ٩٢١ هـ

المراجعة والتقديم

السيد أرشد المدني
الأستاذ بجامعة دارالعلوم ديوبند

قام بالطبع والنشر

الوقف المدني الخيري ديوبند

MADANI CHARTABLE TRUST

(MADANI MANZIL) DEOBAND - 247554 (India)

تفصيل عقد الفرائد
بتكميل قيد الشرائد
المروف
بـ "شرح منظومة ابن وهبان"
المجلد الثاني

فصل من كتاب الدعوى

وهي لغة: اسم للدعاء الذي هو مصدر، ادعى زيد على عمر ومالا، وألفها للتأنيث فلايتون . وقيل هي: قول يقصد به إيجاب حق على غيره . ويجمع على دعاوى بكسر الواو على الأصل، ويفتحها مُحافَظة على ألف التأنيث، وبه يشعر كلام ابن ولاد، وبالأول يشعر كلام سيويه . وقيل هي: إضافة المدعى إلى نفسه في حالة المسالمة والمنازعة جميعا .

و شرعاً: خاصة بحالة الخصامة والمنازعة، وناسب ذكرها بعد الوكالة، لأن المقصود الأعظم من شرعية الوكالة الدعوى، ولهذا تصدر غالباً بمسئلة الوكالة بالخصومة، ولما كانت سبباً للدعوى قدمها عليها تقديماً للسبب على المسبب وأتبع المسبب به، والله اعلم .

عَلَى الْحَاصِلِ اسْتَحْلِفَ وَرَفَعَ مَصُورٌ ﴿٥١٦﴾ وَالْأَوَّلُ الثَّانِي عَلَى السَّبَبِ أَقْصَرُوا إِذَا لَمْ يُعَرَّضْ خَصْمُهُ بِتَغْيِيرٍ ﴿٥١٧﴾ وَقِيلَ إِلَى مَا يُنْكِرُ الْخَصْمُ يُنْظَرُ

اشتمل البيتان على ضابط في التحليف فيه الخلاف . قال في الهداية ما ملخصه: أن أبا حنيفة ومحمدا رضي الله عنهما يريان بالاستحلاف على الحاصل إذا كان العقد يقبل الدفع . وإليه أشار بقوله: و"رفع مصور". كاليخ فيستحلف بالله ما بينكما بيع قائم، ولا يستحلف على السبب بأن يقال له بالله ما بعث لاحتمال الإقالة .

قلت: وفي العمادية أن الدعوى على وجهين: إما أن يدعى مطلقاً، أو بناء على سبب ففي الأول يحلف على الحاصل بالله ماله قبلك هذا الذي ادعاه ولا شيء منه . وفي الثاني أيضاً يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية عن أصحابنا، ولا يستحلف على السبب، انتهى . والله اعلم . وإن كان لا يرتفع كالعتق ونحوه يستحلف على السبب، فيقال بالله ما أعتقت، لأنه لا يعود إلى الرق بعد العتق إلا أن يكون كافراً، فيستحلف على الحاصل، لأنه يمكنه عود^(١) إلى الرق بالمحاقنة بدار الحرب . وقال أبو يوسف رحمه الله يستحلف في الكل على السبب إلا أن يعرض المدعى عليه بالتغير، فيقول يحتمل وقوع الإقالة بعد البيع ونحو ذلك، فحينئذ يحلف على الحاصل في قولهم جميعاً . وإليه الإشارة بعجز البيت الأول وصدر الثاني . وبين ذلك في البرازية بأن يقول لا تحلفني كذا، لأنه قد يستقرض، ثم لا يكون ذلك المال عليه . وبه أخذ بعض المشائخ .

وفي العمادية: أن الصدر الشهيد يذكر^(٢) هزم الرواية مطلقة، ولم ينسبها إلى أبي يوسف . وفي الخلاصة والبرازية: إن مذهب الثاني كمنهجهما في التحليف على الحاصل، وأنه الصحيح^(٣) . قال: وما روي

(١) في "يمكن عوده" (٧) في: "ذكر" (٢) خلاصة الفتاوى. ج: ٤، ص: ٢٨، جنس آخر في كيفية الاستحلاف .

عنه أنه يحلف على السبب فهذا خلاف مذهبه ، والله أعلم . وقيل ينظر إلى ما ينكره (١) الخصم فإن أنكر السبب حلف عليه وإن أنكر الحاصل حلف عليه .

قلت : وفي العمادية أن شمس الأئمة الحلواني ذكر هذه الرواية عن أبي يوسف . وقال فخر الإسلام البزدوي : ينبغي أن يفوض الأمر إلى القاضي إن رأى المصلحة في التحليف على السبب حلفه عليه . وإن رأى المصلحة في التحليف على الحاصل حلفه على الحاصل انتهى . قال شمس الأئمة وقاضي خان : وهذا أحسن الأقاويل يعني النظر إلى ما ينكره الخصم ، وعليه أكثر القضاة ، والأصح عندهما التحليف على الحاصل إذا كان سببا يرتفع إلا أن يكون فيه إضرار بالمدعي بأن تدعي مبتوته نفقة والزوج شافعي لا يرى نفقتها فحينئذ يحلف على السبب بالاتفاق ، وكذا لو كانت في شفعة (٢) والمدعي عليه شافعي لا يراها يحلف على السبب وهو الشراء قليل فيه ضرر بالمدعي لاحتمال أنه اشترى وسقطت الشفعة إما بالعلم والسكرت أو غيره . وأجيب بأنه لا بد للقاضي من إلحاق الضرر بأحدهما ورعاية جانب المدعي أولى ، لأن السبب الذي هو الشراء إذ أثبت ثبت الحق له ، وسقوطه إنما يكون بأسباب عارضة فيجب التمسك بالأصل حتى يقوم الدليل على العارض . والله أعلم .

وَتَحْلِيْفُهُ بِالْعِتْقِ أَوْ بِالطَّلَاقِ لَا ﴿٥١٨﴾ يَجُوزُ وَفِي ذَا الْعَصْرِ بَعْضُ يُقَرَّرُ

مسئلة البيت من الهداية، وقاضي خان . قال : وإن أراد المدعي تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي إلى ذلك لأن التحليف بالطلاق والعتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية (٣) "وقيل في زماننا إذا ألح الخصم ساع للقاضي أن يحلف بذلك لقلة المبالة باليمين بالله تعالى (٤) وفي الخلاصة والبرازية إن التحليف بالطلاق والعتاق والأيمان الغليظة لم يجوز أكثر مشائخنا فإن مست الضرورة يفتي بأن الرأي للقاضي، فلو حلفه بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه (٥) وقد تقدمت مسئلة النكول في كتاب القضاء وهو مستلزمة بجواز التحليف به وهي الأنسب بها وقد غيرت نظم المصنف هناك وتكلمت على المسئلة أيضا فارجع إليه .

فرع : حلف المدعي عليه بالطلاق ثم برهن المدعي على الهال، إن شهدوا على الإقراض لا يفرق، وإن شهدوا على قيام الدين ، فإن قالوا له عليه كذا وقضى به القاضي يفرق بينه وبين امرأته (٦) . كنا أورد هذا الفرع المصنف وفيه اختلاف أبي يوسف ومحمد . قال في العمادية : المديون إذا حلف أن لا دين عليه ثم أقام المدعي

(١) في ن : "يذكر" مكان "ينكر" (٢) في ن "شفعة الحوار"

(٣) قاضي خان كتاب الدعوى ص : ٨٦ ج ٣ .

(٤) هداية ، ص : ١٩١ ، ج ٣ ، باب اليمين .

(٥) الفتاوى البرازية ، ج ٢ ، ص : ١٩٩ في كيفية الاستحلال على هامش الفتاوى الهندية .

(٦) أيضا ص : ٢٠٠

يسنة على الدين، عند محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله لا يظهر كذبه في الحالف، (١) لأن البينة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه وعند أبي يوسف يظهر كذبه في يمينه والفتوى في مسألة الدين أنه إذا ادعى المال من غير السبب فحلف ثم أقام البينة على السبب يظهر كذبه، وإن ادعى الدين بناء على السبب ثم حلف أنه لا دين عليه ثم أقام البينة على السبب لا يظهر كذبه بالبينة، لجواز أنه وجد القرض ثم وجد الإبراء بعده، أو الإيفاء. ثم نقل عن الواقعات والجامع في الفتاوى هشام عن محمد بن فمين ادعى على آخر ألف درهم، فحلف المدعى عليه يطلق أو عتاق ماله شيء عليه فشهد شاهدان بألف وألزمه القاضي وهو ينكر (٢)، قال أبو يوسف يحتج وقال محمد لا يحتج، لأنني لأدري لعله صادق. قال الفقيه قول أبي يوسف يوافق روايته الجامع وذكر محمد في شهادات الجامع ثم ذكر نحو ما تقدم أن الفتوى في مسألة الدين، والله أعلم.

وَيَحْكُمُ فِي دَارٍ وَلَيْسَتْ بِحُكْمِهِ ﴿٥١٩﴾ وَقَدْ قِيلَ لَا فَالْحُكْمُ فِيهَا مُعْتَدِرٌ

مسألة البيت من الكافي وقاضي خان. قال: رجل ادعى على رجل في بلدة دارا والدار في غير تلك البلدة وأقام المدعي البينة فقبلت بيته وقضى بها للمدعي جاز قضاؤه وإن لم يكن الدار في ولاية هذا القاضي (٣) ثم نقل عن الكافي: العقار لا في ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه. ورجح النجم الطرسوسي ما في قاضي خان ونظر فيما في الكافي. والمصنف رد النظر وقال: إنه لا يفوض إليه الحكم في ذلك العقار لأنه من جملة البلد الذي لم يفوض إليه الحكم، فلا ينفذ قضاؤه، ولا يتمكن من تسليم العقار إلى من حكم له به.

قلت: كلام الخلاصة يقتضي ترجيح ما في قاضي خان. وفي فتاوى البرازي: اختصم غريبان في ولاية أخرى عند قاض، وقضى يصح، لأنه بالمرافعة صار حكماً، فلو كان الدعوى في عين أو دين يصح حكمه، وإن كان في عقار لا في ولايته وحكم بالقبض والتسليم لا يصح، لعدم الولاية فاندفع الدين والعين للولاية بالحضور. والصحيح أن الحكم في المحدود يصح ويكتب حكمه إلى قاضي تلك البلدة (٤) حتى يأمر بالتسليم. انتهى (٥). والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

وَمَنْ قَالَ مَالِي دَافِعٌ غَيْرُ مَا بَدَأَ ﴿٥٢٠﴾ فَابْدِئْ خِلَافاً فَاخْتِلَافٌ مُبَحَّرٌ

مسألة البيت من الفقيه والأحكام والخلاصة. قال: ولو قال لا دفع لي ثم أتى بالدفع صح، كما لو قال لا بينة لي ثم أتى بالبينة (٦). ونقل في الأحكام في قبول الدافع روايتين ولم يرجح.

قلت: وفي العمادية نقل عن الذخيرة أن المدعي إذا قال لا بينة لي وحلف المدعى عليه بطلب المدعي، ثم جاء المدعي ببينة. فروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه تقبل بيته. وعن محمد لا تقبل. ثم نقل عن

(١) في نسختين "الحلف" مكان "الحالف".

(٢) في "منكر" (٣) فتاوى قاضي خان، فصل في دعوى الدور والأراضي، ج: ٣، ص: ٦٧ ولفظ "لم" في "لم يكن" غير موجود.

(٤) (في م: "الناحية" مكان "البلد") (٥) الفتاوى البرازية: نوع في علمه ص: ١٦١، ج: ٢ على هامش الهندية. ط: باكستان

(٦) خلاصة الفتاوى الفصل السابع عشر، ج: ٤، ص: ١٢٥

مختصر الطحاوي "وفيما لو قال الشهود: لا شهادة لنا ثم شهدوا روايتين عن أصحابنا . وعلى هذا إذا قال المدعي: كل بيعة أتى بها فهي شهود زور وأتى بالبيعة أو قال: لا شهادة لي عند فلان فيما ادعى على هذا ، ثم نقل عن فتاوى القاضي ظهير الدين إذا قال المدعي عليه: لا دفع لي ، ثم جاء بالدفع، فقد قيل يكون على الخلاف فيما إذا قال لا بيعة لي واستحلف المدعي عليه ثم أتى بالبيعة، تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند محمد لا تقبل وهكذا ذكر في عامة الفتاوى، "والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب" .

وَمِلْكُ بَنِيهِ حُدٌّ فَالْعَيْنُ حُدُّهُ ﴿٥٢١﴾ وَعِنْدَ هُمَا لَيْسَ الْمُسْنَاءُ تُعْبَرُ

النهر : بفتح الهاء وسكونها والأول أغلب وهو المجرى الواسع فوق الجلول دون البحر . والحد : الحاجز بين الشيئين ، و انتهى الشيء . وهو في النظم ميني للمفعول أي حد الملك بالنهر . "والمسناة" : يضم الميم وفتح السين المهملة بعدها نون مشددة : العرم . وقيل حائط بيني على وجه الماء، يسمى السد . وفي المغرب: أنها ما يبنى للسيل ليرد الماء . قال المصنف : والظاهر أنها حریمه وكفاه الذي يمنع ماءه وتحصره فيه .

والمسئلة من مية المفتي . قال : جعل النهر حد ملك إنسان فعند الإمام عين النهر هو حد، وعندهما يجب أن يكون الحد هو المسناة . وفي الهداية أن هذه المسئلة مبنية على أن من حفر (١) نهرا في أرض موات بإذن الإمام لا يستحق الحریم عنده، وعندهما يستحق (٢) . وفي شرح الطحاوي: تنازع صاحب الأرض وصاحب النهر في المسناة فإن كان بين الأرض والنهر حائل، كالحائط ونحوه، فالمسناة لصاحب النهر بالإجماع فيها . ولو لم يكن قال أبو حنيفة: هي لصاحب الأرض ولصاحب النهر فيها حق، حتى كان له منع صاحب الأرض من رفعها وهدمها، وقالوا: المسناة لصاحب النهر . فعلى هذا مسئلة البيت فيما إذا لم يكن له حائل .

وفي كشف الغوامض : أن الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج إلى كربه في كل حين . أما الأنهار الصغار التي يحتاج إلى ذلك فيها في كل حين، فلها حریم بالاتفاق ولا نزاع فيما به استمسك الماء وإنما النزاع في مسناة ليس لأحدهما عليها طين ولا غرس، وإلا فصاحب الشغل أولى، ولو جهل صاحب الغرس فهو على الخلاف . وبعضهم أفتى فيه بقول أبي حنيفة . وأما إلقاء الطين فليل على الخلاف وقيل لصاحب النهر مالم يفحش وبعضهم أفتى بقولهما فيه .

واختلف في مقدار الحریم، فعن أبي يوسف مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعن محمد مقدار من كل جانب . قال الزاهدي: وقيل إنه أرفق بالناس وقيل يقدر بقدر الحاجة وثمرة الخلاف يظهر في أن صاحب الأرض أحق بها غرسا وزراعة عنده وعندهما صاحب اليد "والله سبحانه وتعالى أعلم" .

وَعِنْدَ اخْتِلَافِ الْبَائِعِينَ تَحَالَفَا ﴿٥٢٢﴾ سَوَاءٌ قُبِيلَ الْقَبِيزِ أَوْ بَعْدُ يُدْكَرُ

مسئلة البيت من الكافي والهداية وغيرهما . وقال: وإنما ذكرتها تبعا للطرسوسي وقال: إن سبب نظمه

(١) في نسختين "أحيى" مكان "حفر"

(٢) هداية كتاب أحياء الأموات، ج: ٤، ص: ٤٦٦ ط : ديوبند

لها غلط بعضهم فيها ودعواه عدم التحالف إذا كان بعد القبض لأنه على خلاف القياس . والحاصل أن المتبايعين إذا اختلفا في ثمن المبيع ككرة وقلة أو في عينه كذلك ولا بينة لواحد منهما قيل للبائع: إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع وإلا فسختا البيع وقيل للمشتري إما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع وإلا فسختا البيع، فإن تراضيا وإلا استحلّف الحاكّم كل واحد منهما على دعوى الآخر وقسخ البيع وهذا التحالف سواء كان قبل القبض أو بعده وهو خلاف القياس ثبت بالنص ويبدأ يمين المشتري أولا، لأنه أشد إنكارا وهو الصحيح . وقول محمد وإليه رجع أبو يوسف آخرا ورواية عن الإمام، وكان الثاني أولا يقول يبدأ بيمين البائع، وحينئذ تناظر المطالبة بتسليم المبيع إلى أزمان استيفاء الثمن (١)، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَيَوْمِي نَعَمْ بِالرَّأْسِ أَخْرَسُ خَالِفًا ﴿٥٢٣﴾ وَعَهْدٌ وَمِيثَاقٌ عَنِ اللَّهِ يُذَكِّرُ

الإيماء : هو الإشارة . ومسئلة البيت من قاضي خان . قال: المدعى عليه إذا كان أخرس فطلب المدعي يمينه فإنه يحلفه وصورة التحليف أن يقول له القاضي: عليك عهد الله وميثاقه إن كان كذا وكذا، فإذا أومى برأسه أي: نعم يصير خالفا، ولا يقول له القاضي بالله إن كان كذا . لأنه لو أشار برأسه أي نعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون خالفا. (٢)

وفي القنية رمز للمحيط وقال : إن علم القاضي أن المدعى عليه أخرس يأمره بأن يجيب بالإشارة ويعمل بإشارته، فإن أشار بالإنكار تم، وإن أشار بالإنكار عرض عليه اليمين فإن أشار بالإجابة كان يميناً وإن أشار بالإنكار كان إنكاراً ويقضى عليه . وإن عرفه القاضي أخرس أصم يكب له ويأمره بأن يجيب بالكتابة وإن لم يعرفها وله إشارة معروفة يومر بالإشارة ليحلف ويعامل معه معاملة الأخرس، وإن كان مع ذلك أعمى فللقاضي أن ينصب عنه وصيا ويأمر المدعي بالخصومة معه إذا لم يكن له أب أو جد أو وصيهما (٣) وقد نظمت ذلك في بيتين تكميلاً للفائدة فقلت : -

ولو صم هذا فالكتاب جوابه وإلا إشارات لسه عنه تؤثر

ولو هو أعمى فلأصوله وموص فقاض عنه بالنصب يأمر

فقولني "هذا" إشارة إلى الأخرس و"إلا" أي وإن لم يعرف الكتابة فجوابه إشارة معروفة له . "ولو هو" يعني الأخرس الأصم أعمى مع خرسه وصمه فافقداً لأصوله الأب والجد وموص عنهما أو عن أحدهما فقاض عنه بالنصب لو صي يخاصم عنه يأمر، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَضَلَّ الْوَكَّالَةَ مُنْكَرًا ﴿٥٢٤﴾ يُحْلَفُ عَلَى مَا يَدَّعِي حَيْثُ يُنْكَرُ
وَرَدَّ شُهُودٌ يَشْهَدُونَ بِمَا ادَّعَى ﴿٥٢٥﴾ إِلَى مَا يَجِيءُ الْخَصْمُ أَوْ يَتَوَرَّ

(١) هداية باب التحالف ، ج: ٣، ص: ١٩٣-١٩٤ ط: دويرند

(٢) قاضي خان باب اليمين، ج: ٣، ص: ٩١ . المطبع المصطفائي .

(٣) القنية النية، ص: ٣٢٩، باب فيما يتعلق بجواب المدعى عليه ط: المكتبة المهندنية ، كلكتا .

الضمير في "يحلف" إلى المقر بالوكالة وفي "يدعي" إلى الوكيل. والذي يدعيه هو الدين وفي "ينكر" للمقر بالوكالة يعني إذا أنكر الدين. وقوله "بما ادعى" يعني الوكيل والمدعى به هو الدين.

واشتمل البيتان على مسألتين من شرح أدب القاضي للخصاف، وفتاوى قاضي خان. قال: وكل رجلا بقبض ديونه من فلان والخصومة فيها، فأحضر الوكيل المديون فأقر المديون بالوكالة وأنكر الدين فأقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بيته، لأن البينة على الدين لا تقبل إلا من خصم، وبإقرار المديون لم تثبت الوكالة، فلم يكن خصماً، ألا ترى أن المديون لو أقر بالوكالة، فقال الوكيل: أنا أثبت الوكالة بالبينة مخافة أن يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بيته، وإن كانت البينة قائمة على المقر. وكذلك الوصي إذا أقر المديون بالوصاية وأنكر الدين فاثبت الوصي الوصاية بالبينة قبلت بيته، وكذا الرجل إذا ادعى ديناً على ميت وأحضر وارثاً فأقر الوارث بالدين، فقال المدعي: أنا أثبت الدين بالبينة فأقام البينة قبلت (١). وهذا ما أشار إليه قوله: "إلى ما يحيي الخصم" يعني أن بيته لا تقبل إلا أن يحيي الطالب فيوكله. "أو يتنور" بأن يقيم البينة على الوكالة فحيثئذ تقبل بيته بما ادعى، لأنه صار خصماً، وذكر مثله في شرح أدب القاضي لكن قسم المسئلة إلى ثلاثة أقسام.

الأول: إقرارهما جميعاً، والحكم أنه يومر بالدفع إلى الوكيل ويجبر عليه، فلو جاء الطالب وأنكر الوكالة كان للدافع المديون تحليفه على التوكيل، فإن حلف هل يرجع؟ نعم: إن كان قائماً وبقيته إن استهلكه وإن هلك لا يرجع بشيء.

والثاني: أقر بالدين وحده الوكالة فقال الوكيل حلفه أنه ما يعلم أن الطالب وكلني بقبض ذلك منه، عند أبي حنيفة لا يحلف، وعند أبي يوسف ومحمد يحلف.

ثم علل بأن الوكيل يدعي عليه معنى لو أقر به لزمه، فإن أنكر وجب أن يستحلف رجاء النكول، وأبو حنيفة يقول: اليمين يترتب على صحة الدعوى فلا يتوجه اليمين.

والثالث: ما قدمنا نقله عن قاضي خان، وهذا ما رأيت منقولاً عن هذه الكتب في شرح المصنف ولم يذكر هذا تحليفه على المال. فراجعت شرح أدب القاضي فوجدته ذكر في أوائله في باب اليمين المسئلة وصرح بأنه في صورة الإقرار بالوكالة يكون خصماً في الاستحلاف على المال لا في إثباته بالبينة. وكذا في المحيط. وقد غيرت البيتين فجعلتهما هكذا:

ومنكرها لا المال حلفه عنهما وفي العكس حلف والبيان يؤخر

إلى ما يحيي الخصم أو يثبتها وإن فيهما التصديق بالدفع يجبر

بجميع الأقسام الثلاثة، فالضمير في قولنا "ومنكرها" للوكالة وفي "عنهما" لأبي يوسف ومحمد. وعلم منه أن الإمام لا يقول به و"العكس" هو الإقرار بالمال دون الوكالة "حلف" أي حلف المدعى عليه على المال و"البيان" أي إقامة البينة على المال من الوكيل في هذه الصورة "يؤخر" ولا يسمع إلى أن يحيي الخصم

الموكل فيصدق عليها، أو يشتها يعني الوكالة الوكيل فحيث يؤمر بالدفع "وإن فيهما" يعني في الوكالة والمال وقع التصديق فالقاضي يجبره بالدفع وقد مر ذلك مبينا، والله أعلم .

وَلَوْ طَلَبَ الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ طَالِبٌ ﴿٥٢٦﴾ لَيُثْبِتَ دَعْوَاهُ يُجْحِبُ وَيُؤْمَرُ
إِذَا يَدَّعَى أَنَّ الشُّهُودَ بِمَضْرِهِ ﴿٥٢٧﴾ وَمِنْ دُونِهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ مُسَطَّرٌ
بالضمير في قوله: "ومن دونه" راجع إلى الطالب.

وفي البيتين مسألة من قاضي خان. قال: وإذا صحت الدعوى، فطلب المدعي قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه، فإن القاضي يقول للمدعي ألك بينة؟ إن قال: لا، لم يكفل خصمه. وإن قال نعم: لكنها غائبة فكذلك لا يكفله. وإن قال: لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضي بطلب الخصم. وإليه الإشارة بتقيده بقوله: ع

إذا يدعي أن الشهود بمصره .

وعن محمد أن طلب المدعي ليس بشرط، وهو شرط عند أبي يوسف. وقيل إن كان المدعى عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله غالبا كفله القاضي من غير طلب، فإن كان به عجمة لا بأس أن يرشده القاضي إلى طلب الكفيل فيكفل خصمه، انتهى. وفيها لو أعطاه كفيلا ثلاثة أيام بنفسه، فمضت الأيام خرج الكفيل من الكفالة (١). وأشار بقوله: "ومن دونه" يعني من دون طلب الطالب "فيه اختلاف مسطر" إلى ما مر من خلاف محمد. وفي قاضي خان: ينبغي أن لا يجبره على إعطاء الكفيل لو امتنع، فإن أعطاه كفيلا ينبغي أن يكون معروف الدار والتجارة. وبعضهم شرطوا أن لا يكون له جرحا معروفا بالخصومة، وأن يكون من أهل المصر لا غريبا وأن يكفله مدة موقته .

واختلفت الروايات في المدة ف قيل إلى المجلس الثاني ولو كان إلى أكثر من ثلاثة أيام هو الصحيح. وقال الحلواني: هو مفوض إلى رأي القاضي، هذا لو كان المدعى عليه مقيما. وإن كان مسافرا لا يكلفه لكن يصبره القاضي إلى المجلس الثاني، فإن أقام بينة، وإلا خلى سبيله. ولو ادعى المطلوب أنه مسافر وأنكره الطالب، القول قول الطالب، لأن الإقامة في الأمصار أصل. وقيل مع يمينه على علمه. وقيل قول المطلوب، لأنه ينكر إعطاء الكفيل. وقال البعض يتعرف من رفاقه فإن كان مقيما وامتنع لازمه الطالب بنفسه، وأعوانه. ولو كان المدعي وكيفا أو وصيا لا يأخذه الكفيل حتى يثبت الوكالة والوصاية (٢). والله أعلم .

وَلَوْ طَلَبَ الْإِنْدَاعَ وَالْخَصْمُ قَائِمٌ ﴿٥٢٨﴾ يُجْحِبُ بِمَنْقُولٍ وَإِلَّا يُقَرَّرُ

مسئلة البيت من التمتة. قال: إذا كان المدعى به منقولا وطلب المدعي بنفس الدعوى أن يضعه على يدي عدل ولم يكتف بإعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى به، فإن كان المدعى عليه عدلا لم يجبه

(١) قاضي خان باب الدعوى، ص: ٤٩، ج: ٣ ط: المطبع المصطفائي.

(٢) أيضا، ص: ٤٩-٥٠.

القاضي. وقد علم ذلك من النظم حيث قيد بالفاسق. قال: وإن كان فاسقا يحببه. وفي العقار لا يحببه وإليه الإشارة في النظم بقوله: "بمنقول وإلا يقرر" يعني في يد المدعى عليه. قال: إلا في الشجر الذي عليه الثمر، لأن الثمر نقلي، انتهى.

قال المصنف: وقد ذكر يعني في التهمة قبل ذلك عن باب الشهادة من إعتاق الأصل إذا ادعى العبد أو الأمة العتق ولم يكن له بينة حاضرة لا يحال بينه وبينهما، وكذا لو أقام شاهدا واحدا. وإن أقام مستورين حيل. قال الحاكم أبو الفضل: هذا إذا كان مولا فاسقا مخوفا عليه بالتغيب، وإن أقام فاسقين لم يذكر هذا. وفيه روايتان. قال الحاكم: هذا اللجواب في العبد أما في الأمة على ما فسرته في الجامع أنه يحال بشهادة امرأة واحدة. والله سبحانه أعلم.

وَمَا بِاعْتِرَافٍ حَقَّ حَلْفٍ يُنْكِرُ (١) ﴿٥٢٩﴾ سِوَى مُشْتَرٍ لِلْغَيْرِ وَالْعَيْبُ يَظْهَرُ
فَيَقْصِدُ رَدًّا رَدُّ بِالْقَوْلِ بِالرَّضَى ﴿٥٣٠﴾ وَيَتَأَلَّعُ كَالْإِبْرَاءِ تَمَّ الْمُقَرَّرُ
حق: مبني للمفعول أي ما وجب بالاقرار. و"بالقول" يتعلق بـ "رد" المبني للمفعول و"بالرضى" يتعلق بالقول أي رد قصد الرد بالقول بالرضى من الموكل بالعيب وأقر به الوكيل و"بالعكس" عكس الأولى وسيأتي ما فيه كالإبراء يعني في توجه الحلف "تم المقرر" أي انتهى المقرر من القاعدة والاستثناء. وفي البيتين ضابط لما يجري فيه التحليف، وما استثنى من ذلك ثلاث صور مذكورة في الخلاصة. قال: وكل موضع لو أقر لزمه، فإذا أنكر يستحلف إلا في ثلاث مسائل.

منها الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيبا فأراد أن يرد بالعيب، وأراد البائع أن يحلفه بالله - ما تعلم أن الموكل رضي بالعيب - لا يحلف. وإن أقر هذا الوكيل بذلك لزمه ويبطل حق الرد. الثانية: لو ادعى على الأمر رضاء الوكيل على العلم لا يحلف، وإن أقر لزمه. الثالثة: الوكيل بقبض الدين إذا ادعى المدين أن المؤكل أبرأه عن الدين فيطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف، وإن أقر لزمه، انتهى. (٢)

قال المؤلف: صاحب الفوائد وهم في الصورة الثانية في نظمه حيث قال: إذا اشترى لنفسه ثم ادعى رضاه لا يمين فاسمعه - فكانه ظن الضمير في رضاه في كلام صاحب الخلاصة عابدا على الأمر، وليس كذلك، بل الضمير عائد على الوكيل، وهي عكس الممثلة الأولى كما مر. والذي مر أنه قال في تصوير الثانية: لو اطلع الأمر على عيب فقصده رد المبيع به فادعى البائع أن الوكيل اطلع على العيب ورضي به وأنكر الأمر فإنه لا يحلف، ولو اعترف أن الوكيل اطلع ورضي بالعيب امتنع رده.

أقول: قد وهم الشارح في هذا التوهم والمسئلة منقولة كما فهمه صاحب الفوائد، قال قاضي خان في

(١) في: "منكر" مكان "ينكر"

(٢) خلاصة الفتاوى كتاب القضاء فيما يجري فيه الاستحلاف، ص: ٣٤ - ٣٥، ج: ٤.

شرح الزيادات بعد أن ذكر المسئلة الأولى: وكذا لو ادعى البائع على الأمر أن الأمر رضي به وأراد: يمين الأمر لا يستحلف الأمر. وإن ادعى عليه معنى لو أقر به يلزمه، لأن النكول إقرار فيه شبهة فلا يجعل حجة بتعدي إلى الغير، فلا يستحلف.

قلت: وجه التعدي أن الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة، فإن لم يكن كان إلى الموكل فإن كان ومات ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد إلى الموكل كذا في قاضي خان. وحينئذ فلا وهم للطرسوسي بل المنقول عين ما فهمه. وفي دعوى المصنف أنه لو أقر الأمر برضي الوكيل يلزمه ويبتل الرد نظر أيضا. فقد قال في فتاوى قاضي خان: أن الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيبا بعد القبض فأبرأ البائع عن العيب ورضي بالعيب، فإنه يلزمه ولا يلزم الأمر، (١) فكيف يكون إقراره برضي الوكيل ملزما له، نعم: رضي الوكيل قبل القبض ملزم للأمر، وإذا كان العيب سيرا وليس المسئلة.

وفي كلام قاضي خان ما يقتضي تقييد المسئلة بكون الرد قبل التسليم إلى الموكل فإنه قال: الوكيل بالشراء إذا اشترى جارية للموكل ولم يسلمها إلى الموكل حتى وجد بها عيبا كان له أن يردها كان الموكل حاضرا أو غائبا وبعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرد إلا بأمر الموكل، وإن ادعى البائع في الوجه الأول أن الموكل رضي بالعيب والموكل غائب وطلب يمين الوكيل أو يمين الموكل ليس له ذلك عندنا، فإن أقام البائع اليينه على ما ادعى قبلت بيته، وإن أقر الوكيل أن الموكل رضي بالعيب صح إقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة (٢).

وَرَدَّ الَّذِي إِقْرَارُهُ قَالَ كَاذِبٌ ﴿٥٣١﴾ وَيَعْقُوبُ قَالَ الْخَصْمُ حُلْفٌ وَيُنْصَرُ

مسئلة البيت من الكافي قال: أقر بدين لإنسان، ثم قال: كنت كاذبا في إقراره جلف المقر له على أن المقر لم يكن كاذبا فيما أقر له، وليس يبطل فيما يدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله، وعندهما يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له، والفتوى على أنه يحلف المقر له لجريان العادة بين الناس أنهم يكتبون الإقرار قبل القبض، ثم بعد ذلك يقبض المقر ما أقر به.

قلت: وفي العمادية ذكر هذه المسئلة وأن الخلاف يجري أيضا في إنكار البيع بعد الأقرار به، وقبض الهبة بعد إقرار الواهب به، وقبض الدائن الدين والمشتري قبض المبيع والبائع قبض الثمن. وعلل قول الطرفين بأن التحليف يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تصح هنا لمكان التناقض. وقال أبو يوسف: لو كان التناقض مانعا صحة الدعوى والاستحلاف تبطل حقوق الناس. ثم نقل عن قاضي خان الخلاف وضم إلى أبي يوسف الشافعي رحمهم الله، ثم قال: وإذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي يقوض ذلك إلى رأي القاضي والمفتي، والله أعلم. قلت: وفي الخلاصة بعد أن ذكر معنى ما تقدم قال: إن محمداً رجع إلى قول أبي يوسف (٣) والله أعلم.

(١) قاضي خان فصل في الرد بالعيب، ص: ٣٧٦، ج: ٢. (٢) قاضي خان فصل في الرد بالعيب، ص: ٣٧٦، ج: ٢.

(٣) خلاصة الفتاوى، ج: ٤، ص: ٣٧. الجنس الثاني فيما يجري فيه الاستحلاف.

ومعنى البيت: ورد قول الذي قال إنه كاذب في إقراره. وهو قولهما.
وأشار بقوله: "ينصر" إلى أن الفتوى على قول يعقوب، والنظم لا يخلو من عقادة، وعدم تصريح
بمذهب الإمام ومحمد، فلو غير النصف الأول هكذا: ع
ودعواه في إقراره الكذب أهذرا.

لخلا عن التعقيد وتحلى بالتصريح المفيد. فإن ضمير التثنية في "أهذرا" للإمام ومحمد رحمهما الله تعالى،
والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفِي سُوْقٍ بَزْزِ يُمْنَعُ الْفَرْزُ خَبْزُهُ ﴿٥٣٢﴾ كَذَلِكَ الَّذِي قَدْ عَمَّ مِنْهُ التَّضَرُّرُ

"خبزه" بدل من الفرن، لاشتماله عليه. "الفرن" بالرفع مفعول "يمنع" المبني لما لم يسم فاعله.

ومسئلة البيت من الكافي قال: خباز اتخذ حانوتا في وسط البزازين منع منه وكذا كل ضرر عام انتهى.
قال: والوسط وقع اتفاقا والحاصل أن العلة الضرر العام وكذا الطباخ والحداد ونحوه ولكل من أهل
السوق المخاصمة فيه ولا يخفى عقادة صدر البيت وكان يسلم عنها لوقال: ع
وخبز يسوق البز يمنع خابز

و"خبز" بفتح الخاء وسكون الموحدة هو اسم الفعل. وهو مفعول "يمنع" وخابز اسم فاعل من خبز. وفي هذه
المسئلة خلاف سياقي الإشارة إليه، وتحرير الكلام فيه وفي أجناسه في كتاب الحيطان. ونقل في البزازية عن
العتابي هذه المسئلة، وقال: إن ضررهم دبحانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى. والله سبحانه وتعالى أعلم.
وَأَقْصَرُ إِحْدَى الْمُدَّتَيْنِ مُقَدَّمٌ ﴿٥٣٣﴾ إِذَا شَهِدْتَ ثِنْتَانِ بِالْيَدِ يُزَيَّرُ
مسئلة البيت من فتاوى الخاصي قال: تنازعا في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ أشهر،
والآخر أقام البينة أنه في يده الساعة، أقره القاضي في يد مدعي الساعة، لأن اليد المقتضية لا تعتبر، وكذا إن أقام
أحدهما البينة أنه في يده منذ أشهر، والآخر أقام البينة أنه في يده جمعة يجعله للذي في يده منذ جمعة لما قلنا،
لأن اليد المقتضية لا تعتبر مع وجود اليد المنافية. قال صاحب الفوائد: وفي نسختي وقع المقتضية، وكان
صوابه المنقضية، بتقديم النون على القاف أي الماضية.

قال المصنف: أقول قال الشاعر: ع

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفتته من الفهم السقيم

الصواب المقتضية بتقديم القاف بعدها تاء مثناة من فوق من الاقتضاء لا من انقضاء، لأن المعنى أن اليد
المقتضية لا تعارض اليد الثابتة، فإن البينة التي قامت باليد من شهر لا تعارض البينة التي قامت باليد الساعة، فإن
بينة الشهر ما دلت على ثبوت اليد الآن إلا بطريق الاقتضاء والإنسحاب، وبينة الساعة دلت على ثبوت اليد الآن
بطريق صريح ولا شك أن ما دل بالصريح أولى مما دل بالاقتضاء والإنسحاب. ثم أخذ يستدل على ذلك بقول
المبسوط في التعليل، لأنهم شهدوا بيد عرف القاضي زوالها باليد الظاهر في الحال ولم يبينوا سبب الزوال.

ومثل هذه الشهادة لا يكون مقبولة، لأن الشهادة على ما كان في الزمن الماضي إنما تقبل بطريق أن ما عرف ثبوته، فالأصل بقاءه، واستصحاب الحال إنما يجوز العمل به ما لم يتيقن زواله.

قلت : الصواب . ما قاله الطرسوسي من أنها المنقضية بتقديم النون، لأنها لا تعارض الباقية أو الثانية، لأنها انقضت وزالت، وإليه يرشد كلام المبسوط، وكذا رأيت وصفها بالمنقضية في موضعين من فهرسة نسختي بالفصول العمادية، وذكر في آخر الكتاب عن دعوى فتاوى قاضي ظهير الدين مسألة النهر إذا سكره أهل القرى التي في أعلاه، وأقام الأسفلون بينة أنه كان يجري عليهم والأعلون هم الذين حبسوه أمروا بإزالة السكر عنهم وذكر أنه رواية هشام عن محمد. وقال: قال مثناحننا هذه المسئلة دليل على أن الشهادة على يد مقتضية صحيحة وهذا مما لا يشك فيه وأنا استحي أن أنشد بيت أبي الطيب والله أعلم .

ثم نقلها المصنف عن قاضي خان بغير تعليل وقال: إنه ذكر بعدها مسألة تخالفها. وهي: عید في يد رجل أقام البينة أنه عبده منذ عشرين سنة وأقام الآخر البينة أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى أغتصبه الذي هو في يده فهو لمن هو في يده قال: والفرق أن في المسئلة السابقة قامت كل واحدة من البيتين باليد فقط، وهنا قامت بالملك واليد وفيها اختلاف ذكره قاضي خان: (١).

وَمَنْ شَهِدَتْ أَذْنِي أَحَقُّ بِقِيَمَةٍ ﴿٥٣٤﴾ وَقِيلَ الَّتِي تَأْتِي بِأَكْثَرِ أَجْدَرُ

"من" موصولة "وأذني" أي أقل. في الكلام تقديم وتأخير، تقديره: ومن شهدت بقيمة أذني أحق بالعمل بها، ومسئلة البيت من القنية. رمز لمجد الأئمة الترجماني فذكر مسألة ثم قال: ادعى عليه محدودا في يده إرثا من جهة أبيه وأقام ذواليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعي البينة أن القيمة زائدة على ما أثبتته ذواليد فقبل: البينة المثبتة للزيادة أولى. وقال كثير منهم: البينة المثبتة لقله القيمة أولى، انتهى (٢).

قلت: وفي العمادية: لو ادعى الابن بعد البلوغ أن والذي باع منك بخمسين في حال صغري بغين فاحش، فإنه كان قيمته يرم باع مائة وقد باعه منك بخمسين فخذ الخمسين ورد علي ملكي وقال المدعي عليه لا بل كانت قيمته خمسين، فإنه يحكم بالخال إذا لم تكن المدة قدر ما يتبدل فيها الأسعار، فإن كانت مدة يتبدل فيها الأسعار فالقول قول المشتري، وإن أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى.

وذكر في القنية قبل ذلك بأوراق بعد أن رقم للقاضي البديع، وبرهان السمرقندي مانصبه: الوصي إذا ادعى عقارا للصغير فقال ذواليد: باعه مني وصي القاضي له قبلك بثمان المثل لحاجته إلى قضاء الدين، فقال الوصي: نعم، ولكن البيع وقع باطلا، لأنه باع بغين فاحش، أو ترك الميت منقولا يفي بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجا إليه وأقام بينته تسمع بينته انتهى (٣).

قال المصنف: وهذه المسئلة وقعت في عضرنا بقرية "أريحا" (٤) من قرى حلب اشتراها قياض (٥) من

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٢، ص: ١٠٣. الموضوع بهامش الفتاوى الهندية ج: ٢، فصل في دعوى المنقول.

(٢) الفتاوى القنية باب الاختلاف بين الرمتالعين، ص: ٣٣٦، ط: المكتبة المهنددية كلكتا.

(٣) القنية المنية، ص: ٣٣١، باب الدفع في الدعوى. (٤) وفي "أريحا" (٥) وفي "خياض".

بيت المال وأثبت الكتاب على بعض قضاة حلب وأثبت القيمة ثم انتزعها منه بعض العريان وأثبت له بعض القضاة أن قيمتها وقت البيع كانت أكثر مما بيعت به بنحو الثلث وأبطل البيع الأول وخالف فيه الشيخ تقي الدين النسبكي، وعارضه صاحب الفوائد، ونظم المسئلة في خمسة أبيات. وقال في الشرح: إنه ظفر في فتاوى ابن الصلاح بنظر المسئلة، فإنه قال: إن حكم بالبيع الأول بناء على أن القيمة الثانية أولى لا تسمع البيعة الزائدة ثانياً مثل ما ذكر في القنية. وزعم المصنف: أن الذي في القنية ليس موافقاً لما نقله عن فتاوى ابن الصلاح ولا لمسئلة أريجاء، لأن فيها قيام البيعة الثابتة بعد الحكم وليس ذلك في القنية. والفرق أن الحكم يقوى الضعيف. واستدل له بنفوذ القضاء بشهادة الزور في النكاح والطلاق باطناً. وقال: إن صاحب الفوائد نظم شيئاً ونقل خلافه عن القنية فإنه نظم أن أحد قولي المشائخ أن البيعة الأولى أولى وليس كذلك في القنية، انتهى.

أقول: كلام المصنف في هذا الموضوع غير محرر وقد راجعت ثلاث نسخ فوجدته فيها كما ترى فراجعت كلام ابن الصلاح فوجدت السؤال في ملك احتيج إلى بيعه على يتيم فقامت بيعة بأن قيمته مائة وخمسون فباعه القيم على اليتيم بذلك، وحكم الحاكم على البيعة المذكورة، ثم قامت بيعة أخرى بأن قيمته حينئذ مائتان فهل ينقض الحكم ويحكم بفساد البيع؟ وأنه أجاب بعد التمهّل أياماً والاستخارة أنه ينقض الحكم، ووجهه أنه إنما حكم بناءً منه على البيعة السالمة عن المعارضة بالبيعة التي هي مثلها أو أرجح، وقد بان خلاف ذلك وتبين استناد ما يمنع من الحكم إلى حالة الحكم.

ثم استظهر له بقياس على فرع منقول عندهم فيما أفتى به ابن الصلاح موافق لما قدمه صاحب القنية ولما نقلته عن العمادية، وأما عبارة القنية فالظاهر أيضاً فيها ذلك وهو فرق مسلم فيما إذا كانت البيعة السابقة (١) لم يتصل بها قضاء فتقوى به. والمعروض في مستلتي أريجاء وابن الصلاح اتصال الحكم بكل من البيعتين فتساويتا بل الثانية أرجح لما اقتضته من زيادة العلم فهي تساوي كلام القنية، لأن كلامها والعمادية فيما إذا تجردت عن الحكم و:

نظم خلافه فلم يظهر لي، لأنني لم أقف على ما نظمه لكن قوله "أنه نظم" أن أحد قولي المشائخ أن البيعة الأولى أولى وليس كذلك في "القنية" مردود، لأن القنية حكّت ذلك عن الأكثرين فراجع في أول الكلام. ولعل هذا الموضوع مما أفسده الناسخ فطارت به النسخ. ثم لا يخفى عليك ما في صدر البيت من القلاقة فلو قال: ع وبيتين أدنى القيمين مقدم.

لكان أحسن وأسلس وأظهر في المراد على أن الظاهر عندي رجحان قبول بيعة الزيادة الذي جزم به في العمادية ويرشد إليه كلام القنية والنظم مشعر بخلافه فتأمل! والله تعالى أعلم.

وَيَقْضِي عَلَى مَنْ غَابَ مُنْقَطِعًا وَفِي ﴿٥٣٥﴾ يَدِ الْمُدْعَى مَالٌ لَهُ لَيْسَ يُحْصَرُ

مسئلة البيت من قاضي خان. قال: وللقاضي أن يقبل البيعة بدين علي الغائب لقضاء دين الغائب من

(١) في ن: "الثانية" مكان "السابقة"

مسأل في يد المدعي . وصورته: إذا باع الرجل عبدا فغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه، فأقام البائع البيعة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويقضي دين الغائب من ثمنه، فإن فضل شيء من الثمن وضعه على يد عدل، انتهى (١) . وهذه من الصور التي يقضي فيها على الغائب وقد صورها فيمنية في صورة أخرى وهي: مالومات رب الدابة في الطريق وقد أكرى إلى مكة له أن يركبها وعليه الكري، فإن أتى مكة رفع الأمر إلى القاضي فإن رأى القاضي بيع الدابة وقد كان المستاجر دفع الأجرة من بغداد إلى مكة ذاهبا وجائيا فادعى ذلك عند القاضي وأراد أن يسترد بعض الأجرة كلفه القاضي إقامة البيعة على الغائب، لكن عنه جوابان.

أحدهما: أن القاضي ينصب وصيا عن الميت حتى يخاصم.

والثاني: أن حضرة الخصم إنما يشترط إذا أراد أن يأخذ شيئا من يد الغائب أما ما في يده فلا، كما لو غاب المشتري غيبة منقطعة قبل نقد الثمن وقبض العبد، وثبت بالبيعة عند القاضي يبيعه ويوفيه الثمن، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَلَا تَسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى غَاصِبٍ فَقَطْ. ﴿٥٣٦﴾ وَمَعَ مَالِكِ ذُو الرِّهْنِ لَا بُدَّ يُخْضَرُ
وَمُسْتَأْجِرٌ وَالْمُسْتَعِيرُ وَمُودَعٌ ﴿٥٣٧﴾ مَعَ الْمَالِكِ الدَّعْوَى عَلَيْهِمْ تُصَوَّرُ

اشتمل البيتان على مسائل لا تسمع فيها الدعوى على واضع اليد إذا كان وحده بل لا بد أن يكون معه

المالك.

الأولى: من التمه قال: وأجمعوا على أنه لو قال غصبت مني أو أخذت مني وأقام المدعي عليه البيعة أنه وديعة في يدي من فلان تدفع عنه الخصومة، وكذلك لو أقام ذو اليد بيعة أن فلانا أو دعها، أو قال غصبتها ذو اليد من فلان، أو قال سرقها منه، ولا يدري أي فلان أم لا؟ فلا خصومة بينهما حتى يخضر فلان. وقال أبو يوسف: إذا اتهمته جعته حطمتا. ولا يخفى أن المراد بالغاصب الغاصب من غير المدعي، لأنه لو ادعى على ذي اليد الغصب منه تسمع دعواه، إلا أن يبين أنه وديعة في يده لفلان. والنظم أطلق الغاصب فيشمل الصورتين وليس الحكم متحدا.

وهذا النقل يتضمن المسئلة الثانية والثالثة. قال في قاضي خان: ادعى دارا أو دابة وهو في إجارة الغير لا تقبل بيعة المدعي إلا بحضرة الأجر والمستاجر جميعا وكذا الرهن، ولو كانت مزارعة فإن كان البذر من قبل المنزاع فهو بمنزلة الإجارة وإن كان البذر من صاحب الأرض اختلفوا فيه، والصحيح أنه لا يشترط حضرة العامل، انتهى (٢).

الرابعة: فقال في قاضي خان: رجل استاجر من رجل ثلاث دواب ثم إن رب الدواب آجر دابة منها من غيره وأعار أخرى، ووهب أخرى، أو باعها فوجد المستكري الدواب في أيديهم فإن كان باع بعذر جاز البيع وانتقضت الإجارة في رواية الإجازات، وإن كان باع بغير عذر فالبيع مردود، والمستكري أحق بالدواب لتقدم

(١) فتاوى قاضي خان، ج: ٣، ص: ١٠٨، فصل لمن يجوز قضاء القاضي له، ط: المطبع المصطفائي.

(٢) فتاوى قاضي خان باب دعوى المنقول، ج: ٣، ص: ٦٠ بتقديم الدابة على الدار.

عقد، وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة، لأن يد المستعير ليست يد خصومة، وما وجد في يد الموهوب له فهو خصم فيها للمستاجر، لأن الموهوب له يدعي ملك الرقبة فيما في يده، فيكون خصماً لكل من يدعي حقاً في ذلك. وإن كان المدعي يدعي الإجارة، قال: في الكتاب: المستاجر أحق بها حتى يستوفي الإجارة هكذا ذكر في الكتاب. ولم يبين أي المستاجرين أحق بها: الأول أم الثاني، واختلف المتأخرون فيه. فقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: الصحيح أن المستاجر الثاني لا يكون خصماً للمستاجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لأنه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصماً للأول. والحاصل: أن المستاجر لا يكون خصماً لمن يدعي الإجارة ولا لمن يدعي الرهن، ولا لمن يدعي الشراء، والمشتري يكون خصماً لكل، وكذلك الموهوب له انتهى (١).

قلت: وفي العمادية أن ميل الشيخ الإمام أحمد الطواوسي^٢ وفخر الإسلام البيهقي^٣ إلى أن المستاجر الثاني ينصب خصماً للمستاجر الأول، وإنما صححه السرخسي هو فتوى ظهير الدين المرغيناني، وأن الإمام خوارزمزاده قال: ما اشتمل عليه الحاصل. ونقل عن الصغرى: أن المشتري لا يكون خصماً للمستاجر والمرتهن. وفي التمه: المستاجر لا ينتصب خصماً في إثبات الملك المطلق ولا في إثبات الإجارة عليه إلا إذا ادعى الفعل عليه، والله أعلم.

ومعنى البيهقي: أن الدعوى لا تسمع على الغاصب الواضع اليد وحده إذا ادعى أن العين لغيره وأنه غاصب لها أو ودیعة عنده ونحو ذلك وبرهن عليه، ولا بد من حضور من هو مالك لها حتى تصح الدعوى فإنه هو الخصم. فيكون القضاء على ذي اليد في غيبته قضاء على الغالب. وفي التمه: أقام المدعي البينة أنها له وسرقت منه، وأقام الذي في يده البينة أن فلاناً أو دعها إياه، فهو خصم ويقضى بها للمدعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وليس بخصم في قول محمد، وفيه منافاة لبعض ما تقدم إلا أن يحال على اختيار قول محمد هناك أو يكون قول الإمام والثاني عند التهمة كما تقدمت الإشارة إليه عن الثاني.

ولو كان ادعى على المرتهن شيئاً من الرهن لا تسمع الدعوى حتى يحضر الراهن. وإليه أشار بقوله: "لا بد ذو الرهن يحضر" فإن حضورهما شرط، وكذلك إذا كان المدعي به في إجارة الغير لا بد من حضور الإاجر والمستاجر. وقد أشار إلى اشتراط ذلك في البيت الثاني، والمالك شامل لمالك العين ولمالك المنفعة. ولما كان النظم شاملاً لما قدمناه غيرت النظم فقلت وبالله التوفيق :-

ولا تسمع الدعوى على غاصب السوي كميرتهن أو مودع وهو أنظر
ومستاجر والمستعير وصححت إذا مالك أو رهن منعه يحضر

قصد البيان المراد ودفعاً لما تقدم من الإيراد فإن السوي سوى المدعي، لا يخفى حسن قولنا "أنظر" في المودع وقولنا "وصححت" يعني الدعوى "إذا مالك أو رهن معه يحضر". والله ولي الإرشاد والمعين على السداد، والله أعلم.

فصل من كتاب الإقرار

هو لغة : إفعال من قر إذا ثبت .

وشرعاً : هو إخبار بما عليه من الحقوق ، وهو ضد الجحود .

وشرط صحته التكليف ، وليست الحرية شرطاً فيه ، ولذا صح إقرار العبد المحجور بالمال ويتأخر إلى ما

بعد العتق

ومناسبته بالدعوى ، لأن حال المدعى عليه دابر بين الإقرار والإنكار ، وإلى الإقرار أقرب ، لأن الغالب في

حق المسلم الصدق ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

لَقَيْطٌ وَمَجْهُولٌ بِسِرِّ يُقَرَّرُ ﴿٥٣٨﴾ إِذَا لَمْ يَكُنْ جُحْمٌ يَصِحُّ التَّقَرُّرُ

مسئلة البيت من قاضي خان . قال : إذا أدرك اللقيط فأقر أنه عبد لفلان فادعاه فلان صح إقراره فيصير

عبداً للمقر له . وهذا إذا أقر بذلك قبل أن تتأكد حرية بالقضاء . أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كامل أو

بالقصاص في الأطراف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك . وإذا صح إقراره بالرق قبل ذلك فأحكامه بعد ذلك في

الجنایات والحدود أحكام العبيد . ثم ذكر كما لو كان المقر امرأة تحت زوج فإنها تصير أمة للمقر له

بالتصديق ، لكن لا يقبل قولها في إبطال النكاح ، بخلاف ما لو أقرت أنها ابنة أب الزوج وصدقها الأب ، فإنه

يثبت النسب ويبطل النكاح ، لأن الأختية تنافيه ابتداء وبقاء ، والرق لا ينافي فإن أعتقها المقر له وهي تحت

زوج لم يكن لها خيار العتق . ولو كان الزوج طلقها واحدة فأقرت بالرق يصير طلاقها ثنتين لا يملك الزوج

عليها بعد ذلك إلا طلبة واحدة ، ولو طلقها ثنتين ثم أقرت بالرق كان له أن يراجعها ، وكذلك في حكم العدة .

إذا أقرت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له أن يراجعها في الحيضة الثالثة . وإذا أدرك اللقيط فتزوج امرأة ثم

أقر أنه عبد لفلان ، ولا مرأته عليه صداق فصدقاها لازم ، ولا يصدق على إبطاله ، ولو استدان ديناً أو باع

إنساناً ، أو كفلاً كفالة ، أو وهب هبة ، أو تصدق بصدقة وسلم ، أو كاتب عبداً ، أو دبره ، أو أعتقه ثم أقر أنه عبد

لفلان لا يصدق على إبطال شيء من ذلك . (١)

ثم نقل عنه في كتاب الإقرار : رجل مجهول النسب قال أنا فتى فلان ، قال أبو يوسف رحمه الله : يكون

إقراراً له بالرق ، لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يقولن أحدكم

عبدي وأمتي فإن كلكنم عبيد الله ، وكل نسائكن إماء الله ، ولكن ليقول غلامي وجاريتي وفتاتي . (٢)

وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله في بلادنا إذا قال الرجل : أنا فتى فلان لا يكون إقراراً له بالرق ، وإنما

يفهم منه أنه ابنه . (٣)

(١) فتاوى قاضي خان ، ج ٤ ، ص : ٣٦٢-٣٦٣ ، كتاب اللقيط . بتفسير . (٢) صحيح مسلم ج ٢ ، ص : ٢٣٨ ، ط : دعلي .

(٣) فتاوى قاضي خان فيما يكون إقراراً ، ج ٣ ، ص : ٢٠٣ .

ثم اعتبر صاحب الفوائد بأنه نظم المسئلة ولم يقيد بها بعدم الحكم . ثم نقل المسئلة عن الخزائن والمحيط ، مطلقاً عن كونه لقيطاً ، أو مجهول النسب ، أو غير متأكد الحرية بالحكم قال : وينبغي تقييده بذلك ، انتهى .

أقول : التظلم غير موف بما في قاضي خان بل بقي منه شرطان آخران ان النظم حال عنهما ، وهما : تصديق المقر له علي ذلك . وإليه أشار قاضي خان بقوله : "فادعاء فلان صح إقراره" . وكون المقر بالغاً ، ولا بد من التقييد بهما . بقوله : "إذا لم يكن حكم" فيه إيهام . وأما المسئلة الثانية التي نقلها في مجهول النسب فليست مفهومة من النظم ، لأنها مسئلة أخرى الخلاف فيها جار في أن الإقرار بلفظ "أنا فتى فلان" هل هو كالإقرار بالرق وإن كانت متضمنة صحة إقرار مجهول النسب بالرق ؟ فلو جعلها بيتين فزاد بعد الشطر الأول في نظمه : يصح بتصديق ولا حكم يصدر بتأكيد تحرير وإن كان مكلفاً ويعقوب في لفظه يفتى التقرر .

لكان أوضح نفي الأولي ، ومتضمناً للثانية مع اعتبار ما ذكرنا من شرط التصديق ، وشرط البلوغ . ولو ضم إليهما بيت ثالث فقليل .

ولكنه إبطال حق لزوجة وزوج وغير ليس مما يؤثر

لاشتمل على بقية ما تقدم من كلام قاضي خان . وتمت الفائدة وعمت العائدة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ مَقَالَةٌ لَا تَكُنْ ﴿٥٣٩﴾ شَهِيدًا وَلَا تُخْبِرُ يُقَالُ قِيْنُظَرُ
اشتمل البيت على مسلتين ، إحداهما إتفاقية والأخرى خلافة .

قال قاضي خان : لو قال لا تشهدوا أن لفلان علي ألف درهم لا يكون إقراراً ، وقال قبل ذلك : ولو أن رجلاً قال لغيره أخبر فلانا أن له علي ألف درهم كان إقراراً . ولو قال لا تخبر فلانا أن له علي ألف درهم لحق أو من حقه ، كان ذلك إقراراً (١) . وفي التهمة : لو قال : قل لفلان أن له علي ألفاً ، أو أخبره أو أعلمه فهذا إقرار ، وكذا لو قال له غيره أخبر فلاناً ، أو أعلمه ، أو أبشره ، أو أقول له أن له عليك ألفاً ، أو أشهد له فقال نعم ، أما إذا قال لا تخبر فلانا أن له علي ألفاً ، أو لا تشهد لفلان علي بألف ، ذكر محمد أن قوله "لا تخبر" إقرار ، وقوله "لا تشهد" ليس بإقرار .

قال : وذكر في آخر الباب أن قوله "لا تخبر" ابتداء ليس بإقرار كقوله "لا تشهد" . قال الكرخي : وعامة مشائخ بلخ على أن الصحيح ما ذكر في آخر الباب وما ذكر هنا أنه إقرار غلط وقع من الكتاب . وقال مشائخ بخارى : لا يل هذا هو الصواب . قال في الفتنة : وهو الصحيح . قلت : واعتمد كونه إقراراً في بنية الفتنة ، والله أعلم . وزعم شمس الأئمة أن فيه روايتين . وفي البرازية : ومن أصحابنا من قال : إنه في الإخبار لا يكون إقراراً (٢) . وقد ذكر المصنف الفرق ، فقال : إن الشهادة سبب للوجوب فقوله "لا تشهد" نهي عن إثبات سبب

(١) فتاوى قاضي خان ، فعل فيما يكون إقراراً ، ج : ٢ ، ص : ١٩٩ .

(٢) الفتاوى البرزوية ، ج : ٢ ، ص : ٤٤ ، فصل فيما يكون إقراراً .

الوجوب بالزور، وأما الخبير فليس سببا فقله "لا تخبر" استكتام كأنه قال وجوب المال علي شيء بيني وبينك فلا تظهر بإخبارك كذا قال، وهذا لا ينهض. والفرق أن قوله "لا تشهد" ليس نهيا عن إقامة الشهادة، لأن النهي عنها لا يصح، ولا يحل، ويأثم به، فلا يحمل كلامه عليه، فلا يجعل نهيا فصار نفيا، وصار كأنه قال لا شهادة لفلان علي بألف درهم، ولو قال هكذا لا يكون إقراراً، وليس كذلك قوله "لا تخبر"، لأن النهي عن الإخبار يصح مع وجود المخبر عنه، بدليل قوله تعالى: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ" (١). فذمهم على الإخبار مع موجود المخبر عنه، وبدليل أنه لو نهاه عن الإخبار بشيء يصح، ولا يأثم بحمل لفظه على النهي عن الإخبار، ومن شرط صحة الإخبار تقدم المخبر عنه في الإثبات وكذلك في النفي فكانه أثبت المخبر عنه، وكأنه قال لفلان علي ألف درهم فلا تخبره بأن له علي ذلك، ولو كان ذلك لكان إقراراً، وهذا ما ذكره حجة الإسلام الكرابسي في الفروق وسوى بين لا تخبر ولا تقل، وذكر أن القول المذكور يكون إقراراً في بعض الروايات.

ثم إن المصنف ذكر ما لو قال: "ما لفلان علي شيء فلا تخبر أن له علي ألفاً" فليس بإقرار. وذكر في المنتقى: إذا قال لا تشهدوا أن عبيدي حر لم اعتقه، ولو قال لا تشهدوا علي بعق عبيدي هذا كان حراً. ولو قال اكتموها طلاقاً إياها فهذا إقرار بخلاف قوله لا تخبروها أنني طلقتها، ولو قال: اكتموها طلاقاً لم يكن طلاقاً، انتهى. وسأوضح الفرق بينهما إن شاء الله تعالى في شرحي لمنظومتي في الفروق.

ثم لا يخفى أن قوله: "يقال فينظر" ليس صريحاً في الخلاف مع إشعاره بالضعف، ولو قال:

وليس بلا تشهد مقراً تعده ولو قال لا تخبر فخلف يسطر (٢)

لأوضح مع التصريح بالخلاف والخلو عن الإشعار المذكور، لما علمت (٣) من التصحيح في الجانبين، والله تعالى أعلم.

وَمَنْ قَالَ مِلْكِي ذَٰلِكَ كَانَ مُنْشِئًا ﴿٥٤٠﴾ وَمَنْ قَالَ هَٰذَا مِلْكُ ذَا فَهُوَ مُظْهِرٌ

ملئلة البيت من قاضي خان عن المنتقى: إذا قال أرضي هذه وذكر حدودها لفلان، أو قال: الأرض التي حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير كان جائزاً، ويكون تمليكاً. وذكر في المنتقى: رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان، أو قال نصف غلة هذا العبد جاز إقراره بالغلة. ولو قال نصف داري هذه أو نصف عبيدي هذا، أو نصف بستانني هذا لا يحوز ولا يلزمه بهذا الإقرار شيء، لأنه يكون تمليكاً منلو كاللمشاع في محتمل القسمة في الأول والثالث، وبعدم القبض في الكل. قال: وقالوا إذا أضاف المال إلى نفسه بأن قال عبيدي هذا لفلان يكون هبة على كل حال. وإن لم يصف إلى نفسه بأن قال: هذا المال لفلان يكون إقراراً. وذكر في المنتقى: رجل قال داري هذه لأولادي الأصاغر يكون باطلاً، لأنها هبة فإذا لم يبين الأولاد كان باطلاً. ولو قال

(١) سورة النساء الآية ٨٣ (٢) في ٥: "مقرر" مكان "يسطر"

(٣) في ٥: "لما قلت" مكان "علمت"

هذه الدار لأصغر من أولادي فهو إقرار وهي لثلاثة من أصغرهم ، لأنه لم يضيف الدار إلى نفسه ، وكذا لو قال دراهمي هذه لفلان كانت هبة . ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون إقراراً . (١)

قلت : قول قاضي خان فيما سبق نقله عنه . "الأرض التي حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير تملك" ينافي قضية الإضافة إلى نفسه لحلوها عنها والله أعلم .

وفي القنية رقم لعلاء الصفدي وقال : إقرار الأب لولده الصغير بعين ماله تملك إن أضاف ذلك إلى نفسه في الإقرار ، وإن أطلق بإظهار كما مر في سدس داري ، وثلث هذه الدار له . ثم رمز لنجم الأئمة البخاري وقال : إنه إظهار في الحاليتين لا تملك . (٢)

وقال في كتاب الهبة بعد أن رقم لنجم الأئمة البخاري : قال الأب : جميع ما هو حقي وملكي فهو في ملك ولدي هذا الصغير فهو كرامة لا تملك ، بخلاف ما لو عينه فقال : حانوني الذي أملكه أو داري لابني الصغير فهو هبة ، وتتم بكونها في يد الأب .

ثم رقم لعلاء الأئمة الترحماني وقال : قوله هذه الدار لك أو هذه الأرض لك ، هبة لا إقرار . ثم رمز للمحيط وقال : عبيد هذا لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ، ولم يقل بعد موتي ، كان هبة قياساً واستحساناً .

ثم رمز للأصل وقال : لو قال هذه الدار لفلان فإقرار . ولو قال داري هذه لفلان فهبة ، لأنه أضاف الدار إلى نفسه فكانت هبة ، وفي الأولى لم يضيف فتمحض إقراراً ، انتهى . (٣)

وبعض هذه الفروع تقتضي التسوية بين الإضافة وعدمها في الهبة فيفيدان في المسئلة خلافاً ، ومسئلة الابن الصغير تصح فيها الهبة بدون القبض ، لأن كونه في يده قبض له ، فلا فرق بين الإظهار والتمليك ، بخلاف الأجنبية حيث اشترط في التملك القبض دون الإظهار . قال : ولو كان مسئلة الصغير شقفاً يما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين الإظهار والتمليك في حقه أيضاً لافتقاره إلى القبض مقرناً .

أَقْرَبُ بِالْفِ مَهْرَهَا صَحَّ مُشْرِفًا ﴿٥٤١﴾ وَلَوْ وَهَبَتْ مِنْ قَبْلِ لَيْسَ يُغَيَّرُ

أي صح الإقرار حال كون المقر مشرفاً يعني على الموت ، كذا قرره المصنف .

ومسئلة البيت من الخلاصة والصغرى . قال : رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض موته ومات ، ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل ، والمهر لازم بإقراره (٤) . والمراد من حياة الزوج ما قبل المرض الذي أقر فيه . وفي عبارة الفخرية إشارة إليه . ولا يخفى أن المراد من قوله :

(١) فتاوى قاضي خان ، ج ٣ ، ص : ٢٠١ - ٢٠٢ باب فيما يكون إقراراً .

(٢) القنية المتية ، ص : ٢١٦ ، باب هبة الصغير .

(٣) القنية المتية ، ص : ٢١٤ ، باب في ألفاظ التي يتعقد به الهبة .

(٤) خلاصة الفتاوى ، ج ٤ ، ص : ١٤٨ ، الإقرار في المرض .

"مشرفاً" يتوقف معرفته على الشرح مع عدم تصريحه بأن البينة على الهبة قبل ذلك لا تسمع. فلو قال: هـ

وإقراره بالمهر في ضعف موته لبينة الإيهاب من قبل تهدر

لكان مصرحاً بأن الإقرار في مرض الموت، وأنه مهتر (١) للبينة التي قامت على الهبة قبل الإقرار، والله أعلم.

لكن رأيت في فصول العمادي عن إقرار الزيادات، وفتاوى رشيد الدين الوقار وفوائد حده ما يقتضي أن الإقرار إنما يصح إذا كان بمقدار مهر المثل، وأن البينة إذا قامت بعد موته أن المرأة وهبت المهر لزوجها في حياته هبة صحيحة لا تقبل البينة على الهبة إذا كان إقرار الزوج لها في مرض الموت ثانياً، فيحتاج الإطلاق إلى التقييد لأنه يجب حمله عليه، فأصلحت البيت هكذا: هـ

أقر بمهر المثل في ضعف موته فبينة الإيهاب من قبل تهدر

وبهذا يظهر أن توجيه المصنف بعدم قبول بينة الهبة بالإقرار دل على عدم قبول الهبة وأنها لا تتم إلا بالإيجاب والقبول، وأن الوجه الصحيح احتمال الإبانة والإعانة على المهر المذكور، فتأمله! وفي وسط المحيط صورها فيمن أقر لها بألف مهر وكان قد تزوجها بألف ووصف الهبة بكونها صحيحة وهو يفيد أنه لا بد أن يكون المهر المقر به قدر ما تزوجها عليه. وكلام العمادية يفيد أنه يكون غير زائد على مهر المثل، والله تعالى أعلم بالصواب.

وَلَوْ أَبْرَأَتْ مِنْهُ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ ﴿٥٤٢﴾ وَلَوْ زَادَ فِيهِ أَوْ بِأَزِيدَ يُزَيَّرُ

اشتمل البيت على ثلاث مسائل من القنية. قال: لها مهر معروف فأقر في مرض موته بأزيد منه أو زاد في مهرها، أو أقر لها بمهر آخر، أو أقر لها بمهر بعد الإبراء لا يلزم شيء منها، انتهى (٢). والمسئلة الأخيرة وهي ما لو كان الإقرار بعد الإبراء هي مسئلة صدر البيت، والأولى هي آخر مسئلة في البيت، والوسطى هي الوسطى، وفي حكمها إقراره بمهر آخر مع مهرها، لأنه زيادة عليه معنى. قال المصنف ما حاصله: إن هذا لا يخالف ما تقدم لأن الهبة تتوقف على القبول، وإقراره بعدلها بخلاف الإبراء حيث (٣) لا يتوقف على القبول فأقراره يكون إقراراً للوارث في مرض الموت على وجه التبرع وهو لا يصح، وكذا حكم الزيادة على المهر بعد ما وهبت يعني لا تلزم الزيادة، اللهم إلا أن تجيز الورثة فتصح في الجميع.

قلت: وقد رأيت في اليزازية: أقر لها بمهرها فيه يعني في مرض الموت وبرهن الوارث أنها أبرأته عنه في حياته لا تقبل، والمهر لازم (٤). وهذا ينافي ما تقدم نقله عن القنية.

وعندي أن الوجه فيه ظاهر لأن احتمال إطلاقها وإعادتها عليه قائم كما أنه قائم في الهبة أيضاً، حتى لو

(١) في ن: "يهتر"

(٢) القنية المنية، ص: ٣٤٤، باب إقرار المريض.

(٣) في ن: "حتى" مكان "حيث"

(٤) الفتاوى اليزازية، ج: ٢، ص: ٤٥٧، باب الإقرار في المرض.

قامت البيئة في الهبة بأنه قبل لا يكون مسقطاً للمهر بل هو ثابت لما ذكرنا من الاحتمال، فالتعويل عليه أولى مما ذكره المصنف، فزدت بيتاً منيهاً على ذلك فقلت :ـ

وفي خافع البزاري الإبراء حكمها كالإيهاب وهو العالم المتبحر

ويمكن الجمع بين الكلامين بخمّل ما في القنية على كون الإبراء من المهر وقع في مرض الموت معاقباً للإبراء فينتفي الاحتمال المتقدم فتعين كونه وصية للوارث وأنها غير صحيحة، وما في البزارية على قيام البيئة بالإبراء في حال الصحة قبل حدوث الضعف في مدة تحتل التطليق والعود « والله تعالى أعلم .

وَإِسْنَادٌ يَبِيعُ فِيهِ لِلصَّحَّةِ أَقْبَلُنْ ﴿٥٤٣﴾ وَفِي الْقَبْضِ مِنْ ثُلْثِ الثَّرَاثِ يُقَدَّرُ

”إسناد“ مفعول ”أقبلن“ وضمير ”فيه“ لمرض الموت المشار إليه بقوله ”مشرفاً“

ومسئلة البيت من الخلاصة قال: وفي المتقي: لو أقر في المرض الذي مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن؛ وادعى ذلك المشتري فإنه يصدق في البيع، ولا يصدق في قبض الثمن إلا بقدر الثلث (١)؛ وهذه مسألة النظم إلا أنه أهمل فيه قيد تصديق المشتري.

وفي العمادية: أنه لا يصدق على استيفاء الثمن إلا أن يكون العبد قد مات قبل مرضه. وقال في الشرح إن صاحب الخلاصة ذكر بعدها مسئلة يجمعها و فرّق بينهما، قال: ولو أقر في المرض أن هذا العبد لفلان كان مصدقاً، ولا يشبه هذا الإقرار بالبيع، لأن المشتري قد أقر أن العبد كان في ملك المريض والإقرار بالعبد كالإقرار بالدين، والوديعة في المرض. ولو أقر يقبض دين كان له في المرض صدق في الثلث، انتهى (٢).

ثم أحاب عما يستشكل فيه من أن الإقرار لغير الوارث في مرض الموت جائز ولو أحاط بتركه بعد أن نقل عن المحيط: وإذا باع المريض شيئاً من أجنبي وأقر باستيفاء الثمن وهو مريض يعتبر من جميع المال بأن الفرق ما أشار إليه في الخلاصة من أن المشتري لما صدقه في إضافة العبد إلى نفسه كان مصدقاً على ملكيته حال الإقرار، فيكون إنشاء تملك فيعتبر من الثلث، لأنه تبرع محض، وإنما صح إقراره بالبيع، لأنه غير محجور عليه فيه إلا أن يكون فيه محاباة لا يخرج من الثلث. أما لو كان القبض بمعينة شهود الإقرار صح ولو كان في الدين. قال: والظاهر أن المحيط مثنى على قاعدة الإقرار للأجنبي ولم يعتبر صدور البيع في الصحة أو المرض، أو أن مسألة الخلاصة مقيدة بتصديق المشتري، انتهى.

قلت: وفي العمادية: وإذا باع في مرضه شيئاً بأكثر من قيمته ثم أقر باستيفاء الثمن لم يصدق، وقيل للمشتري أد الثمن مرة أخرى أو أنقض البيع في قول أبي يوسف رحمه الله. وفي قول محمد يؤدي مقدار القيمة أو ينقض البيع. وهذا مبين كل المبينة لما في المحيط. وفي البزارية: كاتب عبده فيه يعني مرض الموت ولا مال له غيره فأقر يقبض بدّلها فيه جاز من الثلث ويسعى في ثلثي قيمته « بخلاف ما لو باع عبداً من

(١) خلاصة الفتاوى، ج: ٤، ص: ١٤٧، الإقرار في المرض.

(٢) خلاصة الفتاوى، ج: ٤، ص: ١٤٧، الإقرار في المرض.

ماله من أجنبي فيه، ثم أقر يقبض ثمنه فيه حيث يصح من كل المال، انتهى . وهذا مما يقوى به الإشكال . والله سبحانه تعالى أعلم .

وإِقْرَارُهُ بِالْوَقْفِ مِنْهُ نَظِيرُهُ ﴿٥٤٤﴾ كِبَاطِلَاقِهِ أَوْ مَنْ سِوَاهُ وَيُنَكِّرُ
الضمير في "منه" للمقر وفي "نظيره" للإقرار بالقبض في المسئلة السابقة وفي "إطلاقه ومن سواه" للمقر وفي
"ينكر" لسواه .

وقد اشتمل البيت على مسائل من قاضي خان قال: رجل في مرضه أقر بأرض في يده أنها وقف إن أقر
بوقف من قبل نفسه كان من الثلث، كما لو أقر المريض بعق عبده، أو أقر بأنه تصدق به على فلان وهي
المسئلة الأولى . قال: فإن أقر بوقف من جهة غيره إن صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في الكل، وإن أقر بوقف
ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث (١)، وفي منية المفتي مثله، انتهى . قال: وهذا سواء أسند الوقف فيه
إلى حال الصحة أو لم يسند فإنه من الثلث إلا أن تحيز الورثة أو يصدقوه في الإسناد إلى حال الصحة .

قلت: فعلى هذا لو كان ثم من شهد عليه بالوقف حال الصحة لم يكن هذا من الوقف في المرض، ولا
يحتاج إلى تصديق الورثة، ويكون من جميع المال . وهو مستلتي التي أفتيت فيها في سنة خمس وثمانين .

وقوله: "كِبَاطِلَاقِهِ" أي لو أقر بالوقفية ولم يبين أنه منه أو من غيره، فهي من الثلث أيضا . وقوله: "أو من
سواه وينكر" المسند إليه الوقف، فهو من الثلث وإن صدقه المسند إليه أو أجازره ورثته، أو صدقه فهو من جميع
المال، لأن الظاهر انتقال التصديق إليهم، فيكون شرطا . وكلام قاضي خان يحتمل بأن يجعل ضمير ورثته راجعا
إلى الغير، كذا فهمه صاحب الفوائد . وفرع عليه أنه لو لم يكن له وارث إلا بيت المال لا يعتبر تصديق السلطان .

قلت: وهذا منقول في كلام مشائخنا، وإن قال الطرسوسي تفقها، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَمَنْ قَالَ لَا دَعْوَى لِي الْيَوْمَ عِنْدَ ذَا ﴿٥٤٥﴾ فَمَا يَدْعِي مِنْ بَعْدُ مِنْهَا فَمَنْكَرُ

مسئلة البيت من القنية على ما نقله صاحب الفوائد عنها: قال: لا آخر لا دعوى لي عليك اليوم، ليس له أن
يدعي بعد اليوم . انتهى (٢) . قال المؤلف: يعني بسبب متقدم على ذلك اليوم، أو بسبب دعوى ذلك اليوم .
قال: وإليه أشرت بقولي "منها" .

قلت: الذي رأيته في القنية أنه رقم لشرف الأئمة المكي وقال: أقر على ترك الدعوى على فلان تسمع .

دعواه، ولو قال لا دعوى لي عليه لا تسمع .

ثم رمز للقاضي جلال البخاري وقال: لا تسمع في الفصلين ولم أنف على ما نقله صاحب الفوائد . ورقم
لفتاوي العصر وعلاء الأئمة الترجماني وقال: ادعى عليه شيئا فأمره القاضي بالمصالحة، فقال لا أرضى بهذه
المصالحة وتركته أصلا فهو إسقاط لما يدعيه، ونقل عن علاء الأئمة الكرابسي أنه قال: إما تركه أصلا فهو

(١) فتاوى قاضي خان، ج: ٣، ص: ٢١١، فصل في إقرار المريض .

(٢) القنية العنية، ص: ٣٢١، باب ما يطل دعوى المدعي من قل أو فعل، ط: كلكتا .

إبراء . وعنه لو قال: تركت دعواي على فلان وفوضت أمري إلى الآخرة لا تسمع دعواه بعد، والله سبحانه تعالى أعلم. (١)

وَمَنْ يَدْعِي سُدَّسًا وَقَالَ خَصِيمُهُ ﴿٥٤٦﴾ لَهَ السُّدُّسُ أَوْ رُبْعٌ ذَاكَ يُقَرَّرُ
مسئلة البيت من القنية رقم لظهير الدين المرغيناني وقال: ادعى عليه سدسا من داره فقال: لا أدري
أسدس أم ربع فذلك إقرار بأقلهما (٢) وهو ظاهر، لأن التردد إنما ينفي الأكثر فهو إقرار بالأقل قطعاً والله
سبحانه وتعالى أعلم.

وَقَوْلُ الْوَصِيِّ الْأَلْفُ عِنْدِي لِوَاحِدٍ ﴿٥٤٧﴾ مِنَ الْوَارِثِينَ الْأَلْفُ لِكُلِّ تَحْذَرُ
مسئلة البيت من المبسوط . قال : وإذا أقر الوصي أن لأحد الورثة عنده من ميراثه كذا كذا درهماً فأراد
بقية الورثة أن يرجعوا على الوصي بحصصهم كما لو أقر لهذا لم يكن لهم ذلك ولكن ما أقر به لهذا فهو بينهم
على الموارث « لأن الوصي أمين فيما في يده من التركة، والقول قول الأمين في براءة نفسه، لكن لا يقبل قوله
في وصول المال إلى غيره، كالمودع إذا ادعى الرد على الوصي .
فهنا أيضاً قول الوصي فيما يرجع إلى براءة مقبول، سواء ذكر أنه سلم نصيب الكبار إليهم، أو أن ذلك
لم يصل إلى يده، ولكن لا يقبل قوله في إسقاط حق الكبار مما أقر به الصغير لأن ذلك جزء من التركة وهو
مشترك بينهم (٣).

قلت : وفي مختصر المحيط بعد ذكر ما تقدم عن المبسوط، قال: وفي رواية الوصايا يضمن للآخر مثله،
وهذا أولي بالنظم لغرابته فقلت : -

ويضمن ألفاً مثلها لأخ وذا لك مروى في الوصايا ويسطر

وَإِنْ قَالَ لَا شَيْءَ مِنَ الْإِرْثِ عِنْدَهُ ﴿٥٤٨﴾ لَنَا ثُمَّ مِنْ بَعْدُ ادَّعَى لَيْسَ يُنْكَرُ
الضمير في "قال" يرجع إلى الواحد من الوارثين.

والمسئلة من قاضي خان . قال : وصي الميت إذا دفع ما كان في يده من تركة الميت إلى ولد الميت،
وأشهد الولد على نفسه أنه قبض تركة والده « ولم يبق له حق من تركة والده قليل ولا كثير إلا قد استوفاه » ثم
ادعى في يد الوصي شيئاً، وقال هذا من تركة والدي وأقام البينة قبلت بيته، وكذا لو أقر الوارث أنه قبض جميع
ما على الناس من تركة والده، ثم ادعى على رجل ديناً لوالده تسمع دعواه، انتهى (٤). قال المصنف عن صاحب
الفوائد أن قولهم : "النكرة في سياق النفي تعم" انتقض، لأن قوله "ولم يبق لي حق" . نكرة في سياق النفي
فعلى مقتضى القاعدة لا تصح دعواه بعد ذلك لتناقضه، ولتناقض لا تقبل دعواه ولا بيته. وأجاب المصنف

(١) القنية الختية: ص: ٣٢٣، باب ما يطل دعوى المدعي من قول أو فعل، ط: كلكتا.

(٢) القنية المنية: ص: ٣٤٢، باب الجواب الذي يكون إقراراً.

(٣) المبسوط، ج: ٦، ص: ١٨٠، باب صلح الأب والوصي والوارث، الجزء ٢٠ ط بيروت.

(٤) قاضي خان، ج: ٣، ص: ٢١٠، فصل في القبض والأبراء.

بأنه لا تناقض فإن اعترافه "لم يبق له حق" يمكن حمله على ما قبضه يعني لم يبق لي حق مما قبضته، ألا ترى أن صورة المسئلة فيما لو رأى شيئا من تركة والده في يده فإذا رأى شيئا من تركة والده في يد وصيه وتحقق ساغ له طلبه، وله مخرج عما أقر به بأن يؤوله على ما مر، انتهى.

قلت : فذكر المسئلة في العمادية ناقلا عن المتقي: وأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه فعين الإبراء من الحقوق، وجعل المسئلة الثانية مقيما عليها، ويظهر لي بينهما فرق. فإن المقر بخلو يده وذمته في المسئلة الثانية غير معين، فلا يصح الإبراء مع جهالة المبرأ. وقد نقل ذلك في القنية، ونقل عن الثاني والثالث نحوه، إذ لا بد من التعيين حتى يمتنع عليه الطلب ثم إنه يظهر لي في الوجه للمسئلة الأولى أنه إنما تسمع دعواه استحسانا لا قياسا، لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده، لقيام الجهل بمعرفة ما لوالده على جهة التفصيل والتحرير، بخلاف ما إذا كان مثل هذا الإشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور، واستحسنوا سماع دعواه هنا. فتأمله!

ورأيت في صلح البزازية: قال تاج الإسلام وبخط صدر الإسلام وجدته: صالح أحد الورثة وأبرأ إبراء عامنا ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى. ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح، ولقائل أن يقول لا. وفي المحيط: لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر لا تسمع دعواه وإن أقر بالتركة أمروا بالرد عليه، انتهى (١). والنظم إنما اشتمل على مسئلة الوصي خاصة، وأما المسئلة الثانية فلم يتعرض لها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

أَقْرَبُ بِالْفِي مَكَانَيْنِ مُشْهِدًا ﴿٥٤٩﴾ بَعْدَئَيْنِ فِي ذَيْنِ الْإِمَامِ يُكْرَرُ
وَإِنْ كَرَّرَ الْعَدْلَيْنِ فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ ﴿٥٥٠﴾ وَإِنْ غَيْرَ اقْوَلًا وَقَدْ قِيلَ أَظْهَرُ

اشتمل البيتان على مسئلة من قاضي خان. قال: رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين، ثم أقرله بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين، فقال المقر هي مائة، وقال الطالب هي مائتان، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني: هذه المسئلة ذكرها محمد في الأصل، وذكرها الخصاص في أدب القاضي وزاد على ما ذكر في الأصل وجعلها على وجوه ثم شوش.

فالحاصل: أن يقول هذه المسئلة على وجوه - إما إن أضاف إقراره إلى سبب والسبب واحد أو مختلف، أو لا يضيف. فإن أضاف إلى سبب بأن قال له علي ألف درهم من ثمن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس، أو في مجلس آخر أن عليه لفلان ألف درهم من ثمن هذا العبد، والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه إلا مال واحد على كل حال في قولهم جميعا. وإن كان السبب مختلفا، بأن قال: لفلان علي ألف درهم من ثمن هذه الجارية، ثم قال لفلان علي ألف درهم من ثمن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم، سواء أقر بذلك في موطن أو موطنين.

وإن لم يصف الإقرار إلى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكا، فإن كان الصك واحداً كان المال واحداً عند الكل، وإن عقد على نفسه صكين كل بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال؛ واختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب، وإن لم يعقد صكا لكنه أقر مطلقاً فإن كان إقراره الأول عند غير القاضي بحضرة شاهدين، وإقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد.

قال: وكذا لو أقر أولاً عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم ادعاه إلى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف. وادعى الطالب المالك والمطلوب يدعي أنه مال واحد، كان القول قول المطلوب، فإن كان الإقرار عند غير القاضي أو كان الإقرار الأول عند القاضي والثاني عند غيره، فإن كان أشهد على كل إقرار شاهداً فالمال واحد عند الكل، سواء كان ذلك في موطن أو موطنين. وإن أشهد على إقراره الأول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر، على قول أبي يوسف ومحمد يكون المال واحداً. واختلف المشائخ في قول أبي حنيفة، والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً. وإنما يتعدد المال عنده إذا تمت الحجة على الإقرار الأول، بأن كان عند القاضي أو بشهادة شاهدين. أما إذا لم تتم فلا. وإن أشهد على كل إقرار شاهدين عند غير القاضي، ذكر الخصاف أنه بقول أبي حنيفة يلزم المالان إن أشهد في المجلس الثاني الشاهدين الأولين، وإن أشهد غيرهما كان المال واحداً.

وبعض المشائخ قالوا: إذا كان ذلك في موطنين وأشهد على كل إقرار شاهدين عند أبي حنيفة يلزمه المالان جميعاً، سواء أشهد على إقرار الشاهدين الأولين أو غيرهما. قال شمس الأئمة الحلواني: هكذا ذكر الخصاف رحمه الله.

والظاهر أن الخلاف بينهم فيما إذا كان الإقرار في موطنين، أما إذا كان في موطن واحد يكون المال واحداً. وروي عن محمد أنه على قياس قول أبي حنيفة يلزمه المالان جميعاً على كل حال، إذا أشهد على كل إقرار شاهدين غير أنه استحسن وقال: يلزمه مال واحد إذا كان في موطن واحد. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن في الموطن الواحد يلزمه مال واحد عند الكل، فإن جاء بشاهدين على إقراره بألف ثم جاء بشاهدين آخرين على إقراره بألف، ولا يدرى أن ذلك كان في موطن أو موطنين نسي الشهود ذلك فهما مالان، إلا أن يعلم أنه كان في موطن واحد. وقال أبو بكر الرازي رحمه الله: في هذه الصور يلزمه مال واحد، وإن شهد شاهداً على ألف سود، وشاهداً على ألف بيض فهما مالان. ولو أقر بألف درهم ومائة دينار في موطن، ثم أقر في هذا الموطن في هذا المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف زفر ويعقوب أنه يلزمه ألف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما (١). واقتصر في الشرح على حكاية هذا فقط. والله أعلم.

وَلَمْ يَقْبَلُوا فِي الْمَالِ مَا دُونَ دِرْهَمٍ ﴿٥٥١﴾ وَوَصَفِيَ عَظِيمٌ بِالنِّصَابِ يُقَدَّرُ

اشتمل البيت على مسئلتين من الهداية.

الأولى: قال: لو أقر لفلان علي مال فالمرجع إليه في بيانه لأنه هو المحمل، ويقبل قوله في القليل والكثير، لأن كل ذلك مال، وهو اسم لما يتمول به إلا أنه لا يصدق في أقل من درهم، لأنه لا يعد مالا عرفا.

الثانية: لو قال له علي مال عظيم لم يصدق في أقل من نصاب، لأنه أقر بمال موصوف فلا يجوز إلغاء الوصف. والنصاب مال عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا، والغني عظيم عند الناس بدليل قول عائشة رضي الله عنها: "رَأَيْتُ ذَا الْمَالِ مُهَيَّأً، وَذَا الْفَقْرِ مُهَيَّنًا".

وعندهما لا يصدق في دون مائتي درهم على قياس مذهبهما عند الوصف بالكثرة. واختلف فيه عن أبي حنيفة، فنقل عنه مثل قولهما، وقيل لا يصدق في دون نصاب الزكاة، وقيل لا يصدق فيما دون عشرة دراهم التي هي نصاب السرقة، لأنه عظيم يقطع به اليد المحترمة (١). قال في النهاية: والأصح أن قوله يعني على حال المقر في الفقر والغنى، فإن القليل عند الفقير عظيم، وأضعاف ذلك عند الغني ليس بعظيم، ولهما أن المائتين عظيمة في حكم الزكاة فالعشرة مال عظيم في قطع السرقة، وتقديرها يتعارض فيرجع إلى حال الرجل وعلى حال يني فيما بينه، انتهى.

وقد علمت أن النظم قاصر على القول بإطلاق التقدير بالنصاب وهو أحد الأقوال، إلا أن يقال مراده بالنصاب ما يشمل نصاب الزكاة، ونصاب السرقة، وإنما يلزمه الدراهم إذا بين أن مراده بالمال العظيم الدراهم، أما إذا بين غيرها فيجب النصاب من جنس ذلك، حتى لو يمينه من الذهب قدر عشرين، أو من الإبل فيخمس وعشرين، وفي غير مال الزكاة يجب بقيمة النصاب. ولو قال حنطة كثيرة على خمسة أو سيق عندهما، وعند الإمام لا نصاب للحنطة، فيرجع إلى بيان المقر، ولو قال إبلا كثيرا فهو على خمسة وعشرين.

ولو قال له علي أموال عظيمة ثم قال أردت من الأموال الدراهم كان عليه ستمائة درهم، لأن أقل الجمع ثلاثة فيحمل على ثلاثة أموال، وكذلك في كل جنس يريده. ولو قال: مال نفيس، أو كريم، أو خطير، أو جليل، قال الناطقي: لم أجده منصوبا. وكان الجرجاني يقول: يلزمه مائتان.

قال: وكل ذلك مما إشار إليه صاحب النهاية، ومثله في الإيضاح والذخيرة، والله أعلم.

وَمَنْ زَادَ إِقْرَارَ الدَّرَاهِمِ قَوْلَهُ ﴿٥٥٢﴾ مُضَاعَفَةٌ فَالسُّتَةُ الْمُتَقَرَّرُ
وَلَوْ زَادَ أضعافاً ثَمَانِي عَشْرَةَ ﴿٥٥٣﴾ وَعَشْرَةُ أَضعافٍ ثَمَانُونَ تُحَصَّرُ
اشتمل البيتان على مسائل من قاضي خان.

الأولى: قال: لو قال علي دراهم مضاعفة روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه يلزمه ستة دراهم.

الثانية: لو قال أضعافا مضاعفة لزمه ثمانية عشر درهما.

الثالثة: لو قال له علي عشرة دراهم وأضعافا مضاعفة لزمه ثمانون، انتهى (٢).

(١) هداية، ج: ٣، ص: ٢١٦ كتاب الإقرار. بتفسير يسير.

(٢) قاضي خان، ج: ٣، ص: ٢٠٥، فمثل فيما يكون إقرار بشيء أو بشيئين.

قلت : في البيت حذف تقديره : ع

وعشر وأضعافا مضاعفة

وإلا فلو قال له علي عشر وأضعاف لزمه أربعون. فتأملها الله أعلم.

وَمَنْ قَالَ دَيْنِي ذَا لِدَا صَحَّ دَفْعُهُ ﴿٥٥٤﴾ إِلَى ذَا وَذَا حَيْثُ التَّصَادُقُ يُذَكَّرُ

مسئلة البيت من التثمة وغيرها. قال: المقر له بالدين إذا أقر أن الدين لفلان، وصدقه فلان صح وحق القبض للأول دون الثاني، لكن مع هذا لو أدى إلى الثاني بريء، وجعل الأول كالوكيل والثاني كالموكل، انتهى. (١)

قلت : ونقل عن القنية في الشرح فرعاً مستحقاً للنظم رقم لأبي الفضل الكرمانى. وقال: لو قلت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لا حق لي فيه وصدقها المقر له ثم أبرأت زوجها عنه يبرأ. وقال أبو حامد: لا يبرأ. ثم رمز لظهير الدين المرغيناني ونقل عنه : أنه لو قالت: المهر الذي على زوجي لو الذي لا يضح إقرارها له، انتهى. (٢)

فالحقته في بيت : فقلت : ع

ولو كان ذا مهرو من بعد أبرأت فيبرأ أولاً والبرأة أظهر

وقولي: "والبرأة أظهر". ترجيح لقول الكرمانى لما أشار إليه المرغيناني من عدم صحة الإقرار، فيكون الإبراء ملاقياً لمحلّه.

وَمَا أَتَّبَعُوا بِالسُّومِ إِقْرَارَ سَائِمٍ ﴿٥٥٥﴾ أَصَحُّ وَطَلَّقْنِي النِّكَاحَ يُقَرَّرُ

اشتمل البيت على مسألتين .

الأولى : قال في المنية : الاستيـام ليس بإقرار بملكية ذلك في الأصح، وقد علم من قوله: "أصح" أن فيها قولاً آخر مقابله وهو أنه يكون إقراراً له بالملكية.

الثانية: لو قالت امرأة لرجل طلقني كان إقراراً منها بأنه زوجها، ذكره فيها أيضاً.

ووجه المصنف الفرق بما حاصله: أن الطلاق فرع صحة النكاح وهي تملكه، ولا سبيل عليها بدون أمرها، فصحته متوقفة على معرفتها، بخلاف السوم فإن المبيع يحتمل أن يكون في يد البائع عارية، أو غصباً، أو يكون وكلاً، أو فضولياً فلم يقتض ثبوت المملك للبائع، ولا يتوقف حصول الملك له على معرفة السائم، نعم يمكن أن يكون مبطلاً لدعوى السائم الملكية بدون سبب حادث بعد السوم، وإلى ذلك تشير عبارة المنية حيث نفى الإقرار بثبوت الملكية للبائع ولم ينف إقراره بعدم ثبوتها للسائم، فلو اشتراها بعد ذلك من غير من ساومها فيها وادعى أنه المالك صح لقيام الاحتمالات المتقدمة فيمن كانت بيده أولاً حين المساومة، وعلى

(١) كذا في قاضي خان، ج: ٣، ص: ٢١٠، فصل في الاستثناء والرجوع عن الإقرار.

(٢) القنية المنية، ص: ٣٧٠، باب في الإبراء من المهر.

القول الآخر لا يصح.

قلت: قد صرح في وسيط المحيط بالقول الآخر على وجه الحزم ولم يحك فيه قولاً آخر فإنه قال: ولو قال اخرج من هذه الدار بألف أو ابرأ منها، أو سلمها لي أو أعطها لي فقد أقر له بالملك. ولو ذكر هذه الألفاظ ولم يذكر بدلاً لا يكون إقراراً، لأن هذه الألفاظ مع ذكر البديل تستعمل للمساومة في العرف والعادة، لأنه طلب تسليم ملك نفسه ببدل. والمساومة وطلب التملك من الغير إقرار بالملك له، ومن غير ذكر البديل لا تستعمل للمساومة عرفاً، لأن الإنسان قد يطلب من غيره تسليم دار إليه. ونقل عن المحيط: قال: اشترمني عبدي الذي في يدك أو استأجره أو افتح باب داري، أو حصصها، أو أسرج دابتي أو أعطني لحام بغلتي، فقال نعم يكون إقراراً. ولا يخفى أن قوله في النظم "إقرار سايم" صادق بإقراره بملكية البائع، وإقرار بعدم ملكية نفسه، والثاني ثابت بذلك دون الأول. فلو قال: ع

وما السوم إقرار بملك لبائع

سلم عن ذلك الاحتمالات مع الإخلال بما قلناه عن الوسيط.

وَطَابَ لَهُ أَلْفٌ بِهِ غَيْرُ عَارِفٍ ﴿٥٥٦﴾ وَيَعْقُوبُ لَا كَالْعِلْمِ بِالْكَذِبِ يُدْكِرُ

الضمير في "له" للمقر له، وفي "به" للإقرار "وغير عارف" حال من المقر له. وفي البيت مسئلتان من القنية الأولى: قال بعد أن رمز للمتقن عن أبي يوسف رحمه الله. قال: لك علي ألف درهم ولا يعلم المقر له به ولا خلطة ولا معاملة بينهما لا يسعه أخذه إلا إذا علم ديناً له عليه إلا إذا كان أقراراً للصغير بمال فكير، فله أن يأخذه وإن لم يعرف أصله. وقال محمد رحمه الله: يجوز له أخذه في الوجهين، لاحتمال إرثه من قريب أو وجب له بسبب إتلاف شيء لم يعلم المقر له به، انتهى (١).

قلت: وفي المحيط حكى ما عزا لأبي يوسف فقط، ولم يمهز إلى أحد، والله أعلم.

الثانية: منها أيضاً قال بعد أن رمز للقاضي عبد الجبار والإسبيحاني: الإقرار كاذباً لا يكون ناقلاً للملك عند بعض مشائخنا وعند بعضهم يكون ناقلاً للملك. ثم رمز لظهير الدين التمرناشي. وقال: حكم الإقرار شرعاً ظهور المقر به لا ثبوته ابتداءً، ولهذا لو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في إقراره لا يحل ديناً إلا أن يسلمه يطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداءً، كذا ذكر المصنف الرموز، والذي في نسختي الرمز الأول لفتاوى العصر، وشمس الأئمة الحلواني، والثاني للمحيط (٢). ولو جعل نصف البيت الأول هكذا: ع

وطابت به ألف لحامل أمرها

والضمير في "به" للإقرار، لكان أحسن وأسلم من التعقيد الذي اشتمل عليه بصيغة، والله سبحانه وتعالى أعلم. وَحِينَئِذٍ نُسِّيَ الْإِقْرَارُ صَدَقَهُ بِهِ ﴿٥٥٧﴾ فَأَنْكَرَهُ قَالُوا الشَّهَادَةُ تُهْدَرُ

(١) القنية النية، ص: ٣٦٤، كتاب المداينات

(٢) القنية النية، ص: ٣٣٩، باب حكم الإقرار.

قوله "ثني" أي كرر. والضمير في "صدقه" للمقر له. وفي "به" للإقرار، وقوله "فانكره" أي أنكر المقر الإقرار بعد أن ادّعه.

مسئلة البيت من القنية ناقلا عن الأصل: لو قال: لفلان علي ألف درهم فقال فلان: مالي عليك شيء بريء المحقر منا أقر به، لأنه كذبه فيه، حتى لو عاد إلى التصديق لا يستحق عليه شيئا، فإن أعاد الإقرار بعد ذلك فقال: بل لك علي ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي أخذه بها لأنه إقرار آخر، وصدقه فيه فيلزمه. وكذا لو كان المحقر به جارية أو عبدا على هذا. ولو أنكر المقر الإقرار الثاني وادّعه المقر له وأقام بينة عليه لا تسمع، ولو أراد تحليله لا يلتفت إليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الإقرار الأول، وعدم علم القاضي بما يرفع التناقض وهو رجوع المقر إلى إقراره. قال أستاذنا: يعني القاضي البديع: ينبغي أن تقبل بينة المقر له على المقر بعد ما رد إقراره على إقراره له ثانيا، وهو الأشبه بالصواب، لأنه يلزم إذا كان بين الرجلين أخذ وإعطاء، فإذا قضى أحدهما حق صاحبه، فأقر أنه لا حق له عليه ثم أدانه صاحب الحق فكتب إقراره ويشهد عليه ينبغي أن لا يفيد الإشهاد فالدبته، لأنه حينئذ لا يسمع منه دعوى الإقرار بعد إقراره السابق أنه لا حق له وأنه بعيد شنيع، انتهى (١). قلت: ويفهم من كلامه أنه لو كان القاضي عالما بالرجوع إلى الإقرار تسمع الدعوى وتقبل البينة وقرق الشارح بين المسألتين بأن الأولى خاصة بما إذا كان المقر به أو لا وثانيا واحد، وأن الفرق بينهما وبين صورة المداينة من الإبراء واضح لا يسمع أحد إنكاره والذي يظهر لي في وجه كلام القاضي البديع أن اللازم إنما هو أن الذي ملأه بعد الإبراء إذا ادعى مال الدين المكتوب بلفظ الإقرار فقد ادعى عليه مالا بالإقرار بعد الإبراء وهو وزان مسئلة الأصل، لأنه متناقض ولا علم عند القاضي بما يرفع التناقض من المدانة الثانية بعد الإبراء الأول، فلا فرق بين كون المال متحدا أو متعددا لأن النظر إنما هو إلى دعوى الاستحقاق بمقتضى الإقرار بعد الإبراء أيضا، ففي كلام الأصل ما يشعر بالمغايرة، لأنه قال "إنه إقرار آخر وصدقه فيه فيلزمه". ومحمل كلام الأصل عندي إنما هو في ما إذا لم يعلم القاضي بما يرفع التناقض. أما إذا علم به قبلت البينة، وتوجه الحلف لارتفاع التناقض ببيان أن الإبراء السابق بعد الإقرار السابق. وإلى هذا يرشد مفهوم كلامه في المختصر الكافي للحاكم الشهيد فإنه قتل بعد ذكر المسئلة في أثناء فروعها: ولو أقر أن هذه الجارية لفلان غصبها إياه فقال: ليس هذه لي فقد اشقضى الإقرار فإن عاد الإقرار فادّعه المقر له دفعت إليه، ولو قال هذا العبد لك، فقال ليس هو لي ثم قال بلى لم يكن له ولم تقبل بينته عليه إن أقام البينة.

والبيت إنما اشتمل على ما نسب إلى الأصل دون ما صوبه في القنية. وقد استخرت الله تعالى وألحقته

في بيت تكميلا للفائدة. فقلت: ح

وقد صوب القاضي البديع قولها
وَمَنْ قَالَ لَمْ أَنْكَرْهُ مَا يَدَّعِي وَلَا ﴿٥٥٨﴾ أَقْرُقُ فَلَا إِقْرَارَ وَالْعَنْتَ يُظْهِرُ
وعندي له الوجه الصحيح المنور

مسئلة البيت من القنية أيضا: قال بعد أن رقم لفتاوى العصر والإسبيحاني: ولو قال المدعى عليه لا أقر ولا أنكر فهو على صورة الإنكار، وقيل إقرار بقوله لا أنكر. وفي اختلاف أبي حنيفة^(١) وبين أبي ليلى رحمه الله، لو قال الخصم للقاضي: لا أقر ولا أنكر قال أبو حنيفة^(٢): لا يجبره القاضي ولكن يدعو المدعى لشهوده. وقال ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقر أو ينكر. قال مجد الأئمة الترجماني^(٣)، فالحاصل: أنهما اتفقا على أنه ليس بإقرار لكن أبو حنيفة^(٤) جعله إنكاراً، وابن أبي ليلى جعله بمنزلة السكوت.

قال أستاذنا: وهكذا رأيته في الإسبيحاني^(٥)، وما وقع في بعض نسخة أنه إقرار عند أبي حنيفة^(٦)، إنكار عند صاحبيه فهذا من غير المفتين وهم، وطن، وإثم. وفي نظم الزند ويستى، والنوازل: في قول أبي حنيفة^(٧) يحبس ولا يحلف، لأنه لم يظهر منه الإنكار، وعندهما هو منكر حيث قال لا أقر، انتهى^(٨).

قلت: والذي في نسختي بشرح الإسبيحاني^(٩) أن هذا صورة الإنكار وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، لأنه قال لا أقر، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله هذا إقرار ويحسه ولا يحلفه، لأنه يظهر منه الإقرار حيث قال لا أنكر. وعزاها إلى العيون.

قلت: وفي شرح التمرناشي^(١٠) وقالوا: يحلف فإن حلف تحقق الإنكار فيسأل المدعي البينة. وفي الإسبيحاني^(١١) عن البعض هذا إقرار.

وفي الثاني (٢): إذا لم يقر ولم ينكر، سئل المدعي البينة لأن السكوت إنكار، أطلقه. وذكر قبل ذلك عازيا إلى جمع: ادعى على رجل مالا فلم يصدق ولم ينكر بل قال أبرأني عن هذه الدعوى على من يجب اليمين وعلى من تجب البينة إن كان المدعي أقام البينة استحلف على البراءة، وإن لم تكن له بينة يستحلف المدعي عليه، فإن جلف بريء، وإن نكل يستحلف المدعي على البراءة، وهذا قول المتقدمين. قال: وخالفهم في ذلك بعض المتأخرين، وقول المتقدمين أحسن، وهو فرع حسن، والله أعلم.

قوله: "والعنت يظهر" من زوايد (٣) المصنف إشارة إلى أن هذا متعنت، وإذا ظهر للقاضي من الخصم العنت يجبره، وهو خلاف المنقول في المسئلة بل هو قول ابن أبي ليلى كما مر.

ولو حذف قوله: "والعنت يظهر" وجعل مكانه "أو هو منكر" لكان متضمنا لقول الإمام والصاحيين، لأن نفي الإقرار هو قول الإمام، وإثبات الإنكار قولهما على ما مر. والمصنف ذكر صورة ماله عكس. وقال: إنه لم يرها منقولة. وإن القياس يقتضي أن لا يقبل قوله "ولا أقر" بعد قوله "لا أنكر". والاستحسان يقتضي أن يكون مثل الأولي. فإن الجملة المتصلة كالجملة الواحدة، والله أعلم.

فرع مهم كثير الوقوع جدا سيما في زماننا هذا ألحقته بعظم النفع به، رقم في القنية لعلاء الدين شيخ الإسلام القاضي المروزي وقال: يقع عندنا كثيرا إن الرجل يقر على نفسه بما في صك، ويشهد عليه، ثم

(١) القنية المنية، ص: ٣٤٠، باب ما يكون إقرارا من الألفاظ وغيرها.

(٢) في ن: الباقي. (٣) في ن: "من رواية" مكان "من زوايد"

يدعي أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفتي إن أقام على ذلك بينة تقبل، وإن كان ذلك متناقضا، لأننا نعلم أنه مضطر إلى هذا الإقرار. وقد نظمته في بيت فقلت : هـ

أقر وبعض المال قرض وبعضه ربا قال بالتبيين مقبل حرروا

فصل من كتاب الصلح

الصلح. لغة: اسم للمصالحة، وهو المسالمة ضد المخاصمة.

وشرعاً: عقد وضع لدفع المنازعة بالتراضي. وعقب به الإقرار، لأن إنكار المقر سبب الخصومة، وهي تستدعي الصلح، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمِنْ بَعْدِ صُلْحٍ بَعْدَ مَا كَانَ يُنْكِرُ ﴿٥٥٩﴾ أَقْرَفَ ذَلِكَ الصُّلْحُ لَا يَتَغَيَّرُ

مسئلة البيت من المبسوط. قال: وإن أنكر في الابتداء وصالح ثم أقر أنه كان محققاً في دعواه، فالصلح ماضٍ وهو آثم بالاحجود لكونه كان كاذباً فيه ظالماً، ولكن الصلح من المدعي إسقاط لحقه بعوض، وقد بينا أن احجود الخصم لا يمنع صحة الإسقاط من المسقط بغير عوض، ألا ترى! أن الطالب لو أقر المديون وهو جاحد كان إبرأؤه صحيحاً، فكذا احجوده لا يمنع صحة الإسقاط بعوض، وهذا لأن الإسقاط من المسقط تصرف في حق نفسه خاصة، فالمسقط يتلأشي ولا يدخل في ملك أحد، وإنما يعتبر لصحة ظهوره في حقه، ألا ترى! أن إنكار المرأة النكاح لا يمنع صحة النكاح من الزوج بعوض كان أو بغير عوض، وكذلك إنكار القاتل لا يمنع صحة العفو عن الولي لهذا المعنى، انتهى (١). والله سبحانه تعالى أعلم.

وَمِنْ دُونِ تَفْرِيطِ الْأَجِيرِ الْإِمَامُ لَا يُجِيزُ وَفِي الْمُخْتَصِّ يَعْقُوبُ يَحْضُرُ

مسئلة البيت من فتاوى قاضي خان: الراعي الخاص، أو المشترك إذا قال: ماتت شاة من الغنم، أو أكلها السبع أو سرقت وصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يحوز في قول أبي حنيفة رضي الله عنه، لأن عنده الأجير المشترك فيما هلك في يده لا يصنعه بمنزلة المودع ومع المودع لا يحوز هذا الصلح عند أبي حنيفة رضي الله عنه فكذا هذا، وعلى قول محمد يحوز الصلح مع الراعي خاصاً كان أو مشتركاً، لأن عنده الصلح مع المودع جائز فمع الراعي أولى. وقال أبو يوسف: إن كان الراعي مشتركاً جاز الصلح لأن عنده الأجير المشترك ضامن لما هلك في يده وإن لم يكن يصنعه، فيحوز الصلح معه كما يحوز مع الغاصب، والأجير الخاص بمنزلة المودع وعنده الصلح مع المودع لا يحوز، فكذا الأجير الخاص، انتهى (٢).

وقد علمت أن البيت اشتمل على قول الإمام وقول أبي يوسف داخل بقول محمد.

فإن قلت: النظم يوهم أن أبا يوسف إنما يجيزه مع الأجير المشترك إذا لم يكن منه تفریط وليس كذلك

(١) المبسوط، ج: ١٠، ص: ١٥٣، باب الصلح في العقار. الجزء: ٢٠، ط: بيروت.

(٢) قاضي خان، ج: ٣، ص: ١٨٧، باب صلح الأعمال والصلح عن الأمانات الخ.

بل قوله فرط، أو لم يفرط، كما مر.

قلت: لا إيهام فيه لأن مفهوم قوله "يحصر" أنه إنما يجوز عند صلح الأجير الخاص فقط وإطلاق الجواز في المشترك، وذلك معلوم من خارج حيث كان مذهبه تضييمه بخلاف الخاص.

قال المصنف: بعد ذكر مسألة الأجير المشترك: واختلف مشايخنا فيما يفتى به، فقال بعضهم: يفتى بقول أبي حنيفة، وقال بعضهم يفتى بقولهما، وقال بعضهم يفتى بالصلح تخريجا على قولهما، والله سبحانه تعالى أعلم.

وَمَنْ صَالَحَ السُّلْطَانَ فِي مِثْلِ ظِلَّةٍ ﴿٥٦١﴾ عَلَى السَّكَّةِ الْعُظْمَى يَصِحُّ فَتَعَمَّرُ

الظلة: بضم المعجمة قال في الصحاح كهية الصفة. وفي المغرب: إنها السدة التي فوق الباب. وعن صاحب الحصر (١): هي التي أحد طرفي جذوعها على هذه الدار وطرفه الآخر على حائط الحار المقابل

مسئلة البيت من قاضي خان: رجل له ظلة أو كنيف شارع في الطريق فخاصمه إنسان في رفع الظلة أو طرحها أولا نقول: إذا أراد الرجل أن يجعل على الطريق الأعظم ظلة أو ما شبه ذلك كان لكل أحد أن يمنعه عن ذلك، وأن يخاصمه في رفعها بعد ما وضعها سواء كانت الظلة تضر بالعامه أولا تضر إلى أن قال: فلو خاصمه إنسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة لترك الظلة في موضعها فهو على وجهين: إن كانت الظلة على الطريق الأعظم لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح وغيره أن يخاصمه في رفعها، سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أولا يعرف حالها، لأن بين صاحب الظلة والمخاصم في الطريق العام شركة، وفي الشركة العامة أحد الشركاء لا يملك الاعتياض، وإنما يكون لكل أحد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة.

وقال بعض مشايخ بلخ: إنما يملك الخصومة إذا لم يفعل هو مثل ذلك. أما إذا فعل، فليس له أن يخاصمه. ثم بطلان الصلح ظاهر فيما إذا كانت الظلة حديثة، وإن كانت قديمة كان لصاحب الظلة حق الترك قبل الصلح فلا يصح إعطاء العوض على الترك فيبطل إعطاء العوض، وإن كان لا يدري حالها لا يصح الصلح أيضا، لأنها إن كانت قديمة لا يصح الصلح، وإن كانت حديثة فكذلك. هذا إذا خاصمه واحد من العامة. فإن خاصمه الإمام فصالح على أن يعطي صاحب الظلة مالا معلوما على أن يتركها في موضعها فإن كانت حديثة ورأى الإمام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت المال جاز ذلك إذا كانت الظلة لا تضر بالعامه، لأن الإمام يملك الاعتياض عما يكون للعامة إذا كان أخذ العوض مصلحة لهم. هذا إذا جرى الصلح على أن تترك الظلة على حالها، فإن اصطالحا على أن يعطي المصالح لصاحب الظلة مالا معلوما ليرفع الظلة جاز، لأن فيه منفعة العامة بتفريغ الهواء. ثم ذكر قاضي خان ما لو كانت على طريق غير نافذ أنه يصح صلح المخاصم في رفعها على أن يتركها على حالها إن أضافه إلى جميع الظلة نقد في حصته، ويتوقف في صحة

(١) في "صاحب المختصر" مكان "صاحب الحصر".

الشركاء، إن كان أجازوه جاز في الكل ويكون بدل الصلح بينه وبينهم، وإن لم يجيزوه ورفعوا الظلة بطل الصلح في حصة الشركاء، وله استرداد حصتهم من البدل. وهل يطل في حصة المصالح؟ اختلف المشايخ، فبعضهم قال: يطل ولصاحب الظلة الرجوع بحصته من البدل.

وقال بعضهم: لا يرجع لأنه ضح في حقه حتى لو بنى ثانيا لم يكن له المخاصمة. ثم قال: هذا إذا كانت حديثة، ولو كانت قديمة فهو باطل، لأنه حق مستحق فلم يفده الصلح شيئا.

ثم قال: ولو صالح صاحب الظلة على مال معلوم ليرفعها، إن كانت المصالحة من أهل السكة والظلة حديثة اختلف فيه المشايخ، فال بعض أجازوه كما لو كانت قديمة، لأن فيه تفرغ الهواء. وقيل: لا يجوز والصحيح الأول، لأن فيه منفعة لأهل الطريق. ولو فعل ذلك أجنبي صح الصلح، فهذا أولى (١).

وقد استوفيت الكلام في هذه المسئلة بشعبها في كتابي "تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق" فانظره فإن فيه فوائد مهمة لا توجد مجموعة في غيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفِي سَعْفٍ مَعَ جَارِهِ لَيْسَ جَائِزًا ﴿٥٦٢﴾ وَفِي ظُلَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا الْفَرْقُ مُنَوَّرُ السَّعْفِ: أغصان النخل مادامت بالخصوص. ومنور: يسكون النون على وزن مقرر أي مبني.

ومسئلة البيت أيضا من قاضي خان. قال: فلو أن صاحب النخلة صالح جاره على دراهم معلومة ليرك السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة إذا كانت على سكة غير نافذة، فخاصمه أهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة ليركوا الظلة على حالها فإنه يجوز، ولا يبقى لهم حق المخاصمة بعد ذلك. ولو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الإمام على دراهم معلومة ليرك الظلة على حالها فإنه يجوز ذلك، لأن السعف يزداد وينمو كل ساعة ولم يدركه كم يأخذ من الهواء بخلاف الظلة، انتهى (٢)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفِي مَالٍ لَطْفٍ بِالشُّهُودِ فَلَمْ يَجْزْ ﴿٥٦٣﴾ وَمَا يَدْعِي خَصْمٌ وَلَا يَتَنَوَّرُ

الضمير في "لم يجز" راجع إلى الصلح أي إذا كان لطفل مال بشهود لم يجز الصلح فيه، و"ما يدعي" أي ولا يجوز فيما يدعي خصم من المال على الطفل "ولا يتنور" بيئة تشهد له بما ادعاه. ومفهومه أنه يجوز الصلح حيث لا بيئة للطفل وحيث كانت للخصم بيئة. فهذه أربعة صور أشار المصنف إلى أن الأربعة تجري مع الأب والجد، والوصي من جهة الأب أو الجد، أو من جهة الرضي أو من جهة أحدهما، أو القاضي، أو وصي القاضي، فتبلغ اثنين وثلاثين مسئلة، وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما، فتبلغ ستة وتسعين حكما، كل ذلك مما ذكره صاحب المبسوط.

قلت: بقي عليه وصي الأم في تركتها ووصيه والأخ. قال في المبسوط: وصلح وصي الأم والأخ على

(١) قاضي خان، ج: ٢، ص: ١٩٠، باب الصلح عن العقار وما يتعلق به.

(٢) قاضي خان، ج: ٣، ص: ١٩٠، باب الصلح عن العقار وما يتعلق به.

الصبي مثل صلح وصي الأب في غير العقار فتبلغ أضعاف ذلك. والله أعلم.

ثم إنه نقل عن عبارة المبسوط والمحيط مما يتلى عليك محصله، فنقل عن الأول: إذا كان للصغير دار أو عبد فادعى رجل فيه دعوى فصالحه أبوه على شيء من مال الصبي ينظر في ذلك، فإن كان للمدعي في ذلك بينة وكان ما أعطى الأب من مال الصبي مثل حق المدعي أو أكثر مما يتغابن فيه جاز، لأن السبب الاستحقاق للمدعي ظاهر شرعا فالأب بهذا الصلح يصير كالمشتري لتلك العين لولده بماله، والأب غير متهم في حق ولده فعند ظهور حق المدعي بالبينّة إنما يقصد الأب النظر للصبي وربما يكون له في العين منفعة لا تحصل بقيمته، وإن لم يكن له بينة لم يحز الصلح من مال الصبي، لأن المدعي ما استحق شيئا على الصغير بمجرد دعواه سوى الاستحلاف، ولا يستحلف الأب ولا الصبي في حال صغره وإنما يستحلف إذا بلغ فالأب يفدي هذه اليمين بمال الصغير واليمين ليست بمتقومة، وليس للأب ولاية دفع مال الصبي بازاء ما ليس بمتقوم، فإن صالح من مال نفسه فهو جائز بمنزلة أجنبي آخر صالح على مال نفسه وضمن، ولو ادعى الأب حقا للصبي في مثل ذلك ثم صالح منه على شيء وقبضه وهو مثله أو أقل منه مما يتغابن الناس فيه جاز، كما لو باعه ممن هو في يده، وإن كان أقل منه بشيء كثير لم يحز إن كانت له بينة، لأن سبب استحقاق الصبي ظاهر شرعا بالحجة فهو بهذا الصلح كأنه يبيع ماله بغبن فاحش، وإن لم تكن له بينة على حقه فالصلح جائز، لأن الصبي ما استحق قبل ذي اليد شيئا سوى اليمين ولا متفعة للصبي في اليمين، فالأب جعل له مالا بمقابلة ما ليس بمال وهو غير متهم في هذا بل ناظر للصبي بتصوير ما ليس بمال من حقه مالا. ووصي الأب في هذا بعد موت الأب كالأب وكذلك الحد ووصي الحد. ثم نقل عن المبسوط: أنه لا يجوز صلح غير هؤلاء كالألم والأخ على الصبي ولا عنه، لأنه لا ولاية له عليه فهو في الصلح في حقه كالأجنبي. والمعتوه بمنزلة الصبي لأنه يولى عليه، ولو كان للصبي دين على رجل فصالحه أبوه على بعضه وحط عنه بعضا فإن كان الأب هو الذي ولي مبايعته جاز الحط في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما، وهو ضامن لما حطه. ولا يجوز في قول أبي يوسف وهو نظير اختلافهم في الوكيل بالبيع وإن لم يكن ولي مبايعته لم يحز حطه. وكذلك الوصي لأن ثبوت الولاية لهما مقيد بشرط النظر للصبي، وليس من النظر إسقاط شيء من حقه بالحط. فهما في ذلك كأجنبي آخر (١). وقد ألحقت ذلك في يتيين. فقلت: نعم

ولو حط أو موصى من الدين ما ولي مبايعته فيه يصح ويخسر

وغالط يعقوب ورد جوازه وإذا كاختلاف فني الوكيل يسطر

فالضمير في "حط" للأب. و"موصى" بفتح الصاد وفي "يخسر" للباطل، وفي "جوازه" للحط، والله

تعالى أعلم.

وَجُوزَ عَنْ إِيصَاءِ خِدْمَةِ خَادِمٍ ﴿٥٦٤﴾ وَمَعَ وَاحِدٍ مِنْ أَرِثَيْنِ مَعْدُرٍ

الضمير في "جوز" المبني للمفعول بالصلح. وكذا في "معدر". وقد اشتمل البيت على مستلتين من المبسوط.

الأولى: قال إذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من الثلث فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم، أو على سكنى بيت، أو على خدمة خادم آخر، أو على ركوب دابة، أو على لبس ثوب شهرا فهو جائز استحسانا. وفي القياس لا يجوز، لأن المستعير لا يعتاض عن الخدمة مع المعير فكتلك الموصى له.

وجه الاستحسان أن الصلح يصح بطريق الإسقاط إذا تعذر تصحيحه بطريق المبادلة، كما لو صالح من الألف على خمس مائة، إلى أن قال: وكذلك لو فعل ولي الصغير، إذ قد يكون فيه نظر للصغير. (١)

تفريع: لو مات العبد بعد الصلح والقبض جاز، لأنه إسقاط، فموته وحياته في حق الصلح سواء، لأن هو الذي من جانبه إسقاط فيتم بنفسه، لأن المسقط يكون متلاشيا، والوارث بعد ذلك يستوفي خدمته بملكه لا بالتملك عن الموصى له بعوض، ولو ظهر ليما صولح به عيب كان له رده، وينفسخ الصلح ويرجع في الخدمة لأن ما وقع عليه الصلح بمنزلة المبيع، وإن كان ما يقابله إسقاط الحق كما في الصلح على الإنكار وله التصرف في بدل الصلح قبل القبض. ولو اشترى منه الخدمة مما ذكر لم يجز، لأن البيع لفظ خاص لتملك مال بمال وكذا الإجارة. ولو قال أعطيتك هذا مكان خدمتك، أو عوضا منها أو بدلا، أو مقاصصة بها على أن تتركها كان جائزا، لإمكان تصحيحه بطريق الإسقاط. وكذا لو قال أهب لك هذه الدار على أن تهب لي خدمتك كان جائزا، لأن لفظ الهبة يستعمل في الإسقاطات وكونها بشرط العوض بيع، فيكون عند القبض بمنزلة التصريح بلفظ البيع. وكون البيع أيضا مما يستعمل في الإسقاطات محازا كالوصية كما في بيع العبد من نفسه وهو إسقاط بلفظ البيع مردود بأن المانع هنا لفظ البيع لأنه خاص لتملك مال بمال لا حكمه وبأن لفظ الهبة إنما يصير بيعا بالتقايض من الجانبين وذلك منتف هنا، لأن القبض من الوارث للخدمة لا يجري هنا في الحال ولا فيما بعده، وتصحيحه بطريق الإسقاط مع تلاشي المسقط يمنع تصور القبض.

الثانية: لو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن يجعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز ذلك. وإليه الإشارة بعجز البيت، والله أعلم. (٢)

وَلَوْ (٣) صَالَحَ ابْنُ الْمَيْتِ وَالْبَيْتُ وَارْتَأَى (٥٦٥) بَشِيءَ أَوْ الْمُوصَى فَيَعْقُوبُ يُنْظَرُ
وَإِنْ صَالَحَ مِنْ مَالِ الْإِرْثِ ثَلَاثَةً (٥٦٦) لَهَا وَلَكِنَّ الثَّلَاثَانَ قَالَ الْمُحَرَّرُ
وَقِيلَ عَنِ الْإِنْكَارِ بَيْنَهُمَا كَذَا (٥٦٧) وَفِي الصُّلْحِ بِالْإِقْرَارِ قَالُوا يُشْطَرُّ

"الميت" يسكون التحتية "والموصى" يفتح الصاد أي الموصى له والضمير في "لها" للبيت وفي "له"

للابن وفي "قال" ليعقوب "والمحرر" بكسر الراء صفته. والبيت لا يدور إلا بنقل حركة همزة الإرث.

(١) المبسوط، ج: الحادي عشر الجز ٢٢/٢١، ص: ٢. وذكر التفريع أيضا بتغيير يسير.

(٢) المبسوط، ج: الحادي عشر الجز ٢٢/٢١، ص: ٢. (٣) في ن "إن" مكان "لو" ع وفي المبسوط "الشراء"

قلت : فلو نكر الإرث استراح من هذا ودار البيت . والله أعلم .

نجوم منسلة الأبيات من قاضي خزان . قال : رجل أوصى لرجل بعد أو دراهم وترك ابنا وبتاً فصالح الابن والابنة الموصى له بالعبد على مائة درهم ، قال أبو يوسف : إن كانت المائة من مالها من غير الميراث كان العبد بينهما نصفين ، وإن صالحه من الخال الذي ورثاه عن أبيهما كان العبد بينهما أثلاثاً ، لأن المائة كانت بينهما أثلاثاً .

قلت : يعني قبل وقوع القسمة أما بعد وقوع القسمة فكما لو كان من مالهما .

وقد فهم من التقيد بما إذا كان من مال الإرث أنه إذا كان من مالهما لا يكون كذلك فاستغنى بالمفهوم عن التصريح . وذكر الخصاف في الحيل : أن الصلح إن كان عن إقرار كان العبد الموصى به بينهما ، وإن كان عن إنكار فعلى قدر الميراث . وعلى هذا بعض المشائخ رحمهم الله تعالى . وهو الذي تضمنه البيت الثالث . والمراد إقرارهم بالوصية وإنكارهم لها . قال : وكذلك في الصلح عن الميراث انتهى . (١) .

والوجه للخصاف أنها في الإقرار يكونان مشترين فيتنصف بينهما ، وفي الإنكار مدعين للمعين للتركة فيكون بينهما على قدر أنصباهما (٢) ، واختاره البعض . "والله سبحانه تعالى أعلم .

وَجُوزَ مِنْ عَيْبٍ بِجَنْسٍ مُؤَجَّلٍ ﴿٥٦٨﴾ وَمَا حَلَّ مِنْ مَالٍ أَقْبَرُوا وَأَنْكَرُوا
ضمير "جوز" للصلح . و "ما حل" عطف على "مؤجل" .

مسئلة البيت من المبسوط : قال : إذا اشترى عبداً بألف درهم حالة وتقاضاه ثم وجد به عيباً وأنكر البائع أن يكون باعه وذلك العيب به ثم صالحه على أن يرد عليه دراهم مسماة حالة أو إلى أجل فهو جائز . انتهى . (٣) . وقيد المصنف في النظم بجنس مؤجل لأن الصلح بمؤجل لو كان من غير جنس الثمن بأن كان الثمن دراهم فصالحه من العيب على دينار مؤجل لم يصح وفسد الصلح ولا بد من النقد قبل التفرق ، لأن الدينار يصير عوضاً عن حصته العيب من الثمن والثلث درهم ، ومبادلة الدراهم بالدينارين يكون صرفاً ، ولكنه بقي عليه شرط آخر : وهو ما لو صالحه على شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه ففارقه قبل القبض بطل ، لأنه دين بدين ، وإن كان بعينه جاز وإن فارقه قبل القبض ، لأنهما افترقا عن عين بدين في غير الصرف . فلو اشترى أمة بطعام موصوف بعينه وتقاضاه ثم وجد بها عيباً فصالحه على طعام موصوف من جنسه وفارقه قبل أن يقبضه جاز ، لأن الثمن من جنس ما وقع عليه الصلح ، فكان هذا رجوعاً بحصة العيب لا معاوضة فلا يشترط القبض في المجلس فيه . فلو صالحه على دراهم وفارقه قبل أن يقبضها انتقض الصلح ، لأن الدراهم بدل من حصة المبيع من الطعام وذلك كان ديناً فلإنما افترقا عن دين بدين . ولو كان الثمن زيتاً معينا فسمى الكيل وتقاضاه ثم وجد بها عيباً فصالحه على زيت مسلى إلى أجل أو بعينه صح إن كان الزيت المأخوذ عوضاً مستهلكاً ، لأن الواجب قدر حصته العيب من مثله

(١) قاضي خان ، ج : ٣ ، ص : ١٨١ ، فصل في الصلح عن الميراث .

(٢) في ن : "نصيبهما" .

(٣) المبسوط ، ج : ٧ ، الحز ١٢ - ١٣ ، ص : ٧٠ ، باب الصلح في الصرف . بتغير الألفاظ .

دينا في ذمته فيكون هذا تأجيلا فيما استوجبه معاوضة، وإن كان قائما بعينه لم يحز الصلح عن زيت مؤجل وحاز إن كان حالا وأوفاه قبل أن يتفرقا أو كان بعينه لأن حقه في الرجوع من عين أداه، والزيت يتعين بالتعيين في العقد فيكون الواقع عليه الصلح عوض ما استوجبه عليه، ومبادلة الزيت بالزيت مؤجلا لا تجوز، بخلاف الأول فهناك الزيت استحق بالعقد دينا وإنما يرجع بحصته العيب من ذلك لا من عين المقبوض، فلهذا جاز الصلح على مثله مؤجلا، ولا فرق في ذلك بين الإقرار بالعيب وإنكاره كما صرح به في النظم، والله أعلم.

وَلَوْ شَرَطَ الْإِبْرَاءَ مِنْ كُلِّ عَائِبٍ ﴿٥٦٩﴾ وَصُلِحَ بَيَاضِ الْعَيْنِ لَوْ زَالَ يَهْدُرُ

اشتمل البيت على مسألتين:

الأولى: تتعلق بما تقدم وهو ما لو صالحه على عيب وشرط في الصلح البراءة من كل عيب. قال في المبسوط: إذا اشترى الرجل من الرجل عبدا ثم صالحه من كل عيب، قال في المبسوط لو ذكر في أصل العقد جاز. وقد بيناه في البيوع. وكذلك الإبراء من كل عيب بعد البيع صحيح، سواء وجد العيب أو لم يوجد، لأن سبب حقه في الرد بالعيب البيع، وإسقاط الحق بعد وجود سبب الوجوب صحيح فإذا جاز إبرأؤه بغير عوض فكذلك بعوض كما لو صالحه من عيب مسئى معلوم على مال. ولو كان ذلك بلفظ الشراء بأن قال اشترت منك المعيوب بكذا لم يصح.

الثانية: قال في البدائع: ولو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان بياضا في عين العبد فانجلى بطل الصلح ويرد ما أخذ لأن المعوض وهي صفة السلامة قد عادت فيعود العوض فيبطل الصلح، انتهى (١). والمسئلة في الخلاصة والتحفة وغيرهما.

قلت: وظاهر النظم يقتضي تخصيص هذا الحكم بالبياض وفيه صور صورها في الخلاصة وإن لم يأت بما يشعر بالعموم فالواقع أنه أعم. وقد صرح بذلك في البرازية في عدة فروع. فقال بعد ذكر مسئلة البياض: وكذا الصلح في دعوى حبل المبيع إذا بان بعد الصلح عدم الحبل يرد البذل، وكذا لو ادعى على إنسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر يرد البذل، وكذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوجة إنسان وصالح على مال ثم طلقها زوجها بائنا، عليه رد الدراهم، وكذا إذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب يرد المأخوذ (٢). فلو كان البيت هكذا:

وصح عن الإبراء من كل عائب ولو زال عيب عنه صالح يهدر

لاستراح من العطف على البيت السابق، وشمل سائر العيوب في المسئلة الثانية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَخَاصِصَ لِرَبِّ الصُّلْحِ عَنْ إِرْثٍ وَارِثٍ ﴿٥٧٠﴾ بَيْنَيْنِ عَلَى الْمَوْرُوثِ مِنْ بَعْدُ يَظْهَرُ

مسئلة البيت من فتاوى الخاصي. قال ناقلا عن فتاوى الشيخ أبي بكر بن الفضل البخاري: امرأة

(١) بدائع الصنائع، ج: ٦، ص: ٥١، فصل فيما يرجع إلى المصالح عنه، ط: ديوبند.

(٢) الفتاوى البرازية، ج: ٣، ص: ٤٢-٤٤. العامس في العيوب، ط: باكستان.

صالحات من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عند الحاكم يلزمها حصتها من الدين في حصتها من التركة ويؤخذ من مال الصلح، لأن حصتها إنما تثبت في التركة بعد قضاء الدين، لأن الدين مقدم على الميراث، انتهى

ثم إن المصنف قال: يحتمل أن يراد بحصتها من التركة سهمها الذي هو الثمن أو الربع، ويحتمل أن يراد به القدر الذي صالحت عليه فينظر نسبه من التركة فيرجع عليه بقدر ما خصته. ثم مثل بما لو كانت قيمة التركة ثمانين مائة درهم والصلح بخمسين ثم ظهر دين أربع مائة، فعلى الأول يرجع عليها بالخمسين، لأنها ثمن أربع مائة. وعلى الثاني يرجع عليها بخمسة وعشرين، لأنها نسبة ما أخذته بنسبة الدين إلى التركة. قال: والتفسير الأول ظاهر المراد من كلام الفتاوى الكبرى والثاني من حيث الفقه ظاهر، انتهى.

واستشهد لتقوية التفسير الثاني بقول قاضي خان: أن الصلح لا يصح إذا كان في التركة دين، لأن الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة لتعلقه بها. ثم نقل عن قاضي خان الحيلة في جواز الصلح بأن يضمن الوارث الدين بشرط أن لا يرجع. أو يضمن أجنبي بشرط براءة الميت، أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصلحوها (١). ولا يخفى أن صورة التظلم فيما إذا لم يعلم الدين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَنْ صَوْلَحَتْ عَنْ ثَمْنِهَا وَصَدَّقَهَا ﴿٥٧١﴾ وَوَرَّاثُهُ قَالُوا النِّكَاحُ مُقَرَّرٌ
فَإِنْ كَانَ فِي الْمِيرَاثِ دَيْنٌ فَصَوْلَحَتْ ﴿٥٧٢﴾ عَنِ الْكُلِّ أَوْ لَا شَيْءَ قَالَتْ فَيُنْكَرُ

الوراث: جمع وارث. وقوله: "عن الكل" يعني الدين وغيره. والمراد بقوله "أو لا شيء" قالت: أنها صولحت عن التركة ولم تقل شيئا تعلق بالدين ولا غيره "فينكر". أي الصلح، يعني في صورتين وهو مبني للمجهول.

مسئلة البيت من فتاوى قاضي خان قال: إذا صولحت عن ثمنها وصدقها والورثة يقرون بنكاحها، فإن كان في التركة دين على الناس فصولحت عن الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة، أو صولحت عن التركة ولم تقل شيئا كان الصلح باطلا. ووجه حيتنئذ تملك الدين من غير من عليه الدين بعوض وأنه باطل عند الإمام، لأن العقد إذا فسد في البعض المقارن فسد في الكل، وعندهما لأن الدين ليس بحال حقيقة فإذا شرط في العقد تملك ما ليس بحال بطل في الكل كما لو جمع بين عبد وحر في صفقة.

قالوا: الحيلة في تحويزه أن تشتري المرأة من الوارث شيئا. بمقدار نصيبها من الدين، ثم تحيل الوارث بحصتها من الدين ثم تعقد الصلح من غير أن يكون ذلك شرطا فيه والله أعلم. (٢)

وَقِيلَ إِذَا لَمْ يُذَرَّ بِالَّذِينَ جَائِزُ ﴿٥٧٣﴾ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الثُّمْنُ كَالْعَيْنِ يَظْهَرُ

اشتمل البيت على قول آخر من قاضي خان. قال: إذا صولحت المرأة عن ثمنها وصدقها على دراهم

(١) قاضي خان، ج: ٣، ص: ١٨١. فصل في الصلح عن الميراث والوصية.

(٢) قاضي خان، ج: ٣، ص: ١٨٠. فصل في الصلح عن الميراث والوصية. بتخير يسير.

معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح، ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة، هل يكون ذلك الدين والبعين داخلا في الصلح؟ اختلفوا فيه. قال بعضهم: لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين والبعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم، لأنهم إذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم عن الظاهر المعلوم لا عين المجهول. وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح. وقال بعضهم: يكون داخلا في الصلح لأنهم صالحوا عن التركة، والتركة هو المعلومة عند الورثة، فعلى هذا القول إن ظهر دين للميت فسد الصلح، ويجعل كأن الدين كان ظاهرا وقت الصلح. وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون الدين والعين بين الورثة، ولا يدخل ذلك في الصلح، انتهى. (١)

وقال في التهمة: إنه لا رواية لهذه المسئلة، وإن الفقيه أبى بكر الأعمش خرج القولين فيها، وقال: إنه على قول من يقول بالدخول إن كان مظهر عينا لا يوجب فساد الصلح، وكذا إن كان دينا مستثنى منه، وإن كان مستثنى بعده يفسد. والله أعلم.

قلت: وفي مختصر المحيط: أنه إذا كان ما ظهر عينا لا يفسد الصلح، وأنه إن كان دينا يفسد إلا إذا كان الدين مستثنى.

ومفهوم البيت من التعبير بـ "قيل" أنه ثم قول يقابله لا يجوز الصلح، وفيه يجوز، لأن الفساد يطرأ على الصلح وإن كان يستند إلى وقت وقوعه. فلو قال: هـ

وبالدين إن لم يدر يفسد إن بدا وصح كعين عند بعض وتظفر

ليكان أشمل للقولين "ويدر" ميني للمجهول. ومعنى "بدا" ظهر. وضميره للدين. وضمير "يفسد" و"صح" للصلح و"كعين" تشبيه لمسئلة ظهور الدين بمسئلة ظهور العين "تظفر" أي الزوجة الثمن من الذي ظهر دينا كان أو عينا.

وَمَنْ قَالَ: إِنْ تَخَلَّفَ قَتِيرًا فَلَمْ يَحْزَ ﴿٥٧٤﴾ وَلَوْ مُدَّعٍ كَالْأَجَنِيِّ يُصَوَّرُ

اشتمل البيت على ثلاث مسائل من قاضي خان قال: ادعى على رجل ألفا فأنكر فاصطلحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بريء، فهو على وجهين:

إن اصطلاحا على أن يحلف المدعى عليه وإن خلف فهو بريء فحلف المدعى عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل، ويكون المدعى على دعواه، إن أقام البينة قبلت بينته ويقضى له، وإن لم يكن له بينة وأراد أن يستحلف المدعى عليه عند القاضي كان ذلك له، لأن اليمين الأولى كانت عند غير القاضي، فلا تقطع للخصومة كما يفهم أنها لو كانت عند القاضي تقطع للخصومة، وذلك لأن الدعوى مسموعة واليمين متوجهة وإن كان الصلح فاسداً، والله أعلم.

قال: وإن اصطلاحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه إن حلف فالمدعى عليه يكون ضامنا لما

يدعي فهذا الصلح باطل، ولو حلف المدعي لا يجب المال على المدعي عليه. وهي المسئلة الثانية المشار إليها بقوله: "ولو مدع" و"لو" للوصل وإلا لفسد المعنى فإنه ربما يفهم أن قوله "تصور" أي صحة الصلح لو حلف مدع.

قال: وكذا إن قال المدعي عليه إن حلف فلان غير الطالب فالمال عليه كان باطلا وهي الثالثة المشار إليها بقوله: "كأجنبي يصور".

قال المصنف: وكذا ينبغي أن يكون لو قال الطالب إن حلف فلان غير المطلوب.

قال: ولو قال الطالب للمطلوب أنت بريء من دعوي هذه على أن تحلف مالي قبلك شيء فحلف لا يبرأ، لأنه علق البرء بالخطر وذلك باطل، والله سبحانه وتعالى أعلم. (١)

فصل من كتاب المضاربة والوديعة

المضاربة: ماخوذ من الضرب في الأرض وهو السفر، لأنه سبب تحصيل الربح غالباً، ويسمى بالقراض من القرض وهو القطع إما لكونه يقطع الأرض بالسير وإما لأن صاحب المال قطع ذلك القدر من المالك عن تصرفه وجعل التصرف فيه إلى العامل بهذا العقد، واختير الأول لموافقة قوله تعالى: "وَأَخْرُوجُ بَصِيرَتِي فِي الْأَرْضِ" (٢).

وشرعاً: هو دفع مال إلى الغير ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطاً.

والوديعة: من الودع وهو الترك، لأنها ترك عند الأمين.

وشرعاً: هي تسليم الغير على حفظ ماله.

والجناسية بينهما وبين الصلح لأن المال إذا حصل فيه فلا يخلوا إما أن يستريح فيه بنفسه وقد مر، أو

بغيره، وهو المضاربة، أو يحفظه بنفسه ولا يحكم له فلم يوجب له، أو يتغير وهو الوديعة، والله أعلم.

وَكُلُّ أَمِينٍ مَاتَ وَالْعَيْنُ يَخْصُرُ ﴿٥٧٥﴾ وَمَا وَجَدَتْ عَيْنُنَا قَدَيْنَا نُصِيرُ

بِسَوِيٍّ مُتَوَكِّلِي الْوَقْفِ ثُمَّ مُفَاوِضِ ﴿٥٧٦﴾ وَمُودِعِ مَالِ الْغَنَمِ وَهُوَ الْمُؤَمَّرُ

"العين" مفعول "يخصر" أي يحوز. وضمير "وجدت" وتصير "للعين" و"مودع" بالكسر اسم فاعل من أودع.

وفي البيتين قاعدة استثنى منها ثلاث مسائل.

القاعدة: قال في البدايع: لو مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف المضارب فإنه يعود

ديناً فيما خلف المضارب، وكذا المودع، والمستعير، والمستبضع وكل من كان المال في يده أمانة إذا مات

قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه ديناً في تركته، لأنه صار بالتحويل مستهلكاً للوديعة ولا

تصدق ورثته على الهلاك والتسليم إلى رب المال. ولو عين الميت المال في حال الحياة أو علم ذلك تكون

تلك الأمانة في يد وصيه أو يد وارثه كما كان في يده، ويصدقون على الهلاك، والدفع إلى صاحبه كما يصدق في الميت في حال حياته. (١)

والمسائل الثلاثة المستثنيات ذكرها بعد القاعدة في التهمة ناقلا عن واقعات الناطفي، الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم يبين إلا في ثلاث مسائل:

أحدها متولي الأوقاف إذا مات ولم يعرف حال غلتها التي أخذها ولم يبين لا ضمان عليه.

الثانية إذا خرج السلطان إلى الغزو وغنموا فأودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين، ومات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه.

الثالثة: أحد المتفاوضين إذا مات وفي يده مال الشركة، ولم يبين لا ضمان عليه، انتهى. وهي في المنظومة في البيت الثاني، والله أعلم.

قلت. وقد نقل المصنف عن القنية ما نصه: الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كما لو مات مجهلا للعين، انتهى. (٢)

وقد فات المصنف مسألة أخرى وقع ذكرها في فتاوى قاضي خان وغيره: وهي: القاضي إذا أودع مال اليتيم عند بعض أمنائه ومات مجهلا ولم يبين عند من أودعها فإنه لا يضمن، بخلاف ما إذا قبضه ووضع في منزله ولا يدري أين وضعه ومات حيث يضمن (٣). وقد ذكر ذلك الطرموسي في "أنفع الوسائل" وقال: إن مقتضى قاضي خان ضمان أحد المتفاوضين، ومقتضى حصر التهمة وعزاه إلى التحنيس أيضا ضمان القاضي وهو مشكل الجمع. ثم قال في مسألة الوقف: إنه ينبغي أن يكون التفصيل فيها أنه إن حصل طلب المستحقين منه المال وآخر ثم مات مجهلا أنه يضمن. وإن لم يحصل طلب منهم فينبغي أن يقال أيضا إن كان محمودا بين الناس معروفا بالديانة والأمانة لا يضمن، فإن لم يكن كذلك ومضى زمن والمال في يده ولم يصرفه ولم يمنعه من ذلك مانع شرعي أنه يضمن.

تنبيه: هذا الحكم خاص بالبيع أما لو باعه أو استبدله يضمن، وهي في قاضي خان.

وَجَازَ شِرَاءُ كُلِّ مَنْ آخَرَ اسْتَمِعَ ﴿٥٧٧﴾ وَأَخَذَ الْوَصِيَّ الْمَالَ فِيهَا مَصُورٌ

ضمير "فيها" للمضاربة. وفي البيت مسئلتان:

الأولى من البدائع قال: ويجوز شراء رب المال من المضارب وشراء المضارب من رب المال في قول

أصحابنا الثلاثة، وقال زفر لا يجوز الشراء بينهما في مال المضاربة (٤). وفي المنية: مضارب اشترى ثوبا بعشرة

(١) بدائع الصنائع، ج: ٦، ص: ١١٥. فصل في بيان ما يبطل به عقد المضاربة.

(٢) القنية المنية، ص: ١٩٢. باب فيما يتعلق بالديون المشتركة.

(٣) قاضي خان، ج: ٤، ص: ٣٠١. كذا في الخلاصة. ونصها: وإن عرف أنه دفع إلى قوم ولا يدري إلى من دفع لا يضمن. ج: ٤، ص: ٢٨٢.

(٤) الفصل الثاني فيما يكون تضييعا للوديعة. (٤) بدائع الصنائع، ج: ٦، ص: ١٠١. كتاب المضاربة. ط: بيروت.

فباعه من رب المال بخمسة عشر جاز.

الثانية: من الذخيرة. قال: إذا دفع الوصي مال الصغير إلى نفسه مضاربة فهو جائز، والطرسوسي قيد هذا فقال: ينبغي أن يزداد في هذه المسئلة أن الوصي لا يحمل لنفسه أكثر مما يجعل لأمثاله حتى لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف وعقدوها هو لنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك. وقال: إنه ما زاد ذلك إلا دفعاً لما توهمه عبارة الذخيرة من الجواز للتعليل بالاستئناء وعدم الاستحقاق من مال الصغير وإنما هو من الربح الحاصل بعمل للمضارب وقال: إنه لم يقف على هذا القيد في كلام الأصحاب ولكنه ينبغي أن يكون كذلك نظراً للصبي. وتعجب المصنف من تقييده ما أطلقه المشايخ يراه مع قيام الدليل على الإطلاق، لأنه نفع صرف، ووثوق الوصي بنفسه ليس كوثوقه بغيره. نعم لو جعله من باب الديانة والعروة لكان حسناً. ولكن لو عقد بأقل صح، انتهى.

قلت: الأظهر عندي ما قاله الطرسوسي، لأن تصرف الوصي إنما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصبي في مال المضاربة في ماله بأقل مما يفعله أمثال الوصي من الثقات، بل النظر فيه لحائب الوصي فإنه يحصل لنفسه ربها يتعذر عليه حصوله بدون مال اليتيم مع الحيف على اليتيم، وإن كان مصلحة من حيث يحصل الربح في الجملة. اللهم إلا أن يقال يكفي حصول المصلحة في الجملة وإن أمكن ما هو أولى منها، والله تعالى أعلم.

وَدَافِعُ أَلْفٍ مُقَرَّضاً وَمُقَارِضاً ﴿٥٧٨﴾ وَرِبْحُ الْقَرَارِ الشَّرْطُ جَازٌ وَيُحْذَرُ

مسئلة البيت من البدائع قال: ولو قال خذ هذه الألف على أن نصفها عليك قرض على أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح لي فهذا مكروه، لأنه شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرنفعا، فإن عمل على هذا وربح أو وضع فالربح بينهما نصفان وكذا الوضعية، أما الربح، فلأن المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان نصف الربح له، والنصف الآخر بضاعة في يده فكان ربحه لرب المال. ثم وجه الوضعية أيضا بأنها جزء هالك من المال والمال مشترك فكانت الوضعية على قدره (١). وفي الظهيرية ذكر هذا الفرع مطلقاً عن الكراهة. وقد أشار المصنف إلى الكراهة والجواز بقوله: "جاز ويحذر" ورجح الكراهة الطرسوسي ونظر في القول بعدمها لأن القرض جرنفعا إذ لولاه لكان ربح النصف والنصف لم يختص به بل بينه وبين المضارب. وتعقبه المصنف بأن جر النفع ليس متعجها من جهة القرض. ومنع كون اختصاصه بالربح بسبب القرض وإنما هو بشرطه لا بالقرض لأن المضاربة لما فسدت باشتراط جميع الربح لصاحب المال بقي المال في يد المضارب.

أقول: ولا يخفى ما فيه على المتأمل. حال: ولو كان الفراض أكثر من النصف أو أقل لا يختلف الحكم متى كان جميع ربحه مشروطاً لرب المال. وقال: وإلى ذلك الإشارة بقولي: وريح القراض الشرط. يعني سواء كان النصف أو أقل أو أكثر. فمسئلة النظم أشمل مما ذكره، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

وإن يَدَّعِي دُوَ الْمَالِ قَرْضاً وَخَصْمُهُ ﴿٥٧٩﴾ قِرَاضاً قَرَّبُ الْمَالِ قَدْ قِيلَ أَجْدَرُ
وَفِي الْعَكْسِ بَعْدَ الرَّيْحِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ﴿٥٨٠﴾ كَذَلِكَ فِي الْإِبْضَاعِ مَا يَتَغَيَّرُ
الضمير في "قوله" لرب المال. وقد اشتمل البيتان على ثلاث مسائل .

الأولى : من الظهيرية لو قال المضارب دفعته إلي مضاربة، وقال رب المال دفعته إليك قرضاً. فالقول
قول رب المال، فإن هلك المال في يد المضارب بعد هذا، إن هلك قبل العمل فلا ضمان عليه، وكان نظير ما
ذكر في كتاب الوديعة يعني إذا ادعى الوديعة والقراض فإنه إن هلك بعد العمل مال فإن أقاماً جميعاً على ما
ادعياء بينة فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعاً، ويكون المضارب ضامناً ضاع المال قبل العمل أو بعده
انتهى . قال: وفي النهاية و شرح (١) التجريد عكسه فإنهم نصوا على أن القول قول المضارب، والبينة على رب
المال: قال: وإلى الاختلاف أشرت بقولي له: "قد قيل أجدر" .

الثانية: من الظهيرية وهي عكس الأولى إذا قال المضارب بعد ما تصرف وبيع أقرضتني هذا المال
والربح كله لي وقال رب المال دفعته مضاربة بالثلث، أو قال دفعته إليك بضاعة أو قال مضاربة ولم اسم ربحاً
أو بربح مائة درهم فالقول في ذلك قول رب المال، وعلى المضارب البينة، وبعد ذلك إن ادعى رب المال
البضاعة كان الربح مع رأس المال لرب المال ولا شيء على رب المال. وفيها: إذا قال دفعت إليه المال مضاربة
من غير تسمية أو بربح مائة فالمال كله لرب المال وللمضارب أجر المثل، وإن أقاماً جميعاً فالبينة فالبينة بينة
العامل، وإن هلك المال في يد المضارب بعد ما اختلف العامل ورب المال فالعامل ضامن جميع ما في يده
لرب المال عمل أو لم يعمل، انتهى .

وإليها أشار في النظم بقوله: "وفي العكس" . وقيد بما بعد الربح لإخراج ما قبل الربح، لأنه لا ثمرة له
لأن العقد ليس بلازم .

الثالثة: لو ادعى رب المال دفعه مضاربة أو وديعة، وادعى المضارب أنه أخذ المال قرضاً، كان القول
قول رب المال كما مر نقله من الظهيرية وغيرها.

ثم ذكر فرعاً: هو ما لو ادعى المضاربة ورب المال الغصب و ضاع المال قبل العمل فلا ضمان على
المضارب، وإن كان بعد العمل فهو ضامن، وإن أقاماً البينة على ما ادعى فالبينة بينة المضارب في الوجهين
وعزاه إلى الظهيرية، والله أعلم .

وَلَوْ كَانَ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ مُعَامِلًا ﴿٥٨١﴾ فَمَا هُوَ مِنْهُ فِي النَّخِيلِ يُؤَبَّرُ
ما في قوله "فما" نافية وضمير "هو" للمضارب. وفي "منه" لمال المضاربة. والضمير في "يؤبر"
للمضارب والمعنى أنه ليس له إذا عامل في نخل أن يؤبره من مال المضاربة. وتأثير النخل: تلقيحه.
والمنسئلة من الظهيرية. قال: وله أن يستاجر أرضاً بيضاء ويشتري ببعض المال طعاماً فيزرعها، وكذلك

إذا تقبلها ليغرس فيها نخلا، أو شجراً، ولو أخذ المضارب نخلاً أو شجراً معاملة علي أن يتفق في تلقفها وتأبيرها من المال لم يحز علي رب المال وإن قال له إعمل برأيك. والله أعلم.

وَمَنْ يَدْعِي تَوَكُّيْلَ قَبْضٍ وَدِيْعَةٍ ﴿٥٨٢﴾ وَصَلَّقَهُ مُسْتَوْدِعٌ لَيْسَ يُؤْمَرُ
اشتمل البيت علي مسألة من الظهيرية. قال: المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل بقبض الوديعة لا يؤمر بدفع الوديعة. وإلى ذلك أشار بقوله: "ليس يؤمر".

قلت: هذا هو المشهور. وهو في الهداية وغيرها. كذلك في شرح الجامع الصغير لقاضي خان: وروي عن أبي يوسف أنه يؤمر بدفع الوديعة. ونقل في العمادية عن وكالة غريب الرواية: رجل في يده متاع فقال هذا لفلان، وهذا الوكيل بالقبض يجبر علي الدفع في العين والدين، كذا عن أبي يوسف. ونقل عن بعض المختلفات القديمة: وروي عن ابن سماعة عن محمد رحمه الله أن الوكيل بقبض إذا صدقه صاحب اليد يجبر علي التسليم إليه كالدين، والله أعلم..

ثم فرع ما لو دفع الوديعة ولم يكن مأموراً بالدفع ثم أراد الاسترداد ليس له ذلك.

قلت: نقل في العمادية عن شرح الطحاوي: لو ادعى الوكيل بقبض الوديعة وصدقه لا يجبر علي التسليم، وكذا لو كذبه وسكت لا يجبر أيضاً، ولو سلم لا يتمكن من استرداده، فإن حضر المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد لا يرجع المودع علي الوكيل وهو ما إذا صدقه ولم يشترط عليه الضمان، وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه إن كان قائماً، ويضمن إن كان هالكا. وفي الفوائد الظهيرية عن شيخ الإسلام علاء الدين: أنه لا يملك الاسترداد بعد الدفع بدون أمر لأنه ساع في نقض ما أوجبه وكان يحكي عن شيخه ظهير الدين المرغيناني: أنه كان يتردد في جواب هذه المسئلة وكان يقول لا رواية فيها. وفي شرح الهداية للسكاكي: أنه إذا دفع بتصديق الوكالة لم يرجع بشيء. ولو دفعه بالسكوت أو إنكار الوكالة أو صدقه وضمنه كان له أن يضمنه لما قلنا كذا في المبسوط ولو دفعها في الوجوه كلها لا يملك الاسترداد لما ذكرنا أنه ساع في نقض ما تم من جهته. وفي متن الرافعي الإشارة إلى ذلك. وإنما أطلت فيها لأنني أفتيت في سنة ست وثمانين وثمان مائة بأنه يستوي في عدم الاسترداد الدفع مع التصديق، أو السكوت أو التكذيب، فكنت تحت خط صاحبنا الفقيه العلامة صلاح الدين الطرابلسي أبقاه الله تعالى الجواب ما أفاده شيخ الإسلام وأضع خطه أعلاه أعز الله به الدين حيث دفع إليه مع التصديق فأرسلت إليه بالنقول فلم يرجع وكتب إلي يعطيه أنه اعتمد منافي البرازية من قوله: وفي المستقى: "علم عدم وكالاته بقبضه ومع ذلك أعطاه فالمقبوض أمانة عنده للدافع إن أراد الاسترداد قبل قدوم الغائب له ذلك، وإن ضاع في يده ضاع من الدافع، ولا ضمان علي القابض". ثم أخذ يفصل في الضياع قبل قدوم الغائب وبعده. ولا يخفى علي الفطن أن هذه المسئلة مغايرة لتلك المسئلة صورة وحكما، لأن الدفع في هذه مع العلم بعدم الوكالة فهو وديعة محضة، ولهذا لا يضمن القابض بالضياع، وفي صورتنا لا علم له بعدم الوكالة وإنما دفع علي أنه وكيل، فقد دفع بوجه تم من جهته فلا يسترد ويتقرر عليه الضمان، والله أعلم.

ثم قال : ولو لم يدفعها وكان مأمورا بالدفع فهلكت في يده قيل لا يضمن، وكان ينبغي أن يضمن، لأن وكيل المودع بمنزلة، وفي المنع من المودع يضمن فكذا من وكيله.

أقول: لم يتعرض في النظم إلا إلى مسألة عدم الأمر بالدفع عند التصديق ولم يتعرض إلى ما حكينا من الخلاف فيها، ولا إلى صورتَي السكوت والإنكار، والدفع فيهما، وطلب الاسترداد وتوجه الضمان، فنظمت ذلك في أبيات تكميلاً للفائدة فقلت :
 وَيؤمر في قول ليعقوب ثم عن محمد مثل الدين بالدفع يجبر .
 وإن يعطها لا يسترد وإن يكن ينصدق أو يسكت ولو كان ينكر
 ويرجع بالتصديق في ذين مطلقا وإن قال في التصديق يضمن مقرر

فالضمير في: "يعطها" للوديعة. وفي "لا يسترد" للمودع الدافع. وكذا في "يصدق" و"يسكت" و"ينكر" و"يرجع" والإشارة بـ"ذين" للسكوت والإنكار، و"يضمن" أي إن قال الوكيل عند الدفع يضمن إن ظهر بخلافه تقرر الضمان. وقد تقدم الكلام فيها، والله أعلم.

وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ بِالدَّفْعِ آمِرٌ ﴿٥٨٣﴾ فَأَنْكَرَ يَسْتَحِلِفُهُ ثُمَّ يَخْسَرُ
 "يستحلفه" محزوم في جواب الشرط.

ومسئلة البيت من فروع المتقدمة وإن كانت أعم وهي في البدائع وغيرها. قال : ولو دفع المودع الوديعة إلى رجل وادعى أنه قد دفعها إليه بأمر صاحب الوديعة وأنكر الأمر فالقول قوله مع يمينه أنه لم يأمره بذلك، لأن المودع يدعي عليه الأمر وهو منكر، والقول قول المنكر مع يمينه، ولم يصرح بالضمان، وصرح به في المبسوط وغيره. وإليه أشار بقوله: "ثم يخسر" وكذلك الحكم في الدين، والله تعالى أعلم.

وَيَبَيِّنُ بِالرَّدِّ يَقْبَلُ بَعْضُهُمْ ﴿٥٨٤﴾ وَمِنْ قَبْلِ أَوْ مِنْ بَعْدُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُ

قال المصنف: صورة المسئلة لو ادعى المستودع رد الوديعة إلى صاحبها ثم أنكر الوديعة البتة، أو أنكرها أولاً، ثم ادعى ردها وأقام البينة، هل تقبل بيته أولاً تقبل؟ ذكر قاضي خان فيما يضمن المودع من فتاواه: أنه يضمن المال، ولا تقبل بيته. ثم ذكر رواية المتقي: أنه لا يضمن: وها أنا أذكر لك عبارة قاضي خان بنصها، ثم أذكر بقية كلام المصنف، وما يرد عليه. قال قاضي خان: صاحب الوديعة إذا طالب المودع بالرَدِّ فحجده فأقام صاحب الوديعة البينة أنه استودعه كذا، ثم أقام المودع البينة أنها ضاعت عنده لا تقبل بيته ويكون ضامناً، وكذا لو أقام المودع البينة أنها كانت ضاعت قبل الجحود، وذكر في المتقي: أنه إذا حجد المودع الوديعة، ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البينة قبلت بيته، وكذا لو أقام البينة أنه ردها قبل الجحود، وقال: إنما غلطت في الجحود أو نسيت، أو ظننت أنني رددت حين دفعتها إلي وأنا صادق في قلبي هذا، قبلت بيته في قياس قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، انتهى (١).

قال المصنف: وصاحب الفوائد نظم رواية المتنقي، ولم يشر إلى الاختلاف، ولا ذكر في الشرح غيرها أيضاً، ولم يذكر أن قاضي خان عزاها إلى المتنقي، ولا ذكر أنه لا تقبل بيته، ولم يذكر لو كان الإنكار بعد البينة كان الحكم كذلك. والبيت يعني بيته فيه الإشارة إلى ذلك كله. ووجه عدم القبول بأنه يلزم من الجحود نفي الرد الذي تنبته بيته فيكون مكذباً لها بنفيه فلا تقبل دعواه ولا بيته. ووجه القبول بأن البينة تقوي احتمال صدقه في دعوى الغلط أو النسيان حيث جحد وهو محتمل، لأنه إذا حصل الرد بما أنسى به أصل الوديعة لاسيما إذا طال المدة، ثم رجع الأول للتناقض.

قلت: الصواب مع صاحب الفوائد، لأنهما مسئلتان مختلفتان في الحكم، لا مسئلة واحدة فيها روايتان كما توهمه المصنف، ولا اختلاف فيهما. وبيت المصنف يمكن أن ينحمل على ما نقله عن المتنقي، وهي مسئلة دعوى الرد بعد الجحود لا مسئلة قاضي خان السابقة عليها وهي مسئلة دعوى الضياع بعد الجحود إلا أنه ذكر أن فيها اختلافاً وليس الأمر كذلك، وأخل فيها بشرط، وهو: دعوى المودع الغلط أو النسيان، ولا بعد منه، إذ به يحصل التوفيق ويندفع التناقض، حتى لا يصح سماع البينة إلا على القول بأنه يكفي إمكان التوفيق. وظاهر قوله: ع

ومن قبل ومن بعد قد كان ينكر

أي من قبل البينة أو من بعدها، وليس هو المراد، بل المراد أنه إن أقام البينة على الرد قبل الجحود بعد دعواه أنه إنما جحد نسياناً أو غلطاً أو أنه أقام البينة على الرد بعد الجحود. وتصويره الذي ذكره سابقاً مخالف لذلك، وتحصيل هذا من نظمه متعسر بل متعذر، وأيضاً مفهوم قوله: "وبعضهم" أنه يشير به إلى الخلاف الذي يقصده، وليس بوجوده، ومبنى ذلك توهمه استواء الحكم في مسئلتين دعوى الضياع بعد الجحود، ودعوى الرد بعده، أو قيام البينة عليهما قبل أو بعد كما مر، وليس كما توهم. والفرق بين المسئلتين كما يظهر بالتأمل في تعليقات علمائنا أنه في مسئلة الضياع إنما لا تقبل بيته كيف ما قامت، لأنه بالجحود ضمن فيالعود إلى الإقرار لا يرتفع الضمان، ولا يبرأ عنه إلا بالإبراء أو الرد ولم يوجد واحد منهما، وأما مسئلة المتنقي إنما تقبل فيها البينة؛ لأنه وإن تقرر الضمان بالجحود ولم يرفعه الإقرار إلا أن ما ادعاه وهو الرد مما يبرأ به عن الضمان فتقبل بيته عليه كما لو ادعى أنه أبرأ عنه، لأنها بينته قامت بما يسقط به الضمان المقرر، فتأمل! والله أعلم.

ثم اعلم! أن المصنف رحمه الله عاب على الطرسوسي أمراً لم يقع فيه، ووقع هو فيما هو فوقه رحمهما الله تعالى.

وقد نظمت المسئلتين في بيتين وأرجو أن يكونا وافيين بالمقصود. فقلت: -

وحجة رد بعد جحد مطالب ولو قبله أو بعد قالت يؤثر

إذا قال إني صادق ونسيته ولو بضياع تلك كانت تخسر

فمرادي بـ "حجة رد" البينة القائمة برد الوديعة. و"مطالب" بفتح اللام أي الحاحد بعد الطلب، وهو قيد

لا بد منه، لأنه لو جحد قبل الطلب لا يضمن على الصحيح، كما أشار إليه في الهداية وهو المروي عن أبي يوسف وحكاه عنه في الخلاصة (١) وقولي "ولو قبله" الضمير فيه للحدود و"بعد" مقطوع عن الإضافة، والمعنى: ولو قامت الحجة على أنه رد قبل الحدود أو بعد الحدود تؤثر شهادتهما براءة المودع إذا قال: إني صادق في قولي وإنما غلطت أو نسيت. وقولي و"بضياح" يعني لو بضياح الوديعة بعد الحدود كانت تلك الحجة قائمة أو قبله. "تخسر" أي لا تقبل ويستمر الضمان ويخسر. ولا يخفى أن ظاهر عبارة المتقي أن ذلك تخريج على أصولهما، وقد صرح في البرازية بأنه قولهما، والله أعلم.

وَلَوْ قَالَ ضَاعَتْ ثُمَّ قَالَ رَدَّذْتُهَا ﴿٥٨٥﴾ تَنَاقَضَ مَا قَدْ قَالَ قَالُوا فَيَجْبَرُ

قال: هذه المسئلة من جنس السابقة وهي في البدائع، وقاضي خان، وعبارته: لو طالب المودع برد الوديعة، فقال لم تودعني شيئا ثم قال بل أودعني ولكنها هلكت، ذكر في الكتاب أنه يكون ضامنا، وإن قال المودع أو لا قد أعطيتها ثم قال بعد أيام ولكنها ضاعت لا يقبل قوله، فيكون ضامنا. وقال عيسى ابن أبان: لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب يريد للخصاف (٢)، وقبل ذلك ذكر ما لو قال هلكت الوديعة عندي ثم قال رددت عليك أنه يكون ضامنا، ولا يقبل قوله في الرد لأنه متناقض.. وقوله: "يجبر" أي يجبر على دفع الوديعة، وهو إشارة إلى الضمان، والله أعلم.

وَإِنْ قَالَ قَدْ ضَاعَتْ مِنَ الْبَيْتِ وَخَلَدَهَا ﴿٥٨٦﴾ يَصِحُّ وَيُسْتَحْلَفُ فَقَدْ يُتَصَوَّرُ

مسئلة البيت من الوقاعات. قال: المودع إذا قال ذهبت الوديعة من منزلي، ولم يذهب من مالي شيء، قبل قوله مع يمينه خلافا للمالك.

وفي قول النظم "فقد يتصور" إشارة إلى توجيه ذلك، لأن وقوع ذلك ممكن بأن يعجل السارق، أو يكون هي المقصود فيصدق مع يمينه، لأنه أمين (٣)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِنْ يَدَّعِي الْوَرَاثَ قَوْلَ مُورَثٍ ﴿٥٨٧﴾ رَدَّذْتُ فَضَمَّنْتَهُمْ إِلَى حِينَ يَظْهَرُ

وَلَوْ أَنْكَرُوا دَعَاؤَهُ مَاتَ مُجْهَلًا ﴿٥٨٨﴾ وَقَالُوا تَوَى بَعْدَ الْأَصْحِ يُؤَخَّرُ

الوراث: جمع وارث. والضمير في قوله "يظهر" إلى قول المورث، "رددت" يعني حتى تقوم البينة على قوله رددت وفي "أنكروا"، و"قالوا" للوراث. وفي "دعواه" لرب الوديعة و"مات مجهلا" معمول دعواه. وفي "توى" للشيء المودع. والمراد هلاكه بعد موت المودع. وفي "يؤخر" لقول الوارث: أي يقدم قول مدعي الوديعة في القبول ويؤخر قول الوارث فيه. وفي البيتين مسئلتان.

الأولى: من الوقاعات. قال: المودع إذا مات فقال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل قولهم والضممان واجب في مال الميت، لأنه مات مجهلا، فإن أقام الورثة البينة على إقرار الميت المودع أنه قال في

(١) خلاصة الفتاوى، ج: ٤، ص: ٢٨٢، جنس آخر في الحدود، ط: نول مجثور.

(٢) قاضي خان، ج: ٣، ص: ٣٧٣، باب فيما يضمن المودع، ط: باكستان. (٣) واقعات المفتين، ص: ١٢٥، كتاب الوديعة.

حياته رددت الوديعة تقبل، لأن الثابت بالبينة كالثابت معاينة، انتهى... (١)

قلت : في إعادته الضميز في قوله : "فضمنهم" إلى الوراث تساهل، لأن الضمان إنما هو في مال الميت حقيقة لا الوراث، لأن الأمين إذا مات مجهلاً والعين في يده تصير ديناً في تركته إلا فيما استثنى وهي ثلاث مسائل، أو أربع، تقدمت، حتى لو لم يكن في التركة ما يفي بذلك لا شيء على الوارث، والله أعلم .

الثانية : في فتاوى قاضي خان، والواقعات . قال : إذا اختلف الطالب وورثته المودع في الوديعة فقال الطالب : قد مات ولم يبين، فصار ديناً في ماله، وقال الورثة : كانت قايمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته، فالقول قول الطالب هو الصحيح . وفي قاضي خان عن بن شجاع أنه على قياس قول أصحابنا يجب أن يكون القول قول الطالب، ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف يجب أن يكون القول قول الورثة مع اليمين، لأنه يقيم الوارث مقام المورث (٢)، والله أعلم .

وَمَنْ خَافَ قَوْلَ الْعُضْوِ لَيْسَ بِضَامِنٍ ﴿٥٨٩﴾ إِذَا أَخَذَ السُّلْطَانُ لَا حَيْثُ يَنْهَرُ
اشتمل البيت على مسألتين من قاضي خان .

الأولى : قال في كتاب الغصب : السلطان الجائر إذا هدد المودع بحبس شهر، أو ضرب لا يتلف عضو منه ليدفع إليه الوديعة فدفع ضمن (٣)

الثانية : قال فإن خوفه بتلف عضو لا يضمن (٤)، وإلى عدم التهديد بإتلاف العضو أشار في النظم بقوله :
"لاحيث ينهر".

وزعم بأن التقييد بالجائر في عبارة قاضي خان إشارة إلى أنه لو كان غير جائر يضمن، فإنه يقول ولا يفعل .

أقول : فعلى هذا النظم غير موف بما في قاضي خان لفوات الشرط الذي هو الجور فأصلحته فقلت :
وسلطان جور لو بإتلاف عضوه يخوف لا يضمن وإلا يخسر

وَأَوْدَعَهُ عَشْرًا عَلَى أَنْ خَمْسَةً ﴿٥٩٠﴾ لَهُ هَبَّةٌ فَاسْتَهْلَكَ الْخَمْسَ يَخْسِرُ

لَهُ سَبْعَةٌ قَالُوا وَنُصْفًا إِذَا تَوَتْ ﴿٥٩١﴾ لَهُ الْخَمْسَةُ الْأُخْرَى وَفِي الشَّرْعِ يُنْشَرُ

حذف التاء من العشرة لحذف التمييز كما في قوله تعالى : "أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا" (٥)

ومسئلة البيتين من قاضي خان . قال : رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم، وقال خمسة منها هبة لك

وخمسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف، لأن الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض، لأنها هبة فاسدة، والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها

(١) واقعات المفتين، ص : ١٢٥ . كتاب الوديعة .

(٢) قاضي خان، ج : ٣، ص : ٣٧٢ . باب فيما يضمن المودع . ط : باكستان .

(٣) قاضي خان، ج : ٣، ص : ٢٤٠ . فصل فيما يصير به المراء غاصبا وضامنا . ط : باكستان .

(٤) أيضا . (٥) سورة البقرة / الآية (٢٣٤) .

من الأمانة فيضمن هذه الخمسة، والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها، فلهذا يضمن سبعة ونصفاً انتهى (١). وإنما كانت الهبة فاسدة، لأنها هبة مشاع محتمل للقسمة .

وَتَنَارِكُ فِي قَوْمٍ لَأَكْبَرُ صَحِيفَةً ﴿٥٩٢﴾ قَرَأُوا وَزَاحَتْ يَضْمَنُ الْمُتَأَخَّرُ
الصحيفة : قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه . والرواح : الذهاب .

ومسئلة البيت من قاضي خان . قال : قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه، ثم قام الباقون معاً فهلك الكتاب ضمنوا جميعاً، لأن الأول لما ترك الكتاب عندهم فقد استحفظهم فإذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فضمنوا جميعاً، وإن قام القوم واحداً بعد واحد كان الضمان على آخرهم، لأن الآخر تعين للحفظ فتعين الضمان. (٢)

قال المصنف: .وليس هذا خاصاً بالصحيفة بل يطرد في غيرها أيضاً، وأنت تعلم أن النظم صريح في الوجه الثاني من وجهي قاضي خان. وأما الأول: وهو ما لو راحوا جميعاً لا تصريح به فيه، نعم قد يقال: يشعر مفهوم قوله: "يضمن المتأخر" بأنه إذا لم يكن متأخراً ضمنوا جميعاً. فلو غير البيت فجعل هكذا: .
وفي القوم إن يترك كتاباً ورفقة . مضوا ضمنوا إن ضاع أولاً فالآخر .

لاشتمل الوجهين، وضمير "ضاع" لكتاب. وإن لا يمضوا دفعة بل واحد بعد واحد ضمن الآخر: وهذا تخصيص بصورة قاضي خان. وإن أردت التعميم أجعل مكان قولنا "كتاباً" متاعاً، والله تعالى أعلم: .
وَتَنَارِكُ نَشْرَ الصُّوفِ صَيْفًا فَعَثَ لَمْ ﴿٥٩٣﴾ يَضْمَنُ وَقَرَضَ الْفَارِ بِالْعَكْسِ يُؤْتَرُ
إِذَا لَمْ يَسُدَّ النَّقْبَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِهِ ﴿٥٩٤﴾ وَلَمْ يُعْلِمِ الْمَلَّكَ مَا هِيَ تُنْفَرُ (٣)
العث : بالمثلثة السوس، أو الأرضة: وهي دويبة تأكل الأديم والصوف .

وقد اشتمل البيتان على مسئلتين من الظهيرية. قال في كتاب الوديعة : إذا أفسدها الفار واطلع المودع على نقب معروف إن كان أخبر صاحب الوديعة أن ههنا نقب الفار فلا ضمان، وإن لم يخبره بعد ما اطلع عليه ولم يسده ضمن. وهي المسئلة الثانية من النظم. والواو في قوله: "ولم يعلم الملاك" بمعنى "أو"، فقد قال. في الوقعات : الوديعة إذا أفسدته الفار، وقد اطلع على نقب معروف فهذا على وجهين: إما إن أخبر صاحب الحنطة أن هذا نقب الفارة أو لم يخبر، فإن أخبر فلا ضمان عليه، لأن صاحب الوديعة رضي به، ولو لم يخبر بعد ما اطلع على ذلك النقب ولم يسده، يضمن لأنه ضيعه. ثم نقل عن الطرسوسي: ما لو سده مرة ثم فتحه الفار وأفسد الوديعة وأنها لم تذكر، ويتبغي أن يكون فيها التفصيل، لأن الأمر دائر بين الإعلام للمودع أو السد بدونه وهو موجود هنا أيضاً.

وناقشه فيه المصنف بأن السد لا يتعين لأن الأمر دائر بين الإعلام، والسد غير معين في أحد هما، وأنت

(١) قاضي خان، ج: ٣، ص: ٣٧٠ . كتاب الوديعة . ط: باكستان .

(٢) أيضاً . (٣) في ن: "منفر" مكان "تنفر"

خبير بأن هذا لا يلاقي قوله بالتفصيل إنما يتوجه لو قال يتعين أحد الأمرين، والله أعلم.

والأولى : قال في الظهيرية عن السيد الإمام أبي القاسم أن الإنسان إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يرددها بالهوى حتى وقع (١) فيه السوس وفسد لا يضمن. وهذا أعم من صورة النظم إلا أنه يعلم من ذلك الحكم في نظيره .

وَمَالِكَ أَمْرٍ لَا يَمْلِكُهُ بَدُونُ ﴿٥٩٥﴾ أَمِيرٍ وَكِيلٌ مُسْتَعِيرٌ وَمُؤَجَّرٌ
رُكُوبًا وَلِبْسًا فِيهِمَا وَمُضَارَبٌ ﴿٥٩٦﴾ وَمُرْتَهَنٌ آيْضًا وَقَاضٍ يُؤَمَّرُ
وَمُسْتَوْدَعٌ مُسْتَبْضَعٌ وَمُزَارِعٌ ﴿٥٩٧﴾ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِهِ الْبُدْرُ يُنْذَرُ

أعرب المصنف قوله: "ومالك أمر" أنه مبتدأ ومضاف إليه. و"وكيل" الخبر. وما بعده خبر بعد خبر، أو عطف عليه، وجوز غيره. "والموجر" بفتح الجيم أي المستاجر.

وقد اشتملت الأبيات على تسع مسائل فيما يملكه الشخص وليس له أن يملكه لغيره بدون أمر لا قبل القبض ولا بعده. وقد ذكرها مجموعة قاضي خان.

الأولى : الوكيل ليس له أن يوكل فيما يوكل فيه، لأنه فوض إليه التصرف دون التوكيل. والناس متفاوتون في الآراء، وقد رضي برأيه دون رأي غيره فلو أذن له في ذلك جاز.

الثانية والثالثة : المستعير والمستاجر وكل منهما ذكر له صورتين : فالمستعير إذا استعار دابة ليركبها ليس له أن يعيرها لغيره إلا أن يكون أمره بذلك، أو أباحه له. ولو استعار قباء أو قميصا ليلبسه ليس له أن يعيره بغيره بدون أمره.

والأصل في ذلك : أن العارية إذا كانت مما يختلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير أن يعير بدون أمر المعير وإن كانت لا يختلف يجوز . والمستاجر لو استاجر دابة ليركبها لنفسه ليس له أن يوجرها لغيره لا للركوب ولا للحمل، إلا بأمر الموجر. ولو استاجر الثوب ليلبسه هو بنفسه ليس له أن يوجره لغيره لما مر، و إلى ذلك أشار بقوله: "ركوبا ولبسا فيهما" أي في العارية والإجارة.

الرابعة : المضارب بفتح الراء ليس له أن يضارب غيره بغير إذن .

الخامسة : المرتهن لا يملك أن يرهن الرهن بغير إذن الراهن فإنه رضي بحبسه لا بحبس غيره، فإن فعل فهلك عند الثاني. كان للمالك أن يضمن أيهما شاء قيمة الرهن، فإن ضمن الأول لا يرجع على أحد، وإن ضمن الثاني له الرجوع على الأول.

السادسة : القاضي ليس له أن يستخلف بدون إذن الإمام ولم يذكر هذه قاضي خان هنا، وذكرها في الهداية وغيرها وهي مقيسة على الوكيل.

السابعة : المتسودع لا يملك الإيداع عند أجنبي إلا أن يأذن له، لأن المالك إنما رضي بيده دون يد

غيره والأيدي يختلف في الأمانة، وأيضا الشيء لا يضمن مثله كما مر.

الثامنة: المستبضع لا يملك الإبضاع فإن أبضع وهلك كان لرب المال أن يضمن أيهما شاء، وإن سلم وحصل الربح كان لرب المال.

التاسعة: رجل أخذ أرضا وبذرا ليزرعها، ولم يقل له صاحب الأرض إعمل فيها برأيك لا يدفع إلى غيره مزارعة، فإن كان البذر من قبل الآخذ كان له أن يدفع إلى غيره مزارعة على كل حال (١).

وقد عدّها المصنّف في شرحه أحد عشر، فإنه جعل الركوب واللبس منبهلتين مستقلتين. ولا يخفى أنهما صورتان تحت الإعارة والإجارة.

فصل من كتاب العارية والهبة

العارية: مشتقة من تعاور القوم الشيء واعتوروه إذا تداولوه. وقيل غير ذلك وهو وهم أو مرجوح.

وشرعاً: هي تملك منفعة بلا عوض.

والهبة: لغة: العطية بغير عوض، ووهبت لزيد يتعدى باللام. وقيل إنه يتعدى بنفسه، وما وقع في كلام

الفقهاء فيضمن معنى أعطى. وقالوا: إنه لم يسمع في كلام فصيح.

وشرعاً: تملك العين بلا عوض.

والمناسبة في الأبيات الترقى، لأن الوديعة أمانة لا تملك فيها وفي العارية ضم إليها تملك منفعة بلا

عوض. والهبة تملك عين بلا عوض، والله سبحانه وتعالى أعلم.

عَلَى مُسْتَعِيرِ الْعَبْدِ طَعْمٌ مُقَرَّرٌ ﴿٥٩٨﴾ وَكِسْبُوْتُهُ مِمَّنْ أَعَارَ يُقَرَّرُ (٢)

اشتعل البيت على مسألة من الوقاعات والكبرى للخاصي: رجل أعار من رجل عبدا فنفقة العبد على

المستعير، وكسبوته على المعير، وهذا بخلاف ما إذا قال المولى خذ عبدي واستخدمه واستعمله من غير أن

يستعيره المدفوع إليه، لأن نفقته على المولى لأنه وديعة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَيُسْفَرُّ رَأْيُ إِصْلَاحِهِ مُسْتَعِيرُهُ ﴿٥٩٩﴾ يَجُوزُ إِذَا مَوْلَاهُ لَا يَتَأَثَّرُ

مسألة البيت من الكتابين المذكورين أعلاه: رجل استعار كتابا ليقراه فوجد في الكتاب خطأ إن علم أن

صاحب الكتاب يكره إصلاحه ينبغي له أن لا يصلحه، لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه، وإن علم أنه لا يكره

إصلاحه فإن أصلحه جاز، لأنه ماذون له دلالة، فلو لم يفعل لا إثم عليه، لأن الإصلاح غير واجب عليه.

قال المصنف: وقيد العلم مأخوذ من قولي "رأى إصلاحه" والظاهر أن وجهه أنه لا يرى إصلاحه إلا إذا

علم أن صاحبه لا يكره ذلك، وفي أخذه من ذلك بعد. ثم قال: ولا شك أن خطئه إن كان مناسب خط الكتاب

(١) قاضي بحان، ج: ٤، ص: ٣٤٦-٣٤٧. باب فيما يضمن المودع.

(٢) في ن: "يقدر" مكان "يقرر".

وهو يقطع بأن الصواب فيما يصلحه وأصلحه لا يكره صاحب الكتاب ذلك إن كان عاقلاً. وينبغي للمستعير إذا لم يكن خطه مناسباً أن يكتب الإصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب يعلم عليه ليعلم صاحبه فيصلحه، لأن إصلاح كسب العلم من القربات، وإلا لا يفعل، فلو فعل ينبغي أن يضمن وإن لم يقطع بالغلط راجع أعلم منه أو نسخة أصح.

قلت: هذا في غير القرآن، أما في القرآن فواجب الإصلاح ويأثم بالترك، والله أعلم.

قال: وينبغي أن يكون المستاجر والمودع والمرتهن كذلك ثم أورد أنه ليس للآخرين الاستعمال. وفي الحديث: "من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار" (١)، وأجاب بأن الحديث محمول عند أهل العلم على كتب الرسائل. أما كتب العلم فينبغي أن يحوز النظر فيها إذا كانت لا يتضرر بالنظر والتقليب، ويكون كالاستظلال بالحائط والاستضاء بالنار لا سيما إذا كان مودعاً وعادة الناس في ذلك المساهلة والمسامحة، والاحتياط عدم النظر إلا بأمر.

قلت: لا يستقيم تخريج النظر في المرتهن على ما ذكره، ولا يخفى عدم الجواز وأنه ليس كما خرج عليه. فتأمل!

وَمَنْ فِي جَهَنِّ الْبَيْتِ قَالَ أَعْرَثَهَا ﴿٦٠٠﴾ يُصَدِّقُ وَالْإِشْهَادُ يُشْرَطُ أَظْهَرَ

اشتمل البيت على مسألة كثيرة الوقوع محتاج إليها. ذكرها قاضي خان في كتاب الوديعه ورأي المصنف أنسب بها قال قاضي خان: رجل جهز ابنته بما يجهز مثلها، ثم قال أعرتها الأمتعة، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله: لا يصدق في العارية إلا أن يشهد عند التحجير أنه إعارة. (٢)

وقد أشار المصنف إلى أن هذا أرجح بقوله: "والإشهاد يشترط أظهر" وقال القاضي الإمام علي السغدري رحمه الله: يصدق في ذلك، لأنه هو الدافع فما لم يقر بالتملك يكون القول قوله. قال قاضي خان: وعندي إن كان الأب من كرام الناس وأشرفهم لا يقبل قوله في الإعارة، وإن كان من أوسط الناس كان القول قوله. (٣)

قلت: وهذا قول ثابت بالتفصيل بدون اشتراط إشهاد، لكن في الكبرئ للعاصي فيما لو ماتت البنت فادعى الزوج الهبة، والأب العارية، القول قول الزوج وعلى الأب البيينة، لأن الظاهر شاهد للزوج، لأن الظاهر أن الأب إذا زوج ابنته يدفع إليها المال بطريق التملك فلا يصدق إلا بيينة كمن دفع ثوباً إلى قصار ليقصره ولم يذكر له أجرًا ينحمل على الإجارة بشهادة الظاهر كذا هنا. والبيينة الصحيحة أن تشهد عند التسليم إلى البنت أنه إنما سلم إليها هذه الأشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة، ويشهد الأب على إقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك والذي عارية في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنه اشترى لها بعض هذه الأشياء في حالة الصغر فبهذا الإقرار لا يصير الأب فيما بينه وبين الله تعالى خالصاً، فالاحتياط أن يشتري

(١) أبو داود، ج: ١، ص: ٢٠٩، كتاب الصلاة، باب الدعاء.

(٢) قاضي خان، ج: ٣، ص: ٣٧٥. كتاب الوديعه، ط: باكستان. (٣) أيضاً، ص: ٣٧٦.

منها جميع ما في النسخة بضمن معلوم، ثم إن البنت تبريه عن الثمن. والمختار للفتوى إن كان العرف مستمرًا أن الأب يدفع ذلك الجهاز ملكًا لا إعارة كما في ديارنا فكذلك الجواب، وإن كان العرف مشتركًا فالقول قول الأب. وفي شرح السير للسرخسي ذكر مسألة الموت والاختلاف، وأجاب أن القول قول الأب وقد فهم من قول قاضي خان "بما يجهز به مثلها" أنه إن كان مما يجهز به مثلها لا خلاف في أن القول قوله. وقد علمت أن البيت بحال عن قول قاضي خان بما يجهز به مثلها لا خلاف في أن القول قوله. وقد علمت المفصل وما في معناه من الإحالة على العرف الذي ذكر أنه المختار للفتوى.

قال المصنف: ينبغي أن يكون الحكم فيما تدعيه الأم وولي الصغيرة إذا زوجها كما مر لجريان العرف في ذلك كذلك، وفيما يدعيه الأجنبي بعد الموت لا يقبل إلا ببينة. قلت: وفي الولي عندي نظر، والله أعلم.

وقد استخرت الله تعالى وألحقت بيته ثلاث آيات مشتملة على بقية الأقوال. فقلت:

ولا يشترط في الأوساط في كرامهم	لبعض وبعض قال للعرف ينظر
فإن كان بالتسليك لشروط مطلقا	ومشتركا لو كان فالأب يظفر
وفي الموت قول الزوج بعض مقدم	وقول أب عن بعض الأشياخ ينصر

وأصلحت بيت المصنف بذكر ما يفهمه كلام قاضي خان من كون الجهاز ما يجهز به مثلها. فجعلت شرط الأول هكذا: ع

ومن في جهاز المثل قال أعرته

وربما يشمل صورة الأم أيضا على هذا الوجه، وشرح النظم هذا علم مما تقدم «والله تعالى أعلم».

وَوَاهِبُ دَيْنٍ لَيْسَ يَرْجِعُ مُطْلَقًا ﴿٦٠١﴾ كَالْإِبْرَاءِ أَوْ إِنْ رُدَّهُ لَيْسَ يَظْهَرُ
"زده" فاعل فعل مقدر فسرته ما بعده.

مسألة البيت من الميسوط. قال: وإذا وهب دينًا له عليه فقبله لم يكن له أن يرجع فيه، لأنه سقط عنه، فإنه قابض للدين بذمته فيملكه بالقبول ومن ملك دينًا عليه سقط ذلك عنه والساقط يكون متلاشيًا فلا يتحقق الرجوع فيه كما لو كان عنا فهلك عنده. قال: فإن قال الموهوب له مكانها: لا أقبلها فالدين عليه بحاله.

والحاصل: أن هبة الدين ممن عليه الدين لا تتم إلا بالقبول، والإبراء يتم من غير قبول، ولكن للمديون حق الرد قبل موته إن شاء. وعن زفر رحمه الله: أنه سوى بينهما وقال: تتم الهبة والإبراء قبل القبول بناء على أصله أنه يعتبر ما هو المقصود، والمقصود في الوجهين الإسقاط دون التملك، لأن ما في الذمة ليس بمحل للتمليك ولكنه مجرد مطالبة يحتمل الإسقاط دون التملك. ولكن عند زفر إن رده المديون صح في الوجهين. وكان بن شجاع يقول: لا يعمل رده لأن الإسقاط يتم بالمسقط والمسقط يكون متلاشيًا فلا يتصور فيه الرد، وقاس ذلك بالطلاق، والعناق، والعفو عن القصاص، ولكننا نقول: الدين مملوك للطالب في ذمة المديون

فيكون قابلاً للتملك منه ألا ترى! أنه يملكه بالبيع منه فيجوز وأنه عند القبض في ذمة المدينين فيكون قابلاً للتملك بملك العين. ويجعل ذلك في الحكم كأنه ذلك الدين خصوصاً في السلم والصرف فإذا ثبت أنه قابل للتملك، والهيئة عقد تملك، وإذا ذكر لفظ الهيئة اعتبر معنى التملك فيه، والتمليك لا يتم بالملك قبل قبول الآخر، لأن أحداً لا يملك إذخال الشيء في ملك غيره قضاءً من غير قبوله، وهو محتمل للإسقاط أيضاً، لأنه في الحقيقة ليس إلا مجرد حق المطالبة، والإبراء إسقاط، فإذا ذكر لفظ الإبراء كان تصرفه إسقاطاً، والإسقاط تصرف من المسقط في خالص حقه، فلماذا يتم بنفسه ولكنه يتضمن معنى التملك من وجه لما بينا أن الدين مملوك في ذمته فإنما يسقط عنه إذا ملكه، فلا اعتبار هذا المعنى قلنا: له أن يرده بخلاف الطلاق والغتاق، فإنه إسقاط محض لا يتضمن معنى التملك، حتى أن الإبراء لو كان إسقاطاً محضاً لم يرتد بالرد أيضاً وهو إبراء الكفيل فإنه إسقاط محض، لأن الدين يبقى على الأصل على حاله فلا يرتد برد الكفيل، والهيئة من الكفيل تملك نفسه حتى يرجع على المكفول عنه، فلا يتم إلا بقبوله. فقله: "فإن كان الموهوب له غايياً ولم يعلم بالهيئة حتى مات جازت الهيئة ويرى مما عليه" وهذا استحسان. فأما في القياس لا يبرأ وأصله في الموصي له إذا مات بعد موت الموصي قبل قبوله في القياس تبطل الوصية، لأنه قبل القبول لم يملك وإنما يخلفه وارثه في ملكه بعد موته.

وفي الاستحسان جعل موته بمنزلة القبول فكذلك هنا، وإن وهبه وهو قائم فسكت حتى افترقا جازت الهيئة استحساناً، لأن السكوت عن الدليل دليل الرضا، فهو كصريحه كما في سكوت البكر حيث كان إحالة لعقد الولي. ومن مشائخنا من بنى الجواب على الظاهر وقال: هبة الدين ممن عليه الدين بمنزلة الإبراء يتم بنفسه من غير قبوله، وإن كان له حق الرد فيها فالموت قبل الرد يبطل حقه في الرد ويبقى تاماً في نفسه وكذلك بالسكوت حتى افترقا ينعدم الرد. فتبقى الهيئة تامة، ولكن الفرق بين الهيئة والإبراء من حيث المعنى أصح ويتضح بالفرق بين إبراء الكفيل وهبة الدين منه (١). وذكر في التهمة عن الصدر الشهيد خلاف زفر بعكس مامر. ونقل عن أبي يوسف أنه لا يشترط قبول المدين كما نقله السرخسي وعزاه إلى يوع واقعات الناطفي. ونقل عن إقرارها أنه لا يشترط القبول.

قال المصنف: وإلى الخلاف أشرت بالإطلاق والتردد بـ "أو" فاعلم ذلك يعني سواء قبل أو لم يقبل، أو أن المدين إذا رد ذلك ليس يظهر أثره وهو سقوط الدين والله أعلم.

وَأَعْطَاءُ ذِي نِصْفٍ يَصِحُّ وَمُطْلَقاً ﴿٦٠٢﴾ إِلَى نِصْفِهِ إِضْرِبَ أَوِ الْكُلِّ أَجْزَرُ

مسئلة البيت من التتف، وقاضي خان. قال: وإذا كان الدين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المدينين جاز. وإن وهب نصف الدين مطلقاً ينفذ في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك (٢) وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) المبسوط، ص: ٨٣-٨٥، ج: ٦، الجزء الثاني عشر، ط: بيروت.

(٢) قاضي خان ج: ٤، ص: ٢٨٢- كتاب الهيئة.

”وإعطاذي نصف يصح“ يعني إذا وهب صاحب النصف نصيبه يصح” و”مطلقا“ يعني إذا وهب نصف الدين مطلقا إلى نصفه يعني نصف النصف وهو الربع أصرف الهبة. وقوله: ”إلى الكل أجدد“ إشارة إلى ما في التهمة والذخيرة بلفظ واحد أن ما تقدم خلاف ظاهر الرواية فظاهر الرواية أن هبة جزء من العين المشترك وبيعه يتصرف إلى نصيب البائع والواهب. فليتنظر إلى إقرار الجامع: والله تعالى أعلم.

وَفِي سَبْعَةِ لَيْسَ الرَّجُوعُ بِحَائِزٍ ﴿٦٠٣﴾ وَيُجْمَعُ فِي ”دَمْعُ خَزَقَةٍ“ وَتَيْسَرُ زِيَادَةُ مَوْتٍ إِغْتِيَاضُ خُرُوجِهَا ﴿٦٠٤﴾ زَوَاجٌ وَقُرْبٌ وَالْهَلَاكُ الْمُقَدَّرُ

اشتمل البيتان على سبعة أحكام تمنع الرجوع في الهبة وقد مرز لها أينما بحروف ”دمع خزقة“ وقد أشار إلى ذلك في البيت الأول، وهو في الشعر يسكون ميم ”دمع“ وإضافة إلى خزقة يسكون الزاي للوزن. ثم فصلها في البيت الثاني.

فالدال: من الزيادة يعني زيادة الموهوب له زيادة متصلة يزيد بها قيمته كسمن، وبناء، وغرس، وقصارة لا غسل وإسلام عبد كان كافرا. وفيه خلاف محمد، بخلاف ما ينقص بها كطول الغلام المنقص قيمته، لا، كبير وطول نقص من وجه وزاد في آخر: وزيادة الإصبع ونحو ذلك. والفرق بين ذلك وبين الرد بالعيب مذكور في منظومتنا ”في الفروق“ ولو كان البناء أو الغرس صغيرا حقيرا لا قيمة له عرفا لا يمنع الرجوع كزيادة سعر الموهوب، والزيادة المنفصلة لا يمنع الرجوع حتى لو وهب أمة فولدت كان له الرجوع في الأمة دون البلد لا مكان الرجوع في الموهوب دون الزيادة.

والميم: من الموت يعني لو مات الواهب أو الموهوب له لا تنتقل الحق إلى الورثة، وليس هذا كخيار العيب، لأن هذا وضمف لا يورث كخيار الشرط. وقد أوضحناه في الفروق.

والعين: من العوض يعني أن يعوض الواهب أو غيره الموهوب له شيئا عن الهبة بأن يقول خذ هذا عوضا عن هبتك ونحو ذلك فقبض سقط الرجوع لسقوط الضرر، ولأن العوض يحصل من الأجنبي ويصح منه كبديل الخلع والصلح عن دم الجعد، ولو لم يعرفه أنه عوض عن هبة كان لكل أحد منهما أن يرجع بقلو استحق نصف الموهوب رجوع بنصف العوض، ولو استحق نصف العوض لا يرجع إلا أن يرد ما بقي فله الخيار وقال زفر: يرجع بالنصف.

والخاء: من الخروج يعني خروج الموهوب عن ملك الموهوب له ببيع أو غيره، لأن تبدل الملك كبديل العين. والزاء: من الزوجية يعني إذا كان الواهب والموهوب له زوجين حال الهبة، لأنه نظر الرحم في القرابة. والقاف: من القرابة المحرمة للحديث: ”إذا كان الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها“ (١) ولو كان المقصود الصلة الواجبة في المحارم.

أما لو كانت الهبة لقن أخيه أو لأخيه القن يرجع عند أبي حنيفة لأن الهبة تقع للعبد من وجهه، وللملوك

من وجهه، فهو يلزم باعتبار ولا يلزم باخر، فحصل الشك فلا يكون مانعا من الرجوع. وعندهما لا يرجع في الصورة الأولى.

والهاء: من الهلاك يعني لو هلك الموهوب في يد الموهوب له فتعذر الرجوع. ولا يصح الرجوع إلا بتراض، أو بحكم قاض وجبئذ يكون فسخا من الأصل حتى لا يشترط فيه قبض الوهاب، والله سبحانه وتعالى أعلم. (١)

وَلَوْ قَبِضَ الْإِنْسَانُ مَالَ مَبِيعِهِ ﴿٦٠٥﴾ فَأَبْرَأَ يُؤْخَذُ مِنْهُ كَالَّذِينَ يُذَكِّرُ

اشتمل البيت على مسألتين من النهاية، والمبسوط.

الأولى: باع متاعا وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض بصح إبرأؤه ويرجع المشتري على البائع بما كان دفعه إليه من الثمن.

الثانية: من التشبيه "كالذين يذكر" يعني لو أبرأ الدائن المديون بعد إيفاء الدين وقبضه صح ورجع المديون عليه، كما مر.

والأصل فيه أن الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها، فإذا أبرأ مما في الذمة بقي ما قبضه لا في مطالبة فيستحق المطالبة به، ويلزم رده إذا طالبه. والله أعلم.

وَمَنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ دَارًا لَهَا بِهَا ﴿٦٠٦﴾ مَتَاعٌ وَهُمْ فِيهَا فَقَوْلَانِ يُزَيَّرُ

الضمير في "لها" للمرأة وفي "بها" للدار. "ومتاع" مبتدأ والخبر مقدم.

ومسئلة البيت من الذخيرة. قال: وفي فتاوى أبي الليث إذا وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ولها أمتعة والزوج معها ساكن فيها تصح، لأن المرأة مع الدار والمتاع في بدل الزوج فكانت الدار في يد الموهوب له معنى، فصحت الهبة. وفي المنتقى عن أبي يوسف لا يحوز للرجل أن يهب من امرأة، وأن تهب لزوجها أو لأجنبي دارا وهما ساكنان فيها، وكذلك الهبة للولد الكبير لأن يد الوهاب ثابتة على الدار. انتهى.

قال المصنف: الذي في فتاوى أبي الليث عزاه إلى أبي بكر وهو لا يعارض قول أبي يوسف نصا لا سيما، وجواب المسئلة وقع في معارضة وهذا نص ما ذكره أبو الليث. وسئل أبو بكر عن رجل له دار وفيها أمتعة له فوهبها من رجل قال لا يحوز. قلت له: أرأيت إن كانت للمرأة دار؟ فحكى ما تقدم عن الذخيرة. ونقل عن شرح الوقاعات للحسام الشهيد مسئلة ولم يعزها إلى أحد، ولم يتعرض لما في المنتقى. قال: ولذلك لم ينظمه الطرسوسي. قال: وما في المنتقى هو الأقوى من جهة الدليل لأنه لا يلزم من اليد يعني القبض الذي هو شرط صحة الهبة، لأنها في يده معنى وفي يدها حقيقة. انتهى ملخصا.

أقول: جعلهما في النظم قولين مطلقين غير جيد، لأن مقتضى عبارة الوقاعات، وكلام أبي بكر والعمدة وتعليقه بأن الزوج فيها وهي في علياله، واقتصره في البزائية على الحواز أن المذهب الصحة، ولا يتنافيه كون

مذهب أبي يوسف ما ذكره في المنتقى وهو روايته عنه.

قلنا لا نسلم الأرجحية من جهة الدليل . ألا ترى! أنهم قالوا في هبة الوالد لولده الصغير أنها صحيحة مع عدم وجود القبض الذي هو شرط صحة الهبة حقيقة، لكون الموهوب في يده فجعل قائما مقام القبض . قالوا : وعليه الفتوى . وكذا لو وهبها له وفيها ساكن بلا أجر يصح، وكما قالوا في هبة المستاجر أنها لا تتوقف على القبض لكونها في يده، وكذا قالوا في المودع والمستعير . ولا يبعد أن يكون يد الزوج على الدار كيد المستعير بل الظاهر ذلك . وما في العمدة للصدور الشهيد من مسألة مالواجرت زوجها دارا وهي تسكن معه لا يجب الأجر، لأنها ما سلمت إليه الدار . لأن الدار في يدها لا يضر لا إمكان التوفيق بينهما، والله تعالى أعلم .

وَمَهْرِي عَلَى حَجٍّ وَمَا حَجَّ فَارْجِعْ ﴿٦٠٧﴾ أَصَحُّ وَمَعَ لَا أَظْلِمُ الْفَرَقُ نِيرُ

اشتمل البيت على مسألتين أو ضحناهما في الفروق من الفخرية، وشرح الوقعات : إذا قالت لزوجها وهبت مهري منك على أن لا تظلمني فقبل صحت الهبة، فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية . ونسبه إلى أبي بكر الإسكاف وأبي القاسم الصفار، وعلمه قاضي خاں : بأنه تعليق الهبة بالقبول، فإذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك . ونظر له بما إذا قال لا مرأته أنت طالق على دخولك الدار فقبلت وقع الطلاق ، وبه جزم الصدر الشهيد في العمدة فيها وفي أجناسها . وابن مقاتل قال: مهرها عليه على حاله إن ظلمها ، لأنها لم ترض بالهبة إلا بهذا الشرط ، فإذا فات الشرط فأت الرضى . أما الطلاق فالرضى فيه ليس بشرط . واستدل بمسألة الحج الآتية . قال : والفتوى على هذا القول، انتهى . (١)

وهذه المسئلة هي المسئلة الثانية من النظم ، وإليها الإشارة بقوله : "ومع لا أظلم الفرق نير" .

ثم قال : وقد ذكرنا في كتاب النكاح أن الرجل إذا قال لا مرأته أبرئني حتى أهب لك . كذا فأبرأته ثم إن الزوج لم يهبها قال نصير : يعود المهر عليه كما كان . وكذا ذكر في كتاب الحج : امرأة تركت مهرها للزوج على أن يحج بها فلم يحج بها قال محمد بن مقاتل مهرها عليه على حاله ، وقد اختلف المشائخ في هذا الفصل والمختار للفتوى ما قاله نصير ومحمد بن مقاتل أنه يعود ، لأن الرضى بالهبة كان بشرط العوض فإذا انعدم العوض انعدم الرضى ، والهبة لا تصح بدون الرضى ، وأيده بما ذكره في مواضع أخرى : وهبت مهرها لزوجها طمعا بقوله إنه يقطع لها ثوبا كل حول مرتين بقدرها وقد انقضى حولان ولم يفعل فهذا على وجهين : إما إن لم يكن شرطا في الهبة أو كان ، ففي الأول لا يعود مهرها ، وفي الثاني يعود .

وعلى بصصول الهبة بشرط العوض ولم يحصل . قال : وكذلك إذا وهبت مهرها لزوجها بشرط أن يحسن فلم يحسن كانت الهبة باطلت قلنا . وهذا يؤيد ما ذكرنا من القول في جنس هذه المسئلة في الباب المسعمل بعلامة النون . وقال قاضي خاں : ويمكن الفرق بين مسألة الحج ومسئلة الظلم فذكر ما حاصله : أنها في الحج شرطت عليه نفقة الحج فكانت هبة بشرط العوض فإذا لم يحصل لا يتم ، وترك الظلم لا يصلح عوضا .

وقال: إن في بعض النسخ عن ابن مقاتل إذا شرطت عليه أن لا يضربها فقبل ثم ضربها أنه يعود. وعندى إذا ضربها إنما لا يسقط المهر إذا ضربها بغير حق أما إذا ضربها لتأديب يستحق عليها لا يعود المهر. لأن ما كان حقا لا يكون ظلماً انتهى. فالحاصل: أن لا فرق على ما عليه الفتوى بين مسألة الظالم ومسألة الحج كما صرخ به قاضي خان. وأشار إليه في الوقعات فكان علي المصنف التنبيه على ذلك، على أن معنى البيت لا يتضح بغير شرح لا صدره ولا عجزه. فلو جعل ذلك في بيتين. فقال:

على حجبها أو تركه ظلمه لها إذا وهبت مهراً ولم يوف يحسر
لها المهر في المختار والبعض فارق يقول بأن المهر في الظلم يهدر

لأنصح عن المعنى، وأشار إلى الخلاف مع الترجيح، والله تعالى ولي التوفيق.

وَمَوْتُ مَرِيضٍ وَاهِبٍ قَبْلَ قَبْضِهَا ﴿٦٠٨﴾ وَمُنْصَدِّقٍ مَنْ قَبْلَ لَوْ مَاتَ يَهْدُرُ

الضمير في "قبضها" للهبة بمعنى الموهوب. "منصديق" محروور أي وموت مضدق "ومن قبل" أي من قبل القبض. وضمير "مات" للمصدق "ويهدر" أي يلغى، ولا يعتبر، متعلق بالهبة والصدقة.

اشتمل البيت على مسألتين من الذخيرة. قال: ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته إلا إذا قبضت صارت من الثلث، وإذا مات الواهب قبل التسليم بطلت فيجب أن يعلم أن هبة المريض عقد، وليست بوضعية وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث، وإذا كان هذا التصرف عقد هبة يشترط سائر شرائط الهبة، ومن جملة قبض الموهوب له قبل موت الواهب ولم يوجد فبطلت ضرورة، انتهى. وفي التهمة نحوه. ولا يخفى ركابة تركيب البيت. فلو قال:

هبة مريض والتصدق إن يموت ولا قبض قبل الموت يوجد يهدر

لكان أحسن وأوضح، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمِنْ دُونَ أَرْضٍ فِي الْبِنَاءِ صَحِيحَةٌ ﴿٦٠٩﴾ وَحَقُّ رُجُوعِ تَرْكِهِ لَا يُغَيَّرُ

الضمير في قوله "صحيحة": للهبة "وتركه" لحق الرجوع.

وفي البيت مسألتان أولاً هما من الذخيرة والمنية: وهي أن هبة البناء بدون الأرض جائز. واستدل في التهمة بما في كتاب الشفعة أن المشتري إذا قال اشتريت الأرض والبائع وهب البناء وقال الشفع لا بئل اشتريتها فالقول قول المشتري، انتهى. وعندى في الاستدلال به نظر، لأنه قديديعي: أن الصحة هنا إنما جاءت من قبل تقدم ملكة الأرض وينبغي أن لا تصح هبة البناء بدون الأرض، لأن القبض شرط في الهبة، وهذا بمنزلة المشاع، ألا تراهم قالوا إن هبة النخل بدون الأرض بمنزلة هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بأن رهن البناء دون الأرض وعكسه لا يصح لأنه بمنزلة الشائع فتأمل! والله أعلم.

الثانية: من الفخرية: رجل وهب لا خيراً ثم قال الواهب اسقطت حقني من الرجوع لا يسقط حقه.

ولو قال "لا يؤثر" عوض "لا يغير" لكان أحسن، والله أعلم.

وَحَالَتْ بِالْإِطْلَاقِ جَارَ مُجْهَلًا ﴿٦١٠﴾ لِيَعْقُوبَ وَالثَّانِي قَضَاءً يُصَوِّرُ
أي يصور الثاني الجواز قضاء.

ومسئلة البيت من الذخيرة . قال: لوقال لأخر حاللني من كل حق لك علي ففعل من غير أن يعلم ماله عليه قال
أبو يوسف بري ما عليه . وقال محمد في الحكم كذلك ، وفي الديانة لا يطيب له ما لم يعين ما عليه ، انتهى .
وفي الوقعات نحوه . وقال: إن الفتوى على قول أبي يوسف ، ومثله في العملة . ووجه بالقياس على
المشتري إذا أبرأ البائع عن العيوب . (١)

وقال المصنف: إنه اشار بقوله: "مجها" إلى عدم العلم . وأراد "بالثاني" محمداً بقرينة ذكر
"يعقوب" قبله وإلا فحيث أطلق الثاني فالمراد به أبو يوسف .

وكلام الذخيرة أنه ظاهر لا يشترط فيه ذكر الإبراء بل يكفي قوله "حالتك" إضافة الحكم إليه
في العبارة . وفي عبارة الوقعات ففعل فإبراء .

قال المصنف: وينبغي أن يقيّد بتفصيل محمد من يعرف ما عليه ، أما إذا كان لا يعلمه فهو غير
مكلف به وفيه نظر ، لأن الاعتبار بعلم صاحب الحق المبري ولا عبرة بعلم طالب البراءة . اللهم إلا أن يكون
عالمًا بما للطالب عليه فيذكره أن ما يعلمه منه .

وفي البرازية: له على آخر دين والداين لا يعلم بكل الدين يقال المديون أبرأتني ممالك علي فقال الداين
أبرأتك . قال نصير لا يبرأ إلا عن مقدار ما يتوهم أنه له عليه . وقال ابن سلمة: يبرأ عن الكل . قال الفقيه: هو
قضاء . وأما الديانة فما قلناه نصير ، لأن القضاء على الظاهر ، وظاهر اللفظ عام . وأما الآخر فبناؤها على الرضى
فلا يبرأ عما لا يتوهم أنه عليه . والله أعلم .

وَصَحَّتْ وَإِبْرَاءٌ وَشَرَطُ الْخِيَارِ لَا ﴿٦١١﴾ يَضُرُّ بَلْ أَبْطَلَهُ فَلَا يُتَخَيَّرُ
ضمير "صحّت" للهبة ، وضمير "أبطله" لشرط الخيار "فلا يتخير" الواهب والمبري الذي تضمنها
ضحة الهبة والإبراء .

ومسئلة البيت من الوقعات قال: له حق على رجل فأبرأه على أنه بالخيار صح الإبراء وبطل الخيار ، لأن الإبراء
دون الهبة في كونه تعليقاً . ولو وهب عينا على أنه بالخيار صحّت الهبة وبطل الخيار فهذا أولى ، والله أعلم .

فصل من كتاب الإجارة

يقال أجزت من حد ضرب وقتل والمد أفصح . قال الزمخشري: أجزت أفعلت فأنا موجه ، ومواجه
خطأ . وقيل أجز الدار من أفعل ومواجهة الأجير من فاعل كعامل معاملة ، فلا يتعدى إلا لمفعول واحد . وقيل
بهما فيهما . ويقال: أجزت من فلان للتأكيد .

(١) كذا في البرازية . ج: ٣ ص: ٢٤٣ - على هامش الهندية . كتاب الهبة - الثالث في الحظر والإباحة والإحلال .

ومناسبتها بما قبلها كون كل منهما تمليكاً. الأول في الأعيان بغير عوض. والثاني في المنافع بعوض وقدم تلك لوجود العينة وعدم العوض، وهو مقدم على المنفعة مع العوض، لأن الغدوم سابق على الوجود، والله سبحانه وتعالى أعلم.

إِضَافَتُهَا صَحَّتْ وَلَمْ تَمُضِ الْأَشْهُرُ ﴿٦١٢﴾ وَتَلَزَمُ كَالْأُولَى وَلَا أَجْرٌ يُصَدَّرُ

الضمير في "إضافتها" للإجارة. وكذا في "تلتزم" و"يصدر" أي يُصرف يقال صدرت الشيء إذا صرفته.

وفي البيت أحكام ثلاثة من المبسوط. والذخيرة، وغيرهما: إذا أضاف الإجارة إلى وقت مستقبل فإنه جائز بناء على الأصل الذي ذكرنا أن الإجارة تتعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة، وهذا هو الحكم الأول. فلو أراد نقضها قبل مجيئ الوقت فمن محمدٍ روايتان. في رواية لا يضح النقض، وفي رواية يصح، وعليهما بنى ملك الأجرة بالتعجيل وعدمه. وبيع الموجه قبل مجيئ الوقت، ذكر الحلواني فيه روايتين بقاء الأجرة وعدم نفاذ البيع وضده. وذكر شمس الأئمة السرخسي: أن الأصح أنها لا زمة قبل وقتها. وذكر القدوري هذه الرواية عن محمد، وقال: إن الموجه إذا أراد بيع الدار قبل مجيئ وقت الإجارة، فللمستاجر أن يمنعه، وهذا هو الحكم الثاني أعني لزوم الإجارة، وهو المشار بقوله: "وتلتزم" كالأولى.

ولعله مشى في النظم على تصحيح السرخسي، ولم يشرفه إلى الخلاف. لكن علل في البزازية رواية نفاذ البيع بأن لاحق للمستاجر حالاً. قال: وتبطل الإجارة، وبه يفتي، وهو يخالف تصحيح السرخسي. وفيها: أن قول نصير لو قال اجرتك دابتي هذه غدا بمرهم ثم أجزها من آخر اليوم بمرهمين إذا جاء غداً أن للمستاجر الأول نقض الإجارة. وقال أبو الليث: ليس له النقض، وهو رواية عن علمائنا. وعليه الفتوى. وقال قاضي خان بعد نقل تصحيح السرخسي لأنه من مقتضيات عدم اللزوم. قال: وذكروا أن القيم أيضاً إذا احتاج إلى تعجيل الأجرة يعقد عقوداً مترادفة. قال: وأجمعوا على أن الأجرة لا تملك بالإجارة المضافة بأشراط التعجيل، فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه.

قلت: وجه النظر أن الأجرة إذا لم تملك بالعقد بالتعجيل فكيف يصح قولهم "يعقد عقوداً مترادفة إذا احتاج إلى تعجيل الأجرة". وهذا هو الحكم الثالث المشار إليه بقوله: "ولا أجر يصدر" لكن في حكاية قاضي خان إجماعهم نظر، فقد تقدم الخلاف في ذلك على الرويتين فيما لم يخصص من كلام الذخيرة. وفي البزازية نقل عن الصدر أن الأولى في الإجارة الطويلة أن يجعل عقوداً، لأنه لو زاد واحداً زاد مدة الخيار على الثلاث في العقد الواحد وأنه مفسد على قول الإمام، ويلزم أيضاً دخول الخيار في العقد، ويؤدي إلى ثبوت الخيار في المدة كلها. وأخذ في توجيهها ثم قال، فتجعل عقوداً لكنها إذا جعلت عقوداً يلزم أن لا يملك الأجرة، لأن الأجرة لا تملك بالتعجيل ولا بشرطه في المضافة. قال الصدر رحمه الله يجعل عقوداً إلا في هذا الحكم للحاجة، وقال غيره: يجعل عقوداً في كل الأحكام لا ملك الأجرة بالتعجيل، أو شرطه على الرويتين، فيفتي برواية تملك للحاجة، والله أعلم. (١)

وَقَدْ جَوَّزُوهَا فِي الْقُدُورِ تَعَاطِيًا ﴿٦١٣﴾ وَقَدْ قِيلَ فَسَخَّ الْبَيْعَ يَمْلِكُ مُوجِرُ

الضمير في "جوزوها" للإجازة "وموجر" مبني للمفعول. وقد اشتمل البيت على مستلتين.

الأولى: من الظهيرية، قال: استاجر رجل من آخر قدورا بغير أعيانها لا تجوز للفتاوت بين القدور من حيث الصغر والكبير وإن جاء بقدور وقبلها المستاجر على الكراء الأول جاز، وتكون هذه إجازة مبتدأة بالتعاطي، فدل ذلك على جواز التعاطي في الإجازة، وهو النظم.

وتخصيصه في النظم بالقدور اتباع للنقل وإلا فليس ذلك بمختص بها بل يطرد في غيرها أيضا ففي البرازية غير الإجازة الطويلة ينعقد بالتعاطي لا الطويلة، لأن الأجرة فيها غير معلومة، لأنها تكون في سنة دانقا وأقل وأكثر، والله أعلم.

الثانية: من التهمة قال: إذا فسخ المستاجر بيع الأجر ذكر شمس الأئمة الحلواني في رهن الجامع أن ظاهر الرواية تنفسخ. وفي رواية الطحاوي لا تنفسخ. وذكر القاضي الإسيبحاني على عكس هذا. وفي مختصر الطحاوي: تنفسخ في قول الإمام محمد وهو قول أبي يوسف أولا. وقال الإسيبحاني في شرحه: إن البيع جائز بين البائع والمشتري: فيلزم إذا انقضت المدة، وليس للمشتري أن يحتج من الأخذ إلا إذا طالب البائع بالتسليم قبل انقضاء بها فلم يمكنه، وفسخ القاضي العقد لا يعود جائزا بمضي المدة. ولو أجازته المستاجر جاز، وبطلت الإجازة فيما بقي من المدة، ولو فسخ فإنه لا يفسخ البيع بينهما حتى إذا انقضت المدة كان للمشتري أن يأخذ هذا هو ظاهر الروية. وروى الطحاوي عن أبي حنيفة ومحمد أن للمستاجر أن ينقض البيع فلا يعود بعد جائزا. وعن أبي يوسف ليس له النقص، والإجازة فيها كالعيب إن كان المشتري عالما وقت الشراء بعقد الإجازة فليس له مطالبة البائع بالتسليم إلى أن تمضي، وإلا فله الخيار في النقص والإمضاء.

قلت: قال البرازي: وهذه الرواية اختارها المشائخ. وقال في موضع آخر: باع بغير إذن المستاجر. اختلفت فيه ألفاظ محمد: قال في الأصل: بطل البيع وفي المزارعة: جاز البيع، وفي البيع: موقوف، وهو المختار. ويمكن صرف اللفظين إلى المختار، وهذا إذا باع في مدة الفسخ. وقال شمس الأئمة: أنه على الرويتين، والظاهر أنه ينفذ بالإجماع. ولو جاع في غير أيام الفسخ ثم انتهت فعلى الرويتين، والأصح الانقلاب إلى الجواز.

ثم قال: أجر داره غدا ثم باعها اليوم بطلت الإجازة فلو رد عليه بعبء رجعت الإجازة وتقدم قبل ذلك أنه لو باع بإذن المستاجر حتى انفسخت الإجازة، ثم إن المشتري رد البيع بطريق ليس بفسخ لا تعود الإجازة بلا إشكال، وإن كان بطريق هو فسخ أفتى القاضي الزرنجري بعدم العود. وأفتى صاحب الهداية بالعود كعصير الرهن تخسر ثم تخلل، وله نظائر وبه يفتى.

ثم قال: فلو باع بغير إذن المستاجر في غير أيام الفسخ ليس للمستاجر الفسخ في الاستحسان والمشتري ذلك وعليه الفتوى، وفي رواية للمستاجر أيضا، وهو القياس (١) وقال في البحر كتاب الصرف: ويفتى بأن بيع

المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ. وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن، لازم في حق البائع، حتى إذا قضى الدين أوتمت الإجارة لزم البيع. وإذا علم المشتري بكونه مرهونا أو مستأجرا عندهما لا يملك النقص، وعند الثاني وبه أخذ المشائخ أنه يملك النقص إذا لم يكن عالما بالعيب بأن اشترى أمة ذات بعل وهو يعلم به، وجعلناه كالاستحقاق، والعلم به لا يمنع الرجوع. وأجابا عن المسئلة بأن الزوج لا يمنع التسليم، وانتفاع المستأجر يمنع (١). وفي العمادية نقل عن البرزقي أن ظاهر الرواية قولهما، والله أعلم.

ثم رجع إلى تنمة كلام التهمة. قال: وكذلك الحكم في الإقرار بداره لفلان بعد ما أجرها، ولا يقضى للمقر له بها إلا بعد مضي المدة. وفي فتاوى قاضي خاد: الأجر إذا باع المستأجر فأراد المستأجر أن يفسخ بيعه اختلف الرواية فيه، والصحيح أنه لا يملك الفسخ، ولو باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ بيعه، انتهى.

فائدة: قال في البرزاقية: قضى بجواز بيع المستأجر والمرهون نفذ «لأن عند الإمام الثاني يجوز البيع» ونبه المصنف على أنه لم يشر إلى ظاهر الرواية في النظم. لأنه مضطرب. وأن الطرسوسي اعتمد قول الحلواني أن له الفسخ. ثم قال: وينبغي أن يكون الاعتماد على ما يترجح من حيث الدليل «ولم يرجح شيئا».

وقد علمت أن قاضي خاد قال: إن الصحيح أنه لا يملك الفسخ فلا عدول عنه. وقد صرح في موضع آخر أنه أصح الروايتين، لأنه لا يملك الفسخ صريحا بدون البيع فلا يملك البيع، لأنه فسخ دلالة. والفرق بين المرهون والمستأجر ظاهر، لأن حقه إنما تعلق بالمنفعة، بخلاف المرتهن لتعلق حقه بالعين والله أعلم.

ثم قال: وفي العمادية عن الصغرى يفتى بأن بيع المرهون نافذ في حق المرتهن، وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ بمنزلة بيع المستأجر.

ثم نقل عن الذخيرة أن الصحيح نفاذ البيع في حق المشتري والبائع، وأن الصدر الشهيد ذكر في الصغرى أن للمستأجر فسخ البيع في ظاهر الرواية. وفي رواية الطحاوي ليس له ذلك، وأحاله إلى رهن الجامع، وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني. والقاضي الإمام الإسيبحاي وشمس الأئمة، وهكذا ذكر نجم الدين رحمه الله في شرح الشافعي، والسيد الإمام أبو شجاع في شرح الجامع. وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده أن فيه روايتين، والفتوى على أنه ليس له ذلك. ثم قال: وإن كان الأجر شرط التعجيل على المستأجر ودفع الأجرة إلى الأجر البائع وعلم بذلك المشتري ينبغي أن لا يستحقها ولا شيئا منها لعله ورضاه، وإن لم يشترط، فينبغي أن لا يكون مستحقا للمشتري على القول بصحة البيع «ويستحق البائع المطالبة على المستأجر عند استيفاء المنفعة، ثم يستحقها المشتري عليه. وهذا بناء على ما عرف من أصلنا أن الأجرة تستحق، إما باستيفاء المنفعة، أو باشتراط التعجيل.

والتعجيل بـ "قيل" يفيد كون ذلك ضعيفا وأن الصحيح خلافه على ما عهد من إصلاحه، والله أعلم.

وَأَيْجَارُ شَأْنٍ لِلرَّضَاعَةِ لَمْ يَجُزْ ﴿٦١٤﴾ وَلَوْ أَشْعَلَ الدَّارَ الْمَتَاعُ قَيْدُ كَرٍّ

اشتمل البيت على مستلتين.

الأولى: من الذخيرة استاجر شاة ليرضع بها جديا أو صبيلا لم يحزم، وليس هذا كالأدبي، انتهى. وهي

في الهداية وغيرها معلة.

الثانية: إذا اجر دارا مشغولة بالمتاع. أشار في النظم إلى أنه يذكر فيها عدم الجواز، إذ الضمير في قوله "فيذكر" راجع إليه، وهو مقتضى ترجيح الصحة. وأطال في الشرح الكلام بينه وبين الطرسوسي بما ذكر لك محصله بأوجز عبارة. وذلك أن الطرسوسي قطع بعدم الجواز معتمدا ما في الذخيرة وغيرها عن أبي علي النسفي فيما إذا استاجر بيتا مشغولا بامتعة الموجه كذا نظن أن الإجارة جائزة والتسليم لا يصح، وكنا نفتي به، حتى وجدت رواية عن محمد أن الإجارة لا تحوز وجعلها كأرض فيها زرع، ومن اجر أرضا فيها زرع لا يجوز فإن فرغها وسلمها لا يصح أيضا، بخلاف ما إذا باع جذعا في سقف، ثم إن محمدًا نص على فساد هذا العقد، وهكذا حكى عن شمس الأئمة الحلواني أنه فاسد، وبعض مشائخنا قالوا: إنه موقوف إلى تفرغ الأرض، وقاسوا هذه المسئلة على بيع الجذع في السقف. والحاكم الشهيد مال إلى ظاهر ما ذكر عن محمد وزفر بين هذه المسئلة وبين الجذع في السقف وفي شرح مختصر الكرخي للقدوري: أن إجارة الأرض وفيها رطبة فاسدة، فإن قلع رب الأرض وسلمها بيضاء فهو جائز، وقاسه على الجذع. ثم قال: وإن اختصما قبل ذلك فأبطل الحاكم الإجارة ثم قلع يثبت الخيار للمستاجر بين أن يقبض على تلك الإجارة وي طرح عن اجر ما لم يقبض وبين تركها.

وفي البدائع والمحيط مثله. قال الطرسوسي: ولم يذكر وافرّق الحاكم وقال: إنه ظهر له فرق. هو افتقار الإجارة إلى التسليم أكثر من البيع لتجدد المنافع الواقع العقد عليها شيئا فشيئا ولا كذلك البيع لوقوعه على الرقبة، ولهذا فرّقوا بين صحة البيع بلا طريق، وبين عدم صحة الإجارة فكان مع الشغل فوات بعض ما هو المطلوب فيتضرر، بخلاف بيع الجذع، هذا محصله. ثم قال: إن الظاهر أن القدوري ومن وافقه قالوا فيها بالقياس على الجذع لا برواية، واعتمد على كلام النسفي، وأنه ميل منه للترجيح. ثم نقل عن المنية أنه إذا كان اجر أرضا فيها زرع لم يدرك أو شجر أو غيره مما يمنع الزراعة فسدت، وإن أدرك الزرع يجب أن يحوز ويؤمر بالحصاد والتسليم، وبه يفتى.

قال المصنف: "وكلام الطرسوسي الميل إلى كلام النسفي وجعله المذهب وإنما هو رواية عن محمد فقد صرح في التمه والمحيط بصحة الإجارة وإنما ذلك شيء اختاره النسفي. وقد نقل عن محمد في الجامع الصغير رواية الصحة، في التمه أن الفتوى على الجواز، ثم ذكر عبارة التمه. وفيها: أن الإجارة فاسدة إذا كان الزرع لم يدرك بحيث يضره الحصاد. وقال شيخ الإسلام في باب الإجارة الفاسدة: يجب أن يحوز ويؤمر بالحصاد والتسليم.

ثم ذكر مسألة البيت المشغول أصلا مقيما عليه مسألة الزرع بعد الحصاد، ثم ذكر كلام النسفي بزيادة

في رواية محمد وهي أن الإجارة لا تجوز وأنه جعله كأرض فيها زرع لا يحوز، فإن فرغها وسلمها لا يصح، لأن الإجارة لما وقعت فاسدة لا يحوز إلا باستئناف. قال: وذكر الكرخي في الجامع الصغير أنها تصح. ثم نقل عن المحيط عن محمد في المشغولة بالزرع أنه فاسد وأن المراد بالزرع الذي لم يدرك، وما تقدم من وجوب التفريغ في المدرك. وحكاه عن الصدر الشهيد ثم جعله مقيسا على مسألة الدار. ونقل عن محمد نص على فساد هذا العقد وأنه حكى عن الحلواني. وبعض المشائخ قالوا: إنه موقوف إلى أن تفرغ، وقاسوا ذلك بمسئلة الحدع، والحاكم الشهيد مال إلى ظاهر ما ذكر محمد، انتهى.

قلت: وهذا صريح منه أن الرواية عن محمد بالفساد، ومن قال بالصحة تأوله، ويظهر ذلك بالتأمل فيما قبله أيضا. وقد صرح قاضي خان بأن ظاهر الرواية عدم جواز إجارة الأرض المشغولة بالزرع، وأن خواهر زاده فصل بين المدرك وغيره.

قال: فعلى هذا في البيت المشغول تجوز الإجارة، ويؤمر بالتفريغ والتسليم إلا أن يكون فيه ضرر فاحش فكان له أن ينقض الإجارة وهكذا ذكر الكرخي في مختصر رواية عن محمد أنه يحوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم، وعليه الفتوى. وقيل للقاضي الإمام هذا في البيت المشغول لو فرغ وسلم هل تصح تلك الإجارة؟ قال: لا، لأنها وقعت فاسدة فلا تجوز إلا بالاستئناف. وفي فتاوي البزازي: استأجر أرضا فيها زرع أو ما يمنع الزراعة لا يحوز. ثم قال: وإن أجزاها ثم حصد الزرع وسلمها انقلب جائزا. وهذا إذا لم يكن الزرع مدركا، فإن أدرك الحصاد جازت الإجارة، ويؤمر بالحصاد والتسليم، وعليه الفتوى، والله أعلم.

وَيْجَارُ مَا اسْتَأْجَرْتَ مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ ﴿٦١٥﴾ وَغَيْرِ شَرِيكَ فِي الْمُسَاعَ وَيُنْصَرُ

البيت معطوف على البيت السابق على عدم جواز الإجارة. وقوله: "غير" مجرور عطفا على المجرور بالإضافة.

وفي البيت مستلطان أولهما من الخلاصة، وقاضي خاد وغيرهما. وهي: إجارة الشخص ما استأجره قبل قبضه فإنها لا تصح، قيل بلا خلاف. وقد حكى قاضي خان فيه الخلاف فإنه قال: اشترى عقارا فأجزه قبل القبض لا يحوز، وقيل هو على الخلاف.

قال المصنف: إن عطفت المسئلة على عجز البيت السابق كان مشعرا بالخلاف. قال: وهو الأول، لأنه عطف على الأقرب، وإن عطفت على أوله فلا خلاف، انتهى.

قلت: يشكل عليه إن صنعه يقتضي ترجيح الصحة في البيت السابق كما مر، وهذا بخلافه، لأن الراجح فيه عدم الصحة فينكر عليه ما ذكره من الأولوية.

فإن قلت: يرجع الإشكال في قوله في آخر هذا البيت: "وينصر" فإنه راجع إلى عدم الجواز. قلت: يلغيه نصه على اختصاصه بمسئلة المشاع كما سياتي نقله عنه إن شاء الله تعالى، والله أعلم. ويفهم من التقييد بقيل القبض الجواز بعد القبض.

وهنا فرع حسن فيه عليه الشارح وهو: أن المستأجر إذا أجر بأكثر مما استأجره لا يطيب له الفضل، ويتصدق به إلا أن تكون الأجرة الثانية من غير جنس الأولى، والله أعلم.

الثانية: قال هي معروفة قصدت بنظمها تعريف أن الفتوى على قول الإمام بقولي: "ينصر" وهي مسألة إجارة المشاع من غير الشريك. قال قاضي خا: إجارة المشاع من غير الشريك فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة، وعليه الفتوى، انتهى.

قلت: وفي شرح الزيلعي وغيره نقل عن المغني لصدر الإسلام ظاهر بن محمود أن الفتوى فيه على قولهما، والله أعلم.

ولو أجره من شريكه جازت في أظهر الروايتين عنه، وعندهما يجوز على كل حال. (١)

تنبيه: طريق جواز إجارة المشاع أن يلحق به القضاء أو يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض، ذكره في البرازية وغيرها، "والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفِي الْكَلْبِ وَالْبَازِي قَوْلَانِ وَالْبِنَاءُ ﴿٦١٦﴾ كَأَمِ الْقُرَىٰ أَوْ أَرْضُهَا لَيْسَ يُوجَرُ
اشتمل البيت على مسائل،

الأولى: من قاضي خا. قال: رجل استأجر كلباً معلماً ليصيده لا يجب الأجر، وكذا البازي، ثم قال: وفي بعض الروايات: استأجر الكلب أو البازي وبين لذلك وقتاً معلوماً يجوز، وإنما لا يجوز إذا لم يبين له وقتاً معلوماً. ولو استأجر سنوراً ليأخذ الفار من بيته ذكر في المنتقى: أنه لا يجوز. لأن هذا فعل السنور، وليس كالكلب والبازي، لأن المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بإرساله فيصيد، ولا كذلك السنور. ولو استأجر كلباً ليحرس له داره قالوا: لا يجوز ذلك ولو استأجر قرداً لكس البيت قال رحمه الله: ينبغي أن يجوز، لأن القرد يضرب ويعمل بالضرب، بخلاف السنور. ونقل في بنية الفتية الخلاف في الكل وعد منها كلب الحراسة وكذا في فتاوى البرازي، لكن اتفقوا على مسألة السنور، والله أعلم. (٢)

الثانية: قال في المحيط ولا تجوز إجارة البناء دون الأرض، هكذا ذكر في الأصل. (٣) وذكر عن محمد في النواذر أنه يجوز. قال أبو علي النمفي: وبه كان يفتي شيخنا، وقيسه بإجارة الفسطاط والخيمة، وذكر في الذخيرة فيه روايتين. قال أبو علي النمفي: كان أبو علي نصير لا يجوز البناء بدون الأرض، وأوردت عليه إجارة الفسطاط وأن ذلك جائز فلم يتهماً له الفرق. وفي قاضي خا عن الإمام أبي علي السغدري أنه ذكر عن محمد ما يدل على جوازه. قال: رجل استأجر أرضاً فأجرها من صاحبها. كانت الإجارة الثانية باطلة، فإن بني فيها المستأجر ثم أجرها من صاحبها كان له حصة البناء من الأجر، ولو لم تصح أجرة البناء وحده لا يستوجب

(١) قاضي خا: ج ٣ ص ٢٣: باب الإجارة الفاسدة.

(٢) قاضي خا: ج ٣ ص ١٧: باب الإجارة الفاسدة كذا في خلاصة الفتاوى نقلاً عن قاضي خا: ص ١٧١: ج ٣ - فصل في الدواب كتاب الإجارة.

(٣) كذا في البرازية: ج ٢ ص ٢٨: نوع في الضياع والحيوانات.

حصّة البناء من الأجر - وذكر في الأصل أن إجارة الفسطاط جائزة. ثم قال وفي الزيادات ما يدل على أنه لا يجوز إجارة البناء لأنه بمنزلة إجارة المشاع ونبه المصنف على أن اختلاف الرواية ينبغي أن يكون على قول الإمام، لأنه هو الذي لا يجوز إجارة المشاع، لا على قولهما، وأن الفتوى على الجواز، لأنه مع كونه قولهما يقري رواية محمد وإن ظن الطرسوسي أنها على المنع، لأنه ظاهر الرواية، فقد قال في القنية ويفتي برواية استحجار البناء إذا كان منتفعا به كالجلران والسقف. قال: وفي ظاهر الرواية لا تجوز، لأنه لا ينتفع بالبناء وحده.

وفي النزائية قال: إن الجواز في البناء المرتفع مع السقف اختيار الإمام البخاري الخوارزمي وإنه إذا لم يكن كذلك لا يجوز. قال: فعلم من هذا أنه لو كان فيه كان أو مرة كطين لا يفتى بجواز الأجرة وما يأخذه من الأجرة حرام. ثم ذكر الرواية عن محمد بالجواز (١) وفي المبسوط نص على جواز استحجار بيت في علو دار ومنز على ظلة على ظهر طريق، وعلمه بأنه منزل معد للانتفاع من حيث السكنى. وفي الخلاصة عن الحيل عن شمس الأئمة: لو كان البناء لرجل والعرصة لآخر «فاجر صاحب البناء بناء» لا من صاحب العرصة. اختلف المشائخ فيه قال: والفتوى على أنه يجوز. ولو أجر من صاحب العرصة يجوز. وكذا لو استاجر العرصة دون البناء (٢) وفي النزائية: لو كان البناء ملكا والعرصة قفا فاجر المتولي يأذن مالك البناء، فالأجر ينقسم على البناء والعرصة، فينظر بكم يستاجر كل فما أصاب البناء فهو لما لكة. (٣)

قال المصنف: الثالثة: أجر بناء مكة شرفها الله تعالى ينبغي أن يخرج على الخلاف المتقدم. وإطلاق الروايتين يدل عليه، وإنما نصبت عليه مخافة أن يتوهم أنه لا يجوز كما لا يجوز بيع الأرض، ويدل للجواز ما ذكره صاحب الذخيرة عن المبسوط. قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: أكره إجارة بيوت مكة في أيام الموسم بهكذا روى هشام عن محمد عن الإمام وكان يقول ينزل عليهم في دورهم لقوله تعالى «سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ» (٤)

قال في الذخيرة ثم هذه المسئلة دليل على جواز إجارة البناء بدون الأرض، لأن الإجارة هنا لا ترد على الأرض عند أبي حنيفة كالبيع، وإنما ترد على البناء وإنما رخص فيها في أيام الموسم، ومما يدل على ذلك قول صاحب الهداية في الاستدلال على مذهب الإمام في عدم جواز بيع أرض مكة، استدلت أبو حنيفة رضي الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام: «مكة حرام لا تباع رباعها ولا تورث» (٥) لأنها حرة محرمة لأنها فناء الكعبة. وقد ظهر التعظيم حتى لا ينفر صيدها ولا يختل خلأؤها ولا يعضد شوكةا فكذلك في حق البيع بخلاف البناء، لأنه خالص ملك الباني، واستدل لها بأنها مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء.

الرابعة: قال في خزانة الأكملة: لو أجر أرض مكة لا يجوز فإن ربة الأرض غير مملوكة. قال: ومفهومه يدل على جواز البناء. والحق أنه مخرج على ما مر من الخلاف يعني بين الإمام والصاحبين. وفي الهداية:

(١) للفتاوى النزائية ج: ٢ ص: ٢٨ - نوع في الضياع والحائوت.

(٢) خلاصة الفتاوى ج: ٣ ص: ١٠٩ جنس آخر في الضياع.

(٣) الفتاوى النزائية ج: ٢ ص: ٢٨ نوع في الضياع. (٤) سورة الحج، الآية ٢٥ (٥) نصب الرابة ج: ٤ ص: ٢٦ ط: الرشدية بيروت.

ويكرهه إجارة أرض مكة، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أجر أرض مكة فكأنما أكل الربا" ولأن أراضي مكة كانت تسمى السوايب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتاج إليها سكنها ومن استغنى عنها أسكنها غيره، انتهى. (١)

قلت: أما الحديث الأول فأخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ "مكة مباح لاتباع رباها ولا تواجر بيوتها" وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأخرجه الدارقطني في سننه وضعفه باسما عيل بن مهاجر وهو من رجال مسلم، وأخرجه الحاكم، والدارقطني باختلاف لفظ يسير فإنه قال: "مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام أجر بيوتها" (٢) وسكت عنه الحاكم، ووطن فيه الدارقطني وصوبوا وقفه على عبد الله بن عمرو، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه مرسلًا.

والثاني ورد في بعض طرق، الأول بلفظ: "توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وما يدعى ربا مكة إلا السوايب من احتاج سكن ومن استغنى أسكن." (٣) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده، ومن طريقه الطبراني، والدارقطني في سننه، وفي مختارات النوازل: لا بأس ببيع بناء مكة وإجارتها ويكره بيع أرضها عنده، وعندهما لا بأس ببيع أرضها وهو رواية عنه أيضا والله أعلم.

وَحَالَفَ فِي قَدْرِ الْعِمَارَةِ أَمْرٌ ﴿٦١٧﴾ يُقَدَّمُ فِيهَا قَوْلُهُ لَا الْمَعْمَرُ

"خالف" مفعوله "امر" وضمير "فيها" للعمارة. وضمير "قوله" للامر.

ومسئلة البيت من خزنة الأكل: أمر رب الدار بالبناء ليحبسه من الأجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار، والبيتة بينة المستاجر. وفي القنية رقم لنجم الأئمة البخاري، ثم قال: المستاجر إذا عمر في الدار المستاجرة عمارات بإذن الأجر يرجع بما أنفق وإن لم يشترط الرجوع ضريحا، وكذلك القيم.

قلت: ويحمل هذا على ما إذا لم يقع بينهما الخلاف. ثم رقم لقاضي خاں وقال: وفي التنور والبالوعة لا يرجع بمجرد الإذن إلا بشرط الرجوع. لأن العمارة لإصلاح ملكه، وصيانة داره عن الاختلال، فيوصى بالاتفاق بخلاف التنور والبالوعة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمُسْتَأْجَرٌ شَهْرًا وَيَسْكُنُ ضِعْفَهُ ﴿٦١٨﴾ فَيُلْزَمُ بِالشَّهْرَيْنِ أَوْ فِيهِ يُقْصَرُ

ضمير "يسكن" للمستاجر "وضعه" للشهر و"يلزم" للمستاجر "وفيه" للشهر.

ومسئلة البيت من المحيط: استاجر من آخر دارا شهرا فسكنها شهرين فعليه الأجر للشهر الأول، وليس عليه في الشهر الثاني أجر هكذا في عامة روايات كتاب الإجازات. وذكر في بعض الروايات أنه يجب عليه الأجر في الشهر الثاني أيضا. قال مشا فطنا: ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما إذا لم تكن مدة

(١) هداية ج: ٤ ص: ٤٥٧ كتاب الكراهية.

(٢) السنن الكبرى ج: ٦ ص: ٣٤ حديث ١١١٨٤

(٣) ابن ماجه ص: ٢٢٤. أبواب المناسك باب أجر بيوت مكة الكامل لابن عدي ج: ٧ ص: ٢٤٧

للاستغلال، وما في الروايات محمول على ما إذا كانت معدة، انتهى.

قال المصنف: ولما حمل المشايخ رواية التضمن على ما أعد للاستغلال، ورواية عدم التضمن، على عدمه وكان إيجار رب الدار لها يؤذن بأنه أعدها للإيجار. قدمت رواية التضمن، انتهى.

قلت: فيه بحث وسيأتي: أن إجارة الحمام شهرا لا يقتضي كونه معدا للاستغلال « فلا بد أن يفيد في إيجار الدار بكونها معدة للاستغلال، فتأمل! والله أعلم.

ونقل عن محمد في باب إجارة الحمام: إذا استاجر حماما ليعمل فيه شهرا فعمل فيه شهرين فلا أجر عليه في الشهر الثاني. قال الحلواني: هذه المسئلة دليل على أن في مسئلة الدار لا يجب الأجر بدون العقد، وإن كانت معدة للاستغلال والكراء. وقال خواهر زاده: الجواب في الحمام كالجواب في الدار، وما ذكر محمول على ما إذا لم تكن معدة للكراء والإنسان قد يئني الحمام للكراء وقد يئني لحاجة نفسه ثم يواجر شهرا لعارض فعلى هذا لا مخالفة بينهما.

قلت: وفي البرازية: إن بكرا روى الوجوب في الشهر الثاني عن مشائخنا في الدار. قال: وروى الكرخي وابن سلمة التوفيق بين الروايتين بالحمل على المعد وغيره من غير فصل بين الدار والحمام. قال القاضي: وبه يفتى.

قلت: بقي هنا بيان ما يلزمه في الشهر الثاني هل هو المسمى أو أجر المثل؟ قال في القنية: ولو استاجر دارا معدة للاستغلال سنة بأجرة معلومة دون أجر المثل، أو فوّه بما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه أجر المثل فيما وراء تلك السنة ونسبه إلى أبي يوسف، ثم قال: وعنه: استاجرها بعشرة ووعده أن لا يأخذ هذه منه إلا بشمانية فأخذ الثمانية وباعه بالدرهمين شيئا قليلا ثم سكنها بعده سنين بغير عقد جديد فيلزمه لكل سنة ثمانية. قال مولانا بديع: وفيه نظر، وعلى قياس جوابه الأول يلزمه أجر المثل. (١) ثم إنه رقم بعد قليل رقم لعين الأيمة الكرابسي وقال: استاجرها سنة بأجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الأجر ليس له أن يسترد هذا الأجر. قال مولانا بديع: والتخريج على الأصول يقتضي أن لا يكون له ولاية الاسترداد إذا لم تكن معدة للإجارة، لأنها لا تصير معدة للإجارة بالإجارة سنة، فقد دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده إلا إذا دفعه على وجه الهبة ابتداء واستهلكه الموَجِر. وفي عارية الأصل: استاجر أرضا سنة فزرعها سنين فعليه أجر السنة الأولى ونقصان الأرض فيما بعدها ويتصدق بالفضل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال ابن أبي ليلى: عليه أجرة مثلها في السنة الثانية. قال القاضي الصدر: وهذا إذا لم تكن الأرض معروفة بالإجارة بأن كانت لا توجر كل سنة أما إذا كانت معروفة بها يجب أجر السنين المستقبلية بلا خلاف، فعرف بهذا أن عند أبي حنيفة ومحمد لا تصير الأرض معدة للإجارة بالإجارة سنة أو سنتين أو أكثر ونحوه في المحيط انتهى. (٢) وفيها: ولا تصير معدة للاستغلال بالإجارة سنة أو سنتين أو أكثر إلا إذا بناها لذلك أو اشتراها كذلك، وأشار نجم

(١) القنية المنية ص: ٢٦٩ باب بقاء الإجارة بعد انقضاء مدتها ووجوب الأجرة بغير عقد.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٧٠.

الأئمة البخاري أن باعداد البائع لا تصير معدة للاستغلال في حق المشتري انتهى.

وهذا التفصيل بعينه نقله في القنية وعزاه إلى أبي يوسف. وقال إن أبا اليسر أو رد عنه أنه بالإيجار أكثر من سنتين لا تصير معدة للاستغلال.

ونقل عن نجم الأئمة البخاري: إذا أجرها ثلاث سنين متواليات تصير معدة للإجارة. فعلم من هذا ومما تقدم اتفاق أئمتنا الثلاثة على هذا ولو سكن دار غيره من غير عقد إن كانت معدة للاستغلال يجب الأجر وإلا، إلا أن يتقاضى صاحب الدار بأجر ولا يصدق أنه نزل بغير أجر. وهذا بناء على أن الخان يكون غالباً معداً للكراء فسكنه رجل يكون رضي بالأجر، وبه كان يفتي محمد بن سلمة، وأبو نصير بن سلام، والفقهاء أبو بكر، والفقهاء أبو الليث، وكان نصير يقول: لا يجب الأجر بنزوله إلا أن يتقاضى عليه صاحب الخان وأجابه فإذا تقاضاه ولم يخرج الآن يجب الأجر ولكن من حين نزل. وبعض مشايخ زماننا قالوا: الفتوى على لزوم الأجر إلا إذا عرف بخلافه، بأن صرح بأنه نزل بطريق الغصب، أو كان معروفاً بالظلم والغصب، مشهوراً بالنزول في مساكن الناس لا بطريق الإجارة: فيحتمل لا يجب. ثم ذكر: رجل له حوانيت مستغلة جاء إنسان وسكن في واحد منها يلزمه أجر المشل، ولو قال كنت غاصباً لا يصدق، وهو كمن دخل الحمام من غير أن يصرح له صاحب الحمام بالإذن، وقال دخلت على وجه الغصب لا يصدق، (١) انتهى حاصل ما في المحيط، والله تعالى أعلم.

وَمَا ضَمَّنُوا بِالْشَّرْطِ عِنْدَ الْإِمَامِ فِي (٦١٩) أَجِيرٍ اشْتَرَاكَ وَهُوَ مَا قَدْ تَخَيَّرُوا

الضمير في "ضمّنوا" لمشتائنا، وضمير "وهو" يعود على التضمنين بالشرط المتفي و"ما" موصولة.

وفي البيت مسئلتان.

الأولى: من الصغرى والظهيرية: الأجير المشترك قال إن ضاع مالك معي أو في يدي فأنا ضامن لا يصح، لأنه اشتراط الضمان في الأمانة، انتهى. وقال في الذخيرة: وإذا شرط على الراعي ضمان ما عطب فهو جائز ولا يفسد به العقد. قال: والذي يظهر لي أن هذا يتخرج على قولهما، والأول على قول الإمام لما عرف أنهما يضمنان الأجير المشترك دونه.

الثانية: قال: هي أن قول الإمام أن الأجير المشترك لا يضمن هو مختار المشايخ، وعليه الفتوى في قول أكثرهم ثم نقل كون الفتوى على قول الإمام في عدم تضمين الأجير المشترك عن الخاصي، والذخيرة، وقاضي خان وقال: إنه المختار وإنه قول زفر ومحمد أيضاً. وقال في موضع آخر ناقلاً عن أبي الليث أنه يأخذ بقول أبي حنيفة في الأجير المشترك، والفتوى عليه. (٢)

قال المصنف: ولذلك جعلت النظم عليه، ثم في جعله النظم مشتملاً على مسئلتين نظر، لأن الضمير في

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٢ ص: ٣٣٣ كتاب الإجارة، بتغير الألفاظ - باكستان.

(٢) المصدر السابق، مسائل في الأجير المشترك، مفهوماً ص: ٣٣٤.

قوله: وهو ما قد تخيروا إنما يرجع إلى تضمين الأجير المشترك بالشرط، والواقع أنه لم ينقل عن أحد أن الفتوى على ذلك، وإنما المنقول أن الفتوى على عدم التضمن من غير تعرض للشرط، فلا يكون قوله "تخيروا" راجعا إليها إلا بطريق اللزوم، فتأمل!

وَمَرْجِعُ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ عُرْفُهُ ﴿٦٢٠﴾ فَرَدَّ عَلَى شَخْصٍ يَخِيطُ وَيُقَصِّرُ

ضمير "فيه" إلى الأجير المشترك، يعني المرجع فيما لم يشترط من المؤن العرف. و"الفا" في قوله: "فرد" فاء التفريع أي فرد الثوب.

وقد اشتمل البيت على أصل يتخرج عليه فروع كثيرة في المحيط وغيره: وهو أن الإجارة إذا وقعت على عمل وكان ما كان من توابيع الفعل ولم يشترط في الإجارة على الأجير فالمرجع فيه العرف. وعلى فرعين من فروعه.

الأول: نقله عن الفتاوى النخاسية: الأجير المشترك كالحائك (١) ونحوه يجب أن يكون مؤنة الرد

عليه لا على رب الثوب.

والثاني: نقله عن المحيط: وإذا استأجر قصارا ليقصر له ألف ثوب فحملها على القصار إلا أن يشترط

القصار حملها على رب الثياب. ثم ذكر فروعا منها: إن الزنيل والمبلن على اللبان إن جرت به العادة، لكن رأيت في مختصر المحيط للبخاري: إخراج الأجر من الثنور، والخبز من الثنور على الأجير، وتشريح المبلن على الأجر عند أبي حنيفة والزنيل والمبلن على رب اللبان دون اللبان، وإن شرط الزنيل وأنية الماء على المنقل فهو عليه. ثم إن المصنف ذكر فروعا فيها مخالفة لما في المحيط فأحببت نقلها عن مختصر المحيط قال: وعلى الطباخ إخراج المرفة إن كان في عرس فإن كان أهل بلد يعملون على غير هذا فهو على ما تعاملوا، وإلا لحافت والسرّج على رب الدابة، والحل والحوالق واللحام على أهل الحموله. وذكر الحسن: إن كان يحمل على دواب المكارى قال الحوالق والحبل عليه، وإن كان على عتقه أو دواب المستاجر فهو على رب الحمل، ولو كان الحمل حنطة فهو على المكارى وإن يدخلها منزله، قال أبو حنيفة هذا ما تعامل الناس عليه، وقال أبو يوسف: هذا حسن، وكري نهر رحاء الماء على الأجر إلا أن يشترط على المستاجر حمل الثياب المقصورة على القصار إلا أن يشترط على رب المال. قال أبو حنيفة: كل شيء له حمل ومؤنة كرحى اليد ونحوه فعلى الأجر مؤنة الرد، ومالا حمل له ولا مؤنة كالثياب والدواب فعلى المستاجر، انتهى. والله أعلم.

وَمِنْ بَعْدِهَا لَوْ يَسْتَعِيرُ مُشَاهِرُ ﴿٦٢١﴾ فَفَسَخَ وَلَكِنْ الصَّحِيحُ يُقَرَّرُ

وَيَسْقُطُ فِيهِ وَقْتُ الْعِمَارَةِ مِثْلُ مَا ﴿٦٢٢﴾ لَوْ أَنَّهُدَّ بَابَ الدَّارِ فَالْهَدْمُ يُحْرَزُ

الضمير في "من بعدها" يعني الإجارة وفي "يستعير" للموجر. و"مشاهر" ينبغي أن يكون وصفا للمستاجر "ففسخ" جواب "لو" أي فالاستعارة فسخ. وضمير "يقرر" للأجر. وكذا في "يسقط" و"الهدم".

وفي البيتين مسئلتان.

الأولى: ممن قاضي خاد: استأجر دارا وقبضها ثم أعارها من الأجر قال أبو بكر البلخي رحمه الله: لا

يسقط الأجر عن المستاجر. وذكر في المتنقي: أن المستاجر إذا أعار من الأجر كان ذلك نقضا للإجارة،

(١) في نـ "كالخياط" مكان "كالحائك"

وكذا لو استأجر داراً وبنى فيها، ثم أجزها من الأجر كان ذلك نقضاً للإجارة الأولى، والصحيح أن الإجارة والإعارة لا يكونان فسخاً لكن لا يجب الأجر على المستأجر مادام في يد الأجر (١) انتهى. ومثله في الظهيرة.

قلت: ونقل في النزاية، عن أبي الليث موافقة أبي بكر البلخي. والله أعلم.

الثانية: في الذخيرة: استأجر داراً فقبضها فأنهدم بيت منها يرفع عنه من الأجر بحصته ولا يؤخذ بنيانه، انتهى. وإلى ذلك أشار بقوله: "ويسقط" يعني الأجر في وقت العمارة مثل ما يسقط لو إنهدم بعض الدار من الأجر بحصته.

وإليه أشار بقوله "فأنهدم يحرز" يعني تعزف حصته من الأجر بالتقدير والحرز ويسقط بقدره. وكذا لو أنهدم جميعها يسقط الأجر مدة الهدم، ولا تنفسخ الإجارة ما لم يفسخ المستأجر.

قال في الفخيرة: استأجر داراً وقبضها فسقط منها حائط أو أنهدم بيت من الدار. كان للمستأجر أن يفسخ الإجارة بحضرة الأجر ولا يصح فسخه عند غيبته، لأن هذا بمنزلة الرد بالعيب، فإن أنهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته وغيبته، ويسقط الأجر عند الكل، ولا تنفسخ الإجارة ما لم يفسخ، انتهى.

قلت: وفي مختصر المحيط: لو استوفى المنافع مع العيب يلزمه جميع البدل، فإن بنى ماسقط من الدار لا خيار للمستأجر. واختلف المشائخ في الانفساخ بدون فسخه إذا أنهدمت الدار وانقطع ماء الرحا والشرب عن الأرض قيل يفسخ بهذه العوارض وقيل لا يفسخ بدون فسخه، وهو الأصح. ثم نقل عن محمد في السفينة إذا انتقضت فصارت ألواحاً، ثم ركبها لم يجبر على تسليمها إلى المستأجر.

والحاصل: أنه إذا أنهدمت الدار وسكنها العرصة لا يجب الأجر، ولو أنهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الأجر. ثم نقل عن المتقي ما قدمناه عن الذخيرة وعقبيه بقوله: "لكنه خلاف ظاهر الرواية" انتهى.

ونقل في النزاية عن الصغرى لزوم المسمى قبل الفسخ في صورة أنهدم حائط من الدار أو بيت منها. وذكر قبل ذلك بأوراق نحو ما في قاضي خاد. ثم ذكر في أثناء ما يكون فسخاً: استأجر داراً وسلمها إلى المستأجر إلا بيتاً كان مشغولاً بمتاع الأجر له أن يحط أجرة هذا البيت من الأجرة. فإن قلت: الفات صفة ولا قسط لها حتى لو استأجر داراً على أن فيها ثلاث بيوت فإذا فيها بيتان خیر المستأجر ولا يحط شيء من الأجر، قلت: نعم كذلك إلا أن القوات إذا كان بفعل البائع يقابله القسط بخلاف إنهدم بيت أو سقوط حائط لعدم كونه مقصوداً بالتناول. ولهذا يقوى ما ذكر في المحيط أنه ظاهر الرواية، فيجب التنبيه له، والله أعلم.

ولا يخفى ما في تركيب البيت من بعد عن الدلالة على المراد. فلو قال:

ولو عارها من موجر كان فاسخاً	كأيجارها منه وصحح الأكثر
ببقاء وإسقاطاً لأجر زمانها	بحصته كالهدم للبعض يذكر

(١) فتاوى قاضي خاد ج: ٣، ص: ٣١٩، كتاب الإجارة، فصل فيما يجب الأجر على المستأجر وما لا يجب على هامش الجزء الثالث من الفتاوى الهندية، ط: باكستان.

وعقب هذا في المحيط بأنه

خلاف روايات الأصول فينكر

لكان أظهر وأفيد لشموله مسألة الإجارة، وما ذكره صاحب المحيط.. والضميران في "عارها" للعين الموجهة والمستاجر "وبقاء" متعلق "صحيح الأكثر" والضمير في "زمانها" للإجارة والإجارة وفي "بحصته" للأجر. والإشارة بـ "هذا" لهدم البعض.

واعلم أن مسألة الإجارة كلام أيمتنا فيها طويل. ومحصله ما ذكره في البزاية. قال السغدني: الأولى تبطل بالثانية وإن لم تصح فقد روي عن الإمام الثاني: أن المشتري إذا باع المبيع من البائع قبل القبض يبطل البيع الأول وإن لم يحز الثاني فهذا كذلك. وذكر الحلواني أنه تنفسخ الأولى وأنه غير صحيح، لأن الثاني فاسد والفساد لا يقدر على رفع الصحيح. والعامية على أنه لا تنفسخ بالثاني إلا أنهما إن داما على ذلك حتى تمت المدة بطلت الأولى، لأن الثانية فاسخة للأولى، لأن المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم إلى المستاجر، فإذا استأجرها المالك منه ثانياً أو استرد منه فذلك يمنعه من تسليم المنفعة الحادثة إلى المستاجر فإذا داما على ذلك فقد مضت قبل التمكن من استيفاء المنفعة فتتنفسخ الأولى ضرورة، حتى لو أراد المستاجر الأول أن يسترده بعد مضي بعض المدة فله ذلك، لأن العقد الأول إنما انفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وهو على حاله فيما بقي. وفي المتقى عن محمد: أن الأولى تبطل بالثانية وكان الإمام أبو علي النسفي يحكي عن استاذة: أن المستاجر لو أجر من المواجه لا يصح، وإن أجره من غيره ثم إن الغير أجره من المواجه يصح. وقال الحلواني: روي عن محمد أن الإجارة لا تجوز من المالك مطلقاً تخلل الثالث أولاً به قال عامة المشايخ وهو الصحيح، وعليه الفتوى. وإن أعارها المستاجر من المالك ذكر في الخزائنة أنه لا تبطل الإجارة، لأن المستعير لا يستحق شيئاً. ثم قال بعد قليل: وذكر القاضي أن الإجارة الثانية ولم تكن الإجارة طويلة لم تصح الإجارة الثانية ويسقط الأجر عن الأول إن قبض الأجر الأول الدار عنه عن المستاجر بعد الإجارة وإن لم يقبض لا، وإن قبض الأجر الأول الدار حتى سقطت الأجرة، قال أبو الليث: لا تبطل الإجارة الأولى، وللمستاجر استرجاع الدار من الأجر، (١) والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَا يُلَوِّغُ الطِّفْلُ يَفْسُخُ مِنْ أَبِي ﴿٦٢٣﴾ وَصِيٌّ وَجَدَ وَهُوَ فِيهِ مُخَيَّرٌ

في البيت مستقلان من قاضي خاد.

الأولى: الأب والجد أو وصيهما إذا أجر داراً أو عبداً للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن

للصغير أن يفسخ الإجارة. والصبي إذا أجر نفسه ثم بلغ لم يكن له أن يفسخ الإجارة. (٢)

الثانية: وهي المشار إليها بقوله: "وهو فيه مخير" فإنه جعل الضمير في "وهو فيه مخير": "للطفل

وأراد أن إجارة الأب والجد أو وصيهما نفس الطفل قبل بلوغه ثبت له ففسخها إذا بلغ، وهذا التركيب لا يفهم على

(١) فتاوى قاضي خاد ج: ٣-ص: ٣٠٥، فصل في الإجارة الطويلة، على هامش الفتاوى الهندية ج: ٣ ط باكستان.

(٢) المصدر السابق ص: ٣١٤، فصل في إجارة الوقف ومال اليتيم.

هذا الوجه إلا من الشرح كما لا يخفى؛ بل الظاهر رجوع ضمير "فيه" إلى الفسخ. قال: الأب أو الجد أب الأب أو وصيهما إذا أجر الصغير في عمل من الأعمال التي يقدر عليها الصغير جازاً، لأنه يجعل ماله ماله للصغير، ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الأب، ووصي الأب مقدم على الجد، فلو لم يكن للصغير أب ولا جد أب الأب، ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم وهو في حجره جاز، لأنه يملك تأديبه فيملك إجارته، فإن كان الصغير في حجر ذي رحم محرم فآجره ذو رحم آخر هو أقرب من الذي هو في حجره يجوز، بأن يكون في حجر العم فآجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله، ولا يجوز في قول محمد. وإن آجره ذو رحم محرم منه وهو في حجره ليس له أن ينفق الأجر على الصغير إذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله، كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير، فإذا بلغ بعد ماله من له ولاية الإجارة إن شاء أمضى الإجارة وإن شاء فسخ، سواء آجره الأب أو الجد أو وصيهما أو غيرهم بوليس لمن كان الصغير في حجره أن يدفعه إلى حايك ليتعلم تلك الحرفة إن لم يكن أبوه (١) حايكاً، لأن الصغير يتضرر بذلك، انتهى ملخصاً.

فلو كان النظم هكذا:

ولا فسخ في إيجار جد ولا وصي بحلم وفي نفس الصبي يعير

لكان أولى. والمراد بـ "الحلم" الاحتلام ويعلم الحكم في الأب بالأولية وكذا في وصيه، والله أعلم.

وَيَتَأَيَّضُ فِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ فَلَمْ ﴿٦٢٤﴾ تَجِبْ أَجْرُهُ كَالذَّكَرِ وَالْكَتْبُ تَنْظُرُ
وَطَبِيباً لِيَشْمَ وَالْخُيُولَ لِحَايِبِ ﴿٦٢٥﴾ وَكَئِيلٍ وَوَزْنٍ قِيلَ وَمَنْ يُعِيرُ

اشتمل البيتان على مسائل من قاضي خا: رجل استاجر كتاباً ليقرأ ما فيه من شعر أو فقه لا يجب عليه الأجر، وهي الثالثة، وكذا المصحف وهي الثانية قال:

ولو استاجر طبيباً يشمه لا يجب الأجر وهي الرابعة. قال وكذا إذا استاجر بيتاً من مسلم ليصلي فيه وهي الأولى.

قال المصنف: فلو كان من كافر يجب الأجر، دل عليه التقييد بالمسلم.

قلت: اخذ المصنف من مفهوم عبارة قاضي خا، وينبغي أن يكون هذا المفهوم مهجوراً، وإن كان لا يختلف الحكم، لأن الفساد إنما جاء من قبل جهل المدة الابتفاع حتى لو وقتها صحت الإجارة، وذلك لا يختلف بالنسبة إلى المسلم والكافر، وكذا إذا نظرنا إلى كونها منفعة غير مقبوضة من العين فتأمل، والله أعلم.

الخامسة: استاجر فرساً أو دابة لتجنب بين يديه أو يربطها علي بابها ليتجمل بها بحيث يظن الناس أنها لا يجوز.

السادسة: استاجر مكيلاً، أو موزوناً ليعير به، ذكر في الأصل أنه يجوز. وذكر الكرخي أنه لا يجوز.

والى ذلك أشار بقوله: "قيل" وفيه إشعار بتقوية الجواز لذكر هذا بضيعة التريض، وهو مقتضى ظاهر الرواية، وهما في الظهيرية أيضاً.

وجه عدم الجواز أن الإجارة لا تحوز إلا لمنفعة مقصودة بالعين وهي في هذه المسائل غير مقصودة بالعين فلا يجوز، كما لو استأجر ثيابا ليسطها في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام فإنه لا يجوز.

قلت : ومن هذا النمط ما يفعل في الزينة في البلاد فلا يجوز فيه الإجارة .

ونظر المصنف في هذه العلة . قال : وينبغي أن يقال في بعضها أن الإجارة تثبت على خلاف القياس فلا يتجاوز فيها المورد، ولم يتعارف إجارة مثل هذه الأشياء ، ولا ورد بها الشرع . أقول : لا يخفى قوة الوجه الأول على ما ذكره المصنف إذ يلزم على الثاني جوازها على تقدير التعارف . ولا يخفى أن إجارة الدار فيما تعارف، والذي ينبغي أن يعول عليه مع التعليل جهل المدة في البعض الأخر؛ ولا يخرج منها شيء على هذين التعليلين، يظهر ذلك بالتأمل والله أعلم.

وَلَوْ دَفَعَ الدَّالُّ ثَوْبًا لِتَاجِرٍ ﴿٦٢٦﴾ يُقَلِّبُهُ لَوَرَّاحٍ لَيْسَ يَخْسِرُ

الضمير في "يقبله" للتاجر وفي "راح" للثوب . وفي "يخسر" للدلال .

ومسئلة البيت من قاضي خاں: الدلال في الثوب إذا دفع الثوب إلى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فأخذ الثوب وذهب به ولم يظفر به الدلال لا يضمن ، لأنه ما ذون له في هذا الدفع عادة . قال مولانا: عندي إنما لا يضمن إذا دفع إليه الثوب ولم يفارقه، أما إذا فارقته ضمن، كما لو أودعه الدلال عند أجنبي، أو تركه عند من يريد الشراء (١) انتهى.

ولا يخفى أن النظم لا إشعار فيه باختيار قاضي خاں . والله أعلم.

وَقِيلَ تَزْوِجْ لَهَا أَجْرٌ مِثْلَهَا ﴿٦٢٧﴾ وَلَيْسَ بَفَسْخِ الْبَيْعِ أَجْرٌ يَغْيَرُ

مسئلة البيت من قاضي خاں: اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح ، قلت: هي المسماة في زماننا بالخاطبة هل يكون لها أجر؟ قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا أجر لها يعني لا يجب لها أجر المثل ، لأنه لا منفعة للزوج من كلامها بغير عقد، وإنما منفعة الزوج في العقد ولم يقم بها . وقال غيره من المشايخ يعني مشايخ زمانه : لها أجر مثلها ، لأن معظم الأمر في النكاح يقوم بالدلالة؛ فإن النكاح لا يكون إلا بمقدمات تكون من الدلالة؛ فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلال في البيع، فإنه يستحق الأجر وإن كان البيع يكون من صاحب المتاع (٢) انتهى.

قال المصنف: ولم يتكلموا على من يكون أجرها ولا في مقدارها . والظاهر أن ذلك يرجع إلى مرواات الناس ومكارم أنفسهم وبلغني أن المتعارف في زماننا أن تعطي الزوجة من المهر المعجل من كل ألف درهم مائة، انتهى . قلت : نقل في العمادية عن فوائد صاحب المحيط: أن المعبر في مقداره العرف . وفي كلام قاضي خاں ما يشير إلى أن الأجر على الزوج في تعليل كلام محمد بن الفضل، وحينئذ يتوجه البحث في كلامه في

(١) فتاوى قاضي خاں ج: ٢، ص: ٣٢٧، كتاب الإجارة، فصل في الأجر المشترك، ط: باكستان.

(٢) فتاوى قاضي خاں ج: ٢، ص: ٣٢٧، فصل في الأجر المشترك .

الموضعين. ولا شك أن العمل في ذلك للزوج فيجب الأجر عليه فتأمل!

ومقتضى عبارة النظم ضعف وجوب الأجر موالظاهر أن الزاجح وجوبه، لأنه الذي عليه المتشايع. وقد نقل في العمادية عن الذخيرة: أن المشايخ كانوا يفتون بوجوبه. قال: وبه يفتى وينبغي أن يفصل بين أن يكون العمل للزوجة بأن تكون مرسلة من قبلها إلى الزوج، وأن يكون للزوج بأن تكون مرسلة من قبله إلى الزوجة فيكون الأجر على من تعمل له. والله أعلم.

الثانية: منها أيضا الدلال في البيع إذا أخذ دلاليته بعد البيع ثم انفسخ البيع بسبب من الأسباب سلمت إليه الدلالة، لأن الأجر عوض مقابل بالعمل وقد تم فلا يستحق عليه الرجوع. (١)

قلت: علله في العمادية عن الصغرى بأن البيع وإن انفسخ لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عمله. ثم نقل عن فوايد صاحب المحيط. ولو تبين أن المبيع كان حراً أو وقفا يسترد، لأن العقد غير منعقد، ولا يخفى أن هذا لا يرد على النظم ولا عبارة الفخري، لأن المذكور فيهما الانفساخ وهو يستدعي سبق البيع وفيما ذكر لا بيع أصلاً. فائدة: نقل في العمادية عن فوائد صاحب المحيط لو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه ينظر إلى العرف إن كانت الدلالة على البائع فعليه، وإن كانت على المشتري فعليه، وإن كانت عليهما فعليهما، وقدم عنه قبل ذلك أن الدلال لو باع العين بنفسه بإذن صاحبها ليس له أن يأخذ شيئاً من المشتري، لأنه هو العاقد حقيقة، ويجب الأجر على البائع، لأنه فعل بأمره، والله أعلم.

فرع مهم: قال للدلال إعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر على إتمام العمل فباعها آخر قال أبو القاسم البلخي إذا كان الأول تعب ودار على الناس فله أجر مثله بقدر عنايه وتعبه. قال أبو الليث: هو القياس وفي الاستحسان لأجر له، لأن العادة أنه لا يأخذ الأجر بدون البيع. قال قاضي خا: وهذا موافق قول أبي يوسف. انتهى. ووجه المصنف بأن هذا لا يستحق فيه الأجر بدون تمام العمل وله نظائر كثيرة ولا خصوص له بدلالة الضياع بل وفي غيرها كذلك قلت: والله أعلم.

تكميل بذكر إجارة الماشطة لتزوين العروس: قال في البزاية: استاجر ما شطة لتزوين العروس لا يحل لها الأجر لعدم صحة الإجارة إلا على وجه الهدية، والصواب أنه إن ذكر العمل والمدة يجوز، وألحقت ذلك في بيت، فقلت:

وما حل أجر للمواشط أو نعم إذا عمل والوقت يذكر حرروا
وَمَنْ قَالَ قَضَيْتُ أَنْ أُسَافِرَ فَأَفْسَخَ ﴿٦٢٨﴾ فَحَلَفَهُ أَوْ فَسَّأَلَ رَقَاقًا لِيَذْكُرُوا

في البيت مسئلة من الذخيرة: استاجر داراً ليسكنها ثم عزم على السفر فإن ذلك عذر في فسخ الإجارة فإن قال المودع للقاضي أنه لا يريد السفر ولكن يريد فسخ الإجارة، وقال المستاجر إنما أريد السفر، فالقاضي يقول للمستاجر مع من تخرج؟ فإن قال مع فلان وفلان فالقاضي يسألهم أن فلانا هل يخرج معكم وهل استعداد للخروج؟ فإن قالوا نعم ثبت العذر. وبعض المشايخ قال: القاضي يحكم بروية ثيابه فإن كانت ثياب السفر

يجعل مسافرا. وبعضهم قال: إذا أنكر الأجر السفر فالقول قوله. وبعضهم قال: يحلف المستاجر بالله إنك عزمت على السفر. وإليه مال الكرخي والقنوري انتهى.
والبيت لم يذكر فيه سوى التحليف وسؤال الرقعة.

وفي البرازية: الانتقال من البلد عذرا إلا أن الخروج يحتمل أن يكون حيلة للتوصل إلى الفسخ فيحلف. (١)
ونبه المصنف على أن كون السفر عذرا لا يشترط فيه المكث نص عليه في القنية. ولو خرج ثم عاد يحلف بالله إنك خرجت قاصدا إلى الموضع الذي ذكرت، كذا في المحيط. وهذا بخلاف رب الدار. فإن سفره لا يكون عذرا في الفسخ. ولو كان المستاجر عبدا للخدمة يكون عذرا للفسخ إن استأجره للخدمة في المصر. وإذا أطلق الخدمة ولم يقيد بالمصر فهي مبنية على مالو استأجر عبدا بالكوفة يستخدمه ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة، وليس له أن يستخدمه خارج الكوفة، فإن سافر به ضمن؛ هكذا ذكر محمد في المسئلة في إجازات الأصل. وذكر في صلحه: أن من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على خدمة عبد سنة أن له أن يخرج بالعبد إلى أهله. وحمل الحلواني في شرحه الخروج به إلى القرى وأقنية البلد وليس له أن يسافر به. قال محمد وهكذا كما قلنا في باب الإجازة أن من استأجر عبدا للخدمة فليس له أن يسافر به وله أن يخرج إلى أهله في القرى وأقنية البلد. وكان السرخسي يفرق بين مسألة الصلح والإجازة ويقول له السفر في مسألة الصلح دون الإجازة. وحكي عن الفقيه أبي شعاع الحافظ: لا رواية عن محمد في فصل الإجازة. فلقائل أن يسوي ولقائل أن يفرق. انتهى ملخصا.

وَيَفْسُخُ مِنْ تَرْكِ التَّجَارَةِ مَا اكْتَرَى ﴿٦٢٩﴾ وَلَوْ مَنَعَ الزُّرَّاعَ ضَعْفَ قَيْعُذَرٍ

في البيت مسئلتان.

الأولى: من المبسوط قال: لو أراد المستاجر أن لا يخرج عامه ذلك كان له أن يفسخ العقد، ولو كان اكترى ابتلا لحمل الطعام إلى مكة فبلغه كساد، أو خوف أو بدا له ترك التجارة في الطعام فهذا عذر له.
تكميل: ذكر الشارح هنا فروعا مهمة

الأول: من قاضي خان: استأجر رجلا ليذهب بحموله إلى موضع كذا، فلما سار بعض الطريق بدا له أن لا يذهب ويترك الإجازة فطلب من الأجر نصف الأجرة قالوا: إن كان النصف الثاني الباقي من الطريق مثل الأول في السهولة والصعوبة كان له ذلك وإلا يرد بقدره (٢)

الثاني: الإجازة وإذا وقعت على دواب بعينها لحمل المتاع فما تنفسخت، بخلاف ما إذا وقعت على دواب لا بعينها وسلمها الأجر إلى المستاجر فما تنفسخت، لأن العقد لم يقع عليها وعلى الأجر أن يأتي بغيرها. وعن أبي يوسف أن للموخر حق الفسخ أيضا الثالث: لو مرض الأجر قال القنوري له حق الفسخ وهو خلاف ظاهر الرواية الرابع: عن أبي يوسف فيمن ولدت يوم النحر قبل طواف الزيارة وأبى الجمال أن يقيم معها مدة التفاس فهذا عذر للجمال في فسخ الإجازة، ولو ولدت قبل يوم النحر وقد بقي من مدة نفاسها مدة

(١) الفتاوى البرازية على هامش الفتاوى الهندية، ج: ٥ ص: ٩٩، السامع في فسخ الإجازة، ط باكستان.

(٢) قاضي خان ج: ٢، ص: ٣٠٠، فصل فيما تنقض به الإجازة وما لا تنقض به.

الحيض عشرة أيام أو أقل خَيْرَ الجمال على المقام معها وعزا ذلك كله إلى المحيط. فالحقت ذلك نظماً حال الكتابة بعد قوله: ما اكرى:-

ولو كان في بعض الطريق وموَجَر
له فسجها لو مات منها معين
وأطلق يعقوب وبالضعف يذكر
ولو ولدت في يوم نحر ولم تطف

وكميل بنصف بيته الأتي الكلام عليه المشتغل على المسئلة الثانية فقولنا "لو كان" الضمير فيه للمستاجر وقولنا "وموَجَر" بكسر الجيم وهو الجمال وفي قولنا "لو مات منها" أي من الدواب الموجرة لحمل التجارة "معين" يعني وقع العقد على عينه للحمل وأطلق يعقوب ثبوت الفسخ ولم تكن معينة كما مر وقولنا "بالضعف" يعني ضعف الآخر "يذكر" ثبوت الفسخ له وفي التعبير بـ "يذكر" إشارة إلى أنها خلاف رواية الأصل.

الثانية: من مسائل بينه من الظهيرية: إذا مرض المستاجر وعجز عن الزراعة فإن كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر، وإن كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذراً وفي تعبيره بالزراع إشعار بذلك، والله أعلم.

وإِسْحَارُ ذِي ضَعْفٍ مِنَ الْكُلِّ جَائِزٌ ﴿٦٣٠﴾ وَلَوْ أَنَّ أَجْرَ الْمِثْلِ مِنْ ذَلِكَ أَكْثَرُ

مسئلة البيت من قاضي خجاني: مريض أجر داره بأقل من أجرة المثل، قالوا جازت الإجارة من جميع ماله ولا يعتبر من الثلث، لأنه لو أعارها وهو مريض من إنسان جازت، (١) فالإجارة بأقل من أجرة المثل أولى. قال الطرسوسي: وهذه المسئلة خالفت القاعدة فإن الأصل أن المنافع يجري بها حد الأعبان، وفي البيع يعتبر من الثلث اعتباراً للفرع بالأصل.

وفرق المصنف بأن ذلك عقد لازم لا يحتمل التغير من الوارث ففي تجويزة من جميع المال ضرر به بخلاف الإجارة فإنها تنفسخ بالموت ولا تأثير لذلك مع عدم الموت فإنه لازم للمريض فصار كالإعارة.

قلت: نقل في العمادية عن مكاتب الجامع: تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع المال. ثم قال بعد ذلك: إن المريض إنما يحجر عن التصرف فيما يتعلق به حق الغرماء والورثة، وحق الغرماء إنما يتعلق بأعيان أمواله لا بمنافعها، لأنها مما لا يبقى بعد الموت حتى يتصور التعليق عند ذلك، والله أعلم.

وَمَنْ مَاتَ مَذِيُونًا وَأَجْرُ عَقَارِهِ ﴿٦٣١﴾ يُؤْفَاهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْحَبْسُ أَجْدَرُ

ضمير "عقاره" لمن مات مديوناً. وضمير "يؤفاه" للأجر.

ومسئلة البيت من الخلاصة وقاضي خجاني: لو مات الأجر وعليه ديون فالمستاجر أحق بالمستاجر من غرمائه إلا أنه لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن، وهذا إذا كان المستاجر مقبوضاً، أما إذا لم يقبض حتى مات الأجر ليس للمستاجر حق الحبس. (٢)

ونقل عن يروع الجامع: لو قفاسخا الشراء أو الإجارة فالذي في يده العين أحق به من ساير الغرماء يُباع في دينه، فإن فضل شيء أخذه بقية الغرماء. وفيها: إذا مات الأجر إجارة طويلة وعليه ديون كان المستاجر بشمن المستاجر أحق به من ساير الغرماء كالمرتهن بالرهن، والتقييد بالطويلة خرج مخرج الغالب.

(١) قاضي خجاني ج: ٢، ص: ٣٢٨ باب الإجارة الفاسدة، على هامش الفتاوى الهندية ج: ٢، ط باكستان.

(٢) خلاصة الفتاوى ج: ٣، ص: ١٤٧ الفصل السابع في فسخ الإجارة.

واستشكل النظر سوسي هذم المسئلة بأن مذهبتا أن المفلس إذا كان عنده متاع ابتاع منه بعينه فإن صاحب المتاع أسوة الغرماء فيه ولا يختص به، وإن كان ثمنه باقيا على المفلس.

وأجاب المصنف بأن الدين تعلق بتمته والعين استهلكها ولم يبق لبايعها فيها حق بخلاف الإجارة، فإن يد المستاجر على المؤجر بحق، فكان له حق الحبس كما في الرهن فلا إشكال، والله تعالى أعلم.

فصل من كتاب الحجر والإكراه

"الحجر" لغة: المنع يقال حجر عليه القاضي إذا منعه من التصرف فهو محجور عليه، وتحذف الصلة تخفيفاً فيقال هو محجور.

وشرعاً: هو منع من التصرف في حق شخص: وهو الصغير والرقيق والمجنون بالاتفاق، وألحق الإمام المفتي المأجّن، والطبيب الجاهل، والمكاري المفلس وهذم أيضاً بالاتفاق على ما حكى عنه، وأما حجر المديون والسفيه بعد ما بلغ فعلى قولهما.

أما الإكراه لغة: فمصدر أكرهته على الأمر إذا حملته عليه وهو يكرهه.

وشرعاً: اختلفت العبارات في تعريفه ففي الإيضاح: أنه فعل يوجد من المكروه فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعاً إلى الفعل الذي طلب منه. وفي الكنز: هو فعل يفعله الإنسان لغيره فيزول به الرضى.

والمناسبة بينهما سلب الولاية عن له اختيار صحيح. وعقبهما بالإجارة، لأنهما قد يكونان عنها وعليها، كذا قال. وفيه ضعف لعدم الاختصاص بهما، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَكَالطِّفْلِ مَحْجُورٌ سِوَى مَا سَيِّدٌ كَرَّ ﴿٦٣٢﴾ زَوَاجٌ طَلَاقٌ وَالْعَتَاقُ التَّقَرُّرُ
بِمَا فِيهِ رَدُّ حَجَّةٍ ثُمَّ عُمْرَةٍ ﴿٦٣٣﴾ فَرَانٌ بِهِذِي أُمٌّ وَلَدٌ تُصَيَّرُ
وَلَمْ يَتَّقِ لِلْأَبَا عَلَيْهِ وَلَايَةٌ ﴿٦٣٤﴾ وَلَا لَوْصِيٍّ فَهِيَ عَشْرُ تَسْطَرٍّ

اشتملت الآيات على عشرة أحكام يخالف فيها المحجور عليه للسفه على قول الصاحبين، الطفل

والمعتوه، وتساويهما فيما عداهما، نبه عليه قوله ع

وكالطفل محجور سوى ما سيدكر

غير أنه أطلق اسم المحجور ولم يبين أي محجور، هل هو محجور السفه أو الدين؟ وعزاها تابعاً لأصله إلى شرح مختصر الطحاوي، ولا خصوصية له بها. وهذم العبارة التي حكاهما عنه إذا صار محجوراً عليه للسفه عند أبي يوسف ومحمد يصير حكمه حكم الطفل الذي لم يبلغ، أو بلغ وهو معتبره إلا في أحكام معدودة، فإن حكمه فيها حكم العاقل البالغ. وهي التزويج والطلاق والعتاق وهذم الثلاثة التي اشتمل عليها الشطر الثاني من البيت الأول ويلزمه مهر المثل لا المسمى الزايد عليه، ولو طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى.

قال: وإذا استولد أمة صارت أم ولد وهي الثانية من النظم المشار إليها بقوله: "أم ولد تصير"

قال: ويوجب في ماله الزكاة ويدفعها القاضي إليه، لأنه لا بد من نيته لكونها عبادة، لكن يبعث معه أمينا لعلّ يصرفها في غير وجهها. وهذا لم يذكرها المصنّف في نظمه. ويجب عليه الحج إذا كان قادرا على الزاد والراحلة، وإذا أراد عمرة لم يمنع من ذلك، ولو أراد أن يقرن ويسوق الهدي لم يمنع من ذلك، ولكن القاضي يضع مقدار النفقة والكراء والهدي على يد أمين ينفق عليه في الطريق. وهي الخامسة والسادسة والسابعة من النظم، وقيد العمرة في شرح الكتز بكونها واحدة، ومقتضى عبارته أنه لا يمكن من غير حجة الإسلام أيضا، ثم جنائياته فيه إن كانت مما يحري فيه الصوم لا يمكن من التكفير بالمال، وإلا يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يوغر إلى أن يصير مصلحا، وكذا لو جامع بعد الوقوف بعرفة يلزمه بدنة ويوغر إلى الإصلاح. وفي المبسوط. التصريح بعدم التمكين من غير حجة الإسلام وعمرة واحدة.

قال: وهو في العمرة استحسان أخذًا بالاكتياط في الدين لاختلاف العلماء في فرضيتها، كما سيأتي رجع إلى كلام شرح الطحاوي. قال: وتزول ولاية أبيه ووصيه وحده ووصيه وهي التاسعة والعاشرة من النظم. قال: قال ويجوز إقراره على نفسه بالعقوبة، كما لو أقر على نفسه بوجوب القصاص في نفس، أو فيما دون النفس وهي الرابعة من النظم المشار إليها بقوله: "التقرر بما فيه ردع".

قال: وأما بيعه وشرائه وهبته وإقراره بالمال وإجارته وما أشبه ذلك من التصرفات التي يلحقها الفسخ والنقض، فلا يجوز ذلك من المحجور عليه كما لا يجوز من غير البالغ ومن المعتوه.

قال: وفي البدائع مثله وزاد جواز وصاياه بالقرب من ثلث ماله وهذا أيضا لم ينظمها، وفي الهداية: والأصل عندهما أن كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه المحر وما لا فلا (١)، وقيد الزيلعي بكونه يحتمل الفسخ وعتقه إن نفذ إلا أن أبا يوسف يوجب السعاية على العبد، ومحمّد الأيوبيها (٢) كذا في الهداية. وقد جعل في المبسوط هذا القول قول أبي يوسف الآخر وأما في قول محمّد وهو قول أبي يوسف الأول عليه أن يسعى في قيمته.

قال: ولو دبر عبده جاز تدبيره وهذا ثلاثة بعد العشرة المنظومة، فإن مات المولى سعى في قيمته مدبرا، وكذلك لو قال عن أمته هذه أم ولدي وليس معها ولد ليس لأحد بيعها وتسعى في كل قيمتها بعد موته، وينفق على نفسه وعلى ولده وزوجته، ومن يجب عليه نفقته من ذوي أرحامه من ماله. والمصنّف قد نظم التدبير والإيصاء وضم إليهما التكفير بالصوم لا بالمال. فقال:

وَتَذْبِيرُهُ بِإِصَاوَةٍ جَازٍ قُرْبَةً ﴿٦٣٥﴾ وَيَا صَوْمَ لَا بِأَمَالٍ قَالُوا يُكْفَرُ

ونقل المصنّف المسغلتين الأوليين عن المبسوط ووجه جوازه بأنه يوجب حق العتق للمدبر، فيعتبر بحقيقة

(١) الهداية ج: ٣ ص: ٢٣٩ باب الحجر للفساد ط ديوبند.

(٢) تبين الحقائق شرح كتر الدقائق للزيلعي ج ٥ ص: ١٩٦، كتاب الحجر ط باكستان.

العتق إلا أن هناك تجب السعاية في قيمته وهنا لا تجب ، لأنه بعد صحة التدبير مال مملوك له ولا يمكن إيجاب نقصان التدبير عليه ، لأن المولى لا يستوجب على عبده شيئاً ، فإن مات المولى قبل أن يونس منه الرشد سعى في قيمته مدبراً ، لأن موت المولى عتق ، فكأنه أعتقه في حياته فعليه السعاية في قيمته .

قلت : هذا الكلام إنما يتمشى على قول محمد أنه يوجب السعاية في العتق وهو قول أبي يوسف الأول . وأما على قول من لا يوجبها فيحتاج إلي بيان الوجه والله أعلم .

ووجه الوصايا بأنها استحسان ، لأنها موافقة للحق يتقرب بها إلى الله تعالى ، وليس فيه سرف ولا ما يستحقه المبطلون ، فيعد من الثلث ، لأن الحجر نظر له حتى لا يتلف ما له ، فيبلى بالفقر الذي هو موت الأحمر وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا ، لأن وجوبها بعد موته وقد استغنى عن المال في أمر دنياه ، وفي إنفاذها نظر لأمر آخرته ، واكتساب الثناء الجميل بعد موته ، فكان ينبغي أن لا تجب على المدبر سعاية ولكنه أوجب السعاية بما فيه من معنى إبطال المالية . انتهى . ببعض تلخيص .

وصاحب الفوائد قال : يشكل على جوابه عن إيجاب السعاية على المدبر ما لو أوصى بعتق عبده فلان بعد موته ، فإنه يعتق عبده ولا يسعى وإن كان فيه إبطال المالية ، وكذا سائر الوصايا من الصدقة وغيرها وهو مشكل على مآقره .

وأجاب المصنف بأنه لا إشكال فيما قرره ، لأن العتق يعد الموت إبطال المالية في حال استغنائه عنها ، والتدبير بإبطالها مطلقاً في حالة الاستغناء وغيرها فافترقا ، انتهى .

المسئلة الثالثة لو نذر صدقة أو هدياً أو ظهاراً وحلف لا يدعه القاضي أن يكفر بالمال بل يصوم لكل يمين ثلاثة أيام ، وكذا يصوم في كفارة الظهار والقتل . ولو أعتق عبده في كفارة الظهار والقتل سعى في قيمته ولم يحجز عن تكفيره ولا يجوز صرفه ، كذا في حزانة الأكمل وغيرها وقد استعرت الله في نظم بيت واحد جامع لما اشتمل عليه هذا البيت وما فات ، فقلت عاطفاً على أبياته الثلاثة ، والله أعلم .

زكاة وتدبير ويسعى لموته
وإيصاء بمهر والصيام المكفر
وَلَمْ يُعْطِهِ مَالاً يَحْجُ بِنَفْلِهِ ﴿٦٣٦﴾ وَمَنْ يَدْعِي إِفْرَارَةَ قَبْلَ يُحْجَرَ
أَوْ الْبَيْعِ وَالْمُخْجَرُ قَالَ بِوَقْتِهِ ﴿٦٣٧﴾ فَمَنْ يَدْعِي التَّأْخِيرَ لَيْسَ يُؤَخَّرُ

الضمير في "إفراؤه" للمخجور وفي : "بوقته" للحجر . "والتأخير" المراد به التأخير عما قبل الحجر : أي بعده . وفي : "يؤخر" للقول المفهوم من قوله "قال" .

وقد اشتمل البيتان على مسألتين .

الأولى : من المبسوط : لو أراد أن يحج حجة الإسلام لم يمنع منها لأنها تلزمه شرعاً من غير صنع من جهته ، فلا يتوهم معنى التدبير فيه ، ثم لا يمنع من أداء مالزمه شرعاً ويعطى ما يحتاج إليه كالنزد والراحلة ، لأن ذلك من أصول حوائجه ، وإن أراد عمرة واحدة لم يمنع منها أيضاً استحساناً . وفي القياس لا يعطى نفقة السفر

لذلك ، لأن العمرة عندنا تطوع ، كما لو أراد الخروج إلى حج التطوع بعد حجة الإسلام ، ولكنه استحسّن
لاختلاف العلماء في فرضية العمرة ، وتعارض الأخبار في ذلك ، فهذا احتياط في الدين .
والطرسوسي بحث على الاحتياط في التمكن من حج التطوع لاحتمال عدم السقوط أخذاً بالأحوط ،
وهذا واه جداً ، وقد رده المصنّف مع استغناؤه عن الرد بأن الحج لا قائل بوجود تكراره بخلاف العمرة .
فالاختلاف في فرضيتها ثابت كما تقدم . والله أعلم .

الثانية : منه أيضاً لو قال بعد ما صلح إنني كنت قد أقررت وأنا محجور على أني استهلك لك دراهم
وقال رب المال : أقررت لي بذلك حال صلاحك أو قال أقررت لي به حال فسادك ولكنه حق وقال المقر : لم
يكن ذلك حقاً ، فالقول قول المقر ، لأنه أضاف الإقرار إلى حالة معهودة تنافي صحة إقراره ، فيكون في الحقيقة
منكراً لا مقراً فيجعل القول قوله في ذلك ، وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ . ولو قال بعد ما صلح : قد كنت
أقررت لك بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقاً ، فإنه يقضي عليه بذلك انتهى . وألحق فيه المصنّف البيع إما
لوقوفه على نقل أو لأنه قاسه عليه . قال : وإلى أن القول قول المحجور أشرت بقولي " فمن يدعي التأخير ليس
يؤخر " أي قوله هو المقدم على خصمه ، والله أعلم .

وَلَوْ بَاعَ وَالْقَاضِي أَجَازَ وَقَالَ لَا ﴿٦٣٨﴾ تَوَدَّ فَمَا آدَاهُ مِنْ بَعْدُ يَخْسَرُ

ضمير "باع" للمحجور ، "وأجاز وقال" للقاضي و"آداه ويخسر" للمشتري المدلول عليه ببيع . ومسئلة
البيت من المبسوط : المفسد لو باع متاعه بثمن صالح ولم يقبضه حتى رفع ذلك إلى القاضي ، فإنه يحيز البيع
وينهى المشتري عن دفع الثمن إلى المحجور عليه ، ثم علّله وقال : فإن دفعه بعد مانهاه فضايع في يد المحجور
عليه لم يبرأ منه المشتري ويحيز على دفع ثمن آخر للقاضي ، لأن نهيه لما صح صار حق القبض إلى القاضي ،
فدفعه إلى المحجور عليه بعد ذلك كدفعه إلى الأجنبي ولا خيار للمشتري في ذلك البيع ، لأنه ضيع ماله بالدفع
إليه بعد مانهاه القاضي ، فلا يستحق بسببه تخفيفاً ولا خياراً ، فلو كحل القاضي حين أجاز البيع لم ينهه عن دفع
الثمن إليه فدفعه إليه فهو جائز لأن في إجازته البيع إجازة لدفع الثمن كالمكيل في البيع وكيل في قبض
الثمن ، (١) والله أعلم .

وَإِصْلَاحُهُ رُشْدٌ بِدُونِ صَلَاحِهِ ﴿٦٣٩﴾ وَيَعْقُوبُ بِالْإِنْبَاتِ إِذْ رَأَى يُخْبِرُ

يقال : أدرك الغلام إذا بلغ الحلم و"يخبر" مبني للمفعول من الاختبار . وفي البيت مسفلتان .

الأولى : من شرح الإسيحابي ، والرشد المذكور في القرآن يريد في قوله تعالى : " فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ
رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ " (٢) هذا الصلاح في المال دون الصلاح في الدين والاعتقاد .

قلت : وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو المشار إليه بقوله في النظم " وإصلاحه " يعني إصلاحه
للمال وأراد بالصلاح إصلاح الدين :

الثانية : هل يكون إدراك الصبي كالحارية بإنبات الشعر الخشن الذي يستحق الأخذ بالموسى حول

(١) المبسوط للسرخسي ج ١٢ - ص : ١٨٠ - ١٨١ ، كتاب الحجر ، طه بيروت .

(٢) سورة النساء ، الآية ٦

الذكر والفرج فمن أبي يوسف أنه يختبر الإدراك به، نقله في فصول الأستروشنى .

قلت : وفي فصول العمادي: وفي بعض الروايات عن أبي يوسف أنه اعتبر نبات الشعر وهو قول مالك ذكره شمس الأئمة السرخسي، ومذهب الإمام لا اعتبار به ولا اختبار، وإنما يحصل البلوغ بخروج المني بقطة أو سناما بجماع أو احتلام، وبالإجبال في الرجل، والحبل والحيض والاحتلام في المرأة. وسيأتي الكلام في تقدير السن عند قوله :

وَتَسَعُّ لَهَا الْأَدْنَى وَزِدْتُ لَهَا ۖ ﴿٦٤٠﴾ وَقِيلَ وَفِي الْإِمْكَانِ وَالْحَالِ يُنْظَرُ

في البيت مسئلة أدنى سن يمكن فيه بلوغ الغلام والحارية فأشار بقوله "وتسع لها الأدنى" أي الحارية وهذا في الهداية (١) وغيرها وهو ظاهر الرواية، واختيار الزعفراني وقول الرازي. وصرح في العمادية بأنه المختار وهو أحد قول أبي نصر، وعنه في ابنة ست أنه يمكن أنها ترى الدم. قال في شرح المجمع: وأجمعوا على أن ابنة خمس سنين فما دونها إذا رأت الدم لا يكون حيضا وابنة تسع سنين فما فوقها يكون حيضا، والخلاف في ست و سبع و ثمان. وفي الكافي عن بعضهم أن أدناه أحد عشر.

وأما الغلام فثنتا عشرة سنة. وإلى ذلك أشار بقوله "وزد ثلثها" يعني ثلث التسعة "له" يعني الغلام "وثلثها" يعني ثلاثة. وقوله : ع

وفي الإمكان والحال ينظر.

إشارة إلى أن ما في العمادية عن قسمة فتاوى الفضلي: صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصي، فإن كان مراهما جازت قسمته ولم يقبل قوله بعد أنه كان غير بالغ إن لم يكن مراهما ويعلم أن مثله لا يحتلم لم ينجز قسمته ولم يقبل قوله إنه بالغ. قال الصدر الشهيد وبهذه المسئلة تبين أن بعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرطا آخر لصحها لإقرار بالبلوغ وهو: أن لا يكون بحال لا يحتلم مثله، وأن يكون بحال يحتلم مثله. وفي فتاوى القاضي ظهير الدين في هذه المسئلة: إن لم يكن مراهما بأن كان لا يحتلم مثله عادة لا يصح إقراره بالبلوغ، وقيل بثنتي عشرة سنة البتة. وبعد ثنتي عشرة سنة إن مثله يحتلم عادة يصح. وفي الهداية: يقبل إذا لم يكذبه الظاهر. (٢) ونقل في العمادية. عن فتاوى النسفي: القول قول الصبي في البلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة، لأن أقل من ذلك نادر. وفي قاضي خان: صبي يبيع ويشترى وقال: أنا بالغ ثم قال بعد ذلك: لست ببالغ، فإن كان حين أخبر عن البلوغ يحتلم البلوغ بأن كان سنه اثنتي عشرة سنة أو أكثر، لا يعتبر جحوده بعد ذلك، وإن كان سنه دون ذلك لا يصح إخباره بالبلوغ ويصح جحوده.

وفي العمادية. عن فتاوى أهل سمرقند قال هشام: سألت محمدا عن غلام أو حارية هي بنت أقل من خمس عشرة سنة وهي في خلق تام هو قد أحضر شاربه ونبت عاتته. قال: قد احتملت قال: لا أصدقهما فيه.

(١) الهداية ج ٤، ص: ٣٤١، كتاب الحجر للفساد، فصل في حد البلوغ.

(٢) المصدر السابق بتمامه، بتغيير الألفاظ.

وذكر في العيون أنه يقبل قولهما. وفي المنتقى رواية مجهولة أنه تصدق الحارية ولا يصدق الغلام.

وفي فتاوى قاضي خان: رجل له امرأة ابنة أربع عشرة سنة، وغلام ابن أربع عشرة سنة فقال: للمرأة إذا حضت فأنت طالق وقال للغلام: إذا احتلمت فأنت حر، فقالت: قد حضت وقال قد احتلمت تصدق المرأة ولا يصدق الغلام (١) انتهى.

ولعل هذه الأقاويل مبنية على ما إذا لم يكن بحال يحتلم مثله وأما هذه الصورة الأخيرة فلعل الوجه فيها الاحتياط في أمر الفروج مع أنهم اتفقوا على تقدير الأقل لها. وعللوه بأن العادة أن يتسارع إليهن لقوة الشهوة. والله تعالى أعلم.

وَيُحْبَسُ ذُو الْكُتُبِ الصِّحَاحِ الْمُحَرَّرِ ﴿٦٤١﴾ عَلَيَّ الدِّينِ إِذْ بَا لِكُتُبِ مَا هُوَ مُعْبِرُ
مسئلة البيت من الفنية رقم للقاضي عبد الجبار، وأبي حامد ثم قال: فقيه لحقه دين وله كتب علق بعضها على أستاذه وأصلح بعضها بنفسه، فهو موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وإن كان فقيراً في حق الصدقة ووجوب الزكاة. ولو كان له قوت شهرتباع عليه وهو موسر وأن مالا يباع عليه قوت يومه، انتهى. “
والله سبحانه وتعالى أعلم” (٢)

وَفِي غَيْرِ مُفْتٍ مَا جِنِ ثَمَّ جَاهِلٍ ﴿٦٤٢﴾ بِطِبِّ مُكَارٍ صَدَرْنَا لَيْسَ يُحْجَرُ
اشتمل البيت على ذكر الثلاثة الذين يرى الإمام الحجر عليهم لاعلى غيرهم، وإليه الإشارة بقوله: “صدرنا” وهم المفتي الماحن: قيل: هو الذي يعلم الناس الحيل والمخارج، مثل أن يعلم المرأة الردة حتى تبين من زوجها. وقيل هو الذي لا يبالي ما صنع، وما قيل: والطبيب الجاهل: هو الذي يسقى الناس السم وعنده أنه دواء. والمكاري المفلس: الذي يتقبل الكراء ولا جمل له، لأن الأول يفسد الدين. والثاني النفس. والثالث المال وضررهم فاحش عام وهذا منقول في عامة الكتب.

قال المصنف: وبعض المتأخرين جعل هذه رواية عن الإمام، وأن الظاهر أنه لاحجر على الحر البالغ العاقل عنده مطلقاً، وعند صاحبيه يحجر بأسباب ثلاثة أخر بالدين المفسد، والتبذير، والغفلة، بأن يكون سليم القلب لا يهتدي إلى التصرفات ولا يصبر عنها، والله أعلم.

وَيُمْكِنُ إِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجِ عِنْدَهُ ﴿٦٤٣﴾ وَيَعْقُوبُ فِي تَهْدِيدِ الدِّمِ يُهْدِرُ
وَفِي مَوْضِعٍ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنْ مُحَمَّدٍ ﴿٦٤٤﴾ وَبِالضَّرْبِ أَوْ بِالْحَبْسِ وَالْقَيْدِ يَظْهَرُ
ضمير “عنده” لأبي حنيفة رضي الله عنه ويعقوب، معطوف على “عنده” أي ويمكن عند يعقوب في صورة تهديد، ويمكن في موضع لم يمتنع عند محمد. ومن هنا شرع في مسائل الإكراه فذكر في البيتين مسألتين. الأولى: من التهمة قال: إذا جاء من السلطان، فهو إكراه صحيح شرعاً. وفي إكراه الزوج امرأته عن أبي

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٢، ص: ٢٢٣، كتاب الطلاق، باب التعليق.

(٢) الفنية المنية ص: ٣٠٠، ٣٠١، باب الحبس والإفلاس والشهادة على الإفلاس واليسار.

حنيفة رحمه الله روايتان في رواية قال: هو إكراه معتبر، لأن الزوج سلطانها وأميرها. وهذه الرواية ذكرها شيخ الإسلام، وقال أبو يوسف: إذا هدها بما يحل به الدم، فهو إكراه معتبر، وقال محمد إذا خلاها في موضع لا يمتنع عنه فهو كالسلطان.

وقد أشار بالبيت الأول وصدر الثاني إلى الأحوال الثلاثة غير أنه أحل بالإشارة إلى إحدَي الروايتين عن الإمام. الثانية: منها أيضاً: أن الإكراه يحصل بالضرب أو بالحبس أو بالقيد. قال: واعلم أن أصحابنا أجمعوا على أن الإكراه بوعيد تلف النفس أو عضو من الأعضاء إكراه معتبر شرعاً، سواء حصل على فعل أو قول. وإن حصل الإكراه بالحبس والتقييد، فإن كان على فعل فليس بمعتبر شرعاً، ويجعل كأن المكره فعل ذلك بغير إكراه، وإن كان على قول لا يستوي فيه الحد والهزل، كالبيع والشراء والوقف والهبة والإجارة والبراءة والصدقة، فيعتبر شرعاً، كما سيأتي في البيت الذي بعد هذا. وإن كان على ما يستويان فيه كالطلاق والعتاق فغير معتبر، قال: وكل ذلك مما أشار إليه في التهمة.

ثم نقل ما نصه: وكذلك لو أو عده بضرب مائة سوط وما أشبهه مما يخاف من ذلك بتلف نفس أو عضو من أعضائه ولم يقدر محمد مقداراً بل فوضه إلى رأي المكره على الضرب. ومن المشائخ من قدره بأدنى الحدود أربعين سوطاً.

وقالوا: إن هده بأربعين سوطاً حل له التناول يعني فيما لو أكرهه على فعل محرم. وإن كان بأقل من ذلك لا يحل له التناول، ثم قال: ما حاصله: أن الصحيح قول محمد لتفاوت الناس في احتمال الضرب وإن هده بسوط أو سوطين لا يحل له التناول إلا أن يقول لا ضربتك على عينيك أو على المذاكير.

وحكي عن صاحب الفوائد أن الإكراه يحصل بضربة واحدة. قال: ولا أعلم من أين نقله؟ قال: وهو محمول على رؤساء الناس وكبرائهم، لأن فيه قوة عرق الحرمة.

قلت: وإليه يرشد ما في القنية مرقوماً له برقم فتاوى العصر وأبي حامد. هدد رجلاً بضرب حتى باع ماله أو أبرأه عما عليه، فهذا يختلف باختلاف ذوي المروءات، فرب إنسان يكون القول الشديد في حقه إكراها ورب إنسان لا يكون الضرب في حقه إكراها، والله أعلم (١)

ثم أشار إلى الضابط بقوله:

كَيْفَ وَاشْتَرِيفَ هَبْ إِجْرًا يُرْأَى تَصَدَّقْنَ ﴿٦٤٥﴾ إِذَا مَا اسْتَوَى جِدًّا وَهَزَلًا مُغَيَّرَ

أدخل كاف التشبيه ليعلم بعدم الحصر و"ما" في قوله "إذا ما استوى" نافية لازالة. وقد علم ما اشتمل عليه البيت مما تقدم. واعلم أن الإكراه على الهبة لا يكون إكراهاً على التسليم، فلو أكرهه فيها فلهبة فاسدة، ولو على الهبة فلم يحضر المكره، فالقياس جوازها، لأنها هبة طائع، والاستحسان أن لا تحوز لأن حضور المكره وقت التسليم يكون إكراهاً عليه. والإكراه على البيع ليس بإكراه على التسليم، ولو سلم طائعاً يكون اجازة

للبيع، "والله تعالى أعلم"

وَصَحَّ فِي الْإِسْتِحْسَانِ إِسْلَامُ مُكْرَهٍ ﴿٦٤٦﴾ وَلَا قَتْلَ إِنْ يَسْرَتَدَّ بَعْدُ وَيُجْبَرُ

مسئلة البيت من التهمة: لو أن نصرانيا أكره على الإسلام فأسلم فالقياس أن لا يصح إسلامه. وفي الاستحسان يصح، فلو ارتد بعد ذلك، فالقياس أن يقتل وفي الاستحسان يجبر على الإسلام ولا يقتل وهو نظير القياس. والاستحسان في الولد النذري ولدته المرتدة بين المسلمين إذا بلغ مرتدا والمسلم في صغره إذا بلغ مرتدا حيث يجبران على الإسلام ولا يقتلان استحسانا، انتهى

وَمِنْ قَوْلِهِ بِعَ ذَا أَوْ أَفْعَلَ مُحَرَّمًا ﴿٦٤٧﴾ فَلَمْ يَحْزِرِ الْبَيْعُ الَّذِي مِنْهُ يَصُدُّ

مسئلة البيت من القنية قال بعد أن رقم لقاضي خاد أو القاضي جلال: قيل لرجل: إما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع فهو إكراه إذا كان شرابا لا يحل وإلا فلا، قال مولانا بدیع الدين: فعلى هذا إذا قيل له إما أن تزني بهذه المرأة أو تبيع كذا فباع لم ينفذ، وكذا في نحوه من المخرمات (١) انتهى. والله سبحانه تعالى أعلم.

وَأِنْ يَقُولُ الْمَذْبُوبُ إِنِّي مُرَافِعٌ ﴿٦٤٨﴾ لِيَتَّبِعِيَ فَالْإِكْرَاهُ مَعْنَى مَصُورٌ

مسئلة البيت من القنية أيضا. قال: بعد أن رقم لنجم الأئمة البخاري. قال المديون لدائنه: ادفع إلي القبالة وأقرأنه لا شيء لك علي وإلا أقول: إن في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة إليه وأقرأنه لا شيء له عليه، فهذه في معنى الإكراه، وله أن يدعي دينه عليه، وكان جوابه أي جواب نجم الأئمة عقيب أخذ شمس الملك ومصادرته وقتله وكان خباء أمواله عند الناس، وكل من يخبر عنه الغمار أن عنده ماله يوخذ ويؤدي ويطلب منه ذلك بمجرد إخباره بغير حجة معتبرة، فكان ذلك الزمان زمان العوف الشديد، قال مصنف القنية: قلت: فعلى هذا تخويفهم بالغمزة أنه وجد مال الغائب عند التثرة وعما لهم بعد الفتنة العامة في معنى الإكراه أيضا إلى أن تسكن هذه الفتنة، ويعود الأمن في الأموال والأرواح، (٢) انتهى.

وهذا يدل على أن إطلاق النظم غير حسن لاحتياجه إلى التقييد بمثل ذلك الزمان. وقد نبه على ذلك الناظم في الشرح. قال: وينبغي أن يقيد بما إذا كان السلطان يقبل مثل ذلك منه ويتسلط بسببه، ففاته في النظم ما استدركه في الشرح فتنبه له، والله تعالى أعلم.

وَيُوجَرُ إِنْ يُقْتَلُ وَلَمْ يَزِنْ مُكْرَهًا ﴿٦٤٩﴾ وَيُجْهَرُ إِنْ يَفْعَلُ وَفِي الشُّرْبِ يُوزَرُ

في البيت مسعلتان من فتاوى غير مطلوب وغيره: لو قال لاقتلك أو لتقتل هذا المسلم أو تزني بهذه المرأة لم يسعه أن يصنع شيئا من ذلك، فإن صنع يأنم، لأن كل واحد من الأمرين لا يحل له أن يعمل وإن أكرهه عليه، فإن أبى حتى قتل كان ما جوراء وإن زنى فعليه المهر استحسانا، لأنه أقدم على فعله للقتل عن نفسه، ولو أكرهه على شرب الخمر بالقتل، فلم يشرب حتى قتل يأنم إذا كان يعلم أن ذلك يسعه وإن لم يعلم بالإباحة لا يأنم،

(١) القنية النية ص: ٣٧٥، كتاب الإكراه.

(٢) المصدر السابق بتمامه.

لأن فيه حقا عليه، فيعذر بالجهل. فقلوه "في الشرب يوزر" أي إذا قتل ولم يفعل.

ثم فرع أنه لا حد عليه إلا في قول الإمام الأول. ووجوب المهر سواء كانت مكرهة أو طابغة ولا يرجع بما ضمن على المكره لأن منفعة الزنا حصلت للزاني. وإذا أكرهت فلا حد عليها، لأن الموجود منها التمكين ومع الإكراه لا يكون تمكينا. وهل تأثم؟ ذكر شيخ الإسلام أنها إن أكرهت على التمكين فمكنت تأثم وإن لم تمكن لا تأثم. وذكر في باب الخيار أنها إن أكرهت على الزنا فمكنت من نفسها لا إثم عليها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل من كتاب الماذون

يقال: أذنت له في كذا إذا أطلقت له فعله فهو ماذون له. والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفا. وجه المناسبة ترتب الإذن على الحجر فتاسب تعقيبه به والإكراه حجر أيضا لا شتماله على المنع من المراد، والله أعلم.

وَبِالسَّلْمِ الْبَيْعُ الشَّرَاءِ الرَّهْنُ يَتَجَرُّ ﴿٦٥٠﴾ إِجَارَةٌ إِقْرَارٌ قِرَاضٌ مُخَيَّرٌ
وَبَادِعٌ خَاصِمٌ إِشْفَعٌ أَقِلُّ أَعْرَ ﴿٦٥١﴾ وَوَكَّلٌ وَازْرَعٌ وَزَارِعٌ فَيَسْلُرُ
وَإِذْنٌ لِعَبْدٍ دَفْعٌ حَانَ وَأَرْشِيهِ ﴿٦٥٢﴾ زَوَاجُ الْإِمَاءِ لَا الْعَبْدُ يَعْقُوبُ يَذْكُرُ

"الشراء" يمد وقصر وحكاية الرشيد مع الترمذي والكسائي فيه مشهورة. واشتملت الآيات على مسألة، حاصلها أن الإذن عندنا لا يتوقف ولا يتخصص. فلو أذن له يوم ما كان ماذونا أبدا، ولو أذن له في شيء مخصوص كان عاما في جميع التجارات، أو في مكان كان إذنا في سائر الأماكن كما لو قال أذنت لك في التجارات. وكذا لو قال له: أذ إلي الغلة كل شهر بكذا أو أذ إلي ألفا وأنت حر أو اعمل صباغا، كان إذنا في جميع التجارات بخلاف ما إذا أمره بشراء ثوب لكسوة أو طعام لأهله، لأنه استخدام، وكذا إذا رآه يبيع ويشترى وسكت يكون إذنا. وعد المصنف من الأفعال التي تصح منه ويصير بكل منها ما ذونا عشرين فعلا ويمكن زيادتها.

الأول: العبد الماذون يجوز له أن يسلم.

الثاني: يجوز له البيع والغبن اليسير أيضا لأنه عفو، لتعذر الاحتراز عنه وبالفاحش عند الإمام. ومعناه: ولو حابى في مرض موته يعتبر من جميع المال حيث لا دين عليه وإلا فمن جميع ما بقي وإن كان محيطا بما فني يده قيل للمشتري أذ جميع المحاباة وإلا فاردد البيع كما في الحر المريض المديون وله أن يحط من الثمن للعيب لا بغير عيب، لأنه محض تبرع وله أن يوجل في دين وجب له:

الثالث: الشراء. قال في البرازية: والفاصل بين ما يصير به ما ذونا وما لا يصير به إذا أذن بعقد مكرر يعلم به أنه قصده الربح يكون ما ذونا، وإن أذن له بعقد واحد فعلم أن قصده ليس الربح لا يصير ما ذونا ويكون استخداما. فيقلوه: "اشتر ثوبا للكسوة أوبع ثوبي هذا" لا يصير ما ذونا ولو قال بع ثوبي واشتر كذا أو قال اشتر

ثوباً وبعه يصير ماذوناً. (١)

الرابع: الرهن، فله أن يرهن ويرتهن

الخامس: الإجارة، فله أن يستأجر ماشاء وأن يوجر نفسه، لأنه يبيع منفعة لا نفس بخلاف رهن نفسه، لأنه إيقامن وجه فيبطل به الإذن فلا يصبح بخلافها، لأنه لا ينحجر بها ويحصل المقصود. وفي البزاية: أن الإذن في الإجارة إنما يكون إذناً إذا كانت مكررة بأن قال اجر نفسك من الجمالين أو البغالين. أما إذا قال: اجر من فلان، فلا يكون إذناً.

السادس: الإقرار فله أن يقر بدين لأنه لو لم يصبح إقراره لامتنع الناس من معاملته ويجري الخلاف في إقراره لأب وأم وولد وزوج بين الإمام والصالحين، فهو باطل عنده، صحيح عندهما كالخلاف الجاري في بيع الوكيل منهم، ويصح بالغصب والوديعة بخلاف إقراره بجناية على حر أو مهر وجب عليه بنكاح جائز أو فاسد أو شبهة فإنه باطل لا يؤخذ به حتى يعتق، لأنها لم تلزم بسبب التجارة. وفي البزاية: وإقراره بالديون والغصب وإتلاف الودائع والعواري والجنايات في الأموال جائز.

السابع: القراض وهو المضاربة، فله أن يدفع المال مضاربة وأن يأخذه مضاربة، لأنه إيجار نفسه أو استيجار غيره.

الثامن: الخيار. أي يملك الخيار. والمتنول خيار الشرط وعليه اقتصر الطرسوسي.

قال المصنف: والظاهر الجواز في الجميع. يعني الخيارات، لأنها من توابع التجارة.

التاسع: الدعوى لأنها مما يتوصل به التجار إلى استخلاص حقوقهم، فكانت من توابع التجارة.

العاشر: المخاصمة وهي كالدعوى.

الحادي عشر: الشركة والمراد شركة العنان لا المفاوضة، لأنها تتضمن الكفالة ولا يملكها، فلا يحسن إطلاق النظم إلا أن يقال: إنه لو شارك مفاوضة تنقلب عناناً وهذا حكم المفاوضة إذا فسدت لا خصوصية له بهذا، فلا يكفي في دفع هذا الإيراد 'والله أعلم'

الثاني عشر: الشفعة، لأنها شراء معنى.

الثالث عشر: الإقالة، لأنها من توابع التجارة.

الرابع عشر: الإعارة، لأنها من صنيع التجار وفيها استحلاب للقلوب من غير ضرر لبقاء العين وعدم

اللزوم. وكذا الاستعارة بل أولى، لأنها نفع محض وفي البزاية ضم إليها الإيداع. فقال: للماذون إعارة دوابه وإيداعها وتقبلها.

الخامس عشر: التوكيل، فله أن يوكل في البيع والشراء، لأنه قد لا يتفرغ لذلك بنفسه، فيحتاج إليه.

السادس عشر: له أن يأخذ الأرض مزارعاً ويشترى طعاماً ويلبسه فيها وإليه الإشارة بقافية البيت

الثاني، وكذا له دفعها مزارعة كذا في الكافي والتمعة.

السابع عشر: يملك أن يأذن لغيره من العبيد وقد مرت، فلو أذن لعبده في التجارة، ثم نهى المولى الأسفل عن بيع شيء من تجارة نفسه أو الأعلى ولادين على واحد منهما فنهيه ليس بشيء ذكره في التمعة.

الثامن عشر: لو جنى عبد الماذون فله أن يدفعه في جنابته.

التاسع عشر: لو لزمه أو عبده أرض جنابة، فله دفعها.

العشرون: له أن يزوج أمته عند أبي يوسف خلافا للإمام ومحمد وليس له أن يزوج عبده اتفاقا. وقد

أشار إلى الخلاف في النظم بقوله: "يعقوب يذكر" والله أعلم.

وَلَيْسَ لِهَذَا بَيْعُ نَفْسٍ وَرَهْنُهَا ﴿٦٥٣﴾ وَقَرْضٌ وَتَزْوِيجٌ وَعَتَقٌ يُسْطَرُّ

وَلَا هِبَةٌ إِلَّا تَصَدَّقُ بِهِمْ ﴿٦٥٤﴾ فَمَا دُونَهُ ثُمَّ الضِّيَافَةُ تُقَدَّرُ

لما تقدم في الآيات السابقة ذكر ما يحوز للعبد الماذون فعلة ذكر في هذين البيتين ما لا يحوز له فعلة.

فقال: وليس لهذا يعني كما تقدم، فذكر أحكاما.

الأول: بيع نفسه يعني ليس له أن يبيع نفسه، لأنه إبطال للإذن أصلا وقد مرت الإشارة إليه.

الثاني: رهن نفسه، لأنه إيفاء. وقد مر وهما في الكافي والتمعة.

الثالث: القرض فلا يملك أن يقرض المال لأنه تبرع محض كالهبة.

الرابع: التزوج فليس له أن يتزوج كما لا يزوج عبيده، لأنه ليس بتجارة.

الخامس: العتق مجانا لأنه تبرع محض، ولا على مال كما أنه ليس له أن يكتب، وهو الحكم

السادس: المشار إليه بقوله: "يسطر" فإنه يقال: سطر الكتاب إذا كتبه، لأنها ليست بتجارة وإن

كانت مبادلة مال بمال إلا أن البذل مقابل لفك الحجر، فلم تكن تجارة إلا أن يحيزه المولى ولا دين عليه، لأنه قد ملكه، فيصير العبد نائبا عنه وترجع الحقوق إلى المولى لأن الوكيل في الكتابة معبر.

السابع: الهبة فلا يهب بعوض ولا بغيره. وفي النهاية نقل عن الأصل: لو وهب هبة وكان شيئا سوى

الطعام وقد بلغت درهما فصاعدا لا يحوز.

ثم قال: وإن أجاز المولى هبته إن لم يكن عليه دين تعمل إجازته وإلا فلا. وكذا لا يتصدق إلا بدينهم فيما دونه.

الثامن: أنه يملك الضيافة بما لا يعده التجار سرقا.

والى ذلك أشار بقوله: "ثم الضيافة تقدر" أي ترجع فيها إلى تقديرهم. وهذا كله في الهداية والكافي

والتمعة. (١)

قلت: عبارة التمعة: الماذون يملك التبرعات اليسيرة حتى يملك التصديق بما دون الدرهم ولا يملك

التصدق بالدرهم، ولا يملك اتخاذ الضيافة وهذا ليس بمقدر بدينهم بل ما يعده التجار سرقا، فيملك ما لا يعدونه.

سرفا ولكن في الماكولات حتي لا يملك هذا، في غير الماكولات. واتخاذ الضيافة اليسيرة يحوز والكثيرة لا يحوز، وإنما يعرف بمقدار ما في يده من مال التجارة، حتي روي عن بن سلمة: إذا كان في يده مال التجارة عشرة آلاف درهم. فاتخذ ضيافة بعشرة دراهم تكون يسيرة، فلو كان مال التجارة عشرة مثلاً فاتخذ بدائق كان كثيراً، فينظر في العرف في قدر مال التجارة، وأما التصديق بالفلس والرغيف والفضة ما دون الدرهم يحوز، وفي عرفنا بما دون الغطريفي يحوز، انتهى.

ولا يخفى أن النظم أطلق جواز التصديق بالدرهم ولعله أراد المتعامل به في زمنه وبلده ولكن في اليزازية موافقة ما في النظم، فإنه قال: وللماذون أن يطعم ويتصدق بالدرهم. وفي شرح الجامع قال: لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك من فلس إلى دانق. وقال الفقيه: يملك بحبة أو دانق أو نحو ذلك، ثم ذكر في أثناء الكلام أنه لا يتصدق بأزيد من الدرهم ولا به بل بما دونه. وأما صاحب الهداية، فإنه منعه من التصرف مطلقاً، والله أعلم.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُهْدِيَ بِلُطْفٍ لِصَاحِبِ ﴿٦٥٥﴾ يَسِيرًا إِلَيْهِ لَا كَثِيرًا يُسَّرُ

في البيت مسألة مما استثنى من التبرعات للماذون. قال في التمه: ناقلاً عن المتنقي. قال أبو حنيفة: لا بأس للماذون أن يهدي لصديقه وخليطه وصاحبه ويهديه بلطف يسير، وفي الهداية: وكذا لا يتصدق، ثم قال: إلا أن يهدي اليسير من الطعام أو يضيف من طعامه. وفي اليزازية: أنه يملك إهداء ما كوله بما زاد على درهم بما لا يعد سرفاً. وفي النهاية: أنه لا يملك إهداء ما سوى الماكولات من الدراهم والدنانير، وأن المرجع في مقدارها ما يتخذ من الدعوة. وفي الهداية: عن أبي يوسف المولى إذا أعطى المحجور عليه قوت يومه فدها بعض رفقاءه على ذلك الطعام، فلا بأس به بخلاف ما إذا أعطاه قوت شهر، لأنهم لو أكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى. (١)

قال المصنف: وأطلق في المتنقي عن أبي يوسف أنه لا بأس لرجل أن يجيب دعوة العبد المحجور عليه وقد علمت تقييدهم بما يملكه من الهدية بالماكولات فيحتاج إلى التنبيه عليه في النظم، لأنه أطلق فيه، فغيرت بعض شطر بيته الثاني. فقلت بعد قوله "يسيراً" "وبالما كوله قيد فانظروا" والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَجَارِيَةٌ وَالْعَرَسُ مَنْ طَعَمَ بَيْتَهُ ﴿٦٥٦﴾ بِلُطْفٍ وَلَا يَنْهَى وَلَا هُوَ يَأْمُرُ

ضمير "بيته وينهى ويأمر" للرجل المدلول عليه بقوله: "وجازية والعرس".

ومسألة البيت من التمه. قال: والزوجة وفاتة البيت وهي الأمة إذا تصدقت بالطعام لا بأس بذلك إذا كان

علي الرسم للعرف وإن لم يكن بإذن الزوج والمولى، وقدره في الهداية بالرغيف ونحوه. (٢)

قال المصنف: حتى لو علم منه عدم الرضى لا يحوز. قال: ولو كان في بيته من في مقامهما كحاجبه وغلامه لم أره في كلام الأصحاب. وينبغي أن يحوز قياساً عليهما ولو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في

(١) الهداية ج ٤ ص: ٣٤٨، كتاب الماذون.

(٢) المصدر السابق بتكملة.

بيته تأكل معه بالفرض لا يمكنها من طعامه ولا من التصرف في شيء من ماله ينبغي أن لا يجوز لها الصدقة بشيء من ماله لعدم المعنى في حقها انتهى.

قلت: الذي ينبغي تحكيم العرف والعادة في ذلك وقد جرى العرف بالتصدق بذلك مطلقا سواء كانت تأكل بالفرض أولا. وعلى المصنف نقد آخر وهو أنه عطف هذا البيت على البيت السابق والمذكور فيه الهدية لا الصدقة وبينهما فرق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَلَوْ أَذِنَ الْقَاضِي لِطِفْلِ وَقَدْ أَبَى ﴿٦٥٧﴾ أَبُوهُ يَصِحَّ الإِذْنُ مِنْهُ وَيَتَجَرُّ
مسئلة البيت من قاضي خا: إذا أذن القاضي للصغير في التجارة وأبوه يأبى صح إذن القاضي، (١) انتهى. ولا ينصح حجر الأب والجد بعد ذلك ولومات القاضي، لأن ذلك حكم من الحاكم، فلا يطل بموته ولا ينقضه أحدا إلا أن يرفع إلى قاض آخر، فيحجر عليه، والله تعالى أعلم.

وإِقْرَارُهُ بِالْعَيْنِ لَالَّذِينَ حَازُوا ﴿٦٥٨﴾ لِمَوْلَاهُ إِلَّا حَيْثُمَا مَالِ الدِّينِ يَظْهَرُ
مسئلة البيت من قاضي خا. قال: العبد الماذون إذا أقر لمولاه بدين لا يصح إقراره كان عليه دين أولا، وإن أقربعين في يده لمولاه إن لم يكن عليه دين صح إقراره، وإن كان عليه دين لا يصح. (٢) وإلى ذلك أشار بقوله: "إلا حيثما الدين يظهر" يعني إلا حيث يظهر عليه دين، فإنه لا يصح وفرق بين الدين والعين أن له فيها تعلقا، حتى لو كانت مردعة لا يملك المولى قبضها ويضمن المودع بدفعها، كذا قال. وفيه نظر لما سيأتي في البيت بعده، والله تعالى أعلم.

وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ الْوَدِيعَةِ مُطْلَقًا ﴿٦٥٩﴾ وَمَعَ ذَيْنِهِ ذُو الدَّفْعِ بِالْمَالِ يُجْبَرُ
الضمير في "له" للمولى.

ومسئلة البيت من قاضي خا أيضا: قال: العبد إذا أودع عند إنسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد ماذونا أو محجورا. وإلى ذلك أشار في النظم بقوله: "مطلقا". قال: فلو أن المودع دفع الوديعة إلى مولاه إن لم يكن على العبد دين جاز، (٣) انتهى.

قال المصنف: فمفهومه أنه إذا كان عليه دين ودفع لا يجوز دفعه ويضمن.

قلت: وبهذا يشكل فرقه المتقدم في البيت قبله، لأنه أطلق فيما ذكره من الفرق ضمان المودع بالدفع إلى المولى. وفي البرازية نقل عن الخزائن: أنه ادعى على مودع العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لمولاه لكن لما وصلت الوديعة إليه من العبد لا تسمع دعوى مولاه. والله أعلم.

وَلَوْ رَهَنَ الْمَحْجُورُ أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى ﴿٦٦٠﴾ وَجَوَّزَهُ الْمَوْلَى فَلَا يَتَغَيَّرُ
مسئلة البيت من قاضي خا: العبد المحجور إذا اشترى شيئا بغير إذن مولاه فشرأؤه موقوف. وكذا

(١) فتاوى قاضي خادج ج ١ ص: ٤٩٩، كتاب الماذون.

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص: ٥٠٠ - كتاب الماذون.

(٣) المصدر السابق ص: ٥٠٢.

إذا باع شيعة من مال مولاه أو ما وهب له، أو أقر أنه رهن أو أوتهن أو أقرض أو استقرض فجميع ذلك موقوف، وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا فعل شيئا من ذلك، يتوقف على إجازة وليه وفي العبد على إجازة مولاه، فإن أجاز المولى نفذ، وإن لم يجز حتى أذن له في التجارة، فأجاز العبد مباشرة قبل الإذن صحت إجازته استحسانا. ولو لم يكن أذن له المولى في التجارة ولكنه اعتقه فأجاز بعد العتق لاتصح إجازته (١)، فنظم المصنف بعض ذلك. وكلام الفخرية: وهو نفذ بعض التصرفات المذكورة بإجازة المولى فلا يتغير، واستطرد بذكر بعض فروع لسنا بصدها لخروجها عن الشرح، والله أعلم.

وَضَمَّنَ يَعْقُوبُ الصَّغِيرَ وَدِيعَةَ ﴿٦٦١﴾ وَتَحْلِيْفُهُ يُفْتَى بِهِ حَيْثُ يُنْكَرُ

في البيت مسئلتان:

الأولى: من القنية. قال: بعد أن رقم للأصل: استودع صبي ألفا فاستهلكها لم يضمن عندهما. وقال أبو يوسف هو ضامن له في ماله وإن استودعها عبداً محجوراً عليه فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال أبو يوسف يباع فيها، وإن هلك الألف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليهما، وإن كانت الوديعة عبداً فقتله الصبي أو العبد فهو كقتلهما عبداً ليس بوديعة عندهما. والفرق بين العبد وغيره أن المولى لا يملك روحه فلا يملك تسليطه بخلاف المتاع والدابة، وإن كان ماذوناً له في قبض الوديعة أو التجارة أو مكاتباً فاستهلكها، فعليه ضمانها. قال مولانا بديع رحمه الله تعالى: ورأيت في نسخة عتيقة من شروح المتقدمين لو أودع لأب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمنه الصبي. ولو أودع عند الصبي عبد أفرجه، فإنه يضمن كما لو قتله، ولو ألقى ماله في الطريق، فجاء صبي فاستهلكه ضمن الصبي، لأن التسليط حصل للمجهول، فلم تصح، والوديعة لو كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطبت، فعلى الخلاف. ولو استودع أم ولد الرجل أو مديرة المحجورين فعلى الخلاف. ولو أقرض صبياً محجوراً أو عبداً صغيراً محجوراً ألفاً فاستهلكها قيل: لا ضمان عليه، لا في الحال ولا في الثاني بخلاف. وقيل: إن القرض على هذا الاختلاف وهكذا أطلق الكرميني في طريقته ولم يقيده بالعبد الصغير (٢) انتهى.

الثانية من قاضي خا: ادعى رجل على صبي ماذون شيئا فأنكره اختلفوا في تحليفه. ذكر في كتاب الإقرار

يحلف وعليه الفتوى انتهى.

قلت: التحليف خاص بالصبي الماذون والخلاف في الضمان بالاستهلاك إنما هو في المحجور، فالتنظيم يحتاج إلى التنبيه على ذلك، فلو قال ع وحلفه ماذونا إذا هو ينكر،

لكان أشبه، والله أعلم.

(١) فتاوى قاضي خا ج ٤ ص: ٥٠١، كتاب الماذون.

(٢) القنية المنية ص: ٣٧٦، كتاب الماذون، ط، كلكتا.

فصل من كتاب الغصب والشفعة

الغصب: تسمية بالمصدر يقال غصبه غصباً إذا أخذه قهراً وظلماً. وتعدى إلى مفعولين.
وشرعاً: هو إزالة يد محقة وإثبات مبطله عندنا، حتى لا يتحقق في العقار وعرفه في العمادية وغيرها:
إيقاع الفعل فيما يمكن فعله بغير إذن مالكة على وجه يتعلق به الضمان. أما من غير فعل في المحل لا يصير
غاصباً، انتهى.

والشفعة: ما خوذة من الشفع ضد الوتر وهو الضم، لما فيها من ضم شيء إلى آخر.
وشرعاً: هي ما يملكه المرء على المشتري حال شرايه في العقار من شريك الشفع أو جاره وقيل: تملك
منفعة جبراً على مشتريها بمقام عليه.

ومناسبة الغصب بالمأذون استواءهما في التصرف تصرف المالك مع عدم ملك الرقبة مادامت العين
المغصوبة قائمة. والشفعة بالغصب كون كل منهما تملك مال الغير قهراً عليه، وإن اختلفا في الطريق، وقدم
عليها لكثرة الاحتياج إليه، لكثرة وقوعه بكثرة أسبابه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمُهِلْكُ صَكٍّ قِيَمَةُ الصَّكِّ يَخْسَرُ ﴿٦٦٢﴾ وَقِيلَ عَلَى قَدْرِ انْتِفَاعٍ يَخْسَرُ

الصك: الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات والأقارير وقيل: هو معرب.

ومسئلة البيت. من التمة. قال: قال صاحب الجامع الأصغر: كان شيخنا رحمه الله يقول: من استهلك لآخر
صكاً ضمن قيمة (١) صك وقال غيره: يضمن على قدر ما يتنفع به صاحبه. وهذا غير مذكور في التوازل انتهى.
قال المصنف: وهذا ينبغي أن يكون عند عدم معرفة شهود الصك أو قاض ثبت عليه. اللهم إلا إذا كان
القاضي والشهود يمتنعون عن العمل بما شهدوا حتى يحضر الصك المكتوب كما هي عادة بعضهم، فإذا كان
ثم من الشهود من يحزف المكتوب ويشهد به، فإنه لا يجب على المتلف إلا قيمة الصك، أو صك أبيض نظيره
ليكتب فيه الشهود، انتهى.

قلت: في هذا بحث، لأنه يفوت عليه أجرة الكتابة إذا أحضر له صكاً أبيض ليكتب له الشهود فيه، فإن
قيمة الصك الواجبة إنما هي قيمته مكتوباً لا أبيض، فتأمل! وقد نص على ذلك في البيزنزية، فقال: مرق صك
إنسان المختار أنه يتظر إلى قيمته الصك مكتوباً ولا ينظر إلى المال، "والله تعالى أعلم"

وَأَمْرُ عَبْدٍ الْغَيْرِ هُزْئاً مَارِهِ ﴿٦٦٣﴾ لِيَجْمَعَهَا لَا الْعَبْدَ لَوْ مَاتَ يُجْبَرُ

الضمير في "ليجمعها" للأمر. وقوله: "لا العبد" نفي، لأن يكون الأمر ليجمعها العبد. "ويجبر": أي على

دفع قيمته لمولاه لتقرر الضمان عليه.

ومسئلة البيت من قاضي خان. قال: رجل قال العبد الغير: ارتق هذه الشجرة وانشر المشمس لتأكله أنت
ففعل ووقع من الشجرة، فمات لا يضمن الأمر، لأنه ما استعمله في أمر نفسه وإن كان الأمر قال له: ارتق هذه

الشجرة وانشر المشمس لاكل أنا ففعل ووقع ومات ضمن الأمير لأنه استعمله في أمر نفسه (١) أنتهى لكن بإضافة الثمار إلى الأمر ربما يشعر بخصوص الحكم وليس كذلك. وقد نبه عليه في الشرح، فلو قال: -

وأمر عبد الغير أن يرتق دوحه ليا كل لا المأمور لو مات يجبر

لسلم عن ذلك وكان أقرب إلى نظم اللفظ المذكور.

ثم قال: فالحاصل أن الشخص إذا أمر عبد الغير بفعل يعود نفعه على الأمر يضمن لوجود التعدي. ولو قيل بالفرق بين البائع وغيره لكان له وجه يدل عليه ما في قاضي خان: رجل بعث غلاماً صغيراً في حاجة له بغير إذن مالك الغلام، فرأى الغلام غلماناً يلعبون، فانتهى إليهم وارتقى السطح، فوقع فمات، ضمن الذي بعثه في حاجته، لأنه صار غاصباً بالاستعمال انتهى. (٢) قلت: وليس في هذا ما يقتضي الفرق فتأمل!

ولا يخفى أن مفهوم النظم يفيد عدم الضمان فيما لو كان أمره بذلك ليأكله المأمور. وفي العمادية: هذا إذا استعمله في عمل نفسه. أما إذا استعمله في عمل غيره لا يضمن، لأنه لا يصير به غاصباً كما إذا قال لعبد الغير، فذكركم مثل ما تقدم. ثم قال: ولو قال لتأكله أنت وأنا، أفنى القاضي الإمام فخر الدين بتبغى أن يضمن قيمته كله، لأنه استعمله كله في منفعة، كذا في حاشية كسب الذخيرة، وفي موضع آخر نقل أنه لو قال لصبي محجور أصعد هذه الشجرة وانفض لي ثمارها، فصعد وسقط تجب دية على عاقلة الأمر إذا مات.

قال: وكذا إذا أمره (٣) بحمل شيء أو كسر حطب من غير إذن وليه فتلف به الصبي، ولو لم يقل انفض لي ثمارها وإنما قال أصعد هذه الشجرة أو قال له أصعد هذه الشجرة وانفض ثمارها لنفسك فسقط ومات اختلف المشايخ رحمهم الله في وجوب الضمان، والمختار في المسئلتين الضمان، فيحتاج إلى الفرق بينهما وبين مسألة العبد. وقد استخرجت الله تعالى ونظمت مسألة الصبي في بيت، فقلت: -

ولو كان محجوراً صبياً فإنهم قد اختلفوا ثم الضمان يخيروا.

وَمُتَّسِلُفٌ إِحْدَى فَرْدَتَيْنِ يُسَلِّمُ ﴿٦٦٤﴾ الْبَقِيَّةَ وَالْمَجْمُوعَ مِنْهُ يَخْسَرُ
وَمَا ذَكَرَ التَّسْلِيمَ بَعْضٌ وَبَعْضُهُمْ ﴿٦٦٥﴾ لِيَعْقُوبَ مَا أَوْدَى فَقَطْ لَا يَكْثُرُ

يقال: أودى إذا هلك. والبيتان مشتملان على اختلاف عبارة الأصحاب في مسألة إتلاف أحد شيئين لا ينتفع صاحبهما الا تنفاع المقصود إلا بهما معاً. قال قاضي خان: رجل أتلّف على رجل إحدى مصراعي باب أو إحدى زوجي خف أو مكعب، كان للمالك أن يسلم إليه المصراع. ويضمن قيمتهما. (٤)

(١) هناوى قاضي خان ج ٤، ص: ٢٦٤، كتاب الغصب، فصل فيما يصير المراه غاصباً.

(٢) المصدر السابق بتمامه.

(٣) في ن: "أجره" مكان "أمره".

(٤) قاضي خان ج ٤، ص: ٢٦٥، فصل في ما يصير المراه غاصباً وضامناً.

وإلى ذلك أشار في البيت الأول ومثله في الذخير. وأشار في البيت الثاني إلى بقيه الأقوال فيها، وأجمع كلام فيها كلام التمتع. قال: إذا اتلف إحدى مصراعي باب فذكر مثل ما تقدم. ثم نقل عن يوع الجامع عن الفقيه أبي جعفر: من غصب من آخر أحد ما ذكر وضاع عنده، يضمن قيمتهما جميعاً، لأنه بغصب أحدهما صار غاصباً لهما جميعاً ولم يقل: إن للمالك أن يسلم الآخر إليه ويضمنه قيمتهما.

وإليه أشار بقوله: "وما ذكر التسليم بعض" واعتمد ذلك الطرسوسي في فوائده. ثم نقل عن غصب المتتقى: من استهلك فردة نعل لم يضمن إلا التي استهلك، ولا يدفع إليه الأخرى، ويضمنهما جميعاً، قال الحاكم: هذا خلاف جواب الأصل، وكذلك إذا أخذ أحد مصراعي الباب أو أحد خفيه، أُرِيت لو كسر حلقة خاتم فيها فص ثمان مائة ديناراً كنت تضمنه القص والخاتم؟ لا يضمن إلا ما استهلك وإنما ذلك في البيع لو اشترى مصراعين أو خفين فوجد بأحدهما عيباً لم يردّه لكن يردّهما جميعاً إن شاء الرد، انتهى.

قال: ونقل في الجامع عن المتتقى نسبة هذا القول إلى أبي يوسف. وإلى ذلك أشار بقوله: "وبعضهم ليعقوب" إلى آخر البيت. قلت: وفي البزازية ذكر في وسط كتاب الغصب نظير ما قدمناه عن قاضي خاد وعقبه بقوله: "والمختار خلافه" وسيأتي.

ثم ذكر في أواخره ما قدمناه عن غصب المتتقى، والتنظير بالخاتم، ثم إلى آخر الكلام. والله أعلم.

والمصنف خرج على ذلك إتلاف أحد جزءي كتاب أو كرارسة إذا كان الكاتب غير موجود. والله أعلم.
وَأَجْرَةُ عَبْدِ الْغَصْبِ قَالُوا لِيَاغِيبِ ﴿٦٦﴾ وَمَعَ ذَلِكَ قَالُوا بِالتَّصَدُّقِ يُؤْمَرُ

مسئلة البيت من المبسوط وغيره وملخصه: أنه لو غصب عبداً فاجره وأصاب من غلته فالغلة للغاصب، لأن وجوبها بعقده، ولأن المنافع لا تنقسم إلا بالعقد والعائد هو الغاصب، ويؤمر أن يتصدق بها، لأنها حصلت له بكسب خبيث، فإن مات العبد فالغاصب ضامن لقيمته، وله أن يستعين بتلك الغلة فيها، لأنها ملكه وما فضل بعد ذلك يتصدق به اعتباراً للجزء بالكل، ثم أجاب عن كون القيمة ديناً في ذمته وقضاء الدين بحال الصدقة يوجب التصديق بمثله بعدم تحتم الصدقة في هذا، لأنه لو دفعه مع العبد إلى المالك كان له تناوله وليس على الغاصب شيء آخر، فهو يدفع الغلة في القيمة مسلماً إلى المالك، ثم يصير المالك متبرعاً لما له عن ذلك القدر من القيمة بما يقبضه، فيزول الخبث بهذا الطريق ولا يلزم التصديق بعوضه. (١) ونظر الطرسوسي فيه بعد أن قرر أن محصله أنه جعل، لأنه كان لحق المالك فزال بوصولها إلى يده، بأنه لو كان كذلك لما كان لقوله فيتصدق بالغلة فائدة، بل كان قال في دفعه إلى المالك.

وأجاب عنه المصنف بأنه لو قال له ذلك لتحتم الدفع إليه وقد قلنا إن الغلة حدثت على ملكه وهو لا يؤمر بدفع ملكه إليه حتماً، نعم: يؤمر بالتصدق بملكه إذا كان فيه نوع خبث وفي تصدقه بها اتقاء الشبهة والتزهد عنها، انتهى.

قلت: التحقيق أن زوال الخبث إنما هو بالتسليم إلى المالك وصيرورة المالك متبرعاً عن ذلك القدر من

القيمة مما يقبضه، فيزول الخبث عن ذلك القدر كما يزول بالتصدق به، لأنه كسبه وليس ملكاً لمالك العبد، فلم يكن الدفع إليه متحماً، لهذا. وفي جامع البزازي قيد جواز الاستعانة بالآخر في أداء الضمان بما إذا كان الغاصب فقيراً، فإذا كان غنياً ليس له أن يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح. فاستخرت الله تعالى. وألحقته بيتاً تضمن ما أطلقه في المبسوط وما قيده وصححه في البزازية تكميلاً للفائدة: فقلت:

ويدفعها في قيمة قيل مطلقاً وتصحيح منيع في الغني مقبرر

فالضمير في "يدفعها" لأجرة المذكورة في بيت المصنف. وقولنا "مطلقاً" هو ما في المبسوط. ومفهوم تقييدنا لـ "منع في الغني" أن لا يمتنع منه الفقير، "والله سبحانه وتعالى أعلم"

فَلَوْ نَسِيَ الْجِرْفَاتِ يَضْمَنُ نَقْصَهَا ﴿٦٦٧﴾ وَلَوْ نَسِيَ الْقُرْآنَ أَوْ شَاخٍ يُذَكَّرُ

اشتمل البيت على مسائل من التهمة وغيرها. قال: إذا غصب من آخر عبداً محترفا فنسي الحرفة في يده يضمن النقصان. وكذا لو كان قارياً فنسي القرآن وكذا الشابة إذا صارت عجوزاً انتهى.

قلت: وفي البزازية: إذا غصب جارية ناهدة فانكسر ثديها عند الغاصب يضمن النقصان، (١) والله أعلم. وفي المبسوط: التصريح بالغلام إذا غصبه شاباً فهرم عنده لقوات قوة الشباب، (٢) والعلة الشاملة للكل فوات وصف مقصود منه يزيد في ما ليته وذكر الثوب إذا عفن واصفر عند الغاصب يضمن النقصان لنقص ماليته بما حدث عنده. والطعام إذا كان حديثاً فعفن عند: فعليه طعام مثله، والفاصل للغاصب لتعذر تضمين النقصان (٣) إلا أن يرضى المالك بأخذ العفن، فيأخذه ولا شيء له سواه، والله سبحانه وتعالى أعلم

وَلَوْ مُسْلِمٌ قَدْ خَلَّلَ الْخَمْرَ غَاصِباً ﴿٦٦٨﴾ بِحِثْلٍ قَرَّبُ الْخَمْرِ بِالْخَلِّ أَجْدَرُ

مسئلة البيت من المبسوط. قال: مسلم: غصب خمر من مسلم فاستهلكها فلا ضمان عليه، لأن الخمر ليس بمال متقوم، فإن الشرع أفسد تقومه حتى حرم تموله. قال: وإن جعلها خلا، فربب الخمر أن يأخذها، لأنه بفناده معنى التمول والتقوم لا تخرج من أن تكون مملوكة للمسلم إذا الملك صفة للعين وهي باقية على حالها لبقاء الهيئة كما كانت، وإن ألقى فيها ملحاً فالملح صار مستهلكاً أيضاً، وإن صب فيها خلا فهذا خلط إلا أن الخلط إنما يزيد ملك المصسوب منه بشرط الضمان، وإيجاب الضمان متعذر، لأن الخمر لا يضمته المسلم بالاستهلاك، فلهذا كان شريكاً في المخلوط بقدر ملكه (٤) انتهى.

قلت: وقال شمس الأئمة الحلواني: إنه ظاهر الجواب. وفي المتقى ما يؤيده، فلو استهلكها بعد ما

(١) الفتاوى البزازية، ج ٣ ص: ١٧٦ على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية، ط بولاق، مصر.

(٢) المبسوط للخرسي ج ٦، الجز ١١، ص: ٩٠، كتاب الغصب، بيروت.

(٣) في ن: "لتقرر النقصان"

(٤) المصدر السابق بتمامه ص: ٩٦.

صارت خلا فعليه حل مثلها عند الكل على هذا القول. وفي المسئلة أقوال آخر. فقد نقل في شرح الجامع الصغير لقاضي خاد في التخليل بالملح اختلاف المشايخ. فبعضهم قال: إنها تخلت بنفسها لأن الملح صار مستهلكاً، فلا يعتبر. وبعضهم قال: على قول أبي حنيفة الخل للغاصب بغير شيء، لأنه مستهلك والخمر ليس بمتقوم، فيرجح جانب الغاصب وعلى قوله ماله أن يأخذ الخل ويعطيه ما زاد الملح فيه، فإن أراد أن يتركه على الغاصب ويضمنه، فيه روايتان، المنع والجواز. وكذا حكى اختلافهم في التخليل بصب الخمر وإن بعضهم قال: على قول أبي حنيفة يكون للغاصب بغير شيء سواء تخلل من ساعته أو بمرور الزمان، لأن الخلط استهلاك، واستهلاك الخمر لا يوجب الضمان. وعلى قولهما إن صار خلا بمرور الزمان وكان بينهما على قدر كيلهما لأنه ليس استهلاكاً، بل صار كأنه صب الخل في الخل، وإن صار خلا من ساعته كان للغاصب ولا ضمان عليه، لأنه استهلاك. وفي البرازية: إذا صارت خلا من ساعتها ينقطع حق المالك بالآجماع انتهى. وفي العمادية: عن فتاوى قاضي خاد: تخلل الخمر الغصب في يدا لغاصب يكون الخل للغاصب. (١) وفي الذخيرة: إذا غصب عمراً وخللها ثم استهلكها فعليه حل مثله، لأنها صارت خلا على ملك المالك ولكن الراجح في الجواب ما قدمناه عن المبسوط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

كَذَا أَهْبُ الْمَيْتَاتِ لَوْ كَانَ غَاصِباً ﴿٦٦٩﴾ وَذَابَغَهَا بِالْمَالِ مَا زَادَ يُقَدَّرُ

”كذا“ أي كما تقدم من الحكم ”والأهب“ جمع إهاب: وهو الجلد قبل الدبغ. وفي البيت مسئلتان من

المبسوط.

الأولى: قال بعد ما تقدم: وكذلك إذا غصب جلد ميتة فدبغه قالوا: هذا على وجهين، إما إذا ألقى الجلد صاحبه فأخذته إنسان، فدبغه فهو مملوك له، لأن صاحبه ألقاه تاركاً له بمنزلة إلقاء النوى وقشور الرمان، وإما إذا غصب الجلد من صاحبه، فإن دبغه بشيء لا قيمة له كالتراب والشمس فصاحبه أحق به أن يأخذ ولا يعطي الغاصب شيئاً. (٢) قلت: بئس استهلكه الغاصب بعد ذلك ضمن قيمته مدبوغاً، والله أعلم.

ثم ذكر المسئلة الثانية. فقال: وإن دبغه بشيء له قيمة كالشرب والقرظ والعفص وما أشبهه. وإليه الإشارة في التنظم بقوله ”بالمال“ لأن ما ذكر متقوم، فهو مال. قال: فلصاحب الجلد أن يأخذ جلده ويضمن ما زاد الدباغ فيه. وإليه الإشارة بقوله ”ما زاد يقدر“ مقداره فيضمن صاحب الجلد للغاصب. قال: ولكن ليس له أن يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ، لأن جلد الميتة قبل الدباغ لم يكن متقوماً (٣) انتهى.

قال المصنف: وذكر في التثمة عن أبي يوسف ما يخالف ذلك. قال هشام: سمعت أبا يوسف يقول إذا جعل الجلد أد يما ينقطع حق المالك. قلت: وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خاد: قيل هذا قول أبي حنيفة أما

(١) فتاوى قاضي خاد، ج ٤، ص: ٢٦٢، كتاب الغصب، فصل فيما يصير به المرء غاصباً.

(٢) المبسوط للرخصي، ج ٦، الجزء ١١، ص: ٩٦، كتاب الغصب، ط بيروت.

(٣) المصدر السابق بتمامه.

على قولهما له أن يتركه عليه ويضمنه قيمته، قيل يضمنه جلد ذكية غير مدبورغ. وقيل قيمة جلد مدبورغ، ويعطيه ما زاد الدباغ فيه، فإن استهلكه الغاصب لا يضمن في قول أبي حنيفة، وقالوا يضمن قيمة جلد ذكية مدبورغ ويحط عنها ما زاد الدباغ فيه ويعطي المالك قيمة جلد غير مدبورغ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَبِالْقَمَحِ أَوْ بِالْخَيْلِ أَخْبَرَ ظَالِمًا ﴿٦٧٠﴾ لِيَأْخُذَ أَوْ ذَا الْمَكْسِ يَغْرِمُ مُخْبِرُ

في البيت ثلاث مسائل من القنية.

الأولى: قال راقماً لنجم الأئمة البخاري: أخبر الظلمة أن لفلان حنطة في مطبورة، فأخذوها منه، فله أن يرجع بها على المخبر، وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالأخذ يضمن.

الثانية: قال راقماً لبرهان صاحب المحيط قال النمام: لفلان فرس جيدة فأخذها منه، فهو ضامن.

الثالثة: قال راقماً لنجم الأئمة البخاري: اشترى حارية بغية النحاس ومضت مدة، فأخبره بها إنسان فأخذ النحاسية يضمن. قال مصنف القنية: قلت: وهذه واقعة في زماننا في ديارنا، فإن الظلمة يأخذون الدماغان من جميع السلع، فمن أخبرهم ببيع أو شراء حتى أخذوا الدماغان أو الحبايق منه يضمن، وللمظلوم أن يرجع عليه بالثمن انتهى. (١)

وقال المصنف: إن الطرسوسي عرّج مسألة المكاسين من قبل نفسه، فقال: لا يضمن العواني الذي يخبر المكاسين بالبياعات حتى يأخذوا المكس. ولعله لم يقف على ما نقلناه عن القنية، ثم ذكر المصنف هنا فروعا عن القنية أحبيت اتباعه في أبياتها، رقم للقاضي علاء الدين المروزي. وقال اختلف تلخيصها: سعى بمرجل إلى السلطان، فأخذ منه ما لا ظلماً يضمن الساعي، وروي عن زفر وأخذ به كثير من مشايخنا المصلحة العامة، ثم رقم لشرح الضباغي، ثم قال: إن كانت السعاية بحق كما لو آداه إنسان أو دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فأخبر السلطان فغرمه مالا لا يضمن وإن أخبره أنه وجد كنزاً أو وجد لقطة وكذب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور إذا رجع. أما إذا أخبره بأن فلانا يأتي امرأته فيخبث بها أو يغرأته فيطأها وكذب في قوله وغرمه السلطان، فقيل: يضمن الساعي على قياس قول محمد حيث قال: إن كان السلطان جائراً يعرف منه أنه يغرمه لا محالة يضمن، وأما إذا كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن. وقيل: لا يضمن مطلقاً وهو قياس ظاهر الرواية. (٢)

قلت: نقبل في العمادية عن العملة: ولو وقع في قلبه أن فلانا يحيي إلى امرأته أو إلى جاريتها، فرفع إلى السلطان فغرمه ثم ظهر كذبه عندهما لا يضمن الساعي، وعند محمد يضمن، والفنوى على قول محمد رحمه الله لغلبة السعاية في زماننا. ورقم في القنية لنجم الأئمة البخاري. وقال: شكى عند الوالي بغير حق وأتى بقائد فضرب المشكو عنه فكسر سنه أو يده يضمن الشاكي أرشه كالمال وقيل: إن من حبس بسعايته فهرب وتسور

(١) القنية النية من: ١٨٥، باب في ضمان الساعي والنام.

(٢) القنية من: ١٨٥، فصل في ضمان الساعي والنام.

جدار السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف ههنا، فقيل: أتفتي بالضمان في مسألة الهرب؟ قال: لا: ولو مات المشكو عليه بضرب القائد لا يضمن الشاكي، لأن الموت فيه نادر فسعايته لا تقضي إليه غالباً. (١)
وَلَوْ عَلِمَ الدَّلَالُ قِيَمَةَ سِلْعَةٍ ﴿٦٧١﴾ فَقَوَّماً لِّلسُّلْطَانِ أَنْقَصَ يَخْسَرُ
مسئلة البيت من القنية قال راقما لنجم الأئمة البخاري: قَوَّماً الدلال المتاع للخزينة السلطانية أو للأمرء بما لا يتغابن فيه فأخذه منه بذلك القدر يضمن الدلال إذا علم تمام قيمته، (٢) انتهى. والطرسوسي خرج على هذا تقويم شهود القيمة من أملاك بيت المال وأموال الأيتام والأوقاف الخراب للأمرء والنواب، كما هو المعتاد في بلادنا، ويظهر بعد ذلك أنه أنقص من قيمته العادلة بغبن فاحش لا يتغابن في مثله، ينبغي أن يقال في حقهم بالتضمنين قياساً على مسألة الدلال.

وناقشه المصنف بما ملخصه الفرق بينهما بأن عدالة هولاء بارزة وما يشهدون به ثابت عند الحاكم وتحصل المعاقدة بعد الثبوت، وليس لنا مسألة يضمن فيها الشاهد بدون رجوع عن شهادته وبأن البايع من بيت المال السلطان أو وكيله وهو أقوى جاحاً من المشتري.

قلت: فيما ذكره نظراً لأن عدالة شهود القيمة ليس بمطرد، والمعاقدة وإن حصلت بعد الثبوت إلا أن الثبوت والقيمة مستندان إلى شهادة أولئك التي أظهر من الشمس مخالفتها للواقع غالباً والحال أنهم يعلمون أن القيمة أكثر وأنهم لو ذكروها لأعطي ذلك القدر، ولو شاهد زماننا لقضى من ذلك العجب العجائب إذا الاعتماد في ذلك على شهادة العوام الذين لا يوثق بهم في شيء من الأشياء ويعلم القاضي بأن ما يشهدون به خلاف الواقع ويعتمد مع ذلك على شهادتهم ويقضي بها في الاستدلالات من جهتي المسوغ والقيمة، وحينئذ ينبغي القول بتضمنين القاضي أيضاً. وقوله: "وبأن البايع من بيت المال" إلى آخره غير مطرد أيضاً فإن المشتري قد يكون مشترياً للسلطان أو بعض أمرائه العظام، فلا يستطيع وكيل بيت المال مخالفته في شيء،
وَلَوْ أَخْرَجَ الْإِنْسَانُ مِنْ يَدِ طَالِبٍ ﴿٦٧٢﴾ غَرِيماً فَلَمْ يَغْرِمْ وَلَكِنْ يُعَزَّرُ
مسئلة البيت من التهمة، قال: وذكر في غصب النوازل: من أخرج الغريم من يد طالبه لا يضمن، لكن يعززه الإمام حتى لا يعود إلى مثله. قال في التجنيس والمزيد: أما التعزير فلائنه حتى وأما عدم الضمان، فلائنه لم يتلف المال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَلَوْ رَفَا الْمَخْرُوقُ فِي الثَّوبِ خَارِقٌ ﴿٦٧٣﴾ يَغْرِمُ أَرْضَ النَّقْصِ فِيهِ فَيُقَدَّرُ
يقال: رفوت ورفيت الثوب وبعض العرب يهززه فيقول: رفأت الثوب إذا أصلحته.
والمسئلة من الذخيرة، قال: رجل حرق طيلسان رجل، ثم رفاه قال أقومه صحيحاً. وأقومه مرفوفاً

(١) المصدر السابق تمامه

(٢) القنية المنية ص: ١٨٦، فصل في ضمان الساعي والنام.

فأضمنه فضل ما بينهما، وإليه أشار بقوله: "يغرم أرش النقص فيه فيقدر". والله أعلم.

فرع: ولو استعار منشأراً فانقطع في النشر فمده عند الحداد ووصله بغير إذن المالك ينقطع حقه وعلى

المستعير قيمته منكسراً، والله أعلم.

وَفِي طَلَبِ قَوْلِ الشَّفِيعِ مُقَدِّمٌ ﴿٦٧٤﴾ إِذَا لَمْ يَقُلْ وَقْتَالَهُ وَيُصَوِّرُ

مسئلة البيت من شرح أدب القاضي للخصاف. قال المشتري: قد اشتريت هذه الدار منذ سنة وقد علم الشفيع بشرائي ولم يطلب، فأسأله عن ذلك، فإن القاضي يسأل المدعي متى اشتريت هذه الدار، فإن قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت، فإن القاضي يكفي منه بهذا المقدار، فإنه لا يمكنه أن يقول اشتراها منذ سنة، لأنه يحتاج إلى الإثبات، فهذا الرجل ممن يتحزر حتى لا يحتاج إلى إثبات شيء، فإن قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع، فرق بين هذا وبين ما إذا قال الشفيع علمت منذ كذا وطلبت وقال المشتري ما طلبت كان القول قول المشتري، ثم مشى في الفرق والتفريع، فقول النظم "إذا لم يقل وقتاله" أي إذا لم يذكر للبيع وقتال يقتصر على ذكر الطلب وقت العلم، لأن علمه عند القاضي حاله إذا ظهر للحال مقارناً للطلب، فكان القول قوله، وفي ذلك الوجه علمه منذ كذا بالشراء ثبت عند القاضي بإقراره وطلبه منذ كذا لم يظهر، فيحتاج إلى الإثبات. قال: ونظيره البكر إذا زوجت، لكن رأيت في العمادية وذكر صدر الإسلام أبو اليسر في باب نكاح البكر من شرحه: الصغيرة إذا بلغت وهي بكر فقالت: زودت كما بلغت والزوج يقول لا بل سكت فالقول قول الزوج. وكذا الشفيع قال طلبت الشفعة كما سمعت. وقال المشتري سكت، فالقول قول المشتري. وهذا إذا وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ وسماع البيع. أما لو وقع الاختلاف حالة البلوغ وقالت رددت وقال سكت فالقول قولها وهذا تقييد لما أطلقه في شرح أدب القاضي.

وظاهر كلام الأدب مخالفة هذا، فإنه يفهم أن القول قوله ولو وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ والبيع كما

لا يخفى فليتنبه له القاضي والمفتي، والله أعلم.

وَيَأْخُذُ فِيمَا يَشْتَرِي لِصَغِيرِهِ ﴿٦٧٥﴾ أَبٌ وَوَصِيٌّ لِلْبُلُوغِ يُؤْخَرُ

فاعل "يأخذ" أب والماخوذ هو المشتري، و"أب" و"وصي" أو الاستيناف، لأن حكمه خلاف حكم الأب، لأنه يؤخر الأخذ إلى بلوغ الصغير. ومسئلة البيت من قاضي خا.

الأولى: اشترى الأب لولده الصغير داراً وهو شفيعه فيها كان له أن يأخذها عندنا لنفسه. وإليه الإشارة

بصدر البيت أي ويأخذ بالشفعة أب فيما يشتري لصغيره.

الثانية: قال: ولو اشترى لوصي لليتيم داراً لا يملك أخذها لنفسه بالشفعة. (١). وفي خزانة الأكمل: أنه

لا يقضي للوصي بالشفعة حتى يدرك اليتيم ولكن يطلب ويشهد عليه يوم الشراء وهذا هو الذي أشار إليه

بعجز البيت. بقوله: "ووصي للبلوغ يؤخر" يعني المتخاصمة لا الطلب. ووفق الطرسوسي بين كلام قاضي خا

وخزانة الأكمل بحمل الأول على الأخذ في الحال. وقد فصل السغناقي في النهاية في المسئلة تفصيلا آخر، فقيّد مسئلة الأب بما إذا لم يكن لصبي في الأخذ ضرر ظاهر، كما لو اشترى الأب مال الابن لنفسه، ثم يقول اشتريت وأخذت بالشفعة، وقال في مسئلة الوصي: إنه لو كان لليتيم منفعة في الأخذ بأن وقع شراء الدار بغبن يسير، فإن كانت قيمته عشرة وقد اشتراها الوصي بأحد عشر كان للوصي أن يأخذها بالشفعة على قياس قول أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، كما في شراء الوصي شيئا من مال الصغير لنفسه، فإنه لا شفعة للصغير بأخذ الوصي لها، بأن كان اشتراها بالقيمة، فليس للوصي أن يشتري شيئا من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق، انتهى ملخصا.

وفي القنية: اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كسواء مال ابنه لنفسه ويقول اشتريتها وأخذتها بالشفعة، والحواب في الوصي كالحواب في الأب على قول من يرى شراء الوصي مال اليتيم لنفسه، وعلى قول من لا يرى ذلك، فله الشفعة أيضا، لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرجع إلى القاضي فينصب قيسا عن الصبي، فيأخذها الوصي عنه ويسلم الثمن إليه ثم يسلمه القيم إلى الوصي، وهذا ينافي كلام السغناقي بظاهره (١) والله سبحانه وتعالى أعلم

وَمَنْ أَدْرَكَتْ مِنْكُوحَةٌ ذَاتَ شَفْعَةٍ ﴿٦٧٦﴾ تَقْدَمُ فَسَخًا أَوْ مَعَا تَخْخِيرُ

مسئلة البيت من التمة وغيرها، نقل عن الجامع الأصغر: إذا أدركت الصغيرة ووجبت لها الخيار والشفعة وخافت إن أبدأت بأحدهما يطل الآخر، فإنها تقول اخترتهما جميعا: الشفعة ونفسي أو اخترت جميعا: نفسي وشفعتي في كذا. وحكى عن القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي عن أستاذه القاضي أبي حفص الأستروشي عن أستاذه الفضل أنه قال: بأيهما بدأت بطل الآخر، لأنها سكنت عنه.

قلت: وكذا في فتاوى قاضي خال (٢) وأن الحيلة أن تقول طلبت حقي في الشفعة والخيار، فيصح كلاهما وإلى ذلك أشار بقوله: "أو معا تتخير" قال في التمتع قال القاضي الإمام أبو حفص الأستروشي: تبدأ بخيار البلوغ. وإلى ذلك أشار بقوله: "تقدم فسحا" إلا أن عبارته ربما أوهمت ترجيح القول بتقديم طلب الفسخ والظاهر خلافه. ولو قال: "فطلب معا أو شفعة تتأخر" سلم من ذلك، والله أعلم.

وفي العمادية: ولو ثبت للبكر خيار البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ بالخيار. وقيل بالشفعة. وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا فيكون اليكاء بهذه الصفة رد للنكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل اليكاء بهذه الصفة رد للنكاح، ولو كانت ثيبا تبدأ بالشفعة، لأن خيار البلوغ للثيب لا يطل بالسكوت، وإن قامت عن مجلسها فيتبكي فقيّد مسئلة النظم بالبكر على ما هو المذكور عن محمد، وأما على ما ذكره الخصاص في الحيل أنه لا يمتد إلى آخر المجلس فتساوي الثيب وقد نظمت جميع الأقوال حال الكتابة

(١) القنية المتية ص: ٢٦٤، باب من يثبت له الشفعة.

(٢) فتاوى قاضي خال ج ٤، ص: ٤٤٧، كتاب الشفعة.

في بيتين فقلت مستعينا بالله تعالى.

تطالب حقيها وبالفسخ تبذر
ولو ثيبا فالفسخ حتما يؤخر

وللبكر إن ثبت خيار وشفعة
وقيل بها أو تبك معها بصرخة

والله الموفق.

ونبه المصنف على عدم اختصاص الحكم بالصغيرة، وأن الصغير أيضا كذلك وصور ذلك فيما إذا زوجه غير الأب أو الجد وقد كان الوصي اشترى داراهو شفعيها أو باعها أو الأب وفيما إذا سلم الأب أو الوصي مال الصغير فيه الشفعة عند زفر ومحمد. "رحمهما الله" على الخلاف المعروف في المسئلة والتفاصيل المذكورة في التسليم والسكوت، انتهى ملخصا.

قلت: في الصغير يتعين تقديم طلب الشفعة كما في الثيب علي ما قدمناه عن العمادية فقد ذكر فيها: أن خيار البلوغ للثيب والغلام يمتد إلى ما وراء المجلس، والعمر وقت لذلك ولا يطل إلا بالإبطال نصا أو بما يدل على الرضى، وهذا الخيار ليس هو في معنى خيار قبول العقد بل هو في معنى سائر الخيارات كخيار الرؤية والعب لا يقتصر على المجلس، فبقي على المصنف فيما خرجه التثبي علي هذا، والله أعلم

وَلِلْجَارِ فِي يَتِّ مِنَ الدَّارِ شَفْعَةٌ ﴿٦٧٧﴾ وَلَيْسَ لَصَيِّقًا كَالْحَوَانِيتِ يُذَكَّرُ

في البيت مستلثان.

الأولى: من عيون المسائل وغيره، روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه في دار كبيرة فيها مقاصير، فباع صاحب الدار مقصورة منها أو قطعة منها معلومة، فلجار الدار من أي النواحي كان الشفعة فيه، فإن سلم الشفيع ثم باع المشتري المقصورة لم تكن الشفعة إلا لجار القطعة المبيعة. وهكذا روى هشام عن محمد، انتهى.

قلت: وفي القنية رقم للعيون وذكر ما تقدم وعلله بأن المبيع من جملة الدار، فجار الدار جار المبيع يعني وإن لم يكن متصلا به، (١) انتهى. لكن في العيون أيضا: اشترى عشرة أفرحة متلاصقة، فأراد الشفيع أن يأخذ القراح الذي يليه قال محمدرحمه الله: له ذلك وليس له في بقيتها شفعة وكذلك القرية وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن شفيعه وجبت في الأفرحة كلها وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يأخذ إلا الذي هو ملاصقة.

قلت: ولهذا الأخير هو الذي نقله في القنية عن العيون.

قال: وكذلك القرية والأراضي، لأن السبب يخصه وإن كان فيه تفريق الصفقة على المشتري، بخلاف ما إذا اشترى دارين أحدهما بالشام والأخرى بالعراق وشفيعهما واحد يأخذهما أو يتركهما، لأن فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب لهما.

قلت: وفي البزازية: رجل باع أرضين ورجل أرض ملاصقة بهاتين الأرضين للشفيع أن يأخذ الأرض

التي تلاصق أرضه دون الأخرى، وعليه الفتوى.

ثم ذكر مسألة الأقرحة عن محمدٍ واقتصر على ما قدمناه عنه، ثم قال: لرجل قرية خالصة باعها بدورها وكرومها وأراضيها وناحية منها تلي أرض إنسان، فللشفيع أخذ الناحية التي تليه قال: وعن الثاني رحمه الله له بستان عليه حائط وباب فباع بستانه وأرضين له خلف البستان، ولرجل أرض إلى جانب البستان، فله الشفعة في البستان والأرض المتصلة به وكذا إذا كانت بساتين وعليها حائط متصل به ولرجل أرض إلى جانب بستان منها، فباع البساتين فله الشفعة في كلها ولا يشبه البساتين في القرى الدور في الأمصار، فإنه لو كان لرجل دور وجعلها داراً واحداً وجعلها أرضاً وباعها، فللشفيع الشفعة في كلها (١)، ثم نقل عن الثاني: أرضون بين قوم شربها من نهر خاص فبيعت بها أفرحة محتمة ومتفرقة ولرجل أرض متلاصقة ببعض هذه الأراضي أو هذه الأفرحة، فللهذا الحار الملاصق الشفعة في جميعها وإن لم تكن متلاصقة، لأنها أرض واحدة. قال: وكذا دارين قوم ورثوها عن أبيهم فافتسموها وأخذ كل قطعة معلومة لكن الطريق واحد ولرجل دار متلاصق ببعض هذه القطعة باع واحد منهم حصته وسلم الباقي، فللهذا الحار الشفعة، وإن لم تكن لزيقلة. (٢)

الثانية: وهي المشار إليها بقوله "كالحوانيت يذكر".

قال في الذخيرة: لو كانت حوانيت ثلاثة يلي بعضها بعضاً وباب كل واحدة إلى الطريق الأعظم ولرجل إلى جنب حانوت منها فيبيع الأوسط من الحوانيت الثلاثة وهو لا يلي حانوت هذا الرجل، فله فيه الشفعة انتهى.

قال الطرسوسي وينبغي أن يكون الثالث الذي لا يلي حانوت الرجل، ولكنهم لم يذكروه.

أقول: ذكر في فتاوى البرازي هذا الفرع عازياً إلى محمد رحمه الله، وقال: هي كالبيوت في دار واحدة، (٣) وعلة بالشركة في الطريق، قلت: فلو بيعت جميعها في هذه الصورة، فليس له أن يأخذ أحدها بحق الشركة في الطريق خاصة، لأن السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفقة، وإن أخذه بحكم الجوار فله ذلك لأن السبب يخصه، ذكر ذلك في القنية ناقلاً عن العيون وإذا تأملت شمول السبب وخصوصه وبيع الجميع وبيع فرد منها ظهر لك الوجه في جميع الفروع المتقدمة وبيع فرد منها أنها منفعة متفية في الحقيقة وإن كانت متخالفة في بادي النظر إلا ما هو مما اختلفت فيه الرواية، والله أعلم.

كَمَا بَعْدَ قَسْمٍ فِي الْأَصْحِ وَإِنْ يَكُنْ ﴿٦٧٨﴾ بِحُكْمٍ فَلَا يُنْقَضُ وَالْإِطْلَاقُ أَظْهَرُ

أي ثبتت الشفعة بعد قسمة دار أو أرض بيع نصفها واقتسما البائع والمشتري وطلع النصف المبيع بعد القسمة في غير جهة الدار المطلوب بها الشفعة على الأصح، سواء كانت القسمة بقضاء أو لا.

قال في شرح مختصر الطحاوي: لو اشترى نصف دار مشاعاً ثم قاسم البائع ثم جاء الشفيع يطلب

(١) الفتاوى البرازية ج ٣ ص ١٥٩ على هامش الفتاوى الهندية ج ٦ ط باكستان.

(٢) المصدر السابق ص: ١٦٠.

(٣) المصدر السابق ص: ١٥٩.

الشفعة وأثبتها، فإن القاضي يقضي له بنصيب المشتري مقسوما وليس له أن يبطل قسمته سواء كانت قسمته بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض ونصيب المشتري وقع من جانب الشفيع أو من جانب آخر، انتهى.

قلت: وفي الهداية أن هذا هو المروي عن أبي يوسف (١) قال وهو الذي يدل عليه إطلاق الكتاب وهذا مامش على الناظم من الأصح والأظهر المشار إليهما في قوله "في الأصح، وقوله" والإطلاق أظهر. قال في القنية: بعد أن رقم للعيون: اشترى نصف دار وقاسم البائع ثم أخذها الشفيع لا تنتقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الأصح (٢) وفي التجنيس والمزيد في الوجه الثاني روايتان عن الإمام والمختار أنها لا تنتقض، لأنها تحتاج إلى الإعادة ثانياً ومفهوماً يعني غير الأصح وغير الأظهر فما في الذخيرة. وذكر القدوري أن الشفيع إنما يأخذ النصف الذي أصاب المشتري إذا وقع في جانب الدار المشفوعة، لأنه إذا وقع في غير جانبه ليس له نقض القسمة فلا يكون جارا، فلا يستحق الشفعة.

وقال في الهداية: إن هذا عن أبي حنيفة، ورواية النقض إذا كانت بغير قضاء ذكرها في العيون، فقال: ولو أن رجلاً اشترى نصيباً من دار فقاسم الشريك، ثم جاء الشفيع، فإن كانت القسمة بقضاء لا تبطل القسمة وإن كانت القسمة بغير قضاء القاضي، فالشفيع أن يأخذها وتبطل القسمة. هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة^{رضي} وفي رواية محمد بن الحسن سوى بينهما انتهى.

والمصنف^{رضي} نبه على أن كلام العيون يعم ما لو كان المشتري أجنبياً ولا شريك فيها سوى البائع وما لو كان فيها شريك للبائع وأسقط حقه من الشفعة وقاسم المشتري. قال: وهو بناء على ظاهر المذهب فيما لو اجتمع شفعا فلم الشريك تحب للشريك في الطريق، فإن سلمها تحب للجار لوجود السبب في حق كل واحد لكن يقدم بعض على بعض لقوة السبب، فإذا أسقط حق أحدهم كان للآخر استيفاءه لقيام السبب في حقه وروي عن الثاني أنه إذا سلم الشريك، فلا شفعة لغيره، لأن انعقاد العقد غير موجب لها للجار ونقل ذلك عن المقيد والمزيد، فمن صورها في الوجه الخاص أراد الاتفاق، وصاحب العيون مشى على المذهب، هذا حاصل كلامه، وفيه نظر، فإن الذي في الهداية صريح في أن حكم المقاسمة مع الشريك الذي لم يبيع يخالف حكم المقاسمة مع البائع فإنه في المقاسمة مع البائع ليس للشفيع نقض القسمة، لأنها من تمام القبض وليس للشفيع نقض القبض، فكذا ما هو من تمامه وفي المقاسمة مع الشريك الذي لم يبيع يكون للشفيع النقض، لأن العقد ما وقع مع الذي قاسم، فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل تصرف بحكم الملك فينقضه الشفيع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِنْ تَأَلَّيْنَا أَنْ نَقْبَلَ تَقَاسَمًا ﴿٦٧٩﴾ فَيَنْقُضْ حَيْثُ الْيَنْصِفُ ثَلَاثًا يُغَيِّرُ

مسئلة البيت من القنية قال بعد أن رقم للعيون فيما قد مناه في شرح البيت قبله: ولو اشترى أثنان داراً وهما

(١) الهداية ج ٤ ص ٥٠٩ باب ما يحوز ارتبانه وما لا يحوز.

(٢) القنية الحية ص ٢٦١ باب في أخذ المشفوع وثمنه.

شَفِيعَانِ ثُمَّ جَاءَ شَفِيعُ ثَالِثٍ بَعْدَ مَا اقْتَسَمَاهَا بِقَضَاءٍ أَوْ بَغَيْرِ قَضَاءٍ فَلَهُ أَنْ يَنْقُضَ الْقِسْمَةَ. (١) وكذا في المحيط وغيره. وقول الناظم "حيث النصف ثلثا غير" إشارة إلى علة النقض، لأن من ضرورة صيرورة النصف ثلثا ن نقض القسمة، واللّه سبحانه وتعالى أعلم.

وَشُفْعَةُ أَوْ سَاطِ لِعَالٍ وَ سَافِلٍ ﴿٦٨٠﴾ جَمِيعاً إِذَا الْأَبْوَابُ لِلدَّرَبِ تُنَشَّرُ
مسئلة البيت من الذخيرة: آيات بعضها فوق بعض وباب كل واحد إلى جانب الطريق فبيع البيت الأوسط كان للأعلى وللأسفل جميعا الشفعة وإن بيع الأعلى، فالأوسط أولى بالشفعة. وقال في كتاب الحيطان: لو باع السفل كان لصاحب العلو أن يأخذه بالشفعة حتى لا يشاركه فيه سائر الجيران، انتهى.
قال: ولا ينبغي التقييد يكون الأبواب إلى الطريق للشفعة إذا لم تكن إليه بل يكون أكد إذا كانت إلى السفل، وقيد به لبيان أنها شفعة جوار لا غير. ولو كانت الطباقي أربعة فبيعت الثالثة كانت الشفعة للرابعة والثانية دون الأولى وعليه يجري التفريع.

قلت: قوله "بل يكون أكد إذا كانت الأبواب إلى السفل" مسلم لكن يختلف الحكم في استحقاقها، فقد قال نقل: في القنية عن العيون: آيات ثلاثة في دار كل منها فوق الآخر لأرباب ثلاثة، فإن كان طريق الكل في الدار فللباقين أن يشتركوا في الشفعة إذا بيع أحدها وإلا فبيع الأعلى وذكر ماتقدم، (٢) واللّه أعلم.
فرع: ذكره المصنف: قضى بجميع الشفعة لحاضر، ثم قدم شفيع فسلم له المقضي له بالجميع لا يأخذ القادم إلا النصف لأن قضاء القاضي للحاضر قطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل القضاء فنظّمته في بيت فقلت:

وإن يقض فيها بالجميع لحاضر ومسلم للآتي (٣) على النصف يقصر
أي يقصر التسليم على النصف "ويقض ويقصر" مبنيان للمجهول، واللّه تعالى أعلم.
وَمَا فِي بِنَاءِ شُفْعَةٍ لَا وَلَايَةَ ﴿٦٨١﴾ وَأَمَّ الْقُرَى بِالْعَكْسِ قِيلَ يُقَرَّرُ
في البيت ثلاث مسائل

الأولى: والثانية من المنية: رجل له دار في أرض وقف لا شفعة له ولو باع هو عمارته، فلا شفعة فيها أيضا. قال المصنف: ولا غرابة فيها، ففي الهداية التصريح بأنه لا شفعة في البناء والنخل إذا بيعت دون العرصه وهو صحيح مذكور في الأصل، لأنه لا قرار له فكان نقلها انتهى.
وهذا الإطلاق يقتضي التسوية بين مالو كانت الأرض وقفا أو ملكا. وفي النهاية علله بأن الشفعة إنما تحب في الأراضي التي تملك رقابها، فما في القنية رقم للجندي لا شفعة في بيع البناء في الأرض. المسئلة اتفاقي كما في المنية.

(١) المصدر السابق تمامه.

(٢) القنية المبنية ص: ٢٦٥، باب في مسائل الحوار والشركة.

(٣) في "الآتي" مكان "الآتي".

وأورد المصنف على هذا ما تقدم في البيت قبله ، لأن العلو بناء لا غير . وأجاب بأن العلو التحق بالعقار مما له حق القرار انتهى وهذا الجواب هو لفظ الهداية .

الثالثة : لو كان البناء مكة شرفها الله تعالى وهي أم القرى جاز أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة به كذا روي عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهم ولم يعزها في نسخة الشرح التي وقفت عليها إلى كتاب ، ولا رقم عليها في المتن الذي وقفت عليه رقم شيء من الكتب . ولعل الوجه فيها مأمور من أن أراضي مكة لا تباع ولا توهب . وقد وقفت على المسئلة في التجنيس والمزيد . (١)

قال : شري دار بمكة هل يصح ليحجب للشفيع فيها الشفعة ؟ عن أبي حنيفة رحمه الله فيها روايتان ذكر في الجامع الصغير أن بيع الأرض لا تجوز وإنما يجوز بيع البناء . فلا تجب للشفيع الشفعة . وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز للشفيع الشفعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى ، لأنه باع المملوك . انتهى .

ولأصحفي أن مفاد هذا الكلام أن الشفعة فيها إنما تثبت بناء على القول بأن أرضها مملوكة ، لا أن مجرد البناء فيها يوجب ثبوت حق الشفعة ، فيكون حكمه مخالفاً لحكم غيره من الأبنية كما توهمه عبارة المصنف . وَمَنْ يَشْتَرِي دَاراً شَفِيعاً وَغَيْرَهُ ﴿٦٨٢﴾ شَفِيعٌ عَلَى عَدَالَتِهِ وَيُقَرَّرُ مسئلة البيت من الإسيحابي والقنية . قال بعد أن رقم لمحمد الأئمة الترجماني وعين الأئمة الكرابسي : لو اشترى الحجار الدار ولها جار آخر فطلب الشفعة له وكذا المشتري ، فهي بينهما نصفان ، لأنهما شفيعان (٢) فقولهم "وكذا المشتري" يعني إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا لو جاء ثالث قسمت أثلثاً أو رابع قسمت أرباعاً وإليه أشار في النظم بقوله "على عدالته يقرر" . ونحو هذا في شرح الإسيحابي والمعجب في نظم هذا الفرع وهو مستفاد من المختصرات حيث قالوا : إنه إذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم نقل عن الفتاوى الظهيرية : رجل اشترى داراً وهو شفيعها بالجار فطلب جار آخر فيها الشفعة ، فسلم المشتري الدار كلها إليه كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالمشتري انتهى .

فمفهومه أنه لو لم يسلم إليه الدار كانت بينهما نصفين قلت : وقد ذكر هذا الفرع في القنية راقماً فيه لبرهان الدين محمود ابن شرف الأئمة المكي ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب :

وَقَوْلُهُمَا فِي الْبَيْعِ شَرْطُ مُقَدَّمٍ ﴿٦٨٣﴾ . وَقَوْلُ شَفِيعٍ لَيْسَ فِيهِ مُؤَخَّرُ الضمير في "وقولهما" للمتبايعين "ومقدم" خبر "قولهما" . مسئلة البيت من المحيط . قال : وإن اتفق البائع

(١) كذا في القنية ص : ٢٦٤ ، باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار ومن ثبت له الشفعة .

(٢) القنية المنية ص : ٢٦٤ ، باب من ثبت له الشفعة .

والمشتري إذ البيع كان بخيار البائع وأنكر الشفيع فالقول قولهما؛ لأنهما أنكرا ثبوت حق الشفعة لماتوا اتفاقاً على شيء لا يوجب حق الشفعة، ولأن العقد تم بهما، فكانا أعرف بعقد هما، فكان القول قولهما في كفيته وصفته كما كان القول لهما في كيفية الثمن. قال: فلو وافق المشتري الشفيع على أنه لا خيار، وادعى البائع الخيار ولم تمض الثلاثة، فالقول للمشتري. وروى عن أبي حنيفة رحمه الله في النواذر: أن القول قول البائع وهذا جواب القياس، والمذكور في الجامع الصغير جواب الاستحسان. وهذا مما خلا عنه النظم. فلو جعل النصف الثاني هكذا. ع

قول شفيع من شري منه ينكر.

لجمع إلى المسئلة الأولى جواب الاستحسان المذكور في الجامع في المسئلة الثانية، والله سبحانه وتعالى أعلم. وَلَيْسَ لَهُ تَفْرِيقُ دَارَيْنِ بَيْعَةٍ ﴿٦٨٤﴾ وَلَوْ غَيْرُ جَارٍ فَالتَّفْرِيقُ أَجْدَرُ الضمير في "له" للشفيع. وفي البيت مسلتان من البدائع.

الأولى: اشترى دارين صفقة واحدة فليس للشفيع تفريق الصفقة، بأن يأخذ إحداها بالشفعة دون الأخرى، ولكنه يأخذها جميعاً. وقال زفر: يأخذها بما يخصها من الثمن ويستوي في ذلك المتلاصقان والمتفرقان في مصرأو مصرين.

الثانية: لو كان الشفيع شفيعاً لإحداها دون الأخرى ووقع البيع صفقة واحدة. روي عن الإمام أنه ليس له أخذ الكل بل يأخذ التي تليه، وكذا روي عن محمد رحمه الله في الدارين المتلاصقين إذا كان الشفيع جاراً لأولاهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه. وكذا قال محمد رحمه الله في الأفرحة المتلاصقة وواحد منها يلي أرض إنسان وليس بين الأفرحة طريق ولأنهر وإنما بينهما مسنة أنه لا شفعة إلا في القراح الذي يليه خاصة. وكذا قال في القرية (١) وإلى ذلك أشار بقوله "ولو غير جار" يعني لو كان الشفيع غير جار لإحداها. وقوله "أجلد" فيه إشارة إلى ترجيح القول بالتفريق، فإن الزوزني في شرح المنظومة جعل عليه الفتوى. ونقله عن أبي يوسف ومحمد وقال هو قول أبي حنيفة آخره لكن يعكر عليه قول الكرخي في رواية الحسن عن الإمام أن للشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة، فإنها تدل على أن قول أبي حنيفة كان مثل قول محمد ثم رجع عن ذلك فجعله كالدار الواحدة.

قال المصنف: إن ذلك مما أشار إليه في البدائع. وقال: إن صاحب الفوائد نقله عن إيضاح الكرمانى

أيضاً، والله أعلم.

وَذُو الْبَيْعِ لَمْ يَشْهَدْ وَغَابَ مَنِ اشْتَرَى ﴿٦٨٥﴾ أَقَرَّ فَيُغْطَاهَا إِلَى حَيْثُ يَخْضُرُ

مسئلة البيت من اختلاف الفقهاء للطحاوي: قال: إذا أقر رجل في يده دار أنه اشتراها فللشفيع أخذها مع

غيبه البائع، فإن حضر البائع ووجد البيع أخذها وبطلت الشفعة إذا لم تكن له بينة.

قال المصنّف: من كتبنا على الطر سوسي: ولا خصوصية لهذه المسئلة بهذا الكتاب فقد ذكرها صاحب الهداية الكفافي وغيرهما في ضمن مسئلة أخرى في أواخر باب طلب الشفعة والخصوصية، والله أعلم. وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ وَصَحَّ تَقَايُلٌ ﴿٦٨٦﴾ وَيَأْخُذُ ذِمًّا وَمَا مَرَّ يَعْكَرُ قال: الضمير في "ياخذ" للشفيع "وذميا" نصب على الحال. وفي البيت مسايل. الأولى: من المحيط وإذا قضى بالشفعة للشفيع ليس له أن يتركها، لأنه ملكها بالشراء، لأن الصفقة تحولت إليه، فصار كأنه اشتراها حقيقة، انتهى.

والمذكور في المحيط الترك وفي النظم الرد ومراده معنى الترك وإلا فله الرد بالخيار ونحوه. الثانية: من قاضي خا: قال لو طلب المشتري من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة ففي الثمن، ففعل كانت إقالة والإقالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع بعد ما قضى، لأن الشفيع بعد ما قضى له قام مقام المشتري ويصير المشتري كالوكيل للشفيع، فتصبح إقالة الشفيع مع البائع ويكون له حق الحبس إلى أن يستوفي الثمن. (١)

وفي المحيط: لو حكم القاضي للشفيع على البائع والدار في يد البائع فأقاله جازت الإقالة وهي للبائع لأن الشفيع صار مملوكا للدار من جهة البائع، لأن بالقضاء عليه انفسخ البيع بينه وبين المشتري، فكأنه اشترى منه، وإن كانت في يد المشتري فقبضا بها عليه، ثم ردها الشفيع على البائع جاز عندهما، والمشتري والشفيع عن الثمن برئان. وقال محمداً لا يجوز رده، انتهى.

الثالثة: من البدائع: قال وأما إسلام الشفيع، فليس بشرط لجوب الشفعة فتجب لأهل الذمة فيما بينهم وللذمي على المسلم، (٢) انتهى.

والعجب من نظم هذه المسئلة وهي مذكورة في غالب المختصرات، والله تعالى الموفق قال: ويتفرع على ذلك أربع صور كون البائع مسلماً أو ذمياً والمشتري كذلك. وقال المصنّف: وفي المسئلة نظر أشرت إليه بقولي "وامر يعكر" وهو ما مر نقله في كتاب السير من فتاوى قاضي خا والتممة والظهيرية من أنه لا ينبغي أن تباع دار المسلم للذمي، ولو بيعت يجبر على البيع. وفي رواية: إذا كثر ذلك في المصر.

والجواب أن الشفعة تثبت بالبيع والبيع صحيح وكونه لا ينبغي أن تباع له، أو يجبر على البيع لا ينافي الثبوت، انتهى.

قلت: فحينئذ لا وجه لما ذكره من التعكير في النظم بل كان حذفه أولى والله أعلم. وَمَا ضَرَّ إِسْقَاطُ التَّحِيلِ مُسْقِطاً ﴿٦٨٧﴾ وَتَحْلِيلُفُهُ فِي النِّكَرِ لَا شَكَّ أَنْ كُرِّ

(١) فتاوى قاضي خا، ج ٣، ص: ٥٥٧، كتاب الشفعة، فصل في تسليم الشفعة، على هامش الفتاوى الهندية ج ٣ ط باكستان.

(٢) بدائع الصنائع ج ٤، ص: ١١٤، كتاب الشفعة، فصل في شرائط وجوب الشفعة، ط ديوبند.

مسئلة البيت من الواقعات : رجل اشترى من ضيعة عشرها بثمان كثير وتسعة أعشارها بثمان قليل فللشفيع الشفعة في البيع الأول، ولا شفعة له في البيع الثاني، فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري بالله ما أردت إبطال شفعتي بذلك لم يكن له ذلك، لأنه ادعى عليه معنى لو أقرب له لا يلزمه، انتهى.

وقال قاضي خان بعد ذكر جملة من الحيل المبطله للشفعة ففي هذم الفصول إذا أراد الشفيع أن يحلف البايع أو المشتري بالله ما فعل هذا فرارا عن الشفعة، فإن أراد تحليف البائع لم يكن له ذلك، لأن نكوه لا يكون حجة على المشتري، وإن أراد تحليف المشتري فكذلك، لأنه يدعي عليه معنى لو أقرب له لا يلزمه (١) انتهى.

وفي التحنيس والمزيد: لو أراد الشفيع أن يستحلف المشتري بالله أن البيع الأول ما كان تلحية كان له ذلك، لأنه ادعى عليه معنى لو أقرب له لزمه وهو خصم.

قال: وهو تأويل ما ذكر في كتاب الشفعة أنه إذا أراد لا ستخلاف أنه لم يرد به إبطال الشفعة كان له ذلك إذا ادعى أن البيع تلحمة وفيه أيضا: دار في جنبها أخرى، فتصدق صاحب إحدى الدارين بالحائط الذي يلي دار جاره مما بجنبه وقبضه، ثم باع منه ما بقي، فليس للحجار شفعة، لأنه لم يبق جارا.

قال: فإن طلب الجار يمين المشتري بالله ما فعل الأول فرارا من الشفعة على وجه التلحية كان له ذلك، لأنه يدعي عليه معنى لو أقرب له لزمه وهو خصم، فإن حلف فلا شفعة له، وإن نكل كان له الشفعة، لأنه ثبت كونه جارا ملاصقا، والله أعلم.

والنظم إنما يتعرض للأول دون الثاني، ثم حوازل الحيلة لإسقاط الشفعة بغير كراهة قول أبي يوسف.

وقال محمد يكره واتفقوا على سقوطها بها.

ثم إن المصنف أطال في ذكر الحيل المسقطه للشفعة، وأضربت عن ذكرها، لأنها مسطورة في غالب الكتب المشهورة، وقد أفرد الناس الحيل بالتصنيف، والله الموفق.

فصل من كتاب القسمة والحيطان

القسمة لغة: اسم للإقتسام كالأسوة اسم للاستواء.

وشرعا: هي جمع النصيب الشايع في مكان معين.

والحيطان: جمع حائط من حاط القوم بالبلد إذا استداروا بجوانبه لدورانه حول المكان.

ومناسبة القسمة بالشفعة لأن أقوى أسباب الشفعة الشركة وهي من نتائج النصيب الشايع، لأن أحد

الشريكين إذا أراد الافتراق إما بالبيع فتحجب الشفعة أو بإقرار نصيبه فتحقق القسمة، والحيطان من فروع

القسمة، لأنها ناشية عنها وتنشأ بعدها، والله سبحانه وتعالى أعلم

عَنِ الصَّاحِبَيْنِ الْوَقْفُ يُجْمَعُ أَنْظَرُ ﴿٦٨٨﴾ بِدَارَيْنِ فِي مِصْرٍ عَنِ الطَّلَقِ يُقْصَرُ

مسئلة البيت من قاضي خاں قال : دورين اثنين أو أرض، وقف أحدهما نصيبه على جهة البر، ثم أراد القسمة فقسم القاضي الوقف كله في دار واحدة أو أرض واحدة جاز في قول هلال، وقول أبي يوسف ومحمد كما لو كان بينهما داران فطالبا بالقسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك ، فكذلك هذا إلا أن ثمة يحوز سواء كان في مصر واحد أو في مصرين. وههنا في المصر الواحد يقسم القاضي وفي المصرين لا يقسم، وعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه يقسم كل دار على حدة وأرض على حدة إلا أن يرى القاضي الصلاح في الجمع، فيجمع الوقف كله في أرض واحدة أو دار واحدة، ويصير عند جمع القاضي في الحكم كأن الشريكين اقتسما وذلك جائز، انتهى. وهذا التفرع مبني على جواز وقف المشاع، فمن لا يرى به كيف يفرع عليه اللهم إلا أن يحكم به فيصير متفقا عليه، وهو محل تأمل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَلَا يُقَسَّمُ الْبُنْيَانُ جَبْرًا وَبِالرَّضَى ﴿٦٨٩﴾ يُحْوزُ رَبُّ الْأَرْضِ لَيْسَ يُحْضَرُ

مسئلة البيت من المبسوط بناء بين رجلين بنياه في أرض رجل بإذنه، ثم أراد اقسمة البناء وصاحب الأرض غايب فلهما ذلك بالتراضي، وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه، (١) انتهى.

وفي البدايع: وعلى هذا إذا بنى رجلان في أرض رجل بإذنه وطلب أحدهما قسمة البناء وأبى الآخر وصاحب الأرض غايب لم تقسم، ثم قال: لو اقتسما بالتراضي جازت، وكذا لو هدماه، وكانت الآلة بينهما. (٢) انتهى والله أعلم.

وَمِنْ بَعْدِهَا هَلْ يُقَطَّعُ الْغُصْنُ مَائِلًا ﴿٦٩٠﴾ عَلَى الْحَارِ لَا أَوْلَى وَقَدْ قِيلَ يُحْزَرُ

الضمير في "بعدها" للقسمة "والحزر" القطع، ومسئلة البيت من التهمة: إذا وقع الشجر في نصيب أحدهما يعني نصيب أحد المتقاسمين، والأغصان متدلية في نصيب الآخر هل له أن يجبره على القطع؟ لم يذكره في القسمة شيئا وفيه روايتان. روى بن رستم عن محمد أن له ذلك. وروى بن سماعة عن محمد أنه ليس له ذلك وبه يفتى.

والى ذلك أشار في النظم بقوله "لا أولى" وإلى ضعف تلك الرواية أشار به "قيل يحزر" والله أعلم.

وَلَوْ جَهِلُوا قَدْرَ السَّهَامِ فَطُرْقَهُمْ ﴿٦٩١﴾ عَلَى عَدَدِ الْمَلَائِكِ لَا الْمَلِكِ يُحْزَرُ

مسئلة البيت من التهمة. قال: الطريق تقسم على عدد الرؤوس لا بقدر ساحة الأملاك إذا لم يعلم قدر الأنصبا انتهى. قال المصنف: وثمرة ذلك تظهر على قول الإمام فيما لو نصبوا في الطريق أشجارا أو حدثت فيها منقعة، فإنها تكون على عدد رؤوسهم، بخلاف بيعها وقسمتها، فإنها لا تباع، ولا تقسم عنده، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفِي شَرْبِهِمْ فِيهَا عَلَى قَدْرِ مِلْكِهِمْ ﴿٦٩٢﴾ وَلَيْسَ عَلَى الْمَلَائِكِ فِيهِ يُقَدَّرُ

(١) المبسوط ج، الحز ١٥ باب لا يقسم، ط بيروت، كلا الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٢٠٨.

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٠ كتاب القسمة، ط بيروت.

مسئلة البيت أيضا من التهمة . قال بعد المسئلة السابقة: وفي الشرب متى جهل قدر الأنصاء يقسم على قدرا لأمالك ، إذا لم يعلم قدر الأنصاء . نص عليه شيخ الإسلام في مقدمة القسمة وسأني في كتاب الشرب، انتهى .
 وَلَوْ قُسِمَتْ دَارٌ وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ طَرِيقٌ وَفَتَحَ الْبَابَ فِيهَا مُعَذَّرٌ
 وَلَمْ يَذَرِ وَقْتُ الْقِسْمِ أَنَّ طَرِيقَهُ ﴿٦٩٤﴾ تَعَذَّرَ قَالُوا بِالْفَسَادِ وَقَرَّرُوا
 مسئلة البيتين من التهمة أيضا: اقتسما دارا « فوق بعض في نصيب أحدهما ولا طريق له، إن أمكنه أن يفتح طريقا جازت القسمة ، وإن لم يمكنه إن علم وقت القسمة جازت القسمة وهذا تؤخذ من مفهوم البيت .
 قال وإن لم يعلم وقت القسمة أن لا طريق له فسدت القسمة . وفي آخر مقدمة شرح القسمة قال: وكذا في الطحاوي إذا قسمت الدارين أهلها وأصاب بعضهم موضعا بغير طريق إن ذكروا الطريق تم حق كل واحد في الطريق وإن لم يذكروا إن كان لذلك الرجل مفتاح فيما أصابه يفتح سواء ذكروا بكل حق هو له أولم يذكروا فالقسمة جائزة، وتم حقه في الطريق وإن لم يذكروا فالقسمة باطلة، والله سبحانه وتعالى أعلم .
 وَحِيطَ لَهُ أَهْلٌ فَحِمْلٌ وَاحِدٌ ﴿٦٩٥﴾ وَلَا حِمْلَ فِيهِ قِيلَ لَيْسَ يُغَيَّرُ
 وَشِرْكُهُ مَنْ شَاءَ يَحْمِلُ مِثْلَهُ ﴿٦٩٦﴾ وَلَوْ طَلَبَ الْأَذْنَى الْمُسَاوَاةَ يُؤْمَرُ
 "وحيط" مجرور بها وارب وضمير "فيه"هـ، و"في" بمعنى على . "والمساواة" المماثلة والمعادلة قدرا وجنما وفي البيتين مسئلتان .

الأولى : من الذخيرة: قال وإذا كان الحايض بين رجلين وليس لو أحد منهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبا له ذلك، ولا يكون لصاحبه أن يمنعه عن ذلك، ولكن يقال له: ضع أنت مثل ذلك إن شئت . هكذا حكى القاضي الإمام صاعد النيسابوري، وكان يفرق بين هذا وبين ما إذا كان لهما عليه خشب، فأراد أحدهما أن يزيد خشبا على خشب صاحبه، أو أراد أن يتخذ عليه سترا أو يفتح كوة أو بابا حيث لا يكون له ذلك إلا بإذن صاحبه، وكان لصاحبه ولاية المنع .
 والفرق أن القياس أن لا يكون له ولاية وضع الخشب من غير إذن شريكه لأنه تصرف في الحائط المشترك إلا أنا تركنا القياس لضرورة أنا لو منعناه عن وضع الخشب من غير إذن شريكه ربما لا يأذن شريكه له في ذلك، فيشغل عليه منفعة الحائط، وهذه الصورة معدومة في وضع الخشب ، وفتح الكوة والباب، فيرد إلى القياس، انتهى .

قلت: وفي البرازية قيده بما إذا كان الحايض يحتمل ذلك (١) ، وأنه قيد لا بد منه، فالنظم مطلق عنه تبعا لما نقله عن الذخيرة، والله أعلم .

الثانية: منها أيضا قال: سئل الفقيه أبو بكر عن جدار بين رجلين لهما عليه حمولة وحمولة أحدهما أسفل من حمولة الآخر فأراد هو أن يرفع حمولته ويضع بإزاء حمولة صاحبه، فله ذلك وليس لصاحبه منعه، ولو كان

حمولة أحدهما في وسط الجدار وحمولة الأخرى في أعلاه، فأراد صاحب الأوسط أن يضع حمولته في أعلى الجدار، فإن كان الجدار من أسفله إلى أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الأعلى مضرة، فله ذلك، إنتهى.

وصرح بالمفهوم في البزازية، فقال: وإن كان يدخله مضرة ليس له أن يفعل، ثم قال: وذكر في النوازل في موضع آخر ليس له أن يرفع مطلقاً، لأنه يضر بالحائط. ولو أراد أن ينقل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله لا بأس به. ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر أو بعكسه ليس له ذلك. (١)

قلت: في كتاب الحيطان للصديق حسام الدين: وإذا كانت جذوع أحدهما مرتفعة، وجذوع الأخرى متسفلة، فأراد أن يرفعها بإزاء جذوع صاحبه، فله ذلك، لأن المساواة في الحائط تقتضي المساواة في الانتفاع، هذا إذا انهدم الحائط أو نقضه لينبأه عند الخوف، فاما إذا لم يكن ذلك، فأراد أن ينقض الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك؟ اختلف المتأخرون في ذلك كان أبو بكر الخوارزمي يفتي بأنه ليس له ذلك، لأن فيه ضرراً بالحائط. وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بأن له ذلك، لأن الخشب في الحائط يقرر ولا يدخل فيه ضرراً. وقال غيرهما ينظر إن كان ذلك مما يضر بالحائط ويدخل فيه وهماً لم يكن له ذلك، وإن كان مما لا يضر، فله ذلك. ثم ذكر مسئلة إرادة النزول بالأعلى إلى الأسفل وقال: إنه إذا لم ينهدم الحائط فهو كما مر في التعليق، وإن انهدم وأعاد فله ذلك، لأنه أقل ضرراً بالحائط.

وفي العمادية عن الحاوي فيما إذا كان لأحدهما عليه خشب، فأراد أن يسفله جاز، وإن أراد أن يرفعه ليس له ذلك. ولو كان لكل منهما جذوع، فأراد صاحب الأسفل أن يعلي بإزاء خشب صاحبه، فله ذلك حيث لا ضرر.

وذكر في الذخيرة جواز التعليق. ونقل عن أبي بكر المنع عن التحويل مطلقاً إلا أن يسفل الأعلى، لأن الأساس يحتمل مالا يحتمل رأس الحائط.

وإطلاق الناظم الأمر بالمساواة من غير تقييد بعدم الضرر فيه نظر على تقدير ما نقله وكان ينبغي أن ينبه على ما قدمناه من إطلاق المنع.

ولا يخفى أن قوله "وشركته من شاء يحمل مثله" شا ملٌ لصورة أخرى لم يتعرض لها المصنف. وهي مالمالو كان لأحد الشركين عليه حمولة وليس للأخر عليه فإنه إذا شاء حمل مثله أي مثل شريكه وقد ذكرها في البزازية، فقال ناقلاً عن أبي بكر بعد ذكر المسئلة التي تضمنتها شطر البيت الثاني: ولو لأحدهما عليه حمولة لا للأخر أراد هو أيضاً أن يضع عليه مثل حمولته إن كانت حمولته عليه محدثة، له أيضاً ذلك وإن كانت حمولة الأول قديمة ليس للثاني الوضع.

وقال الفقيه: إن كان الحائط تحتل الوضع كان للثاني أيضاً الوضع مطلقاً لما ذكر أصحابنا أن جذوع أحدهما إن كانت أكثر من جذوع الأخر له أن يتساوى مع صاحب الأكثر إن كان الحائط يحتمل ذلك ولم يشترطوا قديماً ولا حديثاً. (٢)

(١). المصدر السابق.

(٢). الفتاوى البزازية ج ٣، ص: ٤٢٥، كتاب الحيطان ط باكستان

قلت: حكى الصدر الشهيد في هذه الصورة الخلاف.

ووجه القائل بالمنع الفرق لجواز أن يكون هذا مستحقاً لأحدهما من أصل الملك، وذلك حال القسمة بأن يقع الحايض في نصيب أحدهما ويكون للآخر عليه حق وضع الخشب، أما في تلك المسئلة لكل واحد منهما عليه خشبات دل ذلك على أن التصرف في الابتداء ثبت لهما، والله أعلم.

وقال أبو القاسم^٢ في حايض لهما لأحدهما عليه جنوع أراد الآخر أن ينصب عليه أيضاً جنوعاً والحدار لا يحتملها، فإن كانا مقرين بأن الحايض بينهما يقال لصاحب الجنوع إن شئت حط حملك لتستوي مع صاحبك وإن شئت حط قدر ما يمكن صاحبك من الحمل، لأن البناء الذي عليه إن بناء بلا إذن صاحبه، فهو ظالم وإن كان بإذنه فعارية، أريت دار بين رجلين أحدهما ساكن فأراد الآخر أن يسكن والدار لا تسعها، فانهما يتهايان. وعن أبي بكر^٣ خلاف هذا ويقول أبي القاسم^٢ تأخذ^(١) انتهى.

ويحتمل إطلاقه التحميل مثله على المتحمل لا على غيره، لأن مثله يكون مراداً عند الإطلاق، فلا يرد على الناظم شيء سوى عدم الإشارة إلى الخلاف، والله أعلم.

وفي ترجيه أبي القاسم^٢ ما يرشد إلى فرع آخر مهم وهو: مالو أذن أحدهما لصاحبه أن يسقف على حايضه ثم بدله وقال انزل سقفك عني فإن ظاهر كلامه أن له ذلك، لأنه جعل وجود ذلك بإذنه عارية، فله الرجوع.

وقد ذكر الحسام الشهيد^٤ فيها في كتاب الحيطان اختلاف المتأخرين. وقال: إن القاضي أبا عبد الله الضميري^٥ كان يفتي بأن له ذلك، وأن الشيخ أبا بكر الخوارزمي^٦ كان يفتي بأنه ليس له ذلك.

ووجه الأول بأن ملك الإذن لا يزول بالإذن، فلو بقي التسقيف أدى إلى أبطال ملكه معنى لخروجه عن أن يكون منتفعاً به إذ لا تحوز المهاباة في تسقيف الحايض ولا يمكن قسمته.

ووجه الثاني بأن الوضع على ملك مشترك، فمن حيث أنه ملك شريكه كان لشريكه النقص، ومن حيث أنه ملكه لا يكون له النقص، فلا يكون له حق النقص بالشك والاحتمال، كما لو كانت الأرض بين شريكين فزرع أحدهما بعضها بإذن شريكه، ليس له أن يقطع، وكما لو كانت الدارين شريكين سكنها أحدهما بإذن شريكه. وأجاب عن هذا القياس بالفرق بأن حق الشريك في الأرض لا يبطل بل يحصل بالقسمة، فإن الشريك يقول تقاسم فلعل يخرج الزرع في نصيبي، وفي الدار يتوصل الشريك إلى حقه بالمهاباة، وظاهر كلامه ترجيح ما أفتى به الضميري^٥، لأنه أورد الجواب عما احتج به الخوارزمي^٦ وسكت عليه، فكانه هو المرضي عنده، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَا لِشَرِيكَ أَنْ يُعَلِّيَ حَبْطَهُ ﴿٦٩٧﴾ وَقِيلَ التَّعَلَّى جَائِزٌ فَيَعْمُرُ

مسئلة البيت من الذخيرة أيضاً، نقل عن فتاوى الفضلي: إذا أراد أن يزيد في الحدار في هواء مشترك لم يكن للآخر منعه. قال القاضي الإمام زكن الدين علي السغدني: له أن يمتعه لأن هذا تصرف في شيء مشترك، فيحتاج إلى

رضى الشريك. وهكذا روي عن محمد رحمه الله في واقعات الناطفي. وصورة ذلك: حايط بين رجلين قدر قامة وأراد أحد الشريكين أن يزيد في طوله وأبى الآخر، فله منعه. والمسئلة في التمة أيضا بنحو ذلك، وإلي ترجيح المنع لكونه رواية عن محمد أشار بتقديمه، بالتعبير عن الثاني بـ "قيل" ونقل عن التمة: ولو نقض الشريكان الجدار الذي بينهما، فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان، ليس للشريك أن يمنعه إلا أن يكون شيئا خارجا عن الرسم.

قلت: وعمله في البرازية بأن أسفل الحايط والأس مشترك، والله أعلم. (١)
ثم نقل عن القاضي علي السغدّي: أن له أن يمنعه كما مر نقله عنه. ثم نقل عن محمد الصورة المتقدمة عن محمد وعزاها إلى صلح واقعات الناطفي.

ووقع في كلام المصنف أن الفرق بين الإعادة والزيادة ظاهر، فإن الزيادة قد تضر بالأس: وقد بين الرسم في البرازية، فقال: إن كان قدر ذراع أو ذراعين لا يعتبر، وإن كان أكثر يعتبر.

ولا يخفى أن النظم مطلق في جواز التعلي تبعاً لما نقله عن الذخيرة عن فتاوى الفضلي. وقد علمت تقييده بما إذا لم يكن شيئا خارجا عن العادة، وينبغي أن يكون هو المعتمد فينبغي التنبيه له، وقد استخرجت الله تعالى وغيرت البيت بيت جامع للأقوال فقلت:

يعلي بما يعتاد حايط شركة ويطلق مثل المنع أو هو أجدر

فـ "يعتاد" مبني للمجهول. وهو إشارة إلى ما هو المعتمد فيما ظهر لي ولهذا قدمته وقولي "ويطلق" أي التعلي إشارة إلى ما في الذخيرة عن الفضلي. وقولي "مثل" أي مثل إطلاق المنع سواء كان معتادا أو غيره فيهما، وقولي "أو هو أجدر" أي المنع كما أنه مروى عن محمد كما تقدمت إشارة المصنف إليه، وأتيت فيه بـ "أو" إشعاراً بتضعيف هذا الترجيح عندي، لأن الإطلاق في صورتين محمول علي التفصيل، فيكون جامعا بين القولين لا إلى خلاف، والله أعلم.

وَلَيْسَ لَهُمْ قَالِ الْإِمَامُ تَقَاسُمٌ ﴿٦٩٨﴾ بِذَرْبٍ وَلَمْ يَنْفُذْ كَذَا الْبَيْعُ يُذَكِّرُ

مسئلة البيت من التمة: قال ذكر في نوادر بن رستم. قال أبو حنيفة رضي الله عنه: بُعِيَ سَكَةٌ غَيْرُ نَافِذَةٍ لِبِئْسَ أَصْحَابِهَا أَنْ يَبِيعُوهَا، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يَتَسَمَّوْهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ، لِأَنَّ الطَّرِيقَ الْأَعْظَمَ إِذَا كَثُرَ فِيهِ النَّاسُ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا هَذِهِ السَّكَّةَ حَتَّى يَخْفَ الزَّحَامُ. قال الناطفي في بيوع واقعاته: هذا كله لفظ بن رستم. وقال شداد في دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق، فالبيع جائز، وليس للمشتري أن يمر في هذه الطريق إلا أن يشتري دار البائع الذي كان له الطريق، انتهى.

قال: وذكر قبل ذلك ما يقويه، فقال: أهل السكة إذا أرادوا أن ينصبوا على رأس سكتهم دربا أو يسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك، لأن مثل هذه السكة وإن كانت ملكا لأهلها ظاهرا، لكن للعامة فيها نوع حق وهو

أنه إذا از دحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتي يخفف الزحام. انتهى.

ثم اعلم أن المصنف قال عن الطرسوسي إنه لم يشر إلى الخلاف الذي نقله في البيع يعني كلام شداد. قال ولا نقله في شرحه، انتهى. أقول: ما ذكره وتوهمه خلافاً فيما نقله عن بن رستم ليس كما توهمه، وإنما هي مسألة أخرى عن الأولى لأن تلك مسألة بيع جميع السكة وما ذكر عن شداد بيع واحد نصيبه. والفرق بين الصورتين أظهر من الشمس، لأن الثاني لا يفضي إلى إسقاط حق العامة، بخلاف الأول فتنبه له والله أعلم

وَمَا لِشَرِيكَ فَتَحْ بَابٍ لَهُ ﴿٦٩٩﴾ وَلَيْسَ لِلدَّارِ بَابٌ فِيهِ وَهُوَ الْمُخَيَّرُ
مسئلة البيت من الخلاصة: إذا كان لرجل دار ظهرها إلى سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره أراد أن يفتح بابا المختار أنه ليس له ذلك، انتهى. (١)

قلت: زاد في البرازية وإن جعلها مسجداً إن كان الحدار إلى الطريق الأعظم جاز، وإلا فهو مسجد ضار، ثم بعد ذلك بقليل نقل مثل ذلك من المنع، ثم قال: وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لأحدهم داراً في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحال داره التي في هذه غير أن حائطها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة، لأن أهل السكة شركاء فيها من أعلاها إلى أسفلها بدليل الشفعة، فلو رفع كل الحدار له ذلك، فخرقه أولى أن يحوز ولما لم يمنع من الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول، لأنه يدخل في ملكه. وقال أبو القاسم: ليس له أن يمر من هذه السكة إلى تلك الدار وبه أفتى أبو جعفر، وبه نأخذ (٢) وذكر ذلك في المنية وزاد أنه فتوى أبي الليث أيضاً، وهذا فيه التصريح بالمنع من المرور دون الفتح، وفيها في موضع آخر: لو أراد أن يفتح باباً في موضع ليس له حق المرور قيل له ذلك وقيل لا. وبه يفتى.

وفي التتمة: زقاق غير نافذ اشترى رجل في القصوى داراً، فأراد أن يهدمها ويجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك، انتهى.

وقد نظمت هذا الفرع في بيت حال الكتابة فقلت:

ولا هدم دار قد شرها وجعلها طريقاً بقصوى نافذاً بل ويحظر

وقد ذكر هذا الفرع الرازي ناقلاً عن الفتاوى: زقاق لا يتخذ اشترى فيه رجل داراً وفي ظهره طريق نافذ، أراد هدمها وجعلها طريقاً ليس له ذلك، وإن أراد يجعله مسجداً له ذلك، ولما شاء أن يدخله ويصلي فيه، وليس لهم أن يتخلوه طريقاً يمرون فيه، وفي العمادية: ذكر في الخان ينزل الناس فيه نظير ما تقدم في المسجد ونسب المنع من الهدم واتخاذها طريقاً إلى محمد عازياً إلى العيون. وذكر قبل ذلك: اشترى الرجل حجرة في سكة

(١) خلاصة الفتاوى ج: ٤، ص: ٢٦٤، كتاب الحيطان. ط: نول كشور

(٢) الفتاوى البرازية على هامش الهندية ج: ٣، ص: ١٧٠، كتاب الحيطان.

غير نافذة، فأراد أن يجعلها طريقا لحاجته وتصير السكة نافذة. قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله، يرفع أهل السكة الأمر إلى القاضي حتى يوجه عدلين يصوران له الأمر على قاعدة، فإن كان ضررا فاحشا حال بينه وبين ذلك، وإن لم يكن فاحشا واستوثق من ذلك الباب بما يدفع الضرر ويقوم مقام الحايض لم يمنع من ذلك، وعزاه إلى الذخيرة. وهذه الصورة أخص من الأولى لأنه يجعلها طريقا خاصا لنفسه فتنبه للفرق.

أما لو كان له دار في محلة عامرة فأراد أن يخربها، فالقياس أن له ذلك وأفتى الكرخي بأنه ليس له ذلك وهو استحسان. وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس. وإذا تضرر الحيران من ذلك هل لهم جبرة على البناء، في غصب فتاوى سمرقند: لهم ذلك.

وقال الصدر الشهيد: المختار أنه ليس لهم ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَقَالَ ابْنُ دَارِي فِي الْأَصَحِّ بِنَاؤُهُ ﴿٧٠﴾ لِذِي الدَّارِ ثُمَّ الْمَالُ لِلْأَمْرِ يُحْضَرُ

مسئلة البيت من الذخيرة: لو أن رجلا بنى على السقف الأعلى في دار امرأته بأمرها ثم أراد أن يرفع البناء فإن البناء للمرأة وليس له رفعه، وإن كان بنى بغير أمرها فله رفعه إن لا يوجب ضررا في غير ما بنى. والأصل أن من بنى في دار غيره بناء وأنفق في ذلك بأمر صاحب الدار كان البناء لصاحب الدار وللبناني أن يرجع على صاحب الدار بما أنفق.

وفي بعض الكتب أن في هذا الفصل اختلاف المشايخ، بعضهم قال: البناء لصاحب الدار، وللبناني أن يرجع على صاحب الدار بما أنفق إذا بنى بإذن صاحب الدار. واستدلوا بما روي عن محمد رحمه الله في كتاب الإجازات: أن من أجرح ماما وقال رم ما استرم، فالعمارة تكون لصاحب الحمام. وقال بعضهم: البناء يكون للبناني ولو بنى بإذن رب الدار. واستدلوا بما ذكر عن محمد رحمه الله في كتاب العارية: أن من استعار من آخر دارا وبنى فيها بناء بإذن رب الدار فإن البناء يكون للمستعير، وهذا الخلاف فيما إذا لم يقل رب الدار للبناني ابن فيها على أن أعطيك ماتنفق. أما إذا قال له ذلك فالبناء لصاحب الدار وللبناني أن يرجع عليه بما أنفق. انتهى.

وقد أشار المصنف إلى الخلاف بقوله "فالأصح بناؤه لدى الدار" مع بيان الأصح واستظهر الرجوع على المالك بمسئلة مالو قال اقض عني لفلان دينه ولم يقل فارجع به علي، فكنا هنا لا يحتاج إلى أن يقول على أن أعطيك ماتنفق. قال: وهذا بخلاف ما جرى عليه اصطلاح زماننا فيمن استاجر أرضا للبناء، وأذن رب الأرض له في البناء، فإنه يكون للمستاجر، فإن العقد وقع مقصودا للبناء يبدل، فيكون البناء للبناني اتفاقا، انتهى.

وَلَوْ مَنَعَ الرِّمَ الشَّرِيكَ فَحَاكِمُ ﴿٧٠﴾ يُوَاجِرُ فِي الْحَمَامِ ثُمَّ يُعَمَّرُ
وَإِنْ شَاءَ مَنْ ذَا شَاءَ يَأْمُرُ مِنْهُمَا ﴿٧٠﴾ وَقِيلَ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِالرِّمِّ يُؤْمَرُ

الرم الإصلاح يقال رمت الحايض ورمته بالتشديد إذا أصلحته.

ومسئلة البيتين من قاضي خان: حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء منه واحتاج إلى المرمة،

فأراد أحدهما المرمة وأمتنع الآخر اختلفوا فيه، قال بعضهم: يواجرها القاضي لهما ويرمها بالأجرة، أو يأذن لأحدهما في الإجارة والمرمة من الأجرة، قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، لأن عندهما يجوز الحجر على الحر، والفتوى على قولهما. ونسب الحسام الشهيد هذا القول إلى الإمام أبي بكر الخوارزمي. وقال بعضهم: القاضي يأذن لغير الأبى بالاتفاق عليه، ثم يمنع صاحبه عن الانتفاع به، حتى يؤدي حصته، والفتوى على هذا القول، انتهى. (١)

قلت: وكذا صرح بأن الفتوى على قول الحسام الشهيد.

وفي البرازية: الحمام أو الطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار صحراء لا يجبر الأبى على العمارة وإن انهدم البعض يجبر الأبى على العمارة، وإن كان الشريك معسرا يقال للشريك: أنفق حتى يكون ديننا على الآخر، (٢) وهذا خلاف ما في النظم وقاضي خا. ثم نقل عن محمد في حمام بين اثنين انهدم حائط منه وأبى شريكه المرمة لا يجبر، ويقال للشريك الآخر إن شئت فأنفق في المرمة، ثم أجره وعخذ النفقة من الأجرة، ثم يتساويان. وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته إذا عارب، انتهى. (٣)

وفي حيطان الحسام الشهيد: إذا استرم الدولاب أو انهدم ففي الصورة الأولى إذا طلب أحدهما العمارة لا يجبر الآخر على ذلك، لكن يأذن القاضي للطالب في العمارة ثم يمنع شريكه من إدارته والانتفاع به حتى يؤدي إليه حصته. وفي الثانية لا يجبر الممتنع كالأولى. ومن أصحابنا من قال يجبر في المسفلتين على قياس ما قاله أبو بكر الخوارزمي في الحمام، وفي النظم نظر من جهة أنه اصطلاح على أن ما يعبر فيه بقليل أو يؤخره يكون مرجوحا، وفيما نقله عن قاضي خا التصريح بأن الفتوى على القول الأخير في النظم المعبر فيه بـ "قليل". الدال كل منهما على الضعف مع خلوه عن ذكر منعه صاحبه عن الانتفاع به حتى يؤدي حصته. ومفهوم التقييد بالرم أنه لو انهدم جميعه حتى صار صحراء لا يجري ما ذكر من الخلاف كما صرح به في البرازية وأما التقييد بالحمام فليس له خصوصية بل الحكم في الدكان والدولاب وفي كل ما لا يمكن قسمته لعدم حصول المنفعة المقصودة به بالقسمة كذلك، كالحايط ونحوه. فكان التعبير بما يشمل الجميع أولى. ومثلة الدولاب إذا عارب إنما يجبر عليه إذا عارب مع بقاء عينه لتعذر القسمة ثمة. أما إذا عارب ساحتها فلا يتأتى ذلك، لأن الصحيح أنها تقسم كالحمام إذا عارب فتنبه له.

وقد استخرت الله تعالى ونظمت المسئلة على الوجه الشامل مع تحصيل الأقوال وتعيين المختار

للفتوى. فقلت:

ومنوع قسم عند منع مشارك من الرم قاضٍ موجر فيعمر

(١) فتاوى قاضي خا ج: ٣، ص: ١٩٣-١٩٤ ط المصطفائي، كتاب الصلح.

(٢) الفتاوى البرازية على هامش الهندية ج: ٣، ص: ١٩، ط يولاق، مصر.

(٣) المصدر السابق ص: ٤٢٠.

وقولهما إذا إذ على الحر يحجر

ويأذن في هذا لمن شاء منهما

ويمنع نفعاً من أبي قيل يخسر

ويمنع في المختار راض بإذنه

والمراد بالراضي: الراضي بالعمارة والرم يظهر ذلك من مقابله "بالأبي" وضمير "إذنه" للقاضي وقيل "يخسر" أي قيل يخسر للباني ما يخصه مما صرفه وهو المختار، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَذَوُ الْعِلْوِ لَمْ يُلْزَمْ لِصَاحِبِ سِفْلِهِ ﴿٧٠٣﴾ بِنَاسِهِ، خَلَامَنْ هَذِهِ مِنْهُ يَصْذُرُ

عدي اللزوم في النظم إلى مفعولين بالهمزة في "بناء" وهو الأول، وباللام في الثاني وهو "لصاحب"

ويقال هذا البناء إذا هدمه. ومسئلة البيت من الذخيرة.

قال: إذا هدم صاحب السفلى سفله أو هدم صاحب العلو علوه أخذ صاحب السفلى ببناء السفلى، لأنه فوت عليه ما استحققه، فيكون مضمونا كما لو فوت عليه ملكا. وإذا انهدم من غير أن يهدمه صاحبه ففي هذا الفصل لا يجبر صاحب السفلى على بناء السفلى، لأنه إذا أجبره إما أن يجبره لحقه أو لحق صاحبه ولا وجه لأن يجبره لحقه، لأنه مالك السفلى والمالك لا يجبر على بناء ملكه إذا انهدم كما إذا لم يكن لأحدهما في هذا السفلى علو، ولا وجه لأن يجبره لصاحبه، لأن حق صاحب العلو في القرارات من غير تعد وجد من صاحب السفلى، فلا يجب أن يعيده لحقه، كما لو كان الحق ملكا له. وإذا لم يجبر بعد ذلك، فيقال لصاحب العلو ليس لك إلى الوصول إلى حقلك في العلو طريق سوى أن يبني السفلى بنفسك، فإن شئت فابن السفلى من مالك، فإذا بنى السفلى وأراد صاحب السفلى أن يسكن فيه كان لصاحب العلو أن يمنع من ذلك حتى يؤدي قيمة البناء إلى صاحب العلو، ثم إذا أدى إليه قيمة بناء يملك البناء عليه، وكان له الانتفاع بأرضه، وإنما جاز له ذلك أي تملك البناء على صاحبه بغير رضاه، لأنه لا سبيل إلى نقض هذا البناء، لأن الباني غير متعد في البناء فبعد هذا إيمان يتملك صاحب الأرض البناء أو صاحب البناء الأرض، وتملك البناء أهون لأن البناء تبع والأرض أصل، ولهذا يملك البناء بالقيمة، فقد أوجب على صاحب السفلى قيمة البناء، وأنه جواب ظاهر الرواية، وذكر الخصائص هذه المسئلة في نفقاته وأوجب على صاحب السفلى ما أنفق صاحب العلو في بناء صاحب السفلى، انتهى.

فقول الناظم "خلا من هذه" يعني هذا السفلى منه يصدر فيضمن البيت مسألة مالوا انهدم من نفسه، وأنه

لا يلزم بالعمارة، ومسئلة مالوا هدمه صاحب السفلى، فإنه يلزم بالبناء كما مر. وفاته التفصيل المذكور في الأولى وهو منهم فنظمت حال الكتابة في بيت فقلت:-

لكي قيمة أو منفقا فيه يحضر

وذو العلو بينه ويمنع مالكا

فالضمير في "بينه" للسفلى. وقولي "لكي قيمة أو منفقا فيه" يعني في البناء "يحضر" صاحب السفلى لصاحب العلو، وحيث أنه الانتفاع بسفنه كما مر وجهه.

وأشرت بقولي "أو منفقا" إلى ما نقله عن نفقات الخصاف. فإن القيمة والنفقة لا يتفقان. فقد تكون

القيمة مفروغا دون ما أنفق عليه، فيكون في المسئلة قولان تضمن بيتي الإشارة إليهما، فتأمل.

قلت: وفي البرازية في مسئلة الجدار المشترك إذا هدماه وأبى الآخر البناء إن كان شريك الحائط يمكنه أن يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك، وإن كان لا يمكن يجبر، وعليه الفتوى.

ومعنى الجبر إذا كان أس الحائط لا يقبل القسمة ولم يوافق الشريك في العمارة أن ينفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق، فهذا منه بيان لكيفية الجبر، ثم قال: وفي فتاوى الفضلي: لو هدماه وامتنع أحدهما عن العمارة يجبر، ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصف ما أنفق إن فعل بحكم الحاكم، وإن فعل بلا حكم يرجع بنصف قيمة البناء (١) فهذا التفصيل يجري في مسئلة السفلى والعلو. ويعتبر إذن الحاكم وعدمه في إيجاب القيمة أو المنقأ أم لا؟ وهل يكون إذن صاحب الشريك والسفلى في الجدار كإذن الحاكم أم لا؟ موضع نظر وتامل، ينبغي أن يحتاط فيه عند الفتوى.

ثم رأيت فيها قد ذكر مسئلة الجدار في موضع آخر إذا كان عليه حمولة أن للباقي المنع عن وضع الحمولة حتى يأخذ نصف ما أنفق، ولا يكون متطوعا. وعزاه لابن سلمة ونسب إلى الإمام التفصيل السابق في احتمال الأس حائطين إن احتمل يكون متطوعا وإلا يرجع بنصف ما أنفق إن أراد وضع الجدوع. وعن ابن سماعة يرجع في الحاليين، لأن له حق وضع الجدوع في الحاليين، ثم نقل عن أبي بكر التفصيل في الاحتمال وأنه إن احتمل لا يمنع من الوضع.

قال الفقيه: هذا لو كان البناء بإذن الحاكم ولو بلا أمر لا يرجع كالعلو والسفلى إن هدمنا فبني صاحب العلو بلا أمره. وقال الهندواني: في حائط عليه حمولتهما سقط وبناه أحدهما بلا إذن صاحبه له المنع حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا، وإن كان بناه بإذنه لا يمنع، ولكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء.

قال: وهذا الجواب إذا كان لا يحتمل القسمة بعد الهدم أي فيما لا يصيب كل واحد فيما لا يحتمل البناء يحتمل المعذوع، وإن كان محتملا إن بنى بإذنه فالجواب كالأول، وإلا له منعه من البناء حتى يصطلحا على شيء (٢) انتهى.

فهذا الكلام فيما يشعر باعتبار الإذن من صاحبه وأذن القاضي فيه أيضا ما يشعر بالقياس على مسئلة العلو والسفلى، وأنه لو كان بلا أمر لا يرجع والموضع محتاج بعد إلى تحرير بسر الله ذلك بمنه وكرمه.

ثم قد ظفرت بالتصريح بما بحثه في كتاب الحيطان للحسام الشهيد فإنه ذكر عن القاضي الإسيبحاوي أنه يرجع بقيمة السفلى مبنيا لا بما أنفق بما له، وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك وفي العلو والسفلى يرجع بحصته بما أنفق، واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى، وقالوا: إن بني بأمر القاضي يرجع بما أنفق، وإن بني بغير أمر القاضي يرجع بقيمة البناء وبه يفتى:

(١) الفتاوى البرازية على هامش الفتاوى الهندية ج: ٣، ص: ٤٢٠ ط: باكستان

(٢) المبين السابق ص: ٤٢٣، ٤٢٤، كتاب الحيطان بتغير الألفاظ.

وذكر القاضي أبو عبد الله الدامغاني في شرح هذا الكتاب: أنه إن بنى بغير أمر القاضي يرجع بقيمة البناء بلا خلاف، وإن بنى بأمر القاضي ففيه روايتان في أصح الروايتين يرجع بما أنفق، وفي رواية يرجع بقيمة المبنى. وجه تلك الرواية أن القاضي لما أذن له قام مقامه فصار كالتوكيل بالاتفاق. ووجه هذه الرواية أن القاضي لا يملك الحجر على الحر البالغ العاقل ليقوم إذنه مقام إذنه، وإنما ينتقل الحياض إليه في الحال التي يريد أن ينتفع به، فينظر إلى قيمته في تلك الحالة.

والصحيح ما ذكر من المختار للفتوى، ثم في الموضع الذي يرجع فيه يعتبر قيمته وقت البناء أو وقت الرجوع، فعلى ما أشار إليه القاضي أبو عبد الله وقت الرجوع، والصحيح أنه وقت البناء وهذا بناء على أن المبنى مبني على ملك شريكه، أو على ملك الباني، ثم ينقل إليه إذا أراد الانتفاع، ونقل قبل ذلك عن الدامغاني في مسئلة الحياض أن القاضي لا يجبر الشريك على أداء حصته إذا لم يختار الانتفاع به.

قال: والصحيح أنه يرجع، فكان المراد من المذكور في الكتاب حكيم. أحدهما: أنه يرجع عليه والثاني: أنه يمنعه عن وضع الحموله حتى يؤدي ما يرجع فيه عليه، فإنه ذكر في فتاوي الفضلي إذا قال شريكه: أنا لا أضع الحموله عليه كان للباني أن يرجع إليه.

وقد استخضرت الله تعالى وألحقت بيتا آخر مشتملا على الصحيح من التفصيل في وقوع البناء بالإذن وبدونه. فقلت:

وعخذ قيمة إن لا وهذا المحرر

وعخذ منفقا بالإذن منه لحاكم

والله تعالى أعلم.

وطين وسقف والبواري جذوعه ﴿٧٠٤﴾ هو أدنيه رب السفل لكل يحصر الهوادى بالمهملتين. قال الطرسوسي: ما يوضع فوق السقف إما من قصب، أو من العريش قبل البوادي. وفي المغرب: أنها قضبان ملوثة بطاقات من الكرم يرسل عليه ١٧ قضبان الكرم. وقال ابن السكيت: هو الحروي ولا يقل هودي. قال المصنف: وفي حفلي من بعض المشايخ أنه ما يسمى في بلادنا بالمكعب. قلت: وفي القاموس: الهردية الحردية. وقال في حرد والحردى والخردية بضمها حياضه الحظيرة تشد على حائط القصب، ثم قال: والمجرد كمعظم البيت فيه حراي القصب.

ومسئلة البيت من الذخيرة، قال: السفل إذا كان لرجل وعلوه لآخر، فإن سقف السفل وجذوعه وهواديه وبواديه وطينه لصاحب السفل غير أن لصاحب العلو سكناه في ذلك.

وإلى ذلك أشار بقوله: "رب السفل لكل يحصر" أي يحوزها في ملكه ويحصرها، والله أعلم.

ومن لم يضّر الحار يهدم داره ﴿٧٠٥﴾ وينصب فيها ما يشاء ويشجر مسئلة البيت من الخلاصة وهي في غيرها أيضا: أراد أن يتخذ داره بيتا ليس لحاره أن يمنعه عن ذلك إذا كان الأرض صلبة لا يتأدى ضرر الماء إلى حاره، وإن كانت زخوة ويتعدى ضرره إلى حاره له أن يمنعه. وعلى هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقصار. وعلى هذا إذا أراد أن يبنى داره حاما أو اصطبلًا (١) انتهى.

قلت : في هذه المسائل اختلاف فقد ذكر أبو سفيان الرازي في كتاب الاستحسان: الدار إذا كانت محاورة لدور فأراد صاحبها أن يبني فيها تنورا للخبز الدائم " كما يكون في الدكاكين، أو رحا للطحن، أو مدقات للبقصارين لم يحز، لأن ذلك يضر بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه، فإن تنور الخبز يأتي منه الدخان الكثير الشديد، ورحا الطحن ودق القصارين يوجب ضعف البناء، وإن أراد أن يعمل في داره حماما جاز، لأن ذلك لا يضر إلا بالندوة، والتحرز عنه ممكن بأن يبني بين نفسه وبين جاره حايطا بنورة، وإن أراد أن يعمل في داره تنورا صغيرا على ماجرت به العادة جاز: قال الحسام الشهيد: وكان أبو عبد الله الضمري رحمه الله تارة يفتي بأن من أراد أن يبني في ملكه تنورا للخبز في وسط البازين لم يكن له ذلك، وفي بعض الأوقات يفتي بأن له ذلك. والجملة في هذه المسائل أن القياس أن له ذلك كله، لأنه تصرف في ملكه لكن ترك القياس وأخذ بالاستحسان لأجل المصلحة. واختلف أصحابنا رحمهم الله في ذلك فمنهم من فضل ومنهم من لم يفصل على حسب الحال.

قال رضي الله عنه: وكان الشيخ الإمام الأجل برهان الأئمة يفتي بأنه إن كان ضررا بينا يمنع وبه يفتي. نقلت هذا من كتاب الحيطان للحسام الشهيد رحمه الله تعالى " والظاهر أن برهان الأئمة هو والده " فقد نقل ذلك عنه البيهقي أن والده كان يفتي به، وعليه الفتوى قال: وهذا جواب المشائخ، وجواب الرواية عدم المنع.

ثم قال: أصابه ساحة في القسمة، فأراد أن يبني عليها ويرفع البناء ومنعه الآخر، فقال يسد على الريح والشمس له الرفع كما شاء، وله أن يتخذ حما ما أو تنورا وإن كف عما يوذى جاره فهو أحسن " فقد جاء في الحديث: "من آذى جاره ورثه الله داره" وحُرب فوجد كذلك.

وقال نصير الصقار: له المنع، ولو فتح صاحب البناء في علو بناه بابا أو كوة لا تلي صاحب الساحة ليس له منعه بل له أن يبني ما يستر جهته. ولو اتخذ في ملكه بئرا أو بالوعة فنز إلى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه، ولا يضمن الحائط إن انهدم من النز، والإمام ظهير الدين كان يفتي بحواب الرواية.

ونقل فيها في موضع آخر عن التوازل: اتخذ في غير النافذة حظيرة غنم ويتأذى الجيران من تنن السرقين ولا يأمنون من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم. وعن الثاني: اتخذ داره حماما وتأذى الجيران من دخانه وهذا الدخان أكثر من دخانهم يمنع، وهذا على خلاف أصل الإمام وفي النزول: أراد أن يتخذ في داره حراسا ودورانه يوهن جدار الجيران يمنع، وإن تصرف في ملكه لكن تعدى إلى جاره وهذا على خلاف أصل الإمام. لأن عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وإن أضر بغيره. قال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ وبخارى. قال في الفتاوى: وعن أستاذنا أنه نفي بقول الإمام. ثم نقل عن النسفي أنه قال في شرح بشر في الحمام: أنه إن كان الضرر فاحشا الصحيح أنه يمنع وإلا لا.

والحاصل أن الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان في أجناس هذه المسائل.

وجواب الرواية القيناس كما مر، ويفتي به طائفة. وفي العمادية: أن جواب أبي القاسم الصفار المنع، وأنه اختيار كثير من مشايخ بخارى وبلغ إذا كان الضرر بينا، وظاهر الرواية خلافه. وفي حفطي أن المنقول عن أمتنا الخمسة: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد أنه لا يمنع عن التصرف في ملكه وإن أضر بجاره وهو الذي أميل إليه، واعتمده وأفتي به تبعاً لوالدي شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿٧٠٦﴾ وَلَوْ زَرَعَ الْإِنْسَانُ أَرْزًا بِدَارِهِ فَلَيْسَ لِحَارِهِ مَنْعَةٌ لَوْ يَضُرُّ الْأَرْضَ كَقِفْلٍ وَقَدْ يَضُمُّ رَأْيَهُ وَتَشَدُّدُ الزَّائِي كَذَلِكَ. وبعضهم يفتح الهمزة له. وبعضهم يحذفها.

والمسئلة من التجنيس والمزيد: لو زرع الرجل داره بين الدور أَرْزًا، فليس لجاره منعه من ذلك وإن تضرر. وإليه أشار بقوله: "لو يضرر". وفي القنية: لو تضرر الحيران بالتز ضراراً بينا، ليس لهم المنع انتهى. واستشكله المصنف بما مر من التقييد بعدم الإضرار.

قلت: في البرازية عن النوازل: أراد أن يزرع أَرْزًا في أرضه ويتعدى ضرره قطعاً إلى جاره. قال أبو بكر: إن علم أنه ليس في أرضه مستقراً للماء يمنع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به، وإن كان إلا أن في أرضه مخرجاً يخرج منه الماء ويتعدى النداءة إلى أرض جاره لا يمنع من الزراعة، (١) ولا إشكال في الحقيقة، لأنه مبني على إمكان دفع الضرر وعدمه على ما بيناه في شرح البيت الذي قبله. ثم مشى المصنف في الفرق بأن مدة زرع الأرز قصيرة والشجر طويلة، ويغتفر في القصيرة مالا يغتفر في الطويلة. وهذا ليس بشيء، لأن الضرر الحاصل بالشجر وإن طال مدته دون بعض الحاصل بالأرز وإن قصرت مدته لكثرة الماء في ذلك وقتله في الشجر وهذا ظاهر وبأن الأولى مقيدة بالهدم والنصب، وهذا ليس فيها الهدم بل الدار باقية على حالها. وهذا أيضاً ليس بشيء، لأن الهدم ليس قيداً في عبارة الخلاصة. ومنشأ هذا كله عدم تأمله لكلام المشايخ وتعليلاً تهم وقدر من النقول ما يوضح الوجه فيه، والله الموفق.

فصل من كتاب المزارعة والمساقاة

هما مفاعلة من الزرع والسقي. والمزارعة: شرعاً: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والمساقاة: المعاقدة على دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما. ووجه مناسبتها بالقسمة أن الخارج فيهما مما تقع فيه القسمة، فذكر أعقبيها. وقدم المزارعة وإن كان القائل بالمساقاة أكثر ووردت فيها الأحاديث الصحيحة لكثرة وقوع المزارعة، وشدة احتياج الناس إليها في سائر البلاد، ولكثرة تفريع مسائلها بالنسبة إلى المساقاة، والله تعالى أعلم.

لَهَا عَمَلٌ أَرْضٌ وَبَذَرٌ وَأَيْقُرُّ ﴿٧٠٧﴾ وَأَوْ جُهْهَسَا فِي سِتَّةٍ تُتَصَوَّرُ
فَارْبَعَةٌ صَحَّتْ إِذَا الْأَرْضُ وَحْدَهَا ﴿٧٠٨﴾ وَالْبَذَرُ مَعَهَا أَوْ يُضْمُّ الْمُؤَخَّرُ

إِلَى ذَيْنِ أَوْ هَذَا أَوْ الْأَرْضِ بِجَانِبِ ﴿٧٠﴾ وَفِي الْحَاثِبِ الثَّانِي الْبَقِيَّةُ تُزْبَرُ وَيَعْقُوبُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَنْفِرَادَهُ ﴿٧١﴾ وَنَعْمَانُنَا أَصْلَ الْحَوَازِ يُعَدُّ

الضمير في "لها وأوجهها" للمزراعة "وأبقر" جمع قلة للبقر، وحاصل الآيات أن المزارعة لها أربعة أركان: العمل، والأرض، والبذر والبقر. قال: ويتصور فيها ستة أوجه والحق أنها سبعة وهذا مما اشتمل عليه البيت الأول، ثم في هذه الأوجه الستة التي ذكرها يحوز منها أربعة على قول من يقول بحوازه، وهما الصاحبان بالاتفاق في ثلاثة، أو اختلاف في الرابع، واثنان غير جائزين.

الأول من الأربعة: أن تكون الأرض لسواحد والباقي لآخر، فإنه يحوز لأنه استبحار الأرض لسواحد ببعض معلوم من الخارج، فيحوز كماله استبحارها بدراهم معلومة. وهذا هو الذي أشار إليه بقوله: "إذا لأرض وحدها"

الثاني: أن تكون الأرض، والبذر لسواحد والباقي لآخر، فإنه يحوز، لأن البقرة آلة العمل، فكان كماله استبحار غياطا بإبرة الخياط، وهو المشار إليه بقوله "أو البذر معها"

الثالث: أن تكون الأرض والبذر والبقر لسواحد، والعمل وحده من آخر يحوز أيضاً، لأنه استبحاره للعمل بالآلة المستاجر، فكان كماله استبحار غياطا ليخيط بإبرته. وإليه الإشارة بقوله "أو يضم المؤخر" وهو البقر إلى ذين: وهو الأرض والبقر.

الرابع: أن تكون الأرض والبقر لسواحد، والبذر والعمل لآخر. وإلى ذلك الإشارة ببقية البيت الثالث. وهذه باطلة في ظاهر الرواية. (١)

وعن أبي يوسف أنها تحوز، لأنه لو شرط البذر والبقر عليه جاز فكذا إذا شرط البقر وحده وفي فتاوى الإمام البيهقي الفتوى علي ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض، فلا يكون تبعاً فصار كماله كانت البقرة من أحدهما فقط، واستبحار البقر على بعض الخارج فاسد. (٢) وإلى ذلك أشار بقوله "ويعقوب في هذا الأخير انفراده".

وأما الوجهان الذان لا تصح المزارعة فيها فالأول: أن يكون البذر لأحدهما، والأرض والبقر، والعمل لآخر، فإنه لا يحوز، لأنه تتم شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشرع.

الثاني: أن يجمع بين البذر والبقر وأنه لا تحوز أيضاً، لأنه لا تحوز عند الانفراء، فكذا عند الاجتماع، والمخارج في الوجهين لصاحب البذر وعليه مثل أجر الأرض في رواية اعتباراً بسائر المزارعات الفاسدة، وفي رواية لصاحب الأرض، ويصير مستقرضاً البذر، فاتصل له باتصاله بأرضه.

قال المصنف: ^٣ وثم صورة سابعة، وهي أن يكون البقر وحده في جانب ولا رواية فيها، والقياس فسادها.

(١) كذا في الهداية ج ٤ ص: ٩٠ - ٩١، كتاب المزارعة.

(٢) الفتاوى البيهقية ج ٣ ص: ٩٠، كتاب المزارعة، على هامش الفتاوى الهندية ٦ ط: باكستان.

قلت: قد ذكر الصور السبعة في البزاية ونص على الفساد في الثلاثة. وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان أنه روى عن أبي يوسف جواز المزارعة في الوجه الأول من الوجهين الذين تقدم أنه لا تجوز فيهما المزارعة. وعلمه بمكان التعامل، وبأن أستيجار العامل والأرض ببعض الخارج وكل واحد منهما جائز عند الانفراد، فكذلك عند الاجتماع. ثم وجه ظاهر الرواية بنحو ما قدمناه.

وقوله "ونعماننا أصل الجواز يعذر" يشير إلى أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه، كره المزارعة. وقال: إنها لا تصح وهو قول عكرمة ومجاهد والنخعي رحمهم الله. وإنما قال بها الصحابان وهو الذي عليه الفتوى، وهو قول عامة العلماء.

وقد أطل المصنف في الاستدلال على صحتها جدا، وليس هذا المختصر موضع ذلك ولا التظم، وذكر

شروطها الثمانية:

وهي كون الأرض صالحة للزراعة.

وكون المزارع ورب الأرض من أهل العقد.

وبيان المدد. والمراد بها السنة والستتان وما أشبه ذلك لأن اليسيرة التي لا يتمكن فيها من الزراعة

تفسد. والطويلة التي لا يعيش أحدهما إليها غالبا، لا تجوز أيضا.

وفي البزاية: في المعاملة تجوز بلا بيان المدة في الاستحسان وتقع على أول ثمرة تخرج في تلك السنة

وعن محمد جوازها بلا بيان المدة وتقع على أول زرع يخرج زرعاً واحداً وبه أخذ الفقهاء، وعليه الفتوى.

وإنما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها، لأن وقتها متفاوت عند ابتدائها وانتهائها فمجهول عندهم، ووقت المساقاة معلوم. وفي بلادنا وقت المزارعة معلوم. (١)

وبيان من عليه البذر.

وبيان نصيب من لا بذر من قبله.

وفي البزاية: وعن مشايخ بلخ إن كان عرف ظاهر في تلك النواحي أن البذر على من يكون لا يشترط

البيان (٢) وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان: أن أبا بكر البلخي حكّم فيه العرف في ذلك المكان، فإن كان العرف مشتركاً فسد.

والتخلية بين الأرض والعامل.

وبيان الحصة على وجه لا يقطع الشراكة، لأنه شركة في الخارج بعد حصوله فإن ذكرنا حصة من لا بذر له

جاز قياساً واستحساناً وإن ذكرنا حصته من البذر منه جاز استحساناً.

وبيان جنس البذر، والله أعلم.

(١) الفتاوى البزاية ص: ٨٩، كتاب المزارعة، على هامش الفتاوى الهندية ج ٦.

(٢) المصدر السابق بتمامه.

وَأَرْبَعَةٌ لَوْ قَامَ كُلُّ بَوَاحِدٍ ﴿٧١١﴾ فَمَا صَحَّ هَذَا وَالْفَسَادُ مُقَرَّرٌ

مسئلة البيت من البدايع : اشترك جماعة من أحدهم الأرض ومن الآخر البذر ومن الآخر البقر ومن الرابع العمل ، لا يجوز لما روي أن أربعة اشتركوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الوجه ، فأبطل عليهم مزارعتهم (١) وقد ذكر هذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خاد. وقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوزه. والله أعلم.

وَيُفْسِدُ هَاسِرُطُ الثَّنَائِي كِرَابَهَا ﴿٧١٢﴾ وَيَأْخُذُ بَيْنَ الْأَرْضِ قِيلَ الْمُبْدَرُ
إِذَا سَكَنَّا عَنْهُ وَقِيلَ كَحَبِهِ ﴿٧١٣﴾ وَيَغْقُوبُ عَنْهُ بِالْفَسَادِ يُعْبَرُ
وَقِيلَ لِرَبِّ الْأَرْضِ إِنْ كَانَ زَرْعُهَا ﴿٧١٤﴾ مُرَابَعَةً وَالْعُرْفُ أَوْلَى وَأَجْدَرُ

ضمير "يفسدها" للمزاعة "وكرابها" للأرض. يقال: كرب الأرض كرابا بكسر الكاف قلبها "والثنا بالکسر والقصر الأمر يعاد مرتين. والمبذر اسم فاعل من بذرت الأرض بالثقل مبالغة إذا ألقته في الأرض للزراعة. وفي الإبيات مسئلتان.

الأولى من قاضي خاد. قال: وإن شرطاً في المزاعة الثنية على المزارع فسدت المزاعة = وتكلم الناس في تفسير الثنية. قال بعضهم: أن يكرب الأرض مرتين، ثم يزرع وإنما يفسد العقد لأن منفعتها تبقى بعد انقضاء العقد. قال شمس الأئمة السرخسي: في زماننا شرط الثنية لا يفسد العقد، لأن منفعتها لا تبقى بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد السنة إنما يفسد العقد إذا كانت المزاعة بينهما سنة واحدة.

وقيل: معنى الثنية أن يكربها بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة، (٢) انتهى.

قال المصنف: والناس عنه غافلون فإن كثيراً ما يدفعون الأرض مزاعة، وتكون مكروبة عند الدفع،

فيشترطون الكرب عند الفراغ وذلك مفسد.

قلت: ونقل في البرازية عن الجامع الصغير: شرط الثنية والكرب على المستاجر مفسد. قيل: شرط

الثنية إنما يفسد إذا كان الربيع يخرج منها بالكرب مرة. أما إذا لم يخرج إلا بمرتين فلا. وهذا في شطر البيت الأول، لكنه خال عن التفصيل الذي تقدم.

الثانية من قاضي خاد: وفيها أقوال إذا شرطاً أن يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن جاز ويكون

بينهما، والتبن لصاحب البذر. (٣)

وهذا المشار إليه بعجز البيت الأول إلى قوله "إذا سكنا عنه" من الثاني. وفيها عن مشايخ بلخ يكون

الحب والتبن بينهما لمكان العرف.

وإليه أشار بقوله: وقيل "كحبه" يعني بينهما. ونقل في البدايع أن عند أبي يوسف يفسد. وعند محمد

(١) بدائع الصنائع، ج ٤ ص: ٢٦١، كتاب المزاعة، ط ديوبند.

(٢) فتاوى قاضي خاد ج ٤ ص: ٢٣٠، فصل فيما يفسد المزاعة من الشروط وما لا يفسد.

(٣) المصدر السابق، ص: ٢٢٦.

لا يفسد. ويكون لصاحب البذر منهما (١) وإليه أشار بقوله ع

ويعقوب عنه بالفساد يعبر

وعبارة البدايع ومنها: شرط الثبن لمن يكون البذر من جهته. وجملة: أن هذا لا يخلو من ثلاثة أوجه، إما أن شرطاً أن يكون الثبن بينهما، أو سكتاً عنه، أو شرطاً أن يكون لأحدهما دون الآخر، فإن شرطاً أن يكون بينهما فلا شك أنه يجوز، لأنه شرط يقرر معنى العقد، لأن الشركة في الخارج من معاني هذا العقد، وإن سكتاً عنه يفسد عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد، ويكون لصاحب البذر منهما، وإن شرطاً لصاحب البذر جاز ويكون له، لأن صاحب البذر يستحق من غير شرط لكونه مالكة، فالشرط لا يزيد إلا تأكيداً. وإن شرطاً لمن لا بذر من قبله بمنزلة شرط كون الحب له وإذا فسد كذا هذا (٢) انتهى.

قلت: وفي البرازية: أن ظاهر الرواية الجواز ويكون الثبن لصاحب البذر في صورة النظم. (٣)

قال: وعن الثاني رحمه الله وإليه رجع محمد أن المزارعة لا تجوز وفي شرح الجامع الصغير لقاضي حاد نحوه. وأن الطحاوي ذكر رجوع محمد. وذكر أن النظم حال عن بيان رجوع محمد إلى قول أبي يوسف. وتعبيره بـ "قيل" لا إشعاره بتضعف لأنه هنا لتعدد الأقوال، والله أعلم.

وفي الفقيه بعد رقم نجم الأئمة البخاري: المزارع بالربع لا يستحق من الثبن شيئاً. (٤) وإليه أشار بقوله: "وقيل لرب الأرض إن كان زرعها مرابحة" قال: والمزارع بالثلث يستحق النصف لمكان التعارض، ثم رمز لقاضي العصر وعين الأئمة الكرابسي الثبن والبقل بين المزارع وبين صاحبه أرباعاً وفي شروط الحاكم: الثبن لصاحب الأرض في ظاهر الرواية إلا إذا شرط الشر كفيه.

قال أستاذنا: يعني البديع والمختار في زماننا جواب نجم الأئمة البخاري أنه لا شيء للمزارع بالربع

من الثبن لمكان العرف وظاهر الرواية. (٥)

أقول: ربما يفهم من كلام الفقيه مخالفة ما سبق وليس كذلك، لأن كلام الفقيه فيما إذا كان العمل

معاصرة من المزارع، والبذر والبقر لصاحب الأرض، والوجه فيه القياس على المعاملة، فإنها شر كفي الفرع، وهو الثمر دون الأصل وهو الفراس وعلى هذا فالأبيات مشتملة على ثلاث مسائل، والله أعلم.

وَأِنْ تَنْقَضِيَ مَا فِي الْقَضَاءِ لِزَارِعٍ ﴿٧١٥﴾ كِرَابٌ وَأَجْرٌ وَالذِّيَانَةُ أَوْفَرُ

الضمير في "تنقضي" للمزارعة، أي مدتها "وما" نافية والمراد بـ "القضاء" ما يقابل الديانة.

(١) بدائع الصنائع ج ٦ ص: ٨١، كتاب المضاربة، ط ديوبند

(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص: ٢٦٣، كتاب المزارعة ط ديوبند.

(٣) الفتاوى البرازية، ج ١ ص: ٩٥، كتاب المزارعة، ط باكستان

(٤) الفقيه المنية ص: ٣٧٢، كتاب المزارعة، باب مسائل متفرقة.

(٥) المصدر السابق بتمامه

قال المصنف: قد تقدم أن ذكر المدة في المزارعة لا بد منه، فلو انقضت المدة وللمزارع في الأرض كراب هل يعطي أجرة، أو يقوم له؟ والجواب أنه ليس له ذلك في القضاء وفي الديانة ينبغي أن يعطي أجرة مثل عمله، وبه يفتى. قال في الفصل الثاني من مزارعة التمتة مانصه: المزارعة لازمة من جانب من لا يذر من قبله ومن جانب من عليه البذر غير لازمة قبل إلقاء البذر في الأرض، وبعد ذلك تصير لازمة، حتى أن من كان البذر من قبله يملك الفسخ قبل إلقاء البذر بعذر وبغير عذر، ومن لم يكن البذر من قبله لا يملك الفسخ إلا بعذر، وإن لم يكن البذر من رب الأرض، فالعذر من جهته أن يكون عليه دين لا وفاء له إلا من ثمن الأرض، ويشترط لصحة الفسخ القضاء والرضاء على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزرعة لا يشترط شيء من ذلك، فإن طلب من القاضي أن ينقض المزارعة، فالقاضي لا يخيبة إلى ذلك، ولكن ينبغي لصاحب الأرض أن يبيع الأرض ثم يثبت الدين عند القاضي فيمضي القاضي البيع وتنقض المزارعة حكماً. فرع على هذا في كتاب المزارعة، فقال: إذا لحق صاحب الأرض الدين فإن كان المزارع لم يزرع، كان لرب الأرض أن يأخذها منه، ويبيعها بالدين وهذا على رواية كتاب المزارعة لا على رواية الزيادات. وإن كان زرع ونبت ليس له ذلك، ثم إذا لم يزرعها المزارع حتى كان لرب الأرض أن يأخذها منه ويبيعها على رواية المزارعة، فإن كان المزارع قد كرب الأرض وسوى المسناة ليس له أن يرجع على رب الأرض بما أنفق في الكراب وإصلاح المسناة. هكذا ذكر شيخ الإسلام في كتاب المزارعة وقد ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه قال مشايخنا: هذا الجواب في الحكم. أما فيما بينه وبين ربه ينبغي أن يعطي العامل أجر مثل عمله ويطلب رضاه. انتهى.

قال: وسبب نظم المسئلة كون الفتوى فيها على الديانة. قال وصاحب الهداية إنما ذكر جواب القضاء ولم يذكر جواب الديانة.

ولا يخفى أن ما نقله لم يذكر فيه مسألة انقضاء المدة وذلك هو المنظور دون مسألة العذر. وقد نص عليها في البرازية، فقال: بعد أن ذكر ما تقدم بأوجز عبارة. قال في كتاب المزارعة: إذا لحق ربها دين فإن كان المزارع لم يزرعها يأخذها منه ربه ويبيعها بدينه على تلك الرواية، وإن كان زرع ونبت ليس له ذلك وإن كان زرع ولم ينبت اختلفوا فيه، فإن كان المزارع كريبها وأصلح مسناة لا يرجع على ربها بما أنفق، دل هذا على أن مدة المزارعة إذا انقضت واختار رب الأرض الإخراج من يد المزارع لا يملك أن يرجع على ربها بما أنفق في الكراب، وإصلاح المسناة في الحكم. وفي الديانة يرضيه بأجر المثل ولا نص في ذلك ولا فيما نقله. الفتوى على الديانة (١). والله أعلم.

وَلَوْ قَالَ يَذَرُ الْأَرْضَ مِنْ مِزَارِعٍ ﴿٧١٦﴾ لَهُ الْقَوْلُ بَعْدَ الْحَصْدِ وَالْخَصْمُ مِنْكَرٌ

الحصد: مصدر حصد. ومسئلة البيت من الخاصي، وقاضي خاد. قال: رجل زرع أرض غيره، فلما

حصد الزرع قال صاحب الأرض: كنت أجري زرعها بئري وقال المزارع: كنت أكاراً وزرعت ببئري، فالقول قول المزارع لأنهما اتفقا على أن البذر كان في يده، فيكون القول قول ذي اليد، (١) انتهى.
والطرسوسي بحث أنه لا فائدة في التقيد بكونه بعد الحصاد، بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد الزرع. وقيد نظمه بعبء الزرع. ونازعه المصنف زاعماً أن لا فائدة إلا بهذا القيد، لأن المقصود الثمرة ولا يتحقق إلا بعد الحصاد ولا احتمال عدم النبات.

قلت: يرد على ما ذكره المنع لحصول الفائدة في صور منها لو لحق رب الأرض دين لا وفاء له إلا من ثمنها وقد نبت البذر فيها فباعها قائلاً للمزارع: كنت أجري زرعها ببئري، وقال المزارع: كنت أكاراً وزرعت ببئري فيكون القول قول المزارع ويمتنع البيع، فيكون ذكر القيد المذكور لكونه الأغلب في مثل ذلك. وقد ذكرت المسئلة في السراجية بدون القيد المذكور وعزاها إلى الفتاوى، والله أعلم.

ثم قال: ولو قيل فيها بالتفصيل لكان له وجه بأن ينظر في المزارع إن كان من عادة المزارع أنه يعمل الأراضي مزارعة، فالقول قوله وإن كان من عادته أنه يسلم نفسه أجيراً، فيكون القول لصاحب الأرض. قال وقد مر نحو ذلك في مسائل الإجارة. قال: وذكر في الفتاوى الكبرى مسألة تناسبها. صورتها: رجل غرس على حافة نهر قرية تالة بفتح المثناة الفوقية وهي للشجر كالبذر للخارج كذا في المغرب، فغلظت والغارس خادم رجل وفي عياله فقال: الشجرة لي، لأنك خادمي وفي عيالي «فإن كانت التالة للغارس فالشجرة له، وإن كانت للرجل «فإن كان الغارس في عياله يعمل له هذا العمل «فالشجرة لصاحب التالة، لأن الظاهر شهده وإن لم يكن يعمل مثل ذلك العمل ولم يغرسها بإذنه، فهي للغارس وعليه قيمة التالة، لأنه ملك عليه التالة، انتهى.

قلت: ويمكن الفرق بأن الاتفاق في صورة المزارعة وقع على كون البذر في يد المزارع والاتفاق في صورة التالة وقع على كونها ملك الرجل دون الغارس. وشهادة الظاهر هنا قوية لكونه في عياله ومن يعمل له هذا العمل، فتأمل! والله أعلم.

وَشَرَطُ حَصَادٍ وَالدِّيَاسِ رَفَاعِهِ ﴿٧١٧﴾ وَنَسْفٌ عَلَيْهِ جَائِزٌ وَهُوَ أَنْظَرُ
الحصاد: مصدر حصد وفيه فتح الخاء وكسره و«الدياس» الدرّاس، وبعضهم أنكروا كونه من كلام العرب و«الرفاع»: بفتح الراء وكسرها: جمع الزرع إلى موضع الدياس وهو المسمى بالبيدر والجرن، و«النسف» تخليص الحب من تبهه ويسمى بالتذرية أيضاً والضمير في «عليه» للمزارع «وعلى» متعلق الشرط المضاف في أول البيت أي وشرط هذه على المزارع دون صاحب الأرض جائز وهو أنظر، وإن كان ظاهر الرواية يخالفه. قال في التهمة: إذا شرط على المزارع في المزارعة الحصاد والدياس والتذرية ورفع إلى البيدر جازت المزارعة «هكذا روي عن أبي يوسف وهو اختيار مشايخ بلخ، ويقولون بالحواز أيضاً بشرط التنقية والحمل إلى رب الأرض.

ذكر شيخ الإسلام هذه الجملة في باب ما يفسد المزارعة من الشروط، أما إذا شرط ذلك على رب

الأرض لا يجوز بالاتفاق . هكذا ذكر شمس الأئمة وعلى هذا القياس إذا شرط مؤنة الماء على المزارع في عقد المزارعة ينبغي أن يجوز ، انتهى .

وفي الهداية عن السرخسي أن قول أبي يوسف الأصح . وفي البزاية : عن الثاني إذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه جاز ولو على ربه لا : إجماعا . وابن سلمة ونصير أجازاها لو على المزارع ولا أعرف أحدا من أهيل زمانهما مخالفهما فيه . قال الفقيه : وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين أئمة خوارزم وفي المعاملة يفسدها هذا الشرط . ونص في نوادر ابن رستم أن الماخوذ قول الإمام الثاني لا قول غيره في هذه . والتنقية والحمل إلى بيت رب الأرض كشرط الحصاد وجوزه مشايخ بلخ (١) وفي التهمة أن الفتوى على قول أبي يوسف ، لأنه المتعارف ، والله أعلم .

وَيَأْخُذُ أَرْضًا لِلْيَتِيمِ وَصِيَّةُ ﴿٧١٨﴾ مُزَارَعَةٌ إِنْ كَانَ مَا هُوَ يَنْزُرُ

” ما “ نافية وضمير ” هو “ لليتم . ومسئلة البيت من الذخيرة . قال : الوصي إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة لنفسه « ذكر الفقيه أبو الليث أنه لا رواية لهذه المسئلة عن أصحابنا ، وإنما الرواية في المضاربة أنها تجوز . قال رحمه الله : والجواب عندي في المزارعة على التفصيل إن كان البذر من جهة الوصي يجوز وإن كان من جهة اليتيم لا يجوز وعليه الفتوى ، انتهى .

وقاضي خاس نقل عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أن شرط البذر على اليتيم لا يجوز ، لأن الوصي يكون مواجراً لنفسه من اليتيم « فلا يجوز في قياس قول الإمام إلا أن يكون خيراً لليتم . وإن شرط البذر من الوصي كان مزارعة يعني صحيحة على قولهما ، والنظم اشتمل على ما عليه الفتوى دون هذا ، والله أعلم . قال المصنف : وينبغي أن يكون الغبطة فيما يشترط لليتم على ما هو المعروف في سائر التصرفات التي لليتم . وعلى هذا ينبغي أن يجوز للوصي المعاملة في أشجار اليتيم ولناظر الوقف المزارعة في أرضه إذا كان البذر من جهته والمعاملة في أشجاره بخلاف الإجارة .

قلت : لعله ذهل رحمه الله عما قدمه في أول الباب فيما إذا كانت الأرض لواحد والبذر والبقرة والعمل لآخر أنه يجوز عندهما ، لأنه استيجار الأرض لواحد ببعض معلوم من الخارج ، فإذا كان استيجاراً فكيف يجوز لناظر فتأمله ! والله أعلم .

وَمَا لِلْمُسَاقِي أَنْ يُسَاقِيَ غَيْرَهُ ﴿٧١٩﴾ وَإِنْ أِذِنَ الْمَوْلَى لَهُ لَيْسَ يُنْكَرُ

مسئلة البيت من البدائع والمنية : العامل لا يملك أن يدفع إلى غيره معاملة إلا أن قال له رب الأرض . عمل برائك فيها ، لأن الدفع إلى غيره إثبات الشركة في مال غيره بغير إذنه فلا يصح (٢) انتهى .

وقد مر في كتاب الوديعة فيما يملكه الشخص ولا يملك تفويضه المزارعة إلا أن يكون البذر من جهته ولو قال : وإن اطلق مكان ” وإن إذن “ لكان أولى لما يوهمه لفظه الإذن من خصوص أذنت لك في دفعها لمن

(١) الفتاوى البزاية ج ٣ ، ص : ٩٢ ، كتاب المزارعة ، على هامش الفتاوى الهندية ج ٦ - ط باكستان .

(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ، ص : ٢٧٧ ، كتاب المعاملة ، فصل في حكم المعاملة الصحيحة ، ط ديوبند .

شفت معاملة، والله أعلم.

وَلَا زِمَةً فِي الْجَانِبَيْنِ وَفَسَحَهَا ﴿٧٢٠﴾ لِعُذْرِ كَلَصٍّ أَوْ كَمَوْتٍ يُعَذَّرُ

الضمير في "لازمة" للمساواة التي تضمنها البيت السابق وفي البيت مسئلتان من البديع وغيره.

الأولى: قال المسابقة عقد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الفسخ من غير رضى صاحبه إلا من عذر بخلاف المزارعة، فإنها غير لازمة في جانب صاحب البذر، انتهى. يعني أنه لا يجبر الذي البذر من جهته على عمل المزارعة إذا امتنع لأنه لا يمكنه المضي في العمل إلا بضرر يلزمه، بخلاف ما إذا لم يكن البذر من جهته.

الثانية: وهي المشار إليها بقوله: "وفسحها لعذر كلس".

قال: ومن الأعذار التي في جانب العامل أن يكون سارقاً معروفاً بالسرقة، فيخاف على الثمن والسعف منه. قال: وأشرت بقولي "كموت يعذر" إلى أن الأعذار التي تنفسخ بها المساواة والمزارعة هي الأعذار التي تنفسخ بها الإجارة كموت أحد المتعاقدين اعتباراً بالإجارة وكذا كل معنى يعجز به العاقد عن المضي في موجب العقد إلا بتحمل ضرر زائد لم يستحق به، وهذا هو معنى العذر، والله أعلم.

فصل من كتاب الصيد والذبائح

الصيد: جمع صيد اسم لما صيد وهو فعل بمعنى مفعول أو تسمية بالمصدر. والذبائح: جمع ذبيحة

اسم لما ذبح.

ومنا سبتهما بما قبلهما أن الذبح يحصل المقصود وهو الانتفاع باللحم والتغذي به في المال مع إتلاف الموجود في الحال بإرهاق روح الحيوان، فأشبه المزارعة لأنها تحصل المقصود وهو الانتفاع بالخارج في المال مع إتلاف الموجود الذي هو البذر في الحال. ومناسبة الصيد بالذبيحة ظاهر، والله أعلم.

صَبِيٍّ وَأُنْثَىٰ بُمَّ أَخْرَسُ يَنْهَرُ ﴿٧٢١﴾ وَيَا حَمْدُ وَالتَّسْنِيعُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ

يقال: نهر الدم بفتحين إذا سال بقوة والمراد به هنا الذبح. وفي البيت ست مسائل.

الثلاثة الأولى من المبسوط. قال: ولا بأس بذيبة المسلمة والكتيبة لأن تسمية الله تعالى على

الخلوص يتحقق من النساء كما يتحقق من الرجال، وهي الثانية من منبایل النظم. وكذلك الصبي الذي يعقل ويضبط، فهو من أهل تسمية الله تعالى على الخلوص، ولذا صح إسلامه، وإن كان لا يعقل، فلا خير في ذبيحته وهي الأولى. وذبيحة الأخرس حلال مسلماً كان أو كتيباً، لأن عذره أبين من عذر الناسي، فإذا كان في حق الناسي تقام نيته مقام تسميته، ففي حق الأخرس أولى (١) وهي الثالثة. وفي البرازية: وتحريك الشفتين في حق الأخرس كالذكر كما في القراءة. (٢)

(١) المبسوط، ج ٦ ص ٥ إلا أن في المبسوط "ملته" مقام "نيت" ط بيروت

(٢) الفتاوى البرازية ج ٣ ص ٣٠٨ على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية، ط المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية.

والثلاثة الثانية منه ومن قاضي خان: وهي من فروع اشتراط التسمية. قال: لو قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله أو الله أكبر يريد التسمية جاز. وإن أراد التحميد دون التسمية لا يحل (١) ومثله في المبسوط.

وعلمه بأن الشرط ذكر الله عز وجل على سبيل التظيم وقد حصل، ثم قال: وإنما يتميز اسم الله على الذبح يقصد منه التسمية فإذا لم يقصد لا يحصل حتى إذا عطس، فقال: الحمد لله يريد التحميد على العطاس وذبح لم يحل، بخلاف ما قال أبو حنيفة رحمه الله في الخطيب: إذا عطس على المنبر، فقال: الحمد لله إنه يحوز أن يصلي الجمعة بذلك القدر في إحدى الروايتين، (٢) انتهى. وقيد التنية أخجل به النظم ولا بد منه. ولو قال: ع

يسمى بتسييح كحمد بكبر

لكان أقرب إلى الإشارة إلى القيد المذكور. وفي البدائع ضم إليها التهليل.

والحاصل عدم اختصاص الألفاظ المذكورة بذلك بل كل ما كان فيه ذكر الله الحكم فيه كذلك إذا أريد به التسمية على الذبيحة وهو ضريح في مختصر الكرخي وشرح القدوري. وفي القنية رقم لفتاوي العصر وظهير الدين المرغيناني. وقال: لو قال: الله ولم يذكر غيره يحل. وقال شهاب الإمامي وشرف الأئمة المكي والقاضي عبد الجبار مثله، ثم رقم للقاضي البديع وذكر ما معناه أنه إنما يحل إذا أراد به التسمية. أما لو لم يرد لا يحل. (٣)

ثم لا يخفى أن النظم أجل بقيد كون الصبي ممن يعقل ويضبط ولا بد منه وأنه قاصر على الصور الثلاث. فاستخرجت الله وغيره وجعلته شاملاً مع ذكر القيدتين، فقلت:

الاخمس الأثني والصبي المحرر يسمى بذكر الله قصداً وينحر

فقولي "المحرر" إشارة إلى قيد العقل والضبط، لأنه لا يكون محرراً بدون ذلك وقولي "قصداً" إشارة إلى نية التسمية بذكر الله على النحر، فحصل الشمول مع الإشارة إلى القيدتين والله الحمد.

وَيُكْرَهُ لَفِظُ الْوَاوِ قَبْلُ وَلَمْ تَجْزُ ﴿٧٢٢﴾ مِنْ غَيْرِ لَفِظِ الَّذِي هُوَ يَجْزُرُ

"قبل" مقطوع عن الإضافة أي قبل الله أكبر بعد بسم الله. وفي البيت مسيلتان من الذخيرة.

الأولي: قال: المستحب أن يقول بسم الله الله أكبر بدون الواو ومع الواو يكره، لأنه يقطع

فور التسمية، انتهى. قلت: هذا قول الحلواني. وفي البزازية عن البقالي: المستحب أن يقول بالواو، والله أعلم.

الثانية: قال: وإذا ذبح الذابح سمي صاحب الأضحية أو غيره لم تجز يعني الذبيحة. وفي البدائع وأما

شرايطها، فمنها أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح ساكت وهو ذاكر غير ناس لا يحل، لأن

(١) قاضي خان، ج ٤ ص ٢٣٤ المطبعة المصطفائي لمحمد مصطفى خان.

(٢) المبسوط ج ٦ ص ٤ - ط، بيروت.

(٣) القنية النية ص ١٩٥ - ط، المطبعة المهنددية ببلدة كلكتة.

المراد من قوله: "ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه" (١) من الذابيح فكانت التسمية مشروطة منه، ومنها: أن يريد بالتسمية على الذبيحة، فإن أراد به التسمية للافتتاح بالعمل لم تحل، لأن الله أمر بذكر اسمه عليه في الآيات ولا يكون ذكر الله عليه إلا أن يريد بها التسمية على الذبيحة، ثم ذكر المسئلة الأخيرة من البيت السابق بنحو ماتقدم. وقد أحل النظم بقول البقالي فأوردت شموله فأصلحته فقلت بعد قوله "قبل": ع

بعضهم يحب ولا يجزي من الغير يذكر.

وَمَا ذَبَحُوهُ لِلْقُدُومِ مُحَرَّمٌ ﴿٧٢٣﴾ خَلَا الضَّيْفُ وَاسْمُ اللَّهِ فِي الْكُلِّ يُذَكَّرُ

في البيت مسئلتان من القنية. وهما في غيرها قال وعن أبي عاصم العامري: ذبح للضيف شاةً وسمي الله تعالى حل، ولو ذبح لقدم الأمير أو أحد من العظماء وذكر اسم الله تعالى لا تحل، لأن في الأول الذبح لله والمنفعة للضيف ولهذا يضعها عنده فيأكل منها، وفي الثاني لتعظيم الأمير لا لله، ولهذا لا يضعها عنده بل يدفعها لغيره. (٢)

ثم رقم للمحيط وقال مثله، ثم قال: يعني البديع فعلى هذا ما يفعله القصابون في بلدنا من إصعاد البعير بالبخ جاراتك وقت النثار فيذبحونه فيه فهو ميتة، وإن ذكروا اسم الله عليه، ويكفرون بذلك، وهذا فصل الناس عنه غافلون غواصهم، فكيف عوامهم، (٣) انتهى.

قلت: وفي الذخيرة قال الإمام إسماعيل الزاهد رحمه الله تعالى: إذا ذبح الرجل الإبل أو البقر في الحورات لأجل الذي قدم من الحاج والغزو وكان الشيخ الإمام أبو عبد الله البخاري، والشيخ الإمام أبو حفص، والقاضي الإمام أبو علي النسفي، والحاكم عبد الرحمن الكاتب، والشيخ الإمام عبد الواحد من درب الحديد، والشيخ الإمام أبو إسحاق السمرقندي (٤) والحاكم الإمام أبو محمد الكفيتي يقولون بكفره. وأما أنا أكره أشد الكرهة ولا أكفره، لأننا لا نسي الظن بالمسلم أن يتقرب إلى الآدمي بهذا لنحر وضم البزاري إلى المكفرين السفكردي وإبي إسماعيل الزاهد الإمام الفضلي فالحقت هذا في بيت فقلت:

وفاعله جمهوره قال كافر وفضلي وإسماعيل ليس يكفر

وقد أشار في البزارية إلى أن الفارق بين هذا وبين الذبح للضيف والعقيقة والوليمة والعرس أن هذا لا يقدم بين يديه، بخلاف المذكورات. وقد تقدم من القنية فعلى هذا ماتقدم لا يكون ميتة ولا يكره فعله، والله أعلم. وفي البدن والشاة المَعْدَرِ ذَبَحَهَا ﴿٧٢٤﴾ بِأَيِّ مَكْسَانٍ لَاحَ مَنْهَنْ يُعْفَرُ

البدن: جمع بدنة وهي لغة الأثني من الإبل.

وشرعاً: يطلق على الإبل والبقر. و"العقر" بفتح العين الحرح. وفي البيت إشارة إلى مسئلة نقلها من

(١) الأنعام، الآية ١١٩.

(٢) القنية المنية ص ١٩٥ - المطبعة المهاندية ببلدة كلكتة.

(٣) أيضاً.

(٤) وفي "الترقيدي"

البدائع وأطال . وهي في غيرها . والحاصل أنه قسم الذكاة إلى اختيارية واضطرابية .

ثم قال : أما الاضطرابية فذكاتها العقر وهو الجرح في أي موضع كان من ذلك في الصيد ، وما هو في معنى الصيد « ثم أخذ في التعليل وأنه أقيم فيه السبب مقام الميسبب عند العذر وهو أصل معهودة في الشرع ، ثم قال : وكذلك ما ند من البقر والغنم أي ما نفر منها شاردا على وجهه بحيث لا يقدر عليها صاحبها ، لأنها في معنى الصيد ، ثم ذكر حديث البعير الذي ند على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رجلا رماه فقتله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا ند عليكم شيء منها فاصنعوا به هكذا " وسواء ند البعير والبقر في الصحراء أو في المصر « فذكاتها العقر كذا روي عن محمد لأنهما يدفعان عن أنفسهما ، فلا يقدر عليهما . وأما الشاة فإن نددت في الصحراء فذكاتها العقر ، لأنه لا يقدر عليها وإن نددت في المصر لم يحز عقرها لأنه يقدر على أخذها ، إذ هي لا تدفع عن نفسها فكان الذبح مقدورا عليه ، فلا يجوز العقر وهذا لأن العقر خلف عن الذبح والقدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف .

قال : وكذا ما وقع منها في قلب فلا يقدر على إخراجه ولا على ذبحه ولا على نحوه ، فإن ذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه لتعذر الذبح والنحر (١) انتهى .

وهذه الصورة داخلية تحت النظم ، لأن قوله " المعذر ذبحها " شامل لذلك . وكذا ذكرها في التجنيس والمزيد ولكن قال في مختصر المحيط : هذا إذا لم يتوهم موته بالماء . وفي البزارية بعد أن ذكر أن ذكاتها بالجرح وقال الحسن لإ ، لأنها تذكى بالذكاة الاختيارية وذكر القاضي أنه يحل بلا ذكر خلاف (٢) ، والله أعلم .
وَجَرَحُ جَنْيْنٍ جَزَأَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ﴿٧٢٥﴾ وَحَلَّ إِذَا مَا الْوَضْعُ وَالذَّبْحُ يَغْمُرُ
الحنين : اسم للولد مادام في بطن أمه . والمسئلة من كبرى الخاصي . قال : بقرة تعسرت عليها الولادة ، فأدخل رجل يده وذبح الولد حل ، وإن جرح في غير موضع الذبح إن كان لا يقدر على ذبحه حل أيضا ، لأنه عجز عن الاختيارية ، انتهى (٣) .

قلت : ولو قلنا إن هذه الصورة داخلية في البيت السابق لصح لنا ذلك لشمول قوله " المعذر ذبحها " لها ولكن أراد التنصيص عليها لغرابيتها وليست بغريبة فقد ذكرها غير واحد ، والله أعلم .
وَمَنْ لَمْ يَصْبْ صَيْدًا رَمَاهُ وَغَيْرَهُ ﴿٧٢٦﴾ أَصَابَ يَحِلُّ الصَّيْدُ لَا يَتَضَرَّرُ
الضمير في " غيره " للصيد والمسئلة في القنية رقم لبرهان صاحب المحيط وقال : ولو رماه في الهواء ولم يصبه « فلما عاد السهم إلى الأرض أصاب صيدا يحل لبقاء فعله ولهذا لو أصاب خالة العود إنسانا أو ما لا يضمن ، انتهى (٤) ولو قال :

(١) بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ٤٥-٤٩ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) قاضي خال ، ج ٤ ص ٣٣٩ .

(٣) كذا في البزارية ج ٣ ص ٣٠٥ . ط باكستان

(٤) القنية المعنية ص : ١٩٤ ، كتاب الصيد والذباح ، ط كلكتا .

وَمَنْ لَمْ يَصِبْ صَيْدًا رَمَاهُ وَغَيْرَهُ أَصَابَ بِعُودٍ حَلٍ فَهُوَ الْمُؤْثَرُ

لكان أقرب إلى لفظ المنقول، وصورته مع الإشارة إلى التعليل، لأن قولنا "فهو" راجع إلى من رمى، ولا يخفى أنه علم من هذا بطريق الأولوية أنه لو أصاب غير الصيد الذي قصده في سنته يحل. قال قاضي خا: ولو رمى سهما إلى صيد وسمى فمر السهم في سنته، فأصاب ذلك الصيد أو غيره أو أصاب ذلك الصيد ونفذ إلى غيره حل جميع ذلك. ولا فرق بين أن يصيب سهمه صيدا أو صيدين إذا مر السهم في سنته. (١)

قلت: وفي التحنيس والمزيد: رجل رمى أسدا أو ذئبا فأصاب صيدا أكله، لأنه رمى إلى صيد وإن كان غير المأكول. وإن رمى إلى جراد أو سمكة، فأصاب صيدا فعن أبي يوسف روايتان والمختار أنه يؤكل، انتهى. قلت: وفي البزاية حكى في الصورة الأولى خلاف زفر والصورة الثانية فيما إذا ترك التسمية، وحكى عن الثاني أنه لا يحل لأن المصاب لا يحل بلا تسمية والمختار أنه يؤكل. (٢)

ولنا مسألة أخرى ذكر قاضي خا فقال: بعد ما نقلناه عنه وإن أصاب السهم ريح فرده إلى ورائه فأصاب صيدا لم يؤكل، وإن رده الريح يمنة أو يسرة وأصاب لا يحل، وإن لم يرد عنه جهته حل صيده. فما دام السهم في سنته يكون مضافا إلى الرامي أما إذا رده الريح يمنة ويسرة تنقطع الإضافة إلى الرامي وعن أبي يوسف إذا رده يمنة أو يسرة يخل أيضا، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه إذا كان الصيد في يوم ريح. ولو أصاب حائطا أو صخرة أو شيئا آخر فرده، فهو ورد الريح سواء، لأن مضيه إلى وراء لصلاية الصخر والحائط لا بقرة الرامي. (٣) انتهى.

وفي مختصر المحيط: ولو مر السهم في سنته لكن انحرف يمنة أو يسرة بالريح أو أصاب الحائط ومر على وجهه، فلا بأس به، كما لو هبت الريح فزادت في ذهابه، فأصاب الصيد لا بأس بأكله. وقد استخرت الله تعالى والتحقت هذا كله في يتيين تكميلا للفقيدة. فقلت:

وَلَوْ رَدَّ رِيحٌ سَهْمَهُ لَوْرَاهُ أَوْ الْحَيْطُ أَوْ صَخْرٌ فَمَا صَابَ يَحْظَرُ
وَحَلَّلَ بَأَنَ لَوْ يَمِينًا وَيَسْرَةً يَرُدُّ، وَلَيْسَ إِلَّا تَحْرِافٌ يُوْثَرُ

فالبيت الأول ونصف الثاني اشتمل على ما ذكره قاضي خا وقولي "ليس الانحراف يوثر" أي الحرمة، إشارة إلى ما ذكره في مختصر المحيط، والله أعلم.

وَلَوْ صَابَ مِنْ سَهْمٍ وَتَنَّى فَمَاتَ لَا ﴿٧٢٧﴾ يَحِلُّ وَخَصَّ الصَّيْدَ مَنْ مِنْهُ يُخَصَّرُ

"وتنى" أي الرمي "والحصر" الحبس والمنع، وهو مبني للمجهول وضميره راجع إلى الصيد وقد اشتمل البيت على مستلئين.

(١) فتاوى قاضي خا، ج ١ ص ٣٢٨.

(٢) الفتاوى البزائية ج ٣، ص ٣٠٠ على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية. ط: باكستان

(٣) فتاوى قاضي خا ج ٤ ص ٣٢٨.

الأولى من المبسوط: لو أصاب الصائد الصيد بسهم، فوقع إلى الأرض حيا بحيث لا يقدر على العدو، ثم ثنى عليه الرمي أي رماه مرة ثانية بسهم آخر فأصابه فمات، لا يحل أكله «لأن هذا قد صار أهليا فقد عجز بالفعل الأول عن الاستيحاش والطيران» فذكاته بعد ذلك بالذبح لا بالرمي بل الرمي في مثله يوجب الحرمة، وصار كما لو أخذه ثم رماه فقتله لم يؤكل، فكذا إذا أتخنه، وقيد في الظهيرية عن الحلواني الحرمة بما إذا علم موته من الثانية أو جهل من أنه من أيهما، أما إذا علم أنه من الأولى والعبرة في حق الحل لوقت الرمي إلا في صورة واحدة وهي ما ذكر محمد رحمه الله أن الحلال إذا رمى صيدا وهما في الحل فأصابه السهم في الحرم فمات فيه أو في الحل لا يؤكل اعتبارا بوقت الإصابة.

الثانية: من قاضي خاد: لو حفر حفرة ليصيد فيها فوقع فيها صيد فجاء غير الحافر فأخذه منها لا يجوز له أخذه، بل ينخص من حفر الحفرة لأجله، فلو حفر حفرة في أرضه فوقع فيها صيد فجاء آخر وأخذه كان الصيد للأخذ، وإن كان صاحب الأرض اتخذ تلك الحفرة لأجل الصيد فهو أحق بها (١). وإليها الإشارة بقوله: «من منه يُحضر».

وَلَوْ هَيَأَ الْإِنْسَانُ لِلصَّيْدِ أَرْضَهُ ﴿٧٢٨﴾ وَرَدَّ فِيهَا الْمَاءَ حَتَّى (٢) يَنْحَرُ
فَصَاحِبُهَا أَيْضاً أَحَقُّ بِمَا فِيهَا ﴿٧٢٩﴾ مِّنَ السَّمَكِ الْمَحْبُوسِ حِينَ يَقْصُرُ

يقال هيأته لك أي أعدده. «ورددت الشيء» رجعته والتضعيف للمبالغة ونحر الماء: أي اتسع. والضمير في «يقصر» للماء. وفي البيتين مسئلة قال في التتمة عن الممتقى: ذكر الحاكم رجل هيا موضعا يخرج منه الماء إلى أرض له ليصيد السمك في أرضه، فخرج الماء من ذلك الموضع إلى أرضه بسمك كثير، ثم ذهب الماء وبقي السمك في أرضه أولم يذهب الماء إلا أنه قل، حتى صار السمك يؤخذ من غير صيد فلا سبيل لأحد على هذا السمك وهو لرب الأرض، ومن أخذ منه شيئا ضمنه، وإن كان الماء كثيرا لا يقدر على السمك الذي فيه إلا بصيد فمن اضطاد منه شيئا فهو له، ولو كان صاحب الأرض حفر ييرا لا يريد به الصيد فوقع فيها صيد، فهو لمن أخذه، انتهى، وفي قاضي خان نحوه (٣) وعبر عنه بأنه أحق به وتبعه في النظم وصريح ما في التتمة أنه لا يحل لغيره أخذه. وأنه يضمن فتنه لذلك ولو جعل البيت الثاني هكذا:

فإن كانت الأسماء تؤخذ منه لا بصيد قرب الأرض للغير يحظر

لو في بجميع ما ذكر في التتمة. والحظر المنع أي يمنع الغير لاختصاصه به دون كل أحد، وإن شئت قلت «بالمملك يظفر» والله أعلم.

(١) فتاوى قاضي خاد، ج ٤ ص ٣٣٧ كتاب الصيد والذباح.

(٢) في ن. «حين مكان» حتى

(٣) أيضا ص ٣٣٧.

وَجَازَتْ مِنَ الْمَاءِ الْمُنَجِّسِ عَيْنُهُ ﴿٧٣٠﴾ وَلَوْ أُرْسِلَتْ فِيهِ إِلَى حَيْنٍ يَكْبُرُ

مسئلة البيت من الفنية رقم لعين الأئمة الكرابسي. وقال: أرسلت سمكة في ماء نحس فكبرت فيه لا بأس بأكلها للحال، (١) انتهى.

وظاهر عبارة المصنف أنه سوى بين ذلك وبين ما لو تولدت من ماء نحس العين ولا ينكر ذلك كالحیوان المتولد من المنى. ووجهه المصنف بأنه حلال بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله، إذا ثبت حله بالدليل.

ثم قوله: "وجازت" غير ظاهر لعدم بيان متعلقه. ولوقال: "وحل" لكان أحسن لبيان أنه حلال الأكل ولعود الضمير على السمك، والله أعلم. ونقل عن مقطعات الظهيرية: ولو أن جديا غذي بلبن الخنزير لا بأس بأكله لأن لحمه لا يتغير.

قلت: وفي مختصر المحيط نقل عن العيون أنه إن علف أياها فلا بأس به، والله أعلم.

قال: في الظهيرية: وعلى هذا فلا بأس بأكل الدجاج فإنه يخلط ولا يتغير لحمه وما روي أن الدجاجة تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح، فذلك على سبيل التنزه، لا أن ذلك شرط. قال: والبعر إذا سقي خمرا ثم ذبح من ساعته حل أكله ويكره. قلت: وفي الفنية أنه إن مكث يحبس بمنزلة الدجاجة المخلاة. وفي الظهيرية ذكر قبل ذلك أن الحلالة هي التي تعتاد أكل الجيف والنجاسات بحيث يتغير لحمها ويكون متنا. وأما ما يخلط ويتناول النجاسات والجيف وغيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمه لا بأس بأكله. قلت: وفي التحنيس والمزيد، رجل له دجاجة علفها نجاسة أو شاة أو إبل أو بقرة الدجاجة تحبس ثلاثة أيام والشاة أربعة أيام والإبل والبقرة عشرة أيام وهو المختار على الظاهر، لأن الظاهر أن طهارتهم تحصل بهذه المدة. وفي البرازية: بأن ذلك إنما يشترط في الحلالة التي لا تأكل إلا الجيف (٢) ولكنه جعل التقدير في الإبل بشهر وفي البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة. وقال: قال السرخسي: الأصح عدم التقدير، وتحبس حتى تزول الرائحة الممتنة. وفي المنتقى: المكروه الحلالة التي إذا قربت وجد منها رايحة لا توكل ولا يشرب لبنها ولا يحمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها. وذكر البقالي أن عرقها نخس، انتهى.

وفي مختصر المحيط: ويكره أكل الإبل والبقرة الحلالة علفا لمالك وكذا شرب لبنهما. ولا يكره الدجاجة المخلاة وأن أكلت النجاسة. وفي الفنية رقم لعلاء الأئمة الترجماني وقال: جدي ارتضع ثدي كلبه يحل أكله إذا ذبح بعد أيام وإلا فلا، وقال ابن المبارك في المري بلبن الأتان أكرهه ويحل أكله (٣) انتهى، والله أعلم. وَيُؤْكَلُ مَا فِي بَطْنِ طَائِفٍ لَافَةٍ ﴿٧٣١﴾ وَمَا ظَهَرَهُ يَغْلُو وَمَا لَيْسَ يُغْمَرُ

(١) الفنية المنية ص ١٩٤ باب في ما يוכל من السمك وغيره.

(٢) الفتاوى البرازية ج ٣ ص ٣٠١ على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية ط بولاق، مصر.

(٣) الفنية المنية ص ١٩٤، باب فيما يוכל من السمك وغيره.

”يغمر“ مبني للمفعول ”والطافي“ هو الذي يموت في الماء ويعلو فوق وجهه . وفي البيت ثلاث مسائل من التثمة . قال في الجامع الأصغر: سمك ميت على وجه الماء وبطنه من فوق لم يؤكل ، لأنه طاف وإن كان ظهره من فوق أكل ، لأنه ليس بطاف (١) وهي الثانية من النظم المشار إليها بقوله . وما ظهره يعلو . قال : والأصل في إباحة السمك أن ما مات بافة يؤكل وماتت بغير افة لا يؤكل ، فإن ضربها ضارب وقطع بعضها، أكل ، وإذا وجد في بطن الطافي سمكة تؤكل وإن كان لا يؤكل الطافي ، لأن ما في بطنه مات بافة وهو ضيق المكان وهي الأولى من النظم المشار إليها بقوله . ع

ويؤكل ما في بطن طاف لأفة

إلا أن ظاهر قوله لأفة يقتضي أنه تعليل للطافي وليس كذلك وإنما هو تعليل الحل ما في بطن الطافي ، لأنه مات بافة كما مر بيانه، قال : وكذلك إن قتلها شيء من طير الماء وكذلك إذا ألقاه في مكان ضيق ، لأن ضيق المكان أفة ، وكذلك إذا مات في الشبكة وهو لا يقدر على التخلص منها . قلت : وفي البرازية ذكر صورة الموت بافة أن لو كان في بطن طير ، وما لدغته حية ، أو أصابه حديد . ثم قال : قال في التحريد فيه روايتان (٢) ، والله أعلم .

وتثمة كلام التثمة وإن انحسر عنها الماء إن كان الرأس وحده خارج الماء يؤكل ، وإن كان الرأس في الماء لا يؤكل . وإن كان ما على الأرض النصف أو أقل يؤكل ، وإن كان أكثر من النصف لا يؤكل ونحوه في الظهيرية . قال : لأن موضع النفس في الماء فلا يكون موته بافة وهي المسئلة الثالثة المشار إليها بقوله ”وما ليس يغمر“ إلا أنه خال عن التفصيل المذكور ، فالنظم غير موف بالمقصود . فلو قال عاطفا على البيت قبله :

وما أكل الطافي وما ظهره علا وما رأسه أو نصفه ليس يغمر

”وأكل“ بصيغة الماضي ليكون الطافي فاعلا للأكل والتقدير وحل ما أكل الطافي ، لخلص عن ذلك وأشار إلى التفصيل المذكور في التثمة .

ولا يخفى أن البيت لا يعلم منه حكم الطافي ، فلو غير البيت الذي يليه وهو قوله :
وَمَمَاتَ فِي مَاءٍ لِيَشِدَّ بَرْدُهُ ﴿٧٣٢﴾ فَقَوْلَانِ أَوْ لِلْحَرِّ وَالْحَلِّ أَنْظَرُ
هكذا .

وحر ولا يروى ويؤكل أظهر

ويمنع طاف دون ميت لبرد ما

لكان شاملا لحكمه .

وفي البيت مسألان خلافتان من التثمة ، قال : إن جمد الماء وبقيت في الماء يعني الأسماك وماتت ، فإن ماتت بحرارة الماء أو برودته . ذكر في النوادر أن علي قول أبي يوسف رحمه الله لا يؤكل وعلى قول محمد

(١) كذا في الفتاوى البرازية ج ٣ ص ٣٠١ على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية طه بولاق . مصر -

(٢) أيضا بتمامه .

يؤكل. وروي عنهما العكس وفي موضع آخر على قول أبي حنيفة لا يؤكل وعلى قول محمد يؤكل، انتهى.

وفي الظهيرية إن مات السمك في الماء بحر الماء أو برده لم يذكر هذا في الكتاب. قال عامة المشايخ: لا بأس بأكلها، لأنها ماتت بافة وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها لا تؤكل. قال الفقيه أبو الليث رحمه الله مقاله عامة المشايخ أعجب، لو اتجمد الماء فما ت الحيتان تحت الجمد قيل ينبغي أن لا يكون بأكلها بأس، لأنها ماتت بافة، انتهى.

وفي البزاية عن القاضي أنها تؤكل عند الكل (١). وفي التجنيس والمزيد: أن القول بأنها تؤكل أظهر وأوفق بالناس، والله أعلم.

وإرسال باز شرط حل إصطياده ﴿٧٣٣﴾ وَمِنْ أَكْلِهِ كَالْكَلْبِ لَا يَتَضَرَّرُ

"البازي" كالقاضي هو الأصل صحيح ويحوز فيه "باز" كحال وهو مذكر "ولا يتضرر" متعلق بمن "أكله"، والمعنى أن لا يتضرر من أكله كما يتضرر من أكل الكلب. وقد اشتمل البيت على ثلاث مسائل.

الأولى: من الهداية. قال: وإذا أرسل كلبه المعلم أو بازيه وذكر اسم الله تعالى عند إرساله فأخذ الصيد وجرحه فمات حل أكله لما روينا من حديث عدي رضي الله عنه. ولأن الكلب والبازي آلة والذبح لا يحصل بمجرد الآلة إلا باستعماله وذلك فيهما بالإرسال. ينزل منزلة الرمي وإمرار السكين (٢) انتهى.

وفي التتمة: باز معلوم أخذ صيدا فقتله ولا يدرى ما حال البازي أرسله إنسان أم لا؟ أذكر الله أم لم يذكر؟ في المختصر: وذكر في الأصل أنه لا يحل لأن الإرسال شرط ولم يقطع بوجوده.

الثانية: لو أكل البازي من الصيد لا يتضرر الصيد ولا يحرم أكله بل يحل وهي في الهداية وغيرها (٣)

قال: الثالثة لو أكل الكلب من صيده يحرم، وهي في الهداية أيضا، والفهد مثل الكلب في ذلك (٤)

وفي دلالة النظم على ذلك قلاقة وفي تركيبه عقادة، لأن المتبادر أن البازي شبيه بالكلب في عدم الضرر

بأكله وليس كذلك بل المراد ما قدمناه، فلو قال:

وإرسال باز شرط حل وأكله يخالف أكل الكلب إذ لا يتضرر

لزال الالتباس وانحل التعقيد.

فرع على المذهب: لو صاد الكلب صيودا ولم يأكل منها ثم بعد ذلك أكل من صيده، لا يؤكل هذا

الصيد، لأنه علامة الجهل ولا ما يصيده بعده حتى يصير معلما على اختلاف الروايات في المدة التي يصير فيها

معلما. وأما الصيود التي صادها قبل فلا تظهر فيها الحرمة لانعدام المحلية. وما ليس بمحرز، فإن كان في

(١) الفتاوى البزائية ج ٣، ص ٣٠١ - على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية، ط بولاق، مصر.

(٢) الهداية، ج ٤، ص ٤٨٧.

(٣) أيضا ص ٤٨٨.

(٤) أيضا ص ٤٨٨.

المفازة يحرم بالاتفاق وما هو محرز في بيته يحرم عند الإمام خلافا لهما، لأن الأكل لا يدل على الجهل فيما تقدم، لأن الحرقة قد تنسى، وما أحرزه قد أمضى الحكم فيه بالاجتهاد فلا ينتقض بمثله بحصول المقصود بالأول بخلاف غير المجتهد لعدم حصول المقصود من كل وجه، لبقائه صيدا من كل وجه لعدم الإحراز، فيحرم احتياطاً، وله أن جهله من الابتداء، لأن الحرقة لا تنسى أصلها فإذا أكل تبين أن الترك حال الشيع لا للتعلم وتبدل الاجتهاد قبل حصول المقصود لا بالأكل، فصار كتبدل اجتهاد القاضي قبل القضاء والله أعلم.

وَتَمْلِكُكَ عُصْفُورٌ لَا حِدَّ أَحْيَزُ ﴿٧٣٤﴾ وَاعْتَاقَهُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ يُنْكِرُ
وَأَنْ يَلْقَاهُ مَعَ غَيْرِهِ حَازَ أَكْلَهُ ﴿٧٣٥﴾ كَقَشِيرِ لِرْمَانٍ رَمَاهُ الْمُقَشِّرُ

”اعتاق“ مفعول ”ينكر“ والمستتر في ”يلقه“ المعتق والبارز للعصفور. ومسئلة البيتين. ومن التهمة ومحصله: أن المحرم إذا أرسل صيدا يبقى على ملكه حتى لو أخذه إنسان كان للمرسل أن يسترده، لأن هذا الإرسال ليس دليل الإباحة. وهذا دليل على أنه لو أرسله وهو حلال مختار في الإرسال يكون إباحة، فيملكه الأخذ، ولا يكون للأول استرداده، ذكره شيخ الإسلام وسوى بينه وبين قشر الرمان والنواه إذا رماه وجاء إنسان وجمعه أنه يملكه، وذكر في كتاب اللقطة أنه يباح له الانتفاع به ولا يملكه وللأول أخذه، فقياسه أن لا يملك الصيد الأخذ وهو المختار في الصيد.

قلت: وفي البزاية والمختار في القشير أنه يملكه، (١) والله أعلم.

وفيها عن المنتقى: قال أبو حنيفة لا بأس بأن يلتقط الرجل الثوى وقشور الرمان إذا نبذه صاحبه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. قال: فإنما يجوز إذا كان شيفاً يسيرا لا ثمن له وإذا كان كثيراً لم يلتقط. قال: واليسير وإن جاز التقاطه كان لصاحبه أن يأخذ ذلك منه يلهد الالتقاط، فإن الإلقاء على الطريق وإن دل على الإباحة لا يسقط ملك الغير. وهل يحل إرسال الصيد؟ حكى عن السير أنه لا يحل الإرسال مطلقاً. أما إذا أرسله مبيحاً لمن يأخذه، فيه اختلاف المشايخ، انتهى.

قلت: وفي التحنيس والمزید. حل سيب دابته وأخذها إنسان، فأصلحها فجاء صاحبها فهذا على وجهين: إما أن يكون عند التسيب قال جعلتها لمن أخذها أولم يقل ذلك، ففي الوجه الأول لا سبيل لصاحبها عليها، لأنه أباح التملك، وفي الثاني له أن يأخذها، لأنه لم يبح التملك، وكذا اختيارنا فيمن أرسل صيدا له، فإن اختلفا فالقول قول صاحبه مع يمينه أنه لم يقل هي لمن أخذها، لأنه ينكر إباحة التهلك ونحوه فني مختصر المحيط وغراه إلى أبي الليث وقال: إنه المختار عند بعض مشايخنا. وفي الترخاينة عن الملتقط أنه مأول بمأ إذا قال الرامي ذلك لأقوم معلومين، أما إذا لم يقل ذلك لأقوم معلومين فللرامي أن يأخذه من الأخذ، ثم رقم وقال: وذكر في كتاب البيع من فتاوي قاضي خا. فذكر المسئلة فيمن رمى ثوبه وقال: وتأويله ما ذكرنا ثم قال: والتأويل في المسئلتين اختيار الفقيه أبي الليث، وبعض مشايخنا قالوا: ليس للرامي أن يأخذ وإن

لم يقل ذلك لأقوام معلومين . قال في الخانية: نظيره بما ذكر محمد في السير قال لجماعة: جازيتي هذه لمن أخذها منكم ، فمن شاء فليأخذها يكون ذلك تمليكا منه لمن أخذها ، ونقل عن الذخيرة أن القياس أن يكون الأخذ في الوجهين وفي الاستحسان لا يكون له عند عدم القول المذكور . قال محمد: لأننا لو جوزنا ذلك في الحيوان لحاز ذلك في الحارية ، والعبد يترك مريضا في أرض مهلكة فيأخذه رجل ، فينق عليه فيصير ملكا له فيطأ الحارية ويعتق العبد بلا شراء ولا هبة ولا إرث ولا صدقة حتى يبرأ وهذا أمر قبيح . قال: وعلى هذا الغازي إذا أثقل عليه متاعه ، ثم إنه ذكر مسألة الاختلاف والتحليف وأنه إذا نكل سلمت الدابة لأخذها . قال: ومن سمع هذه المقالة من صاحب الدابة ومن لم يسمعها منه لكن بلغه الخبر على التسوية في حق هذا الحكم إذا أخذها وأصلحها فهي له ومن لم يسمعها منه هذه المقالة ولا بلغه الخبر لا يملكها إلا إذا أخذها ، لأنه ما أخذها على وجه التملك إنما أخذها على وجه اللقطة .

ولا يخفى أن المنظوم ما ذكره في التحنيس والمزيد لا مانع له من التهمة إلا أنه مشى في النظم على جواز الإرسال مبيحا لمن يأخذه ، وليس في كلام التهمة ما يشعر به بل الإطلاق المحكي عن السير يخالفه . ثم قوله "وإعتاقه بعض الأئمة ينكر" كأنه يشير به إلى ذلك . ومفهوم ذلك أنه يجوز أكثر الأئمة ، ولم ينقل ذلك ، بل الظاهر أن المذهب الحرمة . ثم بعده رقم في القنية لفتاوي عواهر زاده وقال: يجوز شراء العصفير من الصياد وإعتاقها إذا قال من أخذها فهي له . ولا تخرج من ملكه بالاعتاق . ثم رقم لبرهان الدين صاحب المحيط وقال: لا يجوز ، لأن فيه تضييع المال ، والله أعلم .

قلت: في الترخانية عن أبي يوسف رحمه الله ألقى شاة ميتة فجاء آخر وأخذ صوفها كان له أن ينتفع به ، ولو جاء صاحبها بعد ذلك له أن يأخذ الصوف منه ، ولو سلخها ثم دبغ جلدها ثم جاء صاحبها كان له أن يأخذ الجلد ويرد مازاد الدباغ . وفي الذخيرة: وهذا الجواب يخالف جواب مسألة الحمار ، فيجوز أن يقال تصير كل مسألة رواية في الأخرى ، ومسألة الحمار رجل نفق حمارة فألقاه في الطريق فسلخه إنسان ، فلا سبيل لصاحب الحمار على أخذ الجلد ، لأنه ألقاه ، وذلك منه إباحة للانتفاع به من الوجه الذي يجوز الانتفاع به بطريق الدلالة ، لأن العادة فيما بين الناس أنهم يلقون الحيوانات الميتة على الطريق ولا يعودون إلى أخذها ، فصار كالمأذون في الأخذ باعتبار العادة ، ولو لم يكن الحمار في الطريق وإنما هو في منزل صاحبه ، فأخذه رجل من منزل صاحبه ودبغ جلده فلصاحبه أن يعطي مازاد الدباغ فيه ويأخذه ، انتهى .

قلت: ويمكن أن يقال: إن هذا جواب القياس ، وذلك جواب الاستحسان على ما مر وقد علمت ما في المسئلة من الاختلاف ، والله أعلم .

وَقَدْ حَلَّلَ لَحْمَ الْبِغَالِ وَأُمُّهَا ﴿٧٣٦﴾ مِنَ الْخَيْلِ قَطْعًا وَالْكَرَاهَةُ تُذَكَّرُ

مسئلة البيت من صغرى الظهيرية قال: لحم الفرس مكروه عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه واختلفوا

في تفسير الكراهة ، فقال بعضهم: كراهة تنزيه وقال بعضهم: كراهة تحريم .

وأما البغل، فلهمة مكروه على كل حال، وعندهما كذلك إن كان الفرس نزي على الأتان، وإن كان الحمار نزي على الرمكة فقد قيل: يكره، وقد قيل: لا يكره، وفي الذخيرة مثله.

قلت: ولعل مراده بالكراهة عندهما فيما أبوه فرس التحريم، لأن الولد يتبع الأم، والخمار لحمه حرام، وفيما أمه رمكة يحتمل أن يكون المراد بالكراهة ذلك وأن يكون التنزيه وهو الذي فهمه الطرسوسي، ونأزعه فيه المصنف بأن محمدا نص على أن كل مكروه حرام، وعندهما إلى الحرام أقرب، ثم ذكر مسألة أن كراهة لحم الخيل تحريمة عند أبي حنيفة. وقال الإسيباني: الصحيح أنها تنزيهية. وحكى الإمام عبد الرحيم الكرميني أن الإمام قال له كراهة تحريم يا عبد الرحيم ويترجح فهم الطرسوسي بما تقرر في الكتب في مسألة الشاة إذا نزي عليها الذئب من جواز الأكل بغير كراهة كما سيأتي قريبا، لكن في البزاية قال: والبغل لا يؤكل (١) فأطلق ولم يفصل. وسيأتي من التعويل على الشبه ما يقتضي الحرمة، لأن البغل أشبه بالحمار من الفرس، والله أعلم

وَمَامَاتٍ لَا تُطْعِمُهُ كَلْبًا فَإِنَّهُ ﴿٧٣٧﴾ خَيْبَتْ حَرَامٌ وَنَفْعُهُ مُتَعَدِّرٌ

مسئلة البيت ما ذكره في القنية في أثناء كلام رقم في أوله للقاضي عبد الجبار. فقال وقال أصحابنا: لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح، لأنه تعالى حرم الميتة تحريما مطلقا معلقا بعينها كذا ذكره الرازي في أحكام القرآن (٢) انتهى: ومفهوم ما ذكره من أنه تحمل الهرة إلى الحيفة ولا تحمل الحيفة إلى الهرة جواز أكل الهرة لها: وفي القنية بعد أن رقم علاء الأئمة الترحماني ولا يجوز لأحد أن يؤكل المحنون الميتة بخلاف الهرة، لكن في فتاوي قاضي خال أنه لا يطعمها كلابه، لأنه انتفاع بها، والانتفاع بها حرام، (٣) والله أعلم.

وَإِنْ يَنْزِرَ كَلْبٌ فَوْقَ عِزٍّ فَجَاءَهَا ﴿٧٣٨﴾ نِتَاجٌ لَهُ رَأْسُ الْكَلَابِ فَيَنْظُرُ
فَإِنْ أَكَلَتْ لَحْمًا فَكَلْبٌ جَمِيعُهَا ﴿٧٣٩﴾ وَإِنْ أَكَلَتْ يَتَنَا فَذَا الرَّأْسُ يُتَرُّ
وَيُؤْكَلُ بِأَفْيَئِهَا وَإِنْ أَكَلَتْ كَذَا ﴿٧٤٠﴾ وَذَا فَاضْرِبْنَهَا وَالصِّبَاحُ يُخْبِرُ
وَإِنْ إِشْكَلَتْ فَادْبَحْ فَإِنْ كَرَّشَهَا بَدَا ﴿٧٤١﴾ فَعَنْزٌ وَالْأَفْهَى كَلْبٌ قَيْطَمَرٌ

يقال: نزا الفحل إذا وثب على الأنثى فوقها "والنجاج" بالكسر اسم يشمل وضع البهائم من الغنم وغيرها "وتبنا" يجوز أن يكون بتقديم الفوقية وأن يكون بتقديم النون. "والطمر" الدفن في الأرض والستر. والأبيات مشتملة على مسألة من الظهيرية. قال: الكلب إذا نزا على عنز فولدت ولدا رأسه رأس كلب وما سوى ذلك من الأعضاء يشبه العنز قالوا: يقدم إليه العلف واللحم فإن تناول العلف دون اللحم يرمى برأسه بعد الذبح ويؤكل ما كان منها سوى الرأس: قال: وإن تناولهما جميعا يضرب إن نبح لا يؤكل وإن نغى يرمى برأسه بعد الذبح ويؤكل.

(١) الفتاوى البزاية، ج ٣ ص ٣٠١ - على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية.

(٢) القنية المنية ص ١٦٨. باب في الكراهة في الانتفاع بالأشياء النجسة.

(٣) المصدر السابق.

وإليه الإشارة بقوله "والصباح يعير" فإن كان منه الشفاء والنجاح جميعا «فإن خرج منه الكرش يؤكل ما سوي الرأس وإن خرج منه الأمعاء لا يؤكل، لأنه كلب». وإليه الإشارة بقوله: «وإن أشكلت» وهذا لما عرف من مذهبننا، لأن المتولد من الوحشي والأهلي إن كانت الأم أهلية جازت الأضحية به بناء على ما تقرر أن الولد يتبع الأم «انتهى».

قلت: ورأيت في بعض الكتب منقولا عن الجامع الصغير لو نزا حمار أهلي على حمارة وحشي فولدت تبع أمه فيوكل، لأن الولد حكمه حكم أمه في الحل والحرمة. وفي جوامع الفقه، وفتاوى الولوالجي: الاعتبار في المتولد للأم في الأضحية والحل والحرمة، وقيل: يعتبر بنفسه فيهما حتى إذا نزا طيب علي شاة أهلية، فإن ولدت شاة تحوز الأضحية بها وإن ولدت طيبا لم تحز، ولو ولدت الرمكة حمارا لم تحز ولم يؤكل. وفي الخلاصة في الأضحية في المتولد بين الكلب والشاة قال عامة العلماء: لا يحوز. وقال الإمام الخيرازي: إن كان يشبه الأم يحوز (١)، والله أعلم.

قال: وإنما قلت "يطمر" لما مر أن الميتة لا يحوز الانتفاع بها ولا إطعامها للكلب، انتهى.
قلت: في هذا نظرا، لأن هذه لا تسمي ميتة لما تقرر من الخلاف في طهارة لحم غير المأكول إذا ذكي سيما على قول الإمام في الكلب، فتأمل! والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل من كتاب الأضحية

هي: اسم لما يضحي به وهي ما يذبح في أيام مخصوصة بنية القرية لله تعالى وفيها لغات أشهرها ضم الهمزة ويحوز كسرهما والجمع أضاحي، وضحية بغير همزة وجمعها ضحايا، وأضحاة بهمزة مفتوحة، وجمعها الأضحى، ومنه عبد الأضحى وضحي إذا ذبح الأضحية وقت الضحي هذا أصله، ثم استعمل في أي وقت كان من أيام النحر.

وعقبها على الذبايح، لأنه لا يخرج عن العهدة فيها إلا بالذبح وهي نوع منه أقل وقوعا من مطلق الذبح، لأنه موقت وذلك لا وقت له بتكرر وقوعه في كل يوم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفِي الضَّانِ وَالْمَعَزِ الْمَذْكُورُ أَحَدُ ۖ ﴿٢٤٧﴾ وَفِي نَوَعِي الْبُذْنِ الْمُؤَنَّثُ أَفْخَرُ

الضَّان: ذوات الصوف من الغنم بهمزة وتحذف تخفيفا والجمع أضون، كأفلس، وجمع الكثرة ضئين

مثل كريم. والمعز ذوات الشعر من الغنم وتفتح عينه وتسكن، ولا واحد له من لفظه.

ومسئلة البيت من الظهيرية. قال: والاثني من الإبل والبقرة أفضل، والذكر من المعز والضأن أفضل إن

كان موجوا أي مرضوض الأثنين من الرض وهو الدق، انتهى.

وفي فتاوى قاضي خيال نسحوه (٢) ومفهومه أنه إذا لم يكن موجوا لا يكون أفضل قال في البزازية:

والذكر منه أفضل إذا كان خصيا (٣) ولم يقيد بذلك في المعز ولعله محمول عليه

(١) خلاصة الفتاوى، ج ٤ ص ٣١٤ فصل فيما يحوز من الأضحية وفيما لا يحوز.

(٢) فتاوى قاضي خيال ج ٤ ص ٣٣١. باب فيما يحوز من الضحايا وما لا يحوز.

(٣) الفتاوى البزازية ج ٣ ص ٢٨٩ على هامش الفتاوى الهندية ج ٦.

والنظم أطلق فينبغي التقيد، وسيأتي في البيت الذي يليه تفصيل آخر من الذخيرة فانظره « فإنه المعتمد، ثم رأيت في منية القنية للتوقائي: والفحل إذا كان أكثر لحماً أفضل من الخصي، وإلا فهو. قلت: وأغنام مصر من هذا القبيل، ثم قال: الأثنى من المعز أفضل من التيس إذا استويا قيمة كما لأثنى من الإبل والبقر إذا استويا قيمة، ثم قال: والكبش أولى من النعجة إلا أن تكون أكثر قيمة. وهو كلام في غاية من الحسن والتحقيق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَفَرَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ السَّبْعِ مِنْهُمَا ﴿٧٤٣﴾ وَلَمْ يَكْ ذَاكَ السَّبْعُ أَعْلَى وَأَكْثَرُ الضَّمِيرُ فِي "وَفَرَدُهُمَا" إِلَى الْغَنَمِ وَالْمَعْزِ وَفِي "مِنْهُمَا" لِلْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

ومسئلة البيت من الذخيرة. قال: والشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم، وإذا كان سبع البقرة أكثر لحماً فسبع البقرة أفضل. والأصل في هذا أنهما إذا استويا في القيمة واللحم فأطيبهما لحماً أولى، فإذا اختلفا في القيمة واللحم فالفاضل أولى، إذا ثبت هذا فنقول سبع الفحل بعشرين، وذلك ثمنه أفضل من خصي بخمسة عشر، وإن كان الخصي أطيب لحماً، وإن استويا في القيمة والفحل أكثر لحماً فالفحل أفضل، وكذا الكبش والنعجة إذا استويا في القيمة واللحم فالكبش أفضل، وإن كانت النعجة أكثر قيمة أو لحماً فهي أفضل، انتهى.

قلت: ومثله في الخلاصة (١) وغيرها والذي أشار إليه هذا البيت هو مسألة أولوية للفرد من الضان والمعز إذا كان أعلى من سبع البقرة أو الإبل قيمة وأكثر لحماً. وهو ما اشتمل عليه أول كلام الذخيرة. فرع من قاضي خا: اختلف المشايخ أن البدنة أفضل أو الشاة الواحدة؟ قال بعضهم: إذا كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة سبع البدنة فالشاة أفضل، لأن الشاة كلها تكون فرضاً والبدنة سبعة يكون فرضاً والباقي يكون نفلاً، وما كان كلها فرضاً كان أفضل. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: البدنة تكون أفضل، لأنها أكثر لحماً من الشاة. وما قالوا: بأن البدنة بعضها يكون نفلاً فليس كذلك بل إذا ذبحت عن واحد كان كلها فرضاً. وشبه هذا بالقراءة في الصلاة لو اقتصر على ما تجوز به الصلاة جازت ولو زاد عليها يكون الكل فرضاً. قال الشيخ الإمام أبو حفص الكبير: إذا كانت قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة أفضل لأن لحماً أطيب. وقال بعضهم: البقرة أفضل، لأنها أكثر لحماً، (٢) انتهى.

فتحصل من هذا الاتفاق على أن الشاة إذا ساوت قيمة وكثرة لحم تكون أفضل، والله أعلم.
وَمَا تُجْزِي الْخُشْيَ وَتُجْزِي بِلَتِّي ﴿٧٤٤﴾ يُرَى صُوفُهَا قَبْلَ الْأَوَانِ يَنْتَرُ اشْتَمَلَ الْبَيْتُ عَلَى الْمَسْئَلَتَيْنِ مِنَ الْقِنْيَةِ.

(١) خلاصة الفتاوى، ج ٤ - ص ٣١٤ باب فيما يجوز من الأضحية وفيما لا يجوز، ط لكناؤ.

(٢) فتاوى قاضي خا ج ٤ ص: ٣٣٠، فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز.

الأولى: رمز لظهير الدين المرغيناني، ثم قال قيل: لا تحوز الأضحية بالحنثي لأن لحمها لا ينضج (١) انتهى. قال المصنف: وعندي في عدم الحواز نظر، فإنها في نفس الأمر لا تخلو إما أن تكون ذكرا أو أنثى وعلى كل حال تحوز الأضحية بها. قلت: ويمكن أن لا يكون واحدا منهما وهو المشكل، ثم ما ذكر لم ينظر إلى القائل بالمنع وإنما نظر إلى شيء غيره وهو عدم النضج، فالرد عليه بما ذكر غير سديد، والله أعلم. ونقل المصنف عن الشيخ محي الدين النووي رضي الله عنه: أنه وجد بقرة حنثي.

الثانية: رمز له ولفتاوى العصر، ثم قال: تتأثر شعر الأضحية في غير وقته تحوز إذا كان لها نقي: أي مخ (٢):

قلت: فهذا محمول على ما إذا لم يكن التاثر المذكور لعدة أو ضعف مقتضى لخبث اللحم وعدم الإجزاء فتأمل!

وقال المصنف: إنه سمع بعض الناس يدعي أنه يدل على سمنها وطيب لحمها والله أعلم.

وَلَوْ أَوْجَبَ الْإِنْسَانُ عَشْرًا فَقِيلَ لَمْ ﴿٧٤٥﴾ يَجِبْ عِنْدَهُ غَيْرُ اثْنَتَيْنِ وَيُنْظَرُ

مسئلة البيت من قاضي خان: رجل أوجب على نفسه عشر أضحيات، قالوا لا تلزمه إلا أضحيتان لأن الأثر جاء باثنتين، (٣) انتهى.

وذكر المسئلة في الظهيرية. قال: والصحيح أنه تجب الكل، لأنه أوجب على نفسه ماله تعالى من جنسه إيجاب. قلت: وقال الصدر الشهيد في الفتاوى: الظاهر أنه يجب عليه العشر. وفي مختصر المحيط: أنه الأصح، والله أعلم.

قال وإلى ذلك أشرت بقولي "وينظر" أي في القول بعدم إيجاب العشرة نظر، وإلى ضعفه أشرت بقولي: "قيل" انتهى.

قلت: ولو ضمن البيت ما في الظهيرية أيضا لكان أولى. فغيرته حال الكتابة فقلت:

بثنتين من قد أوجب العشر ألزموا
وتصحیح إيجاب الجميع المحرر
لشمل كلا من القولين، والله ولي التوفيق.

وَبِالْيَدِ أُولَى أَنْ يُذَكِّي ذَبْحَهُ ﴿٧٤٦﴾ وَتَفْوِيضُهُ إِذْمَا عَلَى الذَّبْحِ يَقْدَرُ

"ذبحه" بكسر الهمزة ذبحته "والذبح" بالفتح الفعل.

ومسئلة البيت من قاضي خان: شاة نذت ورمها صاحبها ونوى الأضحية فأصا بها السهم وقتل جازت الأضحية لأنها التحقت بالوحشي، والأفضل الرجل إذا أراد التضحية أن يضحي بيده إن قدر وإن لم يقدر يفوض إلى غيره لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح بنفسه وكذا جاء عن أبي حنيفة رضي الله عنه، انتهى. (٤)

(١) الفتنه المنية ص: ١٩٥، باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز (٢) المصدر السابق بتمامه

(٣) فتاوى قاضي خجاء ج ٤ ص ٣٣٥ فصل في مسائل متفرقة - وفي نسخة "شرح منظومة" لأن الأمر جاء بالأضحيين.

(٤) أيضا ص ٣٣٥

ويستحب الحضور. وقوله "وتفويضه" إما أن يقدر له "أولى" "أرجاز" والثاني أولى، والأول أنسب باللفظ، والله تعالى أعلم.

وَلَوْ ذَبَحَا شاةً مَعًا وَكِلَاهُمَا ﴿٧٤٧﴾ فَمَا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَالْشَّاةُ تُهَجَّرُ

مسئلة البيت من قاضي خاد: رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب الشاة يده مع يد القصاب في الذبح وأعان به الذبح حتى صار ذابحاً مع القصاب. قال الشيخ الإمام يريد به محمد بن الفضل يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك أحدهما التسمية لا تجل الذبيحة، وكذا لو علم صاحب الشاة (١) أن التسمية شرط إلا أنه ظن أن تسمية أحدهما تكفي لا يحل أكله، وكذا لو نظر إلى جماعة من الغنم، فقال بسم الله وأخذ واحدة وأضجعها وذبحها وترك التسمية وظن أن تلك التسمية تكفي لا تحل، (٢) انتهى.

ولو قال المصنف: بعد "معاً" ثم واحد أحل بسم الله. أو بذكر الله. "لكان أولى، لأن ظاهر النظم أن الموجب للهجر ترك كلاهما معاً وليس هو المراد، وإذا ثبت الهجر ترك أحدهما فبتركتهما أولى، والله أعلم.

وَلَوْ تَرَكَ الذِّكْرَ الْوَكِيلَ تَعَمُّدًا ﴿٧٤٨﴾ فَلِلْأَمْرِ الْمَأْمُورِ بِالْقِيَمَةِ أَجْبَرُوا
يُضْحِي وَلَمْ يَأْكُلْ فَإِنْ مَرَّوَقْتَهَا ﴿٧٤٩﴾ تَصَدَّقَ بِالْمَقْبُوضِ لَا يَتَأَخَّرُ

اشتمل البيتان على مسئلة من قاضي خاد: رجل اشترى أضحية وأمر رجلاً بذهبها فذبحها وقال تركت التسمية عمداً ضمن الذابح قيمة الشاة للأمر، يشتري الأمر بقيمتها شاة أخرى ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل، هذا إذا كانت أيام النحر باقية، فإن مضت الأيام يتصدق بقيمتها على الفقراء (٣) انتهى. ولهذا ظاهر من النظم إلا أن قوله "يضحي" لم يتقدم في كلامه ذكر لما يضحي به، فإن المذكور الجبر بالقيمة للوكيل وليس فيه ذكر لشراء أخرى بها فلو قال:-

وَقِيمَتَهَا ضَمِنَ الْوَكِيلَ لِتَرْكِهِ

وَيُصْنَعُ أَكْلًا ثُمَّ إِنْ مَرَّوَقْتَهَا

والضمير "في تركه" للذكر في البيت السابق. لكان نظماً للمنقول، وأنصر في المعنى المراد والله الموفق للرشاد

وَعَنْ مَيْتٍ ضَحَّى وَمَا تَمَّ امْرُؤٌ ﴿٧٥٠﴾ فَيَفْعَلُ فِيهَا مِثْلَ مَا مِنْهُ يَصْدُرُ

مسئلة البيت من الذخيرة: قال: سئل نصير عن من يضحي عن الميت قال يصنع به كما يصنع في ضحيته يريد به أنه يتناول من لحمه كما يتناول من لحم أضحيته، قيل له: أتصير عن الميت؟ قال: الأجر للميت والملك للمضحي، وبه قال محمد بن سلمة وابن مقاتل وأبو مطيع. وقال عصام: يتصدق بالكل. وفي فتاوى الفضلي: أنه سئل عن الأضحية عن الميت بغير أمره، فقال: رأيت من علمائنا من قال إنه لا يتناول والرواية في الأجnas:

(١) في ذ: "الذبيحة"

(٢) أيضاً ٣٣٥-

(٣) فتاوى قاضي خاد ج ٤، ص ٣٣٥ فصل في مسائل متفرقة.

وصورتها: نحروا ناقة عن سبعة وأحدهم ميت ذبح عنه ورثته فنصيب الستة يأكلون ونصيب الميت لا يأكلون ورثته ويتصدقون به، قال الإمام ركن الإسلام علي السغدّي: وعن مشايخ بلخ أنه يتناول منه وهذا لأن الذبح في هذه الصورة يقع على ملك الذابح، والثواب للميت، ولهذا لو كان على الذابح واحدة سقطت عنه أضحيته، ولو كان الذبح بأمر الميت قال لا يتناول من لحمه، وعن مشايخ بلخ أنه يتناول. قال الصدر الشهيد: والمختار أنه لا يتناول، انتهى. وفي الوقعات نحوه، وأن المختار فيما إذا كان يأمر الميت بالتصدق وعدم التناول، وفيما كان عن غير أمره التناول، وعليه مشي قاضي خا (١) وفي مختصر المحيط فيما إذا اشتركوا في بقرة، ولو ضحى أحدهم عن ميت جاز وعن أبي يوسف لا يجوز ويتناول من لحمه وهو الأصح، ولو ضحى عن الميت بأمره لا يتناول من لحمه ولو قال المصنف:

وعن ميت بالأمر التزم تصدقاً
ولا فكل منها وهذا المستحير
لا شتمل الميت على الصورتين مع الإشارة إلى المختار في الوجهين، وإن كان يؤخذ بعض ذلك من مفهوم نظمه،

وَإِنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُ بِاللَّحْمِ كُلِّهِ ﴿٧٥١﴾ فَمِنْ قِيَمَةِ هَذَا التَّصَدُّقِ أَوْ جَرُ
"أوجر" أقفل تفضيل من الأجر أي أكثر أجراً.

والمسئلة من الذخيرة. قال خلف: سألت محمداً عن الأضحية عن الميت أي أفضل أم الصدقة؟ قال: إن تصدقوا بجميعها فالصدقة أفضل. وسئل أبو نصر عن يضحى ويتصدق بلحمه عن أبيه؟ قال: يجوز، لأن اللحم ملكه وقد تصدق بملكه عن أبيه فيجوز انتهى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِنْ يَشْتَرِي مِنْهَا ثَلَاثَ ثَلَاثَةٍ ﴿٧٥٢﴾ وَأَشْكَلَ فَالتَّوَكُّلُ بِالذَّبْحِ يَخْسَرُ

ضمير "منها" للأضحية "ويحسر" بالنحاء المهملة يجوز فيه الفتح والضم من حسر عن ذراعيه إذا كشف. ومسئلة البيت من قاضي خا، قال: اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم أشكل عليهم عند الذبح. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: ينبغي أن يؤكل كل واحد أصحابه، (٢) بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح من غيره بأمره جاز أيضاً، (٣) انتهى. وفي الظهيرية مثله.

وفي مختصر المحيط: اشترى كل واحد شاة فأوجيها أضحية بلسانه وقيمة إحداهن ثلاثون والأخرى عشرون، والأخرى عشرة فاختلطت ولا يعرف واحد منهم شاته فإن رضوا بأن يذبح كل واحد شاة أجزأهم ويتصدقون الذي قيمة شاته ثلاثون بعشرين والذي قيمة شاته عشرون بعشرة ولا يتصدق الآخر بشي فإن

(١) قاضي خا ج ٤ - ص ٣٣٣. باب فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز.

(٢) في "صاحبه".

(٣) فتاوى قاضي خا ج ٤ ص ٣٣٥ فصل في مسائل متفرقة ط: المطبع المصطفائي.

تشاحوا يضمن كل واحد لصاحبه قيمة شأته ، فإن مضت أيام النحر تصدق بتلك القيمة ، والله أعلم .

ونقل الشارح عن الظهيرية فرعاً ظريفاً : هو ثلاثة اشترى ثلاث شياه ثم اختصموا وقالوا : إن هذين الشاتين ليستالنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة . قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : تصرف الشاتان إلى بيت المال والثالثة تباع ويتصدقون بهما (١) والله أعلم .

وَصَحَّى غَنِيَّ بِأَتْنَتَيْنِ لِنَفْسِهِ ﴿٧٥٣﴾ فَيَغْضُضُهُمْ مَا زَادَ لِحِمَاءٍ يُصَيِّرُ

مسئلة البيت من الظهيرية . قال : غني ضحى بشاتين كانت الزيادة على الواحدة تطوعاً عند عامة العلماء وقال بعضهم : الزيادة على الواحدة تكون لحما ، لا تصير أضحية .

وفي الخلاصة حكاية عن الفتاوى وزاد أن المختار أنه يجوز كلاهما (٢) والله أعلم .

وقد علم من التقيد ببعض أن الجدل على خلافه وهو المذكور أنه المختار في الخلاصة وغيرها . وفي مختصر المحيط . الأصح أنه يكون عن الأضحية كلاهما . وفي التحنيس والمزيد : أن هذا هو المختار واستدل بنصر الحسن عن أبي حنيفة أنه لا بأس في الأضحية بالشاة والشاتين . وبالحديث الصحيح وعزى القول الأول إلى محمد بن سلمة ، والله أعلم .

وَمِنْ مَالِ الْبَطْلِيِّ فِي الصَّحِيحِ اخْتِلَافُهُمْ ﴿٧٥٤﴾ وَمِنْ ذِي غَنِيٍّ لَا أَبٍ وَهُوَ أَظْهَرُ

اشتمل البيت على مسألتين ، الأولى : الخلاف في الصحيح من المذهب هل هو وجوب الأضحية في مال الطفل أو عدم الوجوب ؟ وقال : إن صاحب الهداية صحح الوجوب وأن شمس الأئمة السرخسي صحح عدمه . والذي في الهداية إن كان للصغير مال يضحى عنه أبوه أو وصيه من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى . وقال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله يضحى من مال نفسه لا من مال الصغير فالخلاف في هذا كالخلاف في صدقة الفطر . وقيل لا تجوز التضحية من مال الصغير في قولهم جميعاً ، لأن القرية تتأدي بالإراقة والصدقة بعدها تطوع ، فلا يجوز ذلك من مال الصغير ، ولا يمكنه أن يأكل كله ولا أن يضحى من ماله ويأكل منه ما أمكنه ويتناع بما بقي ما ينتفع بعينه (٣) انتهى .

وفي مبسوط شمس الأئمة السرخسي : وإن كان للصبي مال ، فقال بعض مشايخنا رحمهم الله على الأب والوصي أن يضحى من ماله عند أبي حنيفة رضي الله عنه على قياس صدقة الفطر والأصح أنه لا يجب ذلك ، وليس له أن يفعله من ماله ، لأنه إن كان المقصود الإتلاف ، فالأب لا يملكه من مال الولد كالعق وإن كان المقصود التضدق باللحم بعد إراقة الدم ، فذلك تطوع غير واجب ، ومال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع (٤) .

(١) كذا في قاضي خاد ، ج ٤ - ص ٣٣٥ -

(٢) خلاصة الفتاوى ج ٤ ص ٣١٤ ، ٣١٥ فصل فيما يجوز من الأضحية وفيما لا يجوز .

(٣) الهداية ج ٤ ، ص ٤٢٨ ، كتاب الأضحية .

(٤) المبسوط المجلد السادس ، الجزء الثاني عشر من : ١٤ - ١٣ باب الأضحية ، ط : بيروت .

وفي الكافي نحوه وأنه الأصح، ونسبه إلى الإمام والثاني. ثم إن الطرسوسي رجح تصحيح المبسوط، لأن القواعد تشهد له، ولأن الأضحية عبادة وليس القول بوجودها أولى من القول بوجوب الزكاة في ماله، وبقي علمه بدليل على وجوبها عليه، قال الفقيه المنصف: لا يخرج عما في المبسوط ولا يفتي بغيره وشتان بين شمس الأئمة وصاحب الهداية. والمصنف نازعه في ذلك زاعما أن القرية هنا تنادي بمجرد الإراقة واللحم يتنازع به للصبي ما ينتفع به بعد أن يطعم منه ما يمكنه ولا ضرر في ذلك على الصبي ولا إضاعة مال. قلت: وقد علمت أن هنا غير ما بقي إمكانه في الهداية والله أعلم.

ثم قال والأدلة على وجوب الأضحية لا فرق فيها بين مقتضى الوجوب على الكبير والصغير. ثم أخذ في ذكر من قال بها عليه من العلماء، والذي أقوله أن الطرسوسي لم يتأدب في حق صاحب الهداية، فإنه الإمام المستند على قوله المرجوع إلي تصحيحه مع أنه لم يصحح في المسئلة شيئا بل مقتضى صنيعه في ذكر الدليل ترجيح عدم الوجوب في حقه، فهو تبع السرخسي في تصحيحه وإن لم يصح به، وسيأتي في تعليل الهداية في المسئلة الثانية ما يشير إلى أن الراجح عنده ما في المبسوط من عدم الوجوب، ففي التجنيس والمزيد له التصريح بأنه ليس على الصبي أضحية، فإنه قال: الوصي إذا ضحى عن الصغير بماله ولم يتصدق جاز، لأنه أتى بما أمر به وزاد خيرا وهو معنى الأضحية وإن تصدق بها ضمن، لأنه لم يأت بما أمر به، لأنه ليس عليه أضحية، وجواز الذبح لأن يمسكه لأكله، وله ذلك بدون التضحية، فإن زاد خيرا كان له أولى. هذا إذا كان المضحي وصيا وإن كان أبا ذكرنا ذلك في الأضاحي المنسوبة إلى الزعفراني انتهى.

وردة المصنف على الطرسوسي لم نجد فيه. قلت: وقصاراه أنه رد بالصدر من غير دليل، نعم قوله "أنه لم يفرق الأدلة بين الكبير والصغير" حسن، إلا أنه يرد أنها عبادة ولا تحب علي الصغير كما في الزكاة، ولم أقف فيما نقله المصنف على خلاف في التصحيح، والله أعلم.

الثانية: قال في الهداية: وعن ولده الصغير، لأنه في معنى نفسه فيلحق به كما في صلقة الفطر. وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وروي عنه أنها لا تحب عن ولده الصغير وهو ظاهر الرواية، بخلاف صلقة، لأن السبب هناك رأس يعمونه ويولي عليه وهما موجودان في الصغير، وهذه قرينة محضة، والأصل في القرب أن لا يجب على الصغير، ولهذا لا تحب على عبده وإن كانت تحب عنه صدقة الفطر (١) ومثله في المبسوط (٢). وفي قاضي خا: أنه يستحب في ظاهر الرواية ولا تحب (٣) وسوي في رواية الحسن بين ولده وولد ولده الذي لا أب له. قال: والفتوى على ظاهر الرواية، وفي الذخيرة نحوه. وقال: إن رواية الحسن عن الإمام والثاني، وعن محمد وزفر ليس له ذلك وإن كان للأولاد مال. قال شمس الأئمة السرخسي: والأصح أنه ليس عليه ذلك، انتهى. قال: وأشرت بقولي "وهو أظهر" إلى ظاهر الرواية.

(١) الهداية ج ٤ ص ٢٨ كتاب الأضحية -

(٢) المبسوط، الجزء ١٢ ص ١٢ ط: بيروت

(٣) قاضي خا ج ١ ص ٣٢٩، كتاب الأضحية.

وقد علمت عقادة البيت وركاكة تركيبه في قوله "ومن ذي غنى لأب" وكون الاختلاف في تصحيح الوجوب في مال الصغير وعدمه مفقود فيما نقله كما نبهنا عليه، فلو أصلح البيت هكذا:

ومن مال طفل فالصحيح سقوطها وعن أبيه في حقه وهو أظهر

لبسلم عن جميع ذلك 'وأبه' على لغة بابه" اقتدى عدي في الكرم، ومن يشابه أبه فما ظلم" والإطلاق شامل للغني فلا يحتاج إلى التقييد به، والله أعلم.

وَوَاهِبُ شَاةٍ رَاجِعٌ بَعْدَ ذَبْحِهَا ﴿٧٥٥﴾ فَتُحْزَرِي مَنْ ضَحَّى عَلَيْهَا وَيُوجَرُ

وَمَا جَازَ عَنْ يَعْقُوبَ فِيهَا رُجُوعُهُ ﴿٧٥٦﴾ وَفِي مُتْعَةٍ أَوْفَى جَزَاءً فَيَذْكُرُ

مسئلة البيت من قاضي خاد: قال: رجل وهب لرجل شاة فضحى بها الموهوب له أو ذبحها لمتعة أو جزاء صيد، ثم رجع الواهب في الهبة جازت الأضحية والتمتعة وعن أبي يوسف رحمه الله: لا يصح رجوع الواهب فيها، وفي ظاهر الرواية صح رجوعه، وليس على الموهوب له في الأضحية والتمتعة أن يتصدق بشيء، وفي جزاء الصيد عليه أن يتصدق بقيمة المذبوح وسقط عنه الجزاء (١)، وفي الظهيرية مثله وقوله: "فيذكر" يعني الإجزاء في التمتع والجزاء كما في الأضحية لكن فاتته في النظم ذكر ما يجب عليه من التصديق في صورة الجزاء فغيرت البيتين فقلت:

ويحزري موهوبا ولو عبادا وهب وعن متعة أو عن جزاء حيث ينحر

وقيمة مذبوح عليه تصدق بها في الجزاء والعود يعقوب ينكر

والله أعلم.

وَفِي شِرَاءِ شَاةٍ يُؤْكَلُ فَاشْتَرَى ﴿٧٥٧﴾ مِنَ الْمَعْرِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ قَادَ يَخْسَرُ

في البيت مسئلتان من الظهيرية.

الأولى. قال: وإن وكله بأن يشتري له شاة للأضحية، فاشترى عنزاً تحزري في الأضحية لزم الأمر، لأن

الشاة اسم جنس يتناول الضان والمعز.

الثانية منها: قال: وإن وكله بأن يشتري له شاة للأضحية «فاشترى الوكيل واستاجر إنسانا حتى قادها

بدرهم لم يلزم الأمر شيء من الكراء» (٢) انتهى.

والمسئلة في قاضي خاد وزاد: أنه لو وكله في شراء عنز، فاشترى شاة من الضان «لا يلزم الأمر» (٣)

فأجبت أن أضمن البيت ذلك مع أن قوله، «لو قاد يخسر» غير جيد، لأنه إنما قاد بنفسه لا يخسر شيئا،

فغيرت ته فقلت:

(١) فتاوى قاضي خاد ج ١ ص ٣٣٥، فصل في مسائل متفرقة.

(٢) كذا في المبسوط ج ١ ص ٣٣٦ فصل في مسائل متفرقة.

(٣) قاضي خاد ج ١ ص ٣٣٥، فصل في مسائل متفرقة.

يصح خلاف العكس والقود يخسر

وكيل شراء الشاة ليعتزل إن شري

فكان التعبير هنا "بالقود" أحسن من قوله "وقاد"

والفرق بين البيتين أظهر من الشمس، والله أعلم.

وَلَوْ غَيَّرَ الْأَلْوَانَ لَيْسَ بِضَامِينَ ﴿٧٥٨﴾ وَفِي قَرْنِهَا وَالْعَيْنُ يُعْطَى الْمُغَيَّرُ

اشتمل البيت على مستلتين من الفتاوى الظهيرية .

الأولى: قال: ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للأضحية ، فاشترى بيضاء أو حمراء أو بقاء

وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر.

الثانية قال: فإن وكله أن يشتري له كبشا أقرن أعين للأضحية ، فاشترى كبشا أجم ليس له عين لا يلزم

الأمر (١) ، لأن هذا ليس مما يرغب الناس فيه للأضحية ، فخالف ما أمر به انتهى.

قال المصنف: وينبغي أنه إذا أمر أن يشتري له شاة بيضاء فاشترى سوداء أن يقع للأمر، لأنه لون أضحية

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأنه أحسن الألوان ، فينبغي أن يكون أفضل ولما روي عن مولاة ورقة بن

سعد أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "دم غفراء أزكى عند الله من دم سوداء" وقال أبو هريرة

رضي الله عنه: "دم بيضاء أزكى عند الله من دم سوداء." وهو كلام حسن غير أنه ليس بهوارد على كلام

الظهيرية بل وارد على نظمه ، لأنه أطلق المخالفة في الألوان، وكلام الظهيرية مقيد موافق لما ذكره المصنف .

فغيرت البيت للسلامة من ذلك فقلت حال الكتابة :

إذا كان في فرنساء عوننا بغير

ولو قال سوداء فغير صح لا

وَصَمْعَاءُ وَالْحَوْلَاءُ قَرْنَاءُ مُجْزِي ﴿٧٥٩﴾ وَعَقَصَاءُ لَا الْعَجْفَاءُ عَمِيَاءُ أَعَوُرُ

وَعَرْجَاءُ وَالسَّكَاءُ جِدَاءُ مَرِيضَةٌ ﴿٧٦٠﴾ وَهَتْمَاءُ وَالْمَقْطُوعُ أَذْنًا وَأَبْتَرُ

الصمعاء: بالصاد والعين المهملتين هي التي بها صنع وهو صغرا الأذنين ولصوقها.

والحولاء: بالحاء المهملة معروفة.

والقرناء: التي سقط مقدم أسنانها.

العقضاء: بالمهملتين بينهما قاف المكثومة القرن إلى جهة الأذن .

والعجفاء: الضعيفة

والسكاء: بالمهملة التي لا أذن لها حلقة.

والجذباء: بالجيم والذال المنعجمة، في الظهيرية إنها التي انقطع لبنها من أفة أي ييس ضرعها.

والهتماء بالفوقية التي لا أسنان لها.

والأبتر مقطوع الذنب.

وفي البيتين أربعة عشر وصفا من أوصاف الشاة أربعة تجزي الأضحية بها وعشرة لا تجزي، بعضها من

الظهيرية وبعضها من الهداية (١) . وها أنا أذكرها على ترتيب النظم بأوجز عبارة . فالصمعاء والحولاء والقرناء والعقضاء تجزي في الأضحية، لأن هذه الأربعة لا يتعلق بها مقصود ولا تنقص اللحم ولا ينهي عنها الشارع.

وأما العشرة التي تمنع فالعجف، والعمي، والعور، لأن العين عضو مقصود بالأكل مستطاب، والعور يمنع رعيها أو ثمامه فتكون هزيلة ناقصة اللحم .

العرج: لشي لا تضع معه رجلها على الأرض، لأنها تنقطع في المشي .
السك: لأن الأذن عضو مأكول كامل فتصان الأضحية عن تفويته ولأنها إذا قطع أكثر أذنها لاتحزي، فكيف بعلمها.

• الحد: ١. كالمريضة لما في المرض والآفة من تنقيص اللحم وإفساده .

الهتماء: تتمكن من الرعي، فتكون مهزولة فيفوت فيها المقصود.

وعن الثاني أنه يعتبر في الأسنان الكثرة وعنه إن بقي ما يمكن الاعتلاف به أجزاء لحصول المقصود،

والمقطوع الأذن وقد موجهه، وكذا مقطوع الذنب، لأن علتها واحدة. وقد ورد فيهما الحديث، وللاكثر في كل منها حكم الكل، فإن بقي جازت واختلفت الرواية عن الإمام في مقدار الأكثر ففي الجامع الصغير اعتبر في الأجزاء ذهاب الثلث فما دونه وفي رواية الربع. وقالوا: إذا بقي الأكثر من النصف أجزاء، واختاره أبو الليث. وحكي عن الثاني أنه عرض قوله هذا على الإمام فقال: قلبي كقولك فليل هو رجوع وقيل معناه قريب منه ومعرفة هذا في غير العين ظاهر، وفيها قيل يعتبر بتغطية عينها الصحيحة بعد منعها من العلف يو ما أويو مين، ثم يوضع لها العلف وينظر أقصى مكان رآته منه ثم تشد المعيبة وينظر أقصى مكان رآته منه ثم يعتبر ما بينهما من التفاوت إن كان ثلثاً أو نصفاً، (٢) والله تعالى أعلم.

فصل من كتاب الكراهية

بالتخفيف مصدر كره الشيء والمبغنى قبح. وقال ابن القطان: هي ضد المحبة. وفي النهاية: أنها لغة ضد الرضي والإرادة . وبعض أئمتنا ترجم له بكتاب الحظرو الإباحة وبعضهم بالاستحسان . وبعضهم لم يفرد به ذكر كل مسئلة في بابها.

قال: ومناسبتة بالأضحية أن غاية مسائل كل منهما من أصل أو فرع ترد فيه الكراهية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الهداية ج ٤ ص ٤٣١، كتاب للأضحية.

(٢) في "ربما" مكان "نصفاً".

وَبِئْسَ كُلُّ شَعِيرٍ أَمِنْ أَبَاعِرَ تَبْعُرُ ﴿٧٦١﴾ وَشَاةٌ فَقَطَّ لَا الْخِثْيَ حِثْنَ يَظْهَرُ

"البعر" للأبل وللشياه، و"الخثي" للبقر، وقوله "من" يتعلق بأول البيت.

ومسئلة البيت من الخلاصة، قال: الشعير الذي يوجد في بعرا الإبل والشياه يغسل ويوكل ويباع أيضا

وفي أخشاء البقر لا يوكل، (١) انتهى.

وقد نبه الطرسوسي على أن قوله في أخشاء البقر لا يؤكل إشارة إلى جواز بيعه كما في الزيت المتنجس

للاستصباح.

قال المصنف^٢: واستثاؤه في البيت يؤذن بأنه مستثنى من الأكل دون البيع ونازع الطرسوسي في قوله

أنه يباع كعلف الطيور، لأننا إذا قلنا بنجاسة بحيث لا يمكن طهارته لم يحز أكله للدواب ولا للطيور. وقد

مرت المسئلة في المنية. والله سبحانه تعالى أعلم.

وَيُكْرَهُ تَرْيَاقٌ وَجُوزٌ يَنْعُهُ ﴿٧٦٢﴾ وَمَا لِلشِّفَاءِ أَكْلُ الْقَنَافِدِ يُغْفَرُ

الدرياق بالبدال والتا وهو فارسي معرب وهو دواء يجعل فيه من لحوم الحيات يتداوى به من السموم

وغيرها. والقنافة: جمع قنفذ وهو معروف. وفي البيت مسائل من القنية.

قال: قال الطبيب الحاذق: علتك لا تندفع إلا بأكل القنفذ أو الحية أو دواء يجعل فيه الحية لا يحل له

أكله، وعن أبي يوسف رحمه الله كان أبو حنيفة رضي الله عنه يكره أكل الترياق فيه شيء من لحوم الحيات

ويجوز بيعه لغلبة الحلال. وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه سقى جارية من جواريه الترياق. (٢)

قلت: وفي شرح التمرتاشي وفي المنتقى عن محمد آكره شرب الترياق إذا كان فيه شيء من الحيات.

وقد فصل المصنف بين ما فيه لحم الحيات وما ليس فيه شيء، فنفي الكراهة في الثاني دون الأول.

والنظم لم يذكر فيه القول بالحرمة فيما فيه لحم الحيات بل هو قاصر على القول بالكراهة، والظاهر أنها

كراهة تحريم لا تنزيه إن كان مراده ما فيه لحم الحيات وهو الظاهر فكان عليه أن ينظم القول الآخر، ويفرق بين

الترياقين في النظم، فاستعرت الله تعالى وفعلت فقلت:

وما حل ترياق به لحم لحية ويكرهه النعمان والبيع يغفر

وما حلست الحيات مع لحم قنفذ يقول الأطباء الشفاء فيه يحصر

وجمعت فيه ذلك مع التنبيه على المنع مع قول الأطباء: "فيه الشفاء" والله أعلم.

وضمير "يغفر" للنعمان، وقد رأيت في الخاوي القدسي قال في القنفذ بالكراهة فإنه قال: يكره أكل

الضبع والضب وسائر هوام الأرض، وسكان البيوت كالقارعة والقنفذ، وابن عرس، والسنور الأهلي والوحشي،

وهذه الكراهة قطعا كراهة تحريم، والله سبحانه تعالى أعلم.

(١) خلاصة الفتاوى ج ٤ ص ٣٦٠، كتاب الكراهية، الفصل الخامس في الأكل.

(٢) القنية المنية ص ١٧٣ باب في التداوي والمعالجات وإسقاط الولد.

وَفِي غُدَدٍ وَالْأَثْنَيْنِ مَثَانَةٌ ﴿٧٦٣﴾ حَيَّا ذَكَرْتُمُ الْمَرَارَةَ تُزَيَّرُ
كَرَاهَةً تَنْزِيهِهِ وَقِيلَ بِحُرْمَةِ ﴿٧٦٤﴾ لِأَنَّ الدَّمَ الْمَسْفُوحَ مَعَهَا مُقَرَّرٌ

الغدد بالعين المعجمة جمع غدة. والمثانة: بالمثلثة ما يجتمع فيه البول في الحوف. والحيا: بمهملة وتحتية اسم للمفرج من ذوات الظلف والخف، والجمع أحية.

وفي البيت الأول ستة أشياء يكره أكلها. قال في البدائع: الذي يحرم أكله من الحيوان المأكول سبعة: الدم المسفوح، والذكر، والأثنيان، والقيل، والغدة والمثانة، والمرارة. لقوله تعالى: "وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ" (١) وهذه الأشياء السبعة مما تستحبته الطباع السليمة، فكانت محرمة.

وماروي عن مجاهد أنه قال: "كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة" وذكر هذه السبعة فالمراد منه كراهة التحريم بدليل أنه جمع بين هذه الأشياء الستة وبين الدم في الكراهة، والدم المسفوح محرم. ثم قال ما محصله: أن أبا حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم في المسفوح، وسمى ما سواه مكروهاً، لأنه ثبتت حرمة بدليل مقطوع به وهو النص المعتبر وهو قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا" (٢) وبقيّة الستة لم تثبت به بل بالاجتهاد، وبظاهر الكتاب المحتمل للتأويل، أو الحديث، ولذلك فصل بينهما في الاسم (٣).

وقد أشار في عجز البيت الثاني إلى موجب القول بالحرمة بقوله: "لأن الدم المسفوح معها" يعني مع الستة المذكور "مقرر" في حديث مجاهد الذي رفعه.

قلت: وفي شرح التمرتاشي عن المنتقى عن أبي حنيفة أنه كره أن يتداوى بالمرارة أو بالبول. وفي النوازل عن أبي يوسف أنه لا يكره بالمرارة. وقال أبو الليث وبه نأخذ لمكان الحاجة. ونقل عن التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوي إذا أعجزه طبيب مسلم أن فيه شفاؤه، ولم يجد من المباحات ما يقوم مقامه.

وإن قال الطبيب يتعجل شفاؤه به. فيه وجهان، انتهى.

وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوي إذا لم يجد شيئاً يقوم مقامه؟ فيه وجهان، انتهى.

والظاهر أن هذا الكلام من تهذيب الشافعية وإلا فقد تقدم عدم اعتبار قول الطبيب انقفاً. وفي متن الكنز: وبول ما يؤكل طاهر ولا يشرب أصلاً، والله أعلم.

وفي القنية. ذكر الشاة وغدها طبع في اللحم في المرقة لا يكره. وكراهة هذه الأشياء كراهة

تنزيه لا تحريم. (٤)

قال المصنف: وهذه عبارته وفيها فايد ثان: إحداهما أن الكراهة كراهة تنزيه، والأخرى أنه لا يكره أكل المرقة واللحم، والله أعلم.

(١) سورة الأعراف الآية: ١٥٧. (٢) سورة الانعام الآية: ١٤٦.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٥ ص ١١. فصل بيان ما يحرم أكله من أجزاء الحيوان المأكول، ط. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

(٤) القنية الحنية ص: ١٥٧، باب في الكراهة في الأكل والشرب.

أقول لو حذف المصنف عجز البيت الثاني وقال مكانه: ع

ولا كره المطبوخ معها يقرر.

لشمل فوائد عبارة القنية، وكان أحسن، لأنه ليس من شأن الناظم (١) التعرض إلى الدليل، والله أعلم.
وَفِي جُنُبٍ لَّا حَايِضٍ غَيْرِ غَائِلٍ ﴿٧٦٥﴾ بَدْيُهُ وَقَاهُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ يُنْكِرُ
قوله: "لا حايض" في موضع جر. والمسئلة من قاضي خا. قال: ويكره للجنب رجلا كان أو امرأة أن يأكل
الطعام أو يشرب قبل غسل الفم، واليدين، ولا يكره ذلك للحايض، والمستحب تطهير الفم في جميع
المواضع، (٢) انتهى.

والفرق بين الحايض والجنب أن الدم مادام جاريا لا يمكن الطهارة. والله أعلم.
وَحَرَّمَ تَنَنُ اللَّحْمِ لَا الزَّيْتِ أَكَلَهُ ﴿٧٦٦﴾ وَلَا لَبَنٍ دُهْنٍ وَسَمَنِ يَغْمَرُ
يقال: تنن تننا من حد ضرب ونقب ويقال أنتن فهو منتن وقد تكسر الميم، وضم التاء اتباعا للميم قليلا.
والضمير "في أكله" للحم وهو مفعول "حرم" وفاعله "تنن"

والمسئلة من القنية. قال: في مشكل الآثار: واللحم إذا أنتن يحرم أكله، والسمن، واللبن، والزيت،
والدهن إذا أنتن لا يحرم وقد نص فيها أيضا على أن المرق إذا أنتن لا ينحس ولو وقع في اللحم الدود أو أنتن
فهو طاهر (٣) ذكر ذلك كله في باب الأعيان النجسة وبهذا علم أن حرمة اللحم حينئذ لضربه لا
لنجاسة، والله أعلم.

وَيُغَسَّلُ لَحْمُ الْقِدْرِ مِمَّا تَنَجَّسَتْ ﴿٧٦٧﴾ وَيَحْرُمُ مَهْمَا كَانَ وَالْقِدْرُ تَنَفَّرُ

تنفر: بالفوقية والمعجمة المفتوحة لغة في نفرت القدر تنفر إذا غلت

ومسئلة البيت من المنية. قال: قدر طبخ فوقع فيها نجاسة لم توكل المرقعة، وكذا اللحم إن كان في
حالة الغليان، وإن لم يكن في حالة الغليان يغسل اللحم ويوكل. انتهى.

والطرسوسي قال: وكذا يجب أن يكون الحكم فيما لو وقعت بعد الغرف في الأنية تغسل وتوكل. ثم
فصل تفصيلا آخر في غير حالة الغليان من عنده. فقال: إن تمودي على النجاسة فيه مدة لا توكل، لأنه يمكن
تخللها في اللحم والكباب فلا تطهر بالغسل إلا إذا أخرجت النجاسة على الفور.

وتعقبه المصنف بأن النجاسة لا تتخلل إلا في حالة غليان الماء بواسطة الغليان وهو ظاهر إلا في
الكباب، فقد حصل فيها ذلك بطول المكث وقد نقلنا في كتابنا المسمى بـ "الإشارة والرمز إلى تحقيق
الوقاية وفتح الكنز" أن اللحم المغلى بماء نجس يغلى بماء بارد ويردو يجف ثلاث مرات يطهر.

(١) في ن: "النظم" مكان الناظم.

(٢) فتاوى قاضي خا، ج ٤ ص ٣٦٥، كتاب الحظر والاباحة.

(٣) القنية المنية ص: ١٠، باب الأعيان النجسة.

تنبيه: قدمنا في كتاب الطهارة أن الدجاجة إذا أُلقيت في الماء حال الغليان ليتف ريشها قبل شق بطنها لا تطهر أبداً، ووعدنا ببسيط الكلام هنا وهو مناف لما تقدم من القول بطهارة اللحم، وشيخنا ابن الهمام نقل في شرحه للهداية مسألة الدجاجة والكرش قبل الغسل. ثم قال: لكن على قول أبي يوسف يجب أن يطهر على قانون ما تقدم في اللحم وقال قلت: وهو سبحانه وتعالى أعلم هو معلل بتشربها النجاسة المتخللة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشتهر أن اللحم السميّط بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء إلى حد الغليان، ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمناً يقع في مثله الشرب والدخول في باطن اللحم وكل من الأمرين غير متحقق في السميّط الواقع (بمصر) حيث لا يصل الماء إلى حد الغليان ولا يترك فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد فتتحل مسام السطح عن الصوف بل ذلك الترك يمنع من وجود انقلاع الشعر فالأولي في السميّط أن يطهر بالغسل ثلاثاً لتنجس سطح الجلد بتلك الماء فإنهم لا يحترسون فيه عن النجس. وقد قال شرف الأئمة بهذا في الدجاجة والكرش، والسميّط مثلها، انتهى.

قلت: أما وصول الماء إلى حد الغليان فلا شك فيه وكذا تخلل الماء النجس وتشربه في المسام بدليل تأثيره فيها لإحلاله عن الصوف، وذلك ظاهر. والأحوط أن لا يؤكل النجلد على تقدير عدم تأثير الماء في سراية ما يباطنه من النجاسة إلى أجزائه، كما في الدجاجة لتحقق تشرب الماء النجس في مسامه إلا أن يغلي ثلاث مرات على ما قدمناه في اللحم «فتامله»

وقد ذكر في التحنيس والمزيّد مسألة الحنطة إذا طبخت بالخمر قال أبو يوسف: تطبخ ثلاث مرات بالماء وتحفف في كل مرة، وكذا اللحم. قال أبو حنيفة: إذا طبخت في الخمر لا تطهر أبداً، وبه يفتي والله أعلم.
وَرَأَى رِفَاقٍ أَكَلَهُمْ مُتَّفَاوَتْ ﴿٧٦٨﴾ يَجُوزُ وَحَمْلُ الْبَعْضِ مِنْهُ مُعَذَّرٌ.
"زاد المسافر" طعمه، وضمير "منه" للزاد. وقد اشتمل البيت على المسئلتين.

الأولي: من خزانة الأكل قال: خرج إلى السفر مع رفقاءه فأخرج كل واحد منهم زادا يتناولون منه جاز وإن تفاوتوا في الأكل، انتهى.

الثانية: وهي المراد بقوله: "وحمل البعض منه معذر".

قال المصنف: ولا يجوز لبعضهم أن يحمل منه شيئاً. يعني يأكله ولكنه لا يحمل فإن مثل ذلك لا يفتقر عادة، ولا تسمح النفس به فلا ينبغي أن يفعله إلا أن يذّن له رقيقه، والله أعلم.

وَيَبْدَأُ بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلَ أَكْلِهِ ﴿٧٦٩﴾ إِذَا كَانَ مِنْ حَلٍّ وَبِالْحَمْدِ يَجْهَرُ

قال: صورة المسئلة أنه يسن أن يتلّى أكله بذكر اسم الله وأن يختمه بذكر الحمد لله، هذا إذا كان

الأكل من حلال، أما إذا كان من حرام فلا.

قلت: بل نصواب على أنه يكفر وقد مرت المسئلة.

وقد علم من التقيد في النظم بما كان من حل أنه لا يجوز فيما كان من حرام، والله أعلم.

وفي قاضي خان: ولو أكل شيئا غصبه من إنسان فقال: الحمد لله قال الشيخ الإمام اسماعيل الزاهد رحمه الله: لا بأس به (١)، انتهى.

قلت: إلا أنه ليس في النظم إشعار بما نقله عن قاضي خان ولا التصريح بالحمد لله عند الختم ولا أنه سنة فغيرت البيت هكذا فقلت:

وسن ابتداء أكل الحلال مسميا وختم بحمد ثم في الغصب يذكر
ليكون مصرحا بما أشرنا إليه مشتتلا على ما ذكره قاضي خان من الحمد بعد المغصوب بقوله: ثم في الغصب يذكر "أي يذكر الحمد لله، فتأمله!

وَلَيْسَ لِضَيْفٍ أَنْ يُنَاوِلَ لُقْمَةً ﴿٧٧٠﴾ لَضَيْفٍ بِلَا إِذْنٍ وَجَوَّزَ الْأَكْثَرُ

مسئلة البيت من قاضي خان. قال: إذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام المائدة إن علم أن صاحبه لا يرضى به لا يحل له ذلك، وإن علم أنه يرضى فلا بأس به، وإن اشتبه عليه لا يناول ولا يعطي سائلا وإن ناول لضيف شيئا من الطعام إلى من كان ضيفا معه على الخوان تكلموا فيه، قال بعضهم: لا يحل له أن يفعل ذلك، ولا يحل لمن أخذه أن يأكل، بل يضعه على المائدة ثم يأكل. قال في التحنيس والمزيد هكذا روي عن محمد وأكثرهم جوزوا ذلك، لأنه ماذون بذلك عادة (٢). وفي التحنيس والمزيد: أنه استحسان وكذلك إذا ناول بعض الخدم الذي هو واقف على الرأس، لأنه ثبت الإذن عادة، ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطي إنسانا دخل هناك لطلب إنسان أو لحاجة أخرى، وكذا لا يدفع إلى ولد صاحب المائدة وعبداه وكلبه وسنوره. وصاحب التحنيس جعل القياس المنع، والاستحسان الجواز وأنه لو ناول الكلب الخبز والطعام المحترق يسهه لأن فيه إذنا عادة فإذا اعتبر في ذلك تعامل الناس وعاداتهم والله أعلم.

وَدَعَوْهُ ذِمِّيٌّ يَحِلُّ جَسَؤُهَا ﴿٧٧١﴾ لِأَنَّ بِهِ ضَرْباً مِنَ الْبِرِّ يُنْشَرُ
الدعوة: بالفتح اسم لطلب الناس لياكلوا عندك.

ومسئلة البيت من الوقفات. قال: مسلم دعاه نصراني إلى داره ضيفا ليس بينهما مصادقة أو مخالطة غير ماجرى بينهما من جهة التجارة حل له أن يذهب، لأن فيه ضربا من البر. وقد ندبنا إلى البر في حق من لا يغالبنا في الدين. وهي في قاضي خان (٣) والتحنيس والمزيد وغيرهما، والله أعلم.

وقد اشتمل النظم على التعليل مع التعميم حيث عبر بالذمي دون النصراني، والحق أن الحكم واحد والله أعلم.

وَلَا بَأْسَ فِي ذُرِّ لِبَاسٍ وَتَكَّةٍ ﴿٧٧٢﴾ وَزَرَّ حَرِيرٍ أَوْ فِي لِبَاسٍ يُزَوَّرُ
وَنَصَّ عَلَيَّ ذُرَّ الْقَمِيصِ مُحَمَّدٌ ﴿٧٧٣﴾ وَيَعْقُوبُ يَنْهَى فِي الْحَرِيرِ وَيُنْكِرُ

(١) فتاوى قاضي خان ج ١ ص ٣٣٧ كتاب الحظر، فصل في التبيح والتلبيح والصلاة على النبي.

(٢) أيضاً، كتاب الحظر والإباحة، ج ٤ ص ٣٣٦

(٣) فتاوى قاضي خان، ج ١ ص ٣٣٦ كتاب الحظر والإباحة.

الدر: بضم الدال وبالراء المهملة كبار اللؤلؤ. والتكة: واحدة التكة. وهي رباط السراويل. قال ابن الأنباري وأحسبها معربة.

وفي البيتين مسئلتان

الأولى: من المنية قال: لا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ. وقاس الطرسوسي عليه بقية الأحجار المضية كالبلخش والياقوت والزمرد وغيرها.

ونازعه المصنف بأنه يحتاج إلى دليل بنقل صريح، فإن الأدلة تعارضت في جواز لبسه.

قلت: وهذا سفساف من القول لأننا لا نعلم دليلاً ورد فيه النهي عن لبس شيء منها، ثم أخذ في بيان ذلك فقال: فأما إن قلنا حرمة لبس الذهب والفضة على الرجال لنفاستها اقتضى ذلك عدم جواز لبسه. وقد يحاب بأنه لا يعرف نفاستها إلا خواص الناس فليس في لبسها كسر قلوب الفقراء، وكذلك إن قلنا: إن حرمتها لما فيهما من الزينة والخيلاء فينبغي أن لا يحوز انتهى.

قلت: وهذا كما علمت تبليغ النص الوارد بحرمتهما وبيان الحكمة فيه، ولا يستقيم هذه في هذا المسئلة وذلك ظاهر بالتأمل. فإن شيئاً مما ذكره ليس دليلاً للحرمة، وإنما الدليل نص الشارع القطعي، والله أعلم. الثانية: من التهمة قال: لا بأس بتكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة ذكره بعض مشائخنا في الجامع الصغير، وذكر الصدر الشهر في إيمان الوقعات أنه يكره عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله.

ورأيت في حاشية نسخة الصدر الشهيد لشرح الجامع الصغير مكتوباً بخطه: أن في تكة الحرير خلافاً بين أصحابنا. قال: وفي المتقي عن محمد لا بأس أن يكون عروة القميص وذره حريراً وهو كالعلم يكون في الثوب ومعه غيره فلا بأس به، وإن كان وحده كرهه وأكره تكة الحرير، لأنها وحدها، لأنه إذا كان معه غيره فاللبس لا يكون مضافاً إليه بل يكون هو تبعاً في اللبس، والمحرم لبس الحرير. وفي القنية رمز لشرح الإرشاد وقال: تكره التكة المعمولة من الأبريسم هو الصحيح، وكذا القلنسوة وإن كانت تحت العمامة، والكيس الذي يعلق، انتهى. (١)

وفي شرحه للقدوري: لا تكره التكة من الحرير، وعن أبي يوسف تكره. واختلف في عصب الجراحة بالحرير، انتهى. والله أعلم.

وَبِالْيَشْمِ قَدْ قِيلَ التَّخْتُمُ حَائِزٌ ﴿٧٧٤﴾ وَحَرَّمَهُ قَوْمٌ وَمَا مَرَّ أَشْهَرُ

اليشم: بتحتيه فمعجمه وآخره ميم. وقد تبدل فاء أو باء وفيه غير ذلك.

ومسئلة البيت من قاضي خا. قال: الصحيح أنه لا بأس بالتختم باليشم، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يتختم بالعقيق، (٢) انتهى.

وفي خزانة الأكمل: يكره التختم بالحجر الذي يقال له اليشب وكذا بالحديد والصفير، انتهى. وهذا هو

(١) القنية المنية ص ١٦١ باب الكراهة في اللبس ونحوه.

(٢) فتاوى قاضي خا، ج ٤ ص: ٣٧١ باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة وما لا يكره.

المشار إليه بعجز البيت إلا أن المصنف أطلق الحرمة، والمنقول الكراهة، وهذا لا يعارض ما في قاضي عان، لأن قوله: "الصحيح" فيه إشعار بما يقابل الصحيح وهو الكراهة، وقد أشار إلى ترجيح قاضي عان بقوله: "ومامر أشهر" فلو قال: "ويكرهه قوم" لكان أجود.

وقد أملى علينا شيخ الإسلام الوالد في سنة سبع وسبعين أن الإمام الكبير أبا بكر المرخسي الشهير بشمس الأئمة: صحح إطلاق التختم باليشب كالعقيق. وقال: إنه ليس له ثقل الحجارة. وقد أنشدنا قوله فيما يحوز التختم به وما لا يحوز، وفي أي أصبع يكون:-

تختم كيف شئت ولا تبالي	بخنصر ك اليمين أو الشمال
سوى حجر وصفر أو حديد	أو الذهب الحرام على الرجال
وإن أحببت باسمك فانقشه	وباسم الله ربك ذي الجلال

وفي التختيس والمزيد: رجل اتخذ خاتم فضة وجعل فيه من عقيق، أو فيروز، أو ياقوت ونقش عليه اسمه أو ما بداله من اسماء الله تعالى لا بأس بذلك، لأنه تعامل الناس به من غير نكير، وينبغي أن يلبس خاتمه في عنصره اليسرى، ولا يلبس في غير ذلك، ولا يلبس في اليمنى، لأنه تشبه بالروافض، وهذا يرد على إطلاق الوالد رحمه الله تعالى، والله أعلم.

وَلَا يُكْرَهُ الدِّيَاجُ لُبْسًا بِحَائِلٍ ﴿٧٧٥﴾ عَنِ الصَّدْرِ يُرَوَّى كَأَسْتَبَادٍ يُصَدَّرُ
الدياج: ثوب سده ولحمته من أبريشم. وفي البيت مسئلتان.

إحدهما: من القنية قال: بعد أن رقم لبرهان صاحب المحيط: لبس الحرير فوق الدثار إنما لا يكره عند أبي حنيفة رضي الله عنه، لأنه اعتبر حرمة استعمال الحرير إذا كان يتصل ببذنه صورة. وأبو يوسف اعتبر المعنى يعني اللبس.

قال رحمه الله: يعني شيخه بديع وهذا تنصيص من برهان صاحب المحيط أن عند أبي حنيفة رضي الله عنه لا يكره لبس الحرير إذا لم يتصل بجلبده حتى لو لبسه من فوق قميص من غزل أو نحوه لا يكره عنده فكيف إذا لبسه فوق قبا، أو شيء آخر محشو، أو كانت جبة من حرير وبطانها ليست بحرير، وقد لبسها فوق قميص غزلي.

قال رحمه الله: في هذا رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى، ولكن طلبت هذا القول عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجد سوى هذا.

ثم رمز لشمس الأئمة الحلواني وقال: ومن الناس من يقول إنما يكره الحرير إذا كان الحرير يمس الجلبد وما لا فلا، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان عليه جبة من حرير فقيل له في ذلك فقال ما ترى ما يلي الحسد؟ وكان تحته ثوب من قطن ثم قال: إلا أن الصحيح ما ذكرنا أن الكل حرام. وفي شرح الجامع

الصغير لليزدوي: ومن الناس من أباح لبس الحرير والديباخ للرجال، ومنهم من قال: هو حرام على النساء أيضا . وعامة الفقهاء على أنه يحل للنساء دون الرجال، (١) انتهى.

قلت: وفي حفظي من خزانة الأكمل ما لفظه: قال أبو حنيفة^٢ ومحمد^٣ لا بأس بلبس الحرير وتلنسوة الثعالب، انتهى. إلا أن ما في النظم مقيد بالحائل وهذا مطلق وفيه زيادة لمحمد^٣ مع الإمام. وقوله في النظم: "عن الصدر" المراد به الإمام.

الثانية: المشار إليها بقوله: "كاستناد يصدر" وهي في القنية أيضا. قال بعد أن رقم للعلاء الترجماني في استعمال اللحاف من الإبريسم لا يجوز لأنه نوع لبس (٢). قال: ومثله عن الإسيحاني^٤ وشرح الجامع الصغير للضميري^٥.

قلت: وهذا ما ش على أن القول بإطلاق الحرمة لا على القول بالمفصل، والله أعلم. ثم رمز لأبي الفضل الكرمانی، والعلاء الترجماني، وعين الأئمة الكرابسي، وأبي حامد. وقال: لا يكره الاستناد إلى الوسادة من الديباخ، (٣) انتهى.

قلت: ولم يذكر النوم في الشبخانات الحريية والناموسية ونحوهما مما عم به البلوى. وهي مسطورة في المنتقى. والقنية رقم لشرح الإرشاد وأبي حامد والوبري ويوسف الأئمة الترجماني الصغير، وقال: لا بأس بملاة حرير توضع في مهد الصبي «لأنه ليس بلبس، وكذا الكلة من الحرير للرجال» لأنها كالبيت (٤). فنظمت ذلك في بيت وعزوته إليهما:

وفي كلة الديباخ فالنوم جائز وفي قنية والمتقي ذا مسطر

فالكلة: هي الشبخانة والناموسية، والله سبحانه وتعالى أعلم. وَعِنْدَ الْوَكِيلِ الْحَيْضُ مِثْلُ مُوَكَّلٍ ﴿٧٧٦﴾ وَيُنْكَرُ وَطْئُ حَلٍّ وَالْعَرَسُ تَنْظُرُ

في البيت مسفلتان. الأولى: من المبسوط قال: وإن اشتراها يعني الأمة من عبد تاجر له فلا استبراء عليه إن كانت حاضت حيضة بعد ما اشتراها العبد ولا دين عليه، لأن المولى ملك رقبته من حين اشتراها العبد وقد حاضت بعد ذلك حيضة فيكفيه ذلك عن الاستبراء «كما لو اشتراها له وكيله فحاضت في يد الوكيل حيضة. وإن كان على العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فكذا ذلك الجواب عندهما. وعند أبي حنيفة رضي الله عنه في القياس كذلك، ولكنه استحسن فقال: عليه أن يشتريها بعد ما يشتريها من العبد» (٥) انتهى.

(١) القنية النية ص: ١٦٣، باب الكراهية في اللبس ونحوه.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣.

(٣) كذا في القنية.

(٤) المصدر السابق ص ١٦٣.

(٥) المبسوط، ج ٧، الجزء ١٣ ص: ١٥٠، ط بيروت.

الثانية: من السنية قال: يكره أن يطأ امرأته أو أمته والأخرى تراهما. قال: والطرسوسي فهم منه أنه لا يطأها واحدة بحضرة الأخرى يستوي في ذلك الأمة والحرّة وبني عليه، قال: والظاهر أنه لف ونشر واستدل بما قاله الزاهدي في شرح القدوري. وذكر أبو بكر: أنه لا بأس بوطي المنكوحه بمعانة الأمة دون عكسه. قال: وما أظن الطرسوسي. اطلع عليه ثم نازعه في قوله: "وكذا ينبغي أن تكون لو كانت الأخرى نائمة لإمكان الرؤية.

وقال: وتكون من المسائل التي حكم الناييم فيها كحكم اليقظان بأنه وقف على المسائل المذكورة في غير ما موضع ولم يعد أحد هذه فيها.

قلت: هو لم يقل إنها مذكورة فيها بل قال: إنها تكون منها فلا وجه لهذا الاعتراض. وقد صرح الزاهدي بأنه لا بأس بالوطي ومعه قوم نيام إن ظن أنهم لا يعلمون فانتفى ما تفقه فيه وقاله.

قلت: بل مفهوم هذا أنه إذا لم يظن أنهم لا يعلمون يكون من المسائل التي حكم الناييم فيها حكم اليقظان فلم يشف بتفقهه. والله أعلم.

وَيَكْرَهُ فِي الْحَمَامِ تَغْمِيزُ خَادِمٍ ﴿٧٧٧﴾ وَمَنْ شَاءَ تَنَوُّيْرًا فَقَالُوا يُنَوِّرُ

التغميز: مصدر غمزت الشيء إذا كبسته. ويقال: تنور إذا طلى بدنه بالنورة لإزالة الشعر. وفي البيت مستلтан.

الأولى من التحنيس والمزيد قال: غمز الأعضاء في الحمام مكروه، لأن الخادم ربما يفعل ذلك للشهوة، وهذا إذا كان من غير ضرورة، وأما للضرورة فلا بأس به. ومثله في قاضي خاد. وفي شرح الزاهدي: اختلف في غمز الرجل فغمز الرجل فوق الإزار في الحمام، فقيل: يجوز إذا كان الإزار كثيفا، وبه أخذ الحلواني والاختيار تركه. ومس ماتحت الإزار على ما يعتاد الجهلة في الحمام حرام، والله أعلم.

والنظم إنما ذكر صورة واحدة فيها تفصيل لم يذكره ولم يشر إليه ففاته التفصيل: وهو الضرورة وعدمها، والخلاف المحكي فيه فوق الإزار، وإطلاق الحرمة إذا كان تحت الإزار على الجلد، والله أعلم.

الثانية: قال في التحنيس والمزيد: ويكره للإنسان أن يتنور وهو جنب لما روى خالد بن معدان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من تنور قبل أن يغتسل، كل شجرة تقول يا رب سله لم ضيعني ولم يغسلني" وينبغي أن يتولى طلي عورته بيده دون الخادم وهو الصحيح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى طلي عورته بيده إذا تنور، ولأن كل موضع لا يجوز لغيره النظر إليه لا يجوز مسه إلا فوق الثياب، ذكره الفقيه أبو الليث انتهى.

ولا إشعار للنظم بكرهه التنوير للجنب والتفصيل في الطلي. فنظمت ذلك جميعه في ثلاثة أبيات فقلت:

غمز بحمام لغير ضرورة	من الخادم امنعه ومن يتأزر
فمن تحته امنعه وجوز فوقه	إذا ما كثيفا كان والترك أخير
وللجنب التنوير يكره عندنا	وبالنفس يطلبه وبالغير يحظر

ومن مفهوم تقييد الكراهة للجنب يؤخذ الجواز للطاهر . وقد تقدم الكلام على المسائل . ثم رأيت في مختصر المحيط للبخاري: وغمز الأعضاء في الحمام يكره إلا لعذر هذا إذا كان غمز بشهوة، وإن أمن عن ذلك فلا بأس به . وفي شرح الزاهدي عن محمد بن مقاتل: لا بأس بأن يطلي عورة غيره بالنورة كالتختان ويغض بصره وكان عليه الصلاة والسلام يتولاه بنفسه . قال إبراهيم: كان أبو حنيفة رضي الله عنه يرى لصاحب الحمام أن ينظر إلى العورة وحجته التختان انتهى . والله أعلم .

وَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامُ لِلْفُغْسِلِ غَدْوَةً ﴿٧٧٨﴾ وَحَلَّ بِهِ الْأَزَارُ وَيُغْصَرُ

الغدوة: ما بين صلاة الفجر إلى طلوع الشمس . "ويغصر" مبني للمفعول . وفي البيت مستلzan .

الأولى: قال في التحنيس والمزيد: دخول الحمام بالغداة ليس من المروءة، لأنه إظهار ما يجب إخفاؤه وإسراؤه . ولأنه مخل بصلاة الجماعة .

الثانية: منه قال: من كشف إزاره في الحمام ليغسله ويعصره لا يأثم، لأنه لا يمكنه تطهيره إلا بالعصر، وإلا ثم للنظر إليه كذا ذكره الإمام الرستغني . قال: ولا شك أن مراده الكشف في الموضع المعد لذلك . قال في البرازية: لا مطلقاً وهو الحق . وفي القنية عن عين الأئمة الكرابسي: إذا أراد عصر إزاره في الحمام وليس له إزار آخر لا عصر عليه، ولكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن أبي يوسف . ثم رمز ليوسف الترجماني مثله، وزاد: ولو أراد الاغتسال لا يتجرد بدون إزار وإن كان متفرداً، ولو فعله يكره . ثم رمز للعلاء الأئمة الترجماني وقال: إن كان في بيت وحده وبأ من دخول الناس عليه يعذر إن شاء الله . ثم بعد ذلك رقم للعلاء الترجماني: تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر إزاره أولحق العانة يأثم . وعن عين الأئمة الكرابسي يحوز في المدة اليسرة ثم رقم لأبي حامد وأبي الفضل الكرمانى وقال: لا بأس به . وقيل يحوز أن يتجرد للفعل . ويحوز تجريد زوجته للمجماع أيضاً، إذا كان البيت صغيراً مقدار خمسة أذرع أو عشرة . ثم رقم لأبي حامد، ومجد الأئمة الترجماني: والحافظ السائلي وقال: لا بأس بأن يتجرد أو يتجرد في البيت . وقال أبو نصر الدبوسي: لا يكره أن يغتسل متجرداً في الماء الجاري أو غيره في الخلوة . ثم رقم للوبري، وقال: كشف عورته في بيت أو كله بغير حاجة يكره . وذكر قاضي القضاة في مسائل الفرج أنه لا بأس به (١) فقد أثبت في المسئلة اختلافاً لم يشر إليه النظم . ولو كان نصف البيت الأخير هكذا ع

وفي حل إزار فيه خلف مسطر .

لتضمن الإشارة إلى الاختلاف، والله أعلم .

وَقَدْ قِيلَ حَلَّتِ الرَّأْسُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ ﴿٧٧٩﴾ يُحَبُّ وَبَعْضُ بِالْجَوَازِ يُعْبَرُ

قال في التحنيس والمزيد: يستحب للرجل أن يحلق رأسه في كل جمعة . وبعضهم يعبر بالجواز، انتهى . وفي القنية نسب الاستحباب لظهير الدين التمر تاشي . (٢)

وفي شرح الزاهدي: المستحب أن يقلم أظفاره ويقص شاربه، ويحلق عاتته، وينظف بدنه بالاغتسال

(١) القنية المنية ص: ١٦٤، باب فيما يحل له النظر ومسه وكشف العورة .

(٢) المصدر السابق ص: ١٧٥، باب في الخصاص وحلق الرأس والعانة والإنط .

في كل أسبوع مرة، والأفضل يوم الجمعة، فإن لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً، فإن لم يفعل فلا عذر له في ترك ذلك فيما وراء الأربعين، ويستحق الزعيد انتهى.

وذكر ذلك في القنية وعزاه إلى القاضي عيد الجبار، ومجد الأئمة الترجماني، وشمس الأئمة الحلواني وعبر فيه "بالأفضل" (١).

ثم قال: فالأسبوع هو الأفضل، والخمسة عشر الأوسط، والأربعون هو الأبعد.

والنظم إنما هو للمسئلة الأولى فقط، والله أعلم.

وَلَا يَشْتَرِي جَوْزَ الْقِمَارِ وَيَيْضُهُ ﴿٧٨٠﴾ وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ لِلَّذِي هُوَ يَفْقِرُ

القمار: مصدر قامرته فقمرته إذا غلبته في القمار.

ومسئلة البيت أن حوز القمار الذي يكسبه بعض المقامرين من بعض لا يجوز شراؤه، لأنه فعل حرام.

ولا يثبت المملك للذي يقامر فيه، كذا في التحنيس والمزيد. والحق المصنف به البيض في النظم. وفي

الحنيس والمزيد: أيضاً الحوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يأكل منه، هكذا نقل فدل على جوازه. قال:

وهذا إذا لم يكن على سبيل القمار، فاما إذا كان فهذا صنيع حرام، انتهى. ونحوه في قاضي خاد، والله أعلم.

قلت: وعلي ذكر القمار تذكرت هنا قرا غريباً مهما رأيته في وسيط المحيط. قال في أواخر باب

التعزير: ولو قال يا مواجر يا شح، يا سخافة، يا قواد لم يجر، وكذلك لو قال يا قرد، يا ولد الحرام، يا عيار، لأنه هو الذي

يتردد بغير عمل، وكذلك لو قال يا مقامر، لأن أبا يوسف قال في رواية لا بأس في اللعب بالشطرنج، انتهى.

وهذا مما ابتلي به جمع من الحنفية ففي هذا الفرع رخصة عظيمة فالحقته فقلت:

ولا بأس بالشطرنج وهي رواية عن الحبر قاضي الشرق والغرب تؤثر.

وقاضي الشرق والغرب: هو الإمام الثاني القاضي أبو يوسف، لأن ولايته شملت المشرق والمغرب،

لأنه كان قاضي الخليفة الرشيد، والله أعلم.

وفي شرح الجامع الصغير للشمس تاشي، وفي أدب القاضي: لا تسقط عدالة اللاعب بالشطرنج إلا إذا قامر

عليها، أو شغله ذلك عن الصلوات أو أكثر الحلف بالكذب فأما بدون هذه المعاني فلا تسقط عدالته لا اختلاف

العلماء في حرمة اللعب به. وفي شرح بكر: يجوز اللعب به لإحضار الذهن إذا لم يخل بالواجب، انتهى.

قلت: ولا يخفى أن ما ذكره من المعاني أو لا، ومن الإخلال بالواجب ثانياً يخل بكل ما اقترن به

لأنها أمور منهيّة، فتنبه لذلك! والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَيُكْرَهُ طِينُ الْأَكْلِ يَبْعاً وَخَاتِمٌ ﴿٧٨١﴾ حَدِيدٌ أَوْ صُفْرٌ وَالْكَيْسَرُ الْمُصَوَّرُ

الصفرة: بضم الصاد المهملة النحاس، وكسر هاء لغة، والمصور: بفتح الواو.

قال: وصورة ما اشتمل عليه البيت أنه يكره بيع هذه الأشياء الأربعة: الطين الذي يؤكل وخاتم

الجديد - وخاتم النحاس - والشئ الكبير المصور على صورة حيوان من الحيوانات . وذلك لما في أكل الطين من الضرر ، وما في استعمال الثانية من الحظر . واستدل بحديث : " الحلال بين والحرام بين " .

ونقل عن شرح الزاهدي عن بعض الأصحاب : ولا يتختم إلا بالفضة وذكر قصة النعمان ابن بشير قال : وقيل : يجوز من الحجر الذي يقال له السنحة ، ويجعل الفص إلى الكف بخلاف النسوان ، وإنما يتختم القاضي أو السلطان لضرورة الختم ، وترك أفضل في حق غيرهما ، والمعتبر الحلقة دون الفص حتى يجوز من حجر ، انتهى . قال : فإذا ثبت ما نقلناه وروناه من عدم جواز لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها وصناعتها لما فيه من الإعانة على ما لا يجوز ، وكل ما أدى إلى ما لا يجوز لا يجوز إلا أن المنع في البيع أخف منه في اللبس ، لأن الصفر والحديد والطين ينتفع بها في غير اللبس والأكل ألا ترى ! أن طين الأكل يغسل به الصوف وغيره والصفر والحديد يمكن الانتفاع بها في غير ذلك ، ويمكن سبكهما وتغييرهما .

والظاهر أنه لم يقف على تصريح بكراهة بيعها ، وقد وقفت عليه في القنية قال في أثناء رقم شرف الأئمة المكي : ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه بيع طين الأكل ، وأما الصورة فلم أف عليها والوجه فيها ظاهر (١) والله أعلم .

وَدَيْتَاجَةُ الْبَيْتِ الْعَيْتِي عَيْتَقَةٌ ﴿٧٨٢﴾ تَبَاعُ وَبِالْأُتْمَانِ تُكْسَى وَتُعَمَّرُ

مسئلة البيت من الوقعات للحسام الشهيد قال : دياج الكعبة إذا صار خلقا لا يجوز أخذه لكن للسلطان

أن يبيعه ويستعين به على أمر الكعبة ، انتهى .

قال الطرسوسي : وفي زماننا مارث منه يتناع من بني شيبه وكان هذا الأمر مفوض إليهم ، لأنهم خدام الكعبة ، وينبغي أن يجوز شراء منهم . قال المصنف : لا بد في ذلك من الإذن لهم من السلطان في الأخذ والبيع إن كانت الكموة التي يشتريها الإمام في كل سنة من مال نفسه ، وإن كانت من بيت المال فإن لم يكونوا مستحقين لأخذ شيء من بيت المال بوجه من الوجوه المسبوبة للأخذ منه لا يجوز لهم الأخذ ولا البيع ، والله أعلم . قلت : أما الأول فيمكن أن يقال فيه أن تقريرهم على ذلك في كل سنة ينزل منزلة الإذن ، والحال في زماننا أن ما يكتسب به الكعبة المشرفة من المال يتحصل من بلاد موقوفة عليها ، فلا يجوز حينئذ بيع ذلك الواقع من بني شيبه ولا الاتباع منهم ، بل ينبغي أن يصرف في مصالح الكعبة كما قالوا في حصار المسجد ونحوه . اللهم إلا أن يكون الواقف شرط أن يكون الرب لبني شيبه ، فيجوز الاتباع منهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَلِلصِّلَحِ حَازَ الْكَذْبُ أَوْ دَفَعَ ظَالِمٌ ﴿٧٨٣﴾ وَأَهْلِي لِيَرْضَى وَالْقِتَالِ لِيُظْفَرُوا

في البيت أربع صور يجوز فيها الكذب . قال في التمه : وفي شرح شمس الأئمة الميرخسي في كتاب أدب القضاء لمحمد رحمه الله تعالى : يجوز الكذب في ثلاثة مواضع : في الصلح بين الناس . وفي الحرب وهي

المشار إليها بقوله: "والقتال ليظفروا" والترضي.

قال: ولم يذكر الظلم وهي مذكورة في غيرها. ولم أقف عليها بعد، لكن نقل في البرازية بعد أن ذكر الصور الثلاث عن الذخيرة أنه أراد به المعارض لا الكذب الخالص، والله أعلم.

وَذَكَرُ مَسَاوِي الشَّخْصِ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ ﴿٧٨٤﴾ إِذَا كَانَ مُهْتَمًّا لَهُ حِينَ يُذَكَّرُ
وَلَا أَهْلٌ مِصْرٍ حَيْثُ يُقْصَدُ بَعْضُهُمْ ﴿٧٨٥﴾ وَلَا فِي مُصَلٍّ بَانَ مِنْهُ التَّضَرُّرُ

المساوي النقايس والمعائب. وفي البيت ثلاث صور من ذكر المساوي لاتعد غيبة يأتى بها الشخص مذكورة في قاضي خا و غيره.

الأولى: الرجل يذكر مساوي أخيه على وجه الاهتمام لم يكن غيبة إنما الغيبة أن يذكره على وجه الغضب يريد به السب. وهي ما اشتمل عليه البيت الأول.

الثانية: قال: أهل قرية كذا وكذا لم يكن غيبة، لأنه يريد جميع أهل القرية فكان المراد هو البعض وهو مجهول.

الثالثة: قال: الرجل إذا كان يصوم ويصلي ويضر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة، وإن أخبر السلطان بذلك ليزجره فلا إثم عليه. (١)

ثم عدد من الأماكن التي يباح فيها الغيبة: السؤال عند المصاهرة والسيء الاعتقاد للتحذير منه وعند شكوي الظلامة إلى الحاكم والمظاهر بالقيح الذي لا يستمر منه ولا يؤثر عنده إذا قيل عنه أنه يفعل كذا وكذا وعند جهل المستعاب بأن يقول شخص يفعل كذا وكذا ولا قرينة تقتل على إرادته، "والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَيُفْسِقُ مَعْتَادَ الْمُرُورِ بِجَامِعٍ ﴿٧٨٦﴾ وَمَنْ عَلَّمَ الْأَطْفَالَ فِيهِ وَيُوزَّرُ

في البيت مسفلتان، الأولى قال في القنية بعد أن رقم للفتاوى البخارية «أو لنجم الأئمة البخاري: معتاد المرور في الجامع يأتى بذلك ويفسق. (٢)

الثانية: بعد أن رقم لعلاء الأئمة الترجماني: لو علم الأطفال في المسجد القرآن لا يجوز ويأتى وكذا التأديب فيه. ثم رقم لمجد الأئمة الترجماني. وقال: إنما لا يجوز التأديب إذا كان بأجر وينبغي أن يجوز بغير أجر. أما الصبيان فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "جنبوا مساجد لوصيائكم ومجانينكم" (٣) وكذا لا يجوز التعليم في دكان في فناء المسجد. ثم رقم له وقال: هذا عند أبي حنيفة، وعندهما يجوز إذا لم يضر بالعامه (٤)، انتهى.

قلت: مقتضى البيت أن يفسق معلم الأطفال في المسجد، ولا يلزم من الإثم الفسق. ولم ينقل عن أحد القول

(١) فتاوى قاضي خا ج ٤ - ص ٣٨٢، فصل في التسييح والتسليم وما يرجع إلى الأمور الدينية.

(٢) القنية المنية ص: ١٥٠، كتاب الكراهية والاستحسان. (٣) ابن ماجه ٤/١

(٤) القنية المنية ص: ١٥١، باب الكراهة في أحوال المصلى.

بتفسيقه، ويمكن أن ينبي علي أنه لإصرار على ذلك يفسق والله أعلم.

وَمَنْ قَامَ إِجْلَالًا لِشَخْصٍ فَجَائِزٌ ﴿٧٨٧﴾ وَفِي غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بَعْضُ يُعَذَّرُ

قال في القنية راقما للقاضي البديع: ولا يكره قيام الحائس في المسجد لمن دُخل عليه تعظيماً له. ثم رقم لشرح ظهير الدين وقال في: مشكل الآثار: والقيام لغيره ليس بمكروه لعينه وإنما المكروه محبة القيام من الذي يقام له، فإن لم يجب القيام وقاموا له لا يكره لهم. قال يعني البديع: وقيام قارئ القرآن لمن يجي عليه تعظيماً لا يكره إن كان ممن يستحق التعظيم، وقيل: له أن يقوم بين يدي العالم تعظيماً له، أما في حق غيره لا يجوز (١) انتهى.

قال المصنف: وهذا يستحب في زماننا لما يورث تركه من الحقد، والبغضاء، والتوعد في حق من يجب القيام بين يديه، كما تفعله الترك، وكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا أصحابه معه لا يدل على كراهته. وقد ورد "قوموا السيدكم" (٢)

قلت: الظاهر أن الذي في النظم القيام للقادم تعظيماً ولم يذكر فيه منعاً عنه لغير أهل العلم فيما نقله. وأما المسئلة التي قال فيها لا يجوز في حق غير العالم، وإنما هي مسئلة القيام بين يديه، وهي غير مسئلة القيام لقدمه تعظيماً له، فتنبه لذلك! والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَجَوَازُ نَقْلِ الْمَيِّتِ الْبَعْضُ مُطْلَقاً ﴿٧٨٨﴾ وَبَعْضُهُمْ مَافَوْقَ مِيلَيْنِ يَحْظَرُ

قال المصنف: اختلف العلماء في جواز نقل الميت للدفن فيما زاد على الميلين. قال بعضهم: يجوز النقل مطلقاً قبل الدفن وبعده، بعدت المسافة أوقصرت، أو وصى بذلك أولم يوص. وقال بعضهم: لا يجوز النقل بعد الدفن مطلقاً إلا أن تكون الأرض مغطوية، أو تستحق بشقعة، وقيل يجوز الدفن في مسافة ميلين فما دونها، ولا يجوز أكثر من ذلك.

والطرسوسي نظم أنه يكره قبل الدفن فيما زاد على الميلين، ولم يشرفه إلى اختلاف، ونقل في الشرح اختلاف المشائخ فيه ونظم أنه يحرم بعد الدفن، وقال بلا خلاف، ثم في كل من الفصلين الاختلاف. أما قبل الدفن فقال شيخ الإسلام خواهر زاده أنه لا يكره، كذا نقله عن الطرسوسي. ونقل عن شمس الأئمة السرخسي أنه يكره إلا قدر ميل أو ميلين.

وفي الغاية عن الحوامع: امرأة مات ولدها في الغربية، ودفن هناك، والأم لا تصبر عنه، ولا ينش ولا ينقل إلى بلدها، وعليها أن تصبر. قال: ويجب أن يدفن حيث مات في مقابرهم وإن نقل ميلاً أو ميلين فلا بأس به. وقيل مادون السفر. وقيل لا يكره السفر أيضاً. وعن عثمان رضي الله عنه: أنه أمر بقبور كانت في المسجد أن تحول إلى البقيع. وقال: "توسعوا في مساجدكم" وقيل: لا بأس في مثله. وعن محمد أنه إثم ومعصية. وفي قنية المنية: مقابر بلغ إليها حطيم الجيحون لا يجوز نقلهم إلى موضع آخر، انتهى (٣)

(١) القنية المنية ص: ١٥٢. باب القراءة والدعاء. (٢) بخاري ج: ٩٢٦

(٣) القنية المنية ص: ٥٧. باب الجنازة. ط كلكتا

ونقل الفقيه أبو الليث في سير العيون عن محمد أنه قال: أحب إلينا أن يدفن القتل أو الميت في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك القوم، وإن نقل ميلاً أو ميلين فلا بأس به. قال الفقيه أبو الليث: وإن نقل إلى بلد لا يكون إنما لما روي في الخبر أن يعقوب عليه الصلاة والسلام مات بمنصر فحمل إلى أرض الشام. وذكر أن موسى عليه الصلاة والسلام حمل تابوت يوسف عليه السلام بعد مآتي عليه زمان إلى أرض الشام من أرض مصر لتكون عظامه مع عظام أبيه صلى الله وسلم عليهم أجمعين. وذكر أن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه مات في ضيعة على أربعمائة فرسخ من المدينة فحمل على أعناق الرجال إلى المدينة انتهى.

وهذا كله لم يظهر لي فيه ما يدل على جواز النقل بعد الدفن أصلاً، بل فيه التصريح بالمنع منه، وأما توجيهه قصة الاستدلال بفعل موسى مع يوسف صلى الله عليهما وسلم فإنه ليس فيها نبش القبر ولا انتهاك الحرمه فإنه نقله بتابوته، وقد نقل أنه كان مدفوناً في عمود من رخام، وأنه نقله بعموده كما هو. وعلى كل حال فما ذكره المصنف من الخلاف لم نقف عليه فيما قاله من كلام العلماء، والظاهر أن الصواب مع الطرسوسي فيما نظمه، والله أعلم.

وَأَثَرُ مَنْ ذَكَرَ الْقُرْآنَ إِسْتِمَاعَهُ ﴿٧٨٩﴾ وَقَالُوا ثَوَابُ الطِّفْلِ لِلطِّفْلِ يُحْصَرُ
أُتِيبَ: أفعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء. والقرآن ينقل حركة الهمزة لضرورة الوزن وهو مشهور في
وفي البيت مسئلتان؛

الأولى: من الحاوي القدسي. قال: استماع القرآن أثوب من قرأته.
الثانية: قال في واقعات الحسام: إذا عمل الصبي حسنات قيل أن يجري عليه القلم كصلاة نافلة أو غيرها كان الثواب له لا لأبيه، لأنه قال: لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى. (١) فلو علمه الوالد كان له ثواب التعليم، والله أعلم.

وَدَرَسْتَ بَاقِيَ الذِّكْرِ أَوَّلِي مِنَ الصَّلَاةِ ﴿٧٩٠﴾ نَفَلًا وَدَرَسَ الْعِلْمَ أَوَّلِي وَأَنْظَرُ
الناء: من الصلاة من شطر البيت الثاني. وفيه مسئلتان،

الأولى: قال قاضي خا: نرجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً، فإنه يتعلم تمام القرآن لأن تعلم القرآن أفضل من صلاة التطوع.

الثانية: قال: وتعلم الفقه أولى من تعلم باقي القرآن (٢). وفي منية المفتي: تعلم ما وراء قدر الحاجة من القرآن أفضل من صلاة التطوع، لأن حفظ القرآن على الأمة، وتعلم الفقه أولى من ذلك، لأن تعلم جميع القرآن فرض كفاية، وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين، والاشتغال بفرض العين أولى، انتهى. "والله أعلم.

وَقَدْ كَرِهُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَنَحْوَهُ ﴿٧٩١﴾ لِإِعْلَامِ خَتَمِ الدَّرْسِ حِينَ يُقَرَّرُ
اسكن ميم "أعلم" على الحكاية للوقف والوزن، وهو في موضع نصب مفعول "كرهوا" ونحوه "بالنصب عطف عليه.

ومسئلة البيت من القنية قال: يقول عند تمام درسه من القرآن وغيره والله أعلم، أو صلى الله على محمد إعلاماً بانتهائه يكره (٣) "والصلاة" هي المشار إليها بقوله: في النظم "ونحوه"

(١) فتاوى قاضي خا ج ٤، ص: ٣٨٠، فصل في لتسبيح والتسليم وما يرجع إلى الأمور الدينية. (٢) سورة النجم، ٣٩

(٣) القنية المنية ص: ١٥٢، باب القراءة والدعاء.

ومفهومه أنه إذا لم يكن إعلاما بانتهاءه لا يكره. وفي التحنيس والمزيد : حارسٌ يقول لا إله إلا الله أو يقول: صلى الله علي سيدنا محمد قالوا: يكون انما لأنه يأخذ لذلك ثمننا، بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا أو الغازي يقول كبيروا يثاب، انتهى. ونحوه في قاضي خاد. (١)

قلت: وهذا منحمول على ما إذا لم يكن من قضاة زماننا الذين يأكلون الدنيا بالدين، ويجعلون ذلك وسيلة إلى أخذ الدراهم من الناس فإنه يكون حينئذ أخذنا لذلك ثمننا والله أعلم.

وَدُوْ سَلْعَةٍ ظَنَّ الشَّفَاءَ بِقَطْعِهَا ﴿٧٩٢﴾ إِذَا مَا نَجَّاهَا مِنْهَا سِوَاهُ فَيُنْتَرُ
السلعة: بكسر السين المهملة وسكون اللام وفتح المهملة زيادة تحدث في الجسد كالغدة تتحول إذا حركت السلعة وقد يكون من حمصه إلى بطيخة.

ومسئلة البيت من قاضي خاد. قال: رجل له سلعة فأراد أن يستخرجها ويخاف الموت قال أبو يوسف رحمه الله: إن كان فعل ذلك أحد فنحى فلا بأس أن يفعل، لأنه معالجة ولا يكون تعريضاً للهلاك، (٢) انتهى. وفي الفتاوى: إذا أراد أن يقطع إصبعاً زائدة أو شيئاً آخر قال يعتبر إن كان الغالب النجاة فهو في سعة من ذلك، انتهى.

وهذا أخص من الأول أو هو بمعناه. وفي عكس هذا إن قيل له: إن لم تقطعها تموت فإن لم يقطعها حتى مات هل يائمه؟ ظاهر كلامهم أنه لا يائمه إلا أن يتيقن الشفاء بذلك، ولا يحصل ذلك بقول الطبيب، والله أعلم.

وَلَا بِأَسْ بِالسَّفَرِ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ ﴿٧٩٣﴾ وَلَوْ قُرِبَ الْوَقْتُ الْمُقَرَّرُ يُحَجَّرُ
مسئلة البيت معارزه المصنف في اختلاف الفقهاء للطحاوي ناقلاً عن السير الكبير (٣). قال أصحابنا: لا بأس بالسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده. ثم نقل مذهب مالك وغيره ثم قال: وقال أبو جعفر وجميع الفقهاء يبيحون السفر يوم الجمعة إلا إبراهيم النخعي فإنه قال: إذا أراد الرجل السفر يوم الخميس فليسافر من غدوة إلى أن يرتفع النهار وإذا أقام إلى العشاء، فلا يخرج حتى يصلي الجمعة. وروي عن الحسن بن سيرين أنهما قالا: لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يحضر الجمعة. قال أبو جعفر وما ذكرناه عن محمد أن له أن يسافر إذا كان يخرج من المصر قبل خروج وقت الظهر فإنما ذهب فيه إلى أن فرض الوقت إنما يتعلق بأخر الوقت، فإذا كان مسافراً في آخر الوقت لم يكن من أهل الجمعة، انتهى.

قال الطرسوسي: وهذا إنما يتمشى إذا كان الإمام أخر الجمعة إلى آخر الوقت. أما إذا أقامها في أول الوقت كما يفعل عادة، فلا يجوز له أن يسافر حتى يصلي معه الجمعة فبقي تحرير المذهب فيها أنه يجوز له أن يسافر من طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى أن يقرب من وقت إقامة الجمعة، أما إذا أقام الإمام الجمعة فلا

(١) فتاوى قاضي خاد ج ٤، ص: ٣٧٦، فصل في التسيخ والتسليم وما يرجع إلى الأمور النجنية.

(٢) فتاوى قاضي خاد ج ٣، ص: ٤١٠، فصل في الختان على هامش الفتاوى الهندية ج ٣ - ط باكستان.

(٣) كذا في شرح السير الكبير، ج ١، ص: ٥٠، باب مبعث المرابا، ط دائرة المعارف جيل آباد.

يخرج حتى يصلي معه. ولا يقال: إن مفهوم كلام محمد من قوله: "إذا كان يخرج قبل خروج وقت الظهر" لأنه لا يجوز بعد خروج وقت الظهر، لأن هذا معروف معلوم أن المحذور فيه إنما هو لأجل إقامة الجمعة، فإذا خرج وقتها لا وجه للمنع من السفر، انتهى كلامه.

قلت: في الفتاوى البزازية: المصري إذا سافر إن خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لأبأس به، لأنها تحب في آخر الوقت دل أن المسافرة يوم الجمعة قبل الزوال لا تكره (١). فالتعويل على الإقامة والذي ذكره الطرسوسي لتعويل عليه، والله أعلم.

وَيُكْرَهُ أَنْ تَسْمَى (٢) لِإِسْقَاطِ حَمْلِهَا ﴿٧٩٤﴾ وَجَازَ الْعُذْرُ حَيْثُ لَا يَتَضَرَّرُ
وَمَنْ قَالَ لَا تَأْتُمْ وَأَطْلَقَ قَوْلَهُ ﴿٧٩٥﴾ يُرِيدُ كَأَنْتُمْ الْقَتْلُ أَوْ حِينَ يُقْتَلُ

اشتغل اليتان على مسألة قال قاضي خا: وإن أسقطت الولد بالعلاج قالوا إن لم يتبين شيء من خلقه لا تأثم. قال رضي الله عنه: ولا أقول به فإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامناً، لأنه أصل الصيد، فلما كان يواخذ بالجزاء ثم فلا أقل من أن يلحقها إثم إذا أسقطت بغير عذر إلا أنها لا تأثم إثم القتل فإن أسقطت بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة.

والمرضعة إذا ظهر بها الحبل وانقطع لبنها وليس لأب الضبي ما يستاجر به الظئر، ويخاف هلاك الولد قالوا: يباح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة أو علقة ولم يخلق له عضو، وقد روا تلك المدة بمائتي عشرين يوماً، فإنما أباحوا لها إفساد الحمل باستئزال الدم، لأنه ليس يادمي فيباح لصيانة الأدمي. وفي الذخيرية وإذا أرادت المرأة إلقاء الماء بعد ما وصل رحمها هل يباح لها ذلك؟ قالوا: إن كانت أرادت الإلقاء بعد ما مضى مدة ينفخ فيه الروح فإنه لا يباح لها ذلك، لأنها تصير قاتلة: فإنه اعتبر حياً على ما عليه الظاهر، ولا يحل لها ذلك بعد الانفصال. فإن أرادت الإلقاء قبل مضي مدة ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا؟ اختلف المشائخ فيه. منهم من قال لأبأس به، لأنه إذا كان قبل مضي مدة ينفخ فيه الروح فالقاء مافي رحمها وعزل الماء سواء. وقد ذكرنا أن العزل مباح فكذلك هذا

وفي فتاوى أهل سمرقند: إذا أرادت إسقاط الولد فلها ذلك إن لم يستبين من خلقه شيء. وكان الفقيه علي بن موسى يقول: إنه يكره له فإن مأل الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة كما في بيضة صيد الحرم لما كان مألها أن تصير صيداً أعطي لها حكم الصيد فكذلك هنا بخلاف العزل، فإنه لا ينفخ فيه الروح إلا بعد إحداث صنع آخر وهو الإلقاء في الرحم، فلم يكن ماله الحياة بخلاف ما نحن فيه، ونحوه في الظهيرية وفي الخلاصة وكبير الخاصي: جواز ذلك قبل استئابة الخلق وأنها لا تأثم. (٣) قال المصنف: ولعله محمول على حالة العذر وأنها لا تأثم إثم القتل على ما مر وقد أشار إلى الحمل المذكور في النظم في البيت الثاني، والله موفق.

(١) الفتاوى البزازية، ج ١، ص ٧٥، باب الجمعة - على هامش الجزء الأول من الفتاوى الهندية ط، بولاق مصر. (٢) في "تسقى"

(٣) خلاصة الفتاوى ج ٤، ص ٣٧٤، الفصل الثامن في القتل.

وفي القنية رقم لأي الفضل الكرمانى، وعين الأئمة الكرابسى قال تأثم بإسقاط السقط قبل أن يصور حرة كانت أو أمة. وعن عين الأئمة الكرابسى في الحرة لا يجوز، وفي الأمة خلاف، والأصح هو المنع.

قال مصنف القنية الزاهدي قلت: وفيه نظر، دل عليه قوله عقيب هذا والتصوير أن يظهر عليه شعر أو إصبع أو رجل أو نحوه، فإن ظهر فهو ولد، وقبل التصوير لا يكون ولدا فينبغي أن يجوز (١). وفي المحيط فيه كلام واختلاف. وبطرة نسختني عازيا إلى الفتاوى المجلية ذكر في الكراهية من مجموعات السمرقند: عالجت في إسقاط حملها فلا تأثم، ما لم يستثن شي من خلقه لا يكون ولدا. وهكذا في الكبرى خصوصا في هذا الزمان، لأنهم يشنون جهلا فاسقا فعلمهم خير من وجودهم كما قال الخضر لموسى عليهما السلام في قتل الغلام، والله أعلم.

فَإِنْ أَسْقَطَتْ مَيْتًا فَبِئْسَ السَّقَطُ غُرَّةً ﴿٧٩٦﴾ لِوَالِدِهِ مِنْ عَاقِلِ الْأُمِّ يُحْصَرُ
 الغرة: بضم المعجمة وفتح الراء عبد أو أمة.

ومسئلة البيت من قاضي خان. قال: إذا اسقطت المرأة الولد بعلاج أو شربت دواء تعتمد به الإسقاط فسقط الولد وجبت الغرة على عاقلتها، وتكون الغرة للزوج.

والغرة عندنا خمسمائة (٢) وفي كبرى الخاصي: شربت الدواء أو حملت حملا ثقيلا فألقت فعلى عاقلتها خمسمائة درهم وتؤخذ في سنة واحدة لو ارث الحمل أمّا كان أو غيرها، وإن لم يكن لها عاقلتها ففي مالها في سنة. قال: ونقل بعد ذلك عن أبي القاسم أنها إذا شربت الدواء فألقت جنينا ميتا لا تجب عليها الغرة، ولأنها لو وجبت وجبت لأهل الجنين ولا تجب الغرة على الوالدة لولدها ولا تحبس لكن هذا يطل بما لو قتلت ولدها خطأ، والفتوى على الأول «لكن يشترط أن تعتمد ذلك. ثم نقل عن الواقعات: امرأة شربت الدواء لتسقط ولدها عندما فألقت جنينا حيا، ثم مات فعلى عاقلتها الدية في ثلاث سنين إن كانت لها عاقلة، وإن لم تكن فذلك في مالها، وكذلك الأب إن لم يكن له وارث آخر، وعليها الكفارة ولا ترث منه شيئا، فإن شربت الدواء لتصلح نفسها لا تريد بذلك الإسقاط لا شيء عليها وإن سقط هو بنفسه، لأنها غير متعدية، ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه، ولا ترث الأم منه شيئا إلا أن يكون خرج جياثم مات فعليها الكفارة، (٣) انتهى.

وقال الطرسوسي: الحاصل أن الغرة إنما تجب إذا خرج الولد حيا ثم مات. أما إذا أسقطت سقطا قد استبان خلقه ولا روح فيه، أو استبان بعض خلقه، أو مضغة فلا تجب الغرة.

واعترضه المصنف بأن هذا لم يقل به أحد من أصحابنا وإنما قالوا: إذا أسقطت حيا ففيه الدية. وإذا

(١) القنية المنية ص: ١٧٣، باب في التداوي والمعالجات وإسقاط الولد.

(٢) فتاوى قاضي خان ج ٤، ص: ٣٩٢-٣٩٣- فصل في إتلاف الجنين.

(٣) كذا في قاضي فصل: إتلاف الجنين مفصلاً.

أسقطت ميتا ففيه الغرة. والطرسوسي وهم فيما قال، والمسئلة في الكثر والكافي وغيرهما، والله أعلم.
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْقَى مَعَ الشَّمْسِ فَيُلْقَى ﴿٧٩٧﴾ لِيَهْلِكَ فِيهِ الدُّودُ قَالُوا وَعَبَّرُوا.
 الفيلق: كزئنب ما يتخذ منه القز. ومسئلة البيت من الظهيرية والتجيس والمزيد وغيرهما. والفيلق
 الذي يقال له بالفارسية ميلة إذا ألقي في الشمس ليموت الديدان فيه لا بأس به. وقوله: "وعبروا" من العبارة.
 وَلِلزَّوْجَةِ التَّسْمِينُ لَا فَوْقَ شَيْعِهَا ﴿٧٩٨﴾ وَمَنْ ذَكَرَهَا التَّعْوِيزُ لِلْحَبِّ يُحْظَرُ
 التسمين: كالتكليم مصدر سمن. والشيع في البيت بكسر المعجمة وإسكانه الموحدة مصدر
 شيع. وفي البيت مسلتان.

الأولى: من قاضي خان وليست خاصة بالزوجة. قال: امرأة تأكل الفتيت وأشباه ذلك لأجل
 السمن. قال أبو مطيع البلخي: لا بأس به إذا لم تأكل فوق الشيع، وكذا الرجل إذا أكل مقدار حاجته لمصلحة
 بدنه لا بأس به إذا لم يأكل فوق الشيع، انتهى. (١)
 وفي الواقعات: المرأة إذا كانت تسمن نفسها لزوجها لا بأس به، لأن هذا فعل مباح بقصد مباح. قال
 الطرسوسي: ينبغي أن يندب لها ذلك وتكون ماجورة، انتهى.

قلت لا يعجبني إطلاق إباحة ذلك لها فضلا عن ندبه ولعل ذلك محمول على ما إذا كان الزوج يحب
 السمن أما إذا كان يكره ذلك، فينبغي أن تمتنع عنه وتكون مازورة في فعله، وكونها لا تتجاوز الشيع لازم، لأن
 الأكل فوق الشيع حرام في هذا وغيره، إلا في ما إذا أكل لئلا يخلل الضيف، أو كان يريد صوم الغد. وإذا أكل
 فوق حاجته ليتقوى لا بأس به.

فلو قال: "وتأكل للتسمين" إلى آخره، لكان أحسن. وفي البزاية: وعن الثاني أنه لا بأس بالحقنة
 للسمن، والله أعلم.

الثانية: من قاضي خان: امرأة أرادت أن تصنع آيات التعويز ليحبها زوجها بعد ما كان يفضها، ذكر
 في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل (٢). وإليه الإشارة بقوله "يحظر" أي يمتنع.
 وذكر المصنف في توجيهه أنه ضرب من السحر والسحر حرام. ثم نقل عنها: رجل يبيع التعويز في
 المسجد الجامع ويكتب في التعويز التوراة والإنجيل، والقرآن ويقول إني أدفع التعويز علية أو هبة لا يحل له
 ذلك المال، لأن أخذ المال على الهدية حرام، انتهى.

قلت: ولو كان صنع التعويز ضربا من السحر لعلل به لبحرمة المال، ولم يعدل إلى التعليل الذي
 ذكره، ففي كونه ضربا من السحر نظر. وقد قال في البزاية في نوع المسجد من كتاب الكراهية: بيع التعويز أو
 الطعام أو غيره فيه مكروه، ولا يحل. وإنما نظره فيه إلى البيع في المسجد. وفي عمدة المفتي: يكره لأن أخذ
 المال على الهدية غير مشروع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) فتاوى قاضي خان، ج ٤، ص: ٣٦٥، كتاب الحظر والإباحة.

(٢) فتاوى قاضي خان، ج ٤، ص: ٢٧٩، فصل في التسمين والتسليم وما يرجع إلى الأمور الدينية.

وَلِلْغَزْوِ ضَرْبُ الطَّبْلِ بِالْأَجْرِ جَائِزٌ ﴿٧٩٩﴾ وَأَخَذُ مُغْنَى دُونَ شَرْطٍ مُقَرَّرٌ

في البيت مسلمان من قاضي خان.

الأولى: قال وإن استوجر لضرب الطبل إن كان للهو لا يجوز ، لأنه معصية ، وإن كان للغزو والقافلة

جائز ، لأنه طاعة (١) ، انتهى . والنظم إنما اشتمل على الغزو فقط . فلو قال : ع

لغزو وقفل طاب أجر مطبل .

لشملهما

الثانية: قال أيضاً وما أخذ المغني والمطرب إن أخذ بغير وشرط يباح له ، وإن أخذ لشملهما على شرط

يجب رده على صاحبه إن قدر ، وإن لم يقدر برده على صاحبه تصديق به . وفي الوقائع نحوه . وقوله : "أخذ مغنى" يعني الأجر ، والله أعلم .

وَضَرْبُ عَيْدِ الْغَيْرِ جَائِزٌ بِأَمْرِهِ ﴿٨٠٠﴾ وَمَا جَائِزٌ فِي الْأَحْرَارِ وَالْأَبْ يَأْمُرُ

مسئلة البيت من القنية رقم لشرح السرخسي . وقال : أمر غيره بضرب عبده حل للمأمور ضربه بخلاف الحر قال رحمه الله : فهذا تنصيص على عدم جواز ضرب ولد الأمر بأمره ، بخلاف المعلم المأمور لأن المأمور يضربه نيابة عن الأب لمصلحته ، والمعلم يضربه بحكم الملك بتملك أبيه لمصلحة المعلم ، (٢) انتهى .

والمصنف رد على الطرسوسي زعمه أنه لا ينبغي أن يستوفي منه فيما زاد على ثلاث جلدات بغير آلة جارحة . فأما في الضرب المبرح فلا يجوز ، لأنه لا يجوز للمالك أن يفعله بنفسه فالمأمور أو لى بأنه لا يظهر وجه ذلك ، ويحتاج إلى نقل التقييد بعدم الزيادة على الثلاثة بل له أن يفعل القدر الذي يملكه السيد ما لم يبلغ به حدا بحسب الجرائم وهو ظاهر . قال : وينبغي أن يستثنى من الأحرار القاضي فإنه لو أمر بضرب ابنه جاز له أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل ، والله أعلم .

وَفِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ يُكْرَهُ كَحْلُهُمْ ﴿٨٠١﴾ وَلَا بَأْسَ بِالْمُعْتَادِ خَلْطًا فَيَغْفَرُ

وَرَبِّمَا قَالُوا يُثَابُ بِفِعْلِهِ ﴿٨٠٢﴾ وَلَا شَكَّ مِنْ بَرِّ الْمَسَاكِينِ يُوجَرُ

وَيَغُضُّهُمْ الْمُخْتَارُ فِي الْكُحْلِ جَائِزٌ ﴿٨٠٣﴾ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ الْمُقَرَّرُ

عاشوراء: اسم لعاشر المحرم . والكحل : بفتح الكاف مصدر كحل .

اشتملت الآيات على مسلتين نقلهما من القنية رقم للوبري . قال خلط الحوائج يوم عاشوراء لم يرد فيه أثر قوي ولا بأس به ، وربما يثاب (٣) . وهذه المشار إليها بشرط البيت الأول . وجميع البيت الثاني ، ولكنه أشار إلى تعليل وهو بر المساكين ، وهذا ليس بمدكور فيما نقله ، والذي في حفظي أنه يثاب للتوسعة على عياله المنلوب إليها في الحديث . بقوله من وسع على عياله في النفقة يوم عاشوراء وسع الله عليه ساير سنته (٤) " فأخذ الناس منه

(١) المصدر السابق بتمامه . (٢) القنية العنية ص : ١٧٥ ، باب ما يجوز من قتل الحيوانات وحبسها وضرب الصغير والزوجة ونحوها .

(٣) القنية العنية ص : ١٧٧ ، باب فيما يتعلق يوم عاشوراء وليلة البراءة .

(٤) مشكوة المصابيح ، وفيه : قال سفيان : إنا قد جربناه فوجدناه كذلك . رواه رزين وروى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود وعن

أبي هريرة وأبي سعيد وجابر رضي الله عنهم وضعفه باب فضل الصدقة .

أن وسعوا باستعمال أنواع من الجيوب وهو مما يصدق عليه التوسعة. وقد رأيت لبعض العلماء كلاماً حسناً في التوسعة يوم عاشوراء على العيال. محصله: أنه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمها في المأكول والملابس وغير ذلك مما يحصل به التوسعة. وأنه أحق من سائر المواسم مما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالأعياد ونحوها، والله أعلم.

والأولى في التقنية بعد ما تقدم: ويوم عاشوراء معظم يستحب صومه قيل: والاحتفال يوم عاشوراء سنة ولكن لما صار علامة لمبغضي أهل البيت وجب تركه. ثم رمز وقال: يكره الكحل يوم عاشوراء لأن يزيد وابن زياد اکتحال بدم الحسين رضي الله عنه، وقيل بالاثمد لتقر عينه بقتله. وقيل لبعض السلف: هل هو سنة؟ وليس فيه ذكر عاشوراء، فقال: من سنة المختلين، (١) انتهى.

قلت: هذه زلة عظيمة من قائلها بل الكحل سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم. وفي التحنيس والمزيد: لا بأس بالاحتفال يوم عاشوراء هو المختار، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كحلت أم سلمة يوم عاشوراء. ورقم في أوله لفتاوى أئمة سمرقند. قلت: وفي فتاوى قاضي خان: إنه سنة وذكر فيه "من اکتحل يوم عاشوراء بالاثمد المروج لم ترمد عيناه أبداً" (٢) ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال المصنف: ينبغي أن يقال إن كان من سنة مبغضي الحسين فينبغي أن يكره تخصيصه به، ولا شك أن الخلط إن قصد به التوسعة، والتصدق، وقصدها وجه الله تعالى أنه يثاب عليه، والله أعلم.

وَمَنْ رَامَ يَزْنِي قَاهِرًا وَهُوَ مُحَصَّنٌ ﴿٨٠٤﴾ فَمُحَرَّمُهَا بِالْقَتْلِ فِي الْحَالِ يُعَذَّرُ
وَقَتْلُهُمَا إِنْ وَاقَفَتْ قِتْلَ جَائِزٍ ﴿٨٠٥﴾ وَفِي الْأَجْنَبِيِّ الْحُكْمُ أَيْضًا مُسَطَّرٌ
وَفِي اللَّصِّ إِنْ يَنْقُبُ وَصَاحَ بِهِ فَلَمْ ﴿٨٠٦﴾ يَفِرْ وَذَا شَرْطٌ وَلَا يَتَغَيَّرُ
في الأبيات أربع مسائل، من الفتاوى الصغرى.

الأولى والثانية: قال إذا وجد الرجل مع امرأته أو جاريته رجلاً يريد أن يغلبها على نفسها فيزني بها فله أن يقتله فإن رآه مع امرأته أو مع محرم له وهي مطاوعة له على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً، انتهى. قال الطرسوسي: الإحصان شرط في ذلك كله نص عليه في قاضي خان. ولا يلتفت إلى ما أطلقه في الفتاوى الصغرى فإن الزنا لا يوجب القتل بدون الإحصان. وكان ينبغي أن لا يفعل، لأن إقامة الحدود إلى الإمام كما قالوا في المولى لا يقيم الحد على عبده إلا بإذن الإمام.

وتعقبه المصنف بأن القتل هنا ليس من باب الحدود بل من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعبرة قاضي خان الذي استند إليها واعتمد عليها في النظم عليها هي قوله: "رجل رأى رجلاً يزني بامرأته

(١) المصدر السابق إلا أن العبارة في التقنية هكذا "لأن يزيد أو ابن زياد اکتحل" يعنى بصيغة المفرد، وفي شرح المنظومة "لأن يزيد وابن

زيد اکتحلا" يعنى بالواو مكان "أو" وبصيغة التثنية "اكتحلا" مكان "اكتحل"

(٢) فتاوى قاضي خان، ج ٤، ص: ٣٧١ - باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة.

أو امرأة رجل آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا، حل لهذا الرجل قتله، فإن قتله، فلا قصاص عليه " وفي هذه العبارة المسئلة الثالثة المشار إليها بقوله: " وفي الأجنبي " إلى آخره.

الرابعة: هي تسمة كلام القاضي. قال: وكذا لو رأى رجلاً يسرق ماله فصاح به، أو رأى رجلاً ينقب حائطه، أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به فلم يهرب حل له قتله، ولا قصاص عليه، (١) انتهى.

وهذه المشار إليها بقوله " وفي اللص إن ينقب وصاح به فلم يفر ".

وقوله: " وذا شرط " يعني فيما مر من مسئلة الزنا للصباح به أولاً شرط، فإذا لم يفر حل له قتله، كما أشار

إليه قاضي خاد.

وقوله: " ولا يتغير " أي في الزنا والسرقة، والنقب، غير أن النظم لم يشمل مسئلة السرقة المجردة عن

النقب، ولا شرط كونه معروفاً بالسرقة، والله اعلم.

قلت: وفي البزاية أطلق أن له قتلها إن طاعته. وإن مكرهه قتله، ولم يقيد بكونه محصناً في مسئلة

الزنا، كما في الصغرى. قال: وإن قصد ماله إن عشرة أو أكثر له قتله، وإن أقل قاتله ولا يقتله، وينبغي أن يقيد بذلك إطلاق قاضي خاد.

وقد نظمت القيد الذي قيد به قاضي خاد، والذي قيد به صاحب البزاية فقلت:

كذا سارق والمال عشرة أفصاعدا وقيد القاضى بمن كان يشهر

المراد بـ "القاضي" قاضي خاد فإنه قيد لهذا الحكم بمن كان يشهر بالسرقة كما تقدم.

وفي مختصر المحيط للخبازي: رجل استقبله للصوص ومعه مال لا يساوي عشرة حل له أن يقتلهم.

عن أبي يوسف وإن كان أقل من عشرة قاتل عليه ولا يقتله، وإن كان عشرة أو أكثر قتله. قال: وكذا لو وجده مع امرأته أو جاريتها أو محرم منه يزني بها بالقهر والغلبة عليها، له أن يقتله وإن كانت مطاوعة له في الزنا قتلها جميعاً. ولم يقيد بالزجر بالإحصان ولا بالصباح. فرأيت أن أنظم التبيه على ما وقع من الإطلاق عن قبدي الإحصان أو الزجر بالصباح في مسئلة الزنا في بيت يكون محلة بعد قوله " يسطر " فقلت:

ولم يذكر الإحصان والزجر بعضهم وليس بحد قتل ذا فتدبروا

متعرضاً للذكر ما أشار إليه من كون القتل إنما هو من باب الأمر بالمعروف لا بالحد.

وقد رأيت في كتاب الحدود من البزاية ذكر الهندواني: وجد مع امرأته رجلاً إن كان يتزجر بالصباح

وبما دون السلاح لا يحل قتله، وإن كان لا يتزجر إلا بالقتل حل قتله، وإن طاعته حل قتلها أيضاً. ولهذا نص

على أن التعزير والقتل يليه غير المجتنب أيضاً، وكذلك وجدنا رواية عن الإمام الثاني في المتقى في المسئلة

كما ذكرنا، ونص أئمة حوازم أن إقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل أحد، فإن كاشف العورة يأمره كل أحد بالستر ولو بالعنف، ويضرب كاشف الفخذ لا الركبة، وبعد الفسراغ لا يليه إلا الحاكم.

وعلى هذا لو رأى مسلماً يزني يحل له قتله وإنما يمتنع لأنه لا يصدق في ذلك بأنه زنى (١) ثم ذكر في السرقة مائنه.

وفي المنتقى عن الإمام: إذا ادركت اللص وهو ينقب لك قتله. قال محمد: إن قتله غرم الديق في ماله. وقال الثاني: حنره فإن ذهب والإفارمه، فإن دخل عليك بيتاً فخفت أن يبدأك بضرب، أو خفت أن يرميك فارمه ولا تحنر. قال محمد: لو أن لصاً دخل داراً ولا سلاح معه، وصاحب الدار يعلم أنه يقوى على أخذه إن ثبت، إلا أنه يخاف أن يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقلته، وكذا لو رأى في منزله رجلاً مع أهله أو جارته فعجز وخاف أن أخذه أن يقهره فهو في سعة من قتله، ولو كانت مطاوعة له قتلها. ولو استكره امرأة رجل لها قتله، وكذا الغلام وهو الماخوذ به، وإن قتله قدمه هراً إذا لم يستطع منعه إلا بالقتل، انتهى.

وهذا خلاصة ما تحرر بالتبع في هذه المسائل بحواله أعلم.

تكميل: عجبت من المصنف لكونه لم يتعرض لحكم الحشيش وهو غريب غير منقول عن علمائنا المتقدمين، ولا في كل كتبنا بل في النادر من تعرض له. وقد ذكره في المبتغى بالعين المعجمة في مسائل شتى. فقال: ويحرم أكل الحشيش وهو ورق القنب. وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الشافعي رحمه الله تعالى على تحريم تناوله وأفتوا بإحراقه مع عطر قيمته، وأمروا بتأديب بايعه والتشديد على أكله، فالان فتوى المذهبين على حرمة. حتى قال علماءنا رحمهم الله: من قال: يحل أكله فهو زنديق مبتدع، وحكموا بإيقاع طلاق المحشش زجراً كما في السبكان انتهى.

ثم إنني رأيت بخط مجهول على ظهر كتاب فذكر مسألة الحشيش. قال: ثم إنني رأيت بخط ابن الصايغ في تعليقه معنى ذلك باختلاف ألفاظ، وقد أثبت هنا ما نقله عن ابن الصايغ ولفظه: سئل شمس الأئمة الكردي عن الحشيش التي هي ورق القنب فقال: لم ينقل عن أبي حنيفة وأصحابه فيها شيء لأن أكلها لم يظهر في زمانهم فثبت على أصل الإباحة كما في سائر النباتات، ولم يؤثر عن السلف بعدهم شيء في حلها ولا حرمتها إلى زمان المزني، حتى فشا أكلها وشاع تناولها فافتى المزني بحرمتها على مذهب الشافعي، وكان أول ظهورها في عراق العرب، والمزني ببغداد فبلغ فتواه إلى القاضي أسد ابن عمر وصاحب أبي حنيفة كان بعراق العجم، فقال: إنه يباح إذا لم يسكر منه فلما عمت بليته وشملت الأماكن فتنة اختار أئمة ما وراء النهر واتفقوا على ما افتى به المزني في حرمة أكلها وحرمة تناولها وأفتوا بإحراقها، وإن كان ثمنها خطيراً، وجعلوا قيمتها هذراً وأمرؤا بتأديب بآيعها. وقال: علماءنا: من قال بحله فهو زنديق مبتدع فاسق، وحكموا بوقوع طلاق أكل الحشيش إذا سكر منه زجراً له، هكذا نقله الإمام الحافظ النسفي عن شمس الأئمة الكردي في شرح التمر تاشي، فاستخرت الله تعالى وألحقت ذلك في بيتين تكميلاً للفايدة، وتوفيراً للفايدة. فقلت:

وأفتوا بتحريم الحشيش أثبتوا
وتطليق محشش ليزجر وقرروا

لبايعه التاديب والفسق أثبتوا وزندقة للمستحل وحرروا
وفي قولنا "الزجر" إشارة إلى علة إيقاع طلاقه "ولبايعه" متعلق "وقرروا" والضمير فيه للحشيش، والله تعالى أعلم.

فصل من كتاب الشرب والأشربة

الشرب: بالكسر النصيب من الماء. والأشربة: جمع شراب وهو لغة إسم لما يشرب حلالا لا كان أو حراما ثم صار في استعمال الفقهاء اسما لما يحرم.
ومنا سبتهما بالكرهية ظاهر، فإن موضوع الكراهة لذكر ما حرم أكله وشربه حرمة مغلظة أو مخفية وهذا من فروعه موقد الشرب لا اختصاصه بالحلال، وذاك بالحرام، والحلال مقدم، وهما متفقان لفظا ومعنا. والله أعلم.

وَلَيْسَ يُعَارُ الْمَاءُ وَلَا هُوَ يُوجَرُ ﴿٨٠٧﴾ وَمَا فِيهِ تَمْلِكُ وَلَا هُوَ يُنْمَهُرُ
وَلَا الرَّهْنُ وَالْقَرْضُ وَالتَّصَدُّقُ جَائِزٌ ﴿٨٠٨﴾ وَلَا الْبَيْعُ بَلْ فِيهِ الْإِسَاحَةُ تُذَكَّرُ

ايشتمل البيتان على ثمانية عقود لا تصح في الماء. منقولة من التنف قال: لا يجوز في الماء ثمانية أشياء البيع، والرهن، والإجارة، والإمهار، والهبة، والصلقة، والعارية، والقرض، ويجوز فيه الإباحة. وكذا حكم الكلال (١)، انتهى.

قال الطرسوسي: ومراده إن كان على وجه الشرب للأراضي، أما الماء المحرز في الإناء فإنه يجوز بيعه. وفي التهمة: قال محمد: إذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر فإنه لا يجوز. إما لأنه باع مالا يملك لأن الماء قبل الإحراز لا يصير مملوكا لأحد، وبيع مالا يملكه الإنسان لا يجوز. وإما لأن البيع مجهول. قال: بعض مشايخ بلخ كانوا يجيزون ذلك وكانوا يقولون أهل بلخ يتعاملون بذلك، والقياس يترك بالتعامل. والفقهاء أبو جعفر وأستاذه أبو بكر البلخي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك، وقالوا هذا تعامل أهل بلدة واحدة.

وكذلك لو استأجره لا يجوز لما ذكرنا من المعنيين، والمعنى الخاص في الإجارة وهو أن الإجارة عقدت على العين مقصودا، ومحل الإجارة المنفعة دون العين.

قال المصنف: والمعنيان الموجودان في البيع موجودان في الجميع. والثالث في الإعارة أيضا، والله أعلم. وقاضي خاں صرح بأن ظاهر الرواية عدم جواز الشرب بدون أرض، وإن كان يتعامل به في تلك القرية ثم قال: فلو أنه باع الماء بدون الأرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع أرض له قال الفقيه أبو جعفر: لا يجوز البيع في الشرب إلا أن يجيزه البائع الأول، لأن البائع الثاني لم يملك الشرب بالشرء أو القبض. لأن بيع الشرب لا يقع على موجود، ألا ترى أنه لو باع الأرض والشرب جاز البيع. وإن كان الماء منقطعاً وقت البيع، وإنما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت، فإذا لم يشتري شيئا موجودا لا يملكه بالقبض، فلا

يجوز بيعه ثانياً، لأنه على ملك البائع الأول. قال قاضي خاں: وعندى هذا الجواب مشكل، وينبغي أن يكون حكم البيع الأول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل، لأن بيع الشرب وحده وإن كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية، وبه أخذ بعض المشايخ، وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان، فكان حكمه حكم البيع الفاسد يملك بالقبض، فإذا باعته بعد القبض وجب أن يجوز، ويؤيد هذا ما ذكر في الأصل: رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه، ولو لم يكن الشرب محلاً للبيع لما جاز عتقه، كما لو اشترى عبداً بمئة أو دم وقبضه وأعتقه لا يجوز عتقه، (١) انتهى.

قلت: يظهر لي فرق بين الشراء بالشرب والمئة والدم، لأن هذين لا يقبلان الملك بوجه لعدم ماليتهما وتقومهما بخلاف الشرب، لأنه يقبل البيع ولو تبعاً فصح أن يكون عوضاً في الجملة فيراعي جانب العتق حتى ينفذ، لأن الشرب محل للبيع، كما صرح به، ولا يلزم من كونه محلاً للبيع تبعاً صحة بيعه منفرداً فتأمله والله أعلم.

وَبِعْتِكَ أَرْضِي ذِي وَبِعْتِكَ شَرِبَهَا ﴿٨٠٩﴾ بِأَلْفٍ فَعَنْ بَعْضِ الْمَشَائِخِ يُنَكَّرُ

مسئلة البيت من التهمة قال: وإذا قال بعتك هذه الأرض بألف درهم وبعتك شربها هل يجوز بيع الشرب؟ اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم: لا يجوز، لأن الشرب صار مقصوداً في البيع وبعضهم قالوا: يجوز، لأنه بقي تبعاً، لأنه لم يذكر له ثمناً حتى لو ذكر للشرب ثمناً بأن قال بعتك هذه الأرض وبعتك شربها بمائة لا يجوز بلا خلاف، لأنه صار أضلاً من جميع الوجوه. وعلى هذا الخلاف لو قال: بعث منك هذا العبد بألف درهم وبعث منك أطرافه هل يجوز البيع في الأطراف على هذا التصوير، انتهى.

قلت: ما نقله عن التهمة ليس فيه حكاية خلاف في الصورة المنظومة بل بقي الخلاف فيها. وقال: إنه يجوز بلا خلاف، لأن الصورة المنظومة مالم قال بعتك أرضي ذى وبعتك شربها بألف وهي نظير مالم قال بعتك هذه الأرض وبعتك شربها فتقابل الأرض بالثمن دون الشرب، بخلاف المنظومة فإنه قبل فيها الشرب بالثمن دون الأرض فتنبه لذلك!

وقد استعرت الله تعالى وأصلحت بيت المصنف وألحقت به بيتاً آخر متضمناً لمسئلة التهمة التي فيها

الخلاف، فقلت:

وَبِعْتِكَ أَرْضِي ذِي وَبِعْتِكَ شَرِبَهَا بِأَلْفٍ فَمَنْعَ دُونَ خَلْفٍ مُحَرَّرٍ

وَبِعْتِكَ أَرْضِي ذِي بِأَلْفٍ وَبِعْتِكَ لَهَا الشَّرْبُ فِيهِ الْخَلْفُ حَقّاً يَسْطَرُ

ولكن البيت الثاني لا يدور إلا بإشباع فتحة الكاف، والله تعالى الموفق.

وَلَوْ بَاعَهُ أَرْضاً وَشَرِباً لَغَيَّرَهَا ﴿٨١٠﴾ يَصِحُّ وَفِي إِنْجَارِهَا الْفَرْقُ نِيرٌ

اشتمل البيت على مسألتين من التهمة.

الأولى: قال فأمّا إذا باع الأرض مع شرب أخرى غير الأرض المبيعة هل يجوز بيع الشرب أم لا؟ لم

يذكر محمداً هذا الفصل في الكتاب، وحكي عن أبي نصر محمد بن سلام أنه يجوز. قال الفقيه أبو جعفر: وإليه

أشار في الكتاب.

الثانية : قال فأما إذا اجر أرضاً مع شرب أخرى لا يجوز ، والفرق أن الشرب في حق المبيع بيع للأرض من وجه أصل من حيث يقوم بنفسه بيع من حيث أنه لا يقصد لعينه بل للأرض ، فمن حيث أنه بيع لا يجوز بيعه من غير أرض أصلاً ، ومن حيث أنه أصل يجوز بيعه مع أي أرض كان ، أما في حق الإجارة الشرب تبع من كل وجه ، لأن الإجارة في الأراضي للارتفاع من حيث الزراعة ولا تنهياً الزراعة بدون الشرب ، وإذا كان الشرب تبعاً للأرض من كل وجه في الإجارة لم يجوز إجارة الشرب مع أرض أخرى كما لم يجوز بيع أطراف العبد تبعاً لرقبة أخرى ، والله أعلم.

وَسَاقِ بِشَرْبِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِضَامِنٍ ﴿٨١١﴾ وَضَمَنَهُ بَعْضُ وَمَا مَرَّ أَظْهَرُ
وَلَوْ رَدَّهُ يَسْقِي مَرَّاراً بِضَرْبِهِ ﴿٨١٢﴾ أَوِ الْحَبْسِ لَوْ شَاءَ الْإِمَامُ يُعَزَّرُ

الضمير في "رده" للماء الذي يسقي به إلى أرضه مرة بعد مرة "ويضربه" متعلق "يعزر".

وقد اشتمل البيتان على مسألتين .

الأولى : قال في الذخيرة ماحصله : وإذا استهلك رجل شرب رجل بأن كان لرجل شرب يوم فحاج رجل وسقى هذا الشرب أرضه ذكر شيخ الإسلام فخرًا لإسلام البيزدوي في شرح الجامع الصغير : أنه يضمن . وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الشرب : أنه لا يضمن وعلمه بوجهين : الأول أن من ملك استهلاك شيء بحجة لا يضمن إذا استهلكه بأخرى . والثاني : أن الماء قبل الإضرار في الأواني لا يصير مملوكاً وبإتلاف ما ليس مملوكاً لغيره لا يضمن . قال وذكر هذه المسئلة في مختصر عصام على نحو ما ذكره شيخ الإسلام وعليه الفتوى ، انتهى .

وإلى ذلك أشار بقوله : " وما مر أظهر " يعني عدم التضمين :

وفي عيون أبي الليث : أنه لا يفعل وإن اضطر إليه ، لأن المرخص في أخذ مال الغير خوفاً الهلاك على النفس ولم يوجد ، ولو فعل فلا ضمان عليه .

وفي الظهيرية : فيه روايتان والأصح أنه لا يضمن .

والمصنف رد فهم الطرسوسي من بحث شيخ الإسلام الإباحة حيث قال : إنه قبل الإحراز لا يكون مملوكاً فيكون مباحاً بأنه لا يلزم من قول شيخ الإسلام أنه قبل الإحراز ليس بمملوك أن يكون مباحاً ، لأنه غير مملوك ويكون مستحقاً . واستظهر بما في قاضي خا : وليس لأحد أن يسقي أرضه أو زرعه من نهر الغير أو عينه ، أو قناته اضطر إلى ذلك أو لم يضطر ، وإن سقى أرضه أو زرعه بغير إذن صاحب النهر فلا ضمان فيما أخذ من الماء على أن الطرسوسي أيضاً قال : إن كلام العيون يقتضي أنه لا يجوز له ذلك ديانةً ، فينبغي أن يقتضى بأنه لا يباح له ذلك إلا بإذن صاحبه ، ولو فعل لا ضمان عليه في القضاء .

الثانية : ما ذكره قاضي خا بعد ماتقدم نقله عنه : وإن أخذه مرة بعد مرة يؤديه السلطان بالضرب والحبس إن رأى ذلك ، (١) انتهى .

ولا يخفى ما في قوله "ولو رده يسقي مرارا" من الحزاة ، فلو قال :

ومن كان هذا الفعل منه مكررا

فبالضرب أو بالمجس ذوا الأمر يزجر

لكان أوضح وأحسن ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَدَعَاَهُ دُونَ الْأَرْضِ فِيهَا صَحِيحَةٌ ﴿٨١٣﴾ وَيُقْضَى بِهِ إِنَّ بِالشَّهَوْدِ يُنَوَّرُ

مسئلة البيت من الذخيرة . قال إذا كان لرجل نهريمر في أرضه فادعى رجل فيه شرب يوم في الشهر ، وأقام على ذلك بينة قضى له بذلك استحسانا ، لأن هذه شهادة على شرب يوم معلوم ، والشهادة على شرب يوم معلوم يحكمم بقبولها . وإن كان الشرب بغير أرض فالشرب هنا معلوم وهو يوم من ثلثين يوماً ، انتهى .

وفي قاضي خان : سوى بها مسيل الماء قال : لأن الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع قبول الشهادة . ولو شهدوا أن له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا أن له في رقبة النهر شيئا لم تقبل شهادتهم . (١) قال المصنف : إن الطرسوسي لم يشترط فيها كون النهر يجري في أرضه يعني وقد تظافر عليه كلام الكتائب . وكأنه أشار إلى اشتراط تلك بقوله "فيها" فإن الضمير في "دعواه" للشرب وفي "فيها" للأرض يعني إذا كان الشرب وهو الماء يمر فيها . وفي تأديته للمراد ما فيه مع خلوه عن كون المدعى يوما معلوما وهو شرط بقبول البينة والقضاء ، كما صرح به قاضي خاد فغيرت البيت فقلت :

بأرضي لي نهري فثبت مدع

به شرب يوم من ثلثين يظفر

فالضمير في "به" للنهر فأشعر بكونه بدون الأرض ، وقوي "يظفر" أي بالمدعى به وهو شرب اليوم المذكور فحصلت التوفية بما ذكره في الذخيرة وقاضي خاد مع الوضوح وسلامة النظم ، والله سبحانه وتعالى الموفق .

وَمَا جَوَزُوا أَخْذَ التُّرَابِ الَّذِي ﴿٨١٤﴾ عَلَى جَوَائِبِ نَهْرٍ دُونَ إِذْنٍ يُفَرَّرُ

وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ الطَّرْقُ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ ﴿٨١٥﴾ بِإِلَاسٍ بِالتَّحْمِيلِ مِنْهَا يُعَبَّرُ

اشتمل البيتان على مسلتين .

الأولى : من القنية قال في باب حكم التراب الذي يلقي على حافتي النهر بعد أن رقم لشرف الأيمة

المكي : التراب المستخرج بالكرا الذي يوضع على حافتي النهر يختص به من وضع بحانبه إذا لم يضر بالنهر أخذه . وقال شهاب الإمامي : هو مشترك بين أهل النهر المشترك . قال استأذنا : يعني مولانا بدیع : سألت القاضي علاؤ الدين المروزي ، ومعه نجم الأيمة البخاري حاضر في الأنهار التي في القرى يحفرها أهلها في البريع ويهرمون التراب إلى حافتي النهر هل لأحد أن يأخذها ؟ فقال نجم الأيمة نعم ، إذا لم يضر ذلك بالنهر . فقلت له في ذلك . فقال : لأنه مباح . فقلت : أليس الخافرون استولوا عليه بالحفر فملكوه ، فقال : الاستيلاء إنما يكون بسبب الملك إذا كان على قصد التملك والحفرة لا يقصدون بها التملك كمن احتش حشيش النهر ليزول المانع من تجري الماء ، فلكل أحد أن يأخذ ذلك الحشيش . وكان شيخ الإسلام يصوبه في ذلك . قال صاحب القنية : قلت هذا حسن جدا . وبهذا تبين أن جواب شرف الأيمة أقرب إلى الصحة ،

ولا وجه لصحة جواب شهاب الإمامي، لأن النهر وإن كان مشتركاً فهذا التراب الذي يرفعه الحفرة ليس من أصل النهر بل جمعه الماء فيه، وكان مباحاً، ولم يقصد أحد تملكه فبقي مباحاً ثم رمز لعين الأئمة الكرابسي وقال: يجوز أخذ التراب من القرى القديمة بإذن الحاكم، (١) انتهى.

المسئلة الثانية من التحنيس والمزيد: رجل يرفع طينا أو تراباً من طريق المسلمين فهذا على وجهين: إما إن كان في أيام الزرع والأحوال أولم يكن وقد تمكن من الأرض وقد صار كالأرض واحتاج الراجع إلى القلع ففي الوجه الأول الرفع أولى لأنه حسنة، لأنه في طريق المسلمين، وفي الوجه إن كان فيه مضرة بالماراة لايسته ذلك، لأنه تصرف في حق العامة وفيه ضرر، انتهى.

ولم يظهر لي أن المذكور في النظم يتعلق بواحدة من المسئلتين المنقولتين عن الكتابين المذكورين، لأن البيت الأول إنما تضمن بالمنع من أخذ تراب على جوانب نهر بدون إذن، ولم يتعرض لهذه المسئلة في القنية، والذي فيها ثلاثة أقوال مقيدة بانتفاء الضرر في التراب المستخرج من النهر الموضوع بحافته الاختصاص بالواضع، والاشترار بين أهل النهر، والإباحة. والبيت الثاني إطلاق الأخذ من الطريق عن البعض حيث لا ضرر، والذي في التحنيس والمزيد التفصيل الذي علمته، لكنه يمكن حمله على مفهوم الوجه الثاني من كلامه. فاستخرت الله تعالى ونظمت ما اشتمل عليه الكتابان المذكوران في ثلاثة أبيات فقلت:

ويرمى تراب من بواطن أنهر	على حافتيها أخذه البعض يحظر
فواضعه إن لا يضر وبعضهم	يرى باشتراك والإباحة أظهر
كذا الطرق في أيام وحل وزرعة	وإن يتمكن لا إذا تضرر

فاشتمل لها على المنقول أنفاً أظهر من الشمس مع أمن الخفاء واللبس مع التبيه على الراجح بقولنا "أظهر" وبالله التوفيق.

وَلَوْ حَفَرُوا نَهْرًا وَأَلْقَوْا تُرَابَهُ ﴿٨١٦﴾ بِأَرْضٍ لَشَخْصٍ وَهِيَ لِلْمَاءِ مَعْبَرٌ
فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ نَقْلُ مَا فِي حَرِيمِهِ ﴿٨١٧﴾ وَفِي الْغَيْرِ رَبُّ الْأَرْضِ وَالنَّقْلُ بِأَمْرِ

الضمير في: "وهي" للأرض الملقى فيها التراب. يعني إن كان النهر يجري في الأرض المذكورة. وفي: "عليهم" للحافرين. وفي: "حريمه" للنهر.

والمسئلة من قاضي خان. قال: نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين، ويجتمع تراب كثير في السكة، قالوا: إن كان التراب على حريم النهر لم يكن لأهل السكة تكليف أرياب النهر بنقل التراب، وإن كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك، وكذلك نهر لقوم يجري في أرض رجل حفروا النهر وألقوا التراب في أرضه إن كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب النهر برفع التراب، لأن لهم حق

(١) القنية المعنية ص: ٣٧٥، باب حكم التراب الذي يلقى على حافتي النهر. إلا أن في القنية العبارة هكذا "إذا كان على قصد التملك"

إلقاء التراب في حريم النهر، فإن ألقوا التراب في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم بنقل التراب، انتهى. (١)
والمنظوم هي المسئلة الثانية دون الأولى، وعندى أنها أولى بالنظم من الثانية فنظمتها في
بيتين. فقلت:

ولو كثرت ترب بسكة معشر لحفر ذوي نهر بها النهر ينظر
فإن حريم النهر يرمون لم يكن على مالك رفع وإلا يقرر

فالضمير في: "بها" للسكة. وقولي: "وإلا يقرر" أي وإلا يكن في حريم النهر يقرر الرفع على المالك، والله أعلم.

وَبَانِي رَحَى مِنْ دُونِ شِرْكِيهِ جَنَى ﴿٨١٨﴾ وَيُمْنَعُ رَدُّ النَّهْرِ ثُمَّ يَدُورُ

قال في البيت مسئلان من البدائع قال: بعد أن قرر أن النهر الخاص بحمالة واحدة ليس لأحدهم
التصرف فيه بغير رضى الباقيين بضرر أو بدونه. قال: حتى لو أراد واحد من الشركاء أن ينصب عليه رحى فإن
كان موضع الرحى مشتركا أو تقع الحاجة إلى تعريج الماء ثم الإعادة ليس له ذلك لما فيه من الضرر بالشركاء
بنا خير وصول حقهم إليهم بالتعريج، (٢) انتهى.

قلت: وقول الناظم "جنى" لا يكفي في إفادة المنع لحوازه أن يكون جنى في الابتداء، ولا يمنع في البقاء.

وقوله: "ويمنع ردالنهر" إلى آخره إشارة إلى مسئلة تعريج الماء فلو كان البيت هكذا:

ويمنع من نصب الرحى دون شركة كتعريجه للماء ثم يدور

لكان أوضح وأفصح. وإطلاق المنع من نصب الرحى شامل لما لو كان موضع الرحى مشتركا، أو مختصا
بالنصيب. وقولنا: "ثم يدور" أي يدور الماء إلى محله بعد تعريجه به لحاجة نفسه، والله أعلم.

وَلَيْسَ يُحِلُّ الْخَمْرَ طَبَخَ وَلَا دَوَاءً ﴿٨١٩﴾ وَلَا الطِّفْلَ وَالسَّاقِيَ لَهُ الْإِثْمُ يُحْصَرُ

من هنا أخذ في مسائل الأشربة، قال: وفي البيت أربع مسائل من المبسوط. قال: وإن اشتد عصير و غلا
وقذف بالزبد، ثم طبخ بعد ذلك، لم يحل بالطبخ بعد ذلك، ثم علل ذلك وقال: ثم الطبخ في الخمر لا يوجب
تبديل عينه، ولهذا يحل من شرب منه قليلا كان أو كثيرا (٣)، ونحوه في قاضي خاتم والبدائع. وهي الأولى،
والثانية، والثالثة.

والرابعة: اشتمل عليه قول المبسوط: لا يحل أن يسقي للصبيان الخمر للدواء، ويؤخذ منه عدم الحل

للكبار من باب أولى. قال: والإثم على من يسقيهم، لأن الإثم مبني على الخطأ، والصبي غير مخاطب، فهو
غير آثم، انتهى. (٤) غير أنه لا يعجبني قوله: "لا الطفل". فلو قال ع

(١) فتاوى قاضي خان ج ٤ ص: ٢٥٢، فصل في كبرى الأثام وعمارة المحاري والمساكن.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٦ ص: ١٩٠ - ١٩١ بتغير الفاظ، كتاب الشرب - ط بيروت.

(٣) المبسوط للرخسى ج ١٨، الجزء ٢٤ ص: ١٨، كتاب الأشربة، ط بيروت.

(٤) المصدر السابق ص: ٢١.

لطفل ومن يسيقه بالإثم يظفر.

أو للإثم يحصر لكان عين مافي المبسوط، فإن ظاهر النظم أنه لا يحل الخمر للطفل وليس هو المراد وإنما المراد أنه لا يحل مداواة الطفل بها، والله أعلم.

وَقِيلَ يُحِلُّ الْخَمْرَ طَبِّخٌ إِذَا حَلَّتْ ﴿٨٢٠﴾ مِنَ الطَّبِّخِ وَالْمَذْكُورُ مِنْ قَبْلُ أَجْدَرُ
المذكور من قبل كون الطبخ لا يحلها كما نقلناه عن المبسوط وغيره.

ومسئلة هذا البيت من القنية: خمر طبخت وزالت مرارتها. (١) قال المصنف: ولا عمل على هذا ولا التفات إليه وكذا كل ما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد مالم يعضده نقل من غيره. وإنما نظم هذا الفرع لينبه عليه لئلا يفتر به أحد.

ثم نقل عن الطرسوسي ما محصله: أن التقييد بزوال المرارة لا يصلح فارقا بين هذا وبين ما مر في البيت قبله مستندا لتشبيه شمس الأيمة له بطبخ لحم الخنزير.

قال: فإنه لو زال طعمه وصار مثل اللبن لا يحل.

أقول: لقاليل أن يقول بينهما فرق فإن لحم الخنزير بالطبخ لا ينقلب به عينه وهي نجسة بخلاف الخمر، لأنها قابلة لانقلاب العين من النجاسة إلى الطهارة بالانقلاب خلا فإله قال: وكذا قوله يعني المبسوط: أن النار ليس لها تأثير في إثبات الحل (٢) ثم أكد به بأنه يحده، فلم يجعل الطبخ شبهة في درء الحد، فكيف في الحل. قال: وذكر بعد هذا ما يؤيده: لو عجن الدقيق بالخمر ثم عجزه لا يحل أكله: ولا شك أنه لا مرارة فيه، فلا فرق بين أن يزول، أو لا يزول.

أقول: كبل هذا قابل للبحث، لأننا نقول إن مراد صاحب القنية أنها تحل إذا زالت عنها أو صاف الخمرية، وهي المرارة، والإسكار لتحقق إنقلاب العين، كما لو انقلبت خلا. ومراد المبسوط أنها لا تحل بالطبخ حيث كانت باقية على أو صاف الخمرية، لأنه لم يوجد ما يقتضي الإباحة من الاستحالة والإنقلاب، وكون النار لا تأثير لها في إثبات الحل لا ينافية لأن المورث لانقلاب ولا خصوصية للنار به.

وأما مسئلة العجن فلا يصح الاستظهار بها هنا، لأنه قد خالطت الدقيق عين الخمر النجسة واستهلكت فيه فتنجسته وحرمته، والنار لا تأثير لها في ذلك مع الاستهلاك، فصفة النجاسة قائمة به، والله أعلم.

قال: والذي يظهر لي أن القاضي عبد الجبار المنقول عنه في القنية اشتبه عليه طبخ العصير الحلو بطبخ الخمر، وزعم أن هذه فائدة جلية، والحق أن مثل هذا لا يقال إنه اشتبه على القاضي عبد الجبار. والمصنف قال: إنه من مشايخ المعتزلة وصاحب القنية فلا يعتبر بما انفرد به مما خالف المذهب.

(١) القنية النية ص ٢٧٤، كتاب الأشربة وتعلمها: بالطبخ يحل شربها

(٢) المبسوط ج ١٨، الحز ٢٤ ص: ١٨، كتاب الأشربة.

أقول : هذه المسئلة لا مدخل للاعتزال فيها لو صح كون المتقول عن القاضي عبد الجبار ، والحال أنه ليس هو إنما نقلها في القنية عن القاضي علاؤ الدين المروزي ، والمحمل فيها ما قدمته انفاً ، والله أعلم .
 وَإِنْ هَلَكْتَ لَوْنًا وَطَعْمًا مَعَ الدَّوَاءِ ﴿٨٢١﴾ فَيَعْقُوبُ مِنْهَا الْحَدَّ لَا يَتَقَبَّرُ
 مسئلة البيت قال المصنف : إنه نقلها عن التحنيس والمزيد عند النظم ، ثم إنه الآن لم يجد ها فيه ، وكذلك لم أجدها فيه . قال : لو هلكت الخمر في الدواء وزال لونها وطعمها ، قال أبو يوسف لا يجب الحد . ونقل عن البدايع أن المغلوبة بالماء لا توجب الحد (١) ، ولم يقيد بزوال اللون والطعم ، فمع زوالهما أولى . وفي قاضي خاد نحو ما في التحنيس والمزيد مع زيادة اعتبار الريح .
 قال المصنف : ما حاصله : أنه لا يلزم من سقوط الحد لقيام الشبهة الحل ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات مع بقاء الحرمة .

قلت : قاضي خاد لم يخص ذلك بأبي يوسف بل أطلقه ، والله أعلم .
 وَيُكْرَهُ كَحْلٌ وَاحْتِقَانٌ بِخَمْرٍ ﴿٨٢٢﴾ سَعُوطٌ وَفِي الإِخْلِيلِ لَيْسَ يَقْطَرُ
 اشتمل البيت على أربعة أحكام ذكرها قاضي خاد . قال : ويكره الاحتقان ، والاحتقال بالخمر ، وكذا الإقطار في الإخليل ، وأن تجعل في السعوط . فالحاصل : أنه لا ينتفع بالخمر إلا أنها إذا تخلل فيتفع بها ، سواء صارت خلا بالمعالجة أو بغير المعالجة عندنا ، خلافاً للشافعي (٢) ، انتهى ، والله أعلم .
 وَمَا حَلَّ أَنْ يَسْقَى بِهَا حَيَوَانَهُ ﴿٨٢٣﴾ وَلَا حَلٌّ أَنْ يَلْهَى إِلَيْهَا وَيَنْظُرُ
 اشتمل البيت على مسلتين يشملهما قاعدة قاضي خاد المتقدمة في البيت قبله ، أنه لا ينتفع بالخمر إلا في التحليل (٣) . وقد نص علي هاتين المسلتين أيضا فإنه قال : ويكره للمرأة أن تمتشط بخمر ، لأن الانتفاع بالخمر حرام لا ينتفع به بوجه ما . ثم قال : وكذا لا يسقي الدواب ولا يبل بها الطين . ثم قال : ذكر الكرخي رحمه الله عن أصحابنا أنه لا يحل للإنسان أن ينظر إلى الخمر على وجه التلهي ، ولا أن يبل بها الطين ، ولا يسقي بها الحيوان . وكذا الميتة لا يطعمها كلابه ، لأن ذلك انتفاع بها ، والانتفاع بها محرم ، فإن الذي حرم شربها حرم الانتفاع بهذا (٤) ، والله أعلم .

وَإِنْ يُرْمَ مِنْ حُبٍّ مِنَ الْخَمْرِ فَارَةٌ ﴿٨٢٤﴾ وَمَا انْتَفَسَخَتْ لَوْ عَادَ خَلًّا فَتَطْهَرُ
 مسئلة البيت من قاضي خاد . قال : وإذا وقعت فارة في حب الخمر فما تت ور ميت الفارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا ، وإن انتفست الفارة فيها كان الخل نجسا ، لأن ما فيها من أجزاء الفارة لم يصر خلا ، انتهى .

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص : ١١٣ ، كتاب الأشرية ط بيروت .

(٢) فتاوى قاضي خاد ج ٤ ص : ٢٧٥ ، كتاب الأشرية .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٦ .

(٤) فتاوى قاضي خاد ج ٤ ص : ٢٥٧ ، كتاب الأشرية .

وذكر المصنف هنا فرعا من قاضي خاد حسنا أحببت ذكره . قال: لو ألقى في الخمر سمكا أو ملحاً واتخذ من ذلك مشبويا لا بأس به إذا تحولت الخمر وصارت خلا، لأن ما تداعل السمك من أجزاء الخمر صار خلا فيطهر السمك ، لأنه سمك رمي في الخل . عن أبي يوسف رحمه الله في غير رواية الأصول الجواب على التفصيل، إن كان السمك والملح مغلوبا بالخمر فصار الخمر خلا يطهر ، وإن كان السمك والملح هو الغالب لا يطهر وإن صارت حامضة . هكذا جعلوا الجواب على التفصيل (١) والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَأَلْوُ الْقَيْتِ فِي الْمَاءِ قَطْرَةً خَمْرَةً ﴿٨٢٥﴾ وَالْقَيْنِ فِي خَلٍ فَخُلْفٌ يُسْطَرُّ

مسئلة البيت من قاضي خاد . قال: قطرة من خمر وقعت في خابية فيها ماء ثم صب ذلك الماء في دن من الخل ، قال أبو نصر الدبوسي: يفسد الخل لوقوع الماء النخس فيه ، والماء لا يتخلل فيبقى نجسنا . وقال بعضهم: لا يفسد الخل وهو الصحيح ، لأن الماء ما كان نجسا بعينه بل مجاورة الخمر فإذا تخلل الخمر بوقوعه في الخل زالت المجاورة فيعود الماء طاهرا . كذا: نيف إذا وقع في خمر ثم في خل يطهر ، وكذا الرغيف إذا خبز بخمر ثم وقع في خل ، والثوب إذا وقع في خمر ثم في خل فإنه يطهر ، بخلاف الدقيق إذا عجن بخمر ثم خبز فإنه يكون نجسا ولا يطهر ، لأن ما في العجن من أجزاء الخمر لم يصر خلا بالخبز فلا يطهر (٢) انتهى . غير أنه لم يشر في النظم إلى الصحيح .

ولو قال: "يصح يطهر" لا شار إليهما . والحق أن ما ذكر من التصحيح منقول عن محمد ذكره قاضي خاد في مسألة أخرى ، فإن البعض فصل بين كون الماء غالبا فلا يطهر ، أو مغلوبا فيطهر والصحيح ما قاله محمد: أنه يطهر في الحالين ، وعلل بما مر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَفِي جَعَةٍ مِزْرٍ وَبِتَعٍ مُحَمَّدٌ ﴿٨٢٦﴾ يُحَرَّمُ وَالنُّعْمَانُ لَا وَهُوَ يُسْكِرُ
وَيَكْرَهَُا يَعْقُوبُ إِنْ يَتَّقِ عَشْرَةَ ﴿٨٢٧﴾ وَعَنْهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مُؤَخَّرُ

الجعّة: بكسر الجيم وفتح العين المهملة نبيذ الشعير . وقال في المحكم: إن فتح الجيم أكثر .

والمزرة: بكسر أوله والزاي الساكنة وراء ما يتخذ من الشعير والحبوب . وقيل خاص بنبيذ الذرة .

والبتع: بكسر الموحدة والفوقية الساكنة وأخره مهملة ، ما يتخذ من العسل ، ويجوز كسر فوقيته .

وفي البيتين خلاف أيمتنا الثلاثة في هذم الأنبيذ . قال في البدايع: وأما المزرة ، والجعّة ، والبتع ، وما يتخذ من السكر والتين ، ونحو ذلك فيحل شربه عند أبي حنيفة رضي الله عنه قليلا كان أو كثيرا ، مطبوخا كان أو نيا ، ولا يحد شارب به وإن سكر .

وروي عن محمد أنه حرام بناء على أصله: أن ما أسكر قليله حرام كالمثلث ، وقال أبو يوسف : ما كان من هذه الأشربة يسقى بعد ما يبلغ عشرة أيام لا يفسد ، فإني أكرهه . وكذا روي عن محمد رحمه الله ثم رجع

(١) المصدر السابق بتمامه .

(٢) المصدر السابق ص: ٢٥٧ .

أبو يوسف عن ذلك إلى قول أبي حنيفة (١) وإليه أشار بقوله: ع

وعنه كما قال الإمام موخر

أي عن قوله الأول بالكراهة رجوعاً إلى قول الإمام. وقد تقدم لنا تحرير في هذه المسئلة في كتاب الحدود فارجع إليه، والله تعالى أعلم.

فصل من كتاب الرهن

هو مصدر رهننت المتاع بالدين حبسته به فأنا. رهن، وأخذ مرتهن، والأصل مرهون بالدين فحذف للعلم به، ورهنته به لغة، ومنعها بعضهم. وقال: إنما يقال ارهنته الثوب إذا دفعته له ليرهنه، ثم أطلق على المرهون. وشرعاً: هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين مثلاً.

ومناسبتة بالشرب أن في كل منهما قصد الانتفاع بما لا يملكه قبل الإحراز. والله أعلم.

وَمَنْ يَسْتَعِيرُ الْعَيْنَ لِلرَّهْنِ يُحْبِرُ ﴿٨٢٨﴾ وَيَرَهْنُ عَنْ شَخْصٍ وَذَا لَيْسَ بِأَمْرٍ فِي الْبَيْتِ مُسْتَلْتَانِ.

الأولى: من الذخيرة. قال عن المتتقى: استعار من آخر ثوباً ليرهنه بدينه فرهته بمائة درهم إلى سنة، ثم إن صاحب الثوب أخذ المستعير بثوبه ليرد عليه فله ذلك، فإن كان أعلمه أنه يرهنه إلى سنة فإن افتكه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعاً ويرجع به على الراهن، وإن كان الراهن غايياً وصدق المرتهن رب الثوب أنه ثوبه فإنه يدفعه أيضاً، يأخذ دينه «ولم يكن رب الثوب متطوعاً. فقوله: "يحبر" يعني على رد الثوب للمعير.

الثانية: في العيون روى هشام عن محمد رحمه الله في رجل له ألف درهم على رجل فجاء أجنبي فرهن بها عبداً بغير أمر المطلوب ثم جاء آخر فرهته عبد، آخر بغير أمر المطلوب فهو جائز، والأول رهن بالألف والأخر رهن بخمسة مائة، لأن كل واحد منهما متبرع بالرهن، إلا أن تبرع الأول وجد، ولا وثيقة بالدين فيكون رهناً لجميع الدين وتبرع الثاني وجد وبالدين وثيقة فلا يصير رهناً إلا بخمسة مائة، انتهى.

والذي في البيت جواز رهن الرجل عن المديون بغير أمره. وفي الذخيرة: صورها فيما إذا رهن المديون ثم رهن الغير متبرعاً وقال إنه إذا هلك رهن المديون كان مضموناً بجميع الرهن «ورهن الأجنبي يهلك بالنصف وعمله بأن رهن المديون صار مضموناً بجميع الدين، فلا يملك المتبرع بغير موجب عقده ومثله في قاضي خاد، والطرسوسي قال: إنه ينبغي أن رهن الأجنبي لو كان سابقاً فهلك يكون مضموناً بالدين ورهن المديون إذا كان لا حقا يكون مضموناً بالنصف، وهو ظاهر تعليل العيون والذخيرة، إلا أن المصنف فرق بأن الأجنبي متبرع بلا موجب «والمديون لرهته موجب، وهو الدين الذي في ذمته فكان الضمان في حقه أحق، والله أعلم.

وَصَحَّ يَدَارٍ وَالْجِدَارِ الَّذِي لَهَا ﴿٨٢٩﴾ لَهُ شِرْكَةٌ فِيهِ أَصَحُّ وَأَجْدَرُ

الضهير في "صح" للرهن.

ومسئلة البيت من القنية رقم لشرف الأئمة المكي، وقال: رهن داره وفيها جدار مشترك لا يصح، ولو استثنى الجدار المشترك صح إلا إذا كان جداره متصلا بالجدار المشترك. ثم رمز لنجم الأئمة البخاري. ثم قال: رهن دارا والحيطان مشترك بينهما وبين الجيران صح في العرصة والسقف، والحيطان الخاصة، واتصال السقف بالحيطان المشترك لا يمنع الصحة لكونها تبعا. (١)

وقوله: "أصح وأجدر" متعلق بقوله، صح إشارة إلى أن القول بعدم الصحة ضعيف، وأن القول بالصحة هو الصحيح الأجدر لرجحانه، وليس فيما نقله عن عبارة القنية ما يقتضي ترجيح أحد القولين على الآخر، بل أطلق الخلاف من غير ترجيح ولا تصحيح، فما أدري من أين أتى به المصنف والله أعلم.

وَفِي الْغَرْسِ وَالنَّمْرِ الْبِنَاءُ بَاطِلٌ ﴿٨٣٠﴾ بِلَا أَضْلِهِ وَالْعَكْسُ لَا شَكَّ أَظْهَرَ

قال: تضمن البيت سبع مسائل لا يصح الرهن فيها.

الأولى: رهن الغراس بدون الأرض.

الثانية: رهن النمر بدون الشجر.

الثالثة: رهنها دون الأرض.

الرابعة: رهن البناء بدون الأرض.

الخامسة: رهن الأرض بدون الشجر.

السادسة: رهنهما بدون البناء.

السابعة: رهنهما بدون الثمر أي الثمر الذي على شجرها، أو بدون زرعها.

قال: وهذه الثلاثة أشرت إليها بقولي: "والعكس لا شك أظهر"

ونقلها عن الهداية والظهيرية، وشرح مختصر الطحاوي. قال: ولو رهن الأرض دون ما فيها من الزرع أو دون ما فيها من الثمار على الأشجار، أو دون الأشجار، أو رهن البناء دون الساحة، أو رهن الزرع دون الأرض، أو رهن الثمار دون الأشجار، أو رهن الأشجار دون الأرض فالرهن في كل هذا باطل، سواء سلم مارهن أو سلمه مع ما استثنى، لأن كل واحد متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصار بمنزلة رهن المشاع إلا إذا فصل أحدهما عن صاحبه وسلمه إليه مفصولا، أو أقر المرتهن بالفصل والقبض، فحيث لا يجوز، ولا يجوز رهن بعض عبدا ولا بعض دار، فـرهن المشاع باطل فيما يحتمل القسمة وما لا يحتملها من شريكه أو من غيره، وكلما كان في علة المشاع فهو كذلك، (٢) انتهى.

(١) القنية المنية ص: ٣٦٦، كتاب الرهن، باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما يطل بعد صحته.

(٢) الهداية ج ٤ ص: ١٠٩، باب ما يجوز ارتهانه والارتها به وما لا يجوز.

وفي الهداية عن أبي حنيفة جواز زرع الأرض بدون الشجر، لأنه يكون استثناء الأشجار بمواضعها.

(١) وفي الظهيرية: إن عدم جوازه هو ظاهر الرواية.

وهذه المسائل ليست من شرطه ولعله إنما ذكرها تبعاً للطرسوسي، والله أعلم.

وَلَوْ هَلَكَ الْمَقْبُوضُ فَهُوَ أَمَانَةٌ ﴿٨٣١﴾ وَفِي نَحْوِ ذَا قِيلَ الضَّمَانُ يُقَرَّرُ

مسئلة البيت من تمة البيت السابق . قال في شرح مختصر الطحاوي للإسيحاوي: فلو قبضه على الفساد

يكون أمانة أو يكون مضموناً ، ذكر الكرخي أنه إذا هلك هلك أمانة ولا يذهب شيء من الدين . وذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه يهلك بالأقل من قيمته ، ومما رهن به ، لأنه قال : إن كلما هو محل للرهن الصحيح فإذا رهنه رهناً فاسداً فهلك في يد المرتهن لهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ، وكلما ليس بمحل للرهن الصحيح فلا يكون مضموناً بالرهن الفاسد كالمدير وأم الولد .

قال في البدايع : وهذا يدل على أن الفساد إن كان لمعنى في المرهون لا يكون مضموناً بل أمانة ، وإن

كان الفساد لمعنى في غيره يكون مضموناً . (٢)

وفي التمة : إن حكم الرهن الفاسد حكم الصحيح في الضمان بالهلاك . قال : هكذا ذكر الشيخ

الإسلام في شرحه . ثم قال : وذكر الكرخي : المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يتعلق به الضمان أصلاً والباطل من الرهن لا يكون منعقداً أصلاً كالفاسد من البيوع ، وشرط انعقاد الرهن أن يكون مالا والمقابل به يكون مالا مضموناً ، ففي كل موضع كان كذلك إلا أنه عند فقد شرط الحوز ينقعد لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد ، وفي كل موضع لم يكن كذلك لا ينقعد أصلاً .

وعلى هذا تخريج المسائل ، قوله : "ولو هلك المقبوض" يعني المتقدم في البيت السابق ، وهو المرهون

فاسداً فهو أمانة ولهذا قول الكرخي . وقوله "وفي نحو ذا" يعني المذكور من الأرض وغيرها ، قيل الضمان يقرر ، لأنه محل الرهن الصحيح ، على مقاله شيخ الإسلام .

وأشار إليه في الجامع الكبير لكن ظاهر النظم ترجيح قول الكرخي ، وتضعيف ما في الجامع الكبير ،

وينبغي العكس ، لأن الجامع الكبير من ظاهر الرواية وقد وافقه ما في التمة وغيرها ، ولو كان النظم هكذا :

ومقبوض ذي بالملك قيل أمانة وقيل ضمان كالصحيح يقرر

لكان أولى ، لأن الإشارة "بذي" إلى الصور المتقدمة التي الرهن فيها فاسد والتعبير "بقيل" لتعدد الأقوال من

غير إشعار بصحيح ولا تضعيف لا طلاق النقل . وقولنا "كالصحيح" تشبيه للفاسد به في الضمان ، والله أعلم .

وَلَوْ يُسْتَحَقُّ الرَّهْنُ بَعْدَ هَلَاكِه ﴿٨٣٢﴾ لِزَيْدٍ بِإِشْهَادِ فَرْيَدٍ مُخَيَّرُ

فَفِي أَخْذِهِ لِلرَّاهِنِ الرَّهْنُ هَالِكٌ ﴿٨٣٣﴾ بِقِيَمَتِهِ مِنْ دَيْنِهِ لَا يُغَيَّرُ

(١) المصدر السابق ص : ٥٠٩ .

(٢) البدايع ج ٦ ص : ١٦٣ ، فصل في شرائط كون الرهن مضموناً عند الهلاك .

وَفِي أَخْذِهِ ذَا الْمَالِ يَأْخُذُ رَاهِنًا ﴿٨٣٤﴾ بِتِلْكَ وَبِالدَّيْنِ الَّذِي يَتَأَخَّرُ

اشتملت الآيات على مسألة عجيبة . قال في التتمة : رجل رهن من آخر عبداً وهلك العبد في يد المرتهن ثم استحققه رجل بالبينة كان له أن يضمن أيهما شاء ، وهذا القدر هو ما اشتمل عليه البيت الأول . قال : فإن ضمن الراهن ملكه بأداء الضمان سابقاً على عقد الرهن فتبين أنه رهن ملك نفسه وأن المرتهن صار مستوفياً فلا يرجع بالدين على الراهن وهذا ما أشار إليه البيت الثاني .

قال : فإن ضمن المرتهن وهو المشار إليه في النظم "بذي المال" يرجع بما ضمن على الراهن ، لأن المرتهن مغرور من جهة الراهن ، وفي قبض الرهن عامل للراهن فكان له الرجوع بما غرم كما يرجع المستاجر على الأجير ، والمودع على المودع . ويرجع بالدين عليه أيضاً .

وليه الإشارة بقوله " يأخذ " يعني المرتهن راهناً يعني بتلك القيمة ، وبالدين الذي على الراهن . والعجب من المصنف كيف نقلها من التتمة والحال أنها من مسایل الهداية ومختصراتها وقد ذكرها في موضعين في الاستحقاق مثل صورة التتمة ، وذكر القاضي أبو حازم وأجاب عنه ، ولا حاجة لنا إلى ذكره هنا . ثم ذكرها فيما لو أعاره ثوباً ليرهنه على قدر معين أو جنس ، أو مرتهن فخالف حيث يكون ضامناً ، ثم المعير إن شاء ضمن المستعير ، ويتم عقد الرهن فيما بينه وبين المرتهن ، لأنه ملكه بأداء الضمان ، فتبين أنه رهن ملك نفسه وإن شاء ضمن المرتهن ، ويرجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن ، والله أعلم .

وَإِنْ يَنْفَرِدْ بِالْفَسْخِ مُرْتَهَنٌ يَجُزُّ ﴿٨٣٥﴾ وَعِنْدَ هَلَاكِ الرَّهْنِ مِنْ بَعْدِ يَثْمُرُ

مسئلة البيت من الفينة رقم لشرح السرخسي . قال : المرتهن ينفرد بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال فسخت الرهن ، ولم يرض الراهن ، وهلك لا يسقط شيء من الدين (١) . وهذا هو المشار إليه بعجز البيت ، يعني أن ثمرة ذلك تظهر عند هلاك الرهن .

قلت : وتظهر أيضاً فيما إذا طلبه الراهن بعد الفسخ فمنعه المرتهن فهلك ، حيث يضمن المرتهن قيمته لا الأقل منها . ومن الدين ويكون الفضل أمانة ، فتأمل !

وقد ذكر أيضاً في آخر أبواب الرهن برقم لنجم الأئمة البخاري ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَيَبْطُلُ بِاسْتِجَارِهِ وَاحْتِيَالِهِ ﴿٨٣٦﴾ وَيَعْقُوبُ لَمْ يَبْطُلْ بِذَا وَهُوَ أَشْهُرُ

الضمير في " ويبطل " للرهن . وضمير " استجاره ، واحتياله " للمرتهن والرهن . وفي البيت مسألان .

الأولى : قال قاضي خاد : وإذا ارتهن الرجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحب الإجارة ، وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن . (٢)

الثانية : قال في الذخيرة : وإذا أحال المرتهن بالدين على انسان ، كان للراهن أن يسترد الرهن منه عند

(١) الفينة النية ص : ٣٦٢ ، باب حكم الرهن عند هلاكه .

(٢) فتاوى قاضي خاد ج ١ ص : ٤٨١ ، فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز .

أبي يوسف رحمه الله تعالى كما لو أبرأه منه. وعند محمد ليس له ذلك. كما لو أجل.

وفي شرح الزيارات : ذكر الخلاف في المسئلة على عكس ما ذكر هنا. فقال المديون لو رهن بدينه رهنا ثم أحال بالدين على رجل لا يطل الرهن بالخوالة « ولا يكون للمحيل أن يأخذ رهنه مالم يقبض الطالب دينه في المحال عليه. قالوا في المسئلة روايتان، ما ذكر أنه لا يبقى الرهن قول محمد، وما ذكر أنه قول أبي يوسف. وحكي عن القاضي أبي حازم أنه قال : اختلف شيخ وشاب في هذه المسئلة وعنى بالشاب نفسه وبالشيخ أبا بكر القمي. فأجاب الشيخ بقول أبي يوسف، والشاب بقول محمد، ولم يعرفا الرواية فسألا هلالاً عنها فأخرج الروايتين من النواذر فوافق الشيخ الشيخ والشاب الشاب، انتهى.

قال المصنف : إنما نسب إلى أبي يوسف من بقاء الرهن وهو الأشهر من حيث العمل والرواية، دون ما روي بعكسه. وفي المبسوط اقتصر على تعليل قول أبي يوسف، وكذا في الهداية.

وحاصله : أنه رهن بدين على نفسه، وبالحوالة لم ينتقل عنه الدين بل توجهت المطالبة على المحال عليه مع بقاءه في ذمة المحيل، وكذا لو أبرأ المحال المحال عليه لا يصح رده، ولو أحضر المحيل المحال يجبر الطالب على القبول، ولو كان متبرعا في الأداء لم يجبر الطالب.

ولو هلك الرهن بعد الحوالة بطلت وهلك بالدين فإذا كان الدين باقيا بقي الرهن، لأنه عقد لاستيفائه فبقي ببقائه، وإنما لم يصح ابتداء الرهن بعد الحوالة، لأن بقاء الدين في ذمة المحيل لم يثبت بدليل قطعي بل بمحتمل، وهو الاجتهاد فوقع الشك فلا يصح به، ولا يطل به.

وَلَوْ قَبِضَ الْمُسْتَأْجِرُ الدَّارَ بَعْدَهَا ﴿٨٣٧﴾ لِرَهْنٍ فَفَسَخَ فِي الْإِجَارَةِ يُزِيرُ

الضمير في "بعدها" للإجارة التي تضمنها اسم الفاعل.

مسئلة البيت من القنية رقم للخجندي وقال : أجر داره وسلمها إلى المستاجر ثم رهنها منه انفسخت

الإجارة، وصارت رهنا، ولهذا عكس المقدمة، والله أعلم.

وَلَوْ يَسْتَعِيرُ الرَّهْنُ رَاهِنُهُ فَلَا ﴿٨٣٨﴾ ضَمَانٌ وَفِي الْعَكْسِ الضَّمَانُ الْمَقْرَرُ

وَحَالَ انْتِفَاعِ الْمُسْتَعِيرِ أَمَانَةً ﴿٨٣٩﴾ وَفِي الْأَجْنَبِيِّ الْحُكْمُ لَا يَتَغَيَّرُ

اشتمل البيتان على المسائل :

الأولى : قال في الهداية : وإذا أعار المرتهن الرهن للراهن ليعمل به أو ليعمل له عملا فقبضه خرج من ضمان المرتهن لمنافاة بين يد العارية وبين يد الرهن، فإن هلك في يد الراهن يهلك بغير شيء لفوات القبض المضمون، وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده لأن عقد الرهن باق إلا في حكم الضمان في الحال، (١) انتهى.

وقد علم من هذا أنه بمجرد القبض يخرج عن الضمان، يستوي في ذلك حالة الانتفاع وما قبلها وما بعدها.

الثانية : قال في الهداية : وإذا استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فهلك قبل أن يأخذ في العمل

هلك على ضمان المرتهن لبقاء يد المرتهن، وكذلك إذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع يد العارية، ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال، وهي مخالفة ليد الرهن فانتفى الضمان، وكذلك إذا أذن الراهن للمرتهن بالاستعمال لما بيناه (١) انتهى.

وإلى ذلك الإشارة بالبيت الأول وصدر الثاني لكن إطلاقه الاستعارة فيه ربما يوهم شمول الصورتين، وليس الحكم متحدا لما علمت أنه في الثانية حالة الاستعمال ساقط.

الثالثة: قال فيها بعد ذكر حكم مسألة استعارة الراهن من المرتهن: وكذلك لو أعازه أحدهما من الأجنبي بإذن الآخر سقط حكم الضمان لما قلنا. ولكل واحد منهما أن يرده رهنا كما كان، لأن لكل واحد منهما حقا محترما فيه.

قال: وهذا بخلاف الإجارة، والبيع، والهبة من الأجنبي إذا باشرها أحدهما بإذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود إلا بعقد مبتدأ وفي البدايع: أنه بالإعادة من الأجنبي لا يخرج عن عهدة الرهن، والخروج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عقد الرهن، كروايد الرهن، انتهى. وقوله: ع

وفي الأجنبي الحكم لا يتغير

يعني لا يتغير عن كونه أمانة غيز مضمون على المرتهن، سواء كان الهلاك حالة الانتفاع أو قبله أو بعده كما في استعارة الراهن، والله أعلم.

قلت: وفي عملة الفتاوي: الراهن إذا قال للمرتهن أعرني الرهن، أو أجرني فالإجارة لا تصح، لأن ملكه في المرهون باق، وفي الإجارة له أن يسترده من يده، ولو أمره أن يعير غيره فقد خرج عن ضمان الرهن، وليس للمرتهن أن يسترده إلا برهن جديد، وهو خلاف ما تقدم.

والنظم ربما يوهم أن الحكم في الأجنبي كالحكم في المرتهن، وليس كذلك مع مافيه كما قدمناه فلو كان البيت هكذا:

سوى حالة استعماله مثل إذنه وبالإذن من غير أعرفيهدر

لسلم من الأمرين معا فإنه في حالة الاستعمال لو هلك لا ضمان.

وقولنا: "مثل إذنه" بيان لصورة أخرى، وهي: ما لو استعمله المرتهن بإذن الراهن وقولنا: "بإذن" بيان للشرط في عدم الضمان وهو كونه بالإذن في الإجارة من الأجنبي كما تقدم، والله أعلم.

تفريع: قال في النهاية: لو اختلفا في حالة الهلاك فقال المرتهن حالة العمل، وقال الراهن قبلها أو بعدها. فالقول للمرتهن، والبينة للراهن، ونقله من قاضي خا، والله تعالى أعلم.

وَلَا يُؤْمَرُ الْمَدْيُونُ أَنْ غَابَ رَهْنُهُ ﴿٨٤٠﴾ بِدَفْعٍ إِلَى مَارَ هَنَّهُ مِنْهُ يُحْضَرُ

وَقَدْ قِيلَ ذَا فِيمَا إِذَا الرَّاهِنُ ادَّعَى ﴿٨٤١﴾ هَلَاكًا وَلَا فَهُوَ بِالْبَدْفِعِ يُؤْمَرُ

اشتمل البيتان على مسئلة مذكورة في الهداية، وغيرها قال في الهداية: وإذا طلب المرتهن دينه يؤمر بإحضار الرهن، لأن قبض الرهن قبض استيفاء، فلا يجوز أن يقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء، لأنه يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل، وإذا أحضره أمر الراهن بتسليم الدين أولاً، ليتعين حقه كما يتعين حق الراهن تحقيقاً للتسوية كما في تسليم المبيع، والثلث، يحضر المبيع ثم يسلم الثلث أولاً. (١) وهذا ما اشتمل عليه البيت الأول. وإن طالب بالدين في غير البلد الذي وقع العقد فيه إن كان الرهن مما لا حمل له ولا مؤنة فكذلك الجواب، لأن الأماكن كلها في حق التسليم كمكان واحد فيما ليس له حمل ومؤنة، ولهذا لا يشترط بيان مكان الإيفاء فيه في باب السلم بالإجماع، وإن كان له حمل ومؤنة يستوفي دينه ولا يكلف إحضار الرهن، لأن هذا نقل، والواجب عليه التسليم بمعنى التخلي لا النقل من مكان إلى مكان، لأنه يتضرر به زيادة الضرر ولم يلتزمه. وفي بعض حواشيه. يحلف المرتهن على أن الرهن لم يهلك عنده في هذه الصورة. ثم ذكر بعده بأسطر: وكما يكلف إحضاره لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حل لاحتمال الهلاك، (٢) انتهى.

وقيده السفناقي بأن هذا إذا ادعى الرهن هلاك الراهن، وأما إذا لم يدع فلا حاجة إلى إحضار الرهن إذ لا فائدة فيه، انتهى.

وكلام صاحب النهاية هو ما تضمنه البيت الثاني وسيتلى عليك ما في البيتين بعد ظهور ما في كلام الشيخ، فإن الطرسوسي قد اعترض كلام السفناقي هنا بأنه من عنده لم يعزه إلى أحد من المصنفين ولا المشايخ وهو فاسد ونص في الكافي على ما يدفع القيد وهو قوله: وإذا طالب المرتهن الراهن بالدين أمر المرتهن بإحضار الرهن لأنه ربما يهلك الرهن بعد ذلك أو يكون هالكا قبل ذلك فيصير مستوفيا دينه مرتين. قال: فقوله "ربما يهلك الرهن بعد ذلك" يرد ما قاله السفناقي، وإنما السرفيه أن قبض الرهن قبض استيفاء، ويتصور بالهلاك فإذا ادعى المرتهن بالدين وطالب به ولم يدع الراهن الهلاك أصلاً، فإن قلنا إن القاضي يأمره بدفع دينه من غير إحضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك الذي يقرر الاستيفاء لزم منه ترك الاحتياط في القضاء، وهو لا يجوز، لأنه على تقدير الهلاك قبل الأمر بالدفع يكون قضاء بالباطل وهو جور، وعلى تقدير القيام يكون قضاء بالحق بالاحتياط في الإحضار. وهذا غفلة من السفناقي فإنه لحظ صورة الحق الذي للراهن، وما لحظ حق القاضي من ذلك، ولهذا أكدت في النظم بحرف النفي بقولي: "فلا يؤمر بالدفع"

وقال: ومما يؤيد ما قلت مانقلناه عن الشيخ حافظ الدين بقوله: "لأنه ربما يهلك الرهن بعد ذلك" معناه أنه إذا هلك بعد الأمر بالدفع من غير إحضار، أو لا يقع مستند إلى وقت عقد الرهن والقبض، فيقرر الاستيفاء

(١) الهداية ج ٤ ص: ٥٠٤، كتاب الرهن.

(٢) الهدية ج ٤ ص: ٥٠٥-٥٠٥، كتاب الرهن.

سابقاً علي الأمر بالدفع فيكون حينئذ أمراً بقضاء الدين مرتين، وهذا لا يجوز فتلخص لنا حينئذ أنه يتعين على القاضي أنه لا يأمر الراهن بالدفع إلى المرتهن من غير أن يحضر الرهن، أو يصدقه علي بقاياه إلى الآن، وسواء ادعي الراهن الهلاك أو لم يدعه، لما قرناه انتهى.

قال المصنف: وقد تتبعنا القيد الذي ذكره السفناقي فيما عندي من الكتب فعدمتها فلم أجد من ذكره، وكل عباراتهم تقتضي صحة ما ذكره الطرسوسي، والقياس يقتضي صحة ما ذكره السفناقي، فإن الأصل عدم هلاك الرهن، وطلب إحضاره حق الراهن فمالم يطلب لا يجب علي الحاكم أن يجبر المرتهن علي عدم الهلاك إلا بطلب من الراهن علي قول السفناقي، لأنه حقه وعلي ما ذكره الطرسوسي ينبغي أن يحلفه صيانة للحكم، والله أعلم.

ثم نظر في كلام الطرسوسي في مواضع، منها قوله: "إنه لم ينقل السفناقي" ذلك بأنه نقله عن زيادات العنابي ولفظه: لو أن الراهن أراد أن يقتضي بعض الدين هل يؤمر المرتهن بإحضار الرهن؟ قال: في القياس لا يؤمر، وفي الاستحسان يؤمر بالإحضار إذا كان في يده، انتهى.

قال: وإنما يلزم النقل الطرسوسي، لأنه التزمه في جميع شرحه.

ومنها قوله: "ولذا أكدت بحرف النفي" فإنه لا تأكيد في عبارته وساقها وهي قوله: والله التوفيق.

وطالب الراهن بالدين فلا يؤمر بالدفع إليه أولاً.

من قبل أن يحضر ما قدرهنا وفقهها يعرفه من ألقنا.

ومنها قوله: "ومما يوید ما قلته مانقلناه عن الشيخ حافظ الدين" فإنه تكرر بلا فائدة، انتهى.

أقول: لا نسلم كونه بلا فائدة بل فيه بيان وجه تقرير كلام النسفي، وأنه يكون مستنداً إلى وقت سابق

علي القبض، فيكون قضاء الدين مرتين، فتأمل! والله أعلم.

وإذا عرفت هذا بقي لنا هنا نظردقيق يدفع كلام الشيخين رحمهما الله تعالى بيانه: أن كلام النسفي^٢ وغيره إنما هو في صورة طلب جميع الدين والأمر بأدائه كله، وهذا لا كلام فيه، لأنه لا يؤمر بالدفع حتي يحضر الرهن، لأنه يلزم عليه ما ذكره من المحظور، والقيد الذي قيده السفناقي ليس في هذه الصورة حتي يحتج عليه بكلام النسفي وغيره بل في صورة قضاء النجم المستحق من الدين المنجم المرتهن علي جميعه. ووجه عدم إلزام القاضي له بإحضار الرهن في هذه الصورة إلا بطلب الراهن لأنه يدفع النجم لا يكون مستوفياً بجميع الحق فلا يتوجه إلزامه بإحضار جميع الرهن لعدم تحقق التسوية بين الراهن والمرتهن لبقاء الدين في ذمة الراهن، وبقاء حق الحبس للمرتهن ولو قبض النجم المذكور، لأن الأصل بقاء الرهن لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب، لأنه يكون مستوفياً للنجم الذي يريد دفعه فكأنه يدعي البراءة بتقرير الاستيفاء بالهلاك المحتمل فتعين الإحضار لذلك. هذا ما ظهر لي حال الكتابة فإنه اشتبهت صورتان علي الشيخين فطردهما بالحكم فيهما. وبهذا يشعر كلام الزيادات لمن تأمله، وسأتبع كلام أئمتنا في ذلك وأرجو الله أن أظفر بما يكشف

اللبس. وبما قررناه ظهر لك أن تخريج المصنف التحليف على القولين غير ظاهر، بل في صورة جميع الدين يتحتم التحليف قولاً واحداً طلب الرهن أولاً، وفي مسألة النجم لا يتوجه التحليف إلا بالطلب، فتأمل! والله أعلم.

ثم إنني رأيت الكافي في شرح الهداية قال في مسألة النجم: وفي الزيادات، وشرح الجامع والمحيط: لا يجبر علي إحضاره لعدم فائدة الإحضار في القياس، وفي الاستحسان يجبر علي إحضاره إذا كان في المعسر الذي رهنه فيه، لفراغ قلب الرهن عن توهم الهلاك، وهذا إذا ادعى الرهن هلاكه، أما إذا لم يدع لا فائدة في الإحضار، انتهى.

وفي شرح الزيلعي: وكما يكلف إحضار الرهن لا ستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد جل إذا ادعى الرهن هلاكه لاحتمال الهلاك، بخلاف ما إذا لم يدع الرهن هلاكه، لأنه لا فائدة في إحضاره مع إقراره ببقائه (١) يعني به الإقرار الذي يصحبه عدم دعوى الهلاك.

بقي أن النظم أطلقه ولم يفصل بين ماليين في مكان إذا كان له حمل ومؤنة، أو لم يكن له حمل ومؤنة ولا بد منه وإلا فإطلاق النظم شامل له، هذا في البيت الأول.

وأما الثاني فبان ظاهره أن الحكم كذا في مسألة جميع الدين وليس كذلك بل هذا الحكم خاص بمسألة النجم المستحق فيجب تقييده به:

فاستخرت الله تعالى ونظمت بيتين سالمين إن شاء الله تعالى عن ذلك مشتغلين على قولي صاحب الهداية والنهاية «قلت:

ولا دفع مال لم يحضر الرهن أو يكن	بغير مكان العقد والحمل يعسر
كذا النجم أولادون دعوي بدينه	هلاكا ولهذا في النهاية يذكر

مع عزو المسئلة إلى النهاية وإن كانت في غيرها. وإن شئت قلت: ع
وهذا في الزيادات يذكر

وعلم أن الدفع المنفي المراد به الدين بقرينة قولنا "يحضر الرهن" ويجوز في "يحضر" البناء للمفعول، والبناء للفاعل، وعود الضمير على المرتهن لأن الرهن عنده. وضمير "أولم يكن" للرهن. و"عسر الحبل": هو كونه له مؤنة يلزمها ضرر، كما تقدم وقولنا: "كذا النجم" أي حكمه في الدفع. وهذا ما ذكره في الهداية (٢) ولا يلزم فيه الإحضار إلا بدعوى المدين وهو الرهن هلاكه، والله أعلم.

وَلَوْ بَعْدَ قَبْضِ الدِّينِ يَهْلِكُ عِنْدَهُ ﴿٨٤٢﴾ فَتَضْمِينُهُ مِنْهُ وَبِالرَّدِّ يُجْبَرُ
وإِبرأؤه لابن الهزيل نظيره ﴿٨٤٣﴾ قِيَّاساً وَفِي اسْتِحْسَانِهِمْ لَيْسَ يَخْسَرُ

ضمير "يهلك" للرهن وضمير "عنده" ومنه "ويجبر" ومستر "إبرأؤه" يرجع إلى المرتهن.

(١) تبين الحقائق لتزيفي، ج ٦، ص: ٦٧، كتاب الرهن، ط: باكستان.

(٢) الهدية ج ٤، ص: ٥٠٥، كتاب الرهن.

وفي البيتين مسئلتان.

الأولى: قال في الهداية: ولو استوفى المرتهن الدين بإيفاء الراهن أو بإيفاء متطوع، ثم هلك الرهن في يده يهلك بالدين، ويجب عليه رد ما استوفى إلى من استوفى منه، وهو من عليه الدين أو المتطوع، بخلاف الإبراء (١). وذلك، لأنه استوفى حقه بالهلاك من وقت القبض، فظهر أنه استوفى من المتبرع بعد ما استوفى من الراهن حكماً، فيعتبر بما لو استوفى حقيقة. وهذا مسألة البيت الأول، وإطلاق قبض الدين يشمل المتبرع والراهن.

قال في الحاشية الحلالية، ونهاية الكفاية: وكذا لو أبرأ رب الدين المديون بعد الأداء له أن يسترد ما أدى، انتهى. وكذا إذا اشترى بالدين عيناً، أو صالح عنه على عين ثم هلك الرهن في يده، يجب عليه رد ما استوفى، ولو كان أخاله ثم هلك بطلت الجلالة، ولو تصادقا على أن لأدين ثم هلك يهلك بالدين لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه.

الثانية: قال في الهداية: ولو أبرأ المرتهن الراهن عن الدين أو وهبه منه، ثم هلك الرهن في يد المرتهن يهلك بغير شيء، استحساناً، خلافاً لزفر لأن الرهن مضمون بالدين، أو بجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود ولم يبق الدين بعد الإبراء والهبة، ولا جهة لسقوطه إلا إذا أحدث صنعا، لأنه يصير به غاصبا إذا لم تبق له ولاية المنع، انتهى (٢). وإليه أشار بقوله: ع

وإبرأه لا بن الهديل نظيره

يعني نظير هلاكه عنده بعد قبض الدين المشار إليه في البيت السابق. ولو قال: ع وعن زفر بعد البراءة مثله.

لكان أوضح وأحسن.

فقوله: "وفي استحسانهم ليس يخسر" يعني لا يلزمه ضمان. أشار به إلى قول علمائنا الثلاثة.

قال في الهداية: وكذا إذا رهنست المرأة رهناً بالصدقة فأبرأته، أو وهبته، أو ارتدت والعياذ بالله قبل الدخول، أو اختلعت منه على صداقها، ثم هلك الرهن في يدها يهلك بغير شيء في هذا كله، ولم يضمن شيئاً لسقوط الدين كما في الإبراء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) المصدر السابق ص: ٥٤٢.

(٢) هداية ج ١ ص: ٥٤٢ - باب التصرف في الرهن.

فصل من كتاب الجنايات

الجنايات: جمع جناية اسم لما يجنيه الشخص من شريعته تسمية بالمصدر . ويقال: جنى على قومه إذا أذنب ذنباً يتبع به، واستعمال الجناية في الخراقة والقطع والقتل أكثر من استعمالها في الإفساد. وأوردنا عقب الرهن لشرعية كل منهما للوقاية والصيانة فالرهن لصيانة المال « والجنايات لصيانة الأنفس » وقدم الرهن لأن المثل وسيلة، والوسيلة مقدمة على المقصد. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَعَفْوُكَ أَوْلَى وَالْعِقَابُ مُؤَخَّرٌ ﴿٨٤﴾ وَقَوْلُ جَارِحِي هُوَ جَعْفَرُ وَمَاتَ وَقَالَ الْوَارِثُونَ خِلَافَهُ ﴿٨٥﴾ فَنَمَّامِنْ قِصَاصٍ وَالشَّهُودُ تُنَوِّرُ وَإِنْ بَيَّنَّا ابْنًا غَيْرَهُ خَطَاءً يَحْزُرُ ﴿٨٦﴾ وَمَنْ تَابَ يَسْلَمْ نَفْسَهُ فَهُوَ أَظْهَرُ

اشتملت الآيات على مسائل .

الأولى: عفو ولي المقتول عن القاتل أولى من الاقتصاص. ذكره في الظهيرية وعزاه للكرخي، وكذا لورعني المجروح كان أفضل له وإليه الإشارة بقوله: "وعفوك أولى" يعني من القصاص.

الثانية: قال في الظهيرية: الوارث إذا عفا عن القتل هل يبرأ فيما بينه وبين ربه ؟ قال: هو بمنزلة الدين على رجل فمات الطالب فأبرأه الورثة فإنه يبرأ فيما بقي، أما عن ظلمه الأول فلا يبرأ، فكذا القاتل لا يبرأ عن ظلمه وعداوته، ويبرأ عن القصاص. انتهى . وإلى ذلك أشار بقوله: "والعقاب مؤخر" يعني لا يبرأ منه بل أمره إلى الله تعالى.

أقول: لو قال: "ثم ما للظلم يهدر" لكان أولى وأقرب إلى معنى المنقول، لأن وقوع العقاب غير معلوم، بخلاف الظلم فإنه معلوم الثبوت. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الثالثة: قال فيها: جريح قال: قتلني فلان ثم مات فأقام ورثته البينة على رجل آخر أنه قتلته لم تقبل بينه، لأن هذا حق المورث، وقد أکذب البينة بقوله: "قتلني فلان"، وهي المشار إليها بقوله: "وقول جريح: إلى آخر البيت الثاني. وقوله "الشهود تنور" بالإدعاء الورثة بشهادتهم طبقه فلا قصاص، لكن لو قال: مكان قوله "جارحي" "قاتلي" لكان أولى، لأنه لفظ الظهيرية . والله سبحانه وتعالى أعلم.

الرابعة: قال فيها ولو قال: جرحني فلان ثم مات فأقام ابنه البينة على ابن آخر أنه جرحه خطأً تقبل بينته انتهى . وهي المشار إليها بقوله: وإن بينوا يعني الورثة أن جارحه ابن له غيره يعني غير الذي قال عنه الجريح: أنه جارحه، "يحجز" يعني البينة: ووجهه بأن البينة قامت على حرمان الولد الإرث فقبلت.

الخامسة: نقل في القنية عن الكافي لإسماعيل المتكلم في كتاب التوبة: أنه لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقرود، ويعرف أولياء الدم أنه لا يمتنع عن ذلك وإن صممواعلى طلبه منه (١) .

وإليه الإشارة بعجز البيت الثالث. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِنْ أَنْتَ عَنْ بَعْضِ الْقِصَاصِ عَفَوْتَ لَا ﴿٨٤٧﴾ يَعُودُ وَقَلْبُ الْمَالِ عَنْهُ مُعَدَّرٌ

قال رحمه الله: صورة المسئلة: لو عفى من يستحق القصاص عن بعضه بأن قال لغريمه: عفوت عن نصف القصاص أو ثلثه أو ربعه مثلاً فإنه لا يعود القصاص عليه، ولا يمكنه أن يقتص منه بما بقي، كما لو عفى عن بعض الأولياء، ولا يعود البعض الذي لم يعف عنه ملاً. وإلى ذلك أشرت بقولي: "وقلب المال عنه معذر" وهو الغريب في المسئلة، ولأجلها نظمتها. والمسئلة نقلها من قاضي خاں والقنية.

قلت: رقم فيها للقاضي عبد الجبار وقال: عفى الولي عن نصف القصاص فيسقط الكل، ولا ينقلب الباقي ملاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَقْلُوعٌ سِنَّ إِنْ يَقُولُ قَلَعَ غَيْرَ مَا ﴿٨٤٨﴾ أَمَرْتُ بِهِ قَالَ قَوْلُ مَا هُوَ يَدْكُرُ

مسئلة البيت من القنية. قال بعد أن رقم لبرهان الدين صاحب المحيط: كسر رجلاً سن رجل خطأ فالدية في مالهما. لأن ما يجب على كل واحد منهما دون أرض الموضحة. ولو ذكر أربعة رجلاً فسقط بضر بتهم سن المضروب، وانكسر سن آخر منه، فلو عرف آخرهم ضرباً تجب عليه الدية، وإلا فلا شيء عليهم، ولو كسر سن إنسان فاسودت أو احمرت أو اخضرت يجب تمام الأرض في ماله. وفي الجامع الصغير: حكومة عدل. وجواب برهان الدين هو الصواب. ولو أمر رجلاً بقلع سنه لوجع أصابه وعين السنن والمأمور قلع سنّاً آخر ثم اختلفا فيه فالقول للأمر. فإذا حلف فالدية في ماله، لأنه عامد، وسقط القصاص للشبهة. (١) انتهى.

والنظم اشتمل على الجملة الأولى من المسئلة الأخيرة، ولم يتعرض إلى وجوب الدية دون القصاص. فاستخرت الله تعالى وغيرت البيت. وجعلته وافياً بالمنقول. فقلت وبالله التوفيق: -

ولو قال لم أمر بسن قلعها له القول إن يحلف وبالمال يظفر

وَيَعْقُوبُ فِي مَذْبُوحٍ بَيْتٍ ضَمَانُهُ ﴿٨٤٩﴾ عَلَى رَجُلٍ مَعَهُ وَمَائِمٌ آخَرُ

"معه" في النظم ساكن العين للوزن. والمسئلة من البدائع. قال: رجلان كانا في بيت وليس معهما ثالث،

ووجد أحدهما مذبحاً. قال أبو يوسف: أضمن الآخر الدية، وقال محمد: لا ضمان عليه. والله أعلم.

وَلَوْ أَمَرَ الْإِنْسَانُ شَخْصًا بِقَتْلِهِ ﴿٨٥٠﴾ فَلَا قَتْلَ إِنْ يَفْعَلْ وَلَا مَالٌ يَخْسَرُ

وَعِنْدَ زُفَرٍ قَتْلُهُ بِقَتْلِهِ لَهُ ﴿٨٥١﴾ وَفِي الْمَالِ لِلنُّعْمَانِ قَوْلٌ مُحَرَّرٌ

الضمير في "بقتله" للإنسان. ولا يدور البيت إلا بفتح راء "زفر" وتسهيل همزة "اقتله".

وقد اشتمل البيتان على مسئلة والخلاف فيها من البدائع. قال: إذا قال لأخر: اقتلني فقتله فلا قصاص عليه

عند علما ثلثة، وعند زفر يجب القصاص.

وجه قول زفر أن الأمر بالقتل لم يقدح في العصمة، لأن عصمة النفس مالا يحتمل الإباحة بحال بخلاف

الإذن بالقطع « لأن عصمة الأطراف تحتمل الإباحة في الجملة . ولأنه تمكنت في هذه العصمة شبهة العلم ، لأن الأمر وإن لم يصح حقيقة فصيفته تورث شبهة ، والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة . وإذا لم يجب القصاص فهل تجب الدية ؟ فيه روايتان عن أبي حنيفة: في رواية تجب ، وفي رواية لا تجب . وذكر القُدوري: أن هذا أصح الروايتين « وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى . وينبغي أن يكون الأصح هي الأولى ، لأن العصمة قائمة مقام الحرية ، وإنما سقط القصاص لمكان الشبهة « والشبهة لا تمنع وجوب المال . انتهى (١) .

قلت: وبه جزم في عمدة المفتي ، ولم يعرج على غيره . وكذلك قاضي خاں في فتاواه والزيلعي في كتاب الجنائيات . وفي مختصر المحيط: عليه الدية بالاتفاق . وروى الحسن عن أبي حنيفة لا شيء عليه . وعلمنا في غيره القصاص . وفي البزازیة: تجب الدية لا القصاص ، وتجعل الإباحة شبهة في درء القصاص لا الاستبدال بالمال . وقال في التجريد: لا تجب الدية في أصح الروايتين عن أصحابنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والطرسوسي قال: إن عدم وجوب الدية أظهر ، لأنها تجب أولاً للمقتول وإذا تمكنت الشبهة في وجوب المال لا تجب . والذي قاله من جهة الشبهة فهو في شبهة تكون من جهة من له الحق كما إذا قتل الأب ابنه عمداً . أي ما هنا شبهة السقوط وإنما تثبت بإذن صاحب الحق وهو المقتول ، ويتعدى إلى المال أيضاً لأنه حقه ويورث عنه . والمصنف رده بأنه لا فرق بين كون الشبهة من جهة من له الحق ، أو من جهة غيره ، فإنها لا تؤثر في إسقاط المال ، ومن ادعاه يطالب بالدليل ، ولا دليل ، وإنما يؤثر في درء الحد والقصاص بالحديث ، ولا يخفى أن وجوب الدية للمقتول إنما هو قول الصحابين ، وأما عند الإمام فإنها تجب للورثة ابتداءً ، فحينئذ لا يتوجه ما بحثه الطرسوسي على تقدير تسليمه إلا على قول الإمام . وكذا قال القُدوري: إنه أصح الروايتين عن الإمام . وأما على قولهما فيتوجه مقاله صاحب البدائع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَقَاتِلْ مَمْلُوكٍ بِإِذْنِ لِمَالِكَ ﴿٨٥٢﴾ رَقِطْعُهُ بِالْإِذْنِ لَا يَتَضَرَّرُ

في البيت مسفلتان من البدائع . قال: لو قال: اقتل عبيدي ، أو اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه ، لأن عبده ماله ، وعصمة ماله تثبت حقه فجاز أن يسقط بإذنه كما في سائر أمواله . ولو قال: اقتل أخي وهو وارثه القياس أن يجب القصاص وهو قول زفر . وقال أبو حنيفة: استحسَن أن يأخذ الدية من المقاتل . انتهى (٢) . والمسئلة في كبرى الخاصي أيضاً . قلت: ونقل في البزازیة عن الواقعات : لو قال: اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتص ، ولو قال: اقطع يده فقطع عليه القصاص . ولو قال: اقتل أخي فقتله وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص ، وعن محمد عن الإمام الدية . وسوى في الكفاية بين الأب والأخ . وقال: في القياس يجب القصاص في الكل . وفي الاستحسان تجب الدية . وفي الإيضاح ذكر قريباً منه (٣) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَمُعْطَى صَبِيٍّ شَفَرَةً فَأَعْتَدِي بِهَا ﴿٨٥٣﴾ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَخُسَّرُ

(١) بدائع الصنائع ج ٦: ص ٢٧٧ ، كتاب الجنائيات ، ما يرجع إلى المقتول - ط دبر بند .

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ٦٨٢ .

(٣) للفتاوى البزازیة الموضوعة بهامش الهندية . ج ٦: ص ٣٨٢ ، كتاب الجنائيات - ط باكستان .

وَيَرْجِعُ مَعَ أُمْرِ عَوَاقِلُهُ عَلَى (٨٥٤) عَوَاقِلٍ مَنْ يَأْتِلُ لِلطُّفْلِ يَأْمُرُ

العواقل: جمع عاقلة وهو اسم لمن يحب عليه الدية. والضمير في "عواقله" للصبي.

وفي البيت مسائل من قاضي خاد.

الأولى والثانية: قال: رجل دفع سكيناً إلى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن

الدافع شيئاً (١).

وهذا ما اشتمل عليه البيت الأول، قال: وفي جنایات الحسن: إن قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي

دية المقتول، ثم ترجع عاقلة الصبي على الدافع بالدية. انتهى.

قلت: وفي جامع البزازي: أعطى الصبي سلاحاً ليمسكه له ولم يأمره بشيء فعطب به الصبي تجب دية

على عاقلة المعطي، وكذا إذا لم يقل: أمسكه لي على المختار. ثم ذكرني موضع آخر بعد هذا بقليل: وإن دفع إليه

سلاحاً فقتل به نفسه أو غيره، لا يضمن الدافع إجماعاً (٢). وهو كلام متدافع فتأمل! والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذا القول لم يتعرض له في النظم ومسئلة البيت الثاني وهي الثالثة من قاضي خاد.

قال: حرباً على أمر صبياً يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية، ثم ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر،

علم الصبي بفساد الأمر أو لم يعلم. وذكرني المتقي: رجل أعطى صياعصاً أو شيئاً من السلاح وقال له: أمسكه

فعطب الصبي بذلك قدية الصبي على عاقلة الدافع. انتهى.

ثم ذكر المصنف فروعاً أخرى. ثم ذكر العاقلة والكلام فيها وليس هذا محله، لأنه مذكورني جميع الكتب

الفقهية، وهذا موضوع للغرائب فحذفنا ذلك قصداً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَعَقْلُ قَتِيلِ السَّجْنِ فِي بَيْتِ مَالِنَا (٨٥٥) وَفِي أَهْلِ ذَلِكَ السَّجْنِ يَعْقُوبُ يُحْصِرُ

مسئلة البيت من البدائع، قال: ولا قسامة في قتل يوجده في السجن لانعدام الملك الخصوص، لأنه لا تصرف

لأهل السجن في السجن لكونهم مقهورين فيه، وتجب الدية على بيت المال، لأن به العموم ثابتة عليه، لأن منفعة

السجن لعامة المسلمين، وهذا قولهما. وقال أبو يوسف: تجب القسامة والدية على أهل السجن، لأن لهم ضرب

تصرف في السجن، فكان لهم يد على السجن فعليه حفظه (٣). انتهى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَقَاصِدُ شَخْصٍ حَالَةَ النَّوْمِ إِنْ يَمُتُ (٨٥٦) فَإِذَا أَبْقَى دَمًا مِنْهُ يَقْطُرُ

مسئلة البيت من القنية قال ناقلاً عن برهان الأئمة: فصد غيره وهونام فسال منه الدم حتى مات فعليه

القصاص (٤). وفي قاضي خاد: ضربه بالإبرة فمات فإنه لا يجب للقصاص. وكذلك ما أشبهها، لأنه لا يقتل عادة.

لكن في العمدة: إذا وجزه بالإبرة فمات لا قود عليه. وبالمسئلة فيه القود. قال: في الإبرة القود في ظاهر الرواية.

(١) فتاوى قاضي خاد ج: ٢، ص: ٤٤٤، كتاب الجنایات، فصل في القتل الذي يوجب الدية. على هامش الهندية - ط باكستان.

(٢) الفتاوى البزازية الموضوع بهامش الهندية. ج: ٦، ص: ٣٨٦، نوع آخر في الجنایات على الصبي - ط باكستان.

(٣) بدائع الصنائع ج: ٦، ص: ٣٥٩، بيان من يدخل في القسامة والدية بعد وجوبها - ط ديوبند.

(٤) القنية المنية ص: ٣٧٧، كتاب الجنایات، باب ما يجب فيه القصاص - ط كلكتة.

وفي البرازية: وإن غرز بإبرة حتى مات يقتص، لأن العبرة للحديد (١). وفي موضع آخر: وإن غرزه بإبرة لا قصاص فيه إلا إذا غرزه في المقتل وكذلك لرعضه فمات، والحاصل: أن كل ما يتعلق به الذكاة في البهائم يتعلق به وجوب القصاص، ومالا فلا. كذا ذكره الناطقي في الأجناس.

وفي الملتقط: عن أبي حنيفة فيمن غرز بإبرة أو ما أشبهها متعمداً لا قود عليه. وفي المسئلة القود. وفي السراجية في موضع قال: يجب القصاص في الموت من غرز الإبرة والمسئلة. وفي آخر قال: إن عند أبي حنيفة تجب الدية. وفي وسط المحيط روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ضربه بإبرة أو بما هو شبيهة بالإبرة متعمداً فقتله لا قود عليه، وإن ضربه بمسلة ونحوها فعليه القود، لأن الإبرة لا يقصد بها القتل غالباً، والمسئلة يقصد بها القتل. وفي رواية أخرى: إن غرز بالإبرة في المقتل فعليه القود وإن غرز في غيره لا قود، فتنبه له! والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَلَا شَيْءَ فِي إِفْضَاءِ زَوْجَتِهِ لَهَا ﴿٨٥٧﴾ وَيَعْقُوبُ إِنْ لَمْ يُمْسِكِ الْبَوْلُ يُجْبَرُ عَلَى دِيَّةٍ وَالثَّلْثُ إِنْ هِيَ أَمْسَكَتْ ﴿٨٥٨﴾ وَلَوْ قُتِلَ الْمَوْلَى الْعَبْدُ يُعْزَرُ
يقال: أفضى المرأة إذا جعل مسلكاً بولها وحيضها، أو حيضها وغايطها واحداً. وفي البيتين مسلتان.

الأولى: من البدائع قال: إذا وطئ زوجته وأفضاها فلا شيء عليه سواء كانت تستمسك البول أولاً تستمسك بقولها يعني في قول أبي حنيفة ومحمل رحمهما الله. وقال أبو يوسف: إن كانت لا تستمسك البول فعليه الدية في ماله، وإن كانت تستمسك فعليه ثلث الدية في ماله. وهذا ما أشار إليه البيت الأول وصدر الثاني. قلت: ينبغي أن يكون المعتمد وجوب الدية عند عدم الاستمسك، فإنهم اتفقوا على أن عشرة أشياء في الإنسان تجب بكل واحد منها الدية كاملة. وعذبوا منها سلسل البول. وهذا مذکور في غالب الكتب.

وفي البدائع قسم الإفضاء إلى الأجنبي والزوجة. ثم قسمه إلى ما يكون بالالة وإلى ما يكون بغيرها كالحجر والإصبع ونحو ذلك. ثم قسمه في الأجنبية إلى المطاوعة مع عدم دعوى الشبهة منها فيتخذان، ولا أرض ولا قيمة مطلقاً، وإن ادعى هو الشبهة سقط الحد، ولزمه العقول والأرض، وإلى المستكرهه ولم يدع هو الشبهة حده ولا عقر، ويجب الأرض فإن استمسكت البول فثلث الدية وإلا فكمالها، وإن ادعى الشبهة فلها الأرض كما قد متاه. وكمال المهرم الثلث، ولا شيء منه مع كل الدية. وإن كان بغير الآلة فالحجوب في جميع الوجوه كالحجوب في الوجه الأول في الرفاق والخلاف، والجمع بين الضمانين وعدم الجمع إلا أن الأرض في هذا الفصل يجب في ماله، وفي الفصل الأول تحمله العاقلة، لأنه بالالة يكون في معنى الخطأ وبغيرها يكون عمداً.

وقال بعض المشايخ: لا معنى لإيجاب المهر في هذا الفصل لتعلق وجوبه بقضاء الشهوة وليست ثمة. وقال البعض: يجب ويلحق غير الآلة بها تعظيماً لأمر الإفضاء كما ألحق الإيلاج بالإنزال في وجوب الحد. وإذا كانت زوجته فلا شيء عليه. انتهى. ملخصاً (٢). والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الفتاوى البرازية الموضوع بهامش الهنكية ج: ٦ ص: ٣٨١، نوع في مرجع - ط باكستان.

(٢) بدائع الصنائع ج: ٦ ص: ٤٠٥، ما يلحق بمسائل التداخل - ط ديوبند.

ولم أره ذكر المسئلة الثانية التي وقفت عليها بالشرح وهي تعزير المولى إذا قتل عبده ولم أقف عليها بعد منقولة فيما طالع من الكتب ، لكن رأيت في فتاوى قاضي خان: المولى إذا قتل عبده عمداً كان عليه الكفارة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَلَوْ وَقَعَ الْمَوْلُودُ مِنْ يَدِ أُمِّهِ ﴿٨٥٩﴾ وَحَجَرُوا بِهِ مَاتَ قَالُوا يُكْفَرُ

مسئلة البيت من الظهيرية قال: صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات، فإن كان ممن يحفظ نفسه فلا شيء على الأبوين، وإن كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحد هما فعليهما الكفارة، هكذا روي عن نصير. وعن أبي القاسم في الرالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لا شيء عليهما إلا التوبة والاستغفار . واختار أبو الليث أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما إلا أن يسقط من يده، لأن الكفارة إنما تجب إذا اتصل بفعله، والفتوى على ما اختاره أبو الليث . انتهى. ونحوه في كبرى الخاصي. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَقَاصِدُ شَخْصٍ إِنْ أَصَابَ خِلَاقَهُ ﴿٨٦٠﴾ فَمَا خَطَأٌ وَالْقَتْلُ فِيهِ مُعَدَّرٌ

وَأَنْ أُمَّ غُضُوءاً فَهُوَ فِي الْكُلِّ عَامِدٌ. ﴿٨٦١﴾ وَمَنْ قَضَّ عَذْرَاءَ بِالدَّفْعِ يُؤْمَرُ

يقال: فض البكارة إذا أزالها. وقيل مأخوذ من فضضت اللؤلؤة إذا عرققتها . و"العذراء" ذات العذرة وهي البكارة. وقد اشتمل البيتان على مسائل.

الأولى: قال في البدائع: والخطأ قد يكون في نفس الفعل وقد يكون في ظن الفاعل أما الأول فنحو أن يقصد صيدا فيصيب آدمياً أو أن يقصد رجلاً فيصيب غيره وإن قصد عضواً من رجل فأصاب عضواً آخر منه فهذا عمد وليس بخطأ. وأما الثاني فنحو أن يرمي إلى إنسان على ظن أنه حربي أو مرتد فإذا هو مسلم. انتهى (١). وفسره في العيون بأنه أراد أن يضرب يد رجل بالسيف فاعطأ فأصاب عنقه فأبان رأسه فهو عمد. وهي الثانية. وهذا ما اشتمل عليه البيت الأول وصدر الثاني. وقال: ولو أنه أراد رجلاً فأصاب عنق غيره فهو خطأ ونحوه في الخلاصة. الثالثة: دفع بكراً فأزال عذرتها بالدفع يجب عليه مهر مثلها. قال في فتاوى قاضي خان: لو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه كان عليه مهر مثلها. ولو دفع بكراً فسقطت وزهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله، لأنه شبه العمد، وعليه التعزير أيضاً، كانت المرأة كبيرة أو صغيرة (٢). وفي الظهيرية الصغرى جارية دفعت أخرى فذهبت عذرتها قال محمدٌ عليها صداق مثلها . انتهى.

قال المصنف: وينبغي أن يحمل قول قاضي خان على ما قاله محمدٌ لما في الظهيرية، وصرح به أبو الليث في عيون المسائل. فقال: لو أن رجلاً تزوج صغيرة فدفعها دفعة واحدة فأذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف الصداق ، ولا يجب بالعذرة شيء في قول أبي حنيفة وهوقول أبي يوسف في رواية الحسن. وفي قوله الذي

(١) بدائع الصانع ج: ٦، ص: ٢٧٣، كتاب الجنائيات - ط ديوبند.

(٢) فتاوى قاضي خان على هامش الفتاوى الهندية ج: ٣، ص: ٤٤٦ - ط باكستان.

روى عنه محمدٌ وزفرٌ وهو قول محمدٌ لها المهر كاملاً. انتهى . ونقل عن شرح الواقعات نحوه.

قلت: اشبه على المصنف أيضاً مسألة مالو زالت العذرة بدفعة الزوج بمسئلة مالو زالت بدفعة الأجنبي، والفرق بينهما ظاهر، لأن الزوج يملك إزالة العذرة، بخلاف الأجنبي، ومسئلة قاضي خال في الأجنبي ومسئلة العيون في الزوج فتأمل! والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم إن قوله "بالدفع" متعلق بقوله "ومن فض عذراء" يعني من فض عذراء بدفعة لها وقوله: "يلمر" يعني يؤمر بدفع المهر. ولو قال: ع

ولو قضىها بالدفع بالمهر يؤمر

لكان أحسن على أن النظم خال عن التفصيل في الأجنبي والزوج، فلو قال: ع

وبالدفع غير العرس لوفض يهر

لاشتمل على ذلك منطوقاً ومنهوماً لكنه يفوت فيه بيان مذهب محمدٌ وهو التسوية بين الأجنبي والزوج، وحينئذ فيجعل اليتان هكذا ٤

وخطباً مصيب غير ما قداراه وعمداً إذا في العضو ذلك يصدر

ولا شيء إن عرساً يفض بدفعها وثلاثاً كما لغير للكل يمهـر

لقصد التوفية بالمقصود فالشطر الأول مشتمل على أنه لو أصاب غير ما قصد كان خطأ وحكم الخطأ معلوم، والثاني على أنه لو كان ذلك في عضو كان عمداً على ما مر. والثالث على قول الإمام وأحد قول الثاني في الزوج أنه لا شيء عليه، والرابع على قول محمدٌ أنه يجب المهر كما هو الحكم في الغير أي غير الزوج للكل أي لأمتنا الثلاثة، فتأمل! والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَيَقْتَصُّ بَعْضُ فِي اللِّسَانِ وَحَرْفُهُ ﴿٨٦٢﴾ مِنَ الدِّيَةِ أَنْسَبُ حَيْثُ مَاعَنَهُ يَقْصُرُ

في البيت مسفلتان .

الأولى: من الظهيرية قال: في اللسان الدية إن كان خطأ وإن كان عمداً ذكر في الأصل أنه لا قصاص في اللسان، قطع البعض أو الكل. وعن أبي يوسف أنه إذا قطع الكل يجب القصاص. وفي العيون: قال أبو حنيفة في اللسان: إذا أمكن القصاص يقتصر. والفتوى على أن لا قصاص في اللسان، ونحوه في قاضي خال، وكبرى الخاصي والهداية، لأنه مما يقبض ويسقط فلا يمكن اعتبار المماثلة، وكذا الخلاف في الذكر. وقد أشار إلى الراجح والمرجوح بقوله: "ويقتصر بعض في اللسان". فإنه أفهم أن الجمهور لا يقتصر فيه كما صرح بأن الفتوى عليه. قال: والمفهوم من الفوائد خلافه.

الثانية: لو قطع بعض اللسان بأن قصر عن الكلام بجميع الحروف ففيه الدية كاملة. وإن قصر اللسان من الكلام ببعضها فينسب ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فيجب، فإن كان التقصير عن نصف الحروف فيجب نصف الدية، أو عن ثلثها فيجب الثلث، أو عن ربعها فيجب الربع، أو عن جزء فيجب بقدره.

وهل يجب اعتبار جميع المعجم أو حروف اللسان فقط؟ اختلف المتأخرون فقال بعضهم: يعتبر الجميع، وقال بعضهم: يعتبر حروف اللسان لأنها هي المنتفع به فيها، والأصل في ذلك ما روي أن رجلاً قطع لسان رجل في زمن عليٍّ فأمر عليّ بمقطوع اللسان أن يقرأ حروف المعجم فلما قرأ حسب ما أسقط وحكم عليه بقدر ذلك، وهذا محتمل لأن يكون عمل حسابه من حروف اللسان أو من جميع الحروف .

قلت: في مختصر المحيط قال بعضهم: إن كان لا يتكلم بأكثر الحروف تجب دية كاملة وإن كان يتكلم بعلامة الحروف بحيث يفهم الناس في أكثر الأمور إلا في الإفهام نوع نقصان « تجب حكومة عدل ، والأصح هو الأول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال: وهذا ملخص ما في البدايع ، والمبسوط ، وقاضي خان ، وكبر الخاصي والهداية والنهاية .
وهو المشار إليه بقوله: « وحرفه من الدية أنسب حيث ماعنه يقرر » لكن الظاهر أن الضمير في « حرفه » للسان فيكون اختيار اعتبار حروف اللسان . وقد ذكر أنها ثمانية عشر وأن الطرسوسي قال إنه وقع الاختلاف في عددها ، فالخاصي ذكر أربعة عشر ، والسجستاني ستة عشر . وأنه على الثاني يكون في كل حرف ستمائة خمسة وعشرون ومن الذهب اثنان وستون ونصف . وعلى الأول سبعمائة وأربعة عشر درهما وثلاثة أسباع درهم . وينظر فيما قالوا بأنه إذا كانت الحروف متعلقة باللسان فكيف يمكنه التكلم بشيء منها إذا قطع ، لأنه لا يمكنه التكلم بعد القطع ليس من حروفه فلا يتصور ما قالوا .

وأفاد المصنف أن كونها ثمانية عشر قول النحاة والقراء « وإن كلام الخاصي لا حصريه ، لأنه أتى بكاف التشبيه وأن القسمة التي ذكرها على هذا القول في الفوايد لا يصح ، لأنه غلط في زيادة سبع وإنما هي سبعان ، وإنما نظريه لا بطريه لأن اللسان كله لا يعمل في كل حروفه فالحق قد يقع مختصاً بما يعمل في حرف دون آخر .
قلت: الحاصل أنه إنما نظر في تغييرهم بقطع لسانه ولا شك أنه إذا قطع لا يمكن النطق بشيء من حروف اللسان ومرادهم قطع بعضه ، لأنه لا يتصور النطق ببعض حروفه إلا إذا قطع بعض حروفه فنظره صحيح لكن عباراتهم تجوزوا فيها فأطلقوا الكل وأرادوا البعض . والله سبحانه وتعالى أعلم . وأفاد أنه يخص الحرف على حساب ثمانية عشر من الذهب خمسة وخمسون وخمسة أسباع ومن الدراهم خمس مئة وخمسة أسباع . انتهى .
وفي الظهيرية: إذا ادعى المحني عليه قرات الكلام يستقر حتى يسمع كلامه . وفي النهاية: أن نكول الحاني عن اليمين . ثبت القرات ، وهذا يدل على أن القول قول المحني عليه .

فرع: في لسان الأخرس والصبي الذي لا يتكلم حكومة عدل . والله سبحانه وتعالى أعلم .
وَحَافِرُ بَغْرِ فَيْ الْفَيَافِي دَمُ الَّذِي ﴿٨٦٣﴾ بِهِ يَسْرَدَى لَا يَقَادُ وَيُهْدَرُ
وَقَيْدُ فَيْ غَيْرِ الْمَمَرِ أَمَّةٌ وَلَا ﴿٨٦٤﴾ فَرَقَ لَوِ الْمَاءِ أَوِ الصَّيْدِ يُحْفَرُ
الفيافي: جمع الفيفاء ، وهي الصحراء الملساء والأئمة: جمع إمام .

اشتمل البيتان على مسئلة والخلاف فيها من القنية رقم للمحيط وقال: احتفر بئرا في طريق مكة أو غيره في

الفيافي في غير ممر الناس، فوقع فيها إنسان لم يضمن، وذكر في الأصل ولم يقيد به غير ممر الناس فقال: إذا احتقر البئر في طريق مكة أو غيره من الفيا في فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الأمصار، ألا ترى أنه لو ضرب هناك فسطاطاً أو اتخذ تنوراً للخبز، أو ربط دابة لم يضمن ما أصاب ذلك. قال رحمه الله: يعني المولى البديع وتعليل القاضي الصدر في شرحه: أن الطريق التي في الفيا في لها حكم الفيا في، لأن لهم أن يمروا في مواضع أخرى، كما يمرون فيها فلم يتعين للمرور، بخلاف طرق الأمصار، وفيما بين الأراضي، لأنه لا يباح الانتفاع له إلا بالمرور فدل على أن حافر البئر في طرق المفاز وغيرها لا يضمن.

قال البديع رحمه الله: التقيد في المحيط بغير الممر صحيح، فإنه نص عليه في شرح السرخسي. فقال: وهذا إذا كان في غير محجمة فأما إذا احتقر في محجمة الطريق، فهو ضامن لما يقع فيه. قال: وهكذا فسرفي المحيط الجواب في نصب الفسطاط في طريق مكة، أو في طريق أخرى، ثم قال: والحفر للماء والصيد سوي (١). وفي بطرة نسبتي بالقنية ما للبديع فصيح، وظهرت الرواية بهذا أنه إذا كان في غير الممر فلا ضمان، وأما في الممر ففيه تردد. وظهر بهذا غلط من قال بالضمان في غير الطريق. والله أعلم.

وَدُونُكَ أَقْسَامُ الشَّحَاجِ وَحُكْمُهَا ﴿٨٦٥﴾ وَمَا ذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِيهَا وَقَرُّوْا

”دونك“، ظرف منقول للإغراء معناه ألزم، أتى به للتحريض على معرفة أحكام ”الشحاج“. جمع شحة وهي الجراحة في الوجه أو الرأس. قال: ولم أنظمها لغرابتها بل لتسهيل حفظها، فإنها مذكورة في كل الكتب. قال: وليس هذا الكلام في هذا الفصل فيما يتعدى من الشحاج ويسري بحيث أنه يفضي إلى القتل، وإنما الكلام فيها قبل ذلك. وهي عشرة. ثم ذكر وجه التحصر وقد رأيت تأخير. والله أعلم.

فَخَارِصَةٌ مَا يَخْدُشُ الْجِلْدَ خَرَصُهَا ﴿٨٦٦﴾ وَدَامِغَةٌ بِالْعَيْنِ دَمْعٌ يُغْرِغُرُ

”الخارصة“ بالمهملات يقال خرص القصار الثوب أي شقه وهي التي تخدش الجلد خرصها: أي شقها. قال: وإن شئت فقل يخرص الجلد خدشها أو شقها.

قال قاضي خا: هي التي تخدش البشرة ولا يخرج منها دمل أو سمي خادشة (٢)، والدامغة بمهملتين. قال في الذخيرة: إنها مأخوذة من دمع العين فكانها سميت بهذا الاسم، لأن الألم يصل إلى صاحبها فتدمع عيناه بسبب ما يخذ من الألم. وفي الظهيرية استبعد هذا.

قال المصنف: وسميت دامغة لأن الدم يخرج منها بقدر الدمع في العقلة يتغرغر ولا يسيل. والله أعلم.

وَدَامِغَةٌ سَالَتْ وَبَاضِعَةٌ بَرَتْ ﴿٨٦٧﴾ وَلَا حِمَّةٌ فِي اللَّحْمِ قَطْعاً تُؤَنَّرُ

اشتمل البيت على ثلاث مسائل كملت بها خمساً. ”الدامية“: بالمهملة والتحتية. قال قاضي خا: هي التي يخرج منها الدم. و”الباضعة“: بالموحدة وبعد الألف معجمة بعدها مهملة قال قاضي خا: هي التي تبضع اللحم أي

(١) القنية المنية ص: ٣٨٠، باب بناء القنطرة وحفر البئر ونحوه في الطريق.

(٢) فتاوى قاضي خا ج: ١ ص: ٣٨٤، كتاب الحنايات.

تشقه، (١) انتهى. و"البري": القطع. و"اللاحمة": بالمهملة قبل هي التي تشق اللحم ولا تصدعه. وقيل التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق. وقال قاضي خاں: هي التي تدق ولا تقطع (٢). وفي غالب الكتب يذكر لفظ: المتلاحمة. وفي المغرب: هي التي تشق اللحم دون العظم ثم تتلاحم بعد شقها أي تلحم وتلتصق. وفي البسيط: روي عن محمد أن المتلاحمة قبل الباضعة. وهذا اختلاف في مأخذ الكلمة لا الحكم، فإنه ذهب إلى أنه تناخوذ من النحم الشيطان: إذا اتصل أحدهما بالآخر فهي ما أظهر اللحم ولم يقطع. والباضعة بعضها لا يقطع. وفي ظاهر الرواية: المتلاحمة ماتعمل في قطع اللحم أكثر فهي بعد الباضعة (٣). والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمِمَّنْ حَاقَتْهَا تَلْقَى بِجِلْدَةِ رَأْسِهِ ﴿٨٦٨﴾ الَّتِي بَيْنَ عَظْمِ الرَّأْسِ وَاللَّحْمِ تَبْتَرُ

الضمير في "سمحاقها" للشجاج. و"البتير": القطع.

وفي البيت، السادسة من الشجاج وهي بمهملتين أولاً هما مكسورة واخرهما قاف: وهي اسم للقشرة الرقيقة التي فوق عظم الرأس فإذا قلعتها الشجة سميت باسمها ولذا لك قال "تلقي" أي توجد بالغة إلى جلدة رأسه التي بين عظمة رأسه واللحم. والله أعلم.

وَمَوْضِحَةٌ مَا أَوْضَحَ الْعَظْمَ شَجَّهَا ﴿٨٦٩﴾ وَهَاشِمَةٌ وَهِيَ الَّتِي الْعَظْمُ تَكْسِرُ

اشتمل البيت على السابعة وهي "الموضحة": بالضاد المعجمة والحاء المهملة من أوضحت الشجة الرأس أي شقت العظم. والثامنة: وهي "الهاشمة" بالشين المعجمة وقد فسرها في النظم بقوله: "وهي التي العظم تكسر". وروي عن الحسن أنه قال لا أوقت فيها شيئا. قال ابن المنذر: والنظم يدل عليه. والله أعلم.

وَمُنْقَلَةٌ الَّتِي تَنْقُلُ الْعَظْمَ بَعْدَهُ ﴿٨٧٠﴾ وَمَا مُؤَمَّةٌ فِي أُمِّ رَأْسٍ تُصَوِّرُ

اشتمل البيت على التاسعة: "المنقلة": بالتشديد بفتح القاف. قاله ابن السكيت وابن فارس وأيدوه بقول الشافعي وأبي عبيد وهي التي ينقل منها رأس العظام. ونص الفارابي على أنها بكسر القاف وتبعه الجوهري، لأنها تكسر العظم وتنقله. وحكى فيها الوجهين في البرازية (٤).

والعاشرة: وهي "النامومة" التي تبلغ أم الرأس حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد دقيق. وأم الدماغ: الحلدة التي تجمع الدماغ وبعض العرب يقول: أمة بالمد، وعليه أكثر أصحابنا، وهي أشد الشجاج. قال ابن السكيت: وصاحبها يصعق كصوت الرعدو كغواء الإبل، ولا يطيق المرور في الشمس. ونقل عن ابن الأعرابي أنها مقصورة. والله أعلم.

وَدَائِمَةٌ مَا لِلدِّمَاغِ وَصُولُهَا ﴿٨٧١﴾ وَجَائِفَةٌ فِي الْجَوْفِ حَيْثُ يُفْطِرُ

الدائفة: بالدال المهملة والعين المعجمة هي الأمة الواصلة إلى الدماغ، ولم يذكرها محمد مع الشجاج، لأنه لا حاجة معها غالبا فليس لها حكم على حدة. و"الجائفة": ما تصل إلى الحوف من الصلر والبطن والظهر

(١) فتاى قاضي خاں ج: ٤ ص: ٣٨٤، كتاب الحنايات.

(٢) المصدر السابق بتمامه.

(٣) البسيط للمرحوم ج: ١٣ ص: ٧٣، الجزء ٢٦، كتاب الديات - ط بيروت.

(٤) الفتاوى البرازية ج: ٣ ص: ٣٩٧، كتاب الحنايات، نوع في الشجاج - ط بولاق مصر.

والحنين، والاسم دليل عليه، لأنها هي الجارحة النافذة. وفي الظهيرية: ولا تكون الحايقة في الرقبة، ولا في الحلق وإنما تكون فيما يصل من الجوف إلى الصدر، والظهر والبطن. عن أبي يوسف كل ما وصل من الرقبة إلى موضع لو وصل الشراب إليه كان مفطراً هو جايقة، لأن لذلك الموضع حكم الجوف، وما فرق ذلك لا جايقة فيه. قال في النهاية: فذكرها في الشجاج وقع اتفاقاً.

وقد رأيت أن أذكر وجه الحصر الذي قدمه المؤلف هنا. وذلك أن الشجة إما أن تقطع الجلد أولاً، والأول لا يكون شجة، والثاني إما أن يظهر فيها الدم أولاً، الأول الخارصة، والثاني أما أن يسيل بعد الظهور أولاً، الثاني الدامغة. والأول إما أن يقطع بعض اللحم أولاً، الثاني الدامية، والأول إما أن يقطع أكثر اللحم الذي بينه وبين العظم أولاً، الثاني الباضعة، والأول إما أن يظهر القطع الجلدة الرقيقة الحائلة بين الجلد والعظم أولاً، الثاني المتلاحمة، والأول السمحاق، ثم إن أظهرت العظم ولم تنقله فهي الموضحة، وإن نقلته فهي المنقلة، إن لم تصل إلى الجلدة التي بين العظم والدماغ، وإن وصلت فهي الأمة. وقد تقدم أن الدامغة تقضي (١) على النفس، وأن الجايقة من الجراح لا من الشجاج. والله أعلم.

فَمَوْضِحَةٌ فِيهَا الْقِصَاصُ تَعَمِّدُ ﴿٨٧٢﴾ وَمَا قَبْلُ أَيْضاً وَالْحُكُومَةُ تُذَكِّرُ
وَمِنْ دِيَّةٍ فِي خَطِئِهَا نِصْفُ عَشْرِهَا ﴿٨٧٣﴾ وَهَاشِمَةٌ فِي الْخِطَا وَالْعَمْدُ تَعَشِّرُ

الخطا: بكسر الخاء المعجمة بمعنى الخطا بفتحها كمن يذنب ذنباً علي غير عمد. والضمير في "عشرها" للدية. وعشرت المال أخذت عشرة.

وفي اليتين بيان لأحكام بعض الشجاج المتقدمة، فالموضحة إن كانت عمداً فيها القصاص لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قضى به فيها، وإمكان المساواة بإنهاء السكين أي للعظم، ولا قصاص فيما فوقها، وهي ثلاثة: الهاشمية والمنقلة والأمة لما فيه من كسر العظم، وتعلز المساواة وخشية الهلاك. وهذا ما أشار إليه قوله ع:

فموضحة فيها القصاص تعمداً

وقوله: "وما قبل أيضاً" أي ما قبل الموضحة وهي الستة السابقة ذكرها، يجب فيها القصاص. وهو ما ذكره محمداً في الأصل وهو ظاهر الرواية، ولذلك قدمه المصنف. وفي رواية الحسن بن زياد يجب فيها حكومة عدل، ونقل في عيون المذاهب الإجماع على ذلك اعتماداً عليها. والمصنف أطال هنا بذكر الخلاف في حكومة العدل، وليس هذا الكتاب موضعه فحذفناه، وبين أن في الموضحة إذا كانت خطاً نصف عشر الدية وأن في الهاشمية مطلقاً عندها وخطاً العشر. وهذا ما أشار إليه البيت الثاني. والله أعلم.

مَنْقَلَةٌ عَشْرٌ وَنِصْفُ ثُلُثِهَا ﴿٧٧٤﴾ لِجَائِقَةٍ مَأْمُومَةٍ يُتَقَدَّرُ
وَجَائِقَةٌ إِنْ يُثْقِلَ الظَّهْرَ حَمْلُهَا ﴿٨٧٥﴾ كَجَائِقَتَيْنِ الثُّلُثُ فِيهَا يُكْرَرُ

(١). في نسخة "تأني" مكان "تقضي"

أي يتقدرني المنقلة من الدية عشرةا ونصف عشرةا ، وفي الجايفة والمامومة بلث البدية .
وهذا ما اشتمل عليه البيت الأول . وإن نفذت الجايفة فهي كالجايفتين يتكرر فيها الثلث . وهذا ما اشتمل
عليه البيت الثاني . وفي الإيضاح ، ليس في شيء من الجراح أرض معلوم غير الجايفة . والله أعلم .
وإنما اختصرت هذه المسائل لشهرتها وذكرها في سائر الكتب فأغنى ذلك عن الإطالة في الكلام ، والمصنف
أوسع بنقل فروع وأدلة ، والمسئلة ليست من شرطه كمانه هو عليه أولا . والله الموفق .
تكميل : قد فات المصنف من الغرائب مسئلة جناية الحايط المايل بعد الإشهاد ، وإذا كان حايط مسجد
أو وقف وهي غريبة ، والحامل على نظمها أني سملت عنها في سنة ست وثمانين وثمان مائة فرأيتها مذكورة في
فصول العمادي وهذا نص ما ذكره غازيا إلى ديات واقعات الناطفي : مسجد مال حايطه يشهد على الذي بناه ،
فإن وقع بعد ذلك على رجل فقتله تجب دية على عاقلة الذي بناه ، وإذا وقف دارا على المساكين ودفعها إلى رجل
وأشهد على الوكيل فقط يرجع على عاقلة الواقف ، وهكذا ذكر في ديات الجامع الفتاوى . انتهى .
ثم وقفت عليها بعد ذلك في عمدة المفتي للصدر الشهيد : ولفظه : مسجد مال حايطه فأشهد على من بناه ،
فإن وقع وتلف به إنسان فديته على عاقلة من بناه « ونحوه في الولوالجية . وقد استخرت الله تعالى ونظمت
المسئلة ، فقلت : هـ

وأشهد على الباني إذا مال حايط لمسجده ثم العواقل تخسر .
وقف المساكين الوكيل وخسروا عواقل رب الوقف فيما يحزر
وضمير "المسجده" لباني المسجد " والوكيل " متعلق بـ "أشهد" في البيت الأول . والله تعالى أعلم .

فصل من كتاب الوصايا

الوصايا : جمع وصية اسم بمعنى المصلى ، ثم سمي الموصى به وصية .
وهي شرعاً : تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع في الأعيان أو المنافع .
وفي الإيضاح : الوصية ما أوجبها الموصي في ماله بعد موته ، أو مرضه الذي مات فيه ، أما ما أوجبه بعد
الموت فيعتبر حال وقوعه ، وإلا يعتبر حال الإضافة . وأما التبرع فيعتبر حالة العقد فيه ، فإن كان صحيحاً جاز من
جميع المال ، وإن كان مريضاً جاز من الثلث ، لأنه لم يصفه إلى حالة مستقبله ، وإنما أوجبه للحال ، فيعتبر حالة
الإيجاب فكل مرض صح منه فهو كحال الصحة فيما أوجبه من جميع المال .
و "الإيصاء" : طلب شيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته ، والأشهر فيه الكسر والفتح لغة .
وهو وصي فعيل بمعنى مفعول ، ويقال : وصيت إليه وأوصيت .
ومناسبتها بالجنايات أن الحناية قد تفضي إلى الموت الذي وقته وقت الوصية ، وأيضاً آخر أحوال الأدمي
الموت ، والوصية معاملة وقت الموت . والله أعلم .

إِلَى اثْنَيْنِ أَوْصَى قَالَتَفَرَّدُ يُحْظَرُ ﴿٨٧٦﴾ وَيَعْقُوبُ عَنْهُ كَالْأُكْمَةِ أَشْهَرُ
وَقِيلَ إِذَا أَوْصَى إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ﴿٨٧٧﴾ عَلَى حِدَةٍ قَالَا يَجُوزُ وَيَكْثُرُ

اشتمل البيتان على مسئلة والخلاف فيما إذا أوصى إلى اثنين يمنع كل واحد منهما عن الانفراد بالتصرف دون صاحبه عند الإمام ومحمد إلا في أربعة عشر موضعاً فإنه يجوز التفرد وسيأتي. وقال أبو يوسف: يجوز أن يتفرد كل واحد منهما بالتصرف في جميع الأشياء، وبه قال الثلاثة. وإلى ذلك أشار بقوله: ع ويعقوب عنه كالأكمة أشهر

واختلف على قول الإمام فيما إذا أوصى إلى كل واحد على انفراده، فقيل يتفرد بالتصرف كل منهما في كل الأشياء كما لو وكل اثنين كل واحد على انفراده، وقيل لا يتفرد إلا في الأشياء المذكورة. وقيل: الخلاف في الفصلين واحد. وفي النهاية: أن الخلاف في صورة البيت الثاني، وأما في صورة الأول فلا انفراد بالإجماع، يعني إجماع أصحابنا.

قال: وفي قولي "يعقوب عنه" إشارة إلى علم الحزم بمنهجه في ذلك، ذكر يعني في النهاية عن قاضي خان: (١) قيل: الخلاف في الأول، وأما الثاني فينفرد كل بالتصرف عند الكل، وقيل: الخلاف في الفصلين واحد. وهكذا ذكره المجتوب في شرح الجامع الصغير. فقال: وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح الكتاب عن أبي القاسم الصغار هذا الخلاف بينهم فيما إذا أوصى إليهما جميعاً معاً بعقد واحد، وأما إذا أوصى إلى كل واحد منهما بعقد على حدة فينفرد كل واحد منهما بالتصرف بلا خلاف.

قال الفقيه أبو الليث: وقول أبي القاسم الصغار أصح، وبه نأخذ وحكي عن أبي بكر الإسكافي أنه قال: الخلاف فيهما جميعاً سواء أوصى إليهما جميعاً أو منفرداً، وجعل في المبسوط قول الإسكافي أصح. قال: ولم يذكر في الكتاب ما إذا أوصى إلى كل منهما بانفراده. وقال كثير من أصحابنا: أن هنا يتفرد كل واحد، ولكن الأصح أن الخلاف في الفصلين. هذا ملخص ما في النهاية. وقال في البرازية أيضاً أنه الأصح (٢). وعليه مثني في مختصر المحيط.

قال المصنف: تنبيه لأعلم خلافا فيما لو أوصى إلى اثنين معاً في شيء واحد، وجعل لكل واحد منهما التصرف منفرداً بأن يقول: أوصيت إلى كل واحد منكما أنه يتفرد بالتصرف، لأنه جعل كل واحد منهما وصياً منفرداً، وهذا يقتضي تصرفه على الانفراد، لا فيما لو أوصى إليهما على أن يتصرفا مجتمعين فليس لأحدهما الانفراد بالتصرف، أنه لا يتفرد بالتصرف، لأنه لم يجعل ذلك إليه، ولم يرض بنظره وحده. والله أعلم.

وَقَالَ ضَعَا ثُلُثِي بِحَيْثُ أَرَدْتُمَا ﴿٨٧٨﴾ فَمَا لَمْ يَكُونَا مُجْتَمِعَيْنِ يُعَدُّ

مسئلة البيت من المبسوط قال: ولو أوصى إلى رجلين أن يضعائله إلى حيث شاء، أو يعطياه من شاء، فقال

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٤، ص: ٤٣٥، فصل فيما يكون قبولاً للوصية.

(٢) الفتاوى البرازية ج: ٣، ص: ٤٤٦، كتاب الوصايا، فصل في تصرفات الرعي على هامش الفتاوى الهندية.

أحدهما: أعطيه فلاناً، وقال الآخر بل فلاناً لم يكن لواحد من الرجلين شيء، لأن الوصيين لم يجتمعا على واحد منهما، وإنما قوض الرأي في الوضع إليهما، هذا شيء يحتاج فيه إلى الرأي لاختيار المصروف، ورأى الواحد لا يكون كراي الاثنين. وبحث الطرسوسي^٢ أنه لا ينبغي أن يقال: يصرف القاضي، لأن الوصي مختار الميت. قال المصنف^٣: ومختار الميت إذا كان عدلاً أميناً يقدم، ولا يقدح اختلافهما لاحتمال كونه لقصد صالح، فلا يملك القاضي عزلهما بذلك، فلو قالوا: لا نصرفه لأحد لم يكن للحاكم الاعتراض ولا صرفه إلى أحد. وأفاد أن المسئلة في الظهيرية أيضاً.

ثم نقل فرعاً ذكره في الظهيرية. وهو: لو مات أحد الوصيين قبل أن يفعل شيئاً بطلت الوصية، ورجع الثلث إلى ورثة الموصي، ولو قال: جعلت ثلث مالي للمساكين يضعه الوصيان حيث شاء من المساكين، فلو مات أحدهما جعل للقاضي وصياً آخر معه، وإن شاء قال لهذا الثاني: ضع أنت وحدك، انتهى. ونقله في قاضي خان وقلاوي أبي الليث. قلت: وفي مختصر المحيط في الصورة الأخيرة قال أبو يوسف: للأخر أن يتصدق وحده. وقد ألحقت الفرع الأول في بيت، لأنه من تمة حكم المسئلة التي نظمناها تكميلاً للفائدة، فقلت:
 ويبطل إيصاؤه إذا مات واحد ولم يفعل شيئاً وإرثا يصير
 وقد ذكرها في مختصر المحيط أيضاً. والله أعلم.

ومن هنا أخذ في ذكر المسائل الأربعة عشر التي ينفرد فيها أحد الوصيين بالتصرف الموعود بذكرها، فقال والله أعلم: هـ

وَفِي الْكَفَنِ التَّجْهِيزِ عِتْقُ مُعَيَّنٍ ﴿٨٧٩﴾ قَضَاءُ دُيُونٍ لَا اقْتِضَاءُ يُقَرَّرُ
 وَحَاجَةُ طِفْلِ وَاتِّهَابُ خُصُومَةٍ ﴿٨٨٠﴾ وَحِفْظُ وَبَيْعٍ فِي الَّذِي يَتَضَرَّرُ
 وَتَنْفِيذُ عَيْنٍ فِي الْوَصِيَّةِ رَدِّهَا ﴿٨٨١﴾ سِدِّ الْمُسْتَرْتِ الْإِيْدَاعِ مَا غَابَ يُحْضَرُ

الضمير في "يقرر" لتفرد أي ينفرد أحد الوصيين بالتصرف في هذه المسائل باتفاق علمائنا الثلاثة. وعد منها في النظم اثني عشر، غالبها من الهداية والنهاية.

قال في الأسرار: وإذا أوصى إلى رجلين لم يملك أحدهما الانفراد في التصرف إلا في ستة أشياء: تجهيز الميت وهي أولى النظم، لكنه ذكر في النظم شراء الكفن، والتجهيز، والأول يدخل في الثاني فلو قال: "ويفرد بالتجهيز" كان أولى، وأنص في المراد.

وقضاء الدين بجنس حقه وهي تالفة النظم، بخلاف الاقتضاء كما أشار إليه النظم. وشراء ما لا بد منه للصغير وهي الرابعة.

وفي وسط المحيط: هو شراء الطعام، والكسوة، واستيجار الظفر وبيع ما يسرع إليه الفساد عند التأخر وهي الخامسة: ورد الغصب، والوديعة والخصومة وهي ثلاثة بها تتم سبعة (١).

(١) الهداية ج: ٤ ص: ٢٧٨، كتاب الوصايا باب الوصي وما يملكه.

ذكر المصنف منهارد الرديعة والخصومة وهما السابعة والحادية عشر وذكرهما قاضي خان في شرح الجامع الصغير ثمانية فزاد تنفيذ الوصية المعنية وهي التاسعة. قال في الوسيط: بالفين أو بالف مرسلة وقبول الهبة وهي الخامسة. وفي الوسيط: وليس لأحدهما قبض الموهوب لليتيم وأنه مشكل، لأن الهبة لا تتم إلا به، وفي تأخير حشية الفوات، وأنه في معنى جمع الأموال الضائعة (١) وقد صرح في العمادية بذلك، فإنه قال: وليس لغير الأب والجد ووصيهما ولاية التصرف في مال الصغير، وكذا إذا وهب للصغيرة فللذي هو في حجره أن يقبضها وليس له أن ينفقها عليه لما قلنا. والله أعلم.

وجمع الأموال الضائعة وهي الثانية عشر. وفي النهاية قال: إن قبول الهبة يحتمل أن يكون من جنس هذه فيعدان واحداً.

والثانية: عتق عبد بعينه لأنه لا يحتاج في ذلك إلى رأي ولا اجتماع، لكن قاضي خان أطلق عتق النسمة ولم يقيد بكونها معينة (٢). والله أعلم.

السابعة: حفظ الأموال التي لليتيم وليس هو من باب الولاية، فكل من وقع في يده وجب حفظه عليه. العاشرة: رد المشتري شراءً فاسداً وليس من الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين. وفي الوسيط: عذر ثمن المبيع يبيع من الوصي وإجارة نفس اليتيم. فجعله ما في النظم اثنا عشر، وفاته واحدة مذكورة في كلامه في الشرح وهي رد الغصب، وما ذكره في الوسيط من الصورتين فتحت خمسة عشر. فاستخرجت الله تعالى وغيرت الأبيات وجعلتها مشتملة على جميع ذلك. فقلت: وبالله التوفيق.

ويُفرد بالتجهيز عتق وصية	إذا عينا حفظ بيع مابه يتضرر
قبول هبات حاجة جمع ضائع	يخاصم يقضي الدين للطفل يوجر
برد لغصب مودع فاسد المشترا	وحق مبيع منه قالوا وسطروا

ونصبت على قبول الهبة لما قد مرته عن الوسيط. والمراد بـ "الحاجة" حاجة الصغير التي لا بدله منها، وبـ "الحفظ" حفظ أمواله. وزاد قاضي خان صورتين غير ما ذكره وهي قسمة ما يكال أو يوزن، وتنفيذ وصية بالتصدق عنه بكذا وكذا من ماله إذا كان ذلك لفقر معين، أو مسكين معين. فالحقتهما في بيت فقلت: بـ

وقسمة موزون مكيل وصية بألف لذي فقر تعين قدروا

وبها بلغت تسعة عشر، لا تراها مجتمعة في موضع إلا في كتابي هذا. والله أعلم.

وَيَمْلِكُ أَنْ يُوصِيَ الرَّفِيقُ لَهُ بِهَا (٨٨٢) وَيُرَوَّى لَنَا أَنَّ الْجَوَّازَ مُعَدَّرٌ
"يرصى" مبني لما لم يسم فاعله "رؤيه" يتعلق به "الرفيق".

ومسئلة اليتيم من قاضي خان، قال أوصي إلى رجلين فمات أحد الوصيين، وأوصى إلى صاحبه جاز، ويكون

(١) في ذ: "الضائعة" مكان "الضائعة"

(٢) فتاوى قاضي خان ج: ٤، ص: ٢٤، كتاب الوصايا، فصل فيمن يجوز وصيته وفمن لا يجوز وصيته.

لصاحبه أن يتصرف، لأن أحدهما لو تصرف بإذن صاحبه في الحياة جاز، فكذا بعد الموت. وروي أنه لا يجوز، والصحيح هو الأول (١). انتهى.

وقد أشار الناظم إلى ذلك حيث صلت بالصحيح، وعبر عن الثاني بصيغة التمريض، والله الموفق. ولو قال: ع ويملك أن يوصي بها لرفيقه

لكان أوضح وأقل عبارة. وفي الحاوي القدسي: أنه أوصى إلى صاحبه يجوز عند محمد وهو قياس قول أبي حنيفة وروي عن أبي حنيفة أنه لا يجوز، وبه نأخذ. انتهى.

ولا يخفى أن النظم على ما أشار إليه الحاوي القدسي من أن المأخوذ به عدم الجواز، فغيرت البيت للإشارة إلى ذلك. فقلت:

وصحح قاضي خان يوصي رفيقه بها ثم لا، يروي وذا البعض ينصر

وفيه تصريح بأن المصحح هو قاضي خان، وأن القول الآخر رواية فتبه له والله تعالى أعلم.

وَمَنْ قَوَّضَ الْقَاضِيَّ إِلَيْهِ وَصِيَّةً ﴿٨٨٣﴾ فَيُوصِي بِهَا لِلْغَيْرِ فَهُوَ الْمُخَيَّرُ

اشتمل البيت على مسألة، قال في القنية في أثناء رقم برهان صاحب المحيط: وصي الميت أوصى إلى غيره.

بذلك، أو وصي القاضي فعل ذلك جاز، وصار وصي الميت والقاضي انتهى (٢).

والضمير في "يوصي" يرجع إلى غيره. والمصنف قال: فيه مسألتان. الأولى المتقدمة.

والثانية: وهي أن وصي غير القاضي كوصي القاضي في ذلك وإن لم يكن ما دوناً في الإيصاء.

قال: وهي في غالب الكتب وهذه ليست بظاهرة من النظم كما لا يخفى لاحتمال أن يخالف وصي القاضي

وصي غيره لما في ولاية القاضي من العموم، فلا يلزم من ثبوت هذا الحكم فيه ثبوته في غيره. وقال: إن قوله:

"فهو المخير" أي المختار في الوصاية على غيره مالم يظهر فيه قاذح. والله أعلم.

وَيُطْلَقُ فِي عَهْدِ الْخَلِيفَةِ خُلَفَاهُمْ ﴿٨٨٤﴾ وَعَهْدُ الَّذِي يُوصِي عَلَى الْمَوْتِ يَقْصُرُ

"العهد": الوصية يقال عهد إليه إذا أوصاه. وفي البيت ثلاث مسائل من قاضي خان.

الأولى: قال: الخليفة إذا جعل رجلاً ولي عهده فقال الفقيه أبو بكر البلخي: لا يصير الثاني خليفة ولا يخب

على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة، لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وينعزل هو، لا يكون له

ذلك، فكذلك بعد موته. قال: وغيره من المشايخ قال: ويجوز له أن ينقل الخلافة إلى غيره في حياته وبعد موته وهو

كالوصي، له أن يوصي إلى غيره بعد موته. ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح (٣).

وهذا ما أشار إليه بقوله: "يطلق" أي في زمان حياته وبعد موته.

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٢٩، كتاب الوصايا، فصل في تصرفات الوصي، على هامش الفتاوى الهندية، ج: ٣ - ط - باكستان.

(٢) القنية السنية ص: ٢٨٧، باب فيما يتعلق بالوصي والإيصاء والعزل واليتم.

(٣) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠١، كتاب الوصايا، فصل في مسائل مختلفة، على هامش الفتاوى الهندية، ج: ٣ - ط - باكستان.

قال الطرسوسي: فاتفقوا على أنه إذا أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح.
 قال المصنف: إن كان قوله في الوصي فهو عين ما قاله قاضي خان فيه. والظاهر أن قوله في الخليفة
 على ذلك يناسبه، وهو مخالف لما نقله قاضي خان عن المشايخ، نعم لا يتم النسبة بالوصي فإن الوصي لا يجوز له
 العهد في حال حياته.
 ثم فرق بأن الخليفة يكون تاركاً حقه من الولاية لغيره، بخلاف الوصي فإن الحق فيه للميت، وما جوز عند
 الموت إلا للضرورة.

والثانية: والثالثة: هما أن الوصي يصبح عهده بعد موته لافي حال حياته. وأشار إليهما بعجز اليت بقوله: ع
 وعهد الذي يوصي على الموت يقصر

إذ مفهومه أنه في حال الحيوة لا يصح كماله. والله أعلم.
 وَعَزَلَ الْوَصِيَّ الْعَدْلَ صَحَّ وَقِيلَ لَا ﴿٨٨٥﴾ وَلَوْ كَانَ ذَا عَجَزٍ يَكْفٍ يُؤْزَرُ
 يقال: أزره يؤزر إذا قواه وأعانه

وفي البيت مسلمان. قال قاضي خان: وصي الميت إذا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله، وإن لم
 يكن عدلاً يعزله وينصب وصياً آخر، ولو كان عدلاً غير كاف لا يعزله، ولكن يضم إليه كافياً، ولو عزله يعزل وكذا
 لو عزل القاضي العدل الكافي يعزل. كذا ذكره الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده (١).
 قلت: وفي وسط المحيط: أن القاضي يصير جائراً ثماً. والله أعلم.

قال: وعند بعض المشايخ لا يعزل العدل الكافي بعزل القاضي، لأنه مختار الميت، فيكون مقبلاً على
 القاضي، وذكر القدوري: أنه ليس للقاضي أن يخرج وصي الميت من الرعية، ولا يدخل معه غيره إلا إذا ظهرت منه
 عيانة، أو كان كافياً فاسقاً معروفاً بالشر فيخرجه وينصب غيره، ولو كان ثقةً ضعيفاً أدخل معه غيره وهكذا ذكر في
 الأصل، والطحاوي في شرحه، ولم يذكر أنه لو عزله هل يعزل؟ قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا عجز
 الوصي عن تنفيذ الرضايا، للقاضي أن يعزله (٢). انتهى. ومثله في القنية راقماً للفتاوى الصغرى، وعزى إلى اتعزال
 العدل الكافي لشرح خواهر زاده، وأن ظهير الدين المرغيناني استبعده، لأنه مقدم على القاضي، لأنه مختار الميت،
 وأن أستاذه البديع قال: إذا كان هذا في وصي الميت فكيف وصي القاضي، ونحوه في المبسوط والهداية.

وقد علم من قوله: "ولو كان ذا عجز" أن الأول هو العدل الكافي وقوله "صح" وتقديمه يدل على أن الأول
 راجح لكونه كلام الجمهور. وبعبارة "قيل" عن الثاني أشار إلى أنه دون الأول لأنه اختيار بعض المشايخ. والله أعلم.
 وَوَالْبَدْرُ طُفْلٌ أَوْصَتْ أُمُّ غَيْرَةٍ ﴿٨٨٦﴾ أَحَقُّ بِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَاجِدَرُ

مسئلة البيت من القنية: قال: سئلت عمن أوصت إلى ابنها وماتت عنه وعن ابن صغير وزوج هو أب الصغير
 فولاية التصرف في حفظ المال لوصيها أم لأب الصغير؟ قال فتوقف طالباً في الكتب حتى ظفرت بالزيادات في

(١) المصدر السابق ص: ٥١٩-٥٢٠.

(٢) المصدر السابق ص: ٥٢٠.

الباب الثالث من كتاب الوصايا: أن ولاية التصرف في هذا المال وولاية الحفظ للأب دون وصيه، انتهى.

ولم أجد هذا الفرع في نسختي بالقنية لكن في العمادية نقل عن ييوع شرح الطحاوي: وأما وصي الأخ والأم والعم فلهم أن يبيعوا المتقول وغيره لقضاء دين الميت، والباقي يصير ميراثاً للصغير ثم ينظر، إن كان للصغير أب حاضر، أو وصي الأب أو وصي وصيه، أو الجد أب الأب فليس لوصي الأم ولاية التصرف فيما تركته الأم. وإن لم يكن واحد ممن ذكرنا فله الحفظ، ويبع المتقول من الحفظ، وليس له أن يبيع العقار، وليس له ولاية الشراء على سبيل التجارة إلا شراء مالا بلمنه للصغير من نفقة أو كسوة، وما استفاد الصغير من مال غير ميراث أمه فليس لولي الأم ولاية التصرف منقولاً كان أو غير منقول.

ثم علله. وقال المصنف: وقيد العدالة من زيادات النظم واستدل به بما مر، ومما نقله عن الإمام في الظهيرية أن القاضي إذا اتهم الوصي يجعل معه غيره. وإن الثاني قال: يخرج عليه الفتوى. ومما تقدم من كتاب أدب القاضي من أن الأب إذا كان مفسداً يتزع القاضي منه مال الصغير، ونقل عن قاضي خان عن محمد في الأب المفسد يجوز بيعه على الصغير، ويؤخذ منه الثمن، ويوضع على يد عدل، ذكره في الوصايا. والله أعلم.

وَيُوصِي إِلَى أَعْمَى وَطِفْلٍ وَحَاكِمٍ ﴿٨٨٧﴾ يُقِيمُ لَهُ عَدْلًا إِلَى حِينٍ يَكْبُرُ

اشتمل البيت على مسألتين.

الأولى: قال قاضي خان: رجل أوصى إلى أعمى، أو محدود في قذف جاز ذلك (١). انتهى.

وفي المبسوط: ولو أوصى إلى رجل مسلم أو إلى امرأة أو أعمى أو محدود في قذف فهو جائز، لأن هؤلاء من أهل الولاية والخلافة إذنًا وتصرفاً. انتهى.

الثانية: قال قاضي خان: وعن محمد رجل أوصى إلى ابنه الصغير فإن القاضي يجعل غيره وصياً، فإذا بلغ الابن لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي. ولو قال: ابني فلان إذا أدرك فهو وصي جاز. وينبغي للقاضي أن يجعل وصياً مادام الابن صغيراً، فإذا أدرك يصير الابن وصياً، وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصياً (٢). انتهى.

وقال الطرسوسي ما ملخصه: إن قوله "لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي" ما يقتضي صحة الوصية للصغير، لأن القول بالإخراج وعدمه فرع القول بصحة الإيصاء للصغير، ونقل في الظهيرية: رجل أوصى إلى رجل وقال إن حدث به الموت ففلان أخروي، أو قال: هو وصي مالم يبلغ ابني فإذا بلغ فهو الوصي، فإن الوصي هو الأول أدرك الابن، أو لم يدرك، ولا يجعل القاضي معه وصياً آخر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف: هو عامر، وهكذا قال الحسن.

ولو أوصى إلى فلان ما دام فلان صغيراً فإذا أدرك فهو الوصي دون فلان جاز. وفي قاضي خان: ولو أوصى إلى صبي، أو معتوه، أو مجنون لم يجوز، اتفاق بعد ذلك أو لم يفتى (٣) قال المصنف فتلخص جواز الوصية للصغير

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ١٦٥، كتاب الوصايا، فصل فيما يكون قبول الوصية على هامش الفتاوى الهندية ج: ٣ - ط: باكستان.

(٢) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ١٥٥، كتاب الوصايا، فصل فيما يكون قبول الوصية على هامش الفتاوى الهندية ج: ٣ - ط: باكستان.

(٣) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ١٥٥، باب فيما يكون قبول الوصية على هامش الفتاوى الهندية ج: ٣ - ط: باكستان.

عند أبي يوسف ومحمد والحسن ويقوم القاضي غيره إلى بلوغه ، وعدم الجواز عند الإمام وعليه يحمل الآخر من كلام قاضي خان دفعاً للتناقض ، أو أن مراده لا يجوز حالة الصغر ، أما العقد فصحيح ، انتهى باختصار .

قلت : والعجب من المصنف وشيخه كيف نقلا بعض الكلام في المسئلة من فتاوى قاضي خان وتركها بقيته ، ونقلاه من الظهيرية : واحتاج المصنف إلى هذا التلخيص والحمل ، فإنه أول ما ذكر ما نقلناه عن الظهيرية . ثم قال : ولو قال : أوصيت إلى فلان وجميع تركتي لفلان ، فإن لم يقبل فلان آخر وصي جاز . وكذا لو قال : وإن قدم فلان الغائب فهو وصي ، قال أبو يوسف هو كما قال أبو حنيفة : الوصي هو الأول قدم الغائب أولم يقدم ، ولا يكون الثاني وصياً ما لم يعمل القاضي وصياً . وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : إذا أوصى إلى رجل وشرط أن يكون وصياً ما لم يقدم فلان الغائب ، فإذا قدم كان الوصي هو الغائب ، ذكر أن الأول يخرج من الوصية بقبول الغائب . وذكر الكرخي في مختصره : أن هذا القول قول أبي يوسف أما على قول أبي حنيفة هما يشتركان في الوصية ، والفتوى على ما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل .

ولا يخفى أن النظم إنما تعرض لبعض الفروع الأول المنسوب إلى محمد ، ولم يتعرض إلى بقية التفاريع .

وقد استخرت الله تعالى ونظمت الجميع مغيراً بيته ، فقلت : هـ

ويوصي إلى محدود قذف وأكمه	وفي الطفل قاض ينصب الغير يسطر
وليس له إخراج به بلوغه	ولو قال إن يدرك فيخرج يذكرو
ولو قال مالم يدرك ابني يكون ذا	وإن بلغ ابني فهو لا ذائققرر
الأول فيها مطلقاً عن إمامنا	وثان فيمضيه كما الميت يأمر
ولو قال إن يقدم فعنه كشيخه	وعن ذا اشتراك والمعلق أظهر

فردت عليه مسئلة المحدود في قذف ، وضمير "له" للطفل ، وكذا ضمير "بلوغه" وضمير "إخراجه" لمنسوب

القاضي . وفي "قال" للموصي . وفي "يخرج" لمنسوب القاضي . والمراد بـ "إمامنا" أبو حنيفة وبـ "الثاني" أبو يوسف . وضمير "عنه" له "وشيخه" أبو حنيفة والإشارة إلى الشيخ . والمراد بـ "المعلق" الرجل علق كونه وصياً على قدمه .

وفي وسط المحيط : ولو قال فلان وصي إلى أن يقدم فلان ثم الوصية إلى القادم فهو كما قال ، كما لو وكل وكيلاً إلى أن يقدم فلان حتى لو قال أوصيت إلى عمرو ما لم يقدم زيد وسكت أقدم زيد فإن عمراً بقي وصياً بعد القدوم ، لأنه ما فوض الرصاية إلى زيد بعد قدمه بل سكت عنه ، فلم يبق عمرو وصياً بعد قدم زيد احتجنا إلى نصب وصي آخر فكان إبقاء عمرو وصياً وأنه مختار الميت أولى . وفي البراجية : لو قال : إذا أدرك ابني فهو وصي لم يصح (١) وأنه خلاف ما قدمناه أول الكلام في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد ، وكذلك إذا أوصى إلى عبد أوصي أخرجهما القاضي من الرصاية وجعل مكانهما وصياً ، لأن الصبي لا يهتدي إلى التصرف .

وهل يتفاد تصرفه قبل الإخراج ؟ اختلف فيه المشايخ منهم من قال : يتفاد وجهه واستدل عليه بقوله : أخرجه

القاضي من الوصاية والإخراج للداخل. ومنهم من قال: لا ينفذ وهو الصحيح، لأنه لا يمكن لزوم العهدة فيه، فلو بلغ قبل الإخراج، اختلفوا فيه، فقال أبو حنيفة: لا يكون وصياً. وقال أبو يوسف رحمه الله: يكون وصياً، وهكذا في قول محمد، ذكر بعد هذا في مسألة من جنس هذه المسئلة. قال الحلواني: هذه المسئلة بهذا الاختلاف لا توجد في البسيط، وإنما هي مستفادة من جهة صاحب الكتاب. ونقل عن كتاب الوكالة: أن من وكل صبياً لا يعقل البيع والشراء، ثم صار بحال يعقلهما يصح، ويصير وكيلاً. ومن المشايخ من جعل ذلك قول أبي يوسف ومنهم من جعله على الاتفاق، فعلى هذا يكون لأبي حنيفة في هذا الفصل روايتان، فلو لم يوص إلى أخد وقال إذا أدرك ابني فلان فهو وصي لا يكون وصياً عنده، وعندهما يكون وصياً إذا أدرك. ثم ذكر نحو ما تقدم عن قاضي خان، وكذلك الولاية في الوقف، رواه بعض أصحابنا وهلال في كتابه عن أبي يوسف. وقد اتضح بهذا الكلام تحرير المسئلة. والله تعالى الموفق.

وَلَمْ يُعْطِ مَالاً بِالْبُلُوغِ وَصِيَّهُ ﴿٨٨٨﴾ إِلَى مَا يُرَى مِنْهُ الرِّشَادُ وَيُظْهَرُ

الرشاد: الصلاح وهو إصابة الصواب والسداد. "ويرى" مبني لما لم يسم فاعله.

والمسئلة من قاضي خان قال: وصي في يده مال اليتيم، فيبلغ اليتيم قالوا إنما يدفع المال إليه إذا بلغ وظهر رشده في المال، فإن ظهر رشده فحينئذ يدفع وإن بلغ سفيهاً غير رشيد لا يدفع المال إليه في قولهم جميعاً ما لم يبلغ خمساً وعشرين سنة، فإذا بلغ هذا المبلغ عند أبي حنيفة: يدفع إليه المال. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يدفع إليه المال ما دام سفيهاً. انتهى (١). والله أعلم.

وَمِنْ قَبْلُ لَمْ يَضْمَنْ بِهَا وَهُوَ مُصْلِحٌ ﴿٨٨٩﴾ وَلَوْ ضَاعَ مَا أُعْطِيَ إِذَا فِيهِ يَتَجَرُّ

"قبل" مقطوع عن الإضافة أي من قبل أن يبلغ. والمسئلة من قاضي خان أيضاً. قال: ولو أن صبياً مصلحاً غير مفسد لم يدرك، فدفع الوصي إليه ما له وأذن له في التجارة، فضاغ المال في يده لا يضمن، انتهى.

ونظر فيه الطرسوسي بأنه ناقص العقل، وصلاحه ليس من كمال عقله إذ لا يثبت على حاله.

وقال المصنف: الوجه ظاهر، لأن الله أمر بابتلاء اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح، فالابتلاء سابق على ذلك، وهو في حال اليتيم ولا يكون ذلك إلا بدفع بعض المال لتحقيق الرشد بالتأمل في أحواله وتصرفاته، فهو ما ذون له في دفع ذلك قبل البلوغ مع عدم صلاحه، فلا يكون ضامناً فكيف مع وصف الصلاح، فظهر أن لا نظر.

ثم ذكر ما محصله: أن دفع المال لا يكون إلا بعد تحقق الشرطين: البلوغ، والإيناس. وحينئذ فنظر الطرسوسي بحاله، لأن الذي نظر فيه إنما هو قوله: "فدفع الوصي إليه ما له". والله أعلم.

وَإِنْ بَاعَ شَيْئاً لِلْيَتِيمِ نَسِيئَةً ﴿٨٩٠﴾ يَجْزِيَتْ لَا يَخْشَى التَّوْنَى وَالتَّضَرُّرُ

النسيئة: بالهمز ويجوز الإبدال مع الإدغام البيع بضم مؤجل والتوى: الهلاك وقد يعد.

والمسئلة من منية المفتي: الوصي إذا باع مال اليتيم بالنسيئة فإن كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند

حلول الأجل جاز، انتهى وفي الفتاوى السراجية مثله (١). وفي فتاوى قاضي خان: إذا باع شيئاً من تركة الميت نسبة، فإن كان يتضرر به اليتيم بأن كان الأجل قاحشاً لا يجوز، انتهى (٢). وغد من الضرر احتياج اليتيم إلى طعام وشراب، وكسوة، يشتري له بثمن ما يبيع، ونحو ذلك. قال: وكذلك خوفاً هلاك المال إن ينكر المشتري لطول المدة، أو موت من يشهد عليه أو إعساره وهو هلاك حكمي.

قلت: وقع في عبارة شرح أدب القاضي للصدر الشهيد وإن لم يكن فيه ضرر. والله تعالى أعلم. **وَمَا بَاعَ مِنْهُ حَظَّهُ ثَلَاثَ قِيَمَةٍ ﴿٨٩١﴾ وَمَا يَشْتَرِيهِ قَدْرُ نِصْفٍ يُؤْتَرُ الصَّغِيرُ فِي "بَاعَ" لِلْوَصِيِّ وَ"مَنْهُ" لِلْيَتِيمِ وَفِي "يَشْتَرِيهِ" لِلْوَصِيِّ.**

ومسألة البيت من التمتع. قال: الوصي إذا اشترى شيئاً من مال اليتيم لنفسه يجوز عند أبي حنيفة إذا كان خيراً لليتيم وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف وهو قوله الآخر. ذكره القاضي الإمام علاء الدين في زياداته، وشمس الأئمة أيضاً في شرح وصايا الأصل. وفي رواية أخرى عنه وهو قول محمد لا يجوز بكل حال. ثم إن شمس الأئمة السرخسي، فسر الخيرية في الباب السادس والميتين من شرح أدب القاضي بما إذا اشترى من مال الصغير لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر فصاعداً فهو خير لليتيم وبما دونه لا، وإذا باع منه ما يساوي خمسة عشر بعشرة فهو خير وبما فوقه لا. فليحفظ هذا: وبه يفتى انتهى (٣).

وقوله: "حظه" بالظا المعجمة أي يجعل الحظ لليتيم ثلث القيمة فيما يبيعه منه انتهى. وفيما يشتريه "النصف يورث" أي يتم له زيادة حظه قدر النصف كما مر بيانه.

قلت: وفي فتاوى قاضي خان نحو ما تقدم. وقال بعضهم: إن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بثمانية يكون خيراً لليتيم، وإن اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية بعشرة كان خيراً لليتيم (٤) والله أعلم. **وَلَيْسَ لَهُ إِطْلَاقٌ يَخْصُمُ صَغِيرَهُ ﴿٨٩٢﴾ إِلَى مَا يُؤْفَى دَيْنَهُ أَوْ يُعَسَّرُ وَيُطْلِقُهُ إِنْ يُكْفَلَ الْمَالُ قَادِرًا ﴿٨٩٣﴾ وَلَوْ خَافَ أَخَذَ الْمَالَ بِالْبَعْضِ يُؤْتَرُ "قَادِرًا" حَالٌ مِنَ الصَّغِيرِ فِي "يُطْلِقُهُ" وَ"يُكْفَلَ" مَبْنِي لِمَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ. وَفِي الْيَتِيمِ مَسْئَلَتَانِ.**

الأولى: من القنية رقم لفتاوى العصر، وعين الأئمة الكرابسي. قال: حبس الوصي غريماً بدين الصبي ليس له أن يطلقه قبل قضائه إذا كان موسراً، وإن رأى أن يأخذ منه كفيلاً ويطلقه فله ذلك. ثم رقم لأبي حامد وقال: إن كان معسراً جاز إطلاقه، انتهى (٥).

الثانية: من الظهيرية: ومن مريم مال الصبي على سلطان جابر وهو يخاف إن لم يبركه نزعته من يده فبره.

(١) الفتاوى السراجية على هامش العائنية. ج: ٤، ص: ٤٣٤.

(٢) فتاوى قاضي خان ج ٣، ص: ٥٢٠ - ط المطبع المصطفائي.

(٣) كذا في قاضي خان.

(٤) أيضاً ج: ٣، ص: ٥٢٣، باب في تصرف الوصي الخ - ط باكستان.

(٥) القنية المنية ص: ٣٨٧، باب تصرف الأب والأم الخ.

من مال اليتيم فلا ضمان عليه. قال الفقيه أبو الليث عن أبي يوسف أنه جوز للأوصياء المصانة في أموال اليتامى. وكان ابن سلمة أخذ ذلك من رواية أبي يوسف، وكثير من المشايخ أخذوا بهذا القول، ونص الكتاب يشهد بذلك. قال الله تعالى عبراً عن العبد الصالح: «أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً (١)». فقد جوز أحداث العيب مخافة المتقلب، وبهذا يفتى. قال الفقيه أبو الليث: إن خاف الرصي على نفسه القتل أو إتلاف عضو من أعضائه لو أخذ كل مال اليتيم فدفع لبعضه فلا ضمان عليه، وإن خاف على نفسه الحبس دون القتل أو علم أنه يأخذ بعض مال اليتيم ويبقى له كفاية لاسعه أن يدفع، ولو دفع يصير ضماناً، وهذا إذا دفع الوصي المال إلى السلطان بيده، وأما إذا كان السلطان بسط يده وأخذه من غير دفعه فلا ضمان على الوصي. وكثير من المشايخ أخذوا بقول أبي الليث وذكر قبل ذلك: وسئل أبو القاسم عن أوصى إلى امرأته وترك ورثة صفراً فجاء سلطان جاور ونزل في داره فقيل لهذه المرأة إن لم تعطه استولى على الصفار فاعطته شيئاً من المال فمصانعتها جائزة، والله يعلم المفسد من المصلح. انتهى.

وفي القين رقم للعلاء الترحماني وقال: صرف الوصي من مال اليتامى إلى ظالم يسأل منهم فليس لهم الرجوع عليه. ثم رقم لنجم الأئمة البخاري ثم قال: تحكم الديوان بقدر معين من التركة فدفعه الوصي مالا من مال نفسه ليرجع، فإن كانت الورثة كباراً فلا رجوع، وإن كانوا صفراً فله الرجوع، لأن دفع التحكم صار من حوايج الصفار كالمصرف إلى سايرا لحوايج على قصد الرجوع، وهكذا الحواب إذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم أعظم منها من التركة. انتهى (٢). وفي فتاوى قاضي خال نحوه. وحكي عن نصير أنه (٣) لا ينبغي للوصي أن يعطي، وإن أعطى كان ضماناً. وقال: إن عدم الضمان في مسئلة المرور على قول البعض. وقال أبو بكر الإسكافي: هذا ليس قول أصحابنا وإنما هو قول محمد بن سلمة، وهو استحسان. ثم حكى كلام أبي الليث المتقدم وقال: إن الفتوى على اختيار أبي الليث. والله تعالى أعلم.

وَيُنْفِقُ فِي التَّزْوِيجِ وَالْحَتَنِ عَادَةً ﴿١٩٤﴾ وَيُهْدِي وَلَمْ يُسْرِفْ وَلَا هُوَ يُقْتَرُ

الختن والختان: مصدر ختن " والتفتير " التضييق يقال أقر وقر.

وفي الليث مساليل من القنية، قال بعد أن رقم للقاضي علاء الدين المروزي: لا يضمن الوصي ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو الخاطبة، والضيافات المعتادة، والهدية الممهودة في الأعياد وغيرها من مال اليتيم أو اليتيمة مما هو متعارف، وإن كان له منها بد.

ثم رمز للقاضي عبد الجبار وعين الأئمة الكرابسي وقال: اتخذ ضيافة من مال الصغير لختته وللأقارب والحيثان والحمام، فأكلوا من ذلك لم يضمن إذا لم يسرف. ثم رقم لأبي حامد وقال مثله، وكذا لو اتخذ ضيافة لمؤدب الصبي ومن عنده من الصبيان وكذا العبيد. ثم رمز لأبي يوسف الترحماني وحمير الريربي وقال: يضمن فيها أيضاً انتهى (٤).

(١) (سورة الكهف/ الآية: ٧٩)

(٢) القنية المنية ص: ٣٨٩، باب ما يدفع الرصي إلى الظلمة.

(٣) في ن: "نصر" مكان "نصير" (٤) القنية المنية ص: ٣٨٩، باب ما يدفع الرصي إلى الظلمة.

وقد أشار المصنف إلى المتعارف بقوله: "عادة" وأشار بعدم الإسراف وصدر في مسألة ضيافة الختن وكذا العيدان. ثم إن صاحب الفتنه رقم للمحيط وقال: جاز أن ينفق الوصي على اليتيم في تعليم القرآن والأدب من ماله إن كان يصلح لذلك وهو ماجور، وإلا فيكلف تعليم ما يقرأ في صلاته يعني إذا لم يكن يصلح لذلك. وصلاحيته لذلك ميلة إليه، وحرصه عليه. انتهى (١).

قلت: وهذا الفرع حقيق بالنظم فألحقته فقلت: ٥

وتعليمه القرآن مع أدب إذا راه لهذا صالحا بل ويوجر

ومن الشرط علم أنه إذا لم يكن صالحاً ليس له أن ينفق إلا فيما يقرأ في صلاته لكونه فرضاً عليه. والله أعلم.
وَلَوْ قَالَ أُعْطِيَ ابْنِي الْوَدِيعَةَ لَمْ يَجْزِ (١٩٥) وَيَضْمَنْهَا لِلْوَارِثِينَ وَيَخْسَرُ الضمير في "قال" للميت وفي "يضمنها" للمودع يعني إذا دفعها لأنه يضمها.

والمسئلة في المحيط: رجل أودع رجلاً وقال: إن مت، فادفعه إلى ابني فدفعه إليه وله وارث غيره ضمن حصته، ولا يكون ذلك وصية؛ لأنه لم يفرض إليه التصرف في التركة، فبقي أميناً للورثة، والأمين إذا قال له: ادفع إلى فلان غير وارث ضمن إن دفعة إليه. انتهى.

قال المصنف: وإن شئت قل: "ولو قال ذا أعط الوديعة" ليشمل الوارث وغيره. والله تعالى أعلم.
وَفِي أَقْرَبِ الْبُلْدَانِ عِنْدَ تَعْلِيلِ الشَّرَاءِ (١٩٦) إِذَا مَاقَالَ فِي بَلَدِي اشْتَرَوْا

مسئلة البيت من قاضي خان. قال: رجل أوصى بأن يشتري بهذه الألف ضيعة في موضع كذا، وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة تشتري، فهل يجوز للوصي أن يشتري ضيعة في موضع آخر؟ قال أبونصر: ليس للوصي أن يصرف ذلك إلى مرمة المسجد، فإن لم يجد الضيعة، في ذلك الموضع يشتري ضيعة في أقرب المواضع التي سمي، ويجعلها وقفاً على ماسمي، فإن أتلف الوصي هذه الألف يفرمه القاضي مثلها، ويشتري بها الضيعة انتهى (٢). والله أعلم.

وَمَوْصٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ بَيَّنَ قَدْرَهُ (١٩٧) فَيُعْطِي الَّذِي يَلْقَوُهُ لَوْ يَتَغَيَّرُ

اشتمل البيت على قاعدة ذكرها قاضي خان ينسحب عليها مسائل كثيرة. قال: وعن الحسن ابن زياد: مريض قال: أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فإذا الثلث أكثر، قال الحسن: له الثلث بالغامبلغ، وكذا لو قال أوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فإذا نصيبه النصف، قال: هو له إن خرج من ثلث ماله، ولو قال أوصيت له بألف درهم وهو عشر مالي لم يكن له إلا ألف درهم كان العشر أقل أو أكثر. ولو قال أوصيت له بجميع ما في هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم، فإذا فيه ألفا درهم كان له جميع ما في الكيس إن كان يخرج من ثلث ماله، وكذا لو وجد في الكيس دنانير أو غيره من الجواهر وغير ذلك. ولو قال: أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع ما في هذا

(١) الفتنه المنية ص: ٣٨٩، باب ما يدفع الوصي إلى الظلمة.

(٢) قاضي خان ج: ٣ ص: ٨٠، مسائل مختلفة - ط: باكستان.

الكيس لم يكن له إلا ألف درهم. ولو قال أوصيت لفلان مما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فإذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الألف، وإن كان في الكيس ألف كتبت له، وإن لم يكن في الكيس إلا حصن ما كان له ذلك لا غير، فإن كان في الكيس دينار أو جواهر لشيء له (١).

قال الفقيه أبو الليث: على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ينبغي أن يعطى للموصى له مقدار ألف درهم من ذلك، لأن عندهما يجوز الاستثناء من غير الجنس.

قلت: وفي عمدة المفتي لو قال: أوصيت له بما في هذا الكيس وهو ألف درهم فإذا فيه ألف دينار، أو فيه جواهر، وليس فيه درهم يعطى له بمقدار ألف درهم. ولو قال: وهبت لفلان جميع ما في هذا الكيس وهو ألف فإذا فيه ألفان، أو فيه دنانير فالكل له، وفي قاضي خان مثله (٢).

ولا يخفى أن ما في الجملة هو قياس قولهما. والحاصل: أنه إذا أوصى لمن تصح الوصية له بمشار إليه ثم قال قدره فإنه يدفع إليه ذلك، وافق المقدار، أو زاد، أو نقص إذا كان يخرج من الثلث. وعمله في وسيط المحيط بأنه أضاف الإيجاب والتملك إلى الثلث مطلقاً، وإلى جميع ما في الكيس، فصحت الإضافة إلا أنه بين مقداره على حساب أنه كذا ولم يكن فكان غلطاً منه في الحساب فلا يقدح في الإيجاب الصادر منه مطلقاً، بخلاف البيع، لأنه لا يصح إلا إذا كان المبيع مقدراً معلوماً فانصرف إلى المقدار المذكور. والله أعلم.

وذكر المصنف هنا فروعاً فقال: وروى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة فيمن قال: أوصيت لفلان بغنمي وهو مائة شاة فإذا هي أكثر كان له الكل. ولو قال: أوصيت لفلان بغنمي وهي هذه وله غنم غيرها فالقياس مثل ذلك. والاستحسان أن يجعل له هذه الغنم التي سماها بعينها. قال الحاكم أبو الفضل: وذكر في الأصل أن له الغنم كلها. ولو قال: أوصيت له بريقي وهم هؤلاء جعل له هؤلاء الثلاثة وهو يخالف الأصل. والله أعلم.

وَعَمَّم قَوْمًا ثُمَّ خَصَّصَ وَاحِدًا ﴿٨٩٨﴾ فَيَأْخُذُ مَا سَمَى وَفِي الْقَوْمِ يَغِيرُ

مسئلة البيت ذكرها قاضي خان في المسائل المختلفة. قال: رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج، هل يعطى له من نصيب الفقراء؟ اختلفوا فيه. فقال محمد بن مقاتل وخلف وشذاذ: يعطى وقال إبراهيم النخعي والحسن بن أبي مطيع: لا يعطى، والأول أصح. انتهى (٣).

قال المصنف: ولما كان الأول أصح بنيت البيت عليه ولم أشر إلى خلافه، ونقل عن كبرى الخاصي مثله، وزاد وقال قاضي خان: إن تخصيصه لا يمنع دخوله تحت العام كقوله أنت ومن دخل الدار من نسائي طالق، تطلق المخاطبة في الجبال بقوله أنت طالق، وتطلق أخرى لو دخلت الدار، وكذا لو قال من دخل الدار من نسائي فهي طالق وفلانة، تطلق فلانة حالا واحدة وعند الدخول أخرى، ثم قال: وقال نصير: إن كان أوصى بدفعة واحدة بأن

(١) قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠٣، مسائل مختلفة - ط: باكستان.

(٢) قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠٣ = مسائل مختلفة - ط: باكستان.

(٣) قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠٤، مسائل مختلفة - ط: باكستان.

قال: يعطى فلان كذا وكذا درهمهما والباقي للفقراء، ويقول: ويعطى للفقراء كذا فإنه لا يعطى، وإن لم يكن في دفعة واحدة بأن أوصى لفلان ثم أوصى بوصايا ثم قال: ويعطى، للفقراء كذا، فإنه يعطى وهذا التفصيل حسن لكن لا يتبهاً الفرق بين مسألة الطلاق والوصية إلا باعتبار العرف، انتهى.

أقول: أما في صورة ما لو قال: يعطى لفلان كذا والباقي للفقراء لا يعتد بعدم الإعطاء.

وقد وقع لي استفتاء في سنة ست وثمانين وثمان مائة في واقف شرط النظر لشخص ثم بعده لآخر وقال عقب ذلك وتجعل له يعني للمشروط له النظر أن يزيد في وقفه ماشاء وينقص ماشاء، ويدخل من شاء، ويخرج من شاء، ويشترط ماشاء، فهل له أن يخرج من شرط له الواقف النظر من بعده من النظر، ويشترطه لغيره؟ فأجبت بأنه ليس له ذلك معتمداً على أن جعله التغير بعد شرط النظر لا يدخل فيه النظر، لكونه خصصه بالنص عليه، ثم عمم له التصرف، وهو قريب من هذا التفصيل لكن يظهر لي تفصيل آخر حسن: وهو أن ينظر إن كان القدر الذي أوصى له به يخرج عن وصف الفقر مثلاً بأن يصير به غنياً فلا يدخل في العموم، لعدم صدق الوصف عليه، وإلا يدخل كيف ما كان، دفعة أو غير دفعة إلا فيما إذا قال "والباقي للفقراء" فتأمل! والله الموفق.

والطرسوسي ذكر أن الحنفية في سنة ثلاث وخمسين وسبعماية أفتوا بعدم الدخول في مثل ذلك.

وقد ذكر في وسط المحيط عازياً إلى المتتقى: لو أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم، ثم أوصى لجيرانه بثلاث ماله فللموصى له المفرد أيهما كان أكثر المائة أو نصيبه مع الجيران، لأنه متى كان نصيبه مع الجيران أكثر يكون رجوعاً عما سمي له، واشتراكاً له مع الجيران، وإن كانت المائة أكثر فقد أبراه الموصي بتعين المائة، ولا يستحق شيئاً آخر، وهو تفصيل آخر حسن يمكن إجراؤه في صورة النظم.

وفي فقراء الشام قال محمد (١٩٩) يُخَصُّوْنَ وَالشَّانِي يَحُوزُ التَّغْيِيرُ

المراد بـ"الثاني" أبو يوسف والمسئلة من الخلاصة. قال: أوصى بتصدق ثلث ماله في فقراء بلخ، الأفضل

أن يصرف إليهم، وإن أعطى غيرهم جاز، وهذا قول أبي يوسف وبه يفتى. وقال محمد لا يجوز، انتهى (١).

وفي قاضي خان: رجل أوصى أن يتصدق عنه بشي من ماله على فقراء الحاج. هل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء؟ قال الشيخ الإمام أبو نصر: يجوز ذلك لما روي عن أبي يوسف في رجل أوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال: يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء. وقال زفر: لا يجوز. وعن أبي يوسف: أوصى بأن يتصدق على مساكين مكة، أو على مساكين الري فتصدق على غير هذا الصنف إن كان الأمر جازاً ضمن. ثم قال: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه إذا أوصى الرجل لمساكين الكوفة فصرف الوصي إلى غير مساكين الكوفة يضمن، ولم يفصل بين حياة الأمر، وبعد وفاته، انتهى (٢).

والحاصل: أنه يختلف الحكم بين ما إذا خالف في النوع، أو الصنف المنصوص عليه في حياة الأمر،

(١) خلاصة الفتاوى ج: ٤ ص: ٢٣٤، الفصل الثاني في الوصية بالكفارة.

(٢) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠٧، مسائل مخططة.

أو مطلقاً على ما مر، أو في المكان مع كون الصرف إلى الصنف، أو النوع فلا يضمن على قول أبي يوسف، والله أعلم.
وَصَدَّقَ بِهِ مَا جَازَ إعْطَاءُ نَفْسِهِ ﴿٩٠٠﴾

ما شتمت عليه البيت من الخلاصة، وقاضي خان. قال الأول: رجل أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله للوصي أن يجعل ما على الغاصب صدقة عليه، ولو صرفه الوصي إلى أولاده الكبار جاز وكذا له أن يدفع إلى امرأته، ولا يدفع إلى أولاده الصغار، وقال الثاني نحوه. وزاد: "ولو دفع إلى ابنه الذي يعقل القبض جاز، وإن لم يعقل لا يجوز (١).
قال المصنف: ورأيت في فتاوى أبي الليث وسئل أبو القاسم عن رجل أمر رجلاً بأن يتصدق بشيء من ماله ودفع إليه المال فتصدق الوكيل على ابنه وابنه. كبير، قال: يجوز بلا خلاف وهو خلاف البيع، لأن في البيع مبادلة، والتهمة في المبادلة جارية (٢) ولا مبادلة في الصدقة.

قلت: وفي فتاوى قاضي خان في مسألة أبي الليث جواز التصديق على نفسه إجماعاً وهو خلاف ما نظمه المصنف. وستأتي حكايته في شرح البيت الذي يليه، والله أعلم.

وَفِي إعْطَاهُ مَنْ شِئْتَ لَمْ يُعْطِ نَفْسَهُ ﴿٩٠١﴾ وَفِي وَضْعِهِ فِي حَيْثُ مَا شَاءَ يُغْفَرُ
أي "يغفر" إعطاء نفسه، مسألة البيت من التهمة وغيرها: المريض إذا قال: أوصيت إلى فلان في ثلث مالي يضعه حيث شاء، جاز له أن يضعه في نفسه. ولو قال للوصي: أعط الثلث من شئت لا يجوز له أن يضعه في نفسه، لأنه صار معرفاً بالإضافة إليه، والمعرفة لا تدخل تحت النكرة. وقد مر في كتاب النكاح نحو هذا. وذكر في النكاح عن مضاربة شيخ الإسلام عواهر زاده نحوه، وفي المحيط مثله

والمصنف خرج على هذا: قيم الزوق لو قال: يعطي القيم من شاء لا يجوز له أن يضع في نفسه، ولو قال: يضعه حيث شاء جاز. واستدل له بما في قاضي خان: أمر رجلاً أن يتصدق بشيء من ماله ودفعه، فتصدق المأمور على نفسه أو ابنه جاز إجماعاً، بخلاف ما إذا باع الوكيل بالبيع ممن لا تقبل شهادتهم له، لأنه في البيع يكون متهماً، ولا تهمة في الصدقة. قال: وحينئذ يحتاج إلى الفرق بينه وبين ما مر من نقله عنه في شرح البيت السابق وهو عمر جداً. انتهى.

قلت: وفي وسيط المحيط الفرق بين الصورتين المتفرقتين عن التهمة بأن الإعطاء لا يتحقق إلا بأخذ غيره، والدفع والأخذ لا يتحقق من الواحد، فأما الوضع يتحقق عند نفسه فيحتمل بأن يفرق بين الأمر إنما وقع بالتصدق فيخرج عن عهده بالتصدق على نفسه. والله أعلم.

وَدَارِي ثَلَاثٌ فِي الْفَقَاهَةِ دَاخِلٌ ﴿٩٠٢﴾ وَمَنْ جُنَّ فِي الْمَرْضَى يُعَدُّ وَيَذَكَّرُ
"داري" اسم فاعل من درى إذا علم. والفقاهة: مصدر فقه بالكسر إذا صار فقيهاً. وفي البيت مسألتان من الفتنية الأولى: قال بعد أن رمز لفتاوى العصر والعلاء الترجماني: أوصى بأن يصرف ثلث مالي إلى العلماء يدخل المتكلمون وأصحاب الحديث. ولو أوصى بثلاث ماله إلى الفقهاء يدخل تحت الوصية من يدق النظر في مسائل

(١) خلاصة الفتاوى ج: ٤ ص: ٣٤٠، فصل في تصرفات الوصي.

(٢) في نسختين "خاتمة".

الشرع، وإن كان يعلم ثلاث مسائل مع أدلتها. وقال بعضهم: إن من حفظ الرقاً من المسائل يدون أدلتها لا يدخل تحت الوصية، ونص مالك في كتابه أن من أوصى إلى العلماء ينصرف إلى العلماء الزاهدين، لأنهم هم العلماء في الحقيقة، انتهى (١).

ورأيت بطرة نسخة من القنية منسوبة إلى المحيط عن الفقيه أبي جعفر أنه قال: الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى، وليس المتفقه بفقيه، وليس له من الوصية نصيب.

الثانية: رقم لظهير الدين المرغيناني والقاضي علاء الدين المروزي ثم قال: يدخل المجنون في الوصية للمرضى. ثم رمز لبرهان صاحب المحيط، وقال: في الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم، دون بلادنا (٢) وهذا يخالف الإطلاق المتقدم. وفي قاضي خان: أوصى لأهل العلم يبلغ يدخل أهل الفقه والحديث، ولا يدخل فيهما من يتعلم المحكمة مثل كلام أبي سفيان وغيره، لأن هؤلاء يسمون المتفلسفة لا طلبة العلم (٣) وهذا أيضاً فيه مبالغة لما تقدم. وفي وسيط المحيط ذكر أنه يدخل فيه الفقهاء وأهل الحديث لا غير، لأن اسم طلبة العلم يقع على هؤلاء فحسب، وفي قاضي خان أيضاً، وعن بعض أهل الفضل: رجل أوصى بأن يباع من كبه ما كان خارجاً عن العلم، ووقف كتب العلم ففتش كبه، وكان فيهما كتب الكلام. فكتبوا إلى أبي القاسم الصغار أن كتب الكلام هل تكون من العلم. حتى توقف مع كتب العلم؟ فأجاب أن كتب الكلام تبيع، لأنه خارج عن العلم، انتهى (٤). ومقتضاه أنه لا يدخل المتكلمون في الوصية للعلماء، فتأمل! وقد أحييت هذا الفرع، فقلت:
 وذوالعلم قالوا هم فقيه محدث
 وأهل الكلام البعض في العلم عبروا

ثم لا يخفى أن شطريته الأول ليس واف بما نقله، لأن المنقول أن يعلمها من الدليل. فلو قال: ع وعلم ثلث بالدليل ففاهية

لوفى به. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَا عُدَّ تَحْصِيصٌ وَهَدْمٌ إِجَارَةٌ ﴿٩٠٣﴾ وَوُطِّي وَإِصَاءٌ رُجُوعًا يُقَدَّرُ
وَزَرْعٌ وَعَسْلُ الثَّوْبِ لَا الطَّحْنُ خَبْزَةٌ ﴿٩٠٤﴾ وَرَهْنٌ وَتَشْجِيرٌ أَوْ الطَّبِينُ يَكْثُرُ
اشتمل البيتان على ثلاث عشرة مسألة منها واحدة مقهورة، والباقي منطوقة، ثمانية لا تعد رجوعاً عن الوصية، وخمسة تعد رجوعاً.

قال في قاضي خان: لو أوصى بحجارة ثم استولى عليها يكون رجوعاً. وكذا لو أوصى بحنطة ثم طحنها وهي ثمانية النظم، أو يدقيق فخبزه يكون رجوعاً، وهي السابعة. ولو أوصى بغوب فغسله أو بدار فحبصها أو هدمها، لا يكون رجوعاً، وهي السابعة والأولى والثانية.

(١) - القنية المنية ص: ٣٨٦.

(٢) - المصدر السابق.

(٣) - فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠٥ مسائل مختلفة.

(٤) - فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ٥٠٦، مسائل مختلفة.

قلت: نقل البخاري عن مختصر المحيط أنه إنما لا يكون رجوعاً إذا لم يتصل به عين الحص. وقال: إنه لم ير هذا التفصيل غيره، وعندني أن ماسياتي في مسئلة التطين يشهد له، ووجهه ظاهر. والله أعلم.

وإن طينها يكون رجوعاً إذا كان كثيراً وهما الثانية عشر، والثالثة عشر المفهومة: وهوائه إذا كان قليلاً لا يكون رجوعاً، ولو أوصى بشي ثم رهنه يكون رجوعاً وهي العاشرة. ولواجرها أو كانت جارية فوطيها لا يكون رجوعاً وهما الثالثة والرابعة، ولو أوصى بأرض ثم زرعها رطبة لا يكون رجوعاً وهي السادسة، وإن غرس الكرم، أو الشجر يكون رجوعاً، وهي العاشرة عشر (١).

بقيت الخامسة وهي الوصية لرجل بشي ثم يوصي به لغيره لا يكون الثاني رجوعاً عن الأول ما لم يصرح بالرجوع، ويشتر كان فيه، وهي مذكورة في المبسوط والمحيط وغيرهما، عبداً كان الموصى به أوتياً أو غير ذلك.

قلت: هذا خاص بما إذا لم يقل العبد الذي أوصيت به لفلان. قد أوصيت به لفلان. والحاصل: أنه إذا أضاف الوصية إلى الموصى به لا يكون رجوعاً، ويشتر كان، ولوائه أضاف إلى الموصى له الأول لا يكون رجوعاً، والأول كان يقول: أوصيت بهذا العبد لهذا الرجل، ثم يقول: أوصيت بهذا العبد لهذا الرجل لرجل آخر، والثاني كان يقول ما قدمناه. ولو قال: وقد أوصيت به لفلان بالوا لا يكون رجوعاً، لأن العطف يستدعي تقديم المعطوف عليه، وهي بالجمع. ولو قال بعد بالفاء يكون رجوعاً، لأن الفاء للوصل فقد وصل الثانية بالأولى. وجعل تلك الوصية للثاني فيصير رجوعاً، وهكذا في غاية البيان.

ونقل البخاري عن الفوائد أنه في الفاء لا يكون، لأنها للوصل والجمع، فقد جمع بينهما في الوصية، ولم يمتانف الوصية للثاني، وعزاه للفوائد.

وقوله "يقدر" أي يقدر الوصية السابقة، وفاته من النظم مسئلة الاستيلاء بما نقله عن قاضي خان، وهذه المسائل الكثيرة لاتكاد تنضب.

وقد ذكروا لها ضوابط فقالوا: كل فعل لو صدر من الغاصب في المنصوب، ينقطع به ملك المالك، والإيضاء بوصيتين لا يمكن الجمع بينهما، فالثانية رجوع عن الأولى كما لو أوصى بعق جارية ثم أوصى بها لرجل.

وقد استخبرت الله وغيرت نظمه وضمنت إليه مسئلة الاستيلاء ليكون مفصلاً على جميع مانقله، وضمنت إليه الضابط لمنع الرجوع تكميلاً للفائدة. فقلت:

وما الوطي غسل هدم إيضاء زراة	إجازة التحصيل بعض يؤثر
ولكن بطحن حيز العرس رهنه	والإيلاء والتطين يكسر يظهر
وضابطه ما يقطع الملك فعله	بمنصوب أو ما جمعه يتعنر

وإذا حررت النظر لاتجد شيئاً يخرج عن هذين الضابطين، فاحفظه فإنه مهم، ولا يضرنا اتباعنا له في إطلاق الإيضاء بعد نظم الضابط. والله أعلم.

وَقِيلَ لَهُ أَتَرَكُهَا فَقَالَ تَرَكْتُهَا ﴿٩٠٥﴾ يَكُونُ رُجُوعًا لَا إِذَا مَا يُؤَخَّرُ

مسئلة البيت من قاضي خان. قال: لو أوصى لرجل بشي ثم قيل له: إنك تبرأ فأنعزل الوصية فقال: أخرتها لا يكون رجوعاً. ولو قيل له: أتركها فقال: تركتها يكون رجوعاً، انتهى (١).

فرع: لو أوصى بشي ثم جحد يكون رجوعاً، وعن محمد لا يكون رجوعاً. وفي الجامع: لو أوصى بوصية ثم قال: أشهدوا أنني لم أوص بشي لا يكون رجوعاً. وفي السراجية: جحد الوصية على رواية المبسوط رجوع، وعليه الفتوى (٢). وفي وسيط المحيط: أنه الأصح، وقال الصلر الشهيد: إنه الصحيح. قالوا: وهو الاستحسان وهو جواب أبي يوسف وما في الجامع جواب محمد وهو القياس، حكاهما عنهما المعلى، وقيل جواب محمد فيما إذا أوصى ثم قال للشهود: أشهدوا أنني لم أوص لفلان بقليل ولا كثير فإنه كذب محض. قالوا: والصحيح ما ذكره المعلى. والله أعلم.

وَمُوصًى لَهُ بِالْإِدَارِ وَالْعَبْدِ خِدْمَةً ﴿٩٠٦﴾ فَلَيْسَ لَهُ فِي الْعَبْدِ وَالْإِدَارِ يُوجِرُ

مسئلة البيت من المبسوط قال: وليس للموصى له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يوجرها عندهما، ثم ذكر خلاف الشافعي والحجة عليه.

ولا يخفى أن النظم أطلق الوصية بالدار، ولا بد من التقييد بالسكنى وإلا إذا أوصى بداره لزيد لا يمنع عليه الإجارة ولا البيع. فلو قال: هـ

وموصى له بالدار سكنى وخدمة لعبد فعن إيجار هذين يحظر

لسلم عن هذا. والله الموفق.

ثم ذكر المصنف فروعاً تتعلق بالمصالحة عن خدمة العبد وسكنى الدار، وإنها تصح استحساناً، واستطرد في ذلك بما لا تعلق له بالنظم فحذفناه. والله المستعان.

وفي مختصر المحيط: ولو أوصى بغلة داره لإنسان يواجر ويدفع إليه غلتها، وإن أراد أن يسكن الموصى إليه بنفسه ليس له ذلك، وقيل: له ذلك، ويمكن أن يشار إلى ذلك بجعل البيت هكذا. هـ

ولا يواجر الممنوح سكنى وخدمة وفي غلة سكنه يحظر أظهر

ويفهم من قولنا "أظهر" أنه ثم قول مقابله. "والممنوح" المعطى. والمراد له "بالسكنى والخدمة" والله تعالى أعلم.

وَحَازَتْ لَيْتَ اللَّهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ﴿٩٠٧﴾ وَجَوَّزَهَا يَعْقُوبُ إِنْ قَالَ عَمَرُوا

الضمير في "جوزها" للوصية.

وفي البيت مسئلة من الظهيرية: لو قال: أوصيت بثلث ما لي بالمسجد حاز عند محمد. وقال أبو يوسف: لا تجوز إلا أن يقول: يتفق على المسجد أو قال: لبيت المقدس حاز ويتفق عليه، وفي سراجيه قيل هذا في عرفهم.

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٣ ص: ١٢٠، فصل فيما يكون رجوعاً عن الوصية - ط المطبع المصطفائي.

(٢) فتاوى سراجية. على هامش الخاتمة، ج: ٤ ص: ٤٣٠، باب الرجوع عن الوصية - ط المطبع المصطفائي.

وعن محمد إذا قال: أوصيت بثلث مالي للكعبة جاز. ويعطى مساكين مكة، انتهى.

قلت: وفي وسيط المحيط أن هذا بالإجماع ومراده في النظم "بيت الله" المسجد لا الكعبة. وفي فتاوى أبي الليث ذكر قول أبي يوسف بلفظ العمارة. وفي قاضي خان: لو أوصى بثلث ماله للمسجد وعين المسجد أولم يعين فهي باطلة في قول أبي يوسف. ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم جميعاً.

ثم ذكر مسألة بيت المقدس. وقال: ينفق في عمارته وفي سراحه. قالوا: وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق في وقف المسجد على قتاديله وسراحه، وأن يشتري بذلك الزيت، والتنفق للقتاديل في رمضان (١). انتهى.

قلت: في اليززية: لو قال: ثلث مالي في سبيل الله فهو للغزو، فإن أعطوه حاجاً منقطعاً جاز وفي التوازل: لو صرف إلى سراج المسجد يجوز، لكن إلى سراج واحد في رمضان وغيره (٢). انتهى.

وَمَا صَحَّ أَنْ يُوصَى لِمَمْلُوكٍ وَارِثٍ ﴿٩٠٨﴾ فَلَوْ مَاتَ بَعْدَ الْعِتْقِ مُوصٍ فَيُحْصَرُ الضَّمِيرُ فِي "فَيُحْصَرُ" لِلْمَمْلُوكِ، وَالْمَحْصُورُ لِلْوَصِيَّةِ.

ومسألة البيت من البدائع. قال: لو أوصى لعبد وارثه لا يصح سواء كان على العبد دين، أولم يكن، أما إذا لم يكن عليه دين فظاهر. لأن الوصية تقع لمولاه لأن الملك يقع له، فكانت الوصية لوارثه، وإن كان عليه دين فالوصية تقع لمولاه من وجه، لأنه إذا سقط عنه الدين يصير الموصى به للوارث وقت الوصية، فتكون وصية لوارث من وجه فلا يصح إلا إذا اعتق قبل موت الموصي، فتصح الوصية، لأن الوصية إيجاب الملك عند موت الموصي وهو كان حراً عند موته، وكذا إذا أوصى لعبد نفسه فاعتقه قبل موته صحت وصيته له، فإن مات وهو عبد بطلت، لأن وصيته لمولاه، ومولاه وارثه. ولو أوصى لمكاتب وارثه لا يصح، لأن منفعة الوصية تحصل لوارثه في الحال والمآل. ولو أوصى لمكاتب لنفسه جاز (٣). انتهى.

والطبرسي يخرج عليه الإيصاء إلى أم الولد والمذنب إذا كانا للوارث. وقال: إن كلام البدائع يشعر به، لأن ملكهما للسيد وهو تخريج ظاهر.

والمصنف عقبه وقال: ينبغي أن يقيد بما إذا لم ينجر عتقهما قبل الموت أولم يميت سيدهما قبل موت الموصي. قلت: وهذا تعقب غير ظاهر، لأنه خرج هذا على ما في البدائع، وفرعه عليه أحدلاً من العلة فكيف يستدرك عليه هذا. والله الموفق.

تتمة: قال في مال الفتاوى عن أبي القاسم رحمه الله فيمن أوصى أن يطين قبره أو يضرب عليه قبة أو يدفع شيئاً لقاري ليقراً على قبره فالوصية باطلة، انتهى. وكذا المسئلة في غيره. وقد أحبت نظمها فقلت: هـ والإيصاء لقاري أو لضرب قبة على القبر أو تطيينه قيل يهذر

(١) فتاوى قاضي خان ج: ٤ ص: ٤٢٤، فصل في من يجوز وصيته وفيمن لا يجوز - ط المصطفائي لمحمد مصطفى خان.

(٢) الفتاوى اليززية ج: ٣ ص: ٤٣٥، كتاب الوصايا، نوع في ألفاظها. على هامش الفتاوى الهندية ج: ٦ - ط بولاق مصر.

(٣) بدائع الصنائع ج: ٧ ص: ٣٣٨-٣٣٩، كتاب الوصايا - فصل وأما الذي يرجع إلى الموصى له - ط بيروت.

فالضمير في "يهدر" للإيصاء، وقلنا "على القبر" يتعلق بالفقاري وضرب القبة، وفي البزاية نحوه. والله أعلم.
وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ الضَّمَانُ وَصِيَّةٌ ﴿٩٠٩﴾ رَصَحَتْ بِحَجٍّ عَنْ أَبِيهِ وَيُوجَرُّ
 في البيت مسئلتان.

أولاهما: في شرح مختصر الطحاوي للإسبيحاني. قال: رأ ما كفالة المريض فهي على ثلاثة أوجه: في وجه
 يكون كدين الصحة، وفي وجه كدين المرض، وفي وجه كفالته، وسائر وصاياه سواء.

أما الدين تكون كفالة كدين الصحة فالمكفول يضرب بجميع ماله مع غرماء الصحة، فهو أن الرجل
 إذا كفّل في حال الصحة وكان ذلك بسبب، وحصل ذلك السبب في حالة المرض نحو قوله في الصحة ما كان لك
 على فلان أو وجب لك عليه فهو عليّ، فثبت له على فلان دين في مرض المكفّل فهو دين الصحة.
 وأما الثانية: فهو أن يقول المريض: كنت كفلت بفلان نبي صحتي لا يصدق في حق الغرماء ويكون
 المكفول له مع غرماء المرض سواء.

وأما الثالثة: فهو أن يتنديها في المرض الذي مات فيه فهي وسائر الوصايا سواء، انتهى ملخصاً.
 والطرسوسي قال: ينبغي فيه التفصيل فإن كانت بأمر المكفول عنه تكون بمنزلة دين المرض، لأن حكمها
 الرجوع فيها يعني المعاوضة فلا تشتبه الوصايا لأنها تبرع ابتداءً ومنتهاً، وإن كانت بغير أمره كانت كمباير الوصايا
 لأنها تبرع محض، لأنه لا رجوع فيها.
 وناقشه المصنّف بأنها بالأمر أيضاً تبرع ابتداءً، وتبرعات المريض كلها وصية مع احتمال موت المكفول
 عنه مفلساً فيتوى المال.

الثانية: من القنية قال بعد أن رمز للقاضي علاء الدين المرزوي، ونجم الأكمة البخاري: تجوز الوصية بالحج
 من ماله عن أبيه الميت (١). انتهى. والله أعلم.

وَمَاجَازَ أَنْ يُوضَى بِحَجٍّ لِوَارِثٍ ﴿٩١٠﴾ وَلَوْ جَوَّزُوهَا قَبْلَ مَوْتِ فَتَهْدُرُ
 الضمير الظاهر في "جوزوها" للوصية للوارث، أو بما يزيد على الثلث مما يتوقف على إجازة الورثة.
 "والمستتر" للورثة. وفي البيت مسئلتان، من المبسوط.
 الأولى: قال: أوصى أن يحجوا عنه وارثاً لم يحز إلا أن يحيزه الورثة، لأن فيه إثاره بشي من ماله لينفقه على
 نفسه، انتهى. وفي الولوالجية نحوه.

الثانية: قال في المبسوط ولا يعتبر بإجازة الوارث في حياة الموصي عنينا. وقال ابن أبي ليلى: تصح
 إجازته في حياته وليس له أن يرجع بعد وفاته (٢). انتهى.

وفي الظهيرية نحوه. ثم قال: أما التصرفات المفيدة لأحكامها قبل الموت من المريض، هل يعتبر فيها إجازة

(١) القنية النية ص: ٣٨٤، باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز.

(٢) المبسوط للمرخنج ج: ١٤، الجزء ٢٧ ص: ١٥٤، كتاب الوصايا حديث.

الورثة قبل الموت؟ لا رواية فيها. وذكر شيخ الإسلام علاء الدين البسمرقندي في الجامع الصغير: أن المريض مرض الموت إذا اعتق عبداً ورضي به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسمى في شيء. والله تعالى أعلم.

وإقرار شخصٍ منهم بوصية ﴿٩١١﴾ فَنَسَبَتْهَا مِنْ نِسْبَةِ السَّهْمِ تَقْدَّرُ

مسئلة البيت من المبسوط والمنية قال: أقر أحد بنيه بوصية ثلث يعطى ثلث ما في يده. (١) وقال في المبسوط: وإذا شهد وارثن على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة، لأنه لا تهمة في شهادتهما وإن كانا غير عدلين، أو أقر أو لم يشهدا لزمتهما الحصة في نصيبهما، لأن إقرارهما ليس بحجة على غيرهما، فهما متهمان في إخراج الكلام منخرج الشهادة، لأنهما لو لم يذكرا لفظ الشهادة لزمتهما في نصيبهما خاصة، وهذا لأن الوصية لا تنافي هذا الإشكال فيها، لأنهما لو شهدا أو أقر لم يلزمهما إلا مقدار حصتهما، وإما الإشكال في الدين ومع هذا تقبل شهادتهما، لأنهما لم يكونا متهمين قبل الشهادة ليمكن التهمة في إخراجهما الكلام منخرج الشهادة. ولو شهدا وهما عدلان على الوصية أو على بقية الورثة إنهم أحازوها بعد الموت جازت شهادتهما، لأنهما لا يحران بهذه الشهادة إلى أنفسهما شيئا، انتهى.

ونظر الطرسوسي في الفرق في أن كلامها مقدم على حق الوارث، فإذا أقر بالوصية لشخص فقد أقر بأن حقه مقدم على حق نفسه فيؤخذ به، وتكذيب بقية الورثة لا يبطله كما قلنا في الدين.

قال: ولنا أن نقول يقول أبي الليث في الدين فإنه قال: إنه أخذه وهو أنه لا يلزم الوارث المقر في حصته بل بصيبه فلا فرق بينهما. والمصنف فرق بأن الدين ثبت في جميع التركة فلا يستحق أحد من الورثة شيئا إلا بعد وفاء جميعه، والوصية إنما تثبت في جزء منها فيكون إقرار الوارث بجزء فلا يؤخذ من نصيبه إلا الجزء. وقول أبي الليث ليس بظاهر المذهب، انتهى.

قلت: وذكر في التقريب عن الطحاوي في مسئلة الوصية أنه قال: سمعت ابن عمر أن يقول سمعت ابن سماعه يروي عن أبي يوسف أنه يأخذ من المقر نصف ما في يده. وكذلك روى الحسن عن زفر وهو القياس، والصحيح ما قدمناه، لأنه رواية محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة وهو الاستحسان. والله أعلم.

وَجَوِيزُ رَبِّ الدِّينِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ﴿٩١٢﴾ وَفِي ثُلُثِ مَالٍ يَدْخُلُ الدِّينُ أَجْدَرُ

في البيت مسفلتان من القنية.

الأولى: رمز لركن الدين الصباغي ومجد الأئمة الترجماني قال: أوصى بثلث ماله إلى صلوات عمره، وعليه:

دين فأجاز الغريم وصيته لا تجوز، لأن الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بإجازته (٢)

الثانية: رمز لبرهان صاحب المحيط وقال: أوصى بثلث ماله لا يدخل الدين. ثم رمز للأصل وقال يدخل (٣) انتهى.

(١) المبسوط للرخسي ج: ١٤، الجزء: ٢٨، ص: ٣٨، باب إقرار الوارث - ط بيروت.

(٢) القنية المنية ص: ٣٩١، باب الرضا إلى الصلوة وغيرها.

(٣) المصدر السابق ص: ٣٩٣، باب من الرضا.

قال المصنف: وفي حظي من فتاوى قاضي خان رواية دخول الديون في الرصية بثلاث المال، والمراد بدخولها أن يدخل ثلثها في الرصية ولا يمسقط، فتجعل كأنها لم تكن. والله أعلم.

وَبِعَ أَمَتِي مِمَّنْ أَحَبَّتْ فَحُطَّهَا ﴿٩١٣﴾ فَيُوضَعُ عَنْهُ ثُلُثُ مَا يَتَأَخَّرُ
الضمير في "حطها" "من أحببت" أي حطها عن ثمنها.

ومسئلة البيت من الظهيرية. قال على ما نقله عنه الطرسوسي: أوصى بأن تباع أمته ممن أحببت جازء، وتجبر الورثة على بيعها ممن أحببت وإن أبى الرجل الذي أحببت أن تباع منه أن يأخذ ما بقيتها حط عن قيمتها مقدار ثلث ما بقي، انتهى.

مثاله: قيمتها تسع مائة ودفع فيها ست مائة يخط منه ثلث الباقي وهو مائة وتجبر الورثة على بيعها بثمان مائة. قال المصنف: ورأيت في الفصل الثاني من الرصية ذكرها وقال: يحط قدر الثلث. ولم يقل ثلث ما بقي. قال والمعنى يختلف بذلك فإن الثلث يحتمل ثلث ما بقي، ويحتمل ثلث التركة بل هو ظاهر في الثاني. ووجه بأننا وصية وهي جائزة من الثلث فتحط عنه إلى أن يبلغ الحط ثلث التركة. قلت: وهذا ساقط ألا ترى أنها لو كان قيمتها دون ثلث التركة تعطى لمن أحببت بلا ثمن، وإنما الظاهر أنه ثلث القيمة. وتوجيه المصنف القول الآخر صريح فيه، فإنه قال: إنه ما لم يبلغ الثلث لا يكون غنياً فاحشاً. والله أعلم.

فصل من كتاب الفرائض

الفرض: لغة يطلق بإزاء معان منها: التقدير، والقطع، والبيان، وسمي علم الموارث فرائض. لقوله تعالى في آخر الآية "فريضة من الله"، ولأن سهام المستحقين مقدره مقطوعة معينة في كتاب الله تعالى.

ووجه تأخيرها أنها آخر حالاتي الإنسان، وهما الحياة والموت، ومن ثم جعل نصف العلم.

والمناسبة بينه وبين الوصايا أنها تتعلق بمرض الموت غالباً، والموت بعده والفرائض تتعلق به. والله أعلم.

قُبِيلَ الْوَفَاةِ الْأَرْتِ بَعْضٌ يُقَرَّرُ ﴿٩١٤﴾ وَتَخْرِيجُهُ لِابْنِ الْهَذَلِ يُحَرَّرُ
وَفِي أَمَةِ الْمَوْرُوثِ زَوْجَةٍ وَارِثٍ ﴿٩١٥﴾ يُعَلِّقُهَا بِالْمَوْتِ ذَا الْخُلْفِ يُشْمِرُ

قوله "ذا الخلف يشمر" يتعلق بقوله: "وفي أمة الموروث" والخلف المشار إليه، وهو ما شتمل عليه البيت الأول.

ومسئلة البيت من التمه قال: في الفصل الرابع في بيان الوقت الذي يجري فيه الإرث، قال: وهذا فصل

اختلف فيه المشايخ فإن مشايخ العراق قالوا: الإرث يجري في أجزء حياة المورث. وقال مشايخ بلخ: الإرث يجري بعد موت المورث.

وجه قول مشايخ بلخ أن المورث مادام حياً فهو مالك لجميع أمواله من كل وجه، فلو ملكه الوارث في

هذه الحالة أدى إلى أن يصير الشيء الواحد مملوكاً لشخصين لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة، وهذا

أمر تدفعه العقول.

وجه قول مشايخ العراق أن الإرث انتقل إلى الوارث وبموت المورث زال ملكه فماذا ينتقل إلى الوارث؟ والدليل عليه أن الإرث يجري بين الزوجين بلا خلاف، والزوجية ترتفع بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا فيه بعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأي شيء يجري الإرث بينهما؟

وفائدة هذا الاختلاف إنما تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال لها: إذا مات مولدك فأنت حرة، والزوج وارثه لاوارث له غيره، فعلى قول من يقول: الإرث يثبت في جزء من أجزاء الحياة تعتق، لأن العتق أضيف إلى ما بعد ثبوت الملك للوارث، وعلى قول من يقول: الإرث يثبت بعد الموت، فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث بزمان، فلا يكون العتق المضاف إلى ما بعد الموت مضافاً إلى زمان ملك الوارث فلا يصح. وذكر هذه المسئلة القلوري وذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، لا تعتق وعلى قول زفر تعتق، انتهى.

وقد أشار النظم إلى القولين منطوقاً ومفهوماً. فقوله: "بعض يقرر" منطوق. والمفهوم أن الجمهور لا يقرر. وقوله "وتخرجه لابن الهذيل" يشير إلى ما تقدم أن هذا قول زفر أعني المنطوق.

وأشار إلى مسئلة ظهور ثمرة الخلاف بالبيت الثاني وقوله: "يعلقها" أي يعلق عتقها يعني الزوج بملك المالك. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَضْلُوبٌ إِنْ يَفْطَحَ بِهِ الْحَبْلَ وَارِثٌ ﴿٩١٦﴾ لِيَخْلَصَ فَاسْتَلْفَى فَمَاتَ فَيُعْبَرُ
وَلَمْ يُحْرَمِ الْمِيرَاثَ أَسْبَابُ وَارِثٍ ﴿٩١٧﴾ كَمَا لَوْ يَرِشُ الْأَرْضَ وَالْبَيْرَ يَحْفَرُ
لا يدور البيت إلا بقتل حركة همزة "إن" إلى التوين قبلها. وأسباب فاعل يحرم. "والميراث" مفعوله و"البير" مفعول جفر يحفر كضرب يضرب.

وقد اشتمل البيتان على مسئلة، وقاعدة. فالمسئلة من القية قال بعد أن رقم لبرهان صاحب المحيط: رجل صلب برجله فقطع وارثه الحبل فوقع منكوساً فمات لا يحرم الميراث (١). انتهى.

وهي ما اشتمل عليه البيت الأول. والقاعدة من الضوء شرح السراجية وهي: أن من حصل له الموت على سبيل التسبب من وارثه بان اتصل أثر فعله بالمقتول لاحقية فعله، فإنه وارثه لا يحرم الميراث عندنا، خلافاً للشافعي. وهذا ما اشتمل عليه صدر البيت الثاني، ومثل لذلك في عجزه بفرعين نقلهما من التهمة: لورث الوارث الأرض فزلق المورث فمات لا يحرم الميراث، وكذلك لو جفر بترأ فوقع فيه المورث لا يحرم الميراث، وكذلك لو وضع الحجر في الطريق فعثر فيها فوقع فمات، وكذلك لو أخرج ظلة أو جناحاً فسقط على مورث قتلته فلا يحرم الميراث عندنا خلافاً للشافعي. والله أعلم.

فائدة: المباشر يمتاز عن المتسبب بشي (٢) وهو أن كل فعل أوجب الكفارة والقود كان القتل مباشرة، وما لم يتعلق به قود ولا كفارة كان القتل تسميياً، وعلى هذا أهل البغي مع أهل العدل، فإن العادل لا يحرم الميراث

(١) القية الجنية ص: ٣٩٤، كتاب الفرائض.

(٢) في ن: "بشي واحد" مكان "بشي آخر".

بقتل مورثه الباغي اتفاقاً، لأنه قتله بحق، وكذلك في عكسه عند أبي خنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف، وصحح المرغسني في شرح السير الكبير قولهما فإن القتل الموجود من الباغي لا يجب به عليه قصاص، ولادية لوجود التأويل والمنعة. والله أعلم.

وَارِثُ ابْنِ أُمِّ حَرَمْتُ بِصَهَارَةٍ ﴿٩١٨﴾ لِوَالِدِهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُسَطَّرُ

مسئلة البيت من التمسعة، قال: إذا ثبت حرمة المصاهرة بين الزوجين، ثم حدث بينهما ولد ثم مات الأب، هل يرث هذا الولد منه؟ ذكر في فتاوى نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى أن فيه اختلاف المشايخ. قال القاضي الإمام سليم: لا يرث لأنها حرمت عليه ولم يبق بينهما نكاح، فهذا الولد حصل من غير نكاح فلا يرث كما لو حصل من الزنا المتفق عليه. وقال شيخ الإسلام أبو الحسن النسفي: يرث لأنه ثابت النسب منه، لأن هذه الحرمة مختلف فيها، ومثل هذه الحرمة لا تمنع ثبوت النسب ألا ترى أن من قال: إن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فزوج امرأة حتى طلقت ثلاثاً تطليقات وجاءت بولد يثبت النسب منه، وإن حرمت عليه ولم يبق بينهما نكاح، ولا علة لما كانت الحرمة مختلف فيها كذا ههنا والولد الذي هو ثابت النسب من الأب يرث لا محالة. انتهى.

قلت: وعندي أن هذا الخلاف إنما يجري إذا لم يتقدم حكم حاكم يرى عدم الحرمة، ويبقى النظري المسئلة إذا حكم حاكم بالحرمة قبل الحمل. فتأمل! والله أعلم.

وَكَالأَبِ جَدُّ الْمَيِّتِ إِلَّا بِأَرْبَعٍ ﴿٩١٩﴾ كَأَمِّ أَبِي كُلِّ بِهِ لَيْسَ يُحْجَرُ

ذكر في البيت أن حكم الجد الصحيح حكم الأب إلا في أربع مسائل. وأشار في عزاليات إلى الأولى منها وهي أن الجدة أم الأب تحجر أي تمنع الإرث بالأب، وتحجب به ولا تحجب بالجد. ثم استورد في توجيه ذلك والاستدلال عليه بما ليس بهذا موضعه. والله أعلم.

وَمَا أَسْقَطَا أَوْلَادَ عَيْنٍ وَعَلَةٍ ﴿٩٢٠﴾ وَقَدْ أَسْقَطَ النُّعْمَانُ وَهُوَ الْمُحَرَّرُ

ضمير التشية في "أسقطا" للصاحبين وأولاد العين هم بنو الأعيان. وهم الإخوة الأشقاء، لأنهم غير الإخوة لتمام الاتصال من الحائنين في حقهم، وأولاد العلة هم أولاد العلات. قال الشاعر:

ويوسف إذا ولأه أولاد علة

وهم الإخوة لأب مأخوذ من العلل وهو الشرب بعد الشرب والأخفاف الإخوة لأم.

واشتمل البيت على المسئلة الثانية التي يخالف فيها النجد الأب وهي أن الإخوة لأبوين أولاب يسقطون بالأب ولا يسقطون بالجد عندهما، فالمخالفة على قولهما، ويسقطون به كالأب عند الإمام، وعليه الفتوى. وإلى ذلك أشار بقوله: "وهو المحرر". وأطال المصنف هنا جداً بذكر الحجج للقولين، وحكاية الاختلاف مما محله حب الفرائض المطولة، فاضربنا عنه قصداً. والله الموفق.

وَأُمُّ زَوْجٍ مَعَهَا جَدُّ ثُلْثُهُ ﴿٩٢١﴾ لَهَا ثَمَّ مَعَهُ ثُلُثُ مَا يَتَأَخَّرُ

وَلَوْ زَوْجَةٌ وَالْأُمُّ وَالْجَدُّ مِثْلُهَا ﴿٩٢٢﴾ وَيُعْقَبُ قَالَ ثُلُثُ مَا يَتَغَيَّرُ

الضمير في قوله: "ثلاثة" للمال المتروك. وضمير "معة" إلى الأب والمراد ثلث الباقي وهو المراد بالثالث أيضاً في الشطر الأخير من البيت الثاني.

وقد اشتمل البيتان على المسئلة الثالثة التي يخالف فيها الجد الأب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. والحاصل: أن للأُم ثلث ما بقي مع أحد الزوجين والأب، ولو كان مكان الأب الجد فللأُم ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما بخلاف أبي يوسف، فإن لها ثلث ما بقي أيضاً عنده، فلا يتغير الحكم بين الأب والجد عنده ويتصور بصورتين، ذكرهما في النظم.

الأولى: تركت أماً وزوجاً وهداً للزوج النصف، وللأُم على قولهما الثلث، وللجد السدس. ولو كان مكان الجد أب كان للأُم ثلث ما بقي من الزوج وهو السدس، وللأب الثلث.

الثانية: زوجة وأم وجد المسئلة من اثني عشر، للزوجة الربع ثلاثة، وللأُم الثلث أربعة والباقي عمة للجد عندهما وعند أبي يوسف المسئلة من أربعة للزوجة واحد، وللأُم ثلث الباقي واحد، وللجد اثنان كملوا كان مكان الجد أب عندهما.

والمصنف أخذ في حكاية الأقوال وإيراد المحجج فاضربنا عنه عمداً طلباً للاختصار. وعجز البيت الثاني أشار إلى قول أبي يوسف أن لها ثلث جميع المال مع الأب والجد كما قدمناه. والله تعالى أعلم.

وَمِنْ عَنْ أَبِي لِمُعْتَقِهِ قَضَى ﴿٩٢٣﴾ قَعْنٌ غَيْرِ يَعْقُوبَ ابْنَهُ الْإِزْثَ يُخْصِرُ
وَ فِي أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ عَنْهُ نَظِيرُهُمْ ﴿٩٢٤﴾ وَلَوْ كَانَ جَدًّا فِي ابْنِهِ الْكُلُّ يَقْصِرُ

اشتمل البيتان على المسئلة الرابعة التي يخالف فيها الجد الأب، وهي على قول أبي يوسف الأجر. ولومات العبد المعتقد عن أبي معتقه وابن معتقه فعند أبي حنيفة الولاء كله لابن معتقه وهو قول أبي يوسف. أشار إلى ذلك قوله: "وفي أول القولين عنه نظيرهم". وفي قوله الأجر للأب سدس الولاء، ولو كان مكان الأب جد فالإرث كله. يقصر على ابن المعتقد.

وإليه أشار عجز البيت الثاني. والمسئلة في شرح السراجية أيضاً وأطال المصنف في التوجيه وحكاية المنهج. والله أعلم.

وَخَصَّ بِهِ النُّعْمَانُ جَدًّا إِذَا أَخَّ ﴿٩٢٥﴾ مَعَ الْجَدِّ وَالشَّيْخَانِ قَالُوا يُشْطَرُّ

اشتمل البيت على فرع خامس يفرق الجد فيه الأب. ذكره في شرح المبراجية عزياً إلى فرائض شيخ الإسلام عمر اهرزاده. وصورته: ترك جد معتقه وأباه قال أبو حنيفة يختص الجد بالولاء، وقال الشيخان: أبو يوسف ومحمد: يشطر الولاء بينهما، يعني الجد والأخ. وهذا بناء على أن الولاء لأقرب العصبات إلى المعتقد يوم مات المعتقد، وأقرب العصبات عنده الجد، فيكون الولاء كله له عنده، وعندهما هما سياتن فيكون بينهما نصفين. ولو كان بدل الجد أب كان الولاء له بالاتفاق. فقد خالف الجد الأب في هذه المسئلة على قول الصالحين. والله أعلم.

وَفِي ظَاهِرِ الْمَرْوِيِّ فِي الْفَقْهِ أَرْبَعٌ ﴿٩٢٦﴾ فَتَبَيَّ الْأَقْرَبَاءُ الْجَدَّ لَا الْأَبَّ يَخْصِرُ

وَلَمْ يُعْطِ عَنْهُ فِطْرَةٌ وَالْوَلَاءُ لَا ﴿٩١٧﴾ يَحْرُ وَفِي إِسْلَامِهِ لَيْسَ يَعْْبُرُ

اشتمل البيتان على أربع مسائل. ذكرها عامة علمائنا مقتصرين عليها يخالف فيها الحد الأب.

الأولي: أوصى لأقرباء فلان، أو لأقرباء أبائه لا يدخل الوالدات فيها ويدخل الجد في ظاهر الرواية،

ولا يدخل في غير ظاهر الرواية.

الثانية: صدقة الفطر إذا كان الأب فقيراً والحد موسراً لا تحب عليه في ظاهر الرواية، وفي رواية الحسن تحب.

الثالثة: لو اعتق الحد لا يحر ولا نافلة إلى ماله في ظاهر الرواية، ولو اعتق الأب يحر ولده إلى ماله.

الرابعة: أن الصغير لا يصير مسلماً بإسلام جده في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة خلاف ذلك.

وفي المسائل الأربع قال شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير: والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية،

وقد ذكر ذلك في شرح السراجية، ونحوه في الكافي في باب المرتدين، انتهى.

وقد أشار بقوله: "في ظاهر العروي في الفقه" إلى ما يخالف ذلك من روايات التواتر، ليعلم أن فيها خلافاً،

وهذا معطوف على ما تقدم له فيما قبله من مخالفة الأب الحد. والله أعلم.

وَقَدْ قِيلَ أَيْضاً فِي الْوَصِيَّةِ خَامِسٌ ﴿٩١٨﴾ فَلَيْسَ لَهُ فِي الدِّينِ بَيْعٌ يُقَرَّرُ

أي قبل فرع خامس يخالف فيه الأب الحد. قال في التتمة: رجل مات وترك أولاداً صغيراً وأباً ولم يوص

بملك الأب ما يملك الوصي، فإن كان الميت أوصى بشئ فلا لب أن ينفذ الوصية، وإن كان في التركة دين قباع

العقار أو العروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للحد ذلك ذكره الخصاص. قال شمس الأئمة الحلواني:

يحفظ هذا من الخصاص، فإن محتملاً لم يذكره في الميسوط بل أقام الحد مقام الأب مطلقاً، فإنه قال: إذا ترك

وصياً وأباً فالوصي أولى، وإن لم يترك وصياً فالأب ثم وثم إلى أن قال: وصي الحد، ثم وصي القاضي. وقول

الخصاص بين، فبقول الخصاص يفتى، انتهى. ولا يخفى عليك بعد فهم المسئلة من النظم. والله أعلم.

وَعِنْدَهُمَا التَّرْوِيجُ لِلْحَدِّ مَعَ أَخٍ ﴿٩١٩﴾ وَفِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ الْحَدُّ أَجْدَرُ

اشتمل البيت على فرع سادس يفترق فيه الأب الحد على قولهما.

قال: قال في الظهيرية: إن ولاية الترويج على قول أبي يوسف، تكون للحد والأخ، وعلى قول أبي حنيفة

الحد أولى بولاية الترويج من الأخ، ولو كان مكان الحد أب سقطت ولاية الأخ اتفاقاً. وقال في موضع آخر:

أن الحد والأخ سواء عندهما. وفي شرح السراجية: أن قول الإمام ظاهر الرواية.

ولا يخفى أن قوله "مع أخ" ربما يفهم أن الولاية للحد مع وجود الأخ. فلو قال:

وجد أخ قد سويًا في ولاية النكاح والنعمان فالحد أجدر

لسلم من ذلك بالتصريح بالمساواة بينهما. والله أعلم.

وَلَا يَحْجُبُ الْمَحْرُومُ لِأَخِي إِخْوَةً ﴿٩٢٠﴾ وَأَمَّ أَبٌ مَعَهُ بِهَا الْأُمُّ تُحْجَرُ

الحجب: لغة المنع. وشرعاً: منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص آخر، فيه معنى اللغة.

والمشتمل عليه البيت ذكر من لا يتناول من التركة شيئا، أنه هل يحجب أولا؟ سواء كان حجب حرمان أو نقصان، فبدأ بقاعدة كلية عتلبنا. وهي المحروم وهو من لا يستحق الإرث بوجه كالكافر والقاتل والرقيق لا يحجب مطلقاً، وبين الصحابة فيها خلاف. فبعضهم رأى أنه يحجب حجب الحرمان، وبعضهم رأى أنه يحجب حجب النقصان. وثنى بالمحجوب وهو من يستحق الميراث بوجه وهو كالمت في حق الاستحقاق، والحي في حق غيره، بخلاف الأول فإنه كالمت فيهما معا ميئاله الحجب بخلاف المحروم. ومثل له في النظم بما لو ترك أباً وأماً أو إخوة اثنين وما فرقهما فإنهما محجوبان بالأب، ويحجبان الأب حجب نقصان من الثلث إلى السدس.

والله أشار بقوله: "بها الأم تحجر" أي تمنع عن الثلث. ولم يذكر صراحة حجب الحرمان في النظم. وذلك فيما إذا ترك أباً وجدلاً لأب وجدلة أم أم بأن الجد محجوب بالأب وتحجب الحدة حجب حرمان كل ذلك من الضوء شرح السراجية. والله أعلم.

وَلَا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَاتُ ذَارِحِمَ لَهُ ﴿٩٢٦﴾ وَلَيْسَ اخْتِلَافُ الدَّارِ فِينَا يُؤَبِّرُ
هذا معطوف على قوله "لا اثنان" وذو الرحم: كل قريب ليس بصاحب فرض، ولا غصبة، سواء كانت قرابته من جهة الولاء أم من غيرها. والبيت مشتمل على مسائل.

الأولى: قال في الكافي: واجمعوا على أن ذوي الرحم لا يحجبون بالزوج والزوجة أي يرثون معهما، فيعطى الزوج النصف بنصيبه، ثم يقسم الباقي بين ذوي الأرحام كما لو انفردوا. مثله: زوج وبنت وبنت وبنت وبنت عم فلزوج النصف والباقي لبنت البنت.

الثانية: منه أيضاً: وهي أن اختلاف الدار في المسلمين.. والله أشار بـ"فينا" ليس مما يمنع الإرث، لأن الميراث وإن كان معلولاً بالتناصر، وعند اختلاف الدارين لا ينصر أحدهما صاحبه، لكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين، حتى لومات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه المسلم الذي في دار الإسلام.

الثالثة: مفهومة من التقيد بـ"فينا" وهي أن غير المسلمين يؤثرون في اختلاف الدار فيمتنع التوارث بينهم كما مر. والنصف أوسع الكلام في توريث ذوي الأرحام. والمسائل الثلاث في الضوء أيضاً. والله أعلم.
وَلَا يَرِثُ الذَّمِّيُّ مُسْتَأْمِنٌ وَلَا ﴿٩٢٧﴾ أَوْلُو الْحَرْبِ مِثْلَ الْعَكْسِ فِي الدَّارِ يَقْصُرُ
اشتمل البيت على أحكام من اختلاف الدار.

الأولى: من شرح السراجية: أن المستامن لا يرث الذمي.

الثانية: أن الحربي في دار الحرب لا يرث الذمي. وهاتان المسئلتان ظاهرتان من النظم.

وأشار بقوله: "مثل العكس" إلى مسألتين أخريين هما: أن الذمي لا يرث المستامن كما أنه لا يرث الحربي في دار الحرب، وذلك لاختلاف البراءة حكمه، وهومات كاختلافهما حقيقة، وكذلك لا يرثه الحربي المقيم بدار الحرب لاختلاف الدار حقيقة ولومات المستامن يرثه ولرثه الحربي عملاً بمقتضى الأمان. وقوله: "في الدار يقصر" أي يقصر مقتضى الحرمان في اختلاف الدار. والله أعلم.

فصل في المعاياة

وهي: مفاعلة من عاياه إذا سأله عن شيء بظن أن المسؤول يعجز عن الجواب. مأخوذ من قولهم عي عن حجته وجوابه إذا عجز، ولم يهتد لوجهه. وهو مباح إذا كان القصد منه تشجيع الأذهان واستعمال القرائح والأصل فيه سؤاله صلى الله عليه وسلم الصحابة عن الشجرة التي لا يسقط ورقها. ثم ذكر أنه جرت عادة المصنفين بنحتم كتبهم بمسائل شتى، وبمواظ وعقود وغير ذلك كما هو موجود في كتبهم. فرأيت أن أنحتم كتابي بهذه المسائل: قال: ولم أر أحداً نحا إلى هذا النحر الذي نحرت. والله أعلم.

نِظَامُ الْمَعَايَةِ تَكْثُرُ ﴿٩٢٣﴾ وَأَشْرَفُهُ ذُرُّ نَفِيسٍ وَجَوْهَرُ وَقَدْ ضَمَّ هَذَا الْفَصْلُ مِنْهَا عَقُودَهَا ﴿٩٢٤﴾ وَلَكِنَّهَا فِي الْحَلِّ يَعْسُو وَيَعْسُرُ

أقول: حاصل اليتين الإشارة إلى أن الناس نظموا في المعاياة أشياء كثيرة، وأشرف ذلك الدر النفيس والجوهر. وهو من عطف الخاص على العام لأشرفه. "وقد ضم" أي جمع هذا الفصل الذي نظمه فيها منها عقودها أي أشرفها وأحسنها، لأنه صيرهما بنظمه عقوداً فازدادت حسناً ونفاةً، ولكنها يعني مسائل المعاياة المنظومة لما فيها من التعمية والألغاز "في الحل" أي في البيان والإيضاح للبراد هنا "يعسو" أي يقوي فلا تنحل "ويعسر" فلا يتوصل إليها إلا بإتباع الفكر، وتكرار النظر. والله أعلم.

فَمَا نَحِسْ دُونَ الْكَثِيرِ قَلِيلُهُ ﴿٩٢٥﴾ وَمَا نَحِسْ فِي الْمَاءِ لَا الثَّوْبَ يَطْهَرُ

اشتمل البيت على مسألتين من الطهارة.

الأولى: ما النحس الذي يؤثر قليله ولا يؤثر كثيره، فالجواب عن ذلك بصورتين.

الأولى: إذا وقع في البحر بعة صحيحة أو بعتان من بعر الإبل والغنم، وأخرجت كذلك لا يؤثر في الماء فساداً، ولو كان بعض بعة أفسدت الماء. وهذه المسئلة فيها اختلاف، قد ذكرته في شرح منظومتي في الفروق، والصحيح أنه لا فرق بين المنكسر والصحيح. وهي التي بعدها ذكرها ابن المعرفي تهذيبه.

والثانية: قطرة خمر ولو وقعت في دن حل لا يحوز شربه في الحال فقد أثر فيه النجاسة. ولو صب فيه كوز خمر حل الشرب منه في الحال حيث لم يتغير طعمه ولا ريحه (١). وعلوه بأن القطرة لإطعم لها ولا ريح ليستدل بها على إتلاف عيتها بخلاف الكوز، فإن ذهب طعمه وريحه دليل على إتلاف عيته.

الثانية: ما النجاسة التي تؤثر في الماء دون الثوب.

فالجواب: أن ذلك عرق البغل والجماز ولعابهما، فإن الماء يتأثر به لا الثوب، وذلك لأن البلوى نغم بهما في

التياب دون الماء (٢). كما قال ..

(١) للبخاري الأشرقي. كتاب الطهارة. سؤال: ٧١.

(٢) المصدر السابق. سؤال: ٧٦.

والمسئلة في الحيرة وفيها بحث. وقد تعرضت له في كتابي "في الألفاظ الفقهية"، ونيت أن الصحيح أن الشك في طهوريته لاقي طهارته ولو قيل: مفسد في الماء لا الثوب. لحسن السؤال وحمل على سبب الطهورية. وكذلك فسرته في التحنيس والمزيد. والله أعلم.

وآخر دُونَ الْفَرْكِ وَالْحَقَافِ ﴿٩٣٦﴾ وَالنَّحْتِ قَلْبَ الْعَيْنِ وَالْعَسْلِي يَطْهَرُ وَلَا ذَبْغٌ تَخْلِيلٌ ذُكَاةٌ تَحْلُلُ ﴿٩٣٧﴾ وَلَا الْمَسْحُ وَالْمَسْحُ الدُّخُولُ التَّهَوُّرُ اشتمل اليتان على عجمية عشر مطهرًا للنجاسة والخامس عشر هو الملقف فيه وهو المشار إليه بقوله: "وأخر" أي وما آخر من النجاسة يطهر بليون ما ذكر من المطهرات الأربعة عشر.

أولها: الفك وهو مطهر للجني اليابس في الثوب، وفي البدن فيه خلاف. ثانيها: الدلك وهو مطهر لذي الحرم من النجاسة في الخف إذا جف بدلكه في الأرض، وجوز أبو يوسف في الرطب إذا بائع.

ثالثها: الحفاف وهو مطهر للأرض إذا أصابته النجاسة في حق الصلاة، دون التيمم إلا في رواية عن ابن فارس، فإنه أجزأ بها.

ورابعها: النحت وهو مطهر للخشبة إذ تنحمت فتحت ماخولها، وكذلك الملح إذا أصابته نجاسة حتى أن الكلب إذا مال على ملح ونحت الموضع الذي أضابه البول أجزأه، فإن جف ولا يبرى إلى أين وصل يصب الماء على ذلك الموضع، فيصل الماء إلى حيث وصل البول.

خامسها: انقلاب العين كالحمار والخنزير إذا صار ملحاً فإنه يطهر عند أبي حنيفة ومحمد. وكذا العلوة إذا استحلّت رماداً أو حمأة، وفتوى على الطهارة. وقال أبو يوسف بالنجاسة.

سادسها: العسل وهو مطهر لكل نجاسة يمكن إزالتها به سواء كان بالماء أو بالماء المزيل. سابعها: الدباغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان غير نجس العين، والإدمي لكرامته.

قلت: وقد استثنى علماءنا جلد الحية والغارة الصغيرة التي لا تحتمل الدباغة، وفي جلد الكلب أيضاً خلاف مبني على نجاسة عينه، وقبول جلده للدباغة، وسواء كانت بالتريب أو التشميس أو التحليح أو القرظ أو غير ذلك.

ثامنها: التخليل فإنه مطهر للحمر عتلتنا خلافاً للشافعي كما إذا ألقى فيها ملحاً أو نحوه مما يفسدها، تاسعها: الذكاة، قال: فإنه تفيد الطهارة في ما كور اللحم وغير ما كور اللحم على الصحيح. وذكر اللبوسى

أن الصحيح عدم طهارتها بالذكاة، والصحيح أن كلما يطهر جلده بالدباغ يطهر لحمه بالذكاة انتهى.

عاشرها: التخليل إذا تخللت الخمرة بنفسها طهرت اتفاقاً. قلت: وهذه علمت من التخليل بالطريق الأولى.

حادي عشرها: المسح مطهر لكل صقيل لا تتخلله النجاسة كالسيف ونحوه على الصحيح، وظاهر

الرواية. ونقل في الذخيرة أقوالاً هي غير ظاهر الرواية.

قلت: وقالوا إن مسح النطع بخرقة مبلولة ثلاثاً يظهره. وكذلك موضع الحمامة. والله أعلم.

ثاني عشرها: النزع مطهر للبشر ولما فيهما من الماء والحماة والحيطان، سواء كان الواجب نزع الكل أو البعض.
 ثالث عشرها: الدخول أي دخول الماء من جانب وبجروحه من آخر في البركة الصغيرة إذا تنجست، وحوض الحمام عند أبي جعفر الهندواني، فإنه يطهر بذلك، لأنه إذا دخل من جانب ومخرج من آخر صار الماء جارياً حقيقة، والمخرج بعضه أو وقع الشك في بقاء النجاسة، فلا يبقى مع الشك.
 قلت: يعارض بالمثل فيقال وقع الشك في زوال النجاسة فلا تزول بالشك، لأن الحثيث ابتصاص الماء به، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقيل: إذا خرج مقدار ما فيه وقيل: مقدار ما فيه ثلاث مرات، انتهى.
 قلت: لا وجه للتخصيص بالصغير فالحكم في الكبير كذلك. والمختار أنه إذا خرج منه ما يعد جارياً طهر.
 نص عليه في مال الفتاوى. والله أعلم.

رابع عشرها: التقور: الفارة إذا ماتت في السمن الجامد ونحوه يقرر ما حولها، وإن كان ذائباً لا ينتفع به في الأكل، ويستصبح به، لأنه إذا كان جامداً لا تعلق النجاسة محلها، وإن كان ذائباً تشيع فيحرم أكله، وينتفع به، ويجوز بيعه مع بيان عيبه، ويدبغ به الجلد ثم يغسل.

أقول: في عهد هذا مطهراً لحملة السمن نظراً، فإن السمن لم يتصف كله بالنجاسة في هذه الصورة، وإنما المتحس منه ما لقي لعدم المراية كما هو ظاهر من تعليقه. وأما الذائب فلا يطهر بهذه الطريق. والله أعلم.
 قال: وعلى هذه الأشياء مدار تطهير النجاسات وقل أن توجد في كتاب أو يستحضرها طالب، وهي على قسمين: قسم بغير فعل وهي التخلل والحفاف والاستحالة، والباقي كله بفعل.

قلت: ليس كل الاستحالة بغير فعل، فإن الاستحالة بالإحراق يقال إنها بفعل، فإن الشيء لا يحترق بنفسه على أن التخلل داخل تحت الاستحالة. والله أعلم.

وخامس عشرها: وهو المسؤول عنه فالجواب أنه الحفر فإن النجاسة إذا أصابت أرضاً فحفر ما حولها وجعل الأنفل أعلا فيقع التراب الطاهر على وجه الأرض فيطهر.

قلت: وفي علما مطهراً نظراً، فإن الأرض المتحسنة ببقية على نجاستها وهذه أرض طاهرة جعلت فوقها كما لو فرش فوق النجاسة شيئاً طاهراً. والله أعلم.

قال: وهذه كلها مذكورة في شرح التحرير المسمى بـ"المزيد" للإمام الكردي. ثم استدرك مطهراً آخر على قول مالك والشافعي وهو التوضيح. وليس لنا إليه حاجة.

قلت: وفاته من المظهرات عندنا البئر إذا تحسنت وغار ماؤها، فإنها تطهر، وتحوز الصلوة في قعرها. وفي جواز التيمم خلاف. وإذا عاد إليها الماء عاد طاهراً على الصحيح. والله أعلم.

وفاته أيضاً من المظهرات الهية فإن الحنطة إذا بال عليها البحر التي تدوسها تطهر بغسل بعضها أو هبته. وفاته أيضاً الندف، فإن القطن المحلوج النجس إذا كان قليلاً دون النصف يذهب بالندف فإنه يطهر.

لا احتمال الذهاب بالندف، كذا في البزازية. وعذفيها البيع مطهراً والقسمة والأكل وذلك في الكدس بالضم ثم السكون وهو ما يجمع من الطعام في البيدر إذا كان نحساً فيبع بعضه أو قسم بين رجلين، أو أكل بعضه حكم بطهارته لاحتمال وقوع التحس في كل طرف.

وبقي عليه من المطهرات الغلي. قلنا في اللحم: إذا وقعت فيه نجاسة حال غليان القدر على قول أبي يوسف. وإذا ضمنت هذه إلى ما ذكر بلغت ثلاثة وعشرين وقد جمعت الثمانية التي زدتها في بيت، فقلت: هـ.

وأكل وقسم غسل بعض ونحله وندف وغلي بيع بعض تقور
وكان حقه أن يذكر النار من المطهرات كما هو معروف، وإن أراد دخولها تحت قلب العين. والله أعلم.
وَمَنْ فِي صَلَاةٍ لَا يُعَدُّ مُصَلِّياً ﴿٩٣٨﴾ وَمَنْ ذَايَسَّمِي فِي الصَّلَاةِ وَيَجْهَرُ
اشتمل البيت على سوالين.

الأول: من يكون في الصلاة، ولا يعد مصلياً في تلك الحالة، وظاهر ذلك محال للجمع بين التقيضين. الجواب عن ذلك في صورتين.

الأولى: التام في الصلاة فإنه فيها حقيقة ولا يعد مصلياً في حالة النوم حتى تحب عليه قضاء ما فاتته في حالة نومه. قال في العمدية: إنه في الصلاة بالنص ولا يكون مصلياً لأن الاختيار شرط أداء العبادة، والتام لا اختيار له، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الثانية: من سبقه الحدث فذهب ليتوضأ ثم يعود ويصلي، فإنه في حرمة الصلاة حتى لا يفعل (١) منافيها، ولو فعله لم يمين عليها، ويستأنف فهو في الصلاة، ولا يعد مصلياً لتلبسه بالحدث المنافي للصلاة.

قلت: وقد نص في العمدية على أنه في الصلاة حتى يتوضأ ولا يكون مصلياً. والله أعلم.

الثاني: أي مصل يحجر بالتسمية في الصلاة، ويكون أتياً بالسنة عندنا مع القول بأنه لا يحجر بها؟
فالجواب أن هذا رجل يصلي صلاة جهرية يقرأ فيها مع الفاتحة قوله تعالى: "إِنَّهُ مِنْ سَكِينٍ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

وَأَيُّ صَلَاةٍ بِالْقِرَاءَةِ أَفْسَدَتْ ﴿٩٣٩﴾ وَأَيُّ صَلَاةٍ بِالسُّجُودِ تَغَيَّرُ
اشتمل البيت على سوالين في الصلاة.

الأول: أي صلاة قراءة القرآن فيها تفسدها مع أنها ليست من المصحف، ولا هي للتعليم؟
فالجواب: أنه من سبقه الحدث وذهب ليتوضأ ويعود للبناء فإنه حائط ذهابه في الصلاة، فلو قرأ في طريقه وهو ذاهب للوضوء قسدت صلاته، لأنه أدى جزءاً منها على غير طهارة، ذكره في حيرة الفقهاء (٢).
الثاني: أي صلاة يغيرها السجود أي يفسدها وهو السجود المعهود وليس سجوداً زائداً.

(١) في ٥: "حتى أنه لا يفعل"

(٢) الذخائر الأخرية كتاب الصلاة، سوال: ٩٩

فالجواب: على قول أبي حنيفة ومنحصر هو رجل صلى وسجد على موضع نجس. وقال أبو يوسف تفسد السجدة لا غير حتى لو أعادها على موضع طاهر صح. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَنْ ذَا يُصَلِّي مَغْرِبًا مُتَشَهِّدًا ﴿٩٤﴾ لَهَا عَشْرُ مَرَاتٍ وَجُوبًا يُكْرَرُ
اشتمل البيت على سؤال في الصلاة من الظهيرية وغيرها.

أي رجل يصلي المغرب يتشهد فيها عشر مرات وهو واجب عليه في الكل ۝

فالجواب: أن هذا رجل أدرك الإمام في القعدة الأولى فتشهد معه، وصلى معه الركعة الثالثة، تشهد الثانية معه وكان على الإمام سهو فسجد معه للسهو وتشهد الثالثة، ثم تذكّر الإمام أن عليه سجدة تلاوة فسجدها، وسجد معه، وتشهد الرابعة، وسجد سجدتي السهو، وتشهد الخامسة، فإذا سلم الإمام قام هو لقضاء ما سبق به فإذا صلى ركعة أخرى وهي ثانية صلاته وتشهد السادسة، ثم يصلي الثالثة، ويتشهد السابعة، وكان سها فسجد سجدتي السهو، وتشهد الثامنة، ثم تذكّر أن عليه سجدتي التلاوة في قضاء، فسجد للتلاوة، وتشهد التاسعة، ثم سجد سجدتي السهو، وتشهد العاشرة، وذلك لأن العود إلى سجدة التلاوة يرفع القعدة الماضية فمالم يقعدا تفسد صلاته (١) والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَنْ وَجِبَتْ يَوْمًا عَلَيْهِ زَكَاةُ ﴿٩٤﴾ وَجَازَ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ وَيُعْذَرُ

اشتمل البيت على سؤال من الزكاة، أي رجل وجبت عليه الزكاة، وجاز له أخذ الزكاة، ويعذر في أخذها ؟ قال: وظاهره مشكل.

والجواب: أنه شخص له خمسين من الإبل لا تساوي مائتي درهم، فإنه يجب عليه زكاة الإبل ويحل له أخذ الصدقة.

قال: ويمكن أن يتصور ذلك في رجل له دين مؤجل، وحال عليه الحول، ولا يملك غيره، أو حل الدين ولكن

الخصم معسر، قال: وهاتان قدم ذكرهما في كتاب الزكاة فلا يحتاج إلى إعادتها هنا (٢).

قلت: ويمكن أن يتصور أيضا في ابن السبيل الذي له مال في بلد غير البلد الذي هو فيه، وقد حال عليه

الحول، وليس له وصول إليه فإنه يجوز له أخذها. وقد مرت أيضا في كتاب الزكاة. والله أعلم (٣).

على أنه لو ضيق الفرض في هذا السؤال وقيل: وماله الواجب عليه فيه الزكاة عنده لأحاطل بينه وبينه، ولا مانع

يمنعه عنه، لكان حسنا واختص بالجواب الأول. والله أعلم.

وَمَنْ ذَا فَقِيرٌ عِنْدَ قَوْمٍ وَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ غَنِيًّا وَهُوَ بِالْمَالِ مُكْثِرٌ

اشتمل البيت على سؤال من الزكاة. أي رجل هو فقير عند قوم حتى أنه يجوز له أخذ الزكاة عندهم، وغني عند

آخرين حتى لا يجوز له أخذ الزكاة عندهم والكل متفقون على أنه كثير المال ؟

(١) للذخائر الأشرقية كتاب الصلاة. سوال ١٠٩.

(٢) للذخائر الأشرقية كتاب الزكاة سوال: ٢٠٠.

(٣) كلاني الأشباه مع الحموي. ج: ٢، ص: ٢٧٩، كتاب الزكاة - ط باكستان.

فالجواب: أنه رجل له دور كثيرة وحوادث يستغلها وهي تساوى الوفا لكن غلتها لا تكفى لقوته وقوت عياله، فعند أبي يوسف هو غني لا يحل له أخذ الزكاة وعند محمد فقير يحل له أخذ الزكاة. ذكرها في الفتاوى الظهيرية، والله سبحانه وتعالى أعلم (١).

قلت: وابن المعز في التهذيب جعل أباحيفة مكان أبي يوسف وقد قالوا في طالب العلم: إذا كانت عنده كتب تساوى نصيباً متعددة، ولو كانت مكررة لقصد تصحيح واحدة من أخرى، أنه يجوز له أخذ الزكاة، وهي غريبة يحسن الإلغائها. والله أعلم.

وَمَنْ أَكَلَ شَهْرَ الصَّيَامِ نَهَارَةً ﴿٩٤٣﴾ وَلَيْسَ لَهُ عُذْرٌ وَلَا هُوَ يُفْطِرُ

اشتمل البيت على سؤال من الصوم. قال: أخذته من مقامات الحريري وهي: أي رجل أكل نهاراً في رمضان عمداً من غير عذر ولم يفطر؟

فالجواب: أنه رجل أكل ولد الجباري الطائر المعروف ليلاً في رمضان فإنه يسمى نهاراً (٢) نص عليه الأصمعي، فالضمير في "نهاره" للاكل وهو معمول "أكل" وليس بظرف. والله أعلم.

وَمَنْ جَاوزَ مِيقَاتِهِ غَيْرَ مُحْرِمٍ ﴿٩٤٤﴾ مُرِيدَ الْحَجِّ لَيْسَ بِالدِّمِّ يَحْبِرُ

اشتمل البيت على سؤال من الحج. أي رجل جاوز ميقاته مريداً للحج بدون إحرام، ولا يجب عليه

أن يحبر بالدم؟

فالجواب: أنه رجل له ميقاتان أحرم من الثاني دون الأول، فقدم من الأول بدون إحرام فلام عليه كالشامي

إذا مر بميقات المدينة وتجاوز إلى ميقاته، وقد مر في كتاب الحج (٣). والله أعلم.

وَمَنْ ذَا لَهُ أُمٌّ وَأَخْتَانِ عَاقِدٌ ﴿٩٤٥﴾ عَلَيْهِنِ مِنْ شَخْصٍ وَمَا تَمُّنُكَرُ

وَأَخْرُمُ: أُنْصِبَ ابْنُهُ مُتَزَوِّجٌ ﴿٩٤٦﴾ وَمِنْ نَسَبٍ هَذَا وَذَاكَ مُصَوِّرُ

اشتمل البيتان على تساوين من النكاح.

الأول: أي رجل له أم، وأختان من النسب زوجهن من رجل واحد في عقدة واحدة نكاحاً جائزاً؟

فالجواب: أن هذا ابن جارية بين رجلين ادعياه جميعاً ثبت نسبه منهما، وله من كل أب أخت من غير أمه فهو

وليهما، فإذا زوجهما وأمّه من رجل واحد جاز، لأنه لإقاربة بينهما كذا في الظهيرية. وذكر أنه نظمها في أبيات. فقال: هـ

يأبها الجبر الذي بكثر الجواهر أودعا

من ذا يزوج أمه رجلاً وأخته معا

وأنه أجاب عنه بقوله: هـ

أمه أتت بابتن وذى لاثنين فادعيامعا

وهما لكل منهما بنت من الغير اسمعا

وقد أوردناها في كتاب الأغاثر، وذكرنا أن ابن المعز نظمها. فقال: وبالله التوفيق.

يأليها الخير الذي يجلو ذكاه كل غمة . أفتنا في رجل زوج أختيه وأمه
زوج رجل فردا بعقد واحد والعقد ثمة . جازيز لا تخلف فيه بين أعيان الأيمة
وأجاب عنه العبد الضعيف . بقوله: ٢

ذا ابن شخصين جميعا . ملكا يابيع أمه
وادعاه كل شخص . منهما بالحق ثمة
منهما عندي كل . فله بنت ممتة
أما أخرى فهذا . ينكح أختيه وأمه
من فتى فرد بعقد . جازيز بين الأيمة: (١)

الثاني: أي رجل زوج أحد أبويه بأخت ابنه من النسب؟

فالجواب: أن هذا الرجل المقدم في السؤال السابق زوج أحد أبويه بأخته من الأب الآخر، وهي من غير أمه . وقد نظمها المصنف في الكامل. وقد نظمت الجواب عن نظمه. وقد تقدم ذلك في كتاب النكاح فأغنى عن إعادته هنا. قال: وهذا يتصور في اللقيط إذا ادعاه اثنان ولم يبين أحدهما به علامة فإنه يلحق بهما، ويكون فيه مثل هذا جائزاً. والله أعلم.

وَمَنْ أَرْضَعَتْ طِفْلاً عَدَا زَوْجَهَا بِهِ (٩٤٧) حَرَامًا عَلَى الْآخَرَى وَفِي تِلْكَ يَقْصُرُ
اشتمل البيت على سؤال من كتاب الرضاع: أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلاً فحرمت ضربتها على زوجها دونها؟

فالجواب: أن هذه أمة رجل زوجها من مرضع ثم اعتقها فاعتارت نفسها، ووقعت الفرة، ثم إنها تزوجت برجل له امرأة ولد منه، فأرضعت ذلك الصبي الذي كان زوج ضربتها بلبن ابنها من زوجها هذا، فقد صارت ضربتها حليلة ابنه من الرضاع، وأنها محرمة عليه كحليلة ابنه من النسب (٢). وعزاها إلى الظهيرية. والله أعلم.
وَهَلْ حُرْمَةٌ فِي اللَّيْلِ لَأَفِي نَهَارِهِ (٩٤٨) (٣) وَأُخْرَى لَهَا زَوْجَانِ حَلًا وَأَكْثَرُوا
اشتمل البيت على سؤالين من الطلاق ومتعلقاته.

الأول: أي امرأة تحرم على زوجها ليلاً فقط وتحل له نهاراً، قال: وظاهره مشكل.
والجواب: أنها امرأة ظاهر منها زوجها في الليل فقط فإنها تحرم عليه ليلاً حتى يكفر (٤).
الثاني: أي امرأة لها زوجان فأكثر حلالاً، وظاهره غير جائز في الشرع.

(١) الذخائر الأشرفية. كتاب النكاح سؤال: ٢٤١.

(٢) الذخائر الأشرفية كتاب الطلاق. سؤال: ٢٩٥.

(٣) في ن: "لا غير حرمت" مكان "في نهاره".

(٤) الذخائر الأشرفية كتاب الطلاق سؤال: ٣٠١.

والجواب: أنها امرأة زوجت أمها بعدها فلزوجان لها حلال أي حلال أحدهما للآخر وكذا لو كانوا ثلاثة فأكثر. واللام في قوله "لها" للملك أي تملك زوجين، وجوز أن يراد بالزوج ضد الفرد، قال: ولكن حمله على ما ذكرت أحسن.

قلت: وقد نظم هذا السؤال الأخير العلامة ابن العز في تهذيبه وزاد فيه زيادة حسنة. وهي أنها مع ذلك تخطب لنفسها زوجا وأن لها ابنة وابن متزوج، فقال: هـ

فتاة لها زوجان من غير ريبة
لها منهنما والناس قد يعلمونه
وقد نظمت الجواب عنهما فقليت: هـ

ألا إن زوجي تلك عبد وعرسه
لها منهنما ابن وبنت كلاهما
وخطبا بها يبغون منها نكاحها
ولها اعترافا بالرق والبنت أيم

وهذا مما ذكرناه في كتابنا المسمى بـ "الذخائر الأشرفية في ألغاز الحنفية". والله أعلم.
وَعِدَّةٌ مِّنْ بَعْدِ الطَّلَاقِ تَعَدَّتْ ﴿٩٤٩﴾ إِلَى أَرْبَعٍ مِّنْ بَعْدِهِ تَتَغَيَّرُ
فـ "من" استفهامية وضمير "من بعده" للطلاق. و"تغير" للعدة.

وسوال البيت من العدة: أي امرأة تعددت عدتها بعد الطلاق فوجب عليها أربع عده، وكيف يمكن ذلك؟
والجواب: أنها أمة صغيرة طلقها زوجها رجعيًا، فعدتها شهر ونصف، فبلغت فيها وحاضت تصير عدتها حيضتين، فأعتقها المولى فيها تعدد ثلاث، فمات مطلقها فيها، تعدد بأربعة أشهر وعشرا (١). والله أعلم.
وَزَوْجَانِ مَّمْلُوكَانِ حُرٌّ بَتَوْهُمَا ﴿٩٥٠﴾ وَمَا فِي الْمَوَالِيِّ مُعْتَقٍ وَمُدَبَّرٍ
سوال البيت من العتاق: أي زوجين رقيقين أولادهما أحرار، وليس في مواليهما من أعتق ولا من دبر؟
فالجواب: أنه عبد أذن له مولاه في التزوج، فتزوج أمة أبيه بإذنه، وأبوه حر، فالولد يتبع الأم، فيكون لصاحب الجارية وهو جده، فيعتق عليه فيكون حراً، ولاعتق ولا تدبير (٢). وهي ملقبة بمسئلة الحرين الرقيقين. والله أعلم.
وَمَاجِيلَةُ الزَّوْجَيْنِ إِنْ حَلَفَا عَلَى ﴿٩٥١﴾ كَلَامٍ يَتَطَلَّيْنِي وَعِتْقِي يُحَرِّرُ
سوال البيت من الأيمان: ما الحيلة في رجل حلف بالطلاق أنه لا يكلم امرأته قبل أن تكلمه، وحلفت هي بالعتاق أن لا تكلمه قبل أن يكلمها.

فالجواب: ما حكاه ابن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهما أنه سئل عن هذا. فقال للسائل: اذهب فكلنهما ولاحتث، فذهب إلى سفيان فأخبره فجاء سفيان إلى أبي حنيفة مغضباً، وقال له: أتبيع

(١) الذخائر الأشرفية كتاب الطلاق سوال: ٣٠١.

(٢) كذا في الحموي على الأشباه ج: ٢ ص: ٢٨٢، كتاب العتاق - ط باكمشان كذا في الذخائر الأشرفية كتاب العتاق. سوال: ٣٠٧.

الفروج؟ قال: وما ذاك، فقال: هذا الرجل حلف بكذا وكذا، فقال أبو حنيفة يكلمها ولاحت، فقال من أين؟ فقال: لما شافته باليمين كانت مكلمة له فوجد شرط به فبطلت بعينه، قال سفيان: إنك لتكشف ما كنا عنه غافلين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَكَيْفَ يَأْخُذُ الْمَالُ لِلْأَبِ قَطْعُهُ ﴿٩٥٢﴾ وَسَارِقُ أَلْفٍ أَحْرَزَتْ لَيْسَ يُبْتَرُ
اشتمل البيت على سوالين من الحدود.

الأول: أي أب يقطع ابنه إذا سرق له نصيباً^٣ والحال أن المذهب أنه لا يقطع في سرقة أحد الأبرين وإن علاه. قال جواب: أن هذا أبوه من الرضاة لا النسب (١).

الثاني: أي رجل سرق ألفاً من حرز ولم يقطع؟
قال جواب: أنه أخذها في دفعت لا تبلغ واحد منها نصيباً والله أعلم.

ولنا في مثل هذا سوال منظوم عرضناه على جماعة من الفضلاء فلم يجب عنه أحد. وهو:

أياعلماء الشرع يامن بفضلهم	يضي لناوجه الزمان ويزهر
بينوالنا عن سارق لدرهم	من الحرز عن ألف تزيد وتكثر
وقد ثبت في الشرع سرقته لها	ولا شبهة في أخذه المال تظهر
ولا ذاك مال للزكاة مميز	ولا مال ذي غصب ولا جهل يذكر
ويوصف بالتكليف هذا وأخذه	لها دفعة قد كان والقطع يهدر

وجوابه مذكور في الغازي (٢). والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَنْ قَالَ لَا أَرْجُوا جَنَانًا وَلَا ﴿٩٥٣﴾ أَخَافُ نَارًا فَقَالُوا مِنْهُمَا لَيْسَ يُكْفَرُ

هذا البيت ليس له تصنيف صحيح، وأول نصفه الثاني ألفاء من "أخاف" وسواله من السير: أي رجل قال لا أرجو الجنة، ولا أخاف النار، ولا يكفر بهذا القول.

والجواب بعض ما نقل عن أبي حنيفة أن رجلاً سأله ماتقول فيمن قال: لا أرجو الجنة، ولا أخاف النار، واكل الميتة والدم، وأشهد بما لم أر، ولا أخاف الله تعالى، وأصلي بلا ركوع، ولا سجود، وأبغض الحق، وأحب الفتنه؟ فسأل أصحابه، فقالوا: هذا كافر فتبسم، رضي الله عنه وقال: هو مؤمن يرجو الجنة، ويخاف رب النار، لاهما، يأكل الميتة والدم يريد السمك والطحال، ويشهد بما لم يره فهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهو لم يرهما ولا يخاف الله، أي ظلمه، فإنه عن ذلك، ولكن في هذه العبارة استكثار فلا يجوز له ذكرها.

وقد ذكر في السير حمل كلامه على ظاهره، وتكفيره بدون تاويل إذا وقع جواباً ممن قيل له: ما تخاف الله. وسئل أبو بكر بن الفضل عن المنظوم في البيت وحمله على ما تقدم، فقال: هذا غلط فإن الله يحرق عباده بالنار.

(١) كذا في الأشياء. ج: ٢، ص: ٢٨٣، كتاب الحدود - ط باكستان. كذا في ذخائر الأثرية كتاب الحدود سوال: ٣٦٦.

(٢) المصدر السابق. سوال: ٣٧٤.

ولو قيل له: خف مما خوفك الله فقال: لا أخاف، ورد ذلك القول فإنه يكفر (١).

وقوله: أصلي بلا ركوع أي صلاة الجنازة، وأبغض الحق أي الموت، وأحب الفتنة أي المال والولد.

ثم ذكر بقية الحكاية عن الظهيرية. وأنه قال: وفي هذه العبارة ضرب من الاستبعاد، فلا يجوز استعمالها.

قلت: وأنا أمتنع صحة نسبتها إلى الإمام.

وأقول بحرمة مثل هذا الكلام إن لم أكفر قائله، ولا أقبل تأويله سيما في زماننا الذي فشت فيه البدع،

والأقوال المنكرة في ذات الله وصفاته، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، والله الموفق لكل خير والهادي لكل صواب.

وَهَلْ قَائِلٌ لَا يَدْخُلُ النَّارَ كَافِرٌ ﴿٩٥٤﴾ وَلَكِنَّهَا بِالْمُؤْمِنِينَ تُمْسَرُ

سؤال البيت من السير. هل ثم قائل بأنه لا يدخل النار كافر، وإنما يدخلها المؤمنون فتكون عمارتها بهم؟

والجواب: ما حكى عن الإمام أنه قال معنى ذلك أن الكفار عندما يرون الحق ويعاينون النار يؤمنون بالله

ويؤمنون بأن ما جاء به الرسل حق، فلا يدخلون إلا وهم مؤمنون، ولكن لا ينفعهم إيمانهم. قال الله تعالى "قُلْ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْإِيمَانُ بِمَا أَتَى الرُّسُلَ" (٢).

قال المصنف: ويمكن أن يعاب عن عجز البيت بأن عمارتها خزيتها القائمون بأمرها، وهم مؤمنون،

فيكون في البيت ثلاث سوالات، انتهى.

قلت: وغندي أن هذا من نمط ما تقدم مما ينكر ذكره والتلفظ به، ولا ينبغي أن يدون ولا يسطر، ولا يقبل

تأويل قائله. والله أعلم.

وَأَيُّ رَضِيْعٍ صَحَّ إِسْلَامُهُ وَلَمْ ﴿٩٥٥﴾ يَكُنْ تَبْعاً لِلْأُضْلَى وَالْأَبِّ يَكْفُرُ

سؤال البيت ظاهره يوهم أنه من السير، وجوابه بين أنه من اللقيط: وهو أي رضيع يصح إسلامه بدون تبعية

لأحد من أصوله، وأبوه حي موجود كافر؟

والجواب: أن هذا لقيط وجد في مصر من أمصار المسلمين أو قراهم، فادعى ذمي أنه ابنه ثبت النسب،

ويكون مسلماً استحساناً (٣). ولو وجد في قرية من قرى أهل الذمة أو كنيسة أو بيعة يكون ذمياً إن كان الواجد

ذمياً وإن كان الواجد مسلماً في هذه الأماكن، أو ذمياً في مكان المسلمين ففي رواية يعتبر المكان، وفي رواية

يعتبر الواجد، وفي رواية يعتبر أيهما كان موجباً لإسلامه، وفي رواية يحكم بزيه وعلامته، كما لو اختلط موتانا

بموتى الكفار. والله أعلم.

وَمَنْ أَخَذَ مَالاً بِلَا إِذْنِ مَالِكٍ ﴿٩٥٦﴾ وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ إِشْبَاءٌ وَيُوجَرُ

ظاهر سؤال البيت أنه من الغصب، وجوابه بين أنه من اللقطة، وهو: أي رجل أخذ مالا بلا إذن مالكة،

وليس له في ذلك المال شبهة يعذر بها في أخذه ويوجر؟

(١) الذخائر الأشرية. مسائل شتى. سؤال: ٦٠٢.

(٢) سورة الغافر/ ٨٥.

(٣) الذخائر الأشرية كتاب السير. سؤال: ٣٨٣.

والجواب: أن ذلك في اللقطة، لأن أخذها أفضل من تركها كما تقدم أنه إذا أخذها بنية صونها، وردها على مالكها (١). وعندني في قوله: "وليس له في أخذها شبهة" لا يخلوا عن نظر، فإنه مأمور بأخذها، وهو مباح كما قلناه، فأمله والله أعلم.

وَهَلْ ابْقَ لَا يَمْلِكُ الْعَدْلُ رَدَّهُ ﴿٩٥٧﴾ وَمَنْ عُدَّ مَيْتًا وَهُوَ حَيٌّ مُنْضَرٌ

منضَر: من التضارة . والبيت مشتمل على سوالين .

الأول: هل ابق لا يملك العدل رده مع القول بأن أخذه أولى .

فالجواب: أنه العدل الذي يضعف عن رده ويخشى على نفسه منه (٢).

الثاني: أي رجل حي يعد ميتا . قال: ويمكن الجواب بأنه الكافر، واستدل بقوله تعالى: "وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا

فَأَحْيَاكُمْ" (٣) أي كنتم كفارا فهداكم إلى الإيمان . والمراد به في البيت المفقود .

ثم ذكر ماعرفه به شمس الأئمة السرخسي كما تقدم . وذكر عن الكافي: أن له فيما يرجع إلى ماله حكم الحياة . وفيما يرجع إلى غيره حكم الممات، فللقاضي أن ينصب عنه من ينظر في أموره، وإن لم يسأل الورثة . انتهى .

قلت: ويمكن الجواب بالمحروم عن الإرث بقتل أورك، أو اختلاف دين، أو دار حيث يعد ميتا في حق

الاستحقاق، حيا في حق من يحجه من الورثة كما تقدم، (٤) والله أعلم .

وَمَنْ عُمِرَ سَبْعُونَ عِنْدَ إِمَامِنَا ﴿٩٥٨﴾ وَعِنْدَهُمَا عَامَانٍ مَعَهَا يُعْمَرُ

التعبير طول العمر . وسؤال البيت: أي رجل عمره سبعون سنة عند أبي حنيفة وأثنان وسبعون عندهما ؟ .

فالجواب: أصله في حيرة الفقهاء وهو أن هذا الرجل ولد في أثناء الشهر فاشهر عمره بالأيام يقام لكل شهر

ثلاثون يوما عند أبي حنيفة . وهو رواية عن أبي يوسف فعمره سبعون على هذا الوجه . وعند محمد وفي إحدى

الروايتين عن أبي يوسف يعتبر بالأهلة، فيكون كل خمسة وثلاثين سنة بالأيام، ستة وثلاثين سنة بالهلال، فتريد

السبعون سنتين . واستدلا بأن شهر رمضان في كل ستة وثلاثين سنة يعود إلى الحالة التي كان عليها في الابتداء .

وقد نظم أصل المسئلة قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي، فقال: هـ

يامن له نظر في الفقه فاق به	وفي الخلاف وفي المفهوم والعسر
ماوجه قول الذي قد قال إن له	من عمره قد مضى محسبا بلا نظر
بعد الثلاثين في قول الإمام وفي	قولهمزاد علما يا أولي الفكر
فهذه نكتة ياصاحبي حضرت	فاسمح بتوجيهها يا أوجدالبشر

وقد نظمت جوابه فقلت: هـ

(١) الذخائر الأشرفية كتاب اللقيط . سوال: ٣٨٦ .

(٢) الذخائر الأشرفية كتاب اللقيط . سوال: ٣٨٧ .

(٣) سورة البقرة/ الآية ٢٨ .

(٤) الذخائر الأشرفية . كتاب اللقيط . سوال: ٣٨٨ .

خذ الجواب ونظمي غير معتبر
هذا فتى قدر الرحمن مولده
أثناء شهر وهذا مدرك النظر
عند الإمام وقالوا النقص فيه حري
بل زاد عاما فعبد الفكر واعتبر
يا صاحبي نكته كالشمس والقمر (١)

وَأَيُّ شَرِّكَ لَيْسَ يَمْلِكُ قِسْمَةَ ﴿٩٥٩﴾ وَلَوْ بِيَتَّفَاقٍ مَلِكِهِمْ لَا يُشْطَرُّ

سؤال البيت يصلح أن يكون من الشراكة ومن القسمة. وهو: أي شريك لا يملك قسمة ملكه لاهو ولا شركاؤه، لا يمكنهم ذلك جبراً ولا اختياراً، ولو اتفقوا وقسموه لا يقبل؟

فالجواب: أن المملوك سكة غير نافذة. وروى ابن رستم عن أبي حنيفة أنه ليس لهم أن يقسموها وإن أجمعوا على ذلك لأن فيها حق العامة، حتى لو كثر الزحام في الطريق الأعظم كان لهم أن يدخلوها حتى يخف الزحام، وقد تقدمت. والله أعلم.

وَأَرْضٌ عَلَى غَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَقَفُهَا ﴿٩٦٠﴾ إِجَارَتُهَا فَسُخَّ إِذَا مَاتَ مُوجِرُ

سؤال البيت من الوقف: أي أرض موقوفة على غير معين أجزاها من له إيجارها وانفسخت بموته مع قولنا بعدم انفساخها في الوقف إذا كان على غير معين بموت أحد المتعاقدين كما إذا عقد بطريق الوكالة أو الوصية. فالجواب: أن هذا إيجار واقف ارتد والعياذ بالله تعالى ومات على رده بعد أن أجزاها، لأنها تصير ميراثاً لورثته. قال: ويمكن أن يصور فيمن أجزا أرضه ثم وقفها على غير معين فإن الوقف يصح عند من يقول به؛ فإذا مات الآخر انفسخت الإجارة (٢). انتهى.

أقول: هذا الجواب لا يطابق سؤال البيت لأنه مصور في وقف أجزاها وهذا موحى. والله أعلم:

وَمَنْ عُدَّ بَصْرِيًّا يَقُولُ إِمَامِنَا ﴿٩٦١﴾ وَيَعْقُوبُ كُوفِيًّا يَقُولُ وَيُنْخِرُ

سؤال البيت: أي رجل يقول أبو حنيفة: هو بصري ويقول أبو يوسف: هو كوفي.

فالجواب: أنه ولد بالبصرة ونشأ بالكوفة وتوطنها فأبو حنيفة يعتبر المولود، وأبو يوسف المنشأ (٣).

قال وينفع هذا في الوقف إذا وقف على الفقهاء الكوفيين أو البصريين مثلاً. فادعى أحد من الفقهاء أنه

كوفي أو بصري فإنه ينظر فيه إلى ذلك ويجري فيه الخلاف. والمحدثون يتسبون المنتقل من بلد إلى آخر إليهما:

نعم وقد يحذقونها. وعن ابن المبارك من أقام في بلد أربع سنين نسب إليها. والله أعلم.

وَكَيْفَ يَعُودُ الشَّخْصُ مِلْكَاً لِعَبْدِهِ ﴿٩٦٢﴾ وَكَيْفَ يَبِيعُ الْعَبْدُ مَوْلَى يُحَرِّرُ

اشتعل البيت على سرائين من البيوع.

(١) الذخائر الأشرفية. كتاب مسائل شتى. سؤال: ٦٥٣.

(٢) الذخائر الأشرفية. كتاب الوقف. سؤال: ٣٩٠.

(٣) الذخائر الأشرفية. مسائل شتى. سؤال: ٦٥٢.

الأول: كيف يكون الشخص يملك عبداً ثم يعود المالك عبداً والعبد مالكا؟

والجواب: أنه رجل مستأن اشترى عبداً مسلماً ثم أخرجه إلى دار الحرب ثم قوي العبد على سيده وأخرجه من دار الحرب إلى دار الإسلام فصار العبد مالكا والمالك مملوكا، وهي في الحيرة وذكر فيها أنه لا يعتق عندهما وعند الإمام يعتق .

وقد نظم هذا السؤال الطرسوسي . فقال : هـ

وماسيد قد صار ملكا لعبده وتنم بلاريب فكيف جوابه

وقد عجت عنه فقلت : هـ

لعمرك هذا العبد قد كان مسلما ومولاة خريبي طويل عذابه

عليه قد استولنى فصار محررا ويملك مولاة وينمو ثوابه

والله الموفق (١).

الثاني: كيف يبيع الرجل عبداً حرره ثم يأكل ثمنه بطريق شرعي.

والجواب : أنه عيّد ارتد بعد التحرير فسيّاه سيده وباعه (٢) والله أعلم .

وَمَالِكَ أَرْضٍ لَيْسَ يَمْلِكُ بِعَبْدِهَا ﴿٩٧٣﴾ لِغَيْرِ شَرِيكِ ثُمَّ لَوْ مِنْهُ يَنْظُرُ

سؤال البيت من البيوع أيضا: أي مالك أرض لا يملك بيعها من غير شريكه ولو باعها من شريكه ففي جوازها نظر .

والله أشار بقوله : "ثم لو منه ينظر" .

والجواب: أن المملوك من السكة الغير النافذة فلا يملك البيع من غير الشريك . قال: ولو باعها لبعض

الشركة . هل يجوز؟ فيه نظر، ولم أقف على الجواب فيه (٣) انتهى .

قلت: ظاهر قولهم أنه لا يجوز بيع "الطريق" يقتضي المنع مطلقا خالة الأفراد، وإنما يجوز بالتبعية فيما

إذا باع الدار وطريقها، فتأملها والله أعلم .

وَأَيْنَ يَبِيعُ ابْنُ أَبَاهُ وَأُمُّهُ ﴿٩٧٤﴾ وَيَمْلِكُ أَيْمَانُ الْجَمِيعِ وَيُخَصِّرُ

أي يجمع . وسؤال البيت من البيوع، أي ابن ملك يبيع أبويه ويملك الثمن ويختص به . قال المصنف حتى

يخرج بذلك الوكيل أعني لو كان وكيلا في البيع، فإنه لا يملك الثمن ولا يختص به .

والجواب: أنه رجل أذن لعبده في التزويج بحرة، فولدت منه ثم ماتت فورثه ابنها ثم طالب مالك أبيه بمهر

أمه فوكله ببيعه واستيفاء ثمنه ففعل جاز . وهي في الحيرة والظهيرية . وقد نظمها الطرسوسي فقال : هـ

يامن غدا في الفقه في رتبة يقصر عنها كل حبر فضيل

بين جواز البيع في حق من باع أباه مفصحا بالليل

(١) الذخائر الأشرقية . كتاب العتاق . ج ١ : ٣٠٦ .

(٢) الذخائر الأشرقية . كتاب العتاق . سؤال : ٣٠٨ .

(٣) الذخائر الأشرقية . كتاب البيوع . سؤال : ٤٠٧ .

لكنه قاصر عن النكحة التي يتم بها الإشكال. وهي أنه يملك ثمنه ويأكله. وقد نظمت جوابه فقلت: هـ

هاك جواباً عن سوال حكى فنظامه الدر الثمين الحليل
هذا ابن عبد جاء من حرة وخصه ميراثها يانبيل
والنهر من مولى أبيه أتى يطلب والمولى ارتضاه الوكيل
في بيع من أمسى له والدا ليأخذ النهر فيان الدليل (١)

قال المصنف: الثاني: أنه رجل حرّكه دين علي مالك أمه فوكله ببيع أمه واستيفاء ثمنها من دينه. ويمكن تصور بيعهما معا بأن يكون على مالكيهما دين فيؤكله في بيعهما واستيفاء الثمن، ولا يمنع من ذلك كونه عتيق أحدهما.

وإذا عرفت هذا ظهر لك أن قول المصنف: "حتى يخرج الوكيل" غير جيد، فإنها لا تتصور في غير التوكل بالبيع فكان ترك ذكر هذا أولى. والله أعلم.

وَأَيُّ كَفِيلٍ يَأْذِي مُكَلَّفَ ﴿٩١٥﴾ وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ الَّذِي هُوَ يَأْمُرُ

سوال البيت من الكفالة: أي رجل كفّل رجلاً بأمره وأدى المال الذي كفله من ماله، وليس له أخذ الذي أمره بالكفالة، ولا يستحق عليه رجوعاً.

والجواب ما تقدم: أن هذا عبد كفّل سيده بأمره، ثم أدى عنه مال الكفالة بعد العتق، فإنه لا رجوع له (٢). وتقدمت في الكفالة وخلاف زفر فيها. والله أعلم.

وَكَيْفَ وَلَمْ يَرْضَ الْمُحِيلُ حَوَالَةَ ﴿٩١٦﴾ تَصِحَّ وَهَلْ فِيهَا عَلَيْهِ تَضَرُّرٌ

سوال البيت من الحوالة بدون رضی المحيل وعلى تقدير صحتها هل فيها على المحيل ضرر؟ والجواب: قد تقدم في كتاب الحوالة. وصورته: كفّل رجل بدين رجل على رجل بطريق الحوالة من غير

علم المدين ولا أمره فتصح، لأنه تصرف في حق نفسه، ولا ضرر فيه على المدين بل نفع لأنه لا يرجع عليه بشيء (٣).

وَأَيُّ إِمَامٍ عَالِمٍ جَازَ ذَبْحَهُ ﴿٩١٧﴾ وَلَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ وَلَا دَمٌ يَهْتَدِرُ

سوال البيت: أي إمام عالم بالعلوم الشرعية، ورع زاهد بري من كل خصلة ذميمة جامع لكل خصلة حميدة: جاز ذبحه بغير ذنب.

والجواب: أن هذا رجل فيه أهلية القضاء فللسلطان توليته القضاء وإذا ولاه فقد ذبحه بغير سكين كما ذكر في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة: "من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين" (٤).

قلت: ويمكن الجواب بأن يكون المعنى جاز ذبحه: أي جاز فعله الذبح. والله أعلم.

(١) كذا في الأشباه ج: ٢ ص: ٢٨٤، كتاب البيع الفن الرابع - ط باكستان. كذا في الذخائر الأشرية. كتاب البيع سوال: ٣٩٢.

(٢) كذا في الأشباه ج: ٢ ص: ٢٨٥، كتاب الكفالة - ط باكستان. كذا في الذخائر كتاب الكفالة سوال: ٤٠٩.

(٣) للذخائر الأشرية. كتاب الحوالة. سوال: ٤١٠.

(٤) للذخائر الأشرية. مسائل شتى. سوال ٦٧١.

وَأَيُّ عَدُولٍ لَا يُؤَدُّنَ مَارَأُوا ﴿٩٦٨﴾ لِنَدَى الْحَاكِمِ الْقَاضِي وَهُمْ فِيهِ أَخْبَرُ
سؤال البيت من الشهادات: أي عدول لا يؤدون عند الحاكم الشرعي العدل فيشهدوا به عن رؤية وهم
أخبر به من غيرهم .

فالجواب: بصورتين. الأولى: إذا كان الحاكم يحكم بخلاف معتقد الشاهد فالأولى أن يتأخر .
الثانية: لو علم أن القاضي لا يقبله لجهله بحاله فيسعه أن يتأخر عن الأداء. وقد مرنا في كتاب الشهادات.
والله سبحانه وتعالى أعلم (١).

وَأَيُّ وَكِيلٍ لَيْسَ يُمَكِّنُ عَزْلَهُ ﴿٩٦٩﴾ وَلَوْ مَاتَ أَوْ مَاتَا فَلَا يَتَغَيَّرُ
سؤال البيت من الوكالة: أي وكيل لا يمكن عزله، ولومات الوكيل أو موكله لا ينزل عن الوكالة، وليس
المراد به الوكالة المتعلقة . وقال: ولا وكالة الرجل بطلاق امرأته عند إرادة السفر.

قال: والجواب يتصور في الرهن الموضوع على يد المرتهن، أو يد عدل إذا وكلهما، أو أحدهما أو غيرهما
بيع الرهن. وشرطت الوكالة بالبيع في عقد الرهن، فإن الوكيل لا ينزل بعزله ولا بموته، ولا يموت المرتهن،
ولا يموت الوكيل عند أبي يوسف بل تنتقل الوكالة مع الوصية. فهذا السؤال بهذا القيد إنما يتأني على مذهبه،
لأنها لما شرطت في عقد الرهن كانت لازمة كما هو لازم، وأبو حنيفة يقول بطلانها بموت الوكيل (٢). والله أعلم .

قلت: وينزل هذا بعزل الموكل إذا رضي المرتهن وقد بينت المسئلة في شرح منظومتي في الفروق. ﴿٩٧٠﴾
وَكَمْ فِي الْوَرَى خَصْمٌ يُرَى الْقَوْلُ قَوْلُهُ يَدُونُ يَمِينٍ مَدْعٍ أَوْ قُضِيَكَرُ
سؤال البيت من الدعوى. كم صورة يكون القول قول الخصم بدون يمين مدعى كان أو متكرراً.

والجواب: أما في المنكر ففي صور. الأولى: النكاح ينكره حال الدعوى به القول قوله بدون يمين.
الثانية: الرجعة القول فيه قول المنكر إذا كانت الدعوى بعد انقضاء العدة.

الثالثة: الفتي دعواه بعد المدة فيه قول المنكر .

الرابعة: لو ادعت عليه الاستيلاء أمته وينكر .

الخامسة: دعوى الرق على مجهول وهو ينكر.

السادسة: الدعوى على المجهول أنه ابنه وهو ينكر.

السابعة: الولاء بأن ادعى على معروف النسب أنه معتقه وهو مولاة، أو ادعى المعروف ذلك عليه، أو كان
ذلك في ولأه المولاة عندنا، وهو ينكر. فهذه الصور السبع القول فيها قول المنكر بدون يمين عند أبي حنيفة .
وعندهما يستحلف فيها وفي الحدود واللعان اتفاقاً على أن القول قول المنكر بدون يمين. قال في العيون: والفتوى
على قولهما. وأما المدعي فالقاضي إذا عزل وادعى عليه خصم بأنه طلق عليه امرأته ثلاثاً أو أعنت عبده أو قتل ابنه

(١) كذا في الأشباه مع الحموي ج: ٢ ص: ٢٨٥، كتاب الشهادات - ط: باكستان. كذا في الذخائر الأشرية. كتاب الشهادة. سؤال: ٤٢١.

(٢) الذخائر الأشرية. كتاب الوكالة. سؤال: ٤٢٨.

أو أخذ منه عبداً أو مالاً، أو ضيعةً وأعطاه فلاتاً ونحو ذلك، فقال القاضي ثبت ذلك عندي بالإقرار أو البينة فقط، به وقال المدعي لذلك بل فعلت ذلك ظلماً وتعدياً لأقررت ولا قامت بينة، فالقول قول القاضي في ذلك كله ويصدق غير مسؤول عن بينة، ولا يستحلف ولا ضمان عليه. والموهوب له لو ادعى هلاك الهبة عند دعوى الوهاب عليه الرجوع كان القول قوله بلا خلاف. ذكره في الكافي، والتي قبلها من شرح أدب القاضي للخصاف. والله أعلم.

وَأَيُّ مُقَرَّرٍ لَيْسَ يَلْزَمُهُ الَّذِي ﴿٩٧١﴾ يُقَرَّرُ بِهِ مَالاً إِلَى مَا يُكْرَرُ

سوال البيت من الإقرار. أي مقر لا يلزمه المال حتى يكرر الإقرار؟

فالجواب: يتصور في صور. الأولى: المهر في المزية لا يجب إلا أن يكرر الإقرار بالزنا، لأنه حجة في ثبوت الزنا فيتوقف الحكم به على تمام الحجة، فإذا تمت وجب.

الثانية: قال: لو أقر الرجل بألف دينار وقال المقر له ليس لي عليك شيء برئ ولا يستحق المقر له شيئاً حتى يعبد الإقرار ويصدق المقر له.

الثالثة: في غير ظاهر الرواية شرط تكرار الإقرار في سائر الديون. انتهى (١).

قلت: في الجواب الثاني نظر، فإن ما وقع منه ثانياً لا يسمى تكراراً بالنسبة إلى التزامه بالمال، لأنه لو لا إبراء أقر المقر له للزومه المال بذون الإقرار الثاني، وبعد الإبراء صار الثاني بمنزلة إقرار مبتدأ، فأمله والله أعلم.

وَتَارِكٌ حَقٌّ إِحْدَا عَنْهُ مَبْلَغًا ﴿٩٧٢﴾ مُصَالِحَةٌ يَمْضِي وَبِالرَّدِّ يُجْبَرُ

سوال البيت من الصلح. أي مصالح على ترك حقه في كذا ويأخذ على ذلك مبلغاً يمضي تركه للحق، وما أخذه من المال يرد ويجبر على رده.

والجواب: أنه الشفع إذا صالح المشتري على ترك حقه في الشفعة ويكون له كذا ففعل سقطت شفعته ولا يلزم المال، ويجبر على دفعه إن كان أخذه. وقد مر، وأيضاً المخيرة إذا قال لها الزوج: اختاري بيني بألف فاختارتها بطل اختيارها ولا شيء عليه، وكذا العتق إذا قال لها: اختاري ترك الفسخ بألف فاختارت صح، ولا شيء لها، وكذا الكفالة بالنفس على إحدى الروايتين، لأن الاعتياض لا يصح والإسقاط صحيح، لأن صحته لا تتوقف على العرض كما في الشفعة، وفي الأخرى أن الكفالة لا تبطل، لأنها سبب لحصول المال لمشابهة الحق المالي من هذا الوجه، فإذا لم يرخص بطلانه محتالاً لم تبطل (٢). والله أعلم.

وَمَنْ غَارِمَ إِطْعَامَ عَبْدٍ قِرَاضَةً ﴿٩٧٣﴾ وَهَلْ مُودَّعٌ مَا ضَبَعَ الْمَالُ يُخْسَرُ

في البيت بموالان.

الأول: من المضاربة: أي مضارب أنفق طعام عبد شراء للمضاربة ويكون غارماً للنفقة متبرعاً بها.

والجواب: أنه مضارب اشتري عبداً بألفين ومال المضاربة ألف، لأنه لم يبق في يده شيء من المال فالنفقة

(١) الذخائر الأشرفية. كتاب الإقرار. سوال: ٤٣١.

(٢) الذخائر الأشرفية في الفلز الحنفية كتاب الصلح سوال: ٤٣٤.

استدانة على المال فإنه لا يملكها إلا أن يرفع الأمر إلى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع (١).

الثاني: من الوديعة أي مودع لم يضيع المال الذي استودع بل امتثل فيه أمر المودع ويخسر الوديعة؟

والجواب: أنه مودع الموصي إذا أودعه ألفا وقال ادفعها إلى واحد من ورثتي بعد موتي، وسماه له فامثل.

بعد موته يضمن لبقية الورثة كما مر في الوصية (٢). والله سبحانه تعالى أعلم.

وَأَيُّ مُعِيرٍ لَيْسَ يَمْلِكُ أَخَذَ مَا ﴿٩٧٤﴾ أَعَارَ وَفِي غَيْرِ الرِّهَانِ الْمَصَوِّرُ

سؤال البيت من العارية. أي معير أعار ملكه لغير الرهن ولا يملك استرجاعه؟

فالجواب: أنها أرض آجرها المالك للزراعة ثم أعارها من المستاجر وقد زرعا المستعير، فإنه لا يملك

استرجاعها لما فيه من الضرر، وتفسخ الإجارة من حين الإعارة. وقد مرّت بمفصلة (٣). والله أعلم.

وَهَلْ وَاهِبٌ لِابْنٍ يَصِحُّ رُجُوعُهُ ﴿٩٧٥﴾ وَإِيجَارُ قَوْمٍ لِلْحَمُولَةِ يُحْظَرُ

في البيت سؤالات.

الأول: من الهبة أي واهب لابنه نسبياً ثبت له حق الرجوع فيه؟

والجواب: أن هذا الابن مملوك لأجنبي والمملوك لا يملك شيئاً فتقع الهبة لسيده فيكون من أجنبي فثبت له

حق الرجوع (٤).

الثاني: من الإجارة هل يمنع الشخص من استئجار قوم لحمولة شيء؟

والجواب: أنه يمنع من استئجار جماعة لحمل جنازة إذا وجد من يحملها بدون أجر.

وذكر في الشرح أنه هل يمنع الشخص من أن يوجر نفسه؟

والجواب: على قولهما أنه المسلم إذا استأجره النسي ليحمل له عمراً، وقال أبو حنيفة يجوز. والله أعلم.

وَمَنْ ذَا رَأَى مَمْلُوكَهُ بَاعَ وَاشْتَرَى ﴿٩٧٦﴾ وَمَاعِدُ إِذْنَا وَالسُّكُوتُ الْمُقَرَّرُ

سؤال البيت من الماذون. أي رجل رأى مملوكه يبيع ويشترى وسكت عن ذلك وأقره، ولا يعد ذلك إذا؟

الجواب: هو القاضي، ذكره قاضي خان (٥). والله أعلم.

وَأَيْنَ يُعَدُّ كَالطَّوْعِ حَيْثُ لَا ﴿٩٧٧﴾ نِكَاحٌ وَإِرْضَاعٌ طَلَاقٌ تَحَرُّرٌ

سؤال البيت من الإكراه. أي مستقلة يعد الإكراه فيه كالطوع؟ حتى يصح فعل المكروه فيه. وليس ذلك في

النكاح والإرضاع والطلاق ولا العتاق، فإن فعل المكروه في هذه الأربعة عندنا كالطائع، أجاب عنه بالإكراه على

اليمين أنه لا يدخل دار فلان مخلف يتعقد يمينه، ولودخل حثت قال: وكذا لو أكرهه على مباشرة شرط الحنث بأن

(١) للذخائر الأشرفية في ألفاظ الحنفية. كتاب المضاربة. سؤال: ٤٣٥.

(٢) الذخائر الأشرفية. كتاب العارية والوديعة سؤال: ٤٤٨.

(٣) المصدر السابق. سؤال: ٤٤٥.

(٤) كلفاني الأشباح ج: ٢ ص: ٢٩٦. كتاب الهبة ط - باكستان. وفي الذخائر. كتاب الهبة. سؤال: ٤٣٦.

(٥) الذخائر الأشرفية. كتاب الماذون. سؤال: ٤٥٣.

كان حلف لا يدخل دار فلان أولاً يكلمه ثم أكره على الكلام والدخول حث.

قلت: وهذا عندي ليس من الأفعال التي فعل المكره فيها كفعل الطامع، لأن اليمين انعقد بالإكراه في الأول، وما وجب به الحنث وقع بفعله، وفي الثاني اليمين وقعت بفعله، وإنما الشرط وقع بالإكراه، هذا أقرب من الأول إلى الصورة المذكورة . والله أعلم .

ومنها: إذا تزوج امرأة فأكره على الدخول يثبت أحكام الدخول من تأكيد المهر وغيره .

ومنها: الإكراه على العفو عن دم العمد قليل إنه يصح .

ومنها: إكراه الكافر على الإسلام يصح بحيث لو ارتد يجبر على الإسلام . والله أعلم .

وَعَاصِبُ شَيْءٍ كَيْفَ يَضْمَنُ غَيْرَهُ ﴿٩٧٨﴾ وَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ بِمَا يَتَغَيَّرُ

سؤال البيت من كتاب الغصب: أي رجل غصب شيئاً وضمن غيره ذلك المفصوب وليس له فيما ضمن فعل؟
الجواب: في فتاوى الخاصي وملخصه: أن من غصب حمارة فاستعملها وخلفها جحش فأكل الجحش الذئب، فإن كان لم يتعرض للجحش بسوق فلا ضمان عليه، وإن ساقه ضمن قيمته مع أنه لم يستعمله، ونظر فيه بأنه وإن لم يفعل في الجحش شيئاً مباشرة فهو متسبب متعد . قال قاضي خان: وينبغي أن يضمن قيمة الجحش ههنا، لأنه صار غاصباً له وإن لم يفعل فيه فعلاً . ألا ترى! أنهم قالوا: إذا غصب عجولاً فاستهلكها حتى تبين أن أمها نقصت، فإنه يضمن قيمة العجول وما نقص من البقرة . قلنا: وهذا وإن كان فيه نظر لما في واقعات الناطقي في من منع غيره من سقي زرع حتى ييسر لا يضمن فينبغي في مسألة العجول كذلك . وههنا أيضاً كذلك، ولو كان يضمن فالفرق بينهما واضح، لأنه ضمان هلاك، وهلاك جزء من البقرة يضاف إلى غاصب العجول، لأنه لم يفعل فعلاً آخر يضاف إليه، ولا كذلك في مسألة الجحش لأن التلف يضاف إلى الذئب، فلو ضمن إنما يضمن بالغصب ولم يوجد على ما ذكرناه، لكن مع هذا ينبغي أن يضمن في الجحش لما ذكرنا أنه لا يساق إلا بسوق الأم، فصار سائق الأم سائق الجحش فيضمن، فلنخص الجواب أنه مسألة الجحش على قول قاضي خان، ومسألة البقرة بالاتفاق . والله أعلم .

وَشَفْعَةُ دَارِ الدَّرَبِ لَيْسَ بَيْنَا فِيهَا ﴿٩٧٩﴾ وَيَجْرِي بِهِ نَهْرٌ لَمَنْ يُتَصَوَّرُ

سؤال البيت من الشفعة: إذا اشترى داراً في سكة غير نافذة وفيها نهر جاز فيعت فيها دار لمن تكون الشفعة؟
الجواب: إن كان النهر لهم وإنما يجري على اصطلاح منهم فالشفعة لهم جميعاً، لأنها سكة غير نافذة . وإن كان النهر للعامة ليس لهم فيه شيء . ففيه تفصيل إن كان ابتداءه من مفتاح السكة إلى أقصاها لا تحب إلا بالحوار، لأن حكمها حكم السكة النافذة . وإن كان يجري في عرض السكة، فإن كانت الدار في أقصى السكة فمن كان وراء النهر فكلهم شفعاء الملازق وغيره، لأن من رأس السكة إلى النهر حكمه حكم النافذة، وفيما وراء النهر حكمه حكم غير النافذة . فيعطى لكل طرف من السكة حكمه، حتى لو كانت هذه في أعلاء السكة والنهر بينهم فلا شفعة إلا لمن جاورها بالملازمة .

وفي الفتاوى الصغرى: أن السكة التي أقصاها نهر عام حكمها حكم سكة عامة وإن لم يكن في السكة شيء

من النهر إذا كان ذلك خطر قال قاضي خان: وهو الصحيح وعليه الفتوى، لأنه إذا كان أقصاها نهرا كان لكل واحد حق المرور في السكة والمخرج من أقصاها لأجل النهر، لأنها سكة نافذة، وذلك مثل السكك التي أقصاها وادي، أشجار. والله أعلم.

وَأَيُّ شَيْءٍ دُونَ ذَبْحِ يَحْلُهَا ﴿٩٨٠﴾ وَأَيُّ الْمُسَاقِي وَالْمُزَارِعِ يُكْفَرُ فِي الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَسْمَلَةٍ.

الأول: من الذبائح: أي شاة يحل أكلها بدون ذبح وليست من حيوان البحر؟
الجواب: أنها الشاة النادة الفارة فلا يقرر عليها صاحبها فيلذبحها يكفي فيها العقر في أي مكان أمكن.
الثاني: من المساقاة .

والثالث: من المزارعة: أي يكفر المتساقى والمزارع بعقد المساقاة والمزارعة.
والجواب: أن المراد بالكفر الستر وسعي المزارع كافراً، لأنه يستتر بالحب فكل مزارع ومساق إذا كفر يكفر.
والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَذُو لَحْيَةٍ صَلَّى وَتَفَسَّدُ دُونَهَا ﴿٩٨١﴾ وَمَنْ ذَا الَّذِي ضَحَّى وَلَا دَمَ يَنْهَرُ
فِي الْبَيْتِ سِوَايَ.

الأول: من الكراهية: أي مصل صلى وله لحية كبيرة فصحت صلاته ولو كان بدونها لاتصح؟ والجواب: أن هذا رجل صلى في قميص واحد محلول الحبيب ولحيته كثيفة كبيرة فهي تستر عورته عن عينه، وإذا حلقها لم تجز صلاته لا نكشاف عورته إذا كانت هي الساترة وحكي هذا عن داود الطائي.

قلت: هذه المسئلة فرع مسئلة رواها هشام عن محمد بن يمين صلى بغير إزار وهو محلول الجيب فانفتح حبيبه حتى نظر إلى عورة نفسه من زيقه لم تحز صلاته. فبعض أصحابنا بنى على هذه أن لحيته إذا كانت كتلة تستر عورته. وقال بعضهم: لا تجوز صلاته ولا تنفعه لحيته. وقد روي عن محمد رحمه الله خلاف رواية هشام وأنه تجوز صلاته وهو الأصح، ذكره في المحيط. وذكر في الذخيرة أنه قول عامة أصحابنا، لأن الستر إنما يجب عن الغير، لأن عورته عورة في حق غيره لا في حق نفسه حتى يحل له مسها والنظر إليها. والله أعلم.

الثانى: من الأضحية ظاهراً. أي رجل ضحى ولم ينهر دماً؟

والجواب: أنه من ضحى في بيته أي أقام فيه حتى دخل وقت الضحى . والله أعلم.

وَعَاصِبٌ نَهْرٌ لَهُ مِنْهُ شُرْبَةٌ ﴿٩٨٢﴾ وَهَلْ تَمَّ نَهْرٌ طَاهِرٌ لَا يُظْهَرُ
فِي الْبَيْتِ سِرًّا.

الأول: من الغضب والشرب والأشربة. رجل غصب نهراً هل له أن يشرب منه أو يتوضأ؟

الجواب: أنه إن كان حوله من موضعه كره له الشرب منه والتوضي، لظهور أثر الغصب بالتحويل والأجاز ذلك، لأن حق كل واحد في التوضي والشرب ثابت فيه. قال أبو الليث: وهذا جواب المشايخ ولم يذكر عن المتقدمين فيه

شيء، وهو مذكور في كبرى الخاصي والحيرة.

الثاني: هل يوجد نهر جار طاهر غير مطهر؟

الجواب: نعم يوجد بحر جار أيضاً، طاهر غير مطهر والمراد به الفرس السريع فإنه يسمى نهراً وبحراً أيضاً، كذا قال واستدل بقول بعضهم في قوله تعالى: "وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي" (١) "أي الخيل. وبقوله صلى الله عليه وسلم في فرس أبي طلحة: إنا وجدناه لبحراً. والله أعلم.

وَأَيُّ حَلَالٍ لَا يَحِلُّ اصْطِيَادُهُ ﴿٩٨٣﴾ صِيوداً وَمَا صِيدَتْ وَلَا هِيَ تَنْفَرُ

سؤال البيت من الصيد: أي رجل حلال ليس بمحرم، ولا في أرض الحرم لا يحل اصطیاده صيوداً، وتلك الصيود ما صيدت لغيره، ولا تهرب منه، ليخرج منه بخلاف ما لو كانت لغيره فإنها لا تحل لكونها ملك الغير. قال: والجواب: أن ذلك يتصور فيما ذكره في التمه ناقلاً عن المتقي: صيدٌ دخل دار رجل فلما راه صاحب الدار أغلق بابه وصار الصيد لا يقدر على الخروج، وصاحب الدار يقدر على أخذه من غير اصطیاده، فقد صار صاحب الدار أخذاً مالكاً، ولو أغلق الباب ولم يعلم به لم يصير أخذ مالكاً، حتى لو خرج الصيد بعد ذلك في الفصل الأول وأخذه غيره لا يملكه، وفي الفصل الثاني يملكه، انتهى.

قال: فذكر أن مجرد غلق الباب عليه إذا علم به ملكه، وأطلق عليه أنه ما اصطاده فصيح قوله: "ما صيدت"

والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَأَيُّ رَهْنٍ لَا يُرَامُ افْتِكَاكُهُ ﴿٩٨٤﴾ وَأَيْنَ يَحِلُّ الْخَمْرُ شُرْباً وَمُسْكِرُ

في البيت سؤالان.

الأول: من الرهن أي رهن لا يرام افْتِكَاكُهُ من الرهن؟

والجواب: أنها النفس في قوله تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ" (٢) والمعنى كل نفس رهن بكسبها عند الله.

الثاني: من الأشربة أين يحل شرب الخمر والمسكر.

والجواب ما مر من جواب أبي حنيفة أن المراد به حالة الضرورة، أو شرب الخمر في الجنة.

قلت: ويختص المسكر بالضرورة، وأيضاً يحل شرب الخمر والمسكر عند الإكراه بالقتل. والله تعالى أعلم. وَجَانٍ عَلَى شَاةٍ فَمَاتَ جَنِينُهَا ﴿٩٨٥﴾ فَأَلْقَتْهُ هَبْلٌ فِيهِ الضَّمَانُ يُقَدَّرُ

سؤال البيت من الجنائيات. ضرب شاة أو بقرة فألقت جنيناً ميتاً هل يجب عليه الضمان؟

الجواب: فيه تفصيل إن نقصت الشاة أو البقرة ضمن النقصان وإلا فلا ضمان، وقد مرت. والله تعالى أعلم.

وَمَنْ ذَا الَّذِي إِنْ مَاتَ مَجْنُونٌ فَمَا ﴿٩٨٦﴾ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ بِالْمَوْتِ يُشْطَرُّ

سؤال البيت من الجنائيات: أي جان إذا مات من جنى عليه بتلك الجنابة يجب عليه شطر الدية، وإن

عاش تجب عليه الدية كاملة؟

(١) سورة الزخرف/ الآية ١٥.

(٢) سورة المدثر/ الآية ٣٨.

فالجواب: أن هذا ختان ختن صبياً بإذن أبيه فقطع حشفته، فإن مات الصبي وجب على هذا الخائن نصف الدية، وإن عاش نجب كاملة (١). وكذلك في العبد نجب نصف القيمة وتماها إن عاش، لأن ذلك حصل بفعلين أحدهما ما ذون فيه والآخر غير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان. أما إذا يرى قطع الجلد وهو ما ذون فيه جعل كأن لم يكن، وقطع الحشفة غير ما ذون فيه فيجب ضمان الحشفة كاملاً، وهو الدية. وقد نظم هذا السؤال قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي فقال هـ

ما جوابي يا معشر الأعيان	وحماة لمنهب النعمان
هذه نكتة يسأل عنها	أذكاء الشيوخ والشبان
رجل قد هفا بغير اختيار	منه فيما مضى من العدوان
فجعلتم جزاء ذلك إن ما	ت وإن عاش ما هما سيان
بل جعلتم ضعف الذي قلوه	بعد موت له بلا نكران
لحياة له إذا عاش فيها	فاعجبوا منه يا أولي الإتيان
واذكروا وجه حماكم الله	يوم عرض الرورى على النيران

وقد نظمت جوابه فقلت: هـ

خذ جواباً يا أوحى الأعيان	فما حسناً فلا يد العقيان
ذافى قاطع لتعرة طفيل	خطاً منه عند قصد الختان
فإذا مات بعد إذن أبيه	خط نصف الديات هذا الجاني
وإذا عاش ذاك كان عليه	كلها كاملاً بلا نقصان (٢)

والله تعالى أعلم.

وَأَيُّ الْوَصَايَا لَا يَصِحُّ رُجُوعُهَا ﴿٩٨٧﴾ وَأَجْرِي بِفِعْلٍ لَا يَقُولُ تَأْتُرُ

أي "تأثر" حذف أحدى التائين تخفيفاً كما في قوله تعالى "تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ" (٣)

وفي البيت سوالان من الوصايا.

الأول: أي وصية لا يصح الرجوع عنها؟

والجواب: أنه التدبير المطلق، لأنه وصية ولا يصح الرجوع عنه بقول ولا بفعل.

الثاني: أي الوصية تتأثر بالفعل. ولا تتأثر بالقول، ويصح الرجوع عنها بالفعل ولا يصح بالقول.

فالجواب: أنها قول مولى العبد: إذا مات من مرضي هذا فأنت حر فهو تدبير مقيد، حتى لو قال رجعت

عن هذا لا يبطل، ولو باعه جاز بيعه، وتبطل الوصية، كذا في قاضي خا. والله أعلم.

(١) كذا في الأخباه ج: ٢ ص: ٢٨٩، كتاب الحنايات - ط باكستان.

(٢) الذخائر الأشرقية. كتاب الحنايات. سوال: ٤٨٠.

(٣) سورة القدر، الآية ٤.

وَهَلْ تَرِثُ الْإِنْسَانُ زَوْجَتَهُ مَعَ ابْنِهَا ﴿٩٨٨﴾ وَأَبْنَاهُ عَنْ إِرْثِهِ يَتَأَخَّرُ
 هذه من مسائل الفرائض الامتحانية. قال: وهي كثيرة أكثر منها المتقلمون والمتأخرون، وقد ذكرت منها
 صوراً اشتمل البيت منها على واحدة؛ وهي: هل ترث المرأة زوجها وابنها من غيره منحصر إرثه فيهما، ويحرم ابنه؟
 فالجواب: نعم وتصور في مملوك تزوج زوجة سيده الميت الذي له منها ولد فأولدها ومات فإن الإرث
 للزوجة وابنها الذي هو مالك الميت، ولا يرث ابنته شيناً، لأنه حر وأبوه رقيق. والله أعلم.
 وَمَنْ تَرَكَتْ أَبْنَاءَ عَمٍّ ثَلَاثَةً ﴿٩٨٩﴾ فَمِنْ إِرْثِهَا الثَّلَاثِينَ أَحْرَزَ الْأَصْغَرُ
 مسألة البيت ثانية امتحانيات الفرائض. أي امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء عم ذكر أحرز أصغرهم ثلثي المال
 واشترك الآخران في الثلث؟

فالجواب: أنه كان زوجها فأخذ النصف بالزوجة والسدس بالتعصيب.

قال: وفيها نظم لبعض المتقدمين وهو: ٥

ثلاثة أعنوة لأب وأم	وكلهم إلى غير فقير
أفادتهم صروف الدهر إرثاً	وكان لميتهم مال كثير
فحاز الأكبران الثلث منه	وباقى المال أحرز الصغير

وهذا التصوير أحسن من التصوير الذي ذكره المصنف. وأغرب في الإعراب.

وقد نظمت جوابه فقلت: ٥

مفيد الإرث كانت بنت عم	لكلهم تزوجها الصغير
فحاز النصف من ميت بفرض	وبالتعصيب سهمها لا يثير (١)

والله أعلم.

وَمَنْ وَرِثَتْ مِنْ زَوْجِهَا نِصْفَ مَالِهِ ﴿٩٩٠﴾ وَمِنْ أَرْبَعِ نِصْفِ الَّذِي يَتَوَقَّرُ
 في البيت مسئلتان فهما الثالثة والرابعة منها.

الأولى: أي امرأة ترث من زوجها نصف ماله؟

والجواب: أنها كانت أعتقت ثلثه وغيرها أعتقت الباقي فورثت الربع بالزوجة وثلث ما بقي وهو الربع بالولاء
 فيكمل لها النصف. ويصور فيمن أعتقته جميعه وتركها ويتأ أو أعتاخرتين فتأخذ النصف البنت وهي الثمن فرضاً،
 والباقي ولاء، أو الأخت النصف وهي الربع فرضاً والباقي ولاء، قال: وفيها أيضاً نظم لبعض المتقدمين وهو: ٥

ألا أيها القاضي المصيب قضاؤه	أعندك من علم فتخبرنا وصفا
لوراثة من زوجها نصف ماله	به نطق القران ما كذبت حرفا

وقد أحبت عنها مصوراً في صورة قريبة من الصورة الأولى، فقلت: ٥

ألا إن ذا عبدا حواه وراثته
ومن بعد هذا اعتقاه وزوجت
فميراثها ربع بفرض وثلاث ما
تبقى بتعصيب فقد حوت النصف (١)

والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

الثانية: أي امرأة تزوجت أربع رجال وورثت نصف جميع ميراثهم. قال: وفيها نظم لبعض المتقدمين. وهو

ووارثه بعلا وبعلين بعده
فكان لها من قسمة المال نصفه
وبعلا أخاهم ذو الجناحين جعفر
كذلك يقضي به الحاكم المتفكر

فالجواب: أنها امرأة تزوجت أربعة إخوة كل مات معها وكان ملك الأول من المال ثمانية دراهم، والثاني ستة والثالث ثلاثة، والرابع درهما فورثت من الأول درهمين ربع ماله، فصار لأصاحب الستة ثمانية، وللآخر خمسة، وللآخر ثلاثة فتوفي الثاني بعد أن تزوجها وعنده ثمانية، فأخذت درهمين ربع ماله، وصار للثالث ثمانية وللرابع ستة فتوفي الثالث عنها وعن أخيه فورث منه درهمين، وصار للرابع اثنا عشر فمات عنها فورثت منه ثلاثة فصار لها تسعة وهي نصف جميع مامعهم. وقد نظمت الجواب في الذخائر الأشرية، فقلت: وبالله المستعان

الأول منهم كان يحوي ثمانية
وثالثهم يحوي ثلاثا ورابع
وستاحوى الثاني وما ذاك أكبر (٢)
له واحد فالنصف بالإرث يحصر. (٣)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَحَامِلَةٌ إِنْ تَاتِ بِابْنٍ فَلَمْ تَرِثْ ﴿٩١﴾ وَإِنْ وَلَدَتْ بِنْتًا لَهَا الثُّلُثُ يُقَدَّرُ

سؤال البنت هو الخامس منها. أي امرأة حامل إن ولدت ذكر الم ترث، وإن ولدت بنتاً ورثت ثلث المال؟
فالجواب: أنها امرأة ماتت عن زوج وأم وأختين لأم وهذه القابلة هي زوجة أب الميتة وكان قد مات قبل الميتة عنها حاملاً، فللزوجة النصف، وللأم السدس، وللأختين الثلث، فإن ولدت غلاماً لم ترث شيئاً، لأنه أخ لأب وهو عاصب وقد استوفى أرباب القروض الإرث، وإن كانت بنتاً كانت اختاً لأب لها النصف فتعول إلى تسعة، لها منها ثلاثة هي ثلثها ونصف أصل المسئلة. وذكر فيها نظماً للمتقدمين وعقبه بذكر مسايل من هذا النمط أضربنا عنها، لأنها ليست في النظم الذي نحن بصدد شرحه، وإن كانت في الكتاب الذي نحن بصدد اختصاره. وقد استوفينا ذلك وغيره في الغارنا فإن أردته فعليك به. والله أعلم.

وَأَيُّ رِجَالٍ إِخْوَةٌ أَحْرَزُوا الْمِيرَاثَ ﴿٩٢﴾ نِصْفًا وَثُلُثًا ثُمَّ سُدَّسًا يُحْزَرُ

أول النصف الثاني من البنت ميم الميراث. وسؤاله السادسة منها: أي ثلاث رجال إخوة أحرزوا الإرث. فأخذ كل واحد منهم نصفه، والآخر ثلثه، والآخر سدسه.

(١) الذخائر الأشرية. كتاب الميراث. سؤال: ٥٠٣.

(٢) في: يكثر. مكان "أكبر"

(٣) الذخائر الأشرية. كتاب الميراث. سؤال: ٤٩٩.

قال: وفيها نظم متقدم لم ينص فيه على أنهم إخوة ولا ذكور، ويتصور حيث في غير ما ذكر.

ثم ذكر النظم. وهو ٥

أتعبرنا يا عمرو عن أهل ميت	حروا ماله لما غدا ساكننا رمنا
ثلاثة رهط محرزين سهامهم	ولم يدخلوا فيما أصابهم ركسا
فأحرز منهم أول نصف ماله	وثانيهم ثلثا وثالثهم سدسا

ثم قال: والجواب أن هذا رجل ترك أخاً لأم وابني عم، أحدهما أخ لأم، فللأخ للأم المنفرد بالسدس، وللأخ للأم الذي هو ابن عم السدس، والباقي بين ابني العم هذا وبين ابن العم الآخر، انتهى. يعني أنه بينهما بالتعصيب. لكل واحد منهما النصف، وهو الثلث فأحرز أحد هم النصف: السدس بالفرض الثلث بالتعصيب والآخر الثلث بالتعصيب وللأخ للأم السدس بالفرض والحال أن الأخ للأم أخ لا بن العم من أبيه فقط ففي كونهم إخوة نظراً لأن الأخ للأم لا قرابة بينه وبين العم الذي هو أخ لأخيه لأنه لأبيه. ولم يتعرض المصنف إلى بيان هذا فالنظم السابق الخالي عن التقيد بالإخوة أجود. مما ذكره المصنف فتأمل!

ومن هنا أخذ رحمه الله تعالى في ذكر فراغه من الكتاب ووصفه وشرح تبعه فيه إلى غير ذلك مما جرت به

عادة المصنفين في ختم كتبهم. فقال: وبالله التوفيق ٥

وَهَذِي فُرُوعٌ لِلتَّمَرِ صُغْتُهَا ﴿٩٣﴾ لَيْسَ أَل عَنْهَا نَاشِيٌّ وَمُحَرَّرٌ

”الفروع“ جمع فرع وهو في الأصل من كل شيء أعلاه، وفروع الشجرة ما تفرع منها من الأغصان وفرع المسائل على هذا الأصل تفرعاً أي كثراً. و”التمر“ التدرج من مرتته تمرن ومن على الشيء مروناً ومرانة تعوده. و”الصباغة“ جعل الذهب ونحوه حلياً. والناشي: الحدث المحاوز. حذ الصغر وأراد به الطالب المبتدي. والمحرر: اسم فاعل من حرز الأمر إذا أظهره وبينه والمراد به العالم المتبهي فيتمر على المباحثة، والنظرو التفكير بالسؤال عنها فيتشجذ ذهنه، ويقوى فكرة ويعينه على استخراج الغويصات.

وفي البيت استعارة تخيلية حيث جعل المسائل ذهباً فأنبت لها وصفاً من أوصافه وهو الصباغة إشعاراً بحسن ترتيبه، وجودة سبكه وإتقان تهذيبه. والله أعلم.

خَتَمْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ نَظْمِي بِهَا وَفِي ﴿٩٤﴾ فَرَائِدُهَا ذُرُ الْقَوَائِدِ أَيْسَرُ

ختم الشيء: إتمامه. و”العون“: المعين والمساعد أي بمعونة الله وإعائته.

و”النظم“ في الأصل مأخوذ من نظم الجوهر في السلك، أو من نظمت الأمر فانتظم أي استقام، وسمى به الشعر لما فيه من حسن الكلمات بالاجتماع في الوزن كما حسن الجوهر بالاجتماع في السلك، أو لاستقامة البيت كاستقامة الأمر. والفرايد: من الدر كبارها جمع فريدة وهي العظيمة كأنها انفردت بالحسن.

و”الفوائد“ جمع فائدة. وهي ما استفيد من علم أو مال أو جاء ونحوه، والمراد الأول. و”أيسر“ أفعل تفضيل من اليسر ضد العسر كذا قال، والضمير في ”بها“ راجع للفروع الموضوع للتمر.

قال: ومعنى البيت أني كملت هذا النظم المبارك بهذا الفصل الذي فيه مسائل التمرن ليتدرب بها الطالب ويتمرن ويتبه ويعمل تربيته وفكره في التحصيل، وجعلتها كالخاتمة على قصيدتي، ثم أشرت إلى أن في فرائد هذا النظم در الفرائد أيسر منه في الفوائد. والمراد بـ"الفوائد" منظومة قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي التي نظمها في ألف بيت وجاء في هذا النظم في أربع مائة بيت، وهي فيه أسهل وأيسر منها في نظمه، وأنت الضمير في فرائدها باعتبار القصيدة. والله أعلم.

وَفِيهَا زِيَادَاتٌ بِهَازَادَ قَدَرُهَا ﴿٩٩٥﴾ وَفِيهَا غَرِيبٌ فِي الْوَقَايعِ يَكْثُرُ

"الوقايع" جمع واقعة والمراد حوادث المسائل التي تحدث للناس. والحاصل أن هذه القصيدة فيها زيادات على تلك المنظومة زادها قدرهذه أي قيمتها ومكانتها، ومن الفقه الغريب الذي لا يوجد في كل الكتب وأكثر المختصرات، وكثير من المطولات، ما يكثر الاحتياج إليه في الوقايع، والنوازل الحادثة للحكام وغيرهم. والله أعلم. وَرَتَّبْتُ تَرْتِيبَ الْهَدَايَةِ قَصِيدَهَا ﴿٩٩٦﴾ سَوَى النَّذْرِ مِنْهَا لِلضَّرُورَةِ يُغْفَرُ و"الترتيب" وضع كل شيء في منزله ومرتبته أي ورتبت أبواب هذه المنظومة على ترتيب أبواب الهداية الكتاب المشهور للحنفية، لأنها على ترتيب الجامع الصغير لمحمد بن الحسن رحمه الله، وناهيك به. والضمير في "قصيدها" للهداية، ففيه استخدام فإن المراد به الهداية التي هي من هديته الطريق إذا أرشدته إليها بقرينة القصد، وهو مثل قولهم: هـ

فَسَقَى الْغُضَاوِ السَّاكِنِيهِ وَإِنَّهُمْ شَبَّهَ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

وقد حررت الكلام في نوعي الاستخدام في شرحي لمنظومة جدي رحمه الله تعالى، واستثنى من الترتيب النذر وهو القليل فإنه خالف ترتيبها بضطرارا إلى التقديم أو التأخير لجمع بين فصلين لقله فروعا فيضم إلى أحدهما ما يناسبه لفظاً أو معنى. قال: ويغفر ذلك من يقف عليه، ومع ذلك فقد أبدى له مناسبة كما تقدم، وكذلك رتب مسائل المعايير أيضاً. والله أعلم.

وَجِئْتُ بِهَا عَذْرًا قَدْ فَاقَ حُسْنُهَا ﴿٩٩٧﴾ عَلَى مَا سِوَاهَا فِي الْقَصَايِدِ تَفَخَّرُ

لما جرت عادة المصنفين سيما أصحاب القصايد أن يذكروا في آخر تصنيفهم ما يشوق إليه ويحمل على الاعتناء والاهتمام بحفظه اقتفى المصنف أثرهم في ذلك فوصفها بكونها عذراء أي بكر لم تقرأ، فاق حسناتها وبهاؤها باعتبار ما اشتملت عليه من كونها ألف بيت من بحرواحد على روي واحد جامعة لمسائل من الفتاوى والواقعات، قليلة الوجود مجتمعة في مكان واحد لغرابيتها وندورها في الكتب. قال: ولم أسبق إلى ذلك، وما أتى به صاحب الفوائد ندر منها، فهذه القصيدة بذلك على ما سواها من القصايد الشعرية تفخر وحق لها الفخر بذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تَجَلَّتْ فَجَلَّتْ كُلُّ رَبٍّ وَرَبِّةٍ ﴿٩٩٨﴾ وَحَلَّتْ فَحَلَّتْ كُلَّمَا يَتَعَسَّرُ

"تجلت" من التحلي وهو الظهور. فجلت من الحلاء وهو الكشف يقال جلا المرأة إذا صقلها وجليت

عنها الصداء أي كشفت كل ريب أي شك "ورية" أي كل مسئلة مرية. "وحلت" من حلّ بالمكان "فحلت" من حلّ
العقدة أي أزالها، كل ما يتعسر أي يصعب حله وفهمه من كلام، ويقال حل الكلام إذا بين ما فيه وأزال إشكاله،
وناسب وصفها بالجللاء ما تقدم من وصفها بكونها عذراً فائقة في الحسن لما أنهما متلازمان غالباً في العروس.
وفي البيت جناس تام، وتصحيح وهو غني عن البيان. والله تعالى أعلم.

كَسَتْهَا الْمَعَانِي حُلَّةَ الْحُسْنِ مُذْعَرَتْ ﴿٩٩٩﴾ عَنِ الْحَشْوِ أَلْفًا بِالْحَيَا تُسْتَرُّ

"المعاني" جمع معنى وهو مدلول اللفظ. و"تستر" محذوف إحدى التائين أصله تستر، لما وصفها بالظهور
والتجلي والانتكشاف وصفها بالكسوة، واستعار إسنادها إلى المعاني مرشحا بذكر حلة الحسن، وطابق بين الكسوة
والعري والتستر، وجعل ذكر العجاء والتستر اعتذاراً بعد التمدح أو هو استحيى من البروز توصف التفضيل تأدبا مع
المتقدمين. وفي قوله: "مذعرت" طباق، وجعل عريها مما يشين من الحشو المذموم وبين فيه كونها ألفاً، ووصفها
بالعجاء والتستر بعد الظهور والتجلي مناسب لبقارتها كما في العروس. والبيت أهل بالمعاني عامر بالمحاسن. ﴿٩٩٩﴾
فَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ نَازِمٌ دُرَّهَا ﴿١٠٠٠﴾ غَرِيباً ضَعِيفاً بَيَّابٍ وَهَبَانٍ يُشْهَرُ

لما وصفها بما وصف طلب من الواقف عليها الدعاء بالرحمة لناظم درها، ومنشي ثمرها، ثم وصفه بقوله:
"غريباً ضعيفاً" حالة النظم، وهما وصفان حاثان على الدعاء له والترحم، وهما حالان من "ناظم درها" أو بدلان منه
وهو بنصب "رحم" وميزه "بابن وهبان يشهر"

وقد أحببت أن أكتب له هنا ترجمة مختصرة بالنسبة إلى علو مقامه وغزير علومه، مشعرة ببعض شأنه، وبيان
بلده وسنه ومشايخه فنقول: هو قاضي القضاة أمين الدين أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان البيزي الدمشقي
الحنفي ولد قبل الثلاثين وسبعماية. قال شيخنا بن حجر "في الدرر": اشتغل وتمهر وتميز في العربية والفقه والقراءة
والأدب ودرس وولي قضاء حماة، وكان مشكور السيرة ما هراً في العربية، وذكر قصيدته هذه وشرحها ووصفها
ووصف نظمها بالجوودة والتمكن، وأنه شرح درر البحار وقد أشار إلى ذلك في هذه المنظومة، وأنه مات قبل موت
مصنف درر البحار (١) في ذي الحجة سنة ثمان وستين وسبعماية، وذكر والدي أن من مشايخه في الفقه ابن الفصيح،
وفي العربية العتايي، وأنه مات وهو من أبناء الأربعين. وقد ذكره ابن حبيب فقال: كان حليماً أميناً عالماً مكيناً
فقيهاً نبيلاً فاضلاً ورحيماً عارفاً بالقراءة والعربية، موصوفاً بالسيرة الحسنة والنفس الألية، نظم عقود القريض، وسنح
ظرفه في روضة الأريض وأخذ عن علماء الشام وسبح في بحر التحصيل وعام ثم انتقل إلى مباشرة الحكم بحماة،
واستمر إلى أن قضده الدهر ويسهم الغلبرماه.

قلت: وكانت ولايته حماة سنة ستين رحمة الله تعالى ورضي عنه وأرضاه أمين بجاه محمد خير النبيين
وأصحابه الطيبين الطاهرين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

فَكَمْ بَاتَ فِي قَيْدِ الشَّرَائِدِ سَاهِراً ﴿١٠٠١﴾ وَأَصْبَحَ فِي نَظْمِ الْفَرَائِدِ يُفَكِّرُ

يقال: بات يفعل كذا إذا فعله بالليل ولا يكون إلا مع سهر الليل. ومنه (١) قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا" (٢). وذكر الأزهري أنه يأتي بمعنى نام نادرا، وأنكره ابن القطاع وابن القرطبة وغيرهما وقد كشف المراد بقوله: "سأهرا"

والشرديد: جمع شريدة وهي الناقة النادرة. "وأصبح" دخل في الصباح وقال ثعلب: إنه عند العرب من نصف الليل الآخر إلى انحرال الزوال. "ويفكر": أي يعمل نظره وفكره. والفكر: عرقه المتكلمون بتعريف، منها: أنه حركة النفس في المطالب.

والحاصل: أنه ذكر في البيت حاله في تصنيف هذه القصيدة، وأنه سهر فيها الليالي، وقضى الأيام في تقييد شرايدها ونظم فرايدها، وهو اسم هذه القصيدة سبكه في أحسن قلب وأريق معنى بأليق لفظ، وأنشد: هـ

لا يعلم الوجد إلا من يكأ به ولا الصبابة إلا من يعانيها

ولقد صدق رحمه الله وعفى عنه، وتعب واجتهد وأجاد شكر الله سعيه وحزاه أحسن الحزاء في دار الكرامة بمحمد وآله آمين.

فَلَمَّا تَرَ تَقْصِيرًا قَبْلَ الْفَضْلِ مُدَّهُ ﴿١٠٠٢﴾ فَإِنِّي قَصِيرُ الْبَاعِ وَالْعُمُرُ أَقْصَرُ

اشتمل البيت على اعترافه بالتقصير من باب الهضم وإلا فليس بمقصر رحمه الله تعالى وعفى عنه وسأل التفضل بالمسامحة بذلك التقصير وإمداده بالفضل، فإن الإنسان غير معصوم إذا كان تام الفضل طويل الباع مع أن قصر الباع كناية عن قلة علمه بالنسبة إلى غيره من العلماء المتقدمين.

"والعمر أقصر" أي والعمر وإن طال فيه قصر، لأن آخره الموت.

قال: ولولا مخافة احترام النية قبل التمام لأعدت النظر في بعض الآيات وغيرها، واختصرتها مع أنني مازلت أفعل كذا حتى تكامل عليها هذا الشرح المبارك، ولقد غيرت بها عدة نسخ فهمها وقفت على مخالفة للنسخة المشروحة فاعلم أنني قد رجعت عنه فلا تنسبه إلي، فإني لأحالك من نسبه إلي بعد أن تقف علي مخالفة، وكان رحمه الله استشعر بقصر مدته فكان كذلك فإنه مات من أبناء الأربعين ولو قدر أن يطول عمره ربما كان يحصل به نفع كثير وينشر علما جمعا، ولكن الله سبحانه وتعالى اختار له ما فيه الخير. والله أعلم.

فَيَا رَبِّ كُنْ عَوْنِي وَكُنْ لِي مُدَبِّرًا ﴿١٠٠٣﴾ فَأَنْتَ مُعِينُ الْخَلْقِ أَنْتَ الْمُدَبِّرُ

وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ خَيْرَ الْقَضَاءِ فِي ﴿١٠٠٤﴾ الْأُمُورِ وَمَا تَقْضِيهِ وَفِيمَا تُقَدِّرُ

"المدير" العالم بعواقب الأمور وما تزول إليه. "الخلق" أي بمعنى المخلوق. "واللهم" للناس فيه كلام طويل. قال البصريون: إن الميم فيه بدل من حرف النداء فلذلك لا يجوز إدخال حرف النداء عليه، فلا يقال "يا اللهم" إلا ما شذ.

في شعره وقيل معناه أمانا بخير. وقد أوسعت الكلام فيه في ما شرحت على جمع الجوامع أعان الله على إكماله.

(١) في "و" عليه مكان "منه"

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٤

”والقضاء“ فصل الأمور من الله أنخص من القدر، لأنه ملاحظ فيه معنى الفراغ منه، وهو عبارة عن الفعل مع زيادة إحكامه، و”التقدير“ تحديد كل مخلوق بخلافه الذي يوجد من حسن وقبح ونفع وضرر. وما يحويه به من زمان ومكان وما يترتب عليه من ثواب وعقاب.

والحاصل: أنه لما فرغ من وصف القصيدة ونفسه بالتقصير عقبه بالدعاء لنفسه وسؤال الله المعونة. والتدبير إشارة إلى الاتكال وتفويضه بعجزه، وأنه لا يحصل عليها إلا به تعالى. وسأله خير القضاء فيما قضاه، وقدره في كل أمر. وفيه إشارة إلى مذهب أهل السنة أن كل واقع وقع بقضاء الله وقدره، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. والله أعلم.

وَأَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ رَبِّي وَأَشْكُرُكَ ﴿١٠٥﴾ وَأَنْتَ الْعَظِيمُ الْحَيُّ لَا يَتَغَيَّرُ
لما فرغ من المسائل الفقهية وما أحققه بها من المعاينة، وأخبر بختها مستعيناً بالله، ملتجياً إليه، ثانياً عليه مرغباً فيها، ذاكراً عذتها واسمها، وما اشتملت عليه طالباً من قاريها الدعاء وإصلاح الخطأ، معترفاً بالذنوب طالباً للعفو من علام الغيوب، عاذٍ عفي عنه إلى حمد الله تعالى وشكره على هذه النعم الجملة، وإلى الصلاة على أنبيائه ورسله كما جرت به عادة ختم المصنفات، وضمن ذلك جملة من رؤوس المسائل الاعتقادية تعميماً للفائدة وتعميماً للعائدة.

وقد رأيت الاختصار على بعض ما أشار إليه في شرح ذلك قاصراً النظر عليه، وعلى شرح العقائد للفتازاني، وغالباً أذكر عبارته بنصها، ولو يسر الله بفراغ البال لعقبته بتحقيقات المتقدمين، وتدقيقات المتأخرين على وجه الإيجاز متمسكاً بدلائل الإعجاز. وقد أشار في هذا البيت إلى أربع مسائل.

الأولى: وجود الباري سبحانه وتعالى، لأنه لا بد للموجودات الممكنة من موجد واجب والمحدثة من محدث. قديم لاستحالة الدور والتسلسل. وأشار إلى ذلك بنسبة الحمد إليه والشكر له، والثناء عليه فاقضي كونه موجوداً، لأن المعدوم ليس بشيء فيذكر، فضلاً عن أن يحمد ويشكر.

الثانية: كونه عالماً، لأنه صانع عالم على انتظامه وإحكامه، ولأنه قادر مختار وعلمه تعالى لا يتناهي، ويحيط علمه بما لا يتناهي وبكل موجود ومعدوم كلي وجزئي وعمومات لنصوص، ولأن مقتضى العلمية المات، والمعلومية صحتها من غير مخصص لمتعالیه عن أن يفتر في كماله وأشار إلى ذلك بقوله ”فأنت العظيم الحي لا يتغير“.

الثالثة: كونه حيث شهدت بذلك الكتب الإلهية وأجمع عليه الأنبياء بل جمهور العقلاء ودل العلم والقدرة عليه، وأشار إليه بقوله: ”الحي“.

الرابعة: كونه باقياً وذلك ثابت بثبوت كونه واجباً، لأنهما يمتنع علمه وإليها الإشارة بقوله ”لا يتغير“. ولا نزاع بين أئمة أهل السنة في ثبوت هذه الصفات للباري جل وعلا، وخالف بعض أهل الأهواء في بعضها. وقد أوسع المصنف الكلام في ذلك بما محله مطولات الكتب الكلامية، وكذلك في جميع هذه الخاتمة ولم أتبعه في ذلك بل اقتصر على بعض الكلام مستعيناً بالله تعالى. والله ولي التوفيق.

قَدِيمٌ قَدِيرٌ وَاحِدٌ مُتَكَلِّمٌ ﴿١٠٠٦﴾ سَمِيعٌ مُرِيدٌ خَالِقُ الْخَلْقِ مُبْصِرٌ

اشتمل البيت على ثمان مسائل.

الأولى : أنه قديم وهو مالا أول لوجوده ، وهذا من لازم الوجوب وإلا لكان وجوده من غيره ضرورة « ولا يستقيم ترادفها للقطع بتغير المفهومين ، وإنما الكلام في التساوي بحسب الصدق فإن البعض قائل بأن القديم أعم من الواجب لصدقه على صفات الواجب (١).

الثانية : أنه قادر بمعنى تمكنه من الفعل وترك وصحتها عنه بحسب الدواعي ، ويتمسك في ذلك بالأدلة السمعية من الإجماع وغيره « وبأن القدرة وغيرها صفات كمال ، وأضدادها ممات نقص ، وبأن صانع العالم على إحكامه وانتظامه لا يكون إلا عالماً قادراً بحكم الضرورة. وموضع إثبات الأدلة ودفع الشبهة كتب الكلام ، والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقاتها (٢).

الثالثة : كونه واحداً ولا يمكن صدق مفهوم واجب الوجود إلا على ذات واحدة « والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» (٣) قال في شرح العقائد وتقديره: أنه لو أمكن الإلهان لأمكن بينهما تمناع بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه، لأن كلامهما في نفسه أمر ممكن، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما إذ لاتضاد بين الإرادتين بل بين المرادين ، وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان أو لا فيلزم عجز أحدهما وهو أمانة الحدوث والإمكان، لما فيه من شائبة الاحتياج، فالعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال فيكون محالاً وهذا تفصيل ما يقال إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه وإن قدر لزم عجز الآخر، ومما ذكرنا يندفع ما يقال : إنه يجوز أن يتفقا من غير تمناع وأن تكون الممانعة والمخالفة غير ممكن لاستلزامها المحال ، أو أن يتمتع اجتماع الإرادتين كإرادة الواحد حركة زيد وسكونه معا.

واعلم أن قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» (٤) حجة إقناعية ، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات ، فإن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى «وَلَعَلَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ» (٥) وإلا فإن أريد الفساد بالفعل أي خروجهما عن هذا النظام المشاهد بمجرد التعدد لا يستلزمه لحواجز الاتفاق على هذا النظام المشاهد ، وإن أريد إمكان الفساد فلا دليل على انتفاؤه ، بل التصوص شاهدة بطي السموات ورفع هذا النظام فيكون ممكناً لا محالة. لا يقال: الملازمة قطعية، فالمراد بفسادهما عدم تكونهما بمعنى أنه لو فرض صانعان لأمكن بينهما تمناع في الأفعال، فلم يكن أحدهما صانعاً، فلم يوجد مصنوع،

(١) شرح العقائد ص: ٣٥، الليل على قدمه تعالى ط ديوبند.

(٢) المصدر السابق ص: ٣٦، بتغير محم.

(٣) سورة الأنبياء / الآية ٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المؤمنون / الآية ٩١.

لأننا نقول: إمكان التمانع لا يستلزم إلا عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على أنه يرد منع الملازمة بآن أريد عدم التكون بالفعل، ومنع انتفاء اللازم إن أريد بالإمكان.

فإن قيل: مقتضى كلمة "لو" أن انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الأول، فلا يفيد إلا الدلالة على انتفاء الفساد في الزمان الماضي بسبب انتفاء التعدد.

قلنا: نعم بحسب أصل اللغة. ولكن قد يستعمل الاستدلال بانتفاء الحزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين زمان، كما في قولنا: لو كان العالم قديماً لكان غير متغير والآية من هذا القبيل. وقد يشبهه على بعض الأذهان أحد الاستعماليين بالأخر فيقع الخطب. (١) انتهى.

وقد اعترض عليه بعض العلماء المتأخرين وشنع عليه القول وبالع في التشنيع حيث قال: إن الحجة في الآية إقناعية وتصدى للجواب عن ذلك العلامة الراسخ المحقق علاء الدين البخاري بما حاصله: أن الأدلة على وجود الصانع وتوحيده تختلف بحسب إدراك العقول، ومثاله الأدوية تختلف باختلاف المستعملين من جهة القوة والضعف فإذا لم يعط كل ما يناسبه كان الإفساد أكثر من الإصلاح، وحيث يجب أن لا يكون طريق الإرشاد على وتيرة واحدة، والتكليف بالتصديق بوجود الصانع وتوحيده يشمل الكافة، والرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالدعوة ومحاجة المشركين، وعامتهم قاصر عن إدراك الأدلة القطعية البرهانية ولا تجري معهم إلا الأدلة الخطابية العادية بحسب الفهم وظنهم قطعيتهما، والقرآن العظيم مشتمل على النوعين من الأدلة على القطعية التي لا يعقلها إلا العالمون وقليل ما هم بطريق الإشارة، والأخرى بطريق العبارة، وهي النافعة مع العامة لوصول عقولهم إليه. إدراكها بالعبارة تكميلاً للحجة على العامة والخاصة كما يشير إليه قوله تعالى: "وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" (٢) وقد اجتمعت الحجتان بالطريقين في قوله: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا". أما الخطابي المدلول عليه بالعبارة فهو لزوم فسادات السموات والأرض بخروجهما عن النظام المحسوس عند تعدد الألهة.

ولا يخفى أنه إنما يكون عند تقدير لزوم الاختلاف، ومن البين عدم لزومه قطعاً لإمكان الاتفاق فلزوم الفساد عادي، أشار إليه الرازي بقوله: أجرى الله الممكن مجري الواقع بناء على الظاهر. ولا يخفى على العاقل أن ما لا يكون في نفس الأمر لا زمّاً قطعياً لا يصير يجعل الجاعل، وتسميته آياه برهاناً دليلاً قطعياً زعماً منه بأن تسميته بذلك صلابة في الدين، ونصرة للإسلام والمسلمين، هيئات بل ذلك مدرجة للطاعتين، ونصرة الدين لا تحتاج إلى ادعاء ما ليس بقطعي قطعياً لا شتمال القرآن على النوعين ما هو بطريق الإشارة النافعة للخاصة، وما هو بطريق العبارة من الخطابية النافعة للعامة، والمدلول عليه بإشارة الآية الشريفة هو برهان التمانع القطعي بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدور بين قادرين، ولعجزهما أو عجز أحدهما على ما بين، وهما محالان عقلاً لا التمانع المدلول بالعبارة في الآية، فظهر أن التمانع قد يكون خطابياً وقد يكون برهانياً، فلا ينبغي أن يتوهم أن كل تمنع عند

(١) شرح العقائد ص: ٣٣-٣٤، الدليل على وحدانيته - طديرند.

(٢) سورة الأنعام/ الآية ٥٩.

المتكلمين برهاني، وقطعية المدلول عليه بالإشارة لاينافي عطفانية لزوم الفساد المدلول عليه بالعبارة، لأن الأول هو كون مقدور بين قادرين، وعجز الالهين المفروضين أو أحدهما، والمدلول عليه بالعبارة هو خروج السموات والأرض عن النظام المحسوس فأين أحدهما عن الآخر.

ولا ينبغي أن يتوهم أنه يلزم من انتفاء جواز الاتفاق على تقدير الفساد المدلول عليه بطريق الإشارة بناءً على أنه مستلزم امتناع تعدد الالهة عقلاً.

قليل يلزم منه انتفاء جواز الاتفاق، لأنه فرع إمكان التعدد. قلنا إنتفاء جواز الاتفاق على طريق الفساد المدلول عليه بطريق العبارة لعدم استلزامه امتناع تعدد الالهة عقلاً وإنما يستلزمه عادة والاستلزام للعادي لا ينافي عدم الاستلزام العقلي، فليتأمل!

ولا يتعجب إلا من ادعاء صاحب البصرة القطعية في ذلك وهو من الأئمة الراسخين، ويغتر لنا الإطالة في هذا الموضوع لفحاسة هذا البحث وكونه أصل أصول الدين.

الرابعة: أنه متكلم بكلام هوصفة واحدة له ضرورة امتناع إثبات المشتق للشي من غير قيام مأخذ الاشتقاق به (١). ليس من جنس الحروف والأصوات ضرورة أنها أعراض حادثة مشروط حدوث بعضها بانتقضاء البعض، وهي صفة متافية للسكوت والافه الباطنيان بأن لا يلبر في نفسه الكلام أولاً يقدر على ذلك وهو تعالى متكلم بها امرئاً مخبراً. والمعتزلة لم تدع جليوث هذا وإنما نفت ثبوته اعني النفسي.

والقرآن كلام الله غير مخلوق وفي هذه العبارة إشارة إلى أن المؤلف من الأصوات والحروف حادث، وذهب الأشعري إلى جواز سماع القديم، ونفاه الشيخ أبو إسحاق الإسفرايني وهو اختيار الشيخ أبي منصور. ومعنى سماع كلام الله سماع ما يدل عليه.

والقرآن مكتوب في مصاحفنا محفوظ في قلوبنا، مسموع بأذاننا غير حال فيها. وهو اسم مشترك بين كلام الله النفسي القديم، ومعنى الإضافة كونه صفة له تعالى وبين اللفظي الحادث المؤلف من الآيات والسور، ومعنى الإضافة أنه مخلوق الله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين (٢).

الخامسة، والسادسة: أنه سمح بصير وهما صفتان تتعلق أولاهما بالمسموعات، والثانية بالمبصرات. فيدرك إدراكاً تاماً لا على سبيل التخيل والتوهم، ولا على طريق تأثير حاسة ووصول هواء، ولا يلزم من قلمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلومات والمقدورات، لأنها صفات قديمة يحدث لها تعلقات بالحوادث، ويتمسك في ثبوتها بالشرع فقد وردت في القرآن العظيم، وليست مما يتوقف ثبوت الشرع عليها، وأضدادها نقايص ينحب تنزيهه تعالى عنها (٣).

السابعة: الإرادة والمثية وهما عبارتان عن صفة في الحي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد

(١) شرح العقائد ص: ٥٥٠، بيان صفة الكلام - ط ديوبند.

(٢) المصدر السابق ص: ٥٧، بتغير محير.

(٣) شرح العقائد ص: ٣٦، بتغير الألفاظ - ط ديوبند.

الأوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة إلى الكل، وكون تعلق العلم تابعاً للوقوع (١). وفيه تنبيه على رد القول بعدم المشية وحدوث الإرادة مع قيامها بالذات، وبأن معنى إرادته فعله أنه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب، وفعل غيره أنه أمر به وكيف وقد أمر كل مكلف بالإيمان وسائر الواجبات ولو شاء لوقع. والإرادة صفة أزلية قائمة بذاته. وسيأتي تحقيقه.

الثامنة: أنه خالق وهذا مما لا تنحصر الأدلة عليه من الكتاب والسنة، ثم التخليق هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق. والتخليق يفسر بإخراج المعلوم من العدم إلى الوجود. وعندنا صفة أزلية له تعالى قائمة بذاته لا طابق العقل والنقل على أنه خالق للعالم مكوّن له، وامتناع إطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له قائماً بذاته. واستدل لأزليته بوجوه ليس هذا محلها. وقال الأشعري: إنها إضافات وصفات للأحوال وهو غير المكوّن عندنا، لأن الفعل مغاير للمفعول. والمسئلة طويلة الذيل وموضعها مطولات الكتب الكلامية. والله أعلم.

قَدِيمُ كَلَامٍ وَالصَّفَاتُ قَدِيمَةٌ ﴿١٠٧﴾ كَذَاتٍ وَغَيْرُ حَادِثٍ يَتَغَيَّرُ
وقد اشتمل هذا البيت أيضاً على مسائل.

الأولى: قدم الكلام وقد مرت الإشارة إليه في الكلام على البيت السابق.

المسئلة الثانية: قدم الصفات لأنها قائمة بذاته فلزم تكن قديمة لزم قيام الحوادث به ضرورة أنه لا معنى لصفات الشيء إلا ما يقوم به وهي لا عينه ولا غيره، ولا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء، ولا استحالة في ذلك، وإنما المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات. وصفاته تعالى واجبة لا لغيرها بل بما ليس عينها ولا غيرها فقدمها لذات الواجب لا لنفسها.

الثالثة: حدوث العالم وقد تقرر أن العالم أعيان وأعراض، والأعيان أجسام وجواهر، وهذا ما ثبت وجوده من الممكنات والكل حادث. أما الأعراض فبعضها بالمشاهدة كالحركة بعد السكون، والضوء بعد الظلمة، والسواد بعد البياض، وبعضها بالدليل وهو طريان العدم كما في أضداد ذلك، لأن القدم ينافي العدم. وهذا مما تقرر وجهه.

وأما الأعيان قلأنها لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث. ومقدماته ما تقرر في علم الكلام فلا تطيل بإيراد (٢) والله أعلم.

خَلَقْتَ جَمِيعَ الْعَالَمِينَ وَفَعَلَهُمْ ﴿١٠٨﴾ وَتَبْدِي كَرَامَاتِ الْوَلِيِّ وَتُظْهِرُ
اشتمل البيت على مسألتين.

الأولى: مسألة خلق أفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان، فإن الله تعالى خالقها دون العباد،

(١) شرح العقائد ص: ٥٨، بنهر الألفاظ ط ديوبند.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٨.

خلافاً للمعتزلة، لأن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد الشيء بالقبلة والاختيار لا يكون إلا كذلك، واللازم باطل، فإن المشي من موضع إلى آخر يشتمل على سكنات متباعدة، وعلى حركات بعضها أسرع من بعض، ولا شعور للمشي بذلك وليس هذا دهنلاً عن العلم بل لو سئل لم يعلم وهذا في أظهر أفعاله. وأما إذا تأملت في حركات أعضائه في المشي والأخذ والبسط ونحو ذلك وما يحتاج إليه من تحريك العضلات، وتمديد الأعصاب ونحو ذلك فالأمر أظهر، ولأن النصوص القرآنية وردت بذلك، كقوله تعالى: **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** أي عملكم على أن "ما" مصدرية، ومعمولكم على أنها موصولة وتشتمل الأفعال، لأن المراد بالأفعال هنا المعنى المصدرية الذي هو الإيجاد والإيقاع أعني ما تشاهد من الحركات والسكنات مثلاً في أي أخرى ولا يلزم إشراك القائل بأن العبد خالق لفعل نفسه، وإن بالغ في ذلك مشايخ ما وراء النهر، لأن الإشراك إثبات الشريك في الألوهية بمعنى وجوب الوجود فالله تعالى خالق والعبد كاسب وإيجاد الفعل عقيب ذلك خلق والفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب بهذا الكسب والاختيار، يثابون ويعاقبون (١).

الثانية: كرامات الأولياء وهي حق عندنا خلافاً للمعتزلة. والولي: هو العارف بالله تعالى وأوصافه حسبما يمكن، المواظب على الطاعات مع اجتناب المعاصي، والإعراض عن الانهماك في اللذات والشهوة. وكرامته ظهور خارق للعادة من قبله غير معادل لدعوى النبوة، فما لا يكون مقروناً بالإيمان والعمل الصالح يكون استدراجاً، وما يكون مقروناً بدعوى النبوة يكون معجزة، والدليل على حقيقة الكرامة ما توارد عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فمن بعدهم بحيث لا يمكن إنكاره (٢). وإن كانت التفاصيل أجاد وقد نطق القرآن بقصة مريم، وأصف ابن برخيا. وقد قرأت في كتاب السير كلاماً جيداً في تفصيل الكرامات ما يحوز وقوعه للولي وما يتمتع، والخلاف في ذلك مستوفى فأرجع إليه.

ولا يخفى أن كرامة الولي معجزة للرسول صلى الله عليه وسلم الذي ظهرت الكرامة لواحد من أمته، لأنه لا يكون ولياً إلا إذا كان محققاً في دينه، والله ولي الإرشاد والتوفيق إلى أقوم طريق، والمسئول أن يمن علينا بمعرفته، ويجعلنا من خاصة خلقه أمين. والله أعلم.

تَعَالَيْتَ عَنْ شَبِّهِ وَجِسْمٍ وَجَوْهَرٍ ﴿١٠٩﴾ وَكَيْفَ وَآيْنَ لَا تُحَاطُ فَيُحْصَرُ
اشتمل البيت على جملة من التزيهات.

الأولى: أنه تعالى لا شبه له ولا مثل له، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، وسواء أريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة وهذا ظاهر وكون أحدهما يسد مسد الآخر أي يصلح لكل ما يصلح له الآخر، وهذا لأن شيئاً من الموجدات لا يسد مسده تعالى في شيء من الأوصاف فإن أوصافه تعالى من العلم والقدرة وغير ذلك أجل وأعلاماً مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما (٣).

(١) شرح العقائد ص: ٧٥-٧٦، مبحث الأفعال كلها بخلق الله - ط ديوبند.

(٢) المصدر السابق ص: ١٤٤-١٤٥، مبحث كرامات الأولياء حق.

(٣) شرح العقائد ص: ٤٢، مبحث ولا يشبهه شيء.

الثانية: أنه تعالى ليس بجسم، لأنه مركب متحيز وذلك أمارة الحدوث (١).

الثالثة: أنه ليس بجوهر، لأن الجوهر اسم للجزء الذي لا يتجزى وهو متحيز وجزء من الجسم، والله تعالى متعال عن ذلك، (٢) ويتنفي بانتفاء هذا كونه تعالى مصوراً بصورة وشكل، لأن ذلك من خواص الأجسام يحصل لها بواسطة الكميات والكيفيات وإحاطة الحدود والنهايات.

الرابعة: أنه لا يوصف بالكيفية من اللون والطعم والرائحة، والحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة وغير ذلك، لأنها من صفات الأجسام وتوابع المزاج والتركيب (٣).

الخامسة: أنه تعالى لا يوصف بالأين وهو نسبة الشيء إلى المكان فلا يتمكن سبحانه في مكان، لأن يتمكن عبارة عن نفوذ بعد في بعد آخر متوهم أو متحقق يسمونه المكان. والبعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم أو بنفسه عند القاييلين بوجود الخلاء، والله تعالى منزّه عن الامتداد والمقدار لا ستلزامه التجزي، ولا يتحيز، لأنه لو تحيز فيما في الأزل فيلزم قدم التحيز فيكون محلاً للحوادث، وإما أن يساوي الحيز أو ينقص عنه فيكون متناهياً، أو يزيد عليه؛ فيكون متحيزاً، وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفلى ولا غيرهما لأنها إما حدود وأطراف للأمكنة، أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة فلا يحوزها ولا يحويه مكان، ولا يحصره جد، ولا يحيط به أحد، ولا يجري عليه زمان. (٤) وما ورد من النصوص الظاهرة في الجسمية والصورة والجوارح يفوض علمها إلى الله كما هو دأب السلف إشاراً للطريق الأسلم، أو ناولها تأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون دفعا لمطامع الجاهل وجد بالصنع القاصرين، وسلوكاً للسبيل الأحكم. وحكى والذي رحمه الله عن بعض المحققين أن مذهب السلف أسلم وأحكم. والله أعلم.

لَكَ الْحَمْدُ مَا كَلَّفْتَ مَا لَا تُطِيقُهُ ﴿١٠١٠﴾ وَدُونَ وَجُوبِ فِعْلٍ مَا يَتَخَيَّرُ

اشتمل البيت على مسألتين.

الأولى: تكليف ما لا يطاق، فاعلم أنه تعالى لا يكلف العبد بما ليس في وسعه سواء كان ممتعاً في نفسه كجمع الضدين، أو ممكناً كخلق الجسم. وأما الممتنع بالغير وهو ما أراد الله خلافه أو علم خلافه كإيمان الكافر، وطاعة العاصي فلا نزاع في وقوع التكليف به، لأنه مقدور المكلف نظراً إلى نفسه، ثم هو متفق عليه، لقوله تعالى: لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا (٥). والأمر في "أَنْبَوَيْ بِأَسْمَاءَ هُوَ لَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ" (٦) للتعحيز لا التكليف. وقد وقع النزاع في جواز التكليف بالمحال لذاته فمنعه علماءنا، وجوزه الأشعري (٧).

(١) شرح العقائد ص: ٣٧، مبحث لا جسم له - ط ديوبند.

(٢) المصدر السابق ص: ٣٨، مبحث لا جوهر.

(٣) المصدر السابق ص: ٣٩.

(٤) المصدر السابق ص: ٣٩-٤٠.

(٥) البقرة/٢٨٦.

(٦) البقرة/٣١.

(٧) شرح العقائد ص: ١٢٨، مبحث الإيمان والإسلام واحد.

الثانية: أن فعله تعالى بالاختيار لا يجب عليه شيء وهي مسئلة وجوب الأصلح للعبد على الله تعالى، وهو قول المعتزلة، وفساده أظهر من أن يخفى، وإلا لما خلق الله الكافر، والفقير المحبب في الدنيا والآخرة في وجوه أخرى. وغاية ما تشبوا به أن ترك الأصلح يكون بخلاً وسفهاً.

وجوابه: أن منع ما يكون حق المانع وقد ثبت بالأدلة القاطعة كرمه وحكمته وعلمه بالعواقب يكون محض عدل وحكمة. ثم ما معنى وجوب الشيء على الله تعالى؟ إذ ليس معناه استحقاق تاركه للذم والعقاب وهو ظاهر والإلزام صلوره عنه بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالاً من سفه أو جهل، أو عبث أو يغفل أو نحو ذلك، لأنه رفض لقاعدة الاختيار، وميل إلى الفلسفة الظاهرة، وهذه عبارة المحقق في شرح العقائد (١).

وَأُظْهِرَتْ بِالْإِقْرَارِ إِيْمَانُ مُسْلِمٍ (١٠١١) وَمِنْ شَرْطِهِ عِلْمٌ فَلَا يَتَكَثَّرُ
قال المصنف: اشتمل البيت على مسائل.

الأولى: تفسير الإيمان فالمروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه وأبي منصور إمام الهدى وأصح الروايتين عن الشيخ أبي الحسن أنه التصديق بما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله، والتصديق بالقلب في جميع ما علم بالضرورة محييه به من عند الله تعالى إجمالاً مومن فيما بينه وبين الله تعالى، وأنه كاف في الخروج عن عهدة الإيمان، ولا تحط درجته عن الإيمان التفصيلي، وإن لم يكن مومنًا في بقية أحكام الدين، والإقرار باللسان شرط إجراء أحكام الإسلام (٢). قال: وإلى ذلك أشرت بقولي: ع.

“وأظهرت بالإقرار إيمان مسلم”

قلت: لكنه لم يشتمل بيته على تعريف الإيمان ماهو، وهذا هو المذهب الذي عليه جمهور المحققين لما أن تصديق القلب أمر باطني لا بد له من علامة، ومن أقر بلسانه ولم يؤمن بقلبه فهو بعكس ذاك والنصوص تعاضده. قال تعالى: “وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ” (٣). والأحاديث في معناه كثيرة قال: وقال كثير من أصحابنا الإيمان هو التصديق والإقرار وهو اختيار شمس الأئمة وفخر الإسلام.

الثانية: أن الإيمان والإسلام واحد، لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى قبول الأحكام والإذعان بها وذلك حقيقة التصديق. ويؤيده قوله تعالى: فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٤) ولا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مومن وليس بمسلم ولا العكس (٥).

الثالثة: صحة إيمان المقلد قال: ويستفاد ذلك من قولي: ع

وأظهرت بالإقرار إيمان مسلم

(١) شرح العقائد ص: ٩٦-٩٧، مبحث الأصلح للعبد ليس بواجب على الله تعالى.

(٢) المصدر السابق ص: ١١٩-١٢٠، مبحث الإيمان.

(٣) النحل/ الآية ١٠٦.

(٤) لقاربات/ الآية ٣٥-٣٦.

(٥) شرح العقائد ص: ١٢٨، مبحث الإيمان والإسلام واحد.

سواء كان إيمانه عن تقليد أو دليل، لأن الإيمان هو التصديق مطلقاً وقد كان صلى الله عليه وسلم يقبل إيمان من جاءه وصدقه من غير إمداد زمان الفكر والرؤية. قال: وهذا إنما يتحقق فيمن نشأ في قطر من الأقطار ولم يبلغه الدعوة فدعاه مسلم إلى الإسلام فامن، لا فيمن نشأ بين أهل الإسلام فإنه لم يخل أحد منهم من ضرب استدلال.

الرابعة: قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله قال أئمتنا: لا ينبغي أن يقول ذلك، لأنه إن كان للشك يكفر، وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى، أولئك في العاقبة والمال لافي الآن والحال، أولئك بذكر الله «أو التبري عن تركية نفسه والإعجاب بحاله فالأولى تركه لما أنه يوهم بالشك. وقالت الأشاعرة: يقول ذلك للشك بل لما ذكر من يحوف الخاتمة.

قال المصنف: والتزاع لفظي وقد علم المذهب من النظم حيث وقع الخبر بأن الإقرار بالإيمان مظهره، والإقرار لا يتم مع الاستثناء. والله الموفق.

الخامسة: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص كما أن الأعمال غير داخلية فيه، لأن حقيقة التصديق. وقد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال عليه كقوله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** (١) ونحن نقطع بأن العطف يقتضي المغايرة، وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه. وقوله تعالى: **وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ** (٢) يفيد كون الإيمان شرط صحة الأعمال، ونقطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط وقوله تعالى: **وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا** (٣) أقاد بيان الإيمان لتارك بعض الأعمال.

والشافعي إنما يجعلها ركناً من الإيمان الكامل لا من مطلقه، وأيضاً فالتصديق القلبي الذي بلغ حد الحزم والإذعان الذي هو الإيمان لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان، فمن حصل له يبقى على حاله لا يتغير سواء أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي. والآيات الدالة على زيادته حملها الإمام الأعظم رضي الله عنه على ما حاصله: أنه يزيد بزيادة ما يحب الإيمان به، وقيل: المراد زيادة ثمرته وإشراق نوره، فإنه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي (٤).

قال المصنف: قال بعض شيوخنا من الشافعية: إن الإيمان بمعنى التصديق فقط لا نعلم خلافاً لأحد قبل محي الشيخ محي الدين في أنه لا يزيد ولا ينقص، والحق أنه إن كان العلم شرطاً في كونه إيماناً فلا زيادة ولا نقصان. وإلى ذلك أشرت بقولي: ع "ومن شرطه علم فلا يتكرر".

وَتُطْعِمُ كَلًّا بِالْتَفَضُّلِ رِزْقَهُ ﴿١٢﴾ وَتَغْفِرُ ذَنْبًا غَيْرَ شِرْكٍ يُكْفَرُ
اشتمل البيت على مسائل.

الأولى: في الأرزاق: الحرام رزق عتدنا، لأنه اسم لما يسوقه الله تعالى إلى الحيوان فيأكله، وهذا شامل للحلال والحرام. وقالت المعتزلة: الحرام ليس برزق وفسروه بمملوك يأكله المالك وبما لا يمنع من

(١) مريم/٩٦.

(٢) الأنبياء/٩٤.

(٣) الحجرات/٩.

(٤) شرح العقائد ص: ١٢٣-١٢٤-١٢٥، مبحث الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

الانتفاع به، ويلزم على الأول أن لا يكون ما تأكله الدواب رزقاً، وعليها أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله تعالى رزقاً أصلاً، وقبح أكل الحرام واستحقاق مرتكبه الدم والعقاب بسبب مباشرة أسبابه باختياره (١).

الثانية: إن من ارتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان بارتكابها ما لم يستحلها، أو يستخف بالنهاي عنها ولا يدخله في الكفر. وقد اختلف في الكبيرة فروى ابن عمر أنها تسع: الشرك بالله، وقتل النفس بغير حق، وقذف المحصنة، والزنا، والفرار من الزحف، والسحر، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين المسلمين، والإلحاد في الحرم، وقد بلغ بها بعض الحفاظ إلى سبعين.

وقيل: هي كل ما مفسدته مثل مفسدة شيء مما ذكر أو أكثر. وقيل: المعصية التي تشعر بقلّة الاكتراث بالدين. وقيل: كل ما توعد عليه الشارع بخصوصه. وقيل: كل معصية أصر عليها العبد، وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة (٢). وبالجملة فالمراد بالكبيرة التي هي غير الكفر. وهذا لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان، لأن محلّه القلب، والمعاصي محلّها الأعضاء فاختلفاً محلّاً فلا منافاة. ولا يخرج المؤمن عن الانتصاف بالإيمان إلا بما يتنافيه، ومجرد الإقدام على الكبيرة لغلبة شهوة ونحوها خصوصاً إذا اقترن به تحوّل العقاب ورجاء الغفر والعزم على التوبة لا يتنافيه، نعم بعض المعاصي مما جعله الشارع أمارة التكذيب، وعلم كونه كذلك بالأدلة الشرعية كالسجود للصنم وإلقاء المصحف في القاذورات ونحو ذلك كفر. وإطلاق الأحاديث والآيات اسم المؤمن على العصي كثير منه كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُحِبُّوا عَلَىٰ كُفِّهِمْ الْفُصَّاصُ. وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا (٣). وإجماع الأمة من زمنه صلى الله عليه وسلم إلي يومنا على الصلاة على من مات مرتكباً لها مع الاتفاق على أن ذلك لا يجوز لغير المؤمن دليل على أنه لا يخرج بذلك عن الإيمان. وما ورد من الأحاديث والآيات وظاهره يقتضي كفره أو سلب الإيمان عنه فهو متروك الظاهر للنصوص القاطعة والإجماع كما قدمناه أو مؤول بفعل ذلك مع الاستحلال، وأنه كفر.

قال المصنّف: وإلى ذلك أشرت بعض البيت: يعني "أن غير شرك يكفر". والله أعلم.

الثالثة: أن أهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار وإن ماتوا بغير توبة لقوله تعالى: فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. ونفس الإيمان عمل خير لا يمكن أن يرى جزاؤه قبل دخوله النار، لأنه باطل بالإجماع فتعين الخروج من النار وقوله تعالى: وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ خَيْرًا. وقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (٤). وما ورد من الآيات الدالة على خلود قاتل المؤمن متعمداً وَمَنْ يَقْعُصِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ (٥) وَمَنْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ (٦) فهو محمول على قاتل المؤمن لكونه موثماً ولا يكون إلا

(١) المصدر السابق ص: ٩٥، مبحث الرزق.

(٢) شرح العقائد ص: ١٠٦-١٠٧، مبحث الكبيرة تخرج العبد المؤمن من الإيمان.

(٣) التحريم / ٨.

(٤) الكهف / ١٠٧. شرح العقائد ص: ١١٦، مبحث أهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون النار.

(٥) النساء / ١٤.

(٦) البقرة / ٨١.

من الكافر، وكذا فيهما، ولو سلم فالخلود يستعمل في المكث الطويل، ولو سلم فهو معارض بالنصوص التي قلتمناها وهذا يفيد قوله: "ويغفر ذنبا غير شرك" لأن مقتضى المغفرة عذم الخلود في النار.

الرابعة: أنه يجوز أن يغفر الله تعالى لمن يشاء ما دون الشرك والكفر من الصغائر والكبائر مع التوبة أو بدونها. لقوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ (١) وقوله: إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ حَتَّىٰ (٢). والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وتمسك المعتزلة في تخصيصها بالصغائر أو الكبائر المقرونة بالتوبة. والآيات والأحاديث الواردة في وعيد العصاة مدفوع بأنها على تقدير عمومها أنها تدل على الوقوع دون الوجوب، وقد كثرت النصوص في العفو، فتخصيص المذهب المغفور عن عمومات الوعيد، وكذا تمسكهم بأن علم المذنب بأنه لا يعاقب تقريره على الذنب وإغراء للخير عليه؛ وأنه ينافي حكمة إرسال الرسل بأن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب فضلاً عن العلم، كيف والعمومات الواردة في الوعيد ترجح جانب الوقوع بالنسبة إلى كل واحد وكفى به زاجراً (٣).

قال: الخامسة: أنه لا يجوز العفو عن الكفر وإليه الإشارة بقافية البيت. وقال بعضهم: إنه يجوز عقلاً وإنما علم عدمه بدليل السمع، وأما القول بامتناعه عقلاً فلأن قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن، والكفر نهاية في الجنابة لا تحتمل الإباحة، ورفع الحرمة أصلاً، فلا يحمل العفو ورفع الغرامة، وأيضا الكافر يعتقد حقا ولا يطلب له عفواً ومغفرة فلم يكن العفو عنه حكمة، ولأنه اعتقاد الأبد فيوجب جزاء الأبد، وهذا بخلاف سائر الذنوب. والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وَزِدْتَ عَلَى الْحُسْنَىٰ وَجُوهًا تَنْصُرْتُ ﴿١١٣﴾ إِلَى رَبِّهَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ تَنْظُرُ

اشتمل البيت على مسئلة رؤية الباري جل وعلا، والإشارة إلى دليلين من أدلتها. فنقول رؤية الله تعالى بمعنى الانكشاف التام بالبصر جائزة بالعقل بمعنى أنه إذا خلي ونفسه لم يحكم بامتناعها ما لم يقم له برهان على ذلك مع أن الأصل عدمه، وهذا القدر ضروري فمن ادعى الامتناع، فعليه البيان. ولنا على ذلك وجهان الأول: قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: رَبِّ ارْنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ (٤) فقد طلب الرؤية ولم يكن عابثاً غائياً ولا جاهلاً لتزيه الأنبياء عن ذلك. وأنه تعالى علقها على استقرار الجبل وهو ممكن، والمعلق بالممكن ممكن، لأن معناه الإخبار بثبوت المعلق عند ثبوت المعلق به والمحال لا يثبت على شيء من التقادير الممكنة.

واعترض بوجوه أقرواها أن سؤال موسى صلى الله عليه وسلم كان لأجل قومه فسأل ليعلموا امتناعها كما علم هو، وبأن لا نسلم أن المعلق عليه ممكن بل هو استقرار الجبل حال تحركه وهو محال.

وأجيب بأن كلا من ذلك خلاف الظاهر، ولا ضرورة في ارتكابه على أن القوم إن كانوا مؤمنين كفاهم

(١) النساء/٤٨.

(٢) الزمر/٥٣.

(٣) شرح العقائد ص: ١١٣، بتغيير يسير.

(٤) الأعراف/١٤٣.

قول النبي صلى الله عليه وسلم إن الرؤية ممتنعة، وإن كانوا كفارا لم يصدقه في حكم الله بالامتناع، وأيا ما كان يكون السؤال عبثا، والاستقرار حال التحرك أيضا ممكن بأن يقع السكون بدل الحركة، وإنما المحال اجتماع الحركة مع السكون وهي واجبة بالنقل لو ردد الدليل السمعى بإيجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في الآخرة بالكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: **وَجُودَ يُؤْمِنُ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ** (١) وإليه أشار بقوله: **“وجوها تنضرت”** إلى آخر البيت.

وقوله تعالى: **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْجُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ** (٢) قال عامة أهل التفسير الزيادة رؤية الله تعالى.. وقد روي هذا مرفوعا وإليه الإشارة بقوله: **“وزدت على الحسنى”**
وأما السنة: فما رواه الشيخان وغيرهما من حديث جرير: **“إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر”** وقال السعد وأنه مشهور رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة.

وأما الإجماع فهو أن الأئمة كانوا مجتمعين على وقوع الرؤية في الآخرة، وأن الآيات الواردة في ذلك محمولة على ظواهرها. ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعت شبهتهم وتأويلاتهم، وأقوى شبههم من العقليات أن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة، ومقابلة من الراي، وثبوت المسافة بينهما بحيث لا يكون في غاية القرب، ولا في غاية البعد، واتصال شعاع من الباصر بالمرئي وكل ذلك محال في حق الله تعالى.

والجواب منع الاشتراط فنقول: يرى سبحانه بدون شيء مما ذكر، وقياس الغائب على الشاهد فاسد، والرؤية عندنا بخلق الله تعالى لا تحجب عند اجتماع الشرائط، ولا دلالة في قوله: **“لا تتركه الأبصار”** على عموم الأوقات والأحوال. وقد يستدل به على جواز الرؤية إذ لو امتنعت لما حصل التمدح بنفيها كالمعلوم وإنما يكون فيما يمكن رؤيته، ولا يرى للتمنع والتعزب بحجاب الكبرياء، وبأن الإدراك هو الرؤية على وجه الإحاطة بالجوانب والحدود، فالمعنى أنه مع كونه مرئيا لا يدرك بالأبصار لتعالیه عن التناهي والاتصاف بالحدود والجوانب، واقتراح الآيات الواردة في سؤال الرؤية بالاستعظام والاستكبار لتعظيمهم وعنادهم في طلبها لالامتناعها، والامتنعهم الرسول صلى الله عليه وسلم كما فعل حين سألوا أن يجعل لهم الهة.

قال السعد: وهذا مشعر بإمكان الرؤية في الدنيا، ولهذا اختلفت الصحابة في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج.

وأما الرؤية في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف ولا خلاف في أنها نوع مشاهدة فتكون بالقلب لا بالعين، وقد مر لنا فيها كلام. والله تعالى أعلم (٣).

وَأَيَّدَتْ فِينَا الْمُرْسَلِينَ بَعْضُهُ ﴿١٤﴾ وَبِالْمُعْجَزَاتِ الْبَاهِرَاتِ تُورَّرُ

اشتمل البيت على مسائل.

(١) القيمة/٢٢-٢٣.

(٢) يونس/٢٦.

(٣) شرح العقائد ص: ٧٠-٧٥. بحث الرؤية - ط ديبند.

الأولى: إرسال الرسل . والرسالة: سفارة العبد بين الله تعالى وبين ذوى الألباب من خلقه ليذبح بها عنهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة وهو واجب عند البعض من أصحابنا لابعنى الوجوب على الله تعالى بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه لما فيها من الحكم أي المصالح والعواقب الحميدة لامتنعة كما زعمت السمنية والبراهمة ، ولا يمكن يستوي طرفاه كما ذهب إليه بعض المتكلمين ، وقد أرسل الله تعالى رسلاً من البشر إلى البشر مبشرين لأهل الإيمان والطاعة بالجنة ، ومنذرين لأهل الكفر والعصيان بالعقاب والنيران، فإن ذلك مما لا طريق للعقل إليه وإن كان بأنظار دقيقة لا تيسر إلا لواحد بعد واحد مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين مما لا يستقل العقل بإدراكه ، وتفاصيل فرائد ذلك أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تخفى (١).

الثانية: أن العصمة ثابتة للأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم عند أهل السنة والجماعة . وعرفها بعضهم بأنها كون الشخص بحيث يمتنع صدور الذنب عنه بخاصية في نفسه أو بدنه . والإمام أبو منصور الماتريدي أنها لا تزال المحبة أي لا تجبر على الطاعة ولا يعجز عن المعصية بل هو لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير وينزجره عن الشر مع بقاء الاختيار للابتلاء . واتفقت الأمة على عصمتهم من الكفر مطلقاً لافي صغر ولا في كبر خلافاً للفضلية، فإنهم جوزوا المعاصي واعتقدوا أنها كفر . وقال أصحابنا أنهم معصومون عن الكبائر مطلقاً قبل الوحي وبعده سهواً وعمداً ، وعن الصغائر بعد الوحي ، وقبله يجوز وقوع الذنب سهواً على سبيل الندرة لاعمداً ، ثم يتغير حالهم إلى الصلاح والسداد ، ثم يعثون ، قال العلامة التفازي: إنهم معصومون عن الكذب خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام وإرشاد الأمة ، أما عمداً فبالإجماع ، وأما سهواً فعند الأكثرين ، وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل ، فذكر العصمة عن الكفر على ما مر . قال: وعن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافاً للحشوية ، وأجاز الأكثرون سهواً . وأما الصغائر فتجوز عمداً عند الجمهور خلافاً للخباريج ويجوز سهواً اتفاقاً إلا ما ينل على الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحجة لكن المحققون اشترطوا أن ينهوا عليه فينتهوا عنه ، هذا كله بعد الوحي ، وأما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة . وذهب المعتزلة إلى امتناعها ، لأنها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة ، والحق منع ما يوجب النفرة ، والصغائر الدالة على الخسة . قال: وإذا تقرر هذا فما نقل عن الأنبياء بما يشعر بكذب أو معصية فما كان منقولاً بطريق الإحاد فمردود ، وما كان بطريق التواتر فمصروف عن ظاهره إن أمكن ، وإلا فمحمول على ترك الأولى أو كونه قبل البعثة .

قال المصنف: وأشارت إلى كون ذلك بعد البعثة بالنصيص على أن العصمة للمرسلين .

قال: الثالثة: لما كانت بعثة الرسل جائزة عقلاً فإذا جاء واحد وادعى الرسالة في زمان جواز ورود الرسل وهو قبل مبعث نبينا صلى الله عليه وسلم لا يجب قبول قوله قبل المعجزة ، لأنه خبر الواحد ، والمعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يدي مدعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه يعجز المنكرون عن الإتيان بمثله ، لأنه لو لا التأييد بالمعجزة لما وجب قبول قوله ، ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب وعند ظهور المعجزة

يُحصل الحزم بصدقه بطريق جري العادة بأن يخلق الله العلم بالصدق عقيب ظهورها، وإن كان عدم خلقه ممكناً في نفسه فإن الإمكان الذاتي بمعنى التحيز العقلي لا ينافي حصول العلم القطعي، ولا يقدح في ذلك العلم إمكان كونه المعجزة من غير الله، أو كونه لا لغرض التصديق، أو كونه لتصديق الكاذب إلى غير ذلك من الاحتمالات مما لا يقدح في العلم الضروري الحسي بحرارة النار إمكان عدم الحرارة لها بمعنى أنه لو قدر علمها لم يلزم منه محال والله أعلم (١).

وَكَانَ شَفِيعَ الْخَلْقِ أَحْمَدُ خَاتِماً ﴿١٥٠﴾ وَمُعْجِزَةُ الْقُرْآنِ أَبْهَى وَ أَبْهَرُ

اشتمل البيت على مسائل:

الأولى: الشفاعة وهي ثابتة للرسل والإعبار في حق أهل الكبر في خطيئتها وهو مبني على جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة فبالشفاعة أولى، وقد تواتر معنى ادخار الشفاعة لأهل الكبر، وقد يستدل عليها بعمومات قوله تعالى: **وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ (٢)**. وقوله: **فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ (٣)**. وبأن أصلها ثابت بالنص والإجماع وليست حقيقة لطلب المنافع بل لإسقاط المضار، ورد تمسكات المعتزلة موضعه المطولات. تنبيه: قوله: "شفيع الخلق" فيه إشعار بأنه صلى الله عليه وسلم مخصوص بالشفاعة العظمى في المواقف وهي عامة لجميع الخلق، والأحاديث فيه صحيحة ثابتة.

الثانية: رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهو محمد في القرآن وأحمد في الإنجيل، لأنه ادعى الرسالة وأظهر المعجزة، لأنه أتى بالقرآن وأخبر عن المغيبات، وظهر منه ما لا يعتاد من الأحوال وقد بلغ من ذلك أي القدر المشترك وهو ظهور المعجزة حد التواتر، وتفصيله في المطولات، وعليك بالشفاء للقاضي عياض رحمه الله فإنه شفاء من سائر العلل، ویركة عامة في كل ما يمتد إليه الأجل.

وقد انعقد الإجماع ودلت النصوص على أنه مبعوث إلى الناس كافة بل إلى الثقلين لا إلى العرب خاصة. وأن شريعته مستمرة إلى يوم القيمة لا نسخ فيها، وهذا ما سماه المصنف **المسئلة الثالثة**.

نكتة: ما يحكم به عيسى عليه السلام مما ظاهره مخالف لهذه الشريعة المطهرة بعد نزوله فهو شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وليس بنسخ له وهو خاتم النبيين ولا نبي بعده، وأفضل الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، دل على ذلك قوله تعالى: **وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ (٤)** وقوله ﷺ "لا نبي بعدي وأنا سيد ولد آدم ولا فخر" وفي حديث الشفاعة ما يوضح هذا غاية الإيضاح، وفيه التصريح بأنه سيد الناس يوم القيمة.

قال: **المسئلة الرابعة:** معجزاته صلى الله عليه وسلم على قسمين: سابقة وباقية وأن معجزة القرآن باقية على توالي الأحقاب ومردودها. وهذا أشرف المعجزات وأبهرها، لأن معجزات سائر الأنبياء صلوات الله عليهم

(١) شرح العقائد ص: ١٣٤-١٣٥ ط دير بند.

(٢) محمد/١٩.

(٣) شرح العقائد ص: ١١٤-١١٥ والآية من سورة المائدة/٤٨.

(٤) الأحزاب/٤٠.

انقضت بموتهم وهذه باقية إلى يوم القيمة. وهذا معنى قوله ع

”ومعجزة القرآن أبهى وأبهر“

أي من جميع المعجزات، وقد تحدى صلى الله عليه وسلم بأقصر سورة مضائق البلاء مع كثرتهم وشهرتهم بالفصاحة فعدلوا عن المعارضة إلى المنازعة، وهو دليل المعجز ووجه الإعجاز كونه في الدرجة العليا من البلاغة، وهذا مذهب الأكرين.

وقال طوائف: إنه بالصرقة والأول أنصر وأظهر. قال الله تعالى قُلْ لَّيْسَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا (١) هذا وأنه صلى الله عليه وسلم أظهر من المعجزات وعوارق العادات مالم يظهر لنبى قبله، ولم يأت نبى من الأنبياء بمعجزة إلا وقد أوتي نبينا ﷺ مثلها، وأعظم منها. وقد ذكرت ذلك مفصلاً في بعض مؤلفاتي، هذا مع ما اشتمل عليه صلى الله عليه وسلم من محاسن الخلق والخلق، وموضع تفصيل ذلك المطولات . والله أعلم.

وَحَقُّ سُؤَالِ الْقَبْرِ ثُمَّ عَذَابُهُ ﴿١٠١٦﴾ وَكُلُّ الَّذِي عَنْهُ النَّيُّونُ أَخْبَرُوا
حِسَابَ وَمِيزَانَ صَحَائِفَ نُشِرَتْ ﴿١٠١٧﴾ جَنَانٌ وَنِيرَانٌ صِرَاطٌ وَمَحْشَرٌ

اشتمل البيتان على مسائل.

الأولى: سوال منكرو نكير وهما ملكان يدخلان القبر فيسالان العبد عن دينه ونبى، وأن للأنبياء سؤالا، وكذا الصبيان (٢) عند البعض وهو مما تحب الإيمان به لأنه أمر ممكن أخبر به الصادق المعصوم والأحاديث فيها ثابتة صحيحة.

الثانية: عذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى ويريد (٣). والنصوص في ذلك صحيحة كثيرة يبلغ معناها حد التواتر.

قال المصنف: ومن أكله الحيطان والسباع فغاية أمره أن يكون بطن ذلك قبره .

الثالثة: الحساب وقد أخبر الله تعالى به في مواضع من كتاب ووصفه بالسرعة.

الرابعة: الميزان وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال، والعقل قاصر عن إدراك كيفية (٤). وقد ورد في الحديث أن الأعمال توزن. وفي حديث البطاقة ما يقتضى أن الموزون كتب الأعمال، وفيه حكمة، وإن قصرت العقول عن إدراكها. قال الله تعالى: وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ. (٥) وقال تعالى: وَلَوْزَنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ (٦) وللناس فيه كلام طويل ليس هذا محله.

(١) الإسراء/ ٨٨.

(٢) شرح العقائد ص: ٩٨-٩٩ مبحث سوال منكرو نكير - ط ديوبند.

(٣) المصدر السابق بتمامه.

(٤) المصدر السابق ص: ١٠٢، مبحث الوزن حق.

(٥) الأنبياء/ ٤٧.

(٦) الأعراف/ ٨.

الخامسة: نشر الصحف وهي الكتب الميث فيها طاعات العباد ومجا صيهم توتى للمؤمنين بأيمانهم، وللنكار بشمائلهم ومن وراء ظهورهم نطق بذلك القرآن. قال تعالى: وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ (١) وقال تعالى: وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا (٢) وقال تعالى: فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ (٣) الآية.

السادسة: والسابعة: الحنان والبرهان حق، لأن الآيات والأحاديث الواردة في شأنهما أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تحصى وإنكار الفيلسفي لهما مبني على أصله الفاسد من امتناع الخرق والالتيام، وهما مخلوقتان الآن، خلافاً للمعتزلة بدليل قصة آدم عليه السلام، والآيات المصرحة بإعدادهما للمعتقين والكافرين، باقيتين لا يفنيان ولا يفنى أحدهما أي دائمتان لا يطرأ عليهما عدم مستمر. بقوله تعالى في حق الفريقين: خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وما قيل من أنهما يهلكان ولو لحظة تحقيقاً لقوله تعالى: "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهًا" (٤) لا ينافي البقاء بهذا المعنى، وكذا ما أخبر به من نعم أهل الجنة من الحور والقصور، والأنهار، والأطعمة، والأشربة إلى غير ذلك، ومن عذاب أهل النار والسلاسل والأغلال إلى غير ذلك حق يجب الإيمان به، وتاويل ذلك على خلاف ظاهره عدول عن ظواهر النصوص من غير ضرورة، ولا دليل، وقد صرح مشايخنا بأنه إلحاد محض، وكفر صريح. قال في متن المقاصد: لا نقطع بمكان الجنة والنار، والأكثر على أن الجنة فوق السموات وتحت العرش. لقوله تعالى: عِنْدَ سِلْوَةِ الْمُتَنَبِّهِ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (٥).

وقوله صلى الله عليه وسلم: "سقف الجنة عرش الرحمن والنار تحت الأرضين" والحق التوقف (٦). والله أعلم. الثامنة: القسرات حق وهو جسر مملود على متن جهنم، أدق من الشعر، وأحد من السيف، يحوز عليه أهل الجنة، ويزل عنه أهل النار. والأحاديث فيه كثيرة، ويتفاوتون في المرور عليه، منهم من يمر عليه كالبرق الخاطف، ومنهم من يمر كالريح كما ذكر في الحديث، وذلك بتسهيل الله على المؤمنين.

التاسعة: الحشر وهو المعاد الجسماني وعليه جمهور المسلمين بناء على أن الروح جسم لطيف. وعند المحققين منهم كالغزالي والحلي والراغب والقاضي أبي زيد، روحاني وجسماني ذهباً إلى تجرد النفس وليس بتناسخ، لأنه عود في الدنيا إلى بدن ماء، وهذا عود في الأخرة إلى بدن من الأجزاء الأصلية للبدن الأول، ولا يضر القول بأنه ليس الأول بعينه، لأنه أمر ممكن. وأخبره نبينا صلى الله عليه وسلم، وتواتر عنه القول به، وورد في التنزيل ما لا يحتمل التاويل مثل قوله تعالى: قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ (٧) فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ (٨) ذَلِكَ حَشَرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ (٩) آيات كثيرة، وأحاديث شهيرة حملها على التمثيل للمعاد الروحاني ترغيباً

(١) التكملة/١٠.

(٢) الإسراء/١٣.

(٣) الإنشاق/٧.

(٤) القصص/٨٨.

(٥) النجم/١٤-١٥.

(٦) شرح العقائد ص: ١٠٤-١٠٦، مبحث الجنة والنار حق. مفهوماً.

(٧) يس/٧٩. (٨) يس/٥١.

(٩) ق/٤٤.

وترهيباً للعوام وتثميماً لأمر النظام نسبة الأنبياء عليهم السلام إلى الكذب في التبليغ والقصد إلى التضليل، وأنكره الفلاسفة بناء على امتناع إعادة المعدوم وهو مع كونه لا دليل لهم عليه يعتد به غير مضر بالمقصود، لأن المقصود أن الله تعالى يجمع الأجزاء الأصلية للإنسان، ويعيد روحه إليه سواء سمي ذلك إعادة المعدوم بعينه أو لم يسم، ولهذا سقط ما قالوا أنه لو أكل إنسان إنساناً بحيث صار جزءاً له منه فذلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما فهو محال، أو في أحدهما فلا يكون الآخر معاداً بجميع أجزائه، وذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر إلى آخره، والأجزاء المأكولة فضلة، في الأكل لا أصلية، وهذه وغيرها من الممكنات التي أعير بها الصادق يجب الإيمان بها كالمسأل والحوض والجن والشياطين وشهادة الحوارج إلى غير ذلك، والله تعالى الهادي للرشاد (١).

فَصَلِّ وَسَلِّمْ دَائِمًا مَتَوَاتِرًا ﴿١٠١٨﴾ عَلَيْهِمْ خُصُوصًا مَنْ عَلَى الْخَلْقِ يَفْخَرُ
لما فرغ من القصيدة وتقدم له ذكر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين سأل الله تعالى أن يصلي ويسلم عليهم إشعاراً بختم التصنيف كما هو دأب المصنفين على ما وقع في ختم سورة الصافات من قوله تعالى: **وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ**.

قال: وهو متضمن لمسئلتين.

الأولى: التواتر: وهو لغة التتابع.

واصطلاحاً: خبر جماعة مفيد للعلم بنفسه وهو ما نقله جمع يستحيل تواطعهم على الكذب عن مثلهم مع استواء طريقه، ووسطه في امتناع توهم للتواطع على الكذب (٢).

الثانية: تفضيل نبينا ﷺ على سائر الخلق ويدخل فيهم الملائكة وهي من أمهات مسائل الأصول، فالذي عليه الجمهور أن الأنبياء أفضل من جميع الملائكة، ثم أخذ في الاستدلال على ذلك ما موضعه غير هذا.

والتحقيق في المسئلة أن خواص البشر وهم الأنبياء أفضل من خواص الملائكة وعوامها، وعوام البشر من الأتقياء والزهاد أفضل من عوام الملائكة دون خواصهم، وخواص الملائكة أفضل من عوام البشر دون خواصهم، والله سبحانه وتعالى أعلم. ولم يصرح باسمه ﷺ لأنه لكماله وتعينه بهذا الوصف لا يذهب الوهم إلى غيره. والله أعلم.

وَأَصْحَابِهِ الْغُرَّ الْكَرَامِ مُرْتَبًا ﴿١٠١٩﴾ فَصَدِّقْنَاهُ الْفَارُوقُ عُثْمَانُ حَيْدَرُ
"الغر" جمع أغر. وهي بياض الوجه، و"الكرام" جمع كريم وهو العزيز النفيس: أي وصل يارب علي أصحابه مرتباً على تربيهم في الفضيلة، فأفضل البشر بعد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وعيسى عليه السلام منهم، أبو بكر الصديق لأنه صدقه في كل ما جاء به من غير توقف، ولا تردد، ثم عمر الفاروق الفاروق بين الحق والباطل، ثم عثمان ذي النورين تزويجه عليه السلام له رقية فلما ماتت زوجته أم كلثوم فلما ماتت قال صلى الله عليه وسلم: لو كان عندي ثالثة لزوجتكها، ثم حيدر وهو علي المرتضى من عباد الله وخلاصة أصحاب رسول الله.

قال في شرح العقائد: على هذا وجدنا السلف، والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكموا به

(١) شرح العقائد ص: ١٠١-١٠٢، بحث البحث حق.

(٢) المصدر السابق ص: ١٤.

وأما نحن فقلد وجدنا دلائل الطرفين متعارضة ولم نجد هذه المسئلة مما يتعلق به شيء من الأعمال، أو يكون التوقف فيه منخلاً بشيء من الواجبات، وكان السلف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان رضي الله عنه حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة، تفضيل الشيخين، ومحبة الختتين، والإنصاف أنه إن أريد بالأفضلية كثرة الثواب فللتوقف جهة، وإن أريد كثرة ما يعدّه ذوو العقول من الفضائل فلا، وعلى هذا الترتيب كانت خلافتهم وقد استقر رأي الصحابة رضي الله عنهم بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وآله على خلافة أبي بكر رضي الله عنه وجمعوا عليها وباعه علي رضي الله عنه على رؤس الأشهاد بعد توقف، ولولم تكن الخلافة حقاً له لما اتفقوا عليه، ولنا زعمه علي رضي الله عنه كما نازع معاوية رضي الله عنه ولا احتج عليهم لو كان في حقه نص، وكيف يتصور من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مخالفة النص، والعمل بالباطل ثم إنه أوصى إلى عمر رضي الله عنه وكتب العهد عثمان رضي الله عنه وأخرج الصحيفة وأمر بالمبايعة لمن فيها، فباع الناس وعلي رضي الله عنه فيهم قائلاً بآبائنا لمن فيها وإن كان عمر رضي الله عنه، ثم استشهد وتركها شورى ثم فوضوا الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف ورضوا بحكمه فاختار عثمان وباعه بمحض من الصحابة فباعوه، وانقادوا له، وصلوا معه الجمع والأعياد فكان إجماعاً، فلما استشهد اجتمعوا على علي رضي الله عنه والتمسوا منه قبول الخلافة وباعوه لما كان أفضل أهل العصر، وأولاهم بالخلافة. قال الشيخ سعد الدين: وما وقع من المخالفات والمحاريبات لم تكن عن نزاع في خلافة بل عن خطأ في الاجتهاد (١).

والخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم كما قال ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عضوضاً وقد تمت المدة بمدة الحسن بن علي رضي الله عنه، قال جدي شيخ الإسلام أبو الوليد في نظمته للسيرة الشريفة مبيناً لمدهم حيث قال:

وبعد الصديق عامين استقر	ونصف بالسهم قضى ثم عمر
عشرا ونصفا وقضى لما اتجرح	ومصرو العراق والشام افتتح
وبعده عثمان إحدى عشر	ومثلها يوم شهيدا أمرا
ثم علي خمسا السدس اتقصن	وبعده ست شهور الحسن

فمدة الثلاثة أربعة وعشرون عاماً وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً، ثم علي رضي الله عنه وابنه خمسة أعوام وثلاثة أشهر فتمت تسعة وعشرون وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً «ويجب الكف عما شجرين الصحابة اتباعاً للآثار. وحمل في شرح العقائد الخبير المتقدم في الثلاثين على إرادة الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة، لأن من حملتهم عمر بن عبد العزيز قال: وقيل المخالفة عن المبايعة وبعدها قد يكون، وقد لا يكون، ولا بأس للعرض بمبحث الإمامة لمناسبة له في النظم، فنقول: قد انعقد الإجماع على أن نصب الإمام واجب على الخلق جمعاً على المذهب الحق، لقوله عليه السلام: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» وقد جعلته الأمة أهم المهمات حتى قدموا على دفن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم، ولتوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه (٢) وأن يكون ظاهراً يرجع عليه في المراد منه من المصالح العامة لا مختفياً ولا متظراً، وينبغي أن يكون شجاعاً قرشياً،

(١) شرح العقائد ص: ١٤٨-١٥١، مبحث أفضل البشر بعد نبينا أبو بكر رضي الله عنه.

(٢) المصدر السابق ص: ١٥١-١٥٢، مبحث الخلافة ثلاثون سنة.

ويشترط كونه حراً ذكراً مكلفاً، والتقوى شرط الكمال، فلا تنزل بالفسق، ولا يشترط كونه هاشمياً بل كونه قرشياً، ولا عصمته، فافترأ على تنفيذ الأحكام، وتنفيذ حدود الإسلام. والله أعلم: هـ

وَبَاقِيَهُمْ وَالتَّابِعِينَ وَاللَّهِ ﴿٢٠٠﴾ وَأَتَّبَعَهُمْ حَسَنًا إِلَىٰ حِينٍ أَنْشَرُ
الضمير في "باقِيَهُمْ" للصحابه وعطف عليهم "التابعين" وهم من رأى الصحابة "والال" تقدم الكلام عليهم أول المنظوم، وقوله "وأتابعهم حسناً" أي الذين اتبعوهم بإحسان إلى حين أنشرأي يوم القيامة، وهو يوم النشر، والمراد به التأييد للصلاة على الأنبياء ونبينا صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه الخلفاء المرتبين في الفضل ومن بقي منهم غيرهم، والتابعين بإحسان لهم مؤبداً إلى يوم الدين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

صَلَاةً وَتَسْلِيمًا يُفَوِّحُ شَذَاهُمَا ﴿١٠٢﴾ وَمِنْ فَيْحِهِ جُودُ الْوُجُودِ مُعْطَرٌ
"الفيح" مصدر فاح الطيب إذا عقب "والجود" معروف وهو الإحسان والكرم واللطف، وكل خصلة حميدة "وعطرت" المكان بالشديد إذا أقحمت فيه رائحة طيبة.

والحاصل أنه ختم بتعطير الصلاة والسلام المتقدمين على من ذكر للوجود بعطرهما وطيبهما متواترين يفرق أرجها على كل عطر وطيب، ليكون ختامه مسكاً بل أزكى وأعطر. وليكن هذا آخر الكلام في هذا المقام، ولنختم بالصلاة والتسليم على أكمل الخلق محمد سيدنا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين والرضى على التابعين، وسائر الأئمة المحتهدين والعلماء والصالحين، والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وتنزل البركات، وتزول الضرورات حمداً ليرافى نعمه، ويكافي مزيده، ويدفع نقمه.

وقد وقع الفراغ عن تصنيف هذا الكتاب بعد شهر رمضان المعظم قدره وحرمة من شهره، سنة خمس وثمانين وثمان مائة، ثم اتفق الفراغ من تهذيبه وتحريره في هذه النسخة المباركة وقت الضحى من يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثمان مائة على يد مؤلفه الفقير الحقير عبد البر بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب بن محمود الخطوط الحنفي الحلبي ثم الفاهري الشهير بـ "ابن الشحنة" تاب الله عليه توبة نصوحاً، وغفرله ولوالديه ومشايخه وأولاده وطلبه وأحبابه وأصحابه إنه هو الغفور الرحيم.

وقد اشتمل هذا التأليف على ما لا يوجد مجموعاً في غيره من كتب المتقدمين والمتأخرين "المستول من الرواقف عليه أن يسيل ذيل الستر على ما وقع فيه من الخطأ والزلل، فإن العصمة لا تثبت لغير الأنبياء ويصلحه ويفتقره في جنب ما تثبت فيه، وعنت بتحريره على ما تعرف تفاصيله بالتأمل فيه، ولطال ما سهرت فيه الليالي وكديت فيه الفكرة، وأعملت فيه الروية، والله المسؤول أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم ويرزقه القبول إنه بالإجابة حقيق جدير، انتهى ما وجد من خط مؤلفه رحمه الله تعالى وغفرله.

تم بحمد الله وحسن توفيقه

المجلد الثاني من شرح منظومة ابن وهبان فتلله المهد والآمنة



رقم الشعر	صفحة
	فصل من كتاب الدعوى
.....	معنى الدعوى لغةً وشرعاً ٥
٥١٦-٥١٧	ضابط في التحليف ٥
٥١٨	عدم جواز التحليف بالطلاق أو العتاق ٦
٥١٩	جواز قضاء القاضي في دار ليست في ولايته ٧
٢٠	بيان الاختلاف فيما لو قال : لا دفع لي ثم أتى بالدفع ٧
٥٢١	بيان الاختلاف فيما لو حد ملك بنهر ٨
٥٢٢	بيان التحالف إذا اختلف المتبايعان في بقاء ثمن المبيع، أو عينه ٨
٢٣	بيان صورة التحليف للأعرس ٩
٥٢٥، ٥٢٤	بيان حكم إقرار المديون بالوكالة وإنكار الدين ٩
٥٢٧، ٥٢٦	صحة طلب التكفيل إذا كان شهود الطالب حاضراً في المصر ١١
٥٢٩، ٥٢٨	صحة طلب الإيداع للمدعي إذا كان المدعى عليه فاسقاً والمدعى به منقولاً ١١
٥٣٠	في البيتين ضابط لما يجري فيه التحليف ١٢
٥٣١	بيان تحليف المقر له إذا قال المقر: كنت كاذباً ١٣
٥٣٢	منع الخبز من اتخاذ الحائز وسط البزازين ١٤
٥٣٣	بيان تقديم أقصر المدتين في المنازعة ١٤
٣٤	بيان الاختلاف في أولوية أحد من البيتين المثبتين للزيادة أو القلة ١٥
٣٥	صورة من قضاء القاضي على الغائب ١٦
٥٣٧، ٥٣٦	في البيتين مسائل لا تسمع فيها الدعوى على واضع اليد بل لا بد أن يكون معه المالك ١٧

فصل من كتاب الإقرار

معنى الإقرار لغةً وشرعاً	٥٣٨
بيان صحة إقرار المقيط والمجهول	٥٣٩
في البيت مسئلتان	٥٤٠
الأولى : لا يكون إقرار الوقال : لاتشهدوا أن لفلان علي ألف درهم	٥٤١
الثانية : كون الإقرار بقوله : "لاتخير"	٥٤٢
بيان أن الرجل لو قال : أرضي هذه، وذكر حلو دها، لفلان، يكون هذا تمليكاً	٥٤٣
لزوم المهر بإقرار الزوج في مرض الموت	٥٤٤
في البيت ثلاث مسائل	٥٤٥
الأولى : أقرفي مرض موته بأزيد من المهر المعروف لا يلزم شيء	٥٤٦
الثانية : أقرفي لها بعد الإبراء لا يلزم شيء	٥٤٧
الثالثة : زاد في المهر في مرض الموت لا يلزم شيء	٥٤٨
أقرفي مرض الموت أنه باع هذا العبد في الصحة وقبض الثمن يصدق في البيع لا في قبض الثمن	٥٤٩
بيان الإقرار بالوقف من قبل نفسه أو من غيره في المرض	٥٥٠
قال الآخر : لا دعوى لي عليك اليوم ليس له أن يدعي بعد اليوم	٥٥١
كون الإقرار بقوله : لا أدري أسدس أم ربيع؟	٥٥٢
بيان عدم رجوع الورثة على الوصي حصصهم إذا أقر لأحد من الورثة من ميراثه درهما معينا	٥٥٣
قبول البينة على الدعوى من الإرث شيئاً بعد ما قال : لا شيء لي من الإرث	٥٥٤
بيان حكم الإقرار في موطنين والاختلاف في ذلك	٥٥٥
في البيت مسئلتان	٥٥٦
الأولى : لا يقبل قول المقر في أقل من درهم إذا أقر لفلان علي مال	٥٥٧
الثانية : لا يقبل قول المقر في أقل من نصاب إذا قال لفلان علي مال عظيم	٥٥٨
في البيتين مسائل	٥٥٩
الأولى : لو قال علي دراهم مضاعفة يلزمه ستة	٥٦٠
الثانية : لو قال علي أضعافاً مضاعفةً يلزمه ثمانية عشر درهما	٥٦١

رقم الشرح	صفحة
الثالثة : لوقال : عليّ عشر دراهم وأضعافاً لزمه ثمانون	٢٩
٥٥٤ بيان أن المقر له بالدين إذا أقر أن الدين لفلان صح وحق القبض للأول	٣٠
٥٥٥ في البيت مسئلتان	٣٠
الأولى : بيان أن الاستيلاء ليس بإقرار بالملكية	٣٠
الثانية : قول المرأة لرجل : طلقني إقرار بالنكاح	٣٠
٥٥٦ في البيت مسئلتان	٣١
الأولى : لا يسمع الأخذ للمقر له إلا إذا علم دينه فيما إذا أقر المقر بالدين له	٣١
الثانية : الإقرار كاذباً لا يكون ناقلاً	٣١
٥٥٧ بيان أن المقر يكون بريئاً مما أقره بقول المقر له : مالي عليك شيء	٣١
٥٥٨ بيان أن قول المدعى عليه : لا أقول أنككر، إنكار	٣٢
٥٥٩ فرع مهم	٣٣
فصل من كتاب الصلح	
معنى الصلح لغة وشرعاً	٣٤
٥٥٩ بيان أن الصلح لا يغير فيما إذا أنكر في الابتداء وصالح ثم أقر أنه كان محققاً في دعواه	٣٤
٥٦٠ بيان عدم جواز الصلح على درهم من الراعي أو الأجير إذا لم يكن مفراطاً واختلاف في ذلك	٣٤
٥٦١ بيان الصلح في ترك الظلة على السكة	٣٥
٥٦٢ عدم جواز الصلح في ترك السعف	٣٦
٥٦٣ عدم جواز الصلح في مال الطفل وفي مال على الطفل	٣٦
٥٦٤ في البيت مسئلتان	٣٧
الأولى : جواز الصلح على درهم من خدمة العبد فيما إذا أوصى بخدمة عبده لرجل	٣٨
تفريع	٣٨
الثانية : عدم جواز الصلح في الخدمة من أحد الوارثين على عشرة دراهم	٣٨
٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥ بيان المحكم فيما لو أوصى الرجل لرجل بعبد أو دراهم وترك ابناً وبناتاً فصالح الابن والابنة الموصى له على مائة درهم	٣٨
٥٦٨ جواز الصلح من العيب على درهمين مؤجلاً	٣٩
٥٦٩ في البيت مسئلتان	٤٠

رقم الشعر	صفحة
الأولى : جواز الصلح فيما لو شرط في الصلح البراءة من كل عيب	٤٠
الثانية : بطلان الصلح بعد زوال العيب	٤٠
بيان لزوم الدين في حصة المرأة من التركة لو صالححت على مال معلوم من الميراث	٥٧٠
بيان بطلان الصلح لو صالححت المرأة عن ثمنها وصدقتها والورثة يقرون بنكاحها	٥٧٢، ٥٧١
بيان الاختلاف في الصلح لو صالححت المرأة عن ثمنها وصدقتها على دراهم	٥٧٣
معلومة ثم ظهر في التركة دين	٤١
في البيت ثلاث مسائل في الصلح على حلف المدعي عليه	٥٧٤
الأولى : بطلان الصلح فيما لو اصبطلحا على أن يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه	٤٢
الثانية عدم الضمان لو حلف المدعي بعد الصلح	٤٢
الثالثة : بطلان الصلح على حلف الأجنبي	٤٢
فصل من كتاب المضاربة والوديعة	
معنى المضاربة والوديعة لغة وشرعاً	٤٣
في البيتين قاعدة استثنى منها ثلاث مسائل	٥٧٦، ٥٧٥
القاعدة : بيان كون التركة ديناً فيما لو مات المضارب والمودع والمستعير	٤٣
والمستبضع قبل البيان ولا تعرف الامانة	٤٣
المسائل الثلاثة المستثنيات	٤٤
الأولى : متولي الأوقاف إذا مات ولم يعرف حال غلتها	٤٤
الثانية : السلطان إذا أودع مال الغنيمة ومات قبل البيان	٤٤
الثالثة : أحد المتفاوضين إذا مات قبل البيان وفي يده مال الشركة	٤٤
نسيه	٤٤
في البيت مستلтан	٥٧٧
الأولى : جواز شراء رب المال من المضارب وشراء المضارب من رب المال	٤٤
الثانية : جواز المضاربة في مال الصبي للصبي بنفسه	٤٥
بيان كراهية المضاربة في مال نصفه قرض والنصف للمضاربة والربح لرب المال	٥٧٨
في البيتين ثلاث مسائل	٥٨٠، ٥٧٩
الأولى : بيان أن القول رب المال لو اختلفا في المال مضاربة وقرضاً	٤٦

رقم الشعر	صفحة
الثانية : قبول قول رب المال في مال المضاربة بعد الربح..... ٤٦	
الثالثة : قبول قول رب المال لو اختلفا في مال المضاربة مضاربة أو ودية..... ٤٦	
نزع..... ٤٦	
جواز التأخير من مال المضاربة..... ٥٨١	٤٦
بيان أن المودع لا يؤمر بدفع الرديعة وإن صدق وكيل المودع في قبض الرديعة..... ٥٨٢	٤٧
نزع..... ٤٧	
بيان أن القول قول التودع فيما لو دفع المودع الرديعة إلى الوكيل والمودع ينكر..... ٥٨٣	٤٧
بيان الاختلاف في قبول البيينة برد الرديعة من المستودع..... ٥٨٤	٤٨
بيان أن المودع يكون ضامناً لو قال : ضاعت الرديعة ثم قال : رددتها..... ٥٨٥	٥٠
بيان قبول قول المودع مع يمينه لو قال : ضاعت الرديعة من منزلي وحدها..... ٥٨٦	٥٠
في البيتين مسألتان..... ٥٨٨، ٥٨٧	٥٠
الأولى : بيان وجوب الضمان في مال الميت في خصوص الرديعة..... ٥٠	
الثانية : بيان قبول قول الطالب لو اختلف الطالب وورثة المودع في الرديعة..... ٥١	
في البيت مسألتان..... ٥٨٩	٥١
الأولى : بيان ضمان المودع لو دفع الرديعة بتهديد السلطان بحبس شهر أو ضرب..... ٥١	
لا يشفع عضومنه..... ٥١	
الثانية : عدم الضمان بالتخويف بتلف عضو..... ٥١	
بيان أن المودع يكون ضامناً سبعة ونصفاً من العشرة التي نصفها ودية والنصف هبة..... ٥٩١، ٥٩٠	٥٢
بيان أن المتأخر من القنوم يكون ضامناً فيما لو ترك واحد منهم كتابه في مكان..... ٥٩٢	٥٢
وأخرج القنوم واحداً بعد واحد وهلك الكتاب..... ٥٩٣	
في البيتين مسألتان..... ٥٩٤، ٥٩٣	٥٢
الأولى : عدم الضمان إذا فسد الرديعة بوقوع السوس فيه في الصيف..... ٥٩٣	٥٣
الثانية : بيان الضمان إذا فسد الرديعة بقرض الفار..... ٥٩٣	٥٢
في الأبيات تسع مسائل فيما يملكه الشخص وليس له أن يملك لغيره بدون أمر..... ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥	٥٣
فصل من كتاب العارية والهبة	
معنى العارية والهبة لغة وشرعاً..... ٥٩٤	٥٤

رقم الشعر	صفحة
٥٩٨	بيان أن نفقة العبد على المستعير إذا أعار من رجل وكسوته على المعير ٥٤
٥٩٩	جواز الإصلاح في الكتاب المستعير ٥٤
٦٠٠	بيان أن الرجل لا يصدق لو قال في جهاز البنت أنها عارية إلا بالإشهاد ٥٥
٦٠١	عدم الرجوع في الدين الذي وهبه ٥٦
٦٠٢	جواز هبة الدين المشترك ٥٧
٦٠٣، ٦٠٤	في البيتين سبعة أحكام تمنع الرجوع في الهبة ٥٨
٥٨	الأولى : زيادة الموهوب له زيادة متصلة ٥٨
٥٨	الثانية : موت الواهب أو الموهوب له ٥٨
٥٨	الثالثة : اعتياض الواهب عن الموهوب له ٥٨
٥٨	الرابعة : خروج الموهوب عن ملك الموهوب له ٥٨
٥٨	الخامسة : الزوجية ٥٨
٥٨	السادسة : القرابة المحرمة ٥٨
٥٩	السابعة : هلاك الموهوب في يد الموهوب له ٥٩
٦٠٥	في البيت مسألتان ٥٩
٥٩	الأولى : حكم من باع متاعاً وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ ٥٩
٥٩	الثانية : إبراء الدائن المدين بعد إيفاء الدين ٥٩
٦٠٦	بيان حتمية هبة المرأة الدار من الزوج ٥٩
٦٠٧	بيان هبة المهر على شرط الحج وعدم الظلم ٦٠
٦٠٨	بيان بطلان الصدقة والهبة بموت الواهب قبل تسليم الموهوب له ٦١
٦٠٩	في البيت مسألتان ٦١
٦١	الأولى : جواز هبة البناء بدون الأرض ٦١
٦١	الثانية : عدم سقوط حق الواهب ٦١
٦١٠	مسئلة البراءة من جميع الحقوق بقول القاتل : حالتي ٦٢
٦١١	بطلان الخيار بعد الإبراء ٦٢
فصل من كتاب الإجارة	
٦٢	معنى الإجارة ومناسبتها بمقابلها ٦٢

رقم الشعر	صفحة
٦١٢	في البيت ثلاثة أحكام ٦٣
	الأولى : إضافة الإجارة إلى المستقبل جائز ٦٣
	الثانية : بيان حكم نقض الإجارة قبل الوقت ٦٣
	الثالثة : بيان تملك الأجرة بالإجارة المضافة باشتراط التعجيل ٦٣
٦١٣	في البيت مسألتان ٦٤
	الأولى : عدم جواز استيجار القدور بغير أعيانها ٦٤
	الثانية : بيان فسخ المستأجر بيع الأجر ٦٤
	قاعدة ٦٥
٦١٤	في البيت مسألتان ٦٥
	الأولى : عدم جواز استيجار الشاة للرضاعة ٦٦
	الثانية : بيان إجارة الدار المشغولة ٦٦
٦١٥	في البيت مسألتان ٦٧
	الأولى : بيان إجارة الموحجر قبل القبض ٦٧
	فرع من ٦٨
	الثانية : بيان إجارة المشاع من غير الشريك ٦٨
	"تنبيه" ٦٨
٦١٦	في البيت عدة مسائل ٦٨
	الأولى : استيجار الكلب المعلم للمصيد ٦٨
	الثانية : إجارة البناء بدون الأرض ٦٨
	الثالثة : إجارة بناء مكة ٦٩
	الرابعة : إجارة أرض مكة ٦٩
٦١٧	بيان الخلاف بين الامرو المعمر في مقدار نفقة البناء ٧٠
٦١٨	استأجر من احر دار اشهراً فسكنها شهرين فعليه الأجر للشهر الأول وما يتعلق به ٧٠
٦١٩	في البيت مسألتان ٧٢
	الأولى : بيان عدم صحة الضمان إذا قال الأجير المشترك: إن ضاع مالك معي فأنا ضامن ٧٢
	الثانية : الأجير المشترك لا يضمن ٧٢

الشمع	صفحة
٦٢٠	اشتمل البيت على أصل - وفرعين ٧٣
	الأصل : مرجع المالم يشترط فيه العرف ٧٣
	الفرع الأول : مؤنة الرد على الأجير المشترك ٧٣
	الفرع الثاني : أجرة حمل الثياب على القصار ٧٣
٦٢٢، ٦٢١	في البيتين مسألتان ٧٣
	الأولى : عدم سقوط الأجر بعد استئجار الدار وقبضها وإعلائها ٧٣
	الثانية : بيان رفع الأجر بالحصاة إذا تهدم بيت من الدار المستأجرة ٧٤
٦٢٣	في البيت مسألتان ٧٥
	الأولى : الأب والجد أو وصيهما أجرة لأب أو جد أو وصيهما ٧٥
	الثانية : بيان حق الفسخ بعد البلوغ إذا أجرة الأب والجد نفس الطفل ٧٥
٦٢٥، ٦٢٤	في البيتين مسائل ٧٦
	الأولى : عدم وجوب الأجرة باستئجار الكتاب للقراءة ٧٦
	الثانية : عدم وجوب الأجرة باستئجار المصحف ٧٦
	الثالثة : عدم وجوب الأجرة باستئجار الطيب للشم ٧٦
	الرابعة : عدم وجوب الأجرة باستئجار البيت من مسلم للصلوة ٧٦
	الخامسة : عدم جواز استئجار الفرس للتحمل ٧٦
	السادسة : عدم جواز استئجار المكمل والموزون ليعبر به وما يتعلق به ٧٦
٦٢٦	بيان عدم وجوب الضمان على الدلال إذا دفع الثوب إلى رجل للنظر فذهب به ٧٧
٦٢٧	في البيت مسألتان ٧٧
	الأولى : هل يكون للمخاطبة أجر؟ ٧٧
	الثانية : عدم حق الرجوع في الدلالية بعد فسخ البيع ٧٨
	فائدة ٧٨
	فرع موم ٧٨
	تكميل ٧٨
٦٢٨	بيان التحليف وسوال الرفقة إذا أراد المستأجر الفسخ بالمفر ٧٨
٦٢٩	في البيت مسألتان ٧٩

رقم الشعر	صفحة
الأولى : بيان أن ترك التجارة عذر في فسخ الإجارة	٧٩
تكوين	٧٩
الثانية : بيان أن مرض المستاجر عذر إذا عجز عن الزراعة	٨٠
جواز الإجارة للمريض بأقل من أجر المثل وما يتعلق به	٨٠
بيان أن المستاجر أحق بالمستاجر من غرمائه إذا مات المجر	٨١
فصل من كتاب المحر والإكراه	
معنى المحر والإكراه لغةً وشرعاً	٨١
في الآيات عشرة أحكام يخالف فيها المحجور عليه للسفه الطفل	٨١
في البيت ثلاثة أحكام يخالف فيها المحجور عليه الطفل	٨٢
في البيت مستقلتان	٨٣
الأولى : لا يعطى المحجور نفقة السفر لحج النفل	٨٣
الثانية : بيان أن القول قول المحجور في استهلاك الدراهم حال الصلاح	٨٤
بيان أن يجبر المشتري على دفع الثمن الآخر لو دفعه إلى المحجور وضاع في يده ..	٨٤
في البيت مستقلتان	٨٤
الأولى : أن الرشد المذكور في القرآن في قوله تعالى : فإن أنتم من رشد الخ هو ..	٨٤
الصلاح في المال	٨٤
الثانية : بيان أن يعقوب يعتبر الإتيان في الإدراك	٨٤
في البيت بيان أدنى سن يمكن فيه بلوغ الغلام والحجارية	٨٥
بيان حبس الفقيه ذي الكتب على الدين	٨٦
في البيت ذكر الثلاثة الذي يحجر الإمام عليهم من المفتي الماجن والطبيب الجاهل ..	٨٦
والمحكاري المفلس	٨٦
في البيتين مستقلتان	٨٦
الأولى : بيان أن الإكراه من السلطان إكراه صحيح	٨٦
الثانية : بيان أن الإكراه يحصل بالضرب والحبس والقيد	٨٧
في البيت ضابط في الإكراه	٨٧
بيان صحة إسلام المكره استحساناً	٨٨

رقم الشعر	صفحة
٦٤٧	بيان الإكراه على البيع المحرم أو على الفعل المحرم ٨٨
٦٤٨	بيان الإكراه على الإقرار بشيء وعلى دفع القبالة للدائن ٨٨
٦٤٩	في البيت مستعلتان ٨٨
	الأولى : بيان أن المكروه على القتل أو الزنا يكون مآجوزاً إن قتل ولم يفعل وما يتعلق به ٨٨
	الثانية : أن المكروه على شرب الخمر يأنم إن قتل ولم يشرب ٨٨
	فصل من كتاب المأذون
	معنى المأذون ٨٩
٦٥٢، ٦٥١، ٦٥٠	في الأبيات بيان الأفعال التي تصح من المأذون ويصير بكل منها مأذوناً وهو عشرون فعلاً من السلم والبيع والشراء والزواج ٨٩
٦٥٤، ٦٥٣	في البيتين بيان الأفعال التي لا يجوز للمأذون فعله من بيع نفسه والرهن وغير ذلك ٩١
٦٥٥	في البيت بيان ما استثنى من التبرعات للمأذون كالهبة السيرة وغير ذلك ٩٢
٦٥٦	جواز التصديق للزوجة والأمة من طعم بيته على العرف ٩٢
٦٥٧	بيان صحة إذن القاضي للصغير في التجارة وإن أبى أبوه ٩٣
٦٥٨	بيان عدم صحة إقرار العبد المأذون الدين لمولاه ٩٣
٦٥٩	بيان أن المولى لا يهلك أعبد الرديعة التي أودعها العبد عند إنسان ٩٣
٦٦٠	بيان أن تصرف العبد المحجور من البيع والرهن موقوف على إذن المولى ٩٢
٦٦١	في البيت مستعلتان ٩٤
	الأولى : بيان عدم ضمان الصبي إذا استهلك الرديعة. والاختلاف في ذلك ٩٤
	الثانية : بيان الاختلاف في تحليف الصبي المأذون ٩٤
	فصل من كتاب الغصب والشفعة
	معنى الغصب والشفعة لغةً وشرعاً ٩٥
٦٦٢	بيان وجوب الضمان على مهلك الصك ٩٥
٦٦٣	بيان أن الأمر لا يضمن بموت العبد إذا لم يستعمله في أمر نفسه ٩٥
٦٦٥، ٦٦٤	بيان اختلاف الأصحاب في إتلاف أحد شيعين لا ينتفع صاحبه إلا بهما معاً ٩٦
٥٦٦	بيان أن أجرة عبد الغصب للغاصب يؤمر بالتصدق ٩٧
٦٦٧	في البيت مسائل ٩٨

رقم الشعر	صفحة
الأولى : ضمان النقص إذا نسي العبد المنصوب الحرفة	٩٨
الثانية : وكذا لو نسي القرآن أو شأخ	٩٨
٦٦٨ عدم وجوب الضمان على غاصب الخمر من المسلم إذا استهلكها	٩٨
٦٦٩ في البيت مسئلتان	٩٩
الأولى : عدم الضمان إذا غصب جلد ميتة فديقه	٩٩
الثانية : وجوب الضمان على صاحب الجلد إذا أخذ الجلد المدبوغ	٩٩
٦٧٠ في البيت ثلاث مسائل	١٠٠
الأولى : بيان الرجوع على المخبر إذا أخبر الظلمة أن لفلان خنطة فأخذوها	١٠٠
الثانية : وكذا النمام إذا أخبر أن لفلان فرس جيدة فأخذها	١٠٠
الثالثة : بيان أن المخبر يكون ضامناً فيما لو أخبر النخاسية بأن فلانا اشترى جارية [١٠٠
فأخذوها منه	
٦٧١ بيان وجوب الضمان على الدلال إذا قوم للمنطمان أنقص	١٠١
٦٧٢ بيان أن من أخرج الغريم من يد طالبة لا يضمن	١٠١
٦٧٣ بيان أن خارق الثوب يغرم لرش النقص بعد الرفو	١٠١
٦٧٤ بيان أن قول الشفع يكون مقدماً في طلب الشفعة فيما لو اختلف الشفع والمشتري	١٠٢
٦٧٥ في البيت مسئلتان	١٠٢
الأولى : استحقاق الأب الشفعة لو اشترى لولده الصغير داراً وهو شفعه	١٠٢
الثانية : عدم استحقاق الوصي الشفعة لو اشترى لليتيم داراً	١٠٢
٦٧٦ بيان الاختيار للصغيرة إذا أدركت وجبت لها الخيار والشفعة وكيف تختارهما	١٠٣
٦٧٧ في البيت مسئلتان	١٠٤
الأولى : أن للحجار في بيت من الدار شفعة	١٠٤
الثانية : أن لصاحب الحانوت شفعة في جنبه	١٠٥
٦٧٨ بيان ثبوت الشفعة بعد القسمة	١٠٥
٦٧٩ بيان أن للشفع تقض القسمة بعد ما اقتسمها بقضاء أو غير قضاء	١٠٦
٦٨٠ بيان ثبوت الشفعة للأعلى وللأسفل فيما بينهما	١٠٧
٦٨١ في البيت ثلاث مسائل	١٠٧

رق الشمر	صفحة
الأولى : بيان أن لاشفعة في أرض الوقف	١٠٧
الثانية : ولا في عمارته	١٠٧
الثالثة : بيان الشفعة في بناء مكة شرفها الله تعالى	١٠٨
بيان الشفعة للشفيعين	١٠٨ ٦٨٢
بيان أن القول قول البائعين إذا ادعيا الخيار والشفيع يتكرر	١٠٨ ٦٨٣
في البيت مسئلتان	١٠٩ ٦٨٤
الأولى : ليس تفريق الصفقة إذا كان الشراء صفقة للشفيع	١٠٩
الثانية : ليس للشفيع أخذ الكل إذا كان الشفيع لأحدهما دون الأخرى	١٠٩
بيان أن للشفيع أخذ الشفعة مع غيبة البائع	١٠٩ ٦٨٥
في البيت مسائل	١١٠ ٦٨٦
الأولى : ليس للشفيع ترك الشفعة بعد القضاء	١١٠
الثانية : بيان الإقالة بين البائع والشفيع	١١٠
الثالثة : ثبوت الشفعة للزمي	١١٠
ثبوت الحيلة لإسقاط الشفعة وما يتعلق بها	١١٠ ٦٨٧
فصل من كتاب القسمة والحيطان	
بيان جمع الوقف في القسمة	١١١ ٦٨٨
جواز القسمة بين رجلين ببناء في أرض رجل وصاحب الأرض غائب	١١٢ ٦٨٩
بيان قطع الأغصان إذا كانت متدلية في نصيب الآخر	١١٢ ٦٩٠
بيان أن الطريق تقسم على عدد الرؤوس إذا لم يعلم المقدار	١١٢ ٦٩١
بيان أن الشرب يقسم على قدر الأملاك متى جهل قدر الأنصاء	١١٢ ٦٩٢
بيان فساد القسمة إذا تعذر فتح الباب	١١٣ ٦٩٤، ٦٩٣
في البيتين مسئلتان	١١٣ ٦٩٦، ٦٩٥
الأولى : بيان جواز وضع الخشب على الحائط المشترك	١١٣
الثانية : بيان جواز وضع الحمولة بازاء حمولة صاحبه على الحائط المشترك	١١٣
بيان جواز الزيادة في الحدار في هواء مشترك	١١٥ ٦٩٧
بيان عدم جواز بيع سكة غير نافذة	١١٦ ٦٩٨

رقم الشعر	صفحة
٦٩٩	بيان عدم جواز فتح الباب إلى سكة غير نافذة ١١٧
٧٠٠	بيان جواز البناء على السقف في دار امرأته بأمرها وما يتعلق به ١١٨
٧٠٢، ٧٠١	بيان جواز الإحارة الحمام المشترك إذا احتاج إلى المرممة وامتنع الشريك من المرم ١١٨
٧٠٣	عدم الإجبار على بناء السفلى إذا تهدم ١٢٠
٧٠٤	بيان أن السقف والحلوق وهواديه وبواديه وطينه لرب السفلى ١٢٢
٧٠٥	جواز اتخاذ الدار بستاناً إذا كان الأرض صلبة وما يتعلق به ١٢٢
٧٠٦	عدم جواز المنع لحارة إذا زرع في داره أرزا ١٢٤
فصل من كتاب المزارعة والمساقاة	
٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧	معنى المزارعة والمساقاة لغةً وشرعاً ١٢٤
٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧	في الآيات أركان المزارعة وفيما تصح وفيما لا تصح وما يتعلق بها ١٢٥، ١٢٤
٧١١	عدم جواز المزارعة فيما إذا كان بمن أحدهم الأرض ومن الآخر البئر ومن الآخر البقر ومن الرابع العمل ١٢٧
٧١٤، ٧١٣، ٧١٢	في الآيات مسئلتان ١٢٧
٧١٥	الأولى : عدم جواز المزارعة إذا شرطاً الثنية ١٢٧
٧١٦	الثانية : جواز المزارعة إذا شرطاً أن يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن وبيان الاختلاف في ذلك ١٢٧
٧١٥	بيان إعطاء الأجر للمزارع بعد انقضاء المدة إذا كان له كراب ١٢٨
٧١٦	بيان أن القول قول المزارع إذا اختلفا بعد الحصاد في البئر ١٢٩
٧١٧	بيان جواز المزارعة إذا شرط الحصاد والدياس والرفاع على المزارع ١٣٠
٧١٨	جواز المزارعة للوصي في أرض اليتيم لنفسه ١٣١
٧١٩	جواز الدفع للعامل إلى غيره للسقي بإذن المولى ١٣١
٧٢٠	في البيت مسئلتان ١٣٢
٧٢١	الأولى : لزوم عقد المساقاة من الجانبين ١٣٢
٧٢٢	الثانية : جواز فسخ المساقاة لعذر ١٣٢
فصل من كتاب الصيد والذبائح	
٧٢٣	معنى الصيد والذبائح ١٣٢

رقم الشعر	صفحة
٧٢١	في البيت ست مسائل ١٣٢
	الثلاثة الأولى : بيان جواز ذبيحة الأحرس والصبي والنساء ١٣٢
	الثلاثة الثانية : لوقال مكان التسمية : الحمد لله أو سبحان الله أو الله أكبر جاز الذبح ١٣٣
٧٢٢	في البيت مسئلتان ١٣٣
	الأولى : كراهية الذبح مع الواو بأن يقول : بسم الله والله أكبر ١٣٣
	الثانية : عدم جواز الذبيحة بغير التسمية أو التسمية من غير الذابح ١٣٣
٧٢٣	في البيت مسئلتان ١٣٤
	الأولى : جواز الذبح للضيف باسم الله ١٣٤
	الثانية : عدم جواز الذبح لقدم الأمير باسم الله ١٣٤
٧٢٤	بيان العقرفي البدن والشاة إذا ندموما يتعلق به ١٣٤
٧٢٥	جواز ذبح الحنين في بطن أمه ١٣٥
٧٢٦	جواز جل الصيد إذا رماه في الهواء فأصاب صيدا ١٣٥
٧٢٧	في البيت مسئلتان ١٣٦
	الأولى : عدم حل الصيد إذا رماه مرة ثانية على الأرض فمات ١٣٧
	الثانية : عدم جواز أخذ الصيد من الحفرة إذا حفره الحافر للصيد ١٣٧
٧٢٨، ٧٢٩	بيان أن رب الأرض مستحق السمك لو هيا الأرض للصيد ١٣٧
٧٣٠	جواز أكل السمك الذي أخذ من الماء المنحس ١٣٨
٧٣١	في البيت ثلاث مسائل ١٣٨
	الأولى : جواز أكل ما في بطن طاف ١٣٩
	الثانية : جواز أكل الطافي الذي ظهره من فوق ١٣٩
	الثالثة : جواز أكل السمك إن كان رأسه خارج الماء بعد انحسار الماء ١٣٩
٧٣٢	في البيت مسئلتان خلافيتان ١٣٩
	الأولى : جواز أكل السمك الذي مات لشدة البردة ١٣٩
	الثانية : جواز أكل السمك الذي مات لشدة الحر ١٣٩
٧٣٣	في البيت ثلاث مسائل ١٤٠
	الأولى : جواز أكل الصيد الذي جرحه الكلب المعلم ومات بعد ذكر الله عند الإرسال ١٤٠

رقم الشعر	صفحة
الثنائية : بيان حل الصيد الذي أكل منه البازي.....	١٤٠
الثنائية : حرمة الصيد الذي أكل منه الكلب.....	١٤٠
فروع.....	١٤٠
بيان أن الأحذية ملك الطير لو أرسله حلال.....	١٤١
بيان الاختلاف في لحم البغال والفرس.....	١٤٢
عدم جواز الانتفاع بالميتة.....	١٤٣
بيان الأكل فيما إذا نزل الكلب على عتر فولدت ولدًا رأسه رأس كلب وما سوى ذلك.....	١٤٣
يشبه العتر.....	٧٤١، ٧٤٠
فصل من كتاب الأضحية	
بيان أن الأفضل من البقر والإبل الأنثى ومن المعز والضأن الذكر.....	١٤٤
بيان أن الشاة أفضل من سبع البقرة وبيان الأصل في الأفضلية.....	١٤٥
في البيت مستلتان.....	١٤٥
الأولى : عدم جواز الأضحية بالختى.....	١٤٦
الثنائية : جواز الأضحية بالتي تناثر شعرها.....	١٤٦
كم تحب من الأضحيات إذا أوجب على نفسه عشر أضحيات؟.....	١٤٦
بيان أن الأفضل في الأضحية أن يضحي بيده إذا قلر.....	١٤٦
عدم حل الذبيحة إذا ذبحا معا وترك التسمية.....	١٤٧
بيان المضمان على الوكيل إذا ترك التسمية عمدا عند الذبح.....	١٤٧
بيان الأضحية عن الميت.....	١٤٧
بيان أن الصدقة أفضل عن الميت أم الأضحية.....	١٤٨
بيان التوكيل إذا اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم أشكل عليهم.....	١٤٨
بيان التضحية بأثنين لنفسه.....	١٤٩
في البيت مستلتان.....	١٤٩
الأولى : بيان الاختلاف في وجوب الأضحية في مال الطفل.....	١٤٩
الثنائية : وجوب الأضحية عن ولده الصغير وما يتعلق به.....	١٥٠
بيان جواز الأضحية والمتعة بالشاة الموهوبة إذا رجع بها الوهاب بعد الذبح وما يتعلق به.....	١٥١

رقم الشعر	صفحة
٧٥٧	في البيت مسئلتان ١٥١
	الأولى : إذا وكل بأن يشتري له شاة فاشترى عتراً تحزى في الأضحية لزم الأمر ١٥١
	الثانية : ولو استاجر إنساناً لقودها لم يلزم الأمر ١٥١
٧٥٨	في البيت مسئلتان ١٥٢
	الأولى : لو وكل بأن يشتري له بقرة سوداء للأضحية فاشترى بيضاء لزم الأمر ١٥٢
	الثانية : وكله بأن يشتري له كبشاً أقرن أعين فاشترى أجمل لم يلزم الأمر ١٥٢
٧٦٠، ٧٥٩	في البيتين ذكر أوصاف الشاة التي تحزى بها الأضحية ومالاتحزي ١٥٢
فصل من كتاب الكراهية	
	معنى الكراهية لغة ١٥٣
٧٦١	بيان جواز أكل الشعر والبيع الذي يوجد في بعر الإبل والشياه ١٥٤
٧٦٢	بيان كراهية أكل الترياق وجواز البيع وغير ذلك من القنفذ ولحوم الحيات ١٥٤
٧٦٣، ٧٦٤	في البيتين ذكر الأشياء السبعة التي يحرم أكلها ١٥٥
٧٦٥	بيان كراهية الأكل والشرب للحائض والحنب قبل غسل الفم ١٥٦
٧٦٦	بيان حرمة أكل اللحم الممتن والسمن واللبن والزيت ١٥٦
٧٦٧	بيان غسل لحم القدر بوقوع التحاسة حالة الغليان ١٥٦
	تسمية ١٥٧
٧٦٨	في البيت مسئلتان ١٥٧
	الأولى : بيان جواز الأكل من زاد الرفقاء وإن كان الأكل متفاوتاً ١٥٧
	الثانية : عدم جواز الحمل من الزاد المشترك ١٥٧
٧٦٩	بيان بدء الأكل باسم الله وختمه بحمد الله جهراً في الطعام الحلال ١٥٧
٧٧٠	بيان عدم جواز مناولة الطعام للضيف من مائدة الغير بلا إذن ١٥٨
٧٧١	بيان استحابة دعوة الذمي ١٥٨
٧٧٢، ٧٧٣	في البيتين مسئلتان ١٥٨
	الأولى : بيان جواز لبس اللؤلؤ والياقوت والزمرد ١٥٩
	الثانية : بيان جواز تكة الحرير للرجل ١٥٩
٧٧٤	بيان جواز التختيم بالشم - وما يتعلق به ١٥٩

رقم الشعر	صفحة
٧٧٥	في البيت مسئلتان ١٦٠
	الأولى : بيان ليس الحرير فوق الدثار ١٦٠
	الثانية : عدم جواز استعمال اللحاف من الأبريشم ١٦١
٧٧٦	في البيت مسئلتان ١٦١
	الأولى : عدم وجوب الاستبراء على المولى إذا اشترها الوكيل وحاضرت عنده ١٦١
	الثانية : كراهية الوطي بالأمة بوجود العرس ١٦٢
٧٧٧	في البيت مسئلتان ١٦٢
	الأولى : غمز الأعضاء في الحمام مكروه ١٦٢
	الثانية : كراهية استعمال النورة للحجب قبل الاغتسال ١٦٢
٧٧٨	في البيت مسئلتان ١٦٣
	الأولى : بيان أن من عدم المروة دخول الحمام بالغداة ١٦٣
	الثانية : بيان جواز كشف الإزار في الحمام للفصل والعصر ١٦٣
٧٧٩	بيان استحباب حلق الرأس في كل جمعة وما يتعلق به ١٦٣
٧٨٠	بيان عدم جواز شراء جوز القمار ١٦٤
٧٨١	بيان كراهية بيع الطين المأكول، وخاتم الحديد، والتصوير ١٦٤
٧٨٢	بيان جواز بيع دياحة البيت العتيق ١٦٥
٧٨٣	بيان أربع صور يحوز فيها الكذب ١٦٥
٧٨٤، ٧٨٥	بيان ثلاث صور من ذكر المساوي لا تعدغية ١٦٦
٧٨٦	في البيت مسئلتان ١٦٦
	الأولى : بيان الإثم بالمرور في الحمام ١٦٦
	الثانية : بيان عدم جواز تعليم القرآن الأطفال في المسجد ١٦٦
٧٨٧	بيان جواز القيام للتعظيم ١٦٧
٧٨٨	بيان جواز نقل الميت للدفن والاختلاف في ذلك ١٦٧
٧٨٩	في البيت مسئلتان ١٦٨
	الأولى : استماع القرآن أثوب من القراءة ١٦٨
	الثانية : بيان الثواب للطفل إذا عمل الحسنات ١٦٨

رقم الشعر	صفحة
٧٩٠	في البيت مسفلتان
١٦٨	الأولى : بيان أن تعلم القرآن أفضل من صلاة النفل
١٦٨	الثانية : بيان أن تعلم الفقه أولى من تعلم باقي القرآن
٧٩١	بيان كراهية إعلام ختم الدرس بقوله : والله أعلم بأوه ^{عنه}
٧٩٢	بيان جواز قطع الغدة بظن الشفاء
٧٩٣	بيان جواز السفر في الجمعة
٧٩٥، ٧٩٤	بيان إسقاط الحمل وما يتعلق به
١٧٠	١٧١
٧٩٦	بيان وجوب الغرة بإسقاط الولد
٧٩٧	بيان جواز إلقاء الفليق في الشمس ليموت الديدان
٧٩٨	في البيت مسفلتان
١٧٢	الأولى : جواز أكل الفتيت وأشباه ذلك للتسمين
١٧٢	الثانية : بيان حرمة صنع التعويد للحب
٧٩٩	في البيت مسفلتان
١٧٣	الأولى : جواز أجرة ضرب الطبل للغزو
١٧٣	الثانية : جواز أخذ الأجرة للمغني بدون شرط
١٧٣	٨٠٠ جواز ضرب عبد الغير بأمره وما يتعلق به
١٧٣	٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣ في الأبيات مسفلتان
١٧٣	الأولى : بيان كراهية الاكتحال يوم عاشوراء
١٧٤	الثانية : بيان خلط الحوائج يوم عاشوراء
١٧٤	٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦ في الأبيات أربع مسائل
١٧٤	الأولى والثانية : جواز القتل إذا رأى رجلاً يزني مع امرأته أو جاريتته قاهراً
١٧٤	الثالثة : جواز القتل إذا رأى رجلاً يزني مع امرأة أجنبية
١٧٥	الرابعة : جواز القتل إذا رأى رجلاً يسرق فصاح به فلم يهرب
١٧٦	تكميل : في حرمة أكل الحشيش
فصل من كتاب الشرب والأشربة	
٨٠٨، ٨٠٧	في البيتين ذكر ثمانية عقود من البيع والرهن والإجارة لا يجوز في الباء

رقم الشعر	صفحة
٨٠٩	بيان أن جواز بيع الشرب مع الأرض هل يجوز أم لا؟ ١٧٨
٨١٠	في البيت مسئلتان ١٧٨
	الأولى : جواز بيع الشرب من غير الأرض المبيعة ١٧٨
	الثانية : عدم جواز إحارة الشرب مع أرض أخرى ١٧٩
٨١٢، ٨١١	في البيتين مسئلتان ١٧٩
	الأولى : بيان الاختلاف في الضمان إذا استهلك رجل شرب رجل ١٧٩
	الثانية : بيان التأديب بالضرب والحبس إذا أخذ الشرب مراراً ١٧٩
٨١٣	بيان صحة الدعوى والقضاء على الشرب إذا أقام بينة ١٨٠
٨١٤، ٨١٥	في البيتين مسئلتان ١٨٠
	الأولى : بيان حكم أخذ التراب الذي يلقى على حافتي النهر ١٨١
	الثانية : بيان حكم رفع الطين والتراب من طرق العامة ١٨١
٨١٦، ٨١٧	بيان تكليف أرباب النهر بنقل التراب إذا جاوز الحريم وما يتعلق به ١٨١
٨١٨	في البيت مسئلتان ١٨٢
	الأولى : بيان عدم التصرف في النهر الخاص بحماعة بدون رضى الباقين ١٨٢
	الثانية : بيان عدم تعريض الماء لأحد من الشركاء ١٨٢
٨١٩	في البيت أربع مسائل ١٨٢
	الأولى والثانية والثالثة : بيان أن العصير لو اشتد وغلى وقذف بالزبد ثم طبخ بعد ذلك لم يحل ١٨٢
	الرابعة : بيان عدم جواز سقي الخمر الصبيان للدواء ١٨٢
٨٢٠	بيان أن الخمر يحل بالطبخ إذا حلت ١٨٣
٨٢١	بيان سقوط الحد بشرب الخمر التي هلكت في الدواء وزوال لونها وطعمها ١٨٤
٨٢٢	بيان كراهية الاكتحال والاحتقان بالخمر وكذا الإقطار في الإحليل والسعوط ١٨٤
٨٢٣	في البيت مسئلتان ١٨٤
	الأولى : بيان حرمة إسقاء الخمر الحيوان ١٨٤
	الثانية : بيان حرمة النظر إلى الخمر على وجه التلهي ١٨٤
٨٢٤	بيان طهورة الخمر التي وقعت فيها فارة ورميت الفارة ثم صار خلا ١٨٤
٨٢٥	بيان الاختلاف في نجاسة الخل إذا وقعت فيه قطرة من الماء النجس ١٨٥

رقم الشعر	صفحة
٨٢٧، ٨٢٦	بيان اختلاف الأئمة في شرب الأنبيذة من جعة، ومزجوتبع ١٨٥
	فصل من كتاب الرهن
	معنى الرهن لغة وشرعا ١٨٦
٨٢٨	في البيت مسئلتان ١٨٦
	الأولى : بيان الإيجاب على رد العين المرهون للمعير إذا استرده المستعير ١٨٦
	الثانية : جواز وضع الرهن عن شخص بغير أمر المطلوب ١٨٦
٨٢٩	بيان صحة رهن الدر والحيطان وبينه وبين الجار شركة ١٨٧
٨٣٠	في البيت سبع مسائل لا يصح الرهن فيها ١٨٧
٨٣١	بيان وجوب الضمان عند الهلاك في المرهون فاسدا. والاختلاف في ذلك ١٨٨
٨٣٤، ٨٣٣، ٨٣٢	بيان كيفية الضمان إذا هلك العبد المرهون في يد المرتهن واستحققه رجل بالينة ١٨٩، ١٨٨
٨٣٥	بيان أن المرتهن ينفرد بفسخ الرهن دون الراهن. وثمرة ذلك ١٨٩
٨٣٦	في البيت مسئلتان ١٨٩
	الأولى : بيان بطلان الرهن بالاستيجار ١٨٩
	الثانية : بطلان الرهن بالحوالة وبيان الاختلاف في ذلك ١٨٩
٨٣٧	بيان فسخ الإجارة إذا رهن المستأجر من المستأجر ١٩٠
٨٣٩، ٨٣٨	في البيتين مسائل ١٩٠
	الأولى : عدم الضمان على المرتهن إذا أعاد الرهن للراهن ليخدمه فقبضه ١٩٠
	الثانية : وجوب الضمان في الرهن إذا استعاره المرتهن ليعمل به فهلك ١٩٠
	الثالثة : عدم الضمان إذا أعاد الرهن أحدهما من الأجنبي بإذن الآخر ١٩١
٨٤١، ٨٤٠	بيان الأمر بإحضار الرهن إذا طلب المرتهن دينه وما يتعلق به ١٩٢، ١٩١
٨٤٣، ٨٤٢	في البيتين مسئلتان ١٩٤
	الأولى : بيان هلاك الرهن بالدين إذا استوفى المرتهن الدين ثم هلك في يده ١٩٥
	الثانية : بيان هلاك الرهن بغير شيء إذا أبرأ المرتهن الراهن، أو وحيه والاختلاف في ذلك ١٩٥
	فصل من كتاب الجنائيات
٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٤	في الأبيات عدة مسائل ١٩٦
	الأولى : عفو الولي أولى من القصاص ١٩٦

رقم الشعر	صفحة
الثنائية : بيان أن القاتل لا يبرأ عن ظلمه بعفو الوارث.....	١٩٦
الثالثة : بيان أن القول قول الحريح في القتل.....	١٩٦
الرابعة : بيان أن القول قول الابن في الحرح.....	١٩٦
الخامسة : بيان أن لاتصح توبة القاتل إلا بتسليم نفسه للقود.....	١٩٦
٨٤٧ بيان سقوط القصاص بعفو أحد من المستحقين.....	١٩٧
٨٤٨ بيان أن القول قول الأمر في قلع السن.....	١٩٧
٨٤٩ بيان وجوب الدية على أحد إذا كانا رجلاً في بيت وليس معهما ثالث.....	١٩٧
٨٥٠، ٨٥١ في البيتين : بيان أن القصاص لا يجب على القاتل لو قتل بأمر المقتول.....	١٩٧
٨٥٢ عدم وجوب القصاص على قاتل المملوك إذا قتل بأمر المالك.....	١٩٨
٨٥٣، ٨٥٤ في البيتين ثلاث مسائل.....	١٩٨، ٩٠
الأولى والثانية : عدم وجوب الضمان على الدفع إذا دفع سكيناً إلى صبي فضرب [.....	١٩٩
نفسه أو غيره.....	
الثالثة : وجوب الدية على عاقلة الصبي لو أمر حرباً بالغ صبياً بقتل رجل فقتله.....	١٩٩
٨٥٥ بيان أن عقل قتيل السحن في بيت المال.....	١٩٩
٨٥٦ بيان وجوب القصاص على الفاصد لو فصد أحداً حالة النوم ومات.....	١٩٩
٨٥٧، ٨٥٨ في البيتين مسألتان.....	٢٠٠
الأولى : عدم وجوب الدية بإفشاء زوجته بالوطي.....	٢٠٠
الثانية : بيان تعزير المولى إذا قتل عبده عمداً.....	٢٠١
٨٥٩ بيان وجوب الكفارة على أحد الأبوين إذا سقط الولد من يده ومات.....	٢٠١
٨٦٠، ٨٦١ في البيتين مسائل.....	٢٠١
الأولى : بيان قتل الخطأ وأقسام القتل.....	٢٠١
الثانية : بيان أن القصد إلى عضو يكون عمداً في جميع الأعضاء.....	٢٠١
الثالثة : بيان وجوب المهر إذا كانت عتراء بالدفع، وما يتعلق به.....	٢٠١
٨٦٢ في البيت مسألتان.....	٢٠٢
الأولى : بيان القصاص في قطع اللسان.....	٢٠٢
الثانية : وجوب الدية في قطع بعض اللسان.....	٢٠٢

رقم الشعر	صفحة
٨٦٣، ٨٦٤	بيان الضمان إذا احتقر بغيرها فوقه فيها إنسان، والاختلاف في ذلك..... ٢٠٣
٨٦٥	بيان التحريض على معرفة أحكام الشجاج..... ٢٠٤
٨٦٦	حد الخارصة والدامعة..... ٢٠٤
٨٦٧	حد الدامية والباضعة واللاحمة..... ٢٠٤
٨٦٨	حد السمحاق..... ٢٠٥
٨٦٩	حد الموضحة والهاشمة..... ٢٠٥
٨٧٠	حد المنقلة والمامومة..... ٢٠٥
٨٧١	حد الدامعة والحائفة..... ٢٠٥
٨٧٢، ٨٧٣	بيان أحكام الشجاج من الموضحة والخارصة والدامعة والدامية والباضعة واللاحمة [..... ٢٠٦ والسمحاق..... ٢٠٧
٨٧٤، ٨٧٥	بيان أحكام الشجاج من المنقلة والحائفة والمامومة..... ٢٠٦
	تكميل..... ٢٠٧
فصل من كتاب الوصايا	
	معنى الوصية لغة وشرعا..... ٢٠٧
٨٧٦، ٨٧٧	بيان الخلاف فيما إذا أوصى إلى اثنين هل ينفرد أحدهما بالتصرف..... ٢٠٨
٨٧٨	بيان أن اجتماع الوصيين على رأي واحد ضروري للتصرف في الوصية..... ٢٠٨
٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١	في الأبيات ذكر المسائل الأربعة عشر التي ينفرد فيها أحد الوصيين بالتصرف من [التجهيز والعنق وقضاء الديون..... ٢٠٩
٨٨٢	بيان جواز الوصية لأحد الوصيين إلى صاحبه..... ٢١٠
٨٨٣	بيان جواز الوصية للوصي إلى غيره..... ٢١١
٨٨٤	في البيت ثلاث مسائل..... ٢١١
	الأولى : بيان أن الخليفة إذا جعل رجلاً ولي عهد لا يصير الثاني خليفة..... ٢١١
	الثانية والثالثة : بيان أن الوصي يصح عهده بعد موته لافي حال حياته..... ٢١٢
٨٨٥	في البيت مسألتان..... ٢١٢
	الأولى : عدم جواز عزل الوصي العدل كافياً..... ٢١٢
	الثانية : جواز الإغانة بالغير إذا كان الوصي ذي عجز..... ٢١٢

رقم الشعر	صفحة
٨٨٦	بيان أن ولاية الحفظ للأب إذا أوصى الأم إلى غير الأب ٢١٢
٨٨٧	في البيت مستقلتان ٢١٣
٢١٣	الأولى : جواز الوصية إلى أعمى ٢١٣
٢١٣	الثانية : جواز الوصية إلى الطفل وما يتعلق به ٢١٣
٨٨٨	بيان عدم جواز دفع المال إلى اليتيم قبل الصلاح ٢١٥
٨٨٩	عدم وجوب الضمان على الرصي إذا دفع مال اليتيم إليه بعد الصلاح وهو لم يترك ٢١٥
٨٩٠	جواز بيع مال اليتيم بالنسيئة ٢١٥
٨٩١	جواز الشراء للرصي شيئا من مال اليتيم ٢١٥
٨٩٢، ٨٩٣	في البيتين مستقلتان ٢١٦
٢١٦	الأولى : لا يجوز للرصي إطلاق الغريم الذي حبس بدين الصبي ٢١٦
٢١٦	الثانية : جواز الإعطاء من مال الصبي إلى السلطان الجائر عند الخوف ٢١٦
٨٩٤	في البيت عدة مسائل في الانفاق من مال اليتيم في المصاهرات والضيافات والهدية [..... ٢١٧
	والسحن وغير ذلك من المتعارف ٢١٧
٨٩٥	بيان أن الرجل ضامن لو دفع ودعة رجل إلى وارث واحد فقط وله وارث غيره ٢١٨
٨٩٦	جواز الشراء للرصي في موضع آخر عند تعذر الشراء في الموضع الذي سمي ٢١٨
٨٩٧	بيان أن الرصي كيف يتصرف بالثلث لو بين الرصي مقدار الثلث والثلث أكثر من ذلك ٢١٨
٨٩٨	بيان أن الموصي له يدخل في الوصية فيما إذا أوصى للفقراء والموصي له محتاج ٢١٩
٨٩٩	جواز الإعطاء إلى الغني إذا أوصى بالتصدق في فقراء الشام مثلا ٢٢٠
٩٠٠	جواز الإعطاء إلى الزوجة وابن الكبير فيما إذا قال الموصي : صدق به ٢٢١
٩٠١	في البيت مستقلتان ٢٢١
٢٢١	الأولى : بيان عدم الإعطاء نفسه فيما إذا قال الموصي : أعط من شئت ٢٢١
٢٢١	الثانية : جواز وضع المال في نفسه فيما إذا قال الموصي : ضعه حيث شاء ٢٢١
٩٠٢	في البيت مستقلتان ٢٢١
٢٢١	الأولى : يدخل في الوصية إلى من يدقق النظر في مسائل الشرع من كان يعلم ثلاث مسائل ٢٢١
٢٢٢	الثانية : يدخل المحتون في الوصية للمرضى ٢٢٢
٩٠٤، ٩٠٣	في البيتين ثلاث عشرة مسألة. ثمانية لا تعلو جوعا من الوصية. وخمسة تعلو جوعا ٢٢٢

رقم الشعر	صفحة
٩٠٥	بيان أن لا يكون الرجوع عن الوصية بقوله: أخرتها ويكون الرجوع بقوله: تركتها ٢٢٤
٩٠٦	بيان أن ليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يوجرها ٢٢٤
٩٠٧	جواز الوصية لبيت الله تعالى ٢٢٤
٩٠٨	عدم صحة الوصية لعبد الزارث ٢٢٥
٩٠٩	تسمية ٢٢٥
٩٠٩	في البيت مسئلتان ٢٢٦
٩١٠	الأولى : بيان أن الضمان في مرض الموت وصية ٢٢٦
٩١٠	الثانية : جواز الوصية بالحج من ماله عن أبيه الميت ٢٢٦
٩١٠	في البيت مسئلتان ٢٢٦
٩١١	الأولى : عدم جواز الوصية بالحج عنه لو ارث بلا إذن الورثة ٢٢٦
٩١١	الثانية : عدم صحة الإجازة في حياة الموصي ٢٢٦
٩١٢	بيان الإعطاء من ثلث ما في يده لو أقر أحد بنيه بوصية ثلث ٢٢٧
٩١٢	في البيت مسئلتان ٢٢٧
٩١٣	الأولى : عدم جواز الوصية من الثلث إذا كان على الموصي دين وإن أجاز الغريم ٢٢٧
٩١٣	الثانية : بيان دعوى الدين في الوصية بثلث المال ٢٢٧
٩١٣	بيان بيع الأمة لو أوصى أحد بأن تباع ممن أحببت ٢٢٨
فصل من كتاب الفرائض	
٩١٤، ٩١٥	معنى الغرض لغةً وشرعاً ٢٢٨
٩١٦، ٩١٧	بيان الاختلاف في الوقت الذي يجري فيه الإرث. وثمرة الخلاف في ذلك ٢٢٨
٩١٦، ٩١٧	في البيتين مسألة وقاعدة ٢٢٩
٩١٨	مسألة : رجل صلب برجله فقطع الوارث اليحيل فمات لا يحرم الميراث ٢٢٩
٩١٩	قاعدة : أن من حصل له الموت على سبيل التسميم من وراثته لا يحرم الميراث ٢٢٩
٩١٩	فتاوه : ٢٢٩
٩١٨	هل الولد يرث الأب لو مات الأب بعد ثبوت حرمة المصاهرة بين الزوجين؟ ٢٣٠
٩١٩	بيان الصورة الأولى التي ليس الحذف فيها كالأب ٢٣٠

رقم الشعر	صفحة
٩٢٠	بيان الصلوة الثانية التي يخالف فيها الحد الأب ٢٣٠
٩٢٢، ٩٢١	في البيتين المسئلة الثالثة التي يخالف فيها الحد الأب ٢٣٠
٩٢٤، ٩٢٣	بيان المسئلة الرابعة التي يخالف فيه الحد الأب ٢٣١
٩٢٥	في البيت فرع خامس يفارق فيها الحد الأب ٢٣١
٩٢٧، ٩٢٦	في البيتين أربع مسائل يخالف فيها الحد الأب ٢٣١
٩٢٨	في البيت فرع خامس يخالف فيه الحد الأب ٢٣١
٩٢٩	فرع سادس يفترق فيه الأب الحد ٢٣٢
٩٣٠	بيان أن المحروم لا يحجب مطلقا ٢٣٢
٩٣١	في البيت مسائل ٢٣٣
الأولى : بيان أن ذوي الأرحام لا يحجبون بالنزول والزوجة ٢٣٣	
الثانية : بيان أن اختلاف الدار لا يؤثر في المسلمين ٢٣٣	
الثالثة : بيان أن اختلاف الدار يؤثر في غير المسلمين ٢٣٣	
٩٣٢	في البيت مسفلتان ٢٣٣
الأولى : أن المستامن لا يرث الذمي ٢٣٣	
الثانية : الحريري في دار الحرب لا يرث الذمي ٢٣٣	
فصل في المعاينة	
٩٣٤	معنى المعاينة وحكمه ٢٣٤
٩٣٤، ٩٣٣	بيان أن الناس نظموا في المعاينة أشياء كثيرة ومن أشرفها الدر الفيس والجوهر ٢٣٤
٩٣٥	في البيت مسفلتان ٢٣٤
الأولى : ما النجس الذي يؤثر قليلا ولا يؤثر كثيرا؟ ٢٣٤	
الثانية : ما النجاسة التي تؤثر في الماء دون الثوب؟ ٢٣٤	
٩٣٧، ٩٣٦	في البيتين ذكر خمسة عشر مطهرا للنجاسة ٢٣٥
٩٣٨	في البيت سوالان ٢٣٧
الأول : من يكون في الصلاة ولا يعد مصليا ٢٣٧	
الثاني : أي مصل يحجر بالتسمية في الصلاة؟ ٢٣٧	
٩٣٩	في البيت سوالان ٢٣٧

رقم السؤال	صفحة
الأول : أي صلاة قراءة القرآن فيها تفسدها؟	٢٣٧
الثاني : أي صلاة يغيرها السجود؟	٢٣٨
٩٤٠ أي رجل يصلي المغرب يتشهد فيها عشر مرات؟	٢٣٨
٩٤١ أي رجل وجبت عليه الزكاة وجازله أخذ الزكاة	٢٣٨
٩٤٢ أي رجل فقير عند قوم وغني عند قوم؟	٢٣٨
٩٤٣ أي رجل أكل نهارا في رمضان ولم يفطر؟	٢٣٩
٩٤٤ أي رجل جاوز ميقاته بدون إحرام ولا يجب عليه الدم؟	٢٣٩
٩٤٥ في البيتين سوالان	٢٣٩
الأول : أي رجل له أم وأختان زوجهن من رجل نكاحا جائزا؟	٢٣٩
الثاني : أي رجل زوج أحد أبويه باغت ابنه من النسب؟	٢٣٩
٩٤٧ أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا فحرمت ضربتها على زوجها كونها؟	٢٤٠
٩٤٨ في البيت سوالان	٢٤٠
الأول : أي امرأة تحرم على زوجها ليلا فقط؟	٢٤٠
الثاني : أي امرأة لها زوجان فأكثر؟	٢٤٠
٩٤٩ أي امرأة تعدد عدتها إلى أربع عددا؟	٢٤١
٩٥٠ أي زوجين رقيقين أولادهما أحرار؟	١
٩٥١ ما الحيلة في رجل حلف بالطلاق أنه لا يكلم امرأته وحلفت هي بالعاق؟	
٩٥٢ في البيت سوالان	
الأول : أي أب يقطع ابنه إذا سرق	
الثاني : أي رجل سرق ألفاً من حرز ولم يقطع	١
٩٥٣ أي رجل قال لأرجوا الجنة ولا أخاف النار ولا يكفر؟	٢٤٢
٩٥٤ هل قاتل بأنه لا يدخل النار كافر؟	٢٤٣
٩٥٥ أي رضيع يصح إسلامه بدون تبعية لأحد من أصوله	٢٤٣
٩٥٦ أي رجل يوجر بأخذ مال الغير بدون إذنه؟	٢٤٣
٩٥٧ في البيت سوالان	٢٤٤
الأول : هل أبق لا يملك العدل رده؟	٢٤٤

رقم الشعر	صفحة
الثنائي : أي رجل حي يعدميتا	٢٤٤
٩٥٨ أي رجل عمره سبعون عند إيماننا واثنان وسبعون عندهما	٢٤٤
٩٥٩ أي شريك لا يملك قسمة ملكه؟	٢٤٥
٩٦٠ أي أرض مرفوفة على غير معين يصح إيجارها؟	٢٤٥
٩٦١ أي رجل هو بصري عند الإمام وكوفي عند أبي يوسف؟	٢٤٥
٩٦٢ في البيت سوالان	٢٤٥
الأول : كيف يعود المالك عبدا والعبد مالكا؟	٢٤٦
الثنائي : كيف يبيع الرجل عبدا حرره	٢٤٦
٩٦٣ أي مالك أرض لا يملك بيعها من غير شريكه	٢٤٦
٩٦٤ أي ابن ملك بيع أبويه ويملك الثمن	٢٤٦
٩٦٥ أي رجل كفّل رجلا بأمره وأدى المال الذي كفله من ماله	٢٤٧
٩٦٦ كيف تصح الحوالة بدون رضی المحيل	٢٤٧
٩٦٧ أي إمام عادل جاز ذبحه بغير ذنب	٢٤٧
٩٦٨ أي عدول لا يؤدون عند الحاكم؟	٢٤٨
٩٦٩ أي كفيل لا يمكن عزله؟	٢٤٨
٩٧٠ كم صورة يكون القول قول الخصم بدون يمين؟	٢٤٨
٩٧١ أي مقر لا يلزمه المال حتى يكرر الإقرار؟	٢٤٩
٩٧٢ أي مصالح على ترك حقه ويأخذ على ذلك مبلغا؟	٢٤٩
٩٧٣ في البيت سوالان	٢٤٩
الأول : أي مضارب أنفق طعام عبده له للمضاربة ويكون غارما؟	٢٤٩
الثنائي : أي مودع لم يضع الرديعة ويخسر الرديعة	٢٥٠
٩٧٤ أي معير لا يملك استرجاعه؟	٢٥٠
٩٧٥ في البيت سوالان	٢٥٠
الأول : أي واهب لابنه له حق الرجوع؟	٢٥٠
الثنائي : هل يمنع الشخص من استئجار قومه؟	٢٥٠
٩٧٦ أي رجل رأى مملوكه يبيع ويشترى وسكت ولا يعد ذلك إذنا؟	٢٥٠

رقالشمعر	صفحة
٩٧٧ أي مسئلة يعد الإكراه فيه كالطوع؟	٢٥٠
٩٧٨ أي غاصب ضمن غيره ذلك المفصوب؟	٢٥١
٩٧٩ إذا اشترى داراً في سكة غير نافذة وفيها نهر جار فبيعت فيها دار لمن تكون الشفعة؟	٢٥١
٩٨٠ في البيت ثلاث أسئلة	٢٥٢
الأول : أي شاة يحل أكلها بدون ذبح؟	٢٥٢
الثاني والثالث : أي يكفر المسائي والمزارع؟	٢٥٢
٩٨١ في البيت سوالان	٢٥٢
الأول : أي مصل صلى وله لحية كبيرة فصحت وبدونها لا؟	٢٥٢
الثاني : أي رجل ضحى ولم ينهر دماً؟	٢٥٢
٩٨٢ في البيت سوالان	٢٥٢
الأول : رجل غصب نهراً هل له أن يشرب؟	٢٥٢
الثاني : هل يوجد نهر جار طاهر غير مطهر؟	٢٥٣
٩٨٣ أي رجل حلال ليس بمحرم لا يحل اصطياؤه؟	٢٥٣
٩٨٤ في البيت سوالان	٢٥٣
الأول : أي رهين لا يرام افتكاكه من الرهن؟	٢٥٣
الثاني : أين يحل شرب الخمر والمسكر	٢٥٣
٩٨٥ ضرب شاة أو بقرة فألقت جنيناً ميتاً هل يجب الضمان؟	٢٥٣
٩٨٦ أي جان إذا مات المجني عليه تجب شطر الدية وإن عاش تجب كاملة؟	٢٥٣
٩٨٧ في البيت سوالان	٢٥٤
الأول : أي وصية لا يصح الرجوع عنها	٢٥٤
الثاني : أي الوصية تتأثر بالفعل ولا تتأثر بالقول	٢٥٤
٩٨٨ هل ترث المرأة زوجها وابنها من غيره منحصرأ أرثه فيهما ويحرم أبوه؟	٢٥٥
٩٨٩ أي امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء عم أعزأ أصغرهم ثلثي المال واشترك الأخوان في الثلث	٢٥٥
٩٩٠ في البيت مسئلتان	٢٥٥
الأولى : أي امرأة ترث زوجها نصف ماله؟	٢٥٥
الثانية : أي امرأة تزوجت أربع رجال وورثت نصف جميع ميراثهم؟	٢٥٦

رقم الشعر	صفحة
٩٩١	أي امرأة حامل إن ولدت ذكر الم ترث وإن ولدت بنتا ورثت ثلث المال؟ ٢٥٦
٩٩٢	أي ثلاث رجال إخوانه أحرزوا الميراث فأخذ كل واحد منهم نصفه والأخر ثلثه ٢٥٧
٩٩٣	بيان سبب نظم الفروع ٢٥٧
٩٩٤	بيان إتمام الكتاب ٢٥٧
٩٩٥	بيان الزيادة في هذه القصيدة ٢٥٨
٩٩٦	بيان ترتيب الكتاب ٢٥٨
٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩	الآيات مشتملة على مدح هذه القصيدة ٢٥٨، ٢٥٩
١٠٠٠	طلب الدعاء وترجمة الناظم ٢٥٩
١٠٠١	بيان حاله في تصنيف هذه القصيدة ٢٥٩
١٠٠٢	اشتمل البيت على اعتراف التقصير وسؤال التفضل بالمسامحة ٢٦٠
١٠٠٣، ١٠٠٤	طلب الدعاء لنفسه وسؤال المعونة من الله تعالى ٢٦٠
١٠٠٥	بيان الحمد لله والصلاة وأربع مسائل من العقائد ٢٦١
	الأولى : وجود الباري سبحانه وتعالى ٢٦١
	الثانية : بيان كونه عالمًا ٢٦١
	الثالثة : بيان كونه حيًّا ٢٦١
	الرابعة : بيان كونه باقياً ٢٦١
١٠٠٦	في البيت ثمان مسائل ٢٦٢
	الأولى : أنه قديم ٢٦٢
	الثانية : أنه قادر ٢٦٢
	الثالثة : أنه واحد ٢٦٢
	الرابعة : أنه متكلم ٢٦٤
	الخامسة : أنه سميع ٢٦٤
	السادسة : أنه بصير ٢٦٤
	السابعة : أنه مزئد ٢٦٤
	الثامنة : أنه خالق ٢٦٥

رقم الشعر	صفحة
١٠٠٧	في البيت مسائل ٢٦٥
	الأولى : قدم الكلام ٢٦٥
	الثانية : قدم الصفات ٢٦٥
	الثالثة : بيان حدوث العالم ٢٦٥
١٠٠٨	في البيت مسئلتان ٢٦٥
	الأولى : خلق أفعال العباد ٢٦٥
	الثانية : كرامات الأولياء ٢٦٦
١٠٠٩	في البيت مسائل ٢٦٦
	الأولى : أنه تعالى لا شبه له ٢٦٦
	الثانية : أنه تعالى ليس بحسم ٢٦٧
	الثالثة : أنه ليس بحوهر ٢٦٧
	الرابعة : أنه لا يوصف بالكيفية ٢٦٧
	الخامسة : أنه تعالى لا يوصف بالعين ٢٦٧
١٠١٠	في البيت مسئلتان ٢٦٧
	الأولى : بيان تكليف ما لا يطاق ٢٦٧
	الثانية : بيان وجوب الأصلاح للعباد ٢٦٨
١٠١١	في البيت مسائل ٢٦٨
	الأولى : تفسير الإيمان ٢٦٨
	الثانية : أن الإيمان والإسلام واحد ٢٦٨
	الثالثة : بيان صحة إيمان المقلد ٢٦٨
	الرابعة : قول المؤمن أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ٢٦٩
	الخامسة : أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ٢٦٩
١٠١٢	في البيت مسائل ٢٦٩
	الأولى : بيان أن الحرام رزق ٢٦٩
	الثانية : بيان أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان ٢٧٠
	الثالثة : أن أهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار ٢٧٠

رق الشرح	صفحة
	الرابعة : أنه يجوز أن يغفر الله تعالى لمن شاء دون الشرك..... ٢٧١
	الخامسة : بيان أنه لا يجوز العفو عن الكفر..... ٢٧١
١٠١٣	بيان رؤية الباري جل وعلا..... ٢٧١
١٠١٤	في البيت مسائل..... ٢٧٢
	الأولى : بيان إرسال الرسل..... ٢٧٣
	الثانية : عصمة الأنبياء..... ٢٧٣
	الثالثة : بيان البعثة..... ٢٧٣
١٠١٥	في البيت مسائل..... ٢٧٤
	الأولى : بيان الشفاعة..... ٢٧٤
	تنبيه..... ٢٧٤
	الثانية : بيان رسالة نبينا ﷺ..... ٢٧٤
	الثالثة : بيان أن شريعته ﷺ مستمرة إلى يوم القيمة..... ٢٧٤
	نكتة..... ٢٧٤
	الرابعة : بيان المعجزات..... ٢٧٤
١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨	في البيت مسائل..... ٢٧٥
	الأولى : سؤال منكرو نكير..... ٢٧٥
	الثانية : بيان عذاب القبر..... ٢٧٥
	الثالثة : الحساب..... ٢٧٥
	الرابعة : بيان الميزان..... ٢٧٥
	الخامسة : بيان صحف الأعمال..... ٢٧٦
	السادسة : بيان الحنة..... ٢٧٦
	السابعة : بيان النار..... ٢٧٦
	الثامنة : بيان الصراط..... ٢٧٦
	التاسعة : بيان الحشر..... ٢٧٦
١٠١٨	في البيت مسائل..... ٢٧٧
	الأولى : معنى التواتر لغة واصطلاحاً..... ٢٧٧
	الثانية : بيان تفضيل نبينا ﷺ على سائر الخلق والصلاة عليه..... ٢٧٧
١٠١٩	بيان الصلاة على الخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين وترتيب الخلافة ومدتها..... ٢٧٧
١٠٢٠	بيان الصلاة على سائر الصحابة والتابعين..... ٢٧٩
١٠٢١	بيان صفة الصلاة والسلام..... ٢٧٩



تراجم الأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب

﴿الف﴾

أبو بكر الصديق رضي الله عنه

٥١-ق هـ-١٣هـ-٥٧٣-٦٢٤ م

عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي، أبو بكر: أول الخلفاء الراشدين، وأول من امن برسول الله ﷺ من الرجال وأحد أعظم العرب، ولد بمكة، ونشأ سيداً من سادات قريش، وغنياً من كبار موسريهم، وعالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياستها، وكانت العرب تلقيه بعالم قريش، وحرماً على نفسه الحمر في الجاهلية فلم يشربها، وشهد الحروب واحتمل الشدائد وبذل الأموال. وبويع بالخلافة يوم وفاة النبي ﷺ ١١هـ.

وكان موصوفاً بالحلم والرافة بالعامية خطيباً لسناء، وشجاعاً بطلاً.

مدة خلافة ستان وثلاثة أشهر ونصف شهر، وتوفي بالمدينة. له في كتب الحديث ١٤٢ حديثاً.

وأخباره كثيرة. الأعلام للزركلي: الجزء ٤، ص: ٢٣٨. ط: بيروت.

ابن مسعود رضي الله عنه

٣٢-٠٠هـ-٦٥٣ م

عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ، وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. وكان خادماً رسول الله ﷺ الأمين وصاحب سره، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته، يدخل عليه كل وقت ويمشي معه. نظر إليه عمر يوماً وقال: وعاء مليّ علماً. وولي بعد وفاة النبي ﷺ بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان رضي الله عنه، فتوفي فيها عن نحو ستين عاماً. وكان قصيراً جداً، يكاد الجلوس يوارونه، وكان يحب الإكثار من التطيب فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنهم مر من طيب رائحته. له ٨٤٨ حديثاً. (الأعلام الجزء ٤، ص: ٢٨٠. ط: بيروت.)

أبو هريرة رضي الله عنه

٢١ق هـ-٥٩هـ-٦٠٢-٦٧٩ م

عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هريرة: صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث

ورواية له. نشأ يتيمًا ضعيفًا في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧هـ، ولزم صحبة النبي ﷺ فروى عنه ٥٣٧٤ حديثًا، نقلها عن أبي هريرة أكثر من ٨٠٠ رجل بين صحابي وتابعي. وولى إمرة المدينة مدة. لما صارت الخلافة إلى عمرؓ استعمله على البحرين، ثم رآه لئن العريكة منشغولًا بالعبادة فعزله. وأراد بعد زمن على العمل فأبى. وكان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها. وكان أبو هريرة فقيهًا ولم يعلم شيئًا من أسباب الاجتهاد وكان يفتي في زمن الصحابة وما كان يفتي في ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد وقد جمع شيخ الإسلام تقي الدين السبكي جزءًا سمي "فتاوى أبي هريرة" (الأعلام الجز: ٤، ص: ٨٠، ط: بيروت. أيضًا الحواهر المضية، ص: ١٨، ٤١٨، الجز: ٢، ط: حيدرآباد)

أم سلمة رضي الله عنها

٢٨ ق هـ - ٦٢٢ هـ - ٥٩٦ - ٦٨١ م

هند بنت سهيل المعروف بأبي أمية (ويقال اسمه حذيفة، ويعرف بزد الراكب) ابن المغيرة، القرشية المخزومية، أم سلمة، من زوجات النبي ﷺ تزوجها في السنة الرابعة للهجرة. وكانت من أكمل النساء عقلاً وخلقاً، وهي قديمة الإسلام (الأعلام: ٩/١٠٤) وطبقات ابن سعد (٦٠/٨) والإصابة رقم الترجمة (١٣٠٩).

ابن المسيبؓ

١٣ - ٩٤ هـ - ٦٣٤ - ٧١٣ م

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو محمد: سيد التابعين وأحد الفقهاء والسبعة بالمدينة. جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، لا يأخذ عطاءً. وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأفضيته حتى سُمي رواية عمرؓ. توفي بالمدينة. (الأعلام الجز: ٣، ص: ٥٥، ط: بيروت).

ابن سيرينؓ

٣٣ - ١١٠ هـ - ٦٥٣ - ٧٢٩ م

محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء أبو بكر: إمام وقته في علوم الدين بالبصرة. تابعي من أشراف الكتاب مولده ووفاته في البصرة: نشأ أبناً حتى أذنه صمم. وتفقه وروى الحديث، واشتهر بالورع وتعمير الرؤيا. ينسب له كتاب "تعيز الرؤيا" وغير ذلك. (الأعلام: ٧/٢٥، تهذيب التهذيب: ٩/٢١٤. وتاريخ بغداد: ٣٣١/٥)

إبراهيم النخعيؓ

٤٦ - ٩٦ هـ - ٦٦٦ - ٨١٥ م

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، من مذهب من أكابر التابعين صلاحاً وصدق

رواية وحفظاً للحديث. من أهل الكوفة. مات مخفياً من الحجاج (الأعلام للزركلي: ٧٦/١. وحلية الأولياء: ٢١٩/٤).

أبو حنيفة رحمه الله

٨٠-١٥٠هـ-٦٩٩-٧٦٧م

النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي، إمام الحنيفة الفقيه المجتهد أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل: أصله من أبناء فارس ولد ونشأ بالكوفة وكان يبيع الخبز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، وأراد عمر بن هبيرة (أمير العراقيين) على القضاء، فامتنع ورعاً، وأراد المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات. قال ابن خلكان: (هذا هو الصحيح) وكان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقاً: قال الإمام مالك يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، حسن المنطق والصورة جهوري الصوت إذا تحدث انطلق في القول وكان لكلامه دوي. وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة - له "مسند" في الحديث جمعه تلاميذه. توفي ببغداد وأخباره كثيرة. (الأعلام للزركلي: ج ٨، ص ٣٦. ط: دار العلم لبنان بيروت)

الإمام أحمد بن حنبل

١٦٤-٢٤١هـ-٧٨٠-٨٥٥م

أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني الوائلي: إمام المذهب الحنبلي، واحد الأئمة الأربعة أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس. وولد ببغداد. نشأ متكياً على طلب العلم وسافر في سبيله أسفراً كبيرة إلى الكوفة والبصرة، ومكة والمدينة، واليمن والشام وغير ذلك وصنف "المسند - ط: ستة مجلدات، و"الناسخ والمنسوخ" و"الرد على من ادعى التناقض في القرآن" و"التفسير" و"فضائل الصحابة" و"المناسك" و"الزهد" و"الأشربة" و"المسائل" و"عزل الحديث. خ" وكان أسمر اللون، حسن الوجه، طويل القامة، يلبس الأبيض ويخضب رأسه ولحيته بالحناء. وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن ومات قيل أن يناظر ابن حنبل، وتولى المعتصم فسبحن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهراً لا تمتناعه عن القول بخلق القرآن، وأطلق سنة ٢٢٠هـ، ولم يصبه شرفي زمن الواثق بالله بعد المعتصم، ولما توفي الواثق وولى أخوه المتولى ابن المعتصم أكرم الإمام ابن حنبل وقدمه، ومكث مدة لا يوالي أحداً إلا بمشورته، وتوفي الإمام وهو على مقدمة عند المتوكل. (الأعلام. الجزء: ١، ص: ١٩٢)

الإمام أبو يوسف

١١٣-١٨٢هـ-٧٣١-٧٩٨م

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف، كان صاحب حديث حافظاً، ولزم أبا حنيفة، وغلب عليه

الرأي، وولي قضاء بغداد، قلم يزل بها حتى مات ١٨٢ في خلافة هارون الرشيد وابنه يوسف ولي قضاء الجانب الغربي في حياة أبيه، وتوفي ١٩٢ وكان أبويوسف^٢ هو المقدم من أصحاب الإمام أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأملأ المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض، وله الأمالي والنوادر. الفوائد البهية، ص: ٩٤، ط: المطبع المصطفائي. الأعلام للزركلي. الجزء التاسع. ص: ٢٥٢، ط: بيروت.

إسماعيل بن حماد

٠٠-٢١٢هـ-٠٠-٨٢٧م

إسماعيل بن حماد بن الإمام أبي حنيفة النعمان: فقيه حنفي. من القضاة العلماء ولي قضاء الجانب الشرقي من بغداد وقضاء البصرة والرقعة. وصنف "الجامع" في الفقه على مذهب جده. و"الرد على القلبية" وغير ذلك. قال أحد واصفيه: ما ولي القضاء من لدن عمر بن الخطاب إلى أيام ابن حماد أعلم منه. وذكر القاري أنه مات شاباً ولو عاش حتى صار شيخاً كان له منزلة بين الناس. (الفوائد البهية، ص: ٢٣، ط: لكتاؤ. أيضا الأعلام، ص: ٣٠٩، ج: ١، ط: بيروت)

أبو بكر الخصاف

٠٠-٢٦١هـ-٠٠-٨٧٥م

أحمد بن عمر بن مهير الشيباني أبو بكر المعروف بالخصاف: فرضي، نحاس، فقيه كان مقدماً عند الخليفة المهدي بالله، فلما قتل المهدي نهب قذهب بعض كتبه. وكان ورعاً يأكل من كسب يده، توفي ببغداد. له تصانيف، منها: أحكام الخصاف. ط: و"الحيل. ط" و"الرضاع" و"المحاضرو السجلات" و"أدب القاضي" و"النفقات على الأقارب" و"درع الكعبة" و"الخراج" وغير ذلك. (الأعلام، الجزء الأول، ص: ١٧٨، ط: بيروت)

الفقيه أبو الليث

نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث الفقيه السمرقندي المشهور بإمام الهدى، أخذ عن أبي جعفر الهندواني عن أبي القاسم الصفار عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف^٣. وله تفسير القرآن، والنوازل، والعيون، والفتاوى، وخزانة الفقه وغير ذلك، مات ٣٩٣. وذكر علي القاري في طبقاته أنه مات بـ"كورة" بلغ ٣٨٦ وذكر صاحب الكشف وفاته عند ذكر البستان والتفسير وتنبية الغافلين ٣٧٥ وفي وفاته أقوال آخر. الفوائد البهية، ص: ٩٢، ط: المطبع المصطفائي.

ابن أبي شَيْبَةَ

هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان ابن خواستي العبسي مولا هم ابوبكر الحافظ الكوفي ،
روى عنه البخاري، ومسلم، قال ابن خراش سمعت ابازرة الرازي يقول: مارأيت احفظ عن ابي بكر ابن أبي شيبه
وكان ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، قال البخاري مات سنة خمس وثلاثين ومائتين في المحرم.
(تهذيب التهذيب)

ابن ولاد

٠٠-٣٣٢هـ-٠٠-٤٤٤م

أحمد بن محمد بن ولاد التميمي أبو العباس : نحوي مصري. أصله من البصرة . له كتب منها
"المقصود والمحدود-ط" و "انتصار سيبويه على المبرد" الأعلام الجزء: ١، ص: ١٩٨. ط: بيروت.

أبوبكر الرازي

٣٠٥-٣٧٠هـ-٩١٧-٩٨٠م

أحمد بن علي أبوبكر الرازي الحصاص . كان إمام الحنفية في عصره، أدخل عن أبي سهل الزجاج،
واستقر التدريس ببغداد، وكان على طريق الكرخي في الورع والزهد. له تصانيف. منها "أحكام القرآن"
و "شرح مختصر الكرخي" و "شرح جامع محمد" وغير ذلك. و "الحصاص" نسبة إلى العمل بالحصص. (الفوائد
البيهية، ص: ١٦٠. والجواهر المضئية، ج: ١، ص: ٧٤. ط: حيدرآباد).

ابن مقاتل الرازي

محمد بن مقاتل الرازي ، قاضي الري. من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمان بن شعيب
وعلي بن معبد. روى عن أبي المطيع. قال الذهبي: وحدث عن وكيع وطبقته.
(الجواهر المضئية. ج: ٢، ص: ١٣٤)

ابن رستم

هو إبراهيم ابن رستم ابوبكر المروزي، أحد الأعلام . تفقه على محمد بن الحسن وروى عن أبي عصمة
الجامع وأسد بن عمرو صاحبي أبي حنيفة، قال الدارمي سئل يحيى ابن معين عن إبراهيم بن رستم فقال ثقة .
(الجواهر المضئية)

شيخ أحمد الطواويسيّ

١٠٠-٣٤٤هـ

هو أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم أبو بكر الطواويسيّ، بروي عن محمد بن نصر المروزي وعبد الله بن شيرويه النيسابوري وغيرهما. وروى عنه نصر بن محمد بن غريب الشاشي وأحمد بن عبد الله بن إدريس. (الفوائد البهية، ص: ١٨. والجواهر المضئية، ج: ١، ص: ١٠٠)

ابن أبي ليليّ

٧٤-١٤٨هـ-٦٩٣-٧٦٥م

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليليّ يسار (وقيل داؤد) ابن بلال الأنصاري الكوفي: قاضي، فقيه، من أصحاب الرأي، ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية، ثم لبني العباس. واستمر ٣٣ سنة. له أخبار مع الإمام أبي حنيفة وغيره مات بالكوفة. (الأعلام، ج: ٧، ص: ٦٠. وتهذيب التهذيب، ج: ٩، ص: ٣٠١)

إبراهيم بن آدهم

١٦١-١٠٠-٧٧٨م

إبراهيم بن آدهم بن منصور، التميمي البلخي أبو إسحاق: زاهد مشهور، كان أبوه من أهل الغنى في بلخ فتفقه ورحل إلى بغداد، وجمال في العراق والشام والحجاز، وأخذ عن كثير من علماء الأقطار الثلاثة، وكان يلبس في الشتاء فرواً لا قميص تحته، ولا يتعمم في الصيف ولا يحتذي. يصوم في السفر والإقامة، وينطق بالعربية الفصحى لا يلحن وأخباره كثيرة. (الأعلام، ج: ١، ص: ٢٤. ط: بيروت)

الإمام أبو حفص

أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير البخاري، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن وله أصحاب لا يحصون ذكر السمعاني أن خيز اخيز قريب من بخارى منها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير. (الفوائد البهية، ص: ١٣. والجواهر المضئية، ج: ١، ص: ٦٧)

أبو محمد الكفينيّ

هو عبد الله بن محمد بن محمد المعروف بالحاكم الكفيني. روى عند أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الكرمني. (الجواهر المضئية، ج: ١، ص: ٢٩١)

أبو مطيع البلخيّ

هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن القاضي أبو مطيع البلخي. روى الفقه الأكبر عن أبي حنيفة

وروى عن عون وهشام وحسان ومالك بن أنس وغيرهم، وروى عنه أحمد بن منيع وخلاّد بن أسلم وجماعة.
وأرخ وفاته الذهبي في "العبر بأخبار من غير" ١٩٩ هـ. (الفوائد البهية: ص ٢٢، الحواهر المضيفة: ج ٢: ص ٢٦٥)

أبو عاصم العامريّ

هو محمد بن أحمد القاضي أبو عاصم العامري، كان قاضياً إماماً بدمشق ومن تصانيفه المبسوط
نحو من ثلاثين مجلداً. (الحواهر المضيفة: ج ٢: ص ٢٥٦، والفوائد البهية: ص ٦٨)

إسماعيل بن زاهد

٤٠٣ هـ - ١٠١٢ م

إسماعيل بن الحسن علي أبو محمد الفقيه الزاهد. كان إماماً وقته في الفروع والأصول. كما في الفوائد
البيهية، ص ٢٣. وفي الأعلام، والحواهر المضيفة. إسماعيل بن الحسين بدل الحسن. له كتاب "الشامل" في
فروع الحنفية جزءان و"الكفاية" مختصر شرح القدوري. (الأعلام، ج ١: ص ٣٠٨٩) و(الحواهر المضيفة: ج ١: ص ١٤٧)

أبو عبد الله الخيز اخزي

هو أبو محمد عبد الله بن الفضل الخيز اخزي. كما في "معجم البلدان" (٤٩٨/٣) و"الحواهر
المضيفة" (٢٨٠/١) وفي "الفوائد البهية" ص ٣٩. عبد الرحمن بن الفضل بدل عبد الله. هو إمام كبير فقيه
متورع، روى عن أبي بكر أحمد بن عبد الله بن حبيب، وأبي بكر بن مجاهد القطار البلخي. وغيرهما.
وتفقه على أبي بكر محمد بن الفضل الكماري.

السيد أبو شعاع

محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين بن علي بن عبد الله بن الحسن بن علي بن عبد الله بن الحسن
بن العباس بن علي بن أبي طالب المشتهر بالسيد أبو شعاع، كان في عصر ركن الإسلام علي بن الحسين
السفدي. بـ "سمرقند" وكان الإمام الحسن الماتريدي معاصراً لهما. (الفوائد البهية: ص ٦٣، ط: لكاؤ)

الإسكاف

٣٣٣ هـ - ٠٠

محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف البلخي، إمام كبير جليل القدر. أخذ الفقه عن محمد بن سلمة عن
أبي سليمان الحوزجاني وتفقه عليه أبو بكر الأعمش محمد بن سعيد أبو جعفر الهندواني. (الفوائد البهية،
ص ٦٥، والحواهر المضيفة: ج ٢: ص ٢٣٩)

أبو حامد البلخي

٣٤٠-٠٠ هـ

هو أحمد بن سهل أبو حامد البلخي روى عن أبي سليم محمد بن الفضل البلخي وأبي عبد الله محمد بن أسلم قاضي سمرقند وروى عنه حفيده عبد الله بن محمد الفقيه السمرقندي. كان فاضلاً من أصحاب الرأي سكن سمرقند. (الفوائد البهية، ص: ١٤. والخواهر المضية: ج: ١، ص: ٦٩).

أبو عبد الله محمد بن الفضل

٣١٩-٠٠ هـ - ٩٣١-٠٠ م

محمد بن الفضل بن العباس، أبو عبد الله البلخي. صوفي شهير، من أجلة مشايخ خراسان أخرج من بلخ، فدخل سمرقند، ومات فيها. (الأعلام ٢٢١/٧. وحيلة الأولياء ٢٣٢/١).

ابن الصلاح

٥٧٥-٦٧٣ هـ

أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الكردي، الشهرزوري، المعروف بـ "ابن الصلاح" المقلب تقي الدين، الفقيه، الشافعي. كان أخذ فضلاء عصره في التفسير والحديث، والفقه وأسماء الرجال، ونقل اللغة وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاواه مسددة. قال ابن خلكان: وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم. مولده ٥٧٥ بشرخان. وتوفي ٦٤٣ بدمشق. (الناج المكلل ملخصاً، ص: ٨٠، ط: مجتبي).

ابن قدامة

٥٢٨-٦٠٧-١١٣٤-١٢١٠

محمد بن أحمد بن محمد، أبو عمر ابن قدامة الجماعلي الأصل، الدمشقي الدار. فقيه حنبلي. توفي بدمشق. خرج له الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي "أربعين حديثاً" من رواياته. (الأعلام، الجزء ٦، ص: ٢١٤، ط: بيروت).

ابن الصائغ

محمد بن عبد الرحمن بن علي المعروف بشمس الدين ابن الصائغ، كان تحريراً متحيراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون، سمع الحديث بمصر والشام وبرع، ودرس، وأفاده، وله تصانيف. منها: "التعليق في المسائل البديقة" و"مجمع الفرائد" "سبعة عشر مجلداً" و"المباني في المعاني" و"المنهج القويم في فوائد تتعلق

بالقرآن العظيم" و"شرح ألفية ابن مالك في النحو" و"شرح مشارق الأنوار" و"شرح البردة" وغير ذلك مات
٧٧٧. (الفوائد البهية، ص: ٧١، ط: المطبع المصطفائي)

ابن سماعة

١٣٠-٢٣٣هـ-٧٨٨-٨٤٧م

محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال التميمي أبو عبد الله: حافظ للحديث، ثقة تجاوز المئة وهو كامل
القرة، وكان يصلي في كل يوم مئتي ركعة، ولي القضاة لهارون الرشيد ببغداد، وضعف بصره فعزله المعتصم.
وكان يقول بالرأي على مذهب أبي حنيفة وصنف كتباً، منها "أدب القاضي" و"المحاضر والسجلات" و
"النوادر" عن أبي يوسف. الأعلام: الجز السابع، ص: ٢٣-٢٤، ط: بيروت. الفوائد البهية، ص: ٦٩، ط: المطبع المصطفائي.

أبو خازم

عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي أبو خازم، أخذ عن عيسى بن أبان، وعن أبي بكر بن محمد
العمى، وتفق عليه الطحاوي، وأبو طاهر الدباس، وأرخ القاضي وفاته ٢٩٢هـ. وله "كتاب المحاضر
والسجلات" و"كتاب الفرائض" وغير ذلك، وذكر أن كنيته أبو خازم بالخاء المعجمة. وذكر ابن الأثير أن
كنيته بالخاء المهملة. وتوفي في الجمادى الأولى ٢٩٢هـ. (الفوائد البهية، ص: ٣٨، ط: لكتاؤ)

ابن الفصيح

أحمد بن علي بن أحمد فخر الدين أبو طالب الهمداني المعروف بابن الفصيح، كان إماماً علامة جامعاً
للعلم العقلية والنقلية، انتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه، وكان مدرساً بمشهد أبي حنيفة، أخذ عن الحسن
السفناقي، ودرس ببغداد ودمشق، وصنف نظم الكنز، ونظم السراجية في الفرائض وتوفي ٧٥٥ يوم الأحد سادس
عشرين، ومولده ٦٨٠. وتفق عليه عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان اللبشقي. (الفوائد البهية، ص: ١٥-١٦، ط: لكتاؤ)

أبو عبد الله الزعفراني

الحسن بن أحمد بن مالك أبو عبد الله الزعفراني، كان إماماً ثقة رتب الجامع الصغير لمحمد بن الحسن تزيياً
حسناً وميز خواص مسائل محمد بن عمرواه عن أبي يوسف، وجعله مبرهاً. وله كتاب الأضاحي. (الفوائد البهية، ص: ٢٨، ط: لكتاؤ)

أبو بكر البلخي

محمد بن أحمد بن علي أبو بكر القطار البلخي. أستاذ جماعة، منهم عبد الرشيد الولوالحي.

(الفوائد، ص: ٦٣، ط: لكتاؤ)

أبو سليمان

موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني، أخذ الفقه عن محمد، وكتب مسائل الأصول والأمل، وكان مشاركالعلي بن منصور، عرض عليه المأمون القضاء فلم يقبل، توفي بعد المائتين. وله "السير الصغير" و"النوادر وغير ذلك. (الفوائد البهية، ص: ٩٠، ط: لكاؤ) (أيضاً الجواهر المضيفة، ج: ٢، ص: ١٨٦، ط: حيدر آباد)

أبو العلاء البخاري

٦٤٤-٧٠٠هـ-١٢٣٦-١٣٠٠م

محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء بن علي البخاري ثم الكلاباذي، أبو العلاء، شمس الدين فرضي من المفتين العلماء بالحديث، تعلم ببخاري وبغداد والشام ومصر. وتوفي بحاردين من كتبه "ضوء السراج" في شرح الفرائض السراجيه. قال السلامي: رأيت كثير الفوائد. وغير ذلك، ونسبته إلى "كلاباذ" محلة في بخاري. وفي الفوائد ذكر الاختلاف في مولده ووفاته. (الجواهر المضيفة، ج: ٢، ص: ١٦٣، أيضاً النوادر، ص: ٨٧، والأعلام، ص: ٤٢، الجز: ٨، ط: بيروت)

ابن عقيل حنبلي

٤٣١-٥١٣هـ-١٠٤٠-١١١٩م

علي بن عقيل بن محمد عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، ويعرف بابن عقيل: عالم العراق وشيخ الحنابلة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حياته. وكان يعظم الحلاج فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين، ثم أظهر التوبة حتى تمكن من الظهور. له تصانيف. أعظمها "كتاب الفنون" و"الواضح في الأصول-خ" و"الفرق" و"الفصول" في فقه الحنابلة. وغير ذلك. (الأعلام، الجز: ٥، ص: ١٢٨، ط: بيروت)

ابن الشجاع

محمد بن عبد الكريم بن عثمان المعروف بابن الشجاع. له اليد الطولى في الفروع والأصول أخذ عن شمس الدين عبد الله بن عطاء. ومات. ٧٦٦هـ.

أبو نصر الدبوسي

إمام كبير من أئمة الشروط. (جواهر المضيفة، ج: ٢، ص: ٢٦٨، ط: حيدرآباد. كذا في الفوائد البهية، ص: ٩٢، ط: المطبع المصطفائي)

ابن دقيق الشافعي

٦٤١-٦٨٥هـ-١٢٤٤-١٦٨٦م

هو موسى بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، سراج الدين ابن دقيق العيد: انتهت إليه رئاسة

الفتوى بقوص. له "المعني" في فقه الشافعية، (الأعلام: ٢٧٨/٨)

أبوبكر الأعمشؒ

٦١٥-٦٧٥هـ

هو محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله الفقيه المعروف بالأعمش كنيته أبوبكر تفقه على أبي بكر محمد بن محمد الإسكافي وتفقه عليه ولده أبو القاسم عبد الله والفقيه أبو جعفر الهند واني وغير ذلك. (الحوار المضيق: ٥٦/٢)

الإمام الأرسانيديؒ

محمد بن الحسين أبو جعفر الأرسانيدي. قرية من قرى مرو على فرسخين. له مختصر (تقويم الأدلة) للدبوسي في مجلد. وهو أستاذ أبي الفصل الطيبي. (الحوار المضيق: ج: ٢، ص: ٥٢. ط: حيدرآباد)

أبوبكر العياضيؒ

محمد بن أحمد بن العباس أبوبكر العياضي. ذكر السمعاني عند ذكر العياضي أنه نسبة إلى عياض اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. مات سنة إحدى وستين وثلاث مائة. (الفوائد البهية: ص: ٦٣. ط: لكانا)

أبو محمد الناصحيؒ

عبد الله بن الحسين أبو محمد الناصحي. وناصح اسم بعض أجداده. وكان إماماً كبيراً. له مجلس التدريس والفتوى. أخذ الفقه عن القاضي عتبة أبي الهيثم عن قاضي الحرمين. وتفقه عليه ابنه محمد الناصحي. مات ٤٤٧. ومن تصانيفه "تهذيب أدب القضاء للخصاف" (الفوائد البهية: ص: ٤٣. ط: لكانا)

أبو عبد الله الدامغانيؒ

٣٩٨-٤٧٨هـ-١٠٠٧-١٠٨٥م

هو محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الملك بن عبد الوهاب أبو عبد الله الدامغاني الكبير. انتهت إليه رئاسة العراقيين، وولي القضاء ببغداد بعد موت ابن مأكولا. وتفقه علي الحسين بن علي الصميمي عن أبي بكر محمد الخوارزمي عن أبي بكر أحمد الجصاص عن الكرخي عن البردعي عن أبي علي الدقاق عن الرازي عن محمد ولد بدامغان وتفقه بها وبنيسابور. قال ابن القاضي شهية: كان مثل القاضي أبي يوسف في أيامه حشمة وجاهاً وسودداً وعقلاً، وبقي في القضاء نحو ثلاثين سنة. له كتاب "مسائل الحيطان والطرق" و"الزوائد والنظائر" وغير ذلك (الأعلام: ١٦٣/٧) (والحوار المضيق: ٩٦/٢) (ومعجم البلدان ٤/٢٧٠. والفوائد البهية: ص: ٧٤)

أبو عبد الله الجرجاني

٣٩٧هـ - ١٠٠٧م

هو محمد بن يحيى بن مهدي، أبو عبد الله الجرجاني: فقيه من أعلام الحنفية. من أهل جرجان. سكن بغداد، وكان يدرس فيها بمسجد قطيعة الربيع. وتفقّه عليه أبو الحسين القدوري، وأحمد بن محمد الناطقي وغيرهما، له كتاب "ترجيح مذهب أبي حنيفة" و"القول المنصور في زيارة سيد القبور". (الأعلام: ٥/٨) (الجواهر المضيئة (١٤٣/٢) والفوائد البهية، ص: ٩٦)

ابن أبي حاتم

هو الإمام الحافظ الناقد عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس ابن المنذر الحنظلي التميمي الرازي، قال أبو يعلى اخذ علم أبيه وأبي زرعة وكان بحرّاً في العلوم ومعرفة الرجال، مات في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاث مائة. (مقدمة تحفة الاحوذى)

أبو زيد الدبوسي

الدبوسي. هو عبد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد الدبوسي. وقيل اسمه عبيد الله. صاحب كتاب الأسرار وتقويم الأدلة. وأوّل من وضع علم الخلاف وأبرزه للوجود. قال السمعاني: كان من كبار الحنفية الفقهاء ممن يضرب به المثل، توفي ببخارى سنة ثلاثين وأربع مائة وهو ابن ثلاث وستين سنة وهو أحد القضاة السبعة. (الجواهر المضيئة. ٣٣٩/١. رقم الترجمة. ٩٢٨)

ابن السكيت

١٨٦هـ - ٢٤٤ - ٨٠ - ٨٥٨م

هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف ابن السكيت إمام في اللغة والأدب أصله من خوزستان، تعلّم ببغداد ومات فيه أيضاً. من كتبه. إصلاح المنطق وغير ذلك. (الأعلام: ٢٥٥/٩)

ابن بري

٤٩٩هـ - ٥٨٢هـ - ١١٠٦ - ١١٨٧م

هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المدسي الأصل البصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش من علماء العربية النابهيين. ولد ونشأ وتوفي بمصر. له "غلط الضعفاء من الفقهاء" وغير ذلك. (الأعلام: ٢٠٠/٤) (وفيات الأعيان ١/٢٦٨)

ابن مالك

٦٠٠-٦٧٢هـ-١٢٠٣-١٢٧٤

محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحناني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية ولد في حيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه "الفيه" وله "تسهيل الفوائد" وغير ذلك (الأعلام: ١١١/٧) و "الوافي بالوفيات" (٣٥٩/٣)

ابراهيم بن يوسف

إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي كان إماماً كبيراً وشيخ زمانه. لزم أبا يوسف حتى برع، وروى عن سفيان وغيره. وعن مالك حديثاً واحداً. ومات إحدى وأربعين ومائتين. (الفوائد البهية: ص: ١١)

الأصمعي

١٢٢-٢١٦هـ-٧٤٠-٨٣١

هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. ومولده ووفاته في البصرة. كان كثيراً التطواف في البوادي يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة. وتصانيفه كثيرة. (الأعلام: ٣٠٨/٤. وتاريخ بغداد: ٤١٠/١٠)

أبونصر محمد بن سلام

محمد بن سلام أبونصر البلخي تارة يذكر في الفتاوى باسمه وتارة بكنيته وتارة بهما وهو صاحب الطبقة العالية حتى أنهم عدوه من أقران أبي حفص الكبير وما وقع في بعض الكتب نصر بن سلام فغلط. (الفوائد البهية: ص: ٦٧. والجواهر المضيفة في الكنى: ٢٦٨/٢)

أبوبكر القمي

٣٠٥هـ-٩١٧م

هو علي بن موسى بن يزيد بن قيس بن يزيد القمي: إمام الحنفية في عصره، له ردود على أصحاب الشافعي من كتبه "أحكام القرآن" (الأعلام: ١٧٨/٥. والجواهر المضيفة: ٣٨٠/١)

إسماعيل المتكلم

المتكلم. هذا لقب لمن برع في علم الكلام عرف بذلك قاضي القضاة صاحب كتاب الصلاة وله كتاب شر العهد واسمه إسماعيل. (الجواهر المضيفة في الألقاب: ٤٨/٢)

ابن فارس

هو الحسن بن فارس الفقيه المكنى أبا علي - سمع أحمد بن سهل البخاري. مات سنة ست وتسعين وثلاث مائة. (النحو المضية ٢١٦/١)

ابن الاعرابي

٢٤٦-٣٤٠هـ-٨٦٠-٩٥٢م

هو أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم، أبو سعيد بن الاعرابي. مؤرخ من علماء الحديث من أهل البصرة. تصوف وصحب الجعيد، وانتقل إلى الحجاز فكان شيخ الحرم المكي وتوفي بمكة له "المعجم" في أسماء شيوخه، و"طبقات النساك" وغير ذلك. (الأعلام: ١/١٩٩) (وتذكرة الحفاظ: ٣/٦٦) (ولسان الميزان: ١/٣٠٨)

ابن الهمام

٧٩٠-٨٦١هـ-١٣٨٨-١٤٥٧م

محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، ثم الإسكندري. كمال الدين المعروف بابن الهمام: إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض، والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس، ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة؛ وأقام بحلب مدة، وجاور بالحرمين. ثم كان شيخ الشيوخ بالعائقة الشيعونية بمصر، وكان معظماً عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة. من كتبه "فتح القدير - ط" في شرح الهداية ثمان مجلدات في فقه الحنفية. و"التحرير - ط" في أصول الفقه، و"المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة" و"زاد الفقير - ط" مختصر في فروع الحنفية. (الأعلام الحز: ٧ ص: ١٣٤-١٣٥. الفوائد البهية ص: ٧٤. ه: المطبع المصطفائي)

ابن الضياء

٧٨٩-٨٥٤هـ-١٣٨٧-١٤٥٠م

محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي العمري المكي، بهاء الدين أبو البقاء، المعروف بابن الضياء: فقيه حنفي صاغاني الأصل. ولد وتوفي بمكة. وولي قضاءها من كتبه "شرح مجمع البحرين - خ" في الفقه و"البحر العميق" و"النكت على الصحيح" في الحديث. وغير ذلك. (الأعلام الحز: ٦ ص: ٢٢٩. ط: بيروت.)



بشر بن الوليد

بشر بن الوليد بن خالد الكندي القاضي أحد أصحاب أبي يوسف، روى عنه كُتبه وأما له، وولي القضاء ببغداد في زمان المعتصم بالله مات ٢٣٨ هـ. (الفوائد البهية، ص: ٢٦، ط: يوسفى لكتاب)

بكر خواهرزاده

محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف بـ "بكر خواهرزاده" كان إماماً فاضلاً، له طريقة حسنة معتبرة، وكان من عظماء ماوراء النهر، وله "المختصر" و"التجيس" و"المبسوط" المعروف بمبسوط بكر خواهرزاده، ومشاهير كتب الفتاوى.

والمشهور بخوهرزاده عند الطلاق اثنان. أحدهما: هذا، وهو ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري وهو متقدم. ولذلك لقب بخوهرزاده. مات ٤٣٣ هـ. والثاني متأخر وهو الإمام بدر الدين محمد بن محمود الكردي ابن أخت شمس الأئمة محمد بن عبد البستار الكردي مات ٦٥١ هـ. (كذافي الحوهر المضيفة، (الفوائد البهية، ص: ٦٦، ط: المطبع المصطفائي)

فخر الإسلام البزدوي

٤٢١-٤٩٣ هـ - ١٠٣٠-١٠١٠ م

محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو اليسر صدر الإسلام البزدوي: فقيه بخارى، ولي القضاء بسمرقند. انتهت إليه رئاسة الحنفية في ماوراء النهر. له تصانيف توفي في بخارى. (الأعلام، ج: ٧، ص: ٢٤٧) وفي الجواهر المضيفة: وفخر الإسلام لقب جماعة، وعند الإطلاق يراد به الإمام البزدوي. (الجواهر المضيفة: ج: ٢، ص: ٣٨٠، ط: حيدرآباد دكن)

البَقَالِي

٤٩٠-٥٦٢ هـ - ١٠٩٧-١١٦٧ م

محمد بن أبي القاسم بن بابجوك، البقالي الخوارزمي، أبو الفضل الملقب بـ "زين المشافخ، عالم بالأدب، مفسر، فقيه حنفي، من أهل خوارزم. ووفاته في جرجانتها. من كُتبه "منازل العرب ومياها" و"الهداية" في المعاني والبيان، و"مفتاح التنزيل" و"تقويم اللسان" في النحو و"الفتاوى" وغير ذلك. (الأعلام، ج: ٧، ص: ٢٢٧، الفوائد البهية، ص: ٦٦، ط: لكتاب)

البرزازي

١٤٢٧-٠٠-١٤٢٤

محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي البريقيني الخوارزمي الشهير بالبرزازي فقيه حنفي. أصله من "كردر" بجهات خوارزم. تنقل في بلاد القرم والبلغار، وحج واشتهر. وكان يفتي بكفر (تيمورلنك) من كتبه "الجامع الوجيز-ط:" مجلدان فتاوى في فقه الحنفية و"المنائب الكردية-ط:" في سيرة الإمام أبي حنيفة و"مختصر في بيان تعريفات الأحكام-خ" و"آداب القضاء-خ" (الأعلام: الجز: ٧، ص: ٢٧٤-ط: بيروت)

بدر الدين العيني

١٤٥١-١٣٦١-٨٥٥-٧٦٢

محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين أصله من حلب، ومولده في عيني تاب (وإليها نسبة) أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية، ونظر السجون، وتقرب من الملك المؤيد حتى عد من خصائصه. ومن كتبه: "عمدة القاري في شرح البخاري-ط" و"شرح الهداية" و"شرح الكنز" و"شرح درر البحار". وغير ذلك. (الأعلام ملخصاً: الجز: ٨، ص: ٣٨٠، ط: بيروت. الفوائد البهية: ص: ٨٦)

برهان الدين صاحب المحيط

محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبدالعزيز بن عمر بن مازة برهان الدين صاحب المحيط البرهاني، كان من كبار الأئمة وأعيان فقهاء الأمة إماماً ورعاً مجتهداً متواضعاً عالماً كاملاً بحراً زاهراً فاحراً، أخذ عن أبيه، وعن عمه الصدر الشيد ومن تصانيفه "المحيط البرهاني" و"الذخيرة" و"التجريد" و"تمة الفتاوى" و"شرح أدب القضاء للخصاف" وغير ذلك. (الفوائد البهية. ملخصاً. ص: ٨٥، ط: يوسفى لكاناؤ. كشف الظنون. ج: ٢، ص: ٢٣٧)

قاضي بديع الزمان

بديع بن منصور القاضي فخر الدين القزويني (بالقاف المضمومة وفتح الزاء المعجمة وسكون الباء الموحدة) إمام، فاضل، فقيه كامل، انتهت إليه رئاسة الفتوى، تفقه على نجم الأئمة البخاري، وتفقه عليه مختار بن محمود الزاهدي صاحب الفنية. وله تصانيف معتبرة. منها "البحر المحيط" الموسوم بمنية الفقهاء. (الفوائد البهية. ص: ٢٥، ط: لكاناؤ)



داؤد بن رشيد

داؤد بن رشيد الخوارزمي من أصحاب محمد بن الحسن وحفص بن غياث سكن بغداد عروى عنه مسلم وأبو داؤد وابن ماجة والنسائي، وله "النواحر"، مات ٢٣٠. (ذكرة في الجواهر المضيئة. الفوائد البهية، ص: ٣٣. ط: يوسفى لكتاف)

الدارقطني

٣٠٦-٣٨٥هـ-٩١٩-٩٩٥م

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني الشافعي: إمام عصره في الحديث ولد بدار القطن (من أحياء بغداد) من تصانيفه "السنن" و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية" وغير ذلك. (الأعلام، ٥/١٣٠، وفيات الأعيان ١/٣٣١).

الدقاق

الدقاق بفتح الدال المهملة وتشديد القاف يقال لمن يبيع الدقيق ويعمله. هو أبو علي. قرأ على موسى بن نصر الرازي، وهو أستاذ أبي سعيد البردعي. وله كتاب الحيض. (الفوائد البهية، ص: ٥٩. ط: يوسفى لكتاف)

الدمرجي

هو الشيخ الإمام شرف الدين قاسم بن الحسين الدمرجي الحنفي له "تتف في الفتاوى" وفيه رموز فعلامة أبي حنيفة "ه" وعلامة أصحابه "ص" ومحمد "ح" وغير ذلك. (كشف الظنون، ج: ٢، ص: ٣٧٨)



هارون الرشيد

١٤٩-١٩٣هـ-٧٦٦-٨٠٩م

هارون (الرشيد) ابن محمد (المهدي) ابن المنصور العباسي، أبو جعفر: خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق، وأشهرهم. ولد بالرّي، لما كان أبوه أميراً عليها وعلى خراسان. ونشأ في دار الخلافة ببغداد وولاه أبوه غزو الروم في القسطنطينية، الخ. (الأعلام: ٤٣/٩. وغير ذلك)

الهندواني

٤٠-٣٦٢هـ

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البخاري الهندواني، ذكر صاحب الهداية في

باب صفة الصلاة إمام كبير من أهل بلخ. قال السمعاني: كان يقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه. (الحواهر المضية. ٦٨/٢. والفوائد البهية، ص: ٧٣)



الوبري

محمد بن أبي بكر زين الأئمة المعروف بـ "حمير الوبري الحنفي" كان عالماً مناظراً متكلماً، أخذ الفقه عن أبي بكر محمد بن علي، له "كتاب الأضحية" والوبري نسبة إلى الوبر والصوف والمتسبب به غالباً كان يعمل الفرو. (كشف الظنون، ج: ٢، ص: ١٣٧. الفوائد البهية، ص: ٦٥-٦٦)

الولوالجي

٤٦٧-٤٤٠ هـ

عبد البر شيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق: فقيه حنفي. ولد ومات في "ولوالج" بيدخشا. وتفقه ببلخ. له "الفتاوى الولوالجية" قال أبو المظفر عبد الرحيم ابن السمعاني لقيته وسمعت منه، وكان إماماً فقيهاً فاضلاً حنفي المذهب، حسن السيرة. (الحواهر المضية ملخصاً، ج: ١، ص: ٣١٣، ٣١٤. ط: حيدرآباد. الأعلام: الجزء ٤، ص: ١٢٦. ط: بيروت)



إمام زفر

١١٠-١٥٨ هـ - ٧٢٨-٧٧٥ م

زفر بن الهذيل بن قيس العبيري من تميم، أبو الهذيل، فقيه كبير، من أصحاب الإمام أبي حنيفة كان أبو حنيفة يجله ويعظمه، ويقول هو أقيس أصحابي. أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها. وهو أحد العشرة الذين دونوا الكتب. جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث فغلب عليه "الرأي" وهو قياس الحنفية. وكان يقول: نحن لا تأخذ بالرأي مادام أثر، وإذا جاء الأثر تركنا الرأي. (الفوائد البهية ملخصاً، ص: ٣٤. ط: يوسفى لكتاؤ. الأعلام: الجزء ٣، ص: ٧٨. ط: بيروت)

الزيلي

عثمان بن علي بن محجن أبو محمد فخر الدين الزيلي كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض. قدم القاهرة ٧٠٥ ودرس وأفتى، ونشر الفقه، ووضع شرحاً على الكنز سماه "تبيين الحقائق" مات ٧٤٣. والزيلي نسبة إلى زيلع بلدة بساحل بحر الحيشة. (الفوائد البهية ملخصاً، ص: ٤٨)

الزمخشري

٤٦٧-٥٣٨هـ-١٠٧٥-١١٤٤م

محبوبين عمريين محدثين أحمد الخولزمي الزمخشري، جاز الله، أبو القاسم. من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب. ولد في زمخشري (من قرى خولزم) وسافر إلى مكة فحاور بها زمناً فلقب بجاز الله. وأشهر كنهه "الكشاف" في تفسير القرآن وغير ذلك. الأعلام: ٥٥/٨، وكشف الظنون ١٧٢/٢. والفوائد البهية ص: ٨٧. والحوار المضيق. ١٦٠/٢.

الزوزني

محمدين محمود بن محمد أبو المفاخر السديدي الزوزني. تفقه على الإمام محمود الحارثي المروزي. ومن تصانيفه "ملتقى البحار" في شرح المنظومة.

الزندويستي

اسمه علي بن يحيى وله النظم في الفقيه. الحوار المضيق. ج: ٢، ص: ٣١٣. ط: حيدرآباد دكن.

زين الدين القاسم الحنفي

قاسم بن قطلوبغا زين الدين، أبو العدل السودوني الجمالي، عالم بفقه الحنفية مؤرخ، باحث مولده ووفاته بالقاهرة. قال السخاوي في وصفه: إمام علامة، طلق اللسان، قادر على المناظرة، مغرم بالانتقاد ولو لمشائعه مع شائبة دعوى ومساخطة له "تاج التراجم - ط" في علماء الأحناف. و"غريب القرآن" و"الفتاوى" و"شرح مختصر المنار - خ" وغيره ذلك. (الأعلام الجزء ٦، ص: ١٤، ط: بيروت. والفوائد المعلقة. ص: ٤٢، ط: لكتناق)



إمام حسين

٤-٦١هـ-٦٢٥-٦٨٠م

الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي القرشي العدناني، أبو عبد الله: السبط الشهيد، ابن فاطمة الزهراء. ولد في المدينة ونشأ في بيت النبوة. (الأعلام: ٢٦٣/٢) وغير ذلك من كتب التراجم.

الحسن البصري

٢١-١١٠هـ-٦٤٢-٧٢٨م

الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي كان إمام أهل البصرة، وخبير الأمة في زمنه، وهو أحد

العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان، النساك، ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، واستكتبه الربيع ابن زياد والي خراسان في عهد معاويةؓ، وسكن البصرة، وعظمت هيئته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم لا يعاف في الحق لومة. (الأعلام: الجزء ٢، ص: ٢٤٢، ط: بيروت).

الحاكم المروزيؒ

٠٠-٣٣٤هـ-٩٤٥م

محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل المروزي، السلمي البلخي الشهير بالحاكم الشهيد قاض وزير كان علم "مرو" وإمام الحنفية في عصره. ولي قضاء بخارى ثم ولاه الأمير الحميد (صاحب خراسان) وزارته. وقتل شهيداً في الري. من كتبه "الكافي - خ" و"المتقى" كلاهما في فروع الحنفية. (الأعلام: الجزء ٧١، ص: ٢٢٤، ط: بيروت)

حافظ الدينؒ

٠٠-٧١٠هـ-١٣١٠م

هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين فقيه حنفي، مفسر، من أهل إندج، وفي الجوهر المضيفة توفي سنة إحدى وسبع مائة. وله مصنفات جلية منها "مدارك والتنزيل" و"كنز الدقائق" و"المنار" وغيره ذلك. (الأعلام: ١٩٢/٤، والحواهر المضيفة. ٢٧٠/١، والفوائد البهية، ص: ٤٢)

حسن بن زيادؒ

٠٠-٢٠٤هـ-٨١٩م

الحسن بن زياده اللؤلؤي الكوفي، أبو علي: قاض، فقيه، من أصحاب أبي حنيفةؒ، أخذ عنه وسمع منه وكان عالماً بمذهبه بالرأي. ولي القضاء بالكوفة سنة ١٩٤هـ ثم استعفى. من كتبه "أدب القاضي" و"معاني الأيمان" وغير ذلك. (الأعلام: ٢٠٥/٢، والفوائد البهية: ص: ٢٨، وتاريخ بغداد ٣١٤/٧).

الحسن بن صالح

١٠٠-١٦٨هـ-٧٨٥م

الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري الكوفي. أبو عبد الله؛ من زعماء الفرقة "البتوية" من الزيدية. كان فقيهاً مجتهداً متكلماً. له كتب منها "التوحيد" و"الجامع" في الفقه. وهو من أقران سفيان الثوري، ومن رجال الحديث الثقات، وقد طعن فيه جماعة لما كان يراه من الخروج بالسيف على أئمة الحور. (الأعلام: ج: ٢، ص: ٢٠٨، ط: بيروت)

الحجاج الثقفي

٤٠-٩٥هـ-٦٦٠-٧١٤م

الحجاج بن يوسف بن الحاكم الثقفي، أبو محمد: قائد، داهية، سفاك، خطيب. وُلِدَ ونشأ في الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان، فكان في عديد شرطته، ثم مازال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكريه، وأمره بقتال عبد الله بن زبير، فزحف إلى الحجاز بحيش كبير وقتل عبد الله وفرق جموعه، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف؛ ثم أضاف إليها العراق والثورة قائمة فيه، فاتصرف إلى بغداد في ثمانية أو تسعة رجال على النجائب، فقمع الثورة وثبت له الإمارة عشرين سنة وبنى مدينة واسط (بين الكوفة والبصرة)

حسام شارح أدب القاضي

٤٨٣-٥٣٦هـ

هو عمر بن عبدالعزيز بن مازة، أبو محمد حسام الدين المعروف بـ "الصدر الشهيد" إمام الفروع والأصول المبرز في المعقول والمنقول، كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء له اليد الطولى في الخلاف والمذهب. وله الفتاوى "الصغرى" والكبرى، و"شرح أدب القضاء للخصاف" و"شرح الجامع الصغير" (الفوائد البهية ص: ٦٠. وكشف الظنون ٥٨/١. والأعلام: ٢١/٥. والجواهر المضية. ٣٩١/١)



الطحاوي

٢٣٩-٣٢١هـ-٨٥٣-٩٣٣م

أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهب إليه رئاسة الحنفية بمصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفيًا، ورحل إلى الشام ٢٦٨هـ فاتصل بأحمد بن طولون فكان من خاصته، وتوفي بالقاهرة، وهو ابن أخت المزني ومن تصانيفه: "شرح معاني الآثار - ط" في الحديث و"المختصر" في الفقه و"منقب أبي حنيفة" وغير ذلك. (الأعلام. الجزء: ١، ص: ١٩٧. ط: بيروت)



يزيد بن معاوية

٢٥-٦٤هـ-٦٤٥-٦٨٣م

يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي: ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام. ولد بالمطرون، ونشأ بدمشق.

وولي الخلافة بعد وفاة أبيه. سنة ٦٠ هـ وأبى البيعة له عبد الله بن الزبير والحسين بن علي فأنصرف الأول إلى مكة والثاني إلى الكوفة، ومدته في الخلافة ثلاث سنين وتسعة أشهر إلا أياماً. توفي بحوارين (من أرض حمص) وكان نقش خاتمه "يزيد بن معاوية" وأخباره كثيرة. (الأعلام. الجزء ٩، ص: ٢٤٥. ط: بيروت)

يوسف ابن خالد السمتي

١٩٠-٠٠ هـ - ٨٠٦-٠٠ م

يوسف بن خالد بن عمير السمتي أبو خالد: فقيه، يرمى بالزندقة من أئمة "الجهيمة" وهو أول من وضع كتاباً "الشروط" وهي كتابه الوثائق والسجلات، وأول من حمل رأي أبي حنيفة إلى البصرة، وكان من أهلها، من الموالى وله كتاب قتي "التحهم" قيل أنكروا فيه الميزان والقيامة وهو عند كثير من أهل الحديث كذاب زنديق عرف بالسمتي، لهيئته. (الأعلام. الجزء التاسع، ص: ٣٠٣. ط: بيروت)

وفي الفوائد البهية: يوسف ابن خالد السمتي، عن الصميري أنه كان قديماً الصحبة لأبي حنيفة، كثير الأخذ عنه مات ١٨٩ في رجب. السمتي: بكسر السين وسكون الميم آخره تاء هذه النسبة إلى السميت والهيئة. (الفوائد البهية، ص: ٩٥. ط: المطبع المصطفائي)



الكرابيسي

٢٤٨-٠٠ هـ - ٨٦٢ م

الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الكرابيسي. فقيه، من أصحاب الإمام الشافعي. له تصانيف كثيرة في "أصول الفقه وفروعه"، و"الحرح والتعديل" وكان متكلماً، عارفاً بالحديث من أهل بغداد نسبته إلى الكرابيس (وهي الثياب الغليظ) كان يبيعها. (الأعلام. الجزء ٢، ص: ٢٦٦. ط: بيروت).

الامام كرخي

٢٦٠-٣٤٠ هـ - ٨٧٤-٩٥٢ م

هو عبيد الله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن: فقيه، انتهب إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده في الكرخ ووفاته ببغداد. له "رسالة في الأصول التي عليه مدار فروع الحنفية" (الأعلام: ٣٤٧/٤. الفوائد البهية، ص: ٤٥)

الكرماني

٤٥٧-٥٤٣ هـ - ١٠٧٥-١١٤٨ م

هو عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه، أبو الفضل الكرماني: فقيه حنفي انتهب إليه رئاسة المذهب

بخراسان: مولده بكرمان ووفاته بمرو. ومن كتبه "التحريد" في الفقه و"شرح الجامع الكبير" وغيرهما.

(الأعلام: ١٠٣/١. والفوائد البيهية: ص: ٣٩. والخواهر المضية: ٣٠٤/١)

الكَرْدَرِي

٥٩٩-٦٤٢هـ - ١٢٠٣-١٢٤٤م

محمد بن محمد بن عبد الستار، أبو الوجد شمس الأئمة العمادي الكردري: من علماء الحنفية، من أهل بخارى، ووفاته فيها. من كتبه "الرد والانتصار - خ" في الذب عن الإمام أبي حنيفة وذكر مناقبه، و"مختصر - خ" في فقه الحنفية. (الأعلام: الحز: ٧، ص: ٢٥٥. ط: بيروت)

كمال البياعي

إمام كبير من مشايخ المعتزلة المقلب بكمال الأئمة، نسبة إسماعيل ابن محمد. (الخواهر المضية، ج: ٢،

ص: ٢٩١. ط: حيدرآباد)



محمد رسول الله ﷺ

٥٣ ق هـ - ١١ هـ - ٥٧١-٦٣٣م

محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم من قريش، من عدنان، من أبناء إسماعيل بن إبراهيم الخليل: النبي العربي مؤسس الجامعة الإسلامية، وواضع بناء حضارتها، جامع شمل العرب، ومجدد حياتهم السياسية والتشريعية، أبو القاسم (عليه السلام) ولد بمكة. ونشأ يتيماً، ربته أمه أمنة بنت وهب، ومات وعمره ست سنين. فكفله جده، ولما بلغ الأربعين من عمره سنة (١٣ ق هـ - ٦١٠م) أوحى إليه في غار حراء بمكة، وكان يحب الخلوة فيسه للعبادة بالتفكير في آيات الله فاعلن الدعوة إلى الإسلام بالتوحيد ونبذ الأوثان وخرافاتهما، وهزأت به قريش وأذته فصير، وحماه عمه أبو طالب حتى مات، واشتد أذى قريش لأصحابه فأذن لمن ليس له عشيرة تحميه بأن يهاجر إلى أرض (الحبشة) فلم يمض غير قليل حتى انتشر الإسلام في المدينة ووفد عليه جمع من أهلها فدعوه. وأصحابه إلى الهجرة إليهم، وعاهدوه على الدفاع عنه، فأجاب دعوتهم وأمر أصحابه بالخروج من مكة، وبلغ قريشا خبر هجرته فنبعوه ليقتلوه فتجاء ودخل المدينة، ولم يدعه مشركو قريش أن يقيم دار هجرته بل كانوا يقصدونه لقتاله فيها، فنزلت أية القتال. وكانت المعركة الأولى بينه وبين قومه في "بدر" بجوار المدينة. وحج حجة الوداع (سنة: ١٠) وكانت خطبته فيها وهو على ناقته، وفي أواخر صفر ١١ هـ حرم بالمدينة. وتوفي بها في ١٢ / ربيع الأول ودفن في مرقده

الشريف . ومن معجزاته الخالدة القرآن الكريم.

معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

٢٠ ق هـ - ٦٠ هـ - ٦٠٣ - ٦٨٠ م

معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف « القرشي الأموي: مؤسس الدولة الأموية في الشام، كان فصيحا بليغا حليماً وقوراً ولد بمكة وأسلم يوم فتحها ٨ هـ، وتعلم الكتابة والحساب. فجعله رسول الله ﷺ في كتابه ونشبت الحروب الطاحنة بينه وبين علي رضي الله عنه. وانتهى الأمر بإمامة معاوية رضي الله عنه في الشام وإمامة علي رضي الله عنه في العراق، ثم قتل علي رضي الله عنه. وبويع بعده ابنه الحسن. فسلم الخلافة إلى معاوية سنة ٤١ هـ ودامت لمعاوية الخلافة إلى أن بلغ سن الشيخوخة، فعهد بها إلى ابنه يزيد ومات في دمشق. له ١٣٠ حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على أربعة منها، وانفرد البخاري بأربعة، ومسلم بخمسة. وهو أول مسلم ركب بحر الروم للغزو. وأول من نصب المحراب في المسجد، كان يخطب قاعداً، وكان طويلاً جسيماً أبيض.

وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إذا نظر إليه يقول: هذا كسرى العرب، وأخباره كثيرة.

ولترجمته كتب كثيرة. (الأعلام: الجزء ٨، ص: ١٧٣)

المغيرة بن شعبة رضي الله عنه

٢٠ ق هـ - ٥٠ هـ - ٦٠٣ - ٦٧٠ م

المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، أبو عبد الله: أحد دهاة العرب وقادتهم وولاتهم: صحابي، يقال له «مغيرة الرأي» ولد في الطائف، وبرخا في الجاهلية مع جماعة من بني مالك قد دخل الإسكندرية وافداً على المقوقس، وعاد إلى الحجاز، فلما ظهر الإسلام تردد في قبوله إلى أن كان سنة ٥ هـ فأسلم، وشهد الحديبية والإمامة وفتح الشام، وذهبت عينه باليرموك، وولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على البصرة ففتح عدة بلاد وعزله ثم ولاه الكوفة ولما حدثت الفتنة بين علي رضي الله عنه ومعاوية رضي الله عنه اعتزلها المغيرة، وحضر مع الحكمين ثم ولاه معاوية رضي الله عنه الكوفة إلى أن مات. وللمغيرة ١٣٦ حديثاً. (الأعلام: الجزء ٨، ص: ١٩٩، ط: بيروت)

الإمام مالك

٩٣-١٧٩ هـ - ٧١٢-٧٩٥ م

مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله: إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية. مولده ووفاته في المدينة المنورة كان صلياً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، وشي به إلى جعفر عم المنصور العباسي. فضربه سياطاً اتخلعت لها كتفه، ووجهه إليه الرشيد العباسي يأتيه

فيحدثه، فقال: العلم يؤتى، مفصدا الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه فحدثه. وسأله المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به فصنف "الموطأ-ط" وله رسالة في "الوعظ" و"تفسير غريب القرآن" وغير ذلك. وأخباره كثيرة. وصنف لترجمته كتب. (الأعلام: الجز: ٦، ص: ١٢٨، ط: بيروت)

الإمام محمد

١٣١ - ١٨٩ هـ - ٧٤٨ - ٨٠ م

محمد بن الحسن بن فرقد من موالى بني شيان، أبو عبد الله، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، أصله من قرية حرسية في غوطة دمشق وولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه وعرف به، وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله. ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه فمات في الري. قال الشافعي^٢: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته. ونعته الخطيب البغدادي بإمام أهل الرأي. له كتب كثيرة في الفقه والأصول. منها: المبسوط - خ في فروع الفقه "والزيادات - خ" و"الجامع الكبير - ط" و"الجامع الصغير - ط" و"الآثار - ط" و"السير - ط" و"الموطأ - ط" و"الأمالى - ط" جزء منه و"المخارج في الحيل - ط" فقه و"الأصل - ط" الأول منه. (الأعلام للزركلي. الجز السادس. ص: ٣٠٩، ط: بيروت)

الماتريدي

٣٣٣ - ٠٠ - ٩٤٤

محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ماتريد (محلة بسمرقند) من كتبه "التوحيد - خ" و"أوهام المتزلة" و"الرد على القرامطة" و"مأخذ البشائر" في أصول الفقه، وكتاب "الحدل" و"تاويلات القرآن - خ" و"شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة - ط" مات بسمرقند. (الأعلام: الجز: ٧، ص: ٢٤٢، ط: بيروت. الحواهر المضيئة: ج: ٢، ص: ١٣٠، ط: حيدرآباد دكن)

المحسن

٤٠١ - ٠٠ - ١٠١٠

المحسن بن إبراهيم بن هلال بن زهرون الصابي، أبو علي: أديب له نظم حسن، وأخبار من صابية بغداد. قرأ على أبي سعيد السيرافي. واطلع ياقوت على "مجموع" بخطه، جمعه لولده هلال. وهو ابن "إبراهيم ابن هلال" (الأعلام: الجز: ٦، ص: ١٧٢)

المحبوبي

عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز بن محمد ينتهي نسبه إلى عبادة بن الصامت جمال الدين المحبوبي العبادي ولد في خامس الجُمادى الأولى ٥٤٦ هـ وأخذ العلم عن إمام زاده محمد بن أبي بكر صاحب شرعة الإسلام. وكان إماماً كاملاً معدوم النظر في زمانه، فرد أوانه في معرفة المذهب والخلاف. له تصانيف. منها "شرح الجامع الصغير" و"كتاب الفروق" هكذا ذكره القاري أنه عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي المعروف بابي حنفية الثاني، وأنه مات ٦٨٠. وأرخ الذهبي وفاته ٦٣٠ هـ والمحبوبي نسبة إلى محبوب أحد أجداده.

الملك الظاهر خشقدم

٧٩٥-٨٧٢ هـ - ١٣٩٣-١٤٦٧ م

خشقدم بن عبد الله الناصري المؤيدي أبو سعيد، سيف الدين، السلطان الظاهر: أول ملوك الروم بمصر والشام والحجاز كان مملوكاً للخوارج ناصر الدين - وإليه نسبته واشتراه منه "المؤيد" شيخ بن عبد الله بن بمصر. واعتقه واستخدمه، ثم عينه الظاهر حقيق "مقدم ألف" في دمشق ٨٥٠ هـ وأعيد إلى مصر، فعيته الأشرف إينال "أمير سلاح" ثم ولاه المؤيد أحمد "أتابكية" العساكر، وهي أعلى الرتب في الدولة. وثار المماليك على المؤيد فخلعوه، ونادوا السلطنة "خشقدم" سنة ٨٦٥ هـ، فلقب بالملك الظاهر، وسجن بعض أمراء الجيش وقتل آخرين فقامت فتنة أتباعهم فقمعها وصفاله الجور. وكان داهية مهيباً كفواً للسلطنة فصيحاً بالعربية قليل الأذى بالنسبة إلى من جاء بعده من ملوك الروم.

وهذأت البلاد في أيامه. واستمر إلى أن توفي بالقاهرة. (الأعلام، الجز: ٢، ص: ٣٥٢، ط: بيروت)

محمد بن يوسف أبي حنيفة

ذكر عنه الزعفراني فيماري عن إبراهيم بن أدهم أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية، وفي ذلك اليوم بمكة، ذكر عنه أنه يكفر القائل لهذا القول لأنه من باب المعجزات لا من باب الكرامات. (الحواهر المضية، ج: ٢، ص: ١٤٨، ط: حيدرآباد)

محمود بن عبد العزيز الأوزجندي

القاضي الملقب شيخ الإسلام جد قاضي خان تفقه على السرخسي. (الحواهر المضية، ج: ٢، ص: ١٦٠.

ط: حيدرآباد. الفوائد البهية: ص: ٨٦، ط: يوسفى لكتاؤ)

محمد بن الفضل

محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري البخاري، كان إماماً كبيراً شيخاً جليلاً معتمداً في الرواية مقلداً في الدراية، رحل إليه أئمة البلاد، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته، مات ٣٨١هـ.

محمد بن سلمة

أبو عبيد الله الفقيه البلخي ولد ١٩٢ وتفق على شداد بن حكيم ثم على أبي سليمان الجوزجاني ومات ٢٧٨هـ. (الفوائد البهية، ص: ٦٨، ط: المطبع المصطفائي)

محمد بن الوليد

أبو علي السمرقندي، له "الفتاوى" و"الجامع الأصغر" وكان معاصراً لأبي عبد الله الدامغانى. (الفوائد البهية، ص: ٨٣)

المُطَرِّزِي

٥٣٨-٦١٠هـ - ١١٤٤-١٢١٣م

ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي: أديب عالم بالغة، من فقهاء الحنفية. ولد في جرجانية خوارزم، ودخل بغداد حاجاسنة ٦٠١ وتوفي في خوارزم، كان رأساً في الاعتزال. من كتبه: "الإيضاح - خ" في شرح المقامات الحريية. و"المصباح - ط" في النحو "المغرب في ترتيب المعرب - ط" وغير ذلك. (الأعلام، الجز: ٨، ص: ٣١١، ط: بيروت)

محمد بن الأزهر

أبو عبد الله من أئمة أصحابنا الخراسانيين صاحب الطبقة العالية، له اختيارات، مات ٢٠١هـ. (فوائد البهية، ص: ٦٥)

مسروق

٦٨٣-٠٠ - ٦٣-٠٠

مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي، أبو عائشة، تابعي ثقة من أهل اليمن قدم المدينة في أيام أبي بكر، وسكن الكوفة. وشهد حروب علي بن مكرم، وكان أعلم بالفتا من شريح، وشريح أبصر منه بالقضاء. (الأعلام، ج: ٨، ص: ١٠٨، ط: بيروت)

محي الدين النووي

٦٣١-٦٧٦هـ - ١٢٣٣-١٢٧٧م

يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحواري، النووي، الشافعي أبو زكريا محي الدين: علامة



بالفقه والحديث. مولده ووفاته في "نوا" من قرى خوران بسورية وإليها نسبته. تعلم في دمشق وأقام بهاز من أطولاً. من كتبه "تهذيب الأسماء واللغات" و"تصحيح التسمية" في فقه الشافعية. و"المنهاج في شرح صحيح مسلم" وغيره ذلك. (الأعلام. الجز: ٩، ص: ١٨٤. ط: بيروت)



الناطفي

١٠٥٤-١١-٤٤٦-٠٠

أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطفي، فقيه حنفي، من أهل الري. نسبته إلى عمل الناطف. من كتبه: "الأجناس والفروق" و"الواقعات" و"الأحكام-خ" فقه. (الأعلام. الجز: ١، ص: ٢٠٧. الفوائد البهية: ص: ١٩. ط: المطبع المصطفائي)

النسفي

٤٦١-٥٣٧هـ-١٠٦٠-١١٤٢م

عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي: عالم بالتفسير والأدب والتأريخ، من فقهاء الحنفية. ولد بنسف وإليها نسبته، وتوفي بسمرقند. قيل: له نحو مائة مصنف. منها "الأكمل الأطول" في التفسير، و"التيسير في التفسير-خ" و"نظم الجامع الصغير-خ" في الفقه الحنفي، و"قيد الأرباب" و"العقائد" وغير ذلك. وكان يلقب بمفتي الثقلين. (الأعلام. الجز: ٥، ص: ٢٢٢. ط: بيروت)

نجم الأئمة البخاري

نجم الأئمة البخاري أستاذ فخر الدين البديع، قال في الجواهر المضئية: هو من أقران برهان الدين الكبير، وعطاء الدين الجمامي، والبدر طاهر، وكان مدار الفتاوى عليهم ببخاري وخوارزم في زمانهم. (الفوائد البهية: ص: ٩١، ط: يونسني لكتاؤ. الجواهر. ج: ٢، ص: ٣٨٧. ط: حيدرآباد)

نجم الدين الزاهدي، صاحب القنية

١٢٦٠-٠٠-٦٥٨هـ

مختار بن محمود بن محمد الزاهدي أبو الرجا الغزميني الإمام الملقب بنجم الدين. فقيه من أكابر الحنفية، من أهل غزمين (بخوارزم) تفقه على علاء الدين سديد بن محمد الخياطي، وبرهان الأئمة بمحمد بن عبد الكريم وغيرهما من كتبه "الحاوي في الفتاوى" و"مجتبى شرح القدوري" و"الناصرية" و"قنية

المنية لتتميم الغنية“ إلا أن ابن وهبان وغيره صرح أنه معتزلي الاعتقاد، وحنفي الفروع، وتصانيفه غير معتبرة
 عالم يوجد مطابقتها لغيرها لكونها مجموعة للرطب واليابس. (الفوائد البهية: ص: ٨٩. الحواهر المضيفة: ج: ٢،
 ص: ١٦٦. ط: حيدرآباد دكن. الأعلام: الجز: ٨، ص: ٧٢. ط: بيروت)



سيبويه

١٤٨-١٨٠هـ-٧٦٥-٧٩٦م

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم
 النحاة. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد فبأقاه. وصنف كتابه المسمى "كتاب
 سيبويه" لم يصنع قبله ولا بعده مثله. (الأعلام ٥/٢٥٢. وتاريخ بغداد: ١٢/١٩٥)

السفكردي

أبو حفص السفكردي كان شيخاً كبيراً زاهداً متورعاً معتمداً، سمع منه الشيخ الزندويستي. (الفوائد
 البهية: ص: ٣٢. والحواهر المضيفة: ٢/٢٤٨)

السمرقندي

٥٧٥هـ-١١٨٠م

محمد بن أحمد السمرقندي أبو منصور: فقيه حنفي، من أهل سمرقند. من كتبه "تحفة الفقهاء" في
 الفروع، وهو شيخ أبي بكر بن مسعود الكاساني. (الأعلام: الجز: ٦، ص: ٢١٢. ط: بيروت)

السمرقندي

٥٥٦هـ-١١٦١م

محمد بن يوسف بن محمد بن علي بن محمد العلوي الحنفي أبو القاسم، ناصر الدين المدني
 السمرقندي: فقيه حنفي، عالم بالتفسير والحديث والوعظ، من أهل سمرقند، حج سنة: ٥٤٢. وأقام في عودته
 مدة ببغداد. ومات بسمرقند، وقيل قتل بها صبراً. له تصانيف، منها "الفقه النافع" و"جامع الفتاوى" و"الملقط".
 في الفتاوى الحنفية" ويسمى "مآل الفتاوى" أتمه في شعبان ٥٤٩. (الأعلام: الجز: ٨، ص: ٢٢. ط: بيروت)

السرخسي

٥٧١هـ-١١٧٥م

محمد بن محمد، رضي الدين السرخسي: فقيه من أكابر الحنفية، أقام مدة في حلب، وتعصب عليه

بغض أهلها فسار إلى دمشق، وتوفي فيها. له "المحيط الرضوي - خ" و "الطريقة الرضوية" فقه. و "الوسيط"
(الأعلام: الجزء ٧، ص: ٩، ط: بيروت، الحواهر المضية: ج: ٢، ص: ١٢٨، حيدرآباد دكن)

سعد الدين الديري

قاضي القضاة سعد الدين بن شمس الدين الديري ولد في رجب ٧٦٨. وأخذ عن والده وغيره، وانتهت
إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وولى مشيخة الشيعونية بمصر وقضاء الحنفية وله "تكملة شرح الهداية
للسروجي" و "الكواكب النيرات في وصول أعمال الأحياء إلى الأموات" وغير ذلك. مات ٨٦٨. وأخذ عنه
قاضي القضاة محمد بن محمد بن الشحنة. (الفوائد البهية: ص: ٣٥، ط: المصطفائي)

سراج هندي

٧٠٤-٧٧٣ هـ - ١٣٠٤-١٣٧٢ م

عمر بن إسحاق بن أحمد أبو حفص سراج الدين الهندي الغزنوي، كان إماماً علامةً نظاراً فارساً في
البحث مفرط الذكاء عديم النظير. فقيه من كبار الأحناف.
له كتب. منها "التوشيح" شرح الهداية. و "الغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة - ط" و "شرح
المعني - خ" و "الشامل" في الفقه. وغير ذلك. أخذ الفقه عن الإمام الزاهد وجيه الدين الدهلوي، وعن
سراج الدين الثقفى ملك العلماء بداهلي. ومات ٧٦٣ كذا في الفوائد البهية. ص: ٦٠، لكتاؤ. وذكر صاحب كشف
الظنون أنه توفي ٧٧٣. أيضاً الأعلام الجزء: ٥، ص: ١٩٩، ط: بيروت.

السِّنْغَاقِي

٧١١-٠٠ هـ - ١٣١١ م

الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السنغاقى، فقيه حنفى نسبته إلى سنغاق (بنده في تركستان) له
"النهاية في شرح الهداية - خ" ثلاث مجلدات و "شرح التمهيد في قواعد التوحيد - خ" و "الكافي - خ" شرح أصول
الفقه لليزدوي، و "النجاح" في الصرف، توفي في حلب. (الأعلام. الجزء: ٢، ص: ٢٦٨، ط: بيروت)

السمين

٧٥٦-٠٠ هـ - ١٣٥٥ م

أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ النحوي نزيل القاهرة
المعروف بـ "السمين" قال في الدرر الكامنة: تعاني النحو فمهر فيه، ولازم أباحيان إلى أن فاق أقرانه، وسمع
الحديث من يونس الدبوسي. وولى تدريس آراءت بحامع ابن طولون والإعادة بالشافعي ونظر الأوقاف

ونائب في الحكم له "تفسير القرآن" عشرون جزءاً و"الدر المصون - خ" في إعراب القرآن. و"شرح الشاطبية" وغير ذلك. قال الأسنوي: كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات ويتكلم في الأصول والأدبيات. (بغية الوعاة: ص: ١٧٥. باب الأحمدين. الأعلام: الجزء: ١، ص: ٢٦٠. ط: مصر)

السخاوي

١٤٩٧ - ١٤٢٧ - ٩٠٢ - ٨٣١

محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة بعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. ساج في البلدان سياحة طويلة، وصنف زهاء مائتي كتاب أشهرها "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع - ط" إثناعشر جزءاً. و"الغاية شرح الهداية" و"عمدة القاري والنبات - خ" في الحديث، و"الرحلة المكية" وغير ذلك. (الأعلام: الجزء: ٧، ص: ٦٨. ط: بيروت)

سعد الدين التفتازاني

٧١٢ - ٧٩٣ هـ - ١٣١٢ - ١٣٩٠ م

مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني. سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق ولد بتفتازان، وأقام بسرغس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفى فيها ودفن في سرغس. كانت في لسانه لكمة. وله كتب. منها "المختصر" و"شرح العقائد النسفية" و"التلويح" و"حاشية الكشف". وغير ذلك. (الأعلام: الجزء: ٨، ص: ١١٣)

السروجي

أحمد بن إبراهيم بن عبد الخني بن إسحاق قاضي القضاة السروجي، نسبته إلى "سروج" بفتح السين المهملة. من بلاد جزيرة ابن عمر كان إماماً فاضلاً رأساً في الفقه والأصول شيخاً في المعقول والمنقول، تفقه على قاضي القضاة أبي الربيع، تولى القضاء بمصر، ودرس وأفتى، وصنف التصانيف. منها "شرح الهداية سماه الغاية" و"الفتاوى السروجية" وغير ذلك. مات ٧١٠ في رجب بالقاهرة. (الفوائد البهية ملخصاً: ص: ١١. ط: نيويورك لكناؤ).



عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

٩٠ هـ - ٥٨ هـ - ٦١٣ - ٦٧٨ م

عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان بن قريش: أفتت نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب. كانت تكنى بأم عبد الله. تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحب نساءه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، ولها عطف ومواقف. وما كان يحدث لها أمر إلا أنشدت فيه شعراً، وكان

أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيهم. روي عنها. ٢٢١٠. أحاديث. توفيت في المدينة رضي الله عنها. الأعلام: الجزء ٤، ص: ٥٠، ط: بيروت.

عمر بن الخطاب

٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ - ٥٨٤ - ٦٤٤ م

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمر المؤمنين، الصحابي الجليل، الشجاع الحازم، صاحب الفتوحات. يضرب بعدله المثل كان في الجاهلية من أبطال قريش وأشرفهم، وله السفارة فيهم. وهو أحد العمرين اللذين كان النبي ﷺ يدعو به أن يعز الإسلام بأحدهما، أسلم قبل الهجرة بخمس سنين. وشهد الوقائع قال ابن مسعود رضي الله عنه: ما كنا نقدر أن نصلي عند الكعبة حتى أسلم عمر رضي الله عنه.

وبويع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر ١٣ هـ بعهد منه، وافتتحت القدس والمدائن ومصر والحزيرة، حتى قيل: انتصب في مدته اثنا عشر ألف منبر في الإسلام. وهو أول من وضع للعرب التاريخ الهجري وكانوا يؤرخون بالوقائع. واتخذت مال المسلمين.

له في كتب الحديث ٥٣٧ حديثاً. وكان نقش خاتمه: "كفى بالموت واعظاً يا عمر" لقيه النبي ﷺ بالفاروق، وكناه بأبي حفص.

قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته وهو في صلاة الصبح، وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال. ولترجمته صحائف والكتب. (الأعلام: الجزء ٥، ص: ٢٠٤. ط: بيروت).

عثمان بن عفان

٤٧ ق هـ - ٣٥ هـ - ٥٧٧ - ٦٥٦ م

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قريش: أمير المؤمنين ذو النورين ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرة، من كبار الرجال الذين اعترف بهم الإسلام في عهد ظهوره، ولد بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل، وكان غنياً شريفاً في الجاهلية. وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٢٣ هـ ففتحت في أيامه أرمينية، والقوقاز وخراسان وكرمان وغيره، وهو أول من زاد في المسجد الحرام ومسجد الرسول، وقدم الخطبة في العيد على الصلاة، وأمر بالأذان الأول يوم الجمعة واتخذ الشرطة، وروى عن النبي ﷺ ١٤٦ حديثاً، وقتل صبيحة عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن في بيته بالمدينة. ولقب بذي النورين، لأنه تزوج بنتي النبي ﷺ رقية ثم أم كلثوم. (الأعلام: الجزء ٤، ص: ٣٧٢. ط: بيروت)

عبد الله بن عباس

٣ ق هـ - ٦٨ هـ - ٦١٩ - ٦٨٧ م

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة، الصحابي الجليل

ولدى بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة فلازم رسول الله ﷺ، وروى عنه الحديث الصحيحة وشهد مع علي بن الحميل والصفين بكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائفة وتوفي بها. له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً. قال ابن مسعود رضي الله عنه: نعم ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما. وينسب إليه كتاب في "تفسير القرآن - ط: جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه في كل آية وأخباره كثيرة. (الأعلام: الجزء ٤، ص: ٢٢٩، ط: بيروت)

عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

١٠ ق - ٧٣ هـ - ٦١٣ - ٦٩٢

عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن، صحابي، من أعز بيتات قريش في الجاهلية، كان جريفاً جهوريماً، نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة. ومولده ووفاته فيها. أفتى الناس في الإسلام ستين سنة. وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة. له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً. وعاش ابن عمر في زمان ليس له فيه نظير. (الأعلام: الجزء ٤، ص: ٢٤٦، ط: بيروت)

عبدالله بن المبارك

عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي أبو عبد الرحمن: الحافظ شيخ الإسلام، المجاهد، الشاعر صاحب التصانيف والرحلات، أفتى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً وجمع الحديث والفقه والعربية، وأيام الناس والشجاعة، والسخاء، كان من سكان خراسان، ومات بهيت (على الفرات) منصرفاً من غزو الروم. له كتاب في "الجهاد" وهو أول من صنف فيه. و"الرقائق" (الأعلام: ج ٤، ص: ٢٥٦، ط: بيروت)

عيسى بن أبان

٠٠ - ٢٢٩ هـ - ٠٠ - ٨٣٦ م

عيسى بن أبان بن صدقة، أبو موسى: قاض من كبار فقهاء الحنفية. كان سريعاً بإتفاذ الحكم، عفيفاً. خدم المنصور العباسي مدة. وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، وتوفي بها. له كتب منها "أثبات القياس" و"اجتهاد الرأي" و"الجامع" في الفقه وغير ذلك. وقال محمد بن سماعة: كان عيسى بن أبان حسن الوجه، وكان يصلي معناه. وأخباره كثيرة. (الفوائد البهية: ص: ٦١، الجواهر المضيئة: ج ١، ص: ٤٠١)

عكرمة

عكرمة بن طارق السلمقاني من أصحاب أبي يوسف القاضي، وروى عن مالك، وكان على قضاء الحانئ الشرقي من بغداد أيام المأمون، وعزل عن القضاء سنة أربع عشرة ومائتين. و"سلمقان" قرية من قرى سرخس. بفتح السين وسكون اللام وضم التميم وفتح القاف وفي آخرها النون. (الجواهر المضيئة: ج ١، ص: ٣٤٩)

عبد الرحيم الكرمني

عبد الرحيم بن أحمد بن إسماعيل الكرمني المنعوت بسيف الدين الملقب بالإمام . توفي سنة سبع وستين وأربع مائة، ودفن بمقبرة قهستان . والكرمني نسبة إلى كرمنية بلدة بين بخارى وسمرقند . (الجواهر المضية: ص: ٣١١ ط: حيدرآباد)

عطاء ابن همزة السغدّي

كان فاضلاً عارفاً بالمذهب بحرأ متبحراً إماماً في الفروع والأصول، ترد الفتاوى عليه من أقطار الأرض، أخذ عنه جماعة منهم نجم الدين النسفي . (الفوائد البهية: ص: ٤٩ ط: لكتاف)

علي السغدّي

١٠٦٦ هـ - ١٠٠٠ هـ - ١٠٦٦ م

علي بن الحسين السغدّي، أبو الحسن : فقيه حنفي . أصله من السغد (بتواحي سمرقند) سكن بخارى . وولي بها القضاء . وانتهدت إليه رياضة الحنفية، ومات في بخارى . له : "التف في الفتاوى" و "شرح الجامع الكبير" (الأعلام: الجز: ٥ ص: ١٠٠ ط: بيروت . الفوائد البهية: ص: ٥٠ ط: يوسفى لكتاف) وفي الجواهر المضية: أبو الحسن مكان أبو الحسن . الملقب شيخ الاسلام والسغد . بضم السين المهملة وسكون الغين . ناحية كثيرة المياه والأشجار . (الجواهر المضية: ج: ٢ ص: ٣٦١)

قاضي عبد الجبار

١٠٢٥ هـ - ١٠٠٠ هـ - ١٠٢٥ م

هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد ابادي، أبو الحسن: قاض، أصول كان شيخ المعتزلة في عصره . وهم يلقبونه قاضي الفضاة ، ولي بالري . له تصانيف كثيرة . منها "تنزيه القرآن عن المطاعن" و "الأمالي" . (الأعلام: ٤/ ٤٧)

علاء الدين ترجماني

١٢٤٧ هـ - ٦٤٥ هـ - ١٢٤٧ م

محمد بن محمود، علاء الدين الترجماني المبكي الخوارزمي: فقيه حنفي . مات في جرجانية خوارزم له "يتم الدهر في فتاوى أهل العصر - خ" (الأعلام: الجز: ٧ ص: ٣٠٨)

قاضي علاء الدين مروزي

علي القاضي علاء الدين المروزي صاحب أبي زيد الدبوسي، أخذ الفقه عنه عن أبي جعفر

الاستروشنى عن أبي كبير محمد بن الفضل. الفوائد: ص: ٥٨. لكتاؤ.

علاء الدين الحناطى

سديد بن محمد شيخ الإسلام علاء الدين الحناطى. أخذ عن نجم المشائخ علي بن محمد العمراني تلميذ الزمخشري، وكان كبيراً رأساً في الفقه والكلام، وتفقّه عليه أبو يعقوب يوسف السكاكي والحسين بن محمد البارعي. (الفوائد البهية. ص: ٣٥. ط: يوسفى لكتاؤ)

علاء الخياطى

علاء الأكمة ذكره في القنية المقلب بشيخ الإسلام، تفقّه على أبي إسحاق الجافظ اسمه سديد بن محمد، كذا ضبطه الذهبي. (الجواهر المضيفة. ج: ٢، ص: ٣٠٥)

عبدالواحد الشيبانى

عبدالواحد الشيبانى كان من كبار فقهاء ماوراء النهر وكان يرجع إليه في أكثر الوقائع والنوازل. (الفوائد البهية، ص: ٨. ط: لكتاؤ)

العتابى

أحمد بن محمد بن عمر زاهد الدين أبو نصر العتابى نسبة إلى عتابية. محلة ببخارى. كان من العلماء الزاهدين، أوحد المتبحرين في علوم الدين. من كتبه "شرح الزيادات" وشرح الجامع الكبير والصغير وجوامع الفقه للعتابى. مات ٥٨٦ هـ وفي وفاته قول آخر. (الفوائد البهية: ص: ١. ط: لكتاؤ)

عبدالرحمن الكاتب

عبدالرحمن بن محمد الكاتب كان عالماً فقيهاً جامعاً للعلوم أخذ عن أبي بكر محمد بن الفضل وكان يرحل إليه في الوقائع والنوازل. (الفوائد البهية. ص: ٤٠. ط: لكتاؤ)

عصام

عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصيمة البلخي. يروي عن ابن المبارك كان صاحب حديث وهو ثبت فيه. توفي سنة عشروماثنين، وهو أخو إبراهيم بن يوسف. (الجواهر المضيفة: ج: ١، ص: ٣٤٧. ط: حيدرآباد)

فقيه عبدالواحد

هو غالباً عبدالواحد بن الحسين أبو القاسم عالم من فقهاء خراسان الصيمري سكن البصرة صاحب التصانيف رحمه الله تعالى. (الجواهر المضيفة: ص: ٣٣٣)



الفضلي

عثمان بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر محمد بن الفضل بن جعفر بن رجاء بن زرعة البخاري المعروف بالفضلي، كان صالحاً عالماً عمر حتى حدث بالكثير، وكانت ولادته ٤٢٦ وتوفي ٥٠٨. بهجاري.

الإمام فخر الدين محمد بن محمود

محمد بن محمود فخر الدين المفتي بسنجستان، كان إماماً فاضلاً عالماً، له اليد الباسطة في الفروع والأصول، كان مابعد سبعين وخمس مائة، وكان معاصراً لمحمد بن أبي المفاخر عبدالرشيد الكرمانى. (الفوائد البهية: ص: ٨٣. ط: لكتاب)

الإمام فخر الدين الرازي

٥٤٤-٦٠٦هـ - ١١٥٠-١٢١٠م

محمد بن عمر بن النخس بن الحسين التميمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر أُوحد زمانه في المنقول وعلوم الأوائل. ومن تصانيفه "مفاتيح الغيب" و"لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات" وغير ذلك. (الأعلام ٧/٢٠٣)

فارابي

هو أمير كاتب العميد بن أمير غازي قوام الدين المكنى بأبي حنيفة، الإثقاني الفارابي، نسبة إلى فاراب ناحية وراء نهر سيحون. ولد ٦٨٥هـ كان رأساً في الحنفية بارعاً في اللغة والعربية. كثير الإعجاب بنفسه شديد التعصب على من خالفه. له تصانيف. منها "التبيين" و"غاية البيان" وغير ذلك. وتوفي ٧٥٨. (الفوائد البهية: ص: ٢٤. ط: لكتاب)



قاضي صدر الدين صدر

٠٠-٦٧٧هـ

هو سليمان بن وهيب أبو الربيع بن أبي العز قاضي القضاة صدر الدين تفتة على الحصري، وتولى القضاء بمصر والشام، وعاش ثلاثاً وثلاثين سنة، وله "متن شرح الزيادات" (المعجم المحض: ١/٢٥٧. الفوائد البهية: ص: ٣٥)

صدر الإسلام

طاهر الملقب بصدر الإسلام بن برهان الدين صاحب المحيط والذخيرة، محمود بن تاج الدين الصدر السعيد كان من أعيان الفقهاء الحنفية . له اليد الباسطة الفروع والأصول، ومشاركة تامة في المعقول والمنقول وله "الفوائد" و"الفتاوى" أخذ عن أبيه، وعن عمه حسام الدين وغير ذلك. (الفوائد البهية. ص: ٣٧. ط: لكتاؤ)

الصفار

هو أبو القاسم أحمد بن عصمة، كان إماماً كبيراً يبلغ توفي سنة ٣٣٦ أخذ عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف. (الفوائد البهية. ص: ١٥. ط: لكتاؤ)

الصفاري

الملقب قوام الدين هذا اللقب يشبه النسبة . وبيت الصفارية بيت كبير وهذا لقب جماعة من المتعلمين والمتأخرين. منهم قوام الدين الصفاري. (الخواهر المضية: ج: ٢، ص: ٣٢٤. أيضاً: ٣٨٣. ط: تحير آباد)

صاحب البدائع

أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين ملك العلماء الكاساني صاحب البدائع شرح تحفة الفقهاء أخذ العلم عن علاء الدين محمد السمرقندي صاحب التحفة. وعن محد الأئمة السرخي وغير ذلك. وله "كتاب السلطان المبين في أصول الدين" وثقفه عليه ابنه محمود، وأحمد بن محمود الغزنوي صاحب المقدمة الغزنوية" مات ٥٨٧. ودفن بظاهر حلب عند قبر زوجته: فاطمة ابنة صاحب التحفة" الفقيهية العالمية: والدعاء عند قبرهما مستجاب. (الفوائد البهية: ص: ٢٦. ط: يوسفي. لكتاؤ).



القمي

٩١٣-٠٠-٣٠٠-٠٠

سعد بن عبد الله الأشعري القمي أبو القاسم: فقيه إمامي من أهل "قم" سافر كثيراً في طلب الحديث. من كتبه "المقالات الإمامية" و"مناقب رواة الحديث" و"مثالب رواة الحديث" و"فضل قم والكوفة" و"المتحجبات" و"فضل العرب" و"الرد على الغلاة" (الأعلام الجزء ٣: ص: ١٣٥-١٣٦. ط: بيروت)

القُدوري

١٠٣٧ - ٩٧٣ - ٢٨ - ٣٦٢

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري: فقيه حنفي. ولد ومات في بغداد. انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق. وصنف المختصر المعروف باسمه "القدوري-ط" في فقه الحنفية. ومن كتبه "التجريد" في سبعة أجزاء يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، وكتاب "النكاح-ط". (الأعلام، الجزء ١، ص: ٢٠٦، ط: بيروت)

قاضي خان

١١٩٦ - ٥٩٢ هـ

حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين المعروف بـ "قاضي خان" الأوزجندي الفرغاني: فقيه حنفي، من كبارهم. له "الفتاوى-ط" و "الأمالي" وغير ذلك، وعده العولي العلامة أحمد بن كمال باشا من طبقة الاجتهاد في المسائل. (الفوائد البنية، ص: ٣٠، ط: يوسفى لكتاؤ. الأعلام، الجزء ٢، ص: ٢٣٨، ط: بيروت)

القاسم بن محمد الخوميني

نقل عنه إذا ترك التسمية في أول كل ركعة يلزمه السهو.

و (الهوميني) بضم الخاء وسكون الواو، وكسر الميم، وكسـون الياء، في آخرها النون. هذه النسبة إلى خومين. قال أبو سعيد: وظني أنها من قرى الري. رحمه الله تعالى. (الحواهر الضيفة: ج ١، ص: ١١، ط: حيدرآباد)



الـرستغفني

١٣٤٥ - ٠٠ - ٩٥٦ هـ

علي بن سعيد الرستغفني، أبو الحسن: فقيه حنفي، من أهل سمرقند. نسبته إلى إحدى قرأها. كان من أصحاب المنا تريدي. له كتب، منها "الزوائد والفوائد" في أنواع العلوم، و "إرشاد المهتدي" (الأعلام، الجزء ٥، ص: ١٠٢، ط: بيروت)

ركن الدين الخوارزمي

كان إماماً جليلاً كثيراً العلم وهد عصره في العلوم الدينية ومحتهد زمانه في المذهب والخلاف تفقه على نجم الدين الحكيمي، وتفقه عليه صاحب الفنية. (الفوائد البنية، ص: ٣٤، ط: يوسفى لكتاؤ)

ركن الأئمة الصباغي

إمام كبير له مشاركة تامة في العلوم أخذ عنه جماعة، منهم نجم الدين مختار الزاهدي صاحب الفقيه. له "شرح مختصر القدوري" وغيره. (الفوائد البهية: ص: ٣٤، ط: يوسفى لكانا)



شريح القاضي

١٠٠-٧٧٨هـ - ٦٩٧م

شريح بن السحارث بن قيس بن الحنهم الكندي، أبوأمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن. ولي قضاء الكوفة في زمن عمرو عثمان وعلي ومعاوية رضي الله عنه. واستغنى في زمن الحجاج فأعفاه سنة ٧٧هـ. وكان ثقة في الحديث، مأموناً في القضاء، له باع في الأدب والشعر، وعمر طويلاً، ومات بالكوفة. (الأعلام: الجزء ٣، ص: ٢٣٦، ط: بيروت)

الإمام الشافعي

١٥٠-٢٠٤هـ - ٧٦٧-٨٢٠م

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المصلي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن ستين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها. وقبره مغروف في القاهرة بقل المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وأدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده منجرة وورق إلا وللشافعي في رقبته منة وكان ذكياً مغرطاً. وأفتى هو ابن عشرين سنة.

وكان من أحذق قريش بالرمي، وبرع في ذلك أولاً كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب. له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب "الأم" في الفقه، و"المسند" في الحديث و"اختلاف الحديث" و"أدب القاضي" وغير ذلك. ولترجمته كتب كثيرة. (الأعلام: الجزء ٦، ص: ٢٤٩، ط: بيروت)

شمس الأئمة السرخسي

٠٠-٤٨٣هـ - ١٠٩٠م

محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة: قاض، من كبار الأحناف، مشتهر من أهل سرخس (في خراسان) أشهر كتبه "الميسوط" في الفقه والتشريع، ثلاثون جزءاً، أملاه وهو سجين بالحجب في أوزجند (بقرغانة) وله "شرح الجامع الكبير للإمام محمد" منه مجلد معطوط، وشرح السير الكبير للإمام

محمد-ط: "أربع مجلدات هو "الأصول-خ" في أصول الفقه" و"شرح مختصر الطحاوي-خ" وكان سبب منحه كلمة نصح بها الخاقان، ولما أطلق سكن فرغاته إلى أن توفي. (الأعلام: الجزء ٦، ص: ٢٠٨. ط: بيروت. الفوائد البهية: ص: ٦٤. ط: المطبع المصطفائي)

شمس الأئمة الأوزجندی

محمود بن عبدالعزيز شمس الأئمة الأوزجندی جد قاضي خان تفقه على السرخسي. (الفوائد البهية:

ص: ٨٦، ط: لكاؤ)

شمس الأئمة الحلواني

١٠٥٦-٠٠ - ٥٤٤٨-٠٠ م

عبدالعزیز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد، الملقب بشمس الأئمة: فقيه حنفي. نسبته إلى عمل الحلواء وربما قيل له "الحلواني" كان إمام أهل الرأي في وقته ببخاري. من كتبه "الميسوط" و"النوادر" و"الفتاوى" وغير ذلك. توفي في "كش" ودفن في بخاري. (الفوائد البهية: ص: ٤٠. الجواهر المضيفة: ج: ١، ص: ٣١٨)

شرف الأئمة مكي

محمود الترجماني برهان الدين شرف الأئمة مكي الخوارزمي، إمام كبير، كان موجوداً في عصر التمر تاشي، ومحمود التاجر، وكان ابنه علاء الملة محمد قد بلغ رتبة الكمال في زمانه، وإليهما رئاسة المذهب في زمانهما. (الفوائد البهية، ص: ٨٨. ط: يوسني لكاؤ)

شداد

شداد بن حكيم من أصحاب زفر. مات في آخر سنة عشر ومائتين. حكاه في "مال الفتاوى".

(الجواهر المضيفة: ص: ٢٥٦. ط: حيدرآباد)



تقي الدين السبكي

٦٨٣-٥٧٥٦ - ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م

علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام، السبكي، الأنصاري، الخزرجي، أبو الحسن، تقي الدين: شيخ الإسلام في عصره، واحد الحفاظ المفسرين المناظرين، وهو والد تاج السبكي صاحب الطيقات. ولد في

سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام. وولي قضاء الشام سنة ٧٣٩هـ واعتل فعاد إلى القاهرة فتوفي فيها. ومن كتبه: "الدر النظيم" في التفسير و"مختصر طبقات الفقهاء" و"إحياء النفوس في صنعة إلقاء الدروس" و"مجموعة فتاوى" وغير ذلك. واستوفي ابنه "تاج الدين" أسماء كتبه، وأورد مقالته العلماء في وصف أخلاقه وسعة علمه. (الأعلام، الجزء: ٥، ص: ١١٦، ط: بيروت)

التمر تاشي

أحمد بن إسماعيل ظهير الدين التمر تاشي الخوارزمي أبو العباس إمام جليل القدر عالي الأسناد، مطلع على الحقائق له شرح الجامع الصغير. وكتاب التراويح وغيرها. والتمر تاشي نسبة إلى تمر تاش قرية من قرى خوارزم.

تاج الإسلام

محمد بن أحمد بن عبد الله أبو بكر الخيزاري. توفي بعد ثمان عشر وخمسة مائة. (الجواهر: ج: ٢، ص: ٣٦٥).

والفوائد. ص: ١٥، ط: لكاؤ)

﴿خ﴾

خالد بن معدان

١٠٤-٠٠هـ - ٧٢٢م

خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، أبو عبد الله تابعي ثقة ممن اشتهروا بالعبادة. أصله من اليمن، وإقامته في حمص بالشام. وكان يتولى شرطة يزيد بن معاوية قال ابن عساكر في ترجمته: كان إذا أمر الناس بالغزو يجعل فسطاطه أول فسطاط يضرب، وكان كثير التسييح فلما مات بقيت أصبعه تتحرك كأنه يتسيح. (الأعلام، الجزء: ٢، ص: ٣٤٠، ط: بيروت)

خلف

هو خلف بن أيوب كان من أصحاب زفر^٢، وتفقّه على أبي يوسف^٣ ثم كان من أصحاب محمد^٤ وصحب إبراهيم بن أدهم مدة، وأخذ عنه الزهد، وعن الصيمري: لوجمع علم خلف لكان في وزانة علم علي الرازي إلا أن خلفاً أظهر علمه بصلاحه وزهده. مات. هـ. ٤٤٠. (الفوائد البهية: ص: ٣٣، ط: لكاؤ)

خواهر زادة

محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردي المعروف بـ "خواهر زاده" العلامة بدر الدين ابن أخت الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الستار الكردي، شمس الأئمة، تفقه على عماله: شمس الدين الكردي.

توفي سلخ ذي قعدة سنة: ٦٥١. ودفن عند خاله. (الحوار المضيق: ج: ٢، ص: ١٣١. ط: حيدرآباد)

الخجندي

٧٧٩-٨٥١هـ - ١٣٧٧-١٤٤٧م

إبراهيم بن أحمد بن محمد الخجندي، أبو محمد، برهان الدين: فاضل، من أهل المدينة له نظم ونثر و"شرح الأربعين النووية" (الأعلام: الجزء: ١، ص: ٢٣. ط: بيروت)



الضحاك

١٢٢-٢١٢هـ - ٧٤٠-٨٢٨م

الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني بالولاء البصري المعروف بالنيل: شيخ حافظ الحديث في عصره، قال الصيمري: ومن أصحاب الإمام الضحاك بن مخلد أبو عاصم. قال الذهبي أجمعوا على توثيق أبي عاصم. وقال عمر بن شبة: والدماريت مثله. قال ابن سعد: كان فقيهاً ثقة. قال البخاري: سمعت أبا عاصم يقول منذ عقلت أن الغيبة حرام ما غبت أحداً. مات بالبصرة في ذي الحجة. (الحوار المضيق: ص: ٢٦٣. ط: حيدرآباد)



ظهير الدين

٦١٩-٠٠ - ١٢٢٢

محمد بن أحمد بن عمر البخاري، أبو بكر ظهير الدين: فقيه حنفي، كان المحتسب في بخارى من كتبه: "الفتاوى الظهيرية - خ" (الأعلام: الجزء: ٦، ص: ٢١٤-٢١٥. ط: بيروت)

ظهير الدين المرغيناني

الحسن بن علي ظهير الدين الكبير بن عبدالعزيز المرغيناني الملقب بظهير الدين أبو المحاسن تفقه على برهان الدين الكبير عبدالعزيز بن عمر بن بازه وشمس الأئمة محمود الأوزجندي وذكي الدين الخطيب مسعود بن الحسن الكشاني وهم تفقهوا على شمس الأئمة السرخسي عن الحلواني. وكان فقيهاً محدثاً نشر العلم إملاء وتصنيفاً. وصنف كتاب الألفية، والشروط، والفتاوى والفوائد وغير ذلك. والمرغيناني نسبة إلى مرغينان بفتح الميم وسكون الراء الجهلة وكسر الغين المعجمة وسكون الياء بعدها نون ثم ألف بعدها نون، بلدة من بلاد قرغانة ذكره السمعاني. (الفوائد البهية: ص: ٢٩. ط: المطبع المصطفائي)